



دراسات فى الرأى العام

مقاربة سياسية

دكتور حامد عبد الماجد قويسى

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تقديم: المستشار طارق البشرى

GIFTS OF 2004

SIDA GRANT

دراسات فى الرأى العام
مقاربة سياسية

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م



ش الفتح - أبراج عثمان أمام المريلاند - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٤٤٤٦٧ - ٢٥٦٥٩٣٩ - تليفون ٤٥٣٦٢٤٨

Email: adel almoalem < shoroukintl @ Yahoo. com >

تصميم الغلاف: محمد أبو طالب. الصغير.





دراسات في الرأى العام
مقاربة سياسية

د. حامد عبد الماجد قويسى

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة

تقديم: المستشار طارق البشرى



﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾

صدق الله العظيم (غافر : ٢٩)

* * *

الحاكم: «اخرس أيها الفلاح الحقير.. ألا تعلم أنك هنا فى وادى السكوت المقدس»!!

الفلاح: «حسنًا ياسيدى، أعطنى حميرى وخذ سكوتك، هل تسرق منى حميرى وتسلبنى بضاعتى.. وتريد أن تحبس صوتى وتسرقه أيضًا»؟؟ !!

من شكاوى فلاح مصر الفصيح ـ ٢٥٠٠ ق م

الإهـــــداء

- إلى روح الأستاذ الدكتور العلامة الجليل/ حامد ربيع.
- إلى روح تلميذه الأستاذ الدكتور/ جلال معوض.
- وفاءً ببعض الدين واعترافًا بالفضل لأهله

المؤلف

محتويات الكتاب

الموضـــوع	الصفحة

مقدمـــة

بقلم: المستشار طارق البشرى

(١)

يعتبر موضوع هذا الكتاب، من الموضوعات القلقة التى يصعب أن يستقر النظر فى شأنها على يقين ثابت، ألا وهو موضوع العلاقة بين السلطة والرأى العام، فالعلاقة بين هذين الطرفين هى علاقة وجود، لا يقوم أى منهما بغير الآخر، ولكنها دائمًا علاقة حرجة لا تثبت أبدًا على ميزان معتدل. وهما دائمًا بين دافع ومدافع؛ لذلك أسميتهما «طرفين» ولم أسمهما جانبين أو وجهين؛ لأن وصف المدافعة غالب على العلاقة بينهما، ولم أسمهما خصمين؛ لأنهما متساندان دائمًا لا يستغنى أحدهما عن الآخر، والرأى العام هو تعبير عن جماعة، ولا بد للجماعة من سلطة تنبثق منها وتحميها، والسلطة بغير ارتكازها على جماعة تصير كالهشيم.

والموضوع من عنوانه يبدو هادئًا وفنيًا وأكاديميًا بعيدًا عن سخونة الحركة وصخبها، ولكن ما إن يقترب القارئ من محتويات فصوله حتى يشعر بصهد النار، ثم يرى أجيجها؛ ذلك أن اصطكاك السلطة بالرأى العام واضطراب العلاقات بينهما هى أمور يندر ألا تحدث، بل لعل العلاقات بين الطرفين تجرى حسب مألوف عادتها بطريق الاحتكاك والاضطراب.

ونحن فى حياتنا اليومية المعيشة دائمًا ما نلحظه عند ظهور أية مشكلة أو أزمة أو شبه أزمة فى حياتنا السياسية والاجتماعية، والتاريخ عندما يركز وقائعه ومشاهده ويعلو قليلاً فوق رتابة الأحداث اليومية الجارية، إنما يصوغ تسلسله من وقائع هذا الاصطكاك، والاصطكاك غالبًا ما يولد الشرر، ثم يأتى الاشتعال حسب نوع الوقود القريب.

والقارئ كلما تابع جوانب الدراسة لهذا الموضوع فى هذا الكتاب، قل ارتياحه واطمئنانه إلى أن العلاقة بين السلطة والرأى العام هى علاقات مستقرة، وقل ارتياحه إلى أن حدود كلٍّ من الطرفين حدود واضحة أو أنها تحتمل الثبات، وهذا أمر نجحت الدراسة التى بين أيدينا فى نقله إلى القارئ وتثقيفه به، ووجه النجاح لهذه الدراسة فى هذا الشأن

أن هذا الذى تكشفه للقارئ من عدم الاستقرار وعدم التحديد وعدم الثبات هو الأمر الواقع والشأن الحادث.

والقارئ للدراسة من جانب ثان يخرج منها أحد بصراً وأذكى عقلاً فى فهم أوضاع هذه العلاقة بين السلطة والرأى العام؛ لأن الدراسة تتناول بالكشف والتحليل ما يمكن أن نسميه «كيفيات» التعامل بين الطرفين، أى أدوات هذا التعامل وآلياته وهنا نلحظ دقة البحث ووضوح بصيرة الباحث الدكتور حامد عبد الماجد، وهنا أيضًا نجد سيطرة الباحث على أدوات بحثه وشمول منهجيته وعمق تبصره، كما نلحظ قدرة الباحث على استدعاء الأمثلة من التاريخ المعاصر؛ ليوضح لقارئه كيفية إعمال مناهج البحث والدراسة. كما نلحظ قدرته التعليمية والتدريبية لقرائه ولطلبته عندما يعرض لهم أدوات البحث وطرائقه؛ فى الموضوع؛ ليصوغ منهم أناسًا قادرين على التحليل والفهم المنهجى لظواهره المختلفة.

* * *

(٢)

والرأى العام مفهومه مرن وغير منضبط وغير محدد المعالم تحديداً واضحًا وثابتًا، وشأنه فى ذلك شأن عدد من المفاهيم السياسية والاجتماعية، يتعامل معها العلماء والمفكرون بغير ضبط كامل لمفاداتها، مثل تعبير «النخبة» أو التعبير الفقهى الإسلامى «أهل الحل والعقد» أو «أولى الأمر»، ومثل تعبير «الأعيان» الذى كان يُستخدم كثيراً منذ جيلْين أو ثلاثة، وتعبير «الأراخنه» الذى نقرؤه فى كتب التاريخ القبطى عن الكنيسة القبطية.

وسنجد اتفاقًا قليلاً بين العلماء فى السياسة والاجتماع وعلم النفس الاجتماعى على المعنى المحدد لعبارة الرأى العام، كما أننا كلما حاولنا أن نتجه إلى الضبط والتحديد زاد حجم الاعتراضات والتحفظات، وكثر عدد التنوع فى وجوه الاعتراض والتحفظ؛ لأن العبارة تشير بطبيعتها إلى رجراج؛ لذلك يكون أقصى الإيضاح والتبيين أن يتضمن التعريف بالظاهرة غير القابلة للتحديد أو الظاهرة الرجراجة المتغيرة الحدود، أن يكون التعريف بها مما يعكس هذا الوصف الذى يعتبر جزءاً من طبيعتها، فيرد التعريف غاية فى المرونة ومفسحًا لما هى عليه من كثرة تغيير، أو من اتساع وجوه التداخل بينها وبين غيرها، فلا يظهر الأسود من الأبيض بقدر ما تتداخل درجات الرماديات.

وقد يمكن القول بأن الرأى العام يشير إلى الموقف الفكرى أو المعرفى من ظواهر قائمة أو أحداث جارية تتعلق بالأوضاع العامة، وهو بحسبان «عموميته» إنما يتعلق بجماعة

يشيع بينها هذا الموقف الفكرى أو المعرفى، ومن هنا يدخلنا مفهوم «الرأى العام» إلى مفهوم «الجماعة»، وهو من ذات الجنس من حيث المرونة والقابلية للتنوع والتغيير، ومن حيث اتساع وجوه التداخل بين كل جماعة وغيرها، حتى أنه يندر الوجود النقى الخالص، ويعظم حجم الوجود المختلط، بدرجات التداخل والتنوع المختلفة.

وإن مفهوم الجماعة يشير فى ظنىّ إلى مجموع من البشر يتحدد فى الإدراك الإنسانى على وفق تصنيف معين، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بالمجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى. والجماعة بهذا المعنى هى تكوين ثقافى؛ لأنها تقوم على أساس إدراك بشرى بأن وصفًا معينًا يشترك به الفرد مع أفراد آخرين، فيشكل رابطة بين من يتصفون بهذا الوصف، وبطبيعة الحال فليس كل وصف مشترك بين أفراد يشكل رابطة انتماء جماعى بينهم ؛ لأن من الأوصاف ما لا يراه ذووه وصفًا ذا دلالة مُنتجة ومؤثرة فى شئون حياتهم وأنشطتهم الاجتماعية، فلا يعولون على مثل هذه الأوصاف، ومن الأوصاف ما يرى ذووه أن له أهمية تقتضى الاندراج بموجبه فى جماعة من يعلق بهم هذا الوصف، ومن ثم يقوم بينهم "إدراك" بالانتماء المشترك لجماعة تُصنّف وفقًا لهذا الوصف.

ومن هنا تتعدد الجماعات بتعدد وجوه الانتماء المُعتَبرة وفقًا للأوصاف الجامعة التى رأى ذووها الاعتبار بما تنتجه من أثر يتصل بمصالحهم، وأقصد بالمصالح المعنى الذى يتبناه أبو إسحاق الشاطبى فى «موافقاته»، وهو معنى لا يدخل فى حسابه اللذائذ الحسية، ولا يقتصر على المنافع المادية جلبًا لها ودفعًا لمضارها، ولكنه يدخل فى ذلك التكوينات المعنوية، بل يضع هذه التكوينات على رأس المصالح، ويجعل حفظها هو الأولى.

وباعتبار اختلاف معايير التصنيف، سواء كانت ثقافية فكرية عقيدية يدخل فيها الدين والمذهب الدينى والتشكيل الثقافى، أو كانت إقليمية جغرافية يدخل فيها القطر والمدينة والمحافظة والحى السكنى، أو كانت نسبية قرابية يدخل فيها القبيلة والعشيرة والأسرة، أو كانت مهنية يدخل فيها المهنة والحرفة ونوع العمل والوظائف، أو غير ذلك من وجوه المعايير الاجتماعية السياسية الثقافية، أقول إنه باختلاف هذه المعايير تتعدد الجماعات وتتداخل مكوناتها من الأفراد؛ لأن أوصاف الناس تتداخل وتتعدد باختلاف معايير التصنيف وتعددها وتنوعها.

وكل ذلك له وجه اتصال بالرأى العام؛ لأن عمومية الرأى كما سبقت الإشارة تعنى شيوع الرأى فى جماعة وتأثيره فى موقفها وفى سلوكها العام؛ ولذلك فإن ما يرد على

الجماعة من خصائص التعدد والتنوع والتداخل والتدرج بين العموم والخصوص، كل ذلك يؤثر فى الرأى العام من حيث احتمالات التعدد والتنوع والتداخل، وذلك حسب نوعية المسألة المثارة ومبلغ اتصالها بالجماعة المعنية وأثرها فيها، ومن هنا نجد أنفسنا أمام أمواج وأمواج، فثمة تعدد لجوانب الرأى العام حسب الجماعات وحسب نوع القضايا المثارة أوحسب تفاعل القضايا مع كل نوعية لجماعة معينة.

* * *

(٣)

والسلطة هى من يملك الإنفاذ الجبرى لأقوالها على الغير، وامتلاك هذا الأمر يفيد معنيين أن له شرعية هذا الإنفاذ، بمعنى أن له ولاية متعدية فى إنفاذ قوله على الآخرين، والشرعية هنا تفيد أن مكنة هذا الإنفاذ إنما تستند إلى مرجعية فكرية ذات تقبل لدى الكافة، وأنها مشمولة برضائهم العام، والمعنى الثانى للامتلاك هو حيازة الوسائل المادية التى تمكن فى الواقع من فرض هذا القول على الآخرين وإمضائه، ذلك أن الإنفاذ الجبرى فى كل حالة مخصوصة لا يكون بموجب المشيئة الذاتية لمن ينفذ عليه القول، وإلا ما كان يسمى جبريًا؛ ولذلك قيل إن الدولة هى من يحتكر وسائل العنف المشروع.

هذه الشرعية، هى ما يفرق بين الحق والباطل أو بين الصحيح والفاسد فى التصرفات، أى بين القاضى الحاكم بالإعدام وبين المجرم القاتل عدوانًا، وهى ما يفرق بين جابى الضريبة والمغتصب أو بين الحاكم وبين زعيم العصابة، ومن هنا تتبين الدرجة القصوى لأهميتها، ومن هنا تتبين أيضًا وجوه التداخل بين «السلطة» وبين «الرأى العام»، ذلك أن الرأى العام تعبير ثقافى للجماعة المعينة، أو لجماعة ما أو لجماعات متعددة فى المجتمع، وحصيلة هذا الرأى العام تفيد موقفًا جماعيًا تجاه أمر من الأمور، والسلطة تحتاج إلى الشرعية وهى ماء الحياة بالنسبة لها، وفيها الفيصل بين أن تكون «سلطة» أو لا تكون إلا تسلطًا وعدوانًا.

لذلك فإن السلطة تحتاج دائمًا إلى فكر، وإلى بث وجهات نظر، وإلى دعم مرجعيات ثقافية وإلى شرح مواقف وسياسات وتفسيرها أو تبريرها؛ لتستبقى لها نفوذًا معنويًا لدى الجماعة المخاطبة بأقوالها والمتأثرة بأفعالها والمستحثة على الاستجابة لما تريد السلطة إمضاءه، ولتستبقى القدر المناسب لتقبل الجماعة لها والامتثال لأوامرها، وبغير هذا القدر المطلوب من الاستبقاء للنفوذ المعنوى، لا تلبث السلطة أن تنخلع فى العاجل أو فى الآجل؛ لأنه لا توجد سلطة تبقى بموجب القوة المادية وحدها نافذة الأمر على جماعتها،

وفقدان المرجعية الشرعية لها إما أن يقيم الجماعة عليها فتسقطها، أو أن يشيع التآكل فى منابتها فتنفصل عن الجماعة وتنقطع خيوط الاستجابة لها بما يخلخل من خاصة الضبط اللازمة للسلطة، فتتغير من داخلها بعمليات إصلاح ذاتى، ولكنه يكون إصلاحًا هيكليًا يعيد إقامتها من جديد على نسق مغاير ومعمار مختلف.

من هنا تبدو جوانب من هذه العلاقة المعضلة بين السلطة والرأى العام، وهى العلاقة التى ندب الدكتور حامد عبد الماجد نفسه للعكوف على دراستها سنين عددًا بهمة شاب وبعمق مثقف وبأمانة مؤمن يخشى الله ـ سبحانه ـ.

وقد أضاء الكثير من جوانب هذه المسألة، وحلل مشاكلها وأساليب تفاعلها، وترد دراساته التطبيقية فى مجال فحص هذه العلاقة على المستويين: مستوى أثر الرأى العام فى السلطة بما يغير من مواقفها، أو بما يعدل من هيئتها، أو بما يزيحها الكلية كما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كما ترد بالوجه الآخر وهو كيفية تأثير السلطة فى الرأى العام جذبًا له إليها أو تحييدًا له عن طريقها.

وقد كنت أود فى بيان أساليب التحييد رصد ما تقوم به السلطة فى تطبيقات تاريخية وسياسية عديدة ندركها بالمعايشة والمشاهدة، من التواصى على السرية فى تصرفات معينة لا تذكر جهارًا وإن بدت آثارها تباعًا، والفصل بين الفعل والقول بما يفيد تحبيذ ما تقوم السلطة بعدم فعله أو تزكية ما تقوم بضده، ثم إثارة القضايا الفرعية الفارقة بين جماعات الرأى العام؛ لينشغل بها الإدراك الجماعى عما تقوم به السلطة أحيانًا من أفعال وتصرفات تُقدر سلفًا أنها تثير السخط أو تتنافى مع قناعات الجماعات المشكلة للرأى العام، وكذلك ما تقوم به من عرقلة الحركات الجماعية فى مؤسساتها الجماعية؛ لئلا يتبلور رأى عام يصعب على السلطة سلوكها، ولعل ذلك يكون موضعًا لدراسة أخرى يكرسها لهذا الأمر..

إن الدراسة التى بين أيدينا هى من الدراسات المهمة التى تمكن القارئ من فهم ما يدور حوله من وقائع الجدل والصراع وأساليب إدارة هذه الشئون وحالات استخدام الأساليب المختلفة فى إدارة الحياة الفكرية فى المجتمع. نفع الله بها وبصاحبها. والحمد لله.

طارق البشرى

الجيزة ـ ٢٠٠٣



مقدمــة المؤلف

تُثار التساؤلات منذ بداية الخليقة ومولد البشرية - بأشكال وصور مختلفة - عن ماهية ظاهرة الرأى العام، وطبيعتها، و مكوناتها، ومظاهرها المختلفة، وكيف يمكن للرأى الفردى أن يكون عامًا ومن ثم يتحول إلى ظاهرة سياسية ؟ وما دور الرأى الخاص فى صناعة الرأى العام وتشكيله؟ وهل هناك احتمال بأن يكون الرأى العام ليس إلا رأيًا خاصًا بفئات معينة حاكمة أو ذات مصالح معينة تمَّ تعميمه - بوسائل مختلفة - حتى أصبح عامًا وضاغطًا ؟ وما وزن السلطة الحاكمة وطبيعة أدوارها فى صناعة الرأى العام المجتمعى فى إطار علاقة الدولة بالمجتمع الأهلى فى مختلف النماذج الحضارية التى عرفها تاريخ البشرية حتى الوقت الراهن ؟؟

وإذا كان مفهوم الرأى العام وليد أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر فإن ظاهرة الرأى العام تعد أقدم وجوداً من المفهوم ذاته - وليست وليدة عصر الإنتاج الكبير والاستهلاك الوفير والتقدم الاتصالى كما يذهب البعض - فقد ترددت مظاهر التعبير المختلفة الدالة على وجود ظاهرة الرأى العام - حتى وإن كانت ممارستها كامنة أو محاصرة - فى مختلف النماذج الحضارية التى عرفها تاريخ البشرية القديم والوسيط، وتردد الحديث عنها بإسهاب أحيانا فى الوثائق المعبرة عنها، ولعل أشهرها وأقدمها على الإطلاق ما عرف فى تاريخ الحضارة الفرعونية القديمة بشكاوى فلاح مصر الفصيح التى نقلتها لنا برديات ذلك الزمن الغابر، ولم تخل أيضًا الحضارات الدينية التى قامت على أساس الكتب المنزلة من إشارات مهمة دالة وأحكام وتشريعات تأسيسية تشير إلى وجود الظاهرة التى تبدو من وجهة نظرنا موغلة فى العراقة والقدم، وإن كانت قد اتخذت أشكالا مختلفة، وشهدت إطلاق تسميات متنوعة عليها، كما أن الحضارة المعاصرة السائدة والتى شهدت اتساعا غير مسبوق فى تعبيرات و إفصاح الظاهرة عن ذاتها، سواء اتخذت هذه التعبيرات صوراً سلمية أو عنيفة تمثلت فى مظاهرات، وانتفاضات ، وهبات، وثورات،

ومشاركة سياسية، وتصويت فى انتخابات. . . . إلخ، ولعل آخر مظاهرها الواضحة والتى نشاهدها على مستوى الرأى العام العالمى تلك الحركات المتنامية المعارضة لمؤتمرات وتجليات ظاهرة العولمة كما سنرى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب، وعلى الجانب العلمى والتأصيلى شهدت دراسات الرأى العام خاصة فى الخبرة الغربية اهتمامًا كبيرًا سواء فى الكتابات التأصيلية المعبرة عن الخبرة القارية الأوروبية الفرنسية منها أو الألمانية، كما شهدت نقلة نوعية من الكتابات المعبرة عن الخبرة الأنجلو سكسونية خاصة الدراسات الأمريكية منذ السلوكية وما بعدها، والحداثة، وما بعد الحداثة حتى اليوم والتى أعطت دفعة قوية لدراسات الحياة السياسية والرأى العام، وقد جاءت معظم دراسات الرأى العام فى المنطقة العربية امتدادًا لتلك التقاليد والمنهجيات التى أرستها المدرسة الأمريكية، وقد طغت على تناول هذه الكتابات والدراسات العربية - خاصة فى الآونة الأخيرة - لظاهرة الرأى العام المنطقين الإعلامى والاتصالى - وعلى أهميتهما فى إبراز بعض جوانب الظاهرة والتأكيد عليها؛ إلا أنه يبقى أن ظاهرة الرأى العام - من وجهة نظرنا تعبير عن ظاهرة وحقيقة سياسية - ومن ثم فإن دراسة هذه الظاهرة، والكشف عن جوهر ومكنون أبعادها ينبغى أن يكون عبر رؤية ومنطق سياسى بالأساس، ومن خلال الخطوات والأدوات التى تفرضها المنهجية العلمية فى البحوث والدراسات السياسية؛ يتحقق هذا الأمر فى رأينا من خلال دراسة علاقة ظاهرتى السلطة السياسية والرأى العام، وتحليل تجليات هذه العلاقة فى الأفعال والممارسات المتعلقة بأحداث وديناميات الحياة السياسية، ولما كان الكتاب يتوجه بالأساس للقارىء المصرى والعربى فقد حاولت أن تأتى النماذج التطبيقية من واقع الحياة السياسية المصرية؛ ليكون أقرب إلى الإفادة. . .

وقد حاولت عند إعداد هذا الكتاب ماوسعتنى المحاولة بذل الجهد واستنفاد الطاقة فى الاستفادة من الدراسات والكتابات الجادة السابقة فى موضوعه واستيعابها فى بنيته، وكما يأتى الكتاب أيضا حصيلة أمرين: **أولهما**: اهتمام علمى سابق بدراسة الظاهرة منذ أن كانت موضوع أطروحتى للدكتوراه منذ سنوات خلت، وكما شغلت جانبًا مهمًا من عملى البحثى ونشاطى التدريسى فى المستوى الجامعى الأول أو الدراسات العليا سواء فى جامعة القاهرة، أو جامعة لندن، وقد وفر لى ذلك مادة علمية حول الموضوع استفدت منها فى وضع الكتاب، ولكننى راعيت فى ذلك الهدف منه وطبيعة جمهور القراء المخاطبين به أساسا، فكان الهدف أن يأتى الكتاب يسير التناول سهل الفهم؛ ولذلك حرصت على

الجمع بين التنظير لأبعاد الظاهرة من غير مبالغة فى التجريد والتأصيل، والتطبيق من غير إسراف فى ضرب الأمثلة وإيراد النماذج إلا بالقدر الذى يوضح أبعاد التنظير وجوانبه.

وقد حرصت أثناء وضع هذا الكتاب أن أتأسى بقول الإمام أبى حامد الغزالى - رحمه الله - بصدد التأليف الجديد: «لقد صنف الناس فى هذه المعانى كتبًا، ولكن هذا المُؤلَف يحاول تحقيق أمور خمسة. **الأول**: حل ما عقدوه وكشف ما أجملوه، و**الثانى**: ترتيب ما بدأوه ونظم مافرقوه، و**الثالث**: إيجاز ما طولوه، وضبط ما قرروه، و**الرابع**: حذف ما كرروه، وإثبات ماحرروه، و**الخامس**: تحقيق أمور استعصت على الأذهان».

ونتيجة لذلك جاء هذا الكتاب على النحو الذى بين أيديكم يضم بين دفتيه تسعة فصول توضح التالى: يدور **الفصل الأول**: التعريف بالرأى العام كظاهرة سياسية، وفى الفصل **الثانى**: تأسيس السلطة الحاكمة على الرأى العام أو «سلطة الرأى العام»، وفى الفصل **الثالث**: السلطة السياسية الحاكمة والرأى العام: دلالات الخبرة المصرية، وفى الفصل **الرابع**: السلطة السياسية والهيمنة على الرأى العام عبر منطق الرقابة، وفى الفصل **الخامس**: نستعرض نماذج لتحليل موضع الرقابة فى العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، وفى الفصل **السادس**: السلطة السياسية وصناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية، وفى الفصل **السابع**: صناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية فى العملية الانتخابية المصرية، وفى الفصل **الثامن**: العملية الانتخابية: إطار تحليلى لفعالية الرأى العام المحلى المصرى، وفى الفصل **التاسع**: التطورات الحديثة فى دراسة ظاهرة الرأى العام سواء من ناحية المنهجية أو موضوعات الدراسة.

ويمكن القول إن هذا الكتاب حاول أن يقيم نوعًا من الحوار بين الجوانب التنظيرية التجريدية للظاهرة والموضوع والجوانب التطبيقية العملية بحيث يسهل الفهم وتعم الفائدة.

وانطلاقا من القول المأثور: لايشكر الله من لا يشكر الناس أجدنى معترفا بالفضل للأساتذة الدكاترة: **حسن نافعة** الذى دفعنى لإتمام هذا الكتاب، و**كمال المنوفى** الذى أخلص النصح العلمى لى فى الكثير من جوانبه، وللعلامة المؤرخ الكبير المستشار **طارق البشرى** الذى استفدت من علمه الغزير أعوامًا مديدة كما شرف الكتاب وصاحبه بتقدمته له، وللدكاترة: **هدى ميتكيس، عبد الغفار رشاد، ونادية أبوغازى**، الذين أفادتنى ملاحظاتهم القيمة فى خروج الكتاب بصورته الحالية، ولصديقى العزيز المستشار **معتز**

خليل بوزارة الخارجية المصرية الذى استفدت من نقاشى معه كثيراً حول الموضوع ، ولا أنسى من ناقشت معهم بعض جوانب الكتاب أثناء وجودى فى جامعة لندن الدكاترة **Charles Tripp,& Alson Otha** وكذلك إلى الأستاذ **نور الدين الميلادى** بجامعة وستمنستر بلندن .

و الشكر الخاص أيضًا لزوجتى الفاضلة وأسرتى الصغيرة والكبيرة الذين تحملوا أعباء تقصيرى الدائم تجاههم أثناء إعداد هذا الكتاب .

وأخيراً يحدونى الأمل أن يجد طلاب العلوم السياسية ، والدراسات الإعلامية والاتصالية فى هذا الكتاب بعض ما يفيدهم ، ويعينهم على توجيه دراساتهم الوجهة العلمية السديدة . .

أجدنى فى النهاية أؤكد على قول العماد الأصفهانى : « إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا من يومه إلا قال فى غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل

حامد عبدالماجد

القاهرة ـ ٢٠٠٢

الفصل الأول

التعريف بظاهرة الرأى العام

مقدمـــة الفصل الأول:

كما أن لكل علم من العلوم قضيته ومشكلته الكبرى التى تعد محور أبحاثه ونقطة الارتكاز فيه، وتدور حولها سائر قضاياه الفرعية ومشاكله الجزئية، فإن لكل ظاهرة علمية مفتاحًا أساسيًا يصلح للتعامل المنهجى معها؛ ويشهد الواقع أنه منذ نشأت الجماعة السياسية وتميزت بالانقسام إلى سلطة سياسية حاكمة ومجتمع سياسى محكوم ثارت مشكلة العلاقة بينهما على نطاق واسع، وفى هذا الإطار برزت ظاهرة الرأى العام كأحد المظاهر والجوانب المعبرة عن هذه العلاقة بين السلطة الحاكمة؛ فالرأى العام يُعد ولو فى أحد أبعاده تعبيرًا عن آراء الشعوب سواء اتخذت شكلاً سلميًا أو عنيفًا تجاه قضاياها ومشاكلها، كما يعد محورا للرابطة السياسية بين الحكام والمحكومين.

والواقع أن دراسة هذه العلاقة وتحليلها على المستوى النظرى تستلزم تحديد طرفيها **الأول: السلطة السياسية الحاكمة و التى تعنى القدرة على تحديد سلوك الآخرين وآرائهم والتحكم فيها؛ ولذا يُطلق عليها سلطة الأمر (١)، أما الأفعال السياسية التى تقوم بها فإنها تتحقق عبر امتلاك الكلمة أو توهم امتلاكها الأمر الذى يثير مجموعة من القضايا الخاصة باتجاهات الرأى العام (٢)، وأما الطرف الثانى: فهو الرأى العام والذى يقتضى تحديده - بمنهجية و برؤية سياسية - دراسته فى علاقته بوحدة التحليل الأساسية للظاهرة السياسية (أى ظاهرة السلطة).**

وتفترض العلاقة بين الطرفين السلطة السياسية و الرأى العام صورًا مختلفة من التفاعل بصدد كل واقعة أو حادثة تُثير رأيًا عامًا، ويلعب الطرف الأول إزاءها أدوارًا معينة يمكن تحليلها والوقوف على حقيقتها، أما **جوهر العلاقة** وإشكاليتها الأساسية المستترة خلفها والمسيطرة على الرابطة السياسية و المحددة لمحورها الأساسى الذى تدور حوله كافة ديناميكياتها فهو عملية تشكيل الرأى العام وصناعته.

وسنكرس هذا الفصل لبيان كيفية دراسة القضية منهجيًا مع تحليل الدراسات المقاربة والمشابهة بصورة نقدية، وعلى هذا ينقسم الفصل إلى مبحثين:

يتناول المبحث الأول : بناء الإطار التحليلى لدراسة علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية ، بداية من المُسلمات والتساؤلات الأساسية ، ثم الأطر والنماذج والأدوات المنهجية لدراسة الموضوع .

ويقدم المبحث الثانى: نماذج من الكتابات العربية الأساسية السابقة التى درست العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام سواء كانت دراسات نظرية ، أو اختبارية ميدانية برؤية تقويمية لبيان مقدار التحيز الكامن فيها ، وذلك على مستويات ثلاثة : **الأول**: **المفاهيمى** من خلال التركيز على بيان مدى صلاحية وكفاءة مفاهيم الدراسة فى التعبير عن الظاهرة ، تأسيسًا على كون المفاهيم تشكل أساس الإطار التحليلى الضابط لدراستها ، و**الثانى** : **الأطر ، والأدوات المنهجية** التى تسهم فى تحويل الإطار النظرى إلى مجموعة من الإجراءات التطبيقية والفعلية ، **والثالث** : **النتائج** التى توصلت إليها هذه الدراسات بصدد الظاهرة مع مقارنتها لتحليل مدى الاتساق والمصداقية فيها . . . .

ولعل قيمة مراجعة الدراسات السابقة تتمثل فى أنها توقفنا على بعض نواحى القصور بها ، والتى بتلافيها تكون بعض جوانب الإضافة العلمية لهذا الكتاب .

* * *

المبحث الأول

العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام: الإطار التحليلى

يتضمن الإطار التحليلى للعلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام مجموعة من المفاهيم السياسية، والأطر التفسيرية، و النماذج والأدوات. . . إلخ، مع بيان كيفية توظيفها توظيفًا تحليليًا، وسنبدأ بمناقشة النقطة المحورية فى قضية العلاقة وبيان حدود فعلها ؛ بمعنى بحث المعايير التى تتحدد على أساسها علاقة السلطة السياسية بالرأى العام فى المجتمعات المختلفة، يلى ذلك توضيح إطار تعامل السلطة السياسية الحاكمة مع مراحل عملية تكون ظاهرة الرأى العام من زاوية التدخل لتشكيله وصناعته، ثم ننتقل إلى مستوى أكثر نسبية لنرى كيفية توظيف النماذج، والمفاهيم الأساسية فى دراسة القضية .

أولا: المعايير المحددة لطبيعة علاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهاتها:

تقدم الدراسات التى تناولت الموضوع الكثير من المعايير المحددة لطبيعة علاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهاتها، ولعل من أهمها:

١ - معيار درجة النمو والتقدم الاقتصادى والاجتماعى:

تعتبر معظم الدراسات التنموية التى تتبنى مداخل التحديث السياسى، والتى تناولت بالدراسة والتحليل علاقة السلطة السياسية بالرأى العام أن درجة ومستوى **النمو والتقدم الاقتصادى والاجتماعى هى المحدد الأساسى لطبيعة واتجاه العلاقة بينهما** [٣]، فوفق التقسيم المعروف بين بلدان الشمال والجنوب أو البلاد المتقدمة والبلاد النامية، فإن السلطة السياسية الحاكمة تلعب أدوارًا فاعلة فى تشكيل الرأى العام وصناعته فى البلدان المتخلفة أو النامية [٤] فى حين تلعب دورًا أقل بهذا الصدد فى المجتمعات المتقدمة كأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية موطن الحريات الفردية والديموقراطية الليبرالية ونموذجها المحتذى، وحيث إن الرأى العام هو الذى يشكل السلطة السياسية ومؤسساتها المختلفة وتستجيب له باستمرار، أو يدعى له ذلك، كما سنتناول تفصيلا فيما بعد، و يقودنا التحليل الواقعى إلى القول بأن ذلك متحقق على مستوى الشعار السياسى فقط، ولكن فى الواقع السياسى الفعلى حيث تتخذ السلطة فى المجتمعات المتقدمة أشكالاً مختلفة تلتحم

فيها الهيمنة الاقتصادية ومصالح الشركات الكبرى والمتعدية الجنسية بالطبقة السياسية، فإنه تتم ممارسة عملية صناعة الرأى العام وتشكيله بطرق أكثر دهاء وأقل فجاجة مقارنة بما يحدث فى بلدان العالم الثالث هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نلاحظ وجود اختلاف فى الدرجة بين الأدوار التى تلعبها السلطة السياسية الحاكمة فى تشكيل الرأى العام وصناعته فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى (٥)، حيث قدرة الإعلام المهيمنة والمسيطرة مقارنة بنفس الأدوار فى أوروبا الغربية؛ ومع أن درجة التقدم الاقتصادى وطبيعة النظام السياسى تكاد تكون متقاربة إلى حد كبير - وبالتالى فإن التفسير الذى يقدمه هذا المعيار يعد قاصراً، الأمر الذى يرجعه بعض الباحثين جزئيًا إلى أن المجتمع الأمريكى مجتمع ناشىء وحديث حضاريا تعوزه الجذور والتقاليد التاريخية، فى حين أن المجتمعات الأوروبية قديمة حضاريا تعرف بنيتها الفكرية والاجتماعية على مجموعة من القيم، والتقاليد تضع حدوداً وتفرض قيوداً على علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام وعلى عملية تشكيله وصناعته . . .

٢ - معيار الخبرة التاريخية والتقسيم التقليدى للمجتمعات:

يعتبر البعض وفقا لهذا المعيار أن التقسيم التاريخى التقليدى للمجتمعات ومحوره أن الانتماء إلى مجتمعات محددة غربية أو شرقية أمرٌ ذو دلالة معينة بصدد عملية تشكيل الرأى العام وتكوينه وصناعته؛ فالمجتمعات الشرقية على عكس المجتمعات الغربية والتى تقوم الكثير من الدراسات لتفسير ظواهرها وتحليل وضعيتها السياسية مقولات من قبيل: النمط السياسى الفرعونى، والاستبداد الشرقى، والمجتمع الهيدروليكى . . . إلخ وجميعها تفصح عن دور محورى للسلطة السياسية المركزية فى حياة المجتمع وتطوره، وبالتالى فهى تقوم دون عوائق تذكر بإعادة إنتاج المجتمع وصنعه بما فيه مختلف المظاهر المعبرة عنه، ومنها ظاهرة الرأى العام، وهذه المقولات روجت لها مدارس الاستشراق السياسى القديمة والحديثة كما يرددها لفيف من كتاب التنمية السياسية المحدثين، بالطبع فإن هذا المعيار يمكن أن يفسر جزئيّا بعض الأحداث والوقائع، ولكنه لا يملك الصلاحية التفسيرية المتكاملة لظاهرة الرأى العام . .

٣ - المعيار البيئى والجغرافى:

يرتبط المعيار **البيئى** بالعامل الجغرافى والمناخى بتأثيراته المختلفة فى الطابع القومى للشعوب، وهو عامل توقف أمامه كثير من المفكرين بداية بأرسطو مروراً بابن خلدون و مونتسكيو . . . إلخ وكان مما تردد فى تاريخ الأفكار السياسية أن الطبيعة والمناخ تؤثران فى

الشعوب التى تقطن المناطق المعتدلة المناخ، وتمنحها الحيوية السياسية والفاعلية والمشاركة أى حيوية الرأى العام، وتنوع المظاهر المعبرة عنه، وبالتالى نكون أمام علاقة من نوع معين بين السلطة السياسية والرأى العام، ومن ثم صعوبة القيام بعملية تشكيل الرأى العام وصناعته، وبالعكس فإن الشعوب التى تقطن المناطق الحارة تعرف بالخمول، والبلادة السياسية. . . وبالتالى تنفرد السلطة السياسية بتقرير الشأن العام والسياسى فى المجتمع، ومنه تشكيل الرأى العام وصناعته، وقد ردد الحجج المتضمنة فى هذا المعيار أيضا بعض كتاب ومدارس الاستشراق السياسى فى سبيل تبريرهم للحملات الاستعمارية على العالم غير الغربى، وفى إطاره العالم العربى والإسلامى والتى رفعت بدورها شعار عبء الرجل الأبيض، فى نقل شعوب هذه البلدان من حالة التخلف والتأخر إلى المدنية والحضارة. .

٤ - المعيار الثقافى والفكرى:

يرى البعض أن العامل الثقافى هو المحدد الأساسى لطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، ومن ثم عملية تشكيل الرأى العام وصناعته، بمعنى أن هناك ثقافات معينة تتسم بطابع مركزى شمولى وببناء قيمى يكرس قيم الخضوع والخنوع الأمر الذى يؤدى إلى تعظيم دور السلطة السياسية الحاكمة وتهميش دور الرعية والمجتمع؛ وبالتالى يقلل من فعالية الرأى العام فى المجتمع السياسى بصدد قضاياه المختلفة وفى إصلاح الشأن العام، بمعنى توسيع إمكانية تشكيل الرأى العام والتلاعب به، وثمة اتجاهات وكتابات فى هذا الصدد تنتقد الثقافة العربية الإسلامية، مركزة على تفسيرات معينة لانتشار مقولات من قبيل: مقولة المستبد العادل، ومقولة: إن الحاكم هو ظل الله على الأرض، ومقولة: تهميش دور الرعية فى المجتمعات الإسلامية، وترى العكس بالنسبة للثقافة الغربية فهى تعرف قيم الفردية والحرية والتسامح والتنافس الحر والإنجاز، ولعل من أوائل من ركزوا على ذلك صاحب دراسة الأخلاق البروتستانية، الأمر الذى يمثل تياراً فى الفكر الغربى ينظر من منطلق الاستعلاء العنصرى إلى الفكر العربى والإسلامى، ويعانى من عقدة الإسقاط الحضارى، وهو الأمر الذى وجد تجلياته فى السنوات الأخيرة فى مقولة: صراع الحضارات وتصادمها. . .

٥- المعيار الحضارى المتعدد الأبعاد:

يمكن اعتباره معياراً مفسراً لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهاتها، وهو معيار مركب إذ ينطلق من أبعاد ثلاثة: **أولها: الجذور والأصول الحضارية للمجتمعات البشرية المختلفة، وثانيها: طبيعة ظاهرة السلطة السياسية ودرجة مؤسسيتها، وثالثها: طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة** [٦]، نتناولها تفصيلا فيما يلى:

أ - الجذور والأصول الحضارية للمجتمعات البشرية المختلفة :

تثير مسألة طبيعة الجذور والأصول الحضارية للمجتمعات الكثير من التأملات والأسئلة المحددة لطبيعة واتجاهات علاقتها بالرأى العام، فهل هى مجتمعات قديمة تمتلك رؤية معينة لتغيير العالم ورسالة محددة تجاهه ؟ أم هل هى مجتمعات جديدة حديثة التكوين لا تمتلك - غالبًا - هذه الرؤية، ولا تقدم تلك الرسالة أو تؤمن بها، وإن كانت تزعمها أحيانًا من منطلق دعائى؟ الواقع أن طبيعة الحضارات خاصة فى علاقتها بالنواحى السياسية، هى المتغير الذى يحدد ولو جزئيّا علاقة السلطة السياسية بالرأى العام وأدوارها فى عملية تشكيله وتكوينه وصناعته من وجهة نظرنا (٧) . .

ويستند ذلك على عاملين (٨) :

(١) فكرة التعددية الحضارية - النقيض للمركزية الغربية - وتعنى عدم وجود طريق وحيد للتقدم، ولكن هناك طرق كثيرة تترجم المثالية السياسية لكل حضارة إنسانية، وفى هذا الإطار فإن خصائص الحضارات، وطبيعة تكوينها، والعلاقة بالظاهرة السياسية هى التى تحدد ولو جزئيًا علاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهها، وذلك طبقًا لحيويته، وتبلور القوى التى تقوده وتتحرك به .

(٢) تتعامل السلطة السياسية الحاكمة فى علاقتها بالرأى العام مع الأفكار، وتركز على العقول، والقيم من زاوية التأثير، والتكوين، والتطوير . . . إلخ، ومن ثم تعطى الأولوية النسبية لذلك الجزء الثابت من العامل الثقافى أو ما نطلق عليه النواة الصلبة فى تكوين المجتمعات، ويشتمل على : **الدين، والعادات، والتقاليد، ونظام القيم**، وذلك مقارنة ببقية العوامل الأخرى، والتى هى بمثابة الإطار الذى يحدد الظاهرة السياسية وتتبلور فيه، ويُلاحظ أن لكل حضارة إنسانية نظامها القيمى الخاص وترتيبها دون نفى أن يكون هناك قاسم مشترك إنسانى عام بين كافة الحضارات الإنسانية؛ وبالتالى تختلف علاقة السلطة الحاكمة بالرأى العام من مجتمع لآخر وفقًا لطبيعة هذا العامل الثقافى والفكرى .

وهكذا تختلف فى إطار هذا المعيار علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام باختلاف الانتماء الحضارى، وطبيعة البناء القيمى للمجتمع المعين، ويمكن أن نميز بين ثلاثة نماذج حضارية من حيث علاقتها بالظاهرة السياسية، والتى تؤثر فى علاقتها بالرأى العام طبيعة واتجاها، وهى (٩) :

١ـ الحضارة السياسية :

تقوم هذه الحضارة على أساس أن المحور الأصيل فى تحليل الظاهرة السياسية هو العلاقة

بين الحاكم والمحكوم، أى حقوق السلطة السياسية والرقابة على ممارستها من ناحية، وللمجتمع السياسى بكافة مظاهره المعبرة عنه من ناحية أخرى ، وتعبر الحضارة الغربية السائدة والمهيمنة فى الوقت الراهن عن هذا النمط من الحضارة السياسية، وتعتبر ظاهرة الرأى العام بكل مايرتبط بها من دراسات وتحليلات هى الوليد والنبت الشرعى لها لدى معظم الكتابات والدراسات السياسية فى الوقت الراهن، ويعرف هذا النمط درجات متزايدة من فعالية ظاهرة الرأى العام وتأثيراتها فى الحياة السياسية بمختلف جوانبها وفقًا لأحد الاتجاهات الرئيسية، على أن هناك من الاتجاهات التى لاتقل أهمية أيضا ترى أن الرأى العام فى إطار هذا النمط يتم التلاعب به وصناعته من قبل مراكز وأشكال متنوعة للسلطة.

٢ـ الحضارة الإدارية ـ غير السياسية :

هى تلك التى تُضفى على الممارسة السياسية الطابع الإدارى والبيروقراطى، فالمواطن فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة لايهتم بالمشاركة السياسية، والسلطة بدورها لاتهتم بإشراكه فى الأمور السياسية، وكل مايهم الطرفين هو أن تسير الأمور على نحو من الأنحاء، ومن النماذج المعبرة عن هذه الظاهرة نماذج الحضارات الشرقية، وبصفة خاصة الحضارة الفرعونية[١٠] .

لا ينبغى أن يقود ذلك ـ كما يذهب البعض ـ إلى ربط تلك الحضارة تحديداً بمفهوم الاستبداد السياسى، والذى هو ظاهرة عامة تعرفها جميع النماذج الحضارية كتعبيرعن نوع من أنواع الفساد الداخلى فى أداء الأدوار والوظائف التى يفرضها الترتيب القيمى لكل حضارة، وبالطبع فإن وصف حضارة معينة بأنها غير سياسية قد يضخم من هذا الفساد، ولكن لايعنى بالضرورة ربطها بالاستبداد السياسى تلقائيًا و بشكل آلى، ويتضح ذلك من المقارنة بين الحضارتين الفارسية والفرعونية حيث لم تعرف الثانية الفساد على عكس الأولى رغم أن كليهما يعد تعبيراً عن حضارة إدارية غير سياسية، ومن أهم سمات هذا النموذج الحضارى:

(أ) لا تعرف مفهوم السياسة كما فى النموذج السابق باعتبارها محوراً ثابتًا فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتعبيراً عن قيم حركية وممارسة سياسية، على الجماعة أن تسعى بأسلوب أو بآخر لتحقيقها من خلال التجديد والتطوير المستمر للحلول القائمة تعبيراً عن مثالية تلك القيم، وإنما تعتبرها خطوات وإجراءات بيروقراطية وإدارية دورية وعادية.

(ب) تعتبر العلاقة السياسية بين المواطن والدولة علاقة بيروقراطية تتسم بطابع الاستقرار والتنظيم والدوام، كما فى العلاقات اليومية المعتادة.

(ج) تنبع الرابطة والالتزام السياسى من مفهوم الأبوة السياسية أحيانًا، والعلاقة الإدارية أحيانًا أخرى، ولا تعرف النواحى المثالية والعقيدية.

(د) لا تعرف الرابطة السياسية التشكيك فى مثالية النظام القائم بالتغيير أو التبديل ولو فى بعض أبعاده وجوانبه . .

ومن المنطقى فى إطار هذا النمط الحضارى، ونظراً لطبيعة علاقته بالظاهرة السياسية أن تتراجع فعالية ظاهرة الرأى العام حتى أنه يثار التساؤل عن وجودها فى إطاره من الأساس .

٣ - الحضارة العبر سياسية :

يمكن أن نسميها المتعدية للنواحى السياسية بمعناها السلطوى المحدد، أو التى تعرف السياسة بمفهومها الإصلاحى الواسع [١١]، وأهم خصائص هذا النموذج : -

(أ) تُعد الحضارة عبر السياسية حقيقة واقعية عرفتها النماذج الحضارية القديمة خصوصًا تلك المرتبطة بمثاليات دينية كالحضارة الإسلامية .

(ب) يعرف هذا النموذج مفهوم المشاركة السياسية ويرتفع به؛ ليجعله واجبًا وليس مجرد حق أو رخصة من المباحات، وبالتالى يجعل من الإيجابية المجتمعية إزاء السلطة السياسية فى بعض الأحيان فوق مستوى الالتزام الأخلاقى، ويرتقى للالتزام القانونى والسياسى فى آن معًا . . .

(ج) تعد الحضارة عبرالسياسية تعبيراً عن مثالية عقيدية تتفاعل فيها المصادر المنزلة الإلهية مع النماذج السلوكية للحياة المدنية للفرد والمجتمع، وتعد العلاقة بين المواطن والسلطة امتداداً لذلك ؛ حيث تصبح السلطة؛ وأداة تحقيق القيم الدينية فى الممارسة - وهى مقيدة بها كالمواطن تماما سواء فى دلالتها كفلسفة - أو فى جزئياتها كنظام للقيم وأسلوب للحياة[١٢] .

وهكذا تعد السلطة السياسية امتداداً لتلك العلاقة المجردة التى تعبر عن الجوهر الأخلاقى والمثالى الذى يسيطر على علاقة الحاكم بالمحكوم ؛ فهى لا تتجاهل الطابع السياسى، وإنما تجعله نتيجة أو بعداً من أبعاد العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى جوهر المفهوم الحضارى للوجود البشرى، فالحضارة عبر السياسية محورها أوسع من العلاقة التى تهيمن على الحضارة السياسية؛ إذ ترتفع بالسياسة إلى مستويات أرحب، فهى لا ترفضها أوتختزلها فى مجرد العلاقة بين الحاكم والمحكوم [١٣] .

ويعرف هذا النط الحضارى أقصى درجات فعالية ظاهرة الرأى العام وتأثيراتها فى مختلف نواحى وجوانب الحياة السياسية .

ب - طبيعة ظاهرة السلطة السياسية ومستوى مؤسسيتها :

تلعب السلطة السياسية بكل مايجسدها من مؤسسات متنوعة أدواراً فى العلاقة بالرأى

العام، ويتوقف ذلك على مؤشرات معينة من قبيل: طبيعة السلطة السياسية وتحديد لحظة نشأتها، وكيفية تأسيسها، وتطور أشكالها المختلفة فى النماذج الحضارية المختلفة، ودراسة تصورات الناس عنها والإنتاج الفكرى بصددها. . . . إلخ.

وبشكل عام يمكن رصد ثلاثة مستويات من التناول التحليلى بصددها، وهى: التناول الدستورى القانونى، والتناول السسيولوچى، والتناول المعرفى الأبستمولوچى، وكيف أن كل واحد منها يفترض علاقة معينة بالمجتمع وبالرأى العام بناء على ذلك(١٤).

يتم فى إطار هذا التحليل لظاهرة السلطة السياسية تحديد درجة مؤسسية أدواتها، ومقدار تأثيرها على عملية تشكيل الرأى العام وصناعته، فثمة مقولة مؤداها أن المؤسسات السياسية فى بداية نشأتها تُعد قرينة مصاحبة لأدوار أقل للسلطة السياسية الحاكمة تقوم بها فى تشكيل الرأى العام وصناعته، فالمتغير المعنوى الذى يدور حول الحجية والإقناع كعنصر تأثيرى يخلق الالتزام فيها، والمتغير التنظيمى باعتباره يمثل غالبًا العنصر الإكراهى الذى يخلق الإلزام فى نفس الظاهرة، وهما يرتبطان بعلاقة عكسية بالأدوار التى تقوم بها ظاهرة السلطة السياسية فى عملية تشكيل الرأى العام(١٥)، كما يرتبط بهما نوعية الرأى العام الذى تجرى صناعته وتشكيله.

وكلما اكتسبت السلطة السياسية الطبيعة المؤسسية قلت أهمية الفروق بين المجتمعات المتقدمة والنامية بصدد قيام السلطة السياسية بأدوارها فى تشكيل الرأى العام، ويتضح ذلك من دراسة مؤسسات أو أجهزة السلطة السياسية ذات الطبيعة الفكرية والاتصالية سواء: المؤسسة التعليمية، و أجهزة الإعلام، و مؤسسة التشريع التى تقوم على صناعة القانون. . . . وفى هذا الإطار يمكن دراسة الأدوار التى تقوم بها هذه المؤسسات فى عملية تشكيل الرأى العام سواء من خلال أدوات الرقابة السياسية والقانونية بأدواتها المختلفة، أو عبر أدوات الدعاية السياسية بآلياتها، وأدواتها المتنوعة، ويمكن دراسة أشكال العلاقات المختلفة بين كافة المؤسسات السلطوية المنوط بها ذلك، وعلاقاتها ببعضها البعض وتأثير كل ذلك فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته، وفى هذا الإطار يتم دراسة كيفية الانحراف التشريعى فى إطار الظاهرة الأعم وهى الانحراف بالسلطة فى واقع الممارسة السياسية(١٦).

ج - طبيعة العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة:

يُعد تناول العلاقة بين ما يُعرف بالمجتمع المدنى أو الأهلى و السلطة السياسية الحاكمة مدخلاً نظريًا مهمًا لمعرفة وقياس طبيعة الأدوار التى تمارسها السلطة فى تشكيل الرأى العام وصناعته، وعمومًا هناك ثلاثة اتجاهات أساسية بصدد رصد طبيعة العلاقة بين الجانبين واتجاهاتها(١٧):

(١) الاتجاه القائل بالاستقلالية والتمايز بين الدولة و المجتمع المدنى :

التصور السائد فى هذا الاتجاه مفاده أن جهاز الحكم متربع فوق قمة المجتمع ولكنه نابع منه، ومن المفترض أن يترجم ما يموج فيه من قيم، ومصالح، وآراء، واتجاهات، بحيث يصير تعبيراً صادقًا عنه[١٨]، ويمكن إرجاع جذور هذا الاتجاه الفكرى إلى نمط الحضارات السياسية كما تعبر عنها الحضارة الغربية، وبالتالى يكون التساؤل عن أدوار السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام وصناعته فى هذه المجتمعات، وهل توجد ثمة فروق حقيقية بين المجتمعات التى تنتمى إلى هذه الحضارة الغربية الواحدة بصدد هذه العملية ؟ مثلا مادلالة الخلاف الأمريكى الفرنسى بصدد الجوانب والمظاهر الثقافية لظاهرة العولمة، وما العوامل التى تفسر ذلك ؟

الواقع أن السلطة السياسية - وفقا لهذا الاتجاه - تتأسس على الرأى العام، والنموذج السلطوى المعبر عن ذلك هوالتعددى الديموقراطى التنافسى الذى يعرف حدا أدنى من التراضى العام، والاتفاق على قواعد إدارة الخلاف والنضج السياسى ورسوخ مؤسسة العدالة . .

وفى هذا الإطار يفترض أن العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام هى علاقة التأسيس؛ حيث يجد الرأى العام تعبيراته النظامية فى السلطات السياسية التى يؤسسها، والتى تصبح معبرة عن اتجاهات الرأى العام المجتمعى .

(٢) الاتجاه القائل بالتكافل الوظيفى بين الدولة والمجتمع المدنى :

التصور السائد فى هذا الاتجاه مفاده أن ثمة اطاراً واسعًا تشكل السلطة السياسية الحاكمة أحد أبعاده فقط ؛ فهناك عقيدة أو مثالية تسيطر على المنطق السياسى لدى الجميع، ويتكافلون لإنجازها كل حسب نطاق سلطته ورعايته - و ينتمى هذا الاتجاه إلى نموذج الحضارات العبرسياسية - وبالتالى يثور التساؤل عن أدوار السلطة السياسية والمجتمع بكل تكويناته فى تشكيل الرأى العام فى إطار سقف معين محدد بالعقيدة أو المثالية السياسية سواء أكانت دينية أوغير دينية، وتخضع عملية التشكيل وآلياته لمقاصد هذه العقيدة وآلياتها وعملياتها[١٩] ؟؟

هذا الاتجاه يقول بوجود قدر من التأثير المتبادل إزاء كل واقعة تثير رأيًا عامًا، ويطلق عليه نمط التكافل بين السلطة السياسية والرأى العام، ومن أهم سمات هذا النمط وجود عدد من الأهداف العليا للمجتمع السياسى التى تتضمنها مثالية سياسية معينة .

وفى هذا الإطار يمكننا الحديث عن الرأى العام الذى يجرى تشكيله وصناعته حول

هذه الأهداف العليا التى تنبع من المثالية السياسية وآليات تنفيذها، والبرامج المنبثقة منها فى الواقع السياسى المعاش، مع وجود حد أدنى من الاتفاق على قواعد إدارة الخلاف السياسى فى المجتمع، كما يمكن الحديث عن التأثير المتبادل بين السلطة السياسية الحاكمة والرأى العام إزاء مجمل السياسات، وكل القرارات التى يتم اتخاذها فى واقع الحياة السياسية.

(٣) الاتجاه القائل بهيمنة الدولة على المجتمع المدنى :

تتخذ العلاقة بين الدولة والمجتمع وفقًا لهذا الاتجاه شكل الاحتواء، والهيمنة، والنفى، فالسلطة الحاكمة تستوعب المجتمع وتهيمن عليه وتنهى وجوده السياسى المستقل، وفى هذا الإطار نجد تنويعات من الأنماط وأشكال النظم السياسية فى إطار السلطة الشمولية(٢٠).

ويندرج هذا الاتجاه فى إطار الحضارات غير السياسية، والتى عرضنا نماذج منها ـ فيما سبق ـ والتى تلغى فيها السياسة لحساب النواحى والأشكال الإدارية، وفى هذا الإطار لا يمكن الحديث عن الرأى العام بالمعنى الذي يقدمه النمط الأول الذى يعبر عن التمايز بين السلطة السياسية الحاكمة (جهاز الدولة) والمجتمع، بل ولا يمكننا إيجاده دون إعادة نظر فى هياكل المجتمع ذاته وبالذات مسألة إعادة التكافلية الوظيفية بين تكوينات الدولة والمجتمع وذلك فى إطار مشروع قومى، وعلى أرضية معينة تترجم درجة من درجات الاتفاق على المثالية السياسية أو المرجعية السياسية العليا للمجتمع وللسلطة السياسية معًا، وفى هذا الصدد يمكن رصد أنماط من السلطة السياسية الشمولية تتفق فى عدة خصائص أساسية منها: (٢١).

(١) لايوجد حد أدنى من التراضى العام بين قوى المجتمع السياسى، أوبينها وبين السلطة السياسية الحاكمة على القضايا الساسية، أى أن هناك فى حقيقة الأمر عددًا من الاختلافات، والانقسامات الثقافية العميقة داخل المجتمع السياسى.

(٢) لا توجد قواعد لإدارة الخلاف السياسى بين قوى المجتمع المختلفة.

(٣) وجود حالة من عدم النضج السياسى لدى قطاعات واسعة من الرأى العام.

(٤) ثمة محاولات مستمرة لاختراق مؤسسة القضاء والهيمنة على اختصاصاتها، أو الالتفاف حولها، مع تدنى قدراتها المختلفة.

وفى إطار هذا النمط ثمة حديث عن نمطين لدرجة تركز السلطة السياسية الحاكمة وانتشارها يمكن إجمالهما فيما يلى (٢٢):

(أ) النمط التسلطى : تنتشر فيه مراكز السلطة والقوة السياسية فى بنية المجتمع مع وجود مركز متحكم ومهيمن على شبكة العلاقة بينها محتكرا فى الوقت نفسه القرارات الأساسية والمصيرية، ومع أن للمراكز الأخرى سلطة اتخاذ القرارات إلا أنها لا تتحمل تبعات هذه القرارات وتكاليفها، والتى تظل فى إطار هيمنة المركز الأساسى، فهذه المواقع السلطوية هى مواقع يتم فيها وتحت ستارها تنفيذ القرارات فقط دون اتخاذها، فهى وجدت لأغراض ديكورية ودعائية فقط .

(ب) النمط الشمولى : يشهد درجة عالية من درجات تركيز السلطة ومراكز القوة السياسية فى المجتمع، والهيمنة عليها، وذلك كله لصالح النظام السياسى. . . فثمة درجة كبيرة من درجات حشد المجتمع وقواه لصالح السلطة الحاكمة، وهناك دور متزايد للدعاية الشمولية التى تحشد قوى المجتمع حول برنامج معين للتغيير بحيث يتم تركيز أنظار الجماهير عليه باستمرار، والعلاقة مباشرة بين السلطة الشمولية والرأى العام؛ إذ أنها تقوم أساسًا على إلغاء وعدم الاعتراف بأية قوى وسيطة بينهما من مؤسسات، ونقابات، وأحزاب، وخلافه. . . . إلخ (٢٣) .

ويتم تشكيل الرأى العام باستمرار فى الاتجاه الذى تريده السلطة الحاكمة، وغالبًا فإنها تتبنى برنامجًا للتغيير تفرضه ظروف مجتمعها، قد يكون ملائمًا فى ظروف معينة لخلق حالة التعبئة والجيشان العاطفى ـ لكن إذا بالغت فى استخدام العنف من أجل البقاء فى مراكزها و عمدت إلى تكريس بقائها تتحول إلى شكل ثالث من أشكال السلطة السياسية الذى نتناوله فى النقطة التالية . .

(جـ) النمط الاستبدادى : يتميز هذا النمط فى علاقته بالرأى العام بعدم الاهتمام والازدراء، ففلسفة التعبئة والحشد التى يقوم بها لا تعنى إيمانًا حقيقيًا بدور مشارك للرأى العام، وإنما توظيف اتجاهاته فيما يحقق برامجه وأهدافه، فهو يقوم على منطق الإقصاء والإلغاء ويسعى جاهدًا لإبقاء قوى الرأى العام ومظاهره المعبرة عن المجتمع بعيدة عن المشاركة السياسية ومسألة اتخاذ القرارات، بل ويسعى لتحطيمه وتهديمه، إنه يسعى باختصار إلى إلغاء السياسة كنشاط عام من المجتمع، وفى الوقت نفسه يقوم باصطناع مظاهر تعبيرية بديلة عنه فى أوقات الأزمات والكوارث السياسية ـ عن طريق خلق حالة من حالات الذعر الجماعى تسعى السلطة الحاكمة من خلالها إلى إيجاد حالة من الشحن أوالجيشان العاطفى الجماعى وتكون التساؤلات التى نبحث عن الإجابة عليها ما صفات الرأى العام وخصائصه فى تلك المرحلة ؟ وما آليات تشكيله فى ظل هذا النموذج ؟وما هو المقدار اللازم من العنف لخلق حالة الرضوخ والإذعان، أوماهو المستوى الذى تفلت عنده

زمام الأمور، وتنتقل المظاهر التعبيرية من حالة التعبير السلمى إلى التعبير الاحتجاجى، فالتعبير العنيف - وما هى الشروط الأخرى المصاحبة لهذا الأمر ؟؟ وما هى القوى المجتمعية التى يرتكن عليها هذا النمط من الأنظمة السياسية ؟ وما هى الأخرى التى يسعى لاستبعادها واستئصالها؟ [٢٤] كل هذه الأمور ترتبط بنموذج السيطرة الاجتماعية والسياسية وتعامل السلطة الحاكمة وسيطرتها على المجتمع المحكوم [٢٥]، وهو ما سنعالجه فى الرقابة والهيمنة عبر مؤسسات تشكيل الرأى العام وصناعته فيما بعد [٢٦].

ثانيًا: ديناميات العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة وظاهرة الرأى العام:

تتحدد ديناميات العلاقة بين السلطة السياسية وظاهرة الرأى العام بمجموعة من الأنشطة والأفعال السياسية المُوجهة عبر آليات ووسائل متنوعة من قبل الطرف الأول إزاء مختلف مراحل تكوّن ظاهرة الرأى العام الطرف الثانى بحيث يتم إنتاجها، وإعادة صناعتها، ويتحكم فى هذه العملية متغيرات ثلاثة: طبيعة السلطة والأشكال التى تتخذها، ونوعية المرحلة التكوينية التى يمر بها الرأى العام بصدد المشكلة المثارة، ثم طبيعة هذه القضية أو المشكلة وموضعها فى أجندة أولويات كل من السلطة السياسية والرأى العام.

نستطيع القول إن السلطة السياسية تتدخل فى مراحل تكوين الرأى العام التى نميز بصددها بين أربع مراحل هى [٢٧]:

المرحلة الأولى: مرحلة إدراك المشكلة أو القضية محور ظاهرة الرأى العام

تولد ظاهرة الرأى العام وتتبلور عبر توافر المعلومات المناسبة كمًا، ونوعًا، وتوقيتًا عن قضية أو مشكلة ما، عندئذ تتحول إلى قضية مثارة، وفى هذه المرحلة يمكن للسلطة السياسية الحاكمة أن تتدخل عبر سياسة حجب المعلومة المطلوبة عن القضية المثارة أو احتكارها أو تشويهها أو التلاعب فى طريقة أو توقيت إذاعتها وبثها، الأمر الذى يترتب عليه إحداث نوع من التشويه الإدراكى أى لشاشات الإدراك الفردية والجماعية للرأى العام... وتلك نقطة البداية المهمة فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته التى تتضمن درجة من درجات التحكم فيها من المنبع والأصل؛ أى تمنع تشكيله فى الاتجاه الصحيح أو تحرفه منذ البداية.

ولا يتحقق الإدراك فقط بوصول المعلومات التى يتم استقبالها، والذى يعبر عنه على مستوى الجماعة بحق الاتصال، ولكن لا بد أن يتم الإدراك عبر شاشات نظام القيم الفردى والجماعى أيضاً؛ وبالتالى فالهيمنة على الرأى العام تتحقق - داخليًا وخارجيًا - عبر منطقين

متكاملين الرقابة والتحكم فى تداول المعلومات والصور من ناحية، والتلاعب فى البناء القيمى عبر الغزو الحضارى والثقافى من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى ستتناوله فيما بعد (٢٨).

و تختلف طبيعة العملية حسب طبيعة السلطة السياسية الحاكمة داخليًا: هل تنتمى إلى النمط الديموقراطى التعددى أو النمط الشمولى، بدرجاته وأنواعه المختلفة؛ وبالتالى تتعدد أنظمة الرقابة وأنواعها، وأشكالها، ودرجاتها. . ، أو السلطة السياسية المهيمنة خارجيا: طبيعتها، ونظرتها للآخر، ونظام القيم الخاص بها، وطبيعة الرسالة الحضارية التى تؤمن بها وتسعى لتقديمها للبشرية حتى ولو من باب الادعاء. . . . . إلخ.

يتفق هذا الأمر مع التحليل على المستوى العمقى لظاهرة الرأى العام، ومع التعريف الاختبارى لها، باعتبارها تفترض معرفة فكرية مسبقة بالمشكلة أو القضية التى أثارت الرأى العام وقدراً من الإحاطة بجوانبها المختلفة (٢٩).

وهكذا يفترض تشكيل ظاهرة الرأى العام وصناعتها فى هذا المستوى تعاملاً سلطويًا من شقين:

(أ) ممارسة عملية الرقابة السياسية عبر الكثير من الآليات، والأدوات.

(ب) ممارسة إعادة تشكيل الطابع القومى عبرالتسميم السياسى للإطار الفكرى، والقيمى والعقيدى بآليات، وأدوات تختلف نوعيّا عن الأولى.

ويلاحظ أن المستوى الثانى يحدد نوعية الاستجابة للمستوى الأول من مستويات عملية تكوين الرأى العام وصناعته، فمعرفة النظام القيمى يحدد نسبيّا كيفية التفاعل مع المعلومة، وكما أنه من جانب آخر يتعين معرفة كيفية التحكم فى النظام القيمى داخليّا، والتلاعب به واختراقه خارجيّا ؟؟

المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل والحوارات والنقاشات وتحديد البدائل المختلفة للتعامل مع قضية الرأى العام:

تتميز هذه المرحلة بتداول النقاشات والحوارات بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة، حتى تصل إلى درجة من التفاعل والصراع الذى يحدد أوجه الخلاف بين الآراء فى توصيف المشكلة أو القضية، ومن ثم تحديد الحلول أو الوسائل التى يتم من خلالها التعامل معها، ويعد التمييز أو الاختلاف الواضح بصدد جوانب المشكلة مساحة يحدث الانقسام فى كتلة الجماهير بين أغلبية وأقلية. . ، وقد تتدخل السلطة السياسية الحاكمة كطرف أساسى فى الحوارات، و النقاشات وتُدير دفتها بوضوح وصراحة، أو تفعل ذلك من وراء

ستار، ومن خلال مجموعة من الوكلاء؛ لكى تؤثر على عملية تكون الأغلبية والأقلية حجمًا، ومضمونًا، ونوعية. . . . إلخ [٣٠].

المرحلة الثالثة: مرحلة تبلور الرأى العام وظهوره فى شكل الأغلبية والأقلية:

تشهد هذه المرحلة تبلور الأغلبية والأقلية بصدد القضية المثارة وظهورها، وتتحدد أدوار السلطة السياسية الحاكمة فى هذا المستوى بمقدار هيمنتها على أجهزة الإقناع أو القمع الفكرى، والتى يسميها بعض المحللين ـ الأجهزة الأيديولوچية للسلطة ـ وأحيانا قنوات السلطة السياسية [٣١]، وهى تمارس هذه الأدوار من خلال تقنيات الدعاية السياسية، وسوف نقدم فيما بعد أحد النماذج الدعائية لتشكيل الرأى العام وصناعته عبر أنماط الخطاب الاتصالى [٣٢].

المرحلة الرابعة: النتائج العملية والسياسية للرأى العام قبل اختفاء المظاهر المعبرة عنه:

تعتبر هذه المرحلة الخاتمة فى حركة ظاهرة الرأى العام، والتى يتحول إلى أشكال من الأفعال السياسية عبر القنوات المختلفة التى يتيحها كل نظام سياسى حسب طبيعته وطبيعة النمط الحضارى الذى ينتمى إليه؛ ففى النظام التعددى مثلاً نلاحظ أنه بعد أن تؤول الأغلبية إلى الظهورننتقل إلى مرحلة تأسيس السلطة السياسية بجميع عملياتها ودينامياتها على الرأى العام عبر منطلقات ثلاثة: **التعديل، أو الإلغاء، أو الإرساء** لقانون أولقرار أولإجراء أولسياسة معينة، أولقاعدة سلوكية جديدة، ومحددة، ويظهرهذا المستوى من خلال العديد من الأدوات والآليات التى تختلف من حالة إلى حالة أخرى ـ حسب نوع المشكلة أو القضية التى أثارت الرأى العام، ولكن المسألة دائما تكون من خلال قيام السلطة السياسية الحاكمة بوظيفتها الأساسية وهى عملية التخصيص السلطوى للقيم، ويتجلى ذلك مثلاً فى المؤسسة التعليمية من خلال وضع منهج تعليمى محدد. . ،أو فى المؤسسة الإعلامية عبر تخطيط حملة إعلامية محددة. أو فى المؤسسة التشريعية بسن قوانين محددة لعلاج حالة خاصة أو حالة مطروحة، على أن البعض لا يدخل هذه المرحلة ضمن نطاق اهتمام دراسة الرأى العام، ولكنه يعتبرها مرادفًا لمفهوم آخر هو الإرادة الشعبية، وإن كنا لا نتفق جزئيا ـ مع التحليل النظرى لهذا الاتجاه ـ إلا أنه يرى أن هذه المرحلة تعبير عن النتائج السياسية أو العملية لفعل أو إعمال الرأى العام، ومن هنا يهتم بها من هذا الجانب فى هذا الكتاب [٣٣].

(ثالثا) الأنماط النظرية لعلاقة الرأى العام بالسلطة السياسية:

يوجد ثلاثة أنماط متصورة عن علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية الحاكمة وهى:

الأول: نمط الخضوع والاستكانة إلى درجة السكون والجمود:

يتلخص هذا النمط فى طرفين: **الأول**: سلطة سياسية شمولية، و**الثانى**: نمط حضارى تعبير عن الحضارة غير السياسية، وفى هذا الصدد تقدم دراسات الاستبداد الشرقى، والمجتمع النهرى أمثلة تحليلية لأوضاع الأغلبية المقموعة، والأقلية المصنوعة، وللرأى العام الذى يبدو خاضعًا وساكنًا وجامدًا. .

الثانى: نمط الرفض والعصيان السياسى الذى يصل إلى درجة الخروج والثورة:

يتلخص هذا النمط من الاستجابة فى وجود سلطة سياسية حاكمة فقدت شرعيتها ومبررات وجودها الواقعى - أيا كانت درجة استقلاليتها الكلية أو النسبية عن المجتمع السياسى الذى تحكمه واقعيًا - وهناك الكثير من النماذج لهذا النمط فى أشكال مختلفة من السلطة والأنظمة السياسية سواء كان انتماؤها السياسى إلى نمط الحضارة السياسية أوالعبر سياسية والرأى العام الذى يرفض وجودها، ويرفع راية العصيان والخروج فى وجه ممارستها.

الثالث: نمط الترقب، والتحفز، والانتظار:

يتلخص هذا النمط الوسط بين السابقين - من ناحية - فى أن الرأى العام لا يخضع أو يخنع من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يقاوم أو يثور من تلقاء نفسه؛ ولذلك يثور جدل حول تحديد طبيعته، ولكن الرأى العام هنا يترقب وينتظر، ويتحفز ليرى من ينطلق بداية فينطلق معه فى حركة هادرة، ولكنها لا تستمر طويلا.

ويرى البعض من المحللين السياسيين أن حركة الطابع القومى المصرى ينتمى إلى هذا النمط؛ وبالتالى فإن تعامل الرأى العام المصرى مع السلطة الحاكمة، وجوهرمواقفه يرتبط جزئيًا بطبيعة التكوين الحضارى المصرى الخليط، ومن ثم يوصف أنه رأى عام كامن أوصامت أو أنه يشكل نوعًا من المقاومة بالحيلة[٣٤].

رابعا: توظيف الأطر التحليلية فى دراسة علاقة السلطة السياسية والرأى العام:

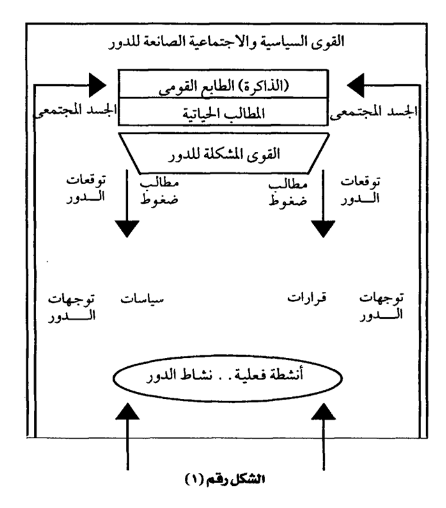
يمكن تحليل علاقة السلطة السياسية والرأى العام عبر إطارين منهجيين متكاملين، وهما: **الإطار المفاهيمى، و الإطار التفسيرى**، ففى الأول: نتناول أربعة مفاهيم هى: **الأدوار، والسلطة السياسية، والرأى العام، وعملية تشكيله وصناعته، فبالنسبة لمفهوم الأدوار نميز بين مستويات ثلاثة متكاملة تحليليًا**[٣٥]، وهى:

الأول: مستوى توقعات الأدوار:

تشير إلى الأنشطة والأفعال السياسية التى يتوقعها المجتمع المحكوم من السلطة السياسية

الحاكمة بكل ماتتضمنه من: حقوق، والتزامات، وتأثيرات مضمونها التوزيع السلطوى للقيم . . . إلخ، وهى تبدأ بتوقعات ـ المجتمع المحكوم ـ التى يمكن أن نستخرج منها أجندة أولويات الرأى العام، تتمثل التوقعات فى أمريْن أولهما: تتمثل فى مجموعة الثوابت المجتمعية، التى يرى البعض أنها لا تدخل فى نطاق دراسة الرأي العام، وإنما تشكل خصائص الطابع القومى الذى يسهم ولو جزئيّا بدوره فى صناعة الرأى العام.

و ثانيهما: الخاص بمتطلبات المجتمع وحاجاته الآنية فى المواقف المختلفة وإزاء القضايا والمسائل التى تثيره، ومن المتصور أن تترجمها، أوتعبر عنها اتجاهات الرأى العام المجتمعى.



الشكل رقم (١)

الثانى: توجهات الأدوار:

تشير إلى الإطار الفكرى أوالتوجهات الأساسية للسلطة السياسية التى تقوم بالأدوار، ويُفترض أن تترجم القواعد التى يصنعها المجتمع، وشخصية القائم بالدور، وإدراكه

لمطالب وتوقعات الرأى العام من حوله، وتعريفه لدوره، ورؤيته الشخصية لهذا الدور . . . إلخ، ويرد فى هذا الصدد مفاهيم من قبيل إدراك الدور ومطالبه وشروطه، وتشمل الشروط المتطلبة للقيام بأدوار معينة، والشروط الواجب توافرها فى القائم بالأدوار نفسه.

الثالث: سلوكيات الأدوار:

تشير إلى الأنشطة والأفعال السياسية التى تقوم بها السلطة السياسية، كما حدثت بالفعل، وليس كما ينبغى، وهنا يتم تحليل الواقع السياسى الفعلى، ومن المفاهيم المعبرة عن سلوكيات الأدوار: القيام بالدور وأداؤه، ومهارات الدور، وموقع الدور، ومجموعة الدور، وقطاع الدور، ونسق الدور وتقمص الدور. . وصراع الأدوار، وحل صراع الأدوار، ومفهوم مرونة الأدوار (٣٦).

ويعبر الدور على مستوى الأنساق السياسية عن أنشطة وفعاليات؛ حيث إن كل بنية هى عبارة عن مجموعة من الأدوار السياسية المترابطة معا، والدور السياسى هو ذلك الجزء من النشاطات الكلية للفرد المتضمن فى العملية السياسية، ويميز بين الأدوار السياسية وغير السياسية بفكرة الحدود، فالشخص عندما يذهب إلى التصويت فى الانتخابات بعد أن كان قابعا فى البيت يقوم ببعض الأدوار المنزلية يكون قد اجتاز الحدود الفاصلة بين دوره السياسى وغير السياسى، فالدورلدى ألموند وحدة للنسق السياسى وهو أكثر نسبية وانفتاحًا، فهو يشمل الأبنية الرسمية، والأبنية غير الرسمية، والتى تؤثرفيه بطريقة أو أخرى.

وتركز بعض الدراسات على أن الأدوار السياسية تتحدد قوتها وكثافتها حسب نوعية المشاركة السياسية (انتخاب، وتصويت، وترشيح)، ودرجات المشاركة (عليا، ومتوسطة، ودنيا) وثمة إسهامات حول علاقة الدور بمفهوم القيادة، من خلال مفاهيم مثل: مرونة الأدوار السلطوية، وتغييرها، وتعديلاتها وتُثار تساؤلات من قبيل: هل القائد السياسى يحدد الدور الذى يلعبه أم أن العكس هو الصحيح ؟

٢ - أما بالنسبة لمفهوم السلطة السياسية:

يمكن التمييز تحليليًا فى هذه الدراسة بين ثلاثة اتجاهات علمية يمكن توظيفها بهذا الصدد:

الأول: الاتجاه الفلسفى والقانونى الدستورى:

يُقصر مفهوم السلطة السياسية على المجتمعات القومية المؤسسة فى شكل الدولة سواء

فى ذلك الدولة المدينة، أو الدولة القومية الحديثة؛ وبالتالى فهو يحصره فى الدولة بأجهزتها، ومؤسساتها، وأشكالها السياسية، ونظمها الدستورية المختلفة. . . . إلخ، وخارج ذلك فإن السلطة - إن وجدت - لا تكتسب الصفة السياسية، ولا يمكن أن توصف بها بأى حال من الأحوال؛ ولذلك فانه يقوم على التفرقة بين ما يُعد من قبيل السلطة السياسية وما يُعد من قبيل السلطة غير السياسية أى السلطة الاجتماعية، ويحصر فى **الأولى** ظاهرة الدولة القومية، وفى **الثانية** ما دون الدولة القومية من أبنية أسياسية، وهياكل تنظيمية . . . إلخ، ويفرغ السلطة السياسية فى أجهزتها المختلفة مميزاً بين السلطة التأسيسية والسلطات المؤسسة المنبثقة منها كما سنرى [٣٧].

الثانى: الاتجاه السلوكى والوظيفى :

ينظر هذا الاتجاه - بمدارسه المختلفة - إلى السلطة السياسية باعتبارها حقيقة اجتماعية تُدرس فى إطار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا يمكن أن تنحصر فى الدولة، وتقوم بالفعل السياسى كأدوار سياسية، وهنا يمكن الحديث عن السلطة السياسية الحاكمة، والسلطة السياسية البديلة أوالقوى السياسية المختلفة فى المجتمع [٣٨].

الثالث: الاتجاه المعرفى أو الأبستمولوچى:

ينطلق فى تحليل السلطة السياسية من زاوية علاقتها بصناعة المعلومات والمعرفة؛ وبالتالى بصناعة الرأى العام، وقد أسهم التقدم العلمى الهائل فى تقوية وتزكية هذا الإدراك للسلطة السياسية بأنها طاقة أو قوة فى خدمة فكرة تسعى لإنجازها وتحقيقها فى الواقع العملى، وهى فى هذا الصدد عبارة عن نقاط طاقة منتشرة ولا نهائية من مراكز السلطة السياسية فى الجسد الاجتماعى، ولكى تحافظ على هيمنتها على هذا الجسد (المجتمع المحكوم) فإنها تسيره من خلال شبكة القنوات الإتصالية التى تخترقه، الفارق بين السلطة السياسية الحاكمة، والسلطة السياسية (البديلة) - أو القوى السياسية المجتمعية - هو بمقدار ما تحوزه من قوة سياسية ومراكز سيطرة وتحكم، وهناك تنافس سياسى بين السلطة الحاكمة و السلطة البديلة بصدد الجسد المجتمعى وكلتاهما تقوم بإمداد المجتمع بكافة المعلومات أو حجبها عنه أوتزييفها والتلاعب بها. . [٣٩].

٣ - أما مفهوم الرأى العام :

يمكن التمييز فى تحديده بين ثلاثة اتجاهات أيضا، وهى [٤٠] :

الأول : الاتجاه ينظر إلى الرأى العام باعتباره مرادفًا للإرادة الشعبية، وإرادة الأمة

ومشيئتها، وروح الشعب، وحكم الجماهير . . . إلخ، فهو التعبير عن الحركة الواقعية للمجتمع المحكوم تجاه ممارسات السلطة الحاكمة أيّا كانت الصورة التى يعبر عن نفسه بها، أو الشكل المؤسسى الذى يجرى تعبيره فيه، ومعظم الدراسات السائدة تنتمى إلى هذا الاتجاه التقليدى الذى تغلب عليه الرؤية الفلسفية والقانونية والدستورية .

الثانى : الاتجاه الذى ينظر للرأى العام برؤية تحليلية سسيولوچية باعتباره حصيلة تفاعل عدد من العوامل والمتغيرات المختلفة إزاء القضايا السياسية التى تطرح على الساحة، وينقسم بصددها جمهور الرأى خلال عملية التفاعل والنقاش إلى أغلبية وأقلية، تجد تعبيراتها الواقعية فى الممارسة السياسية الفعلية التى تكشف عنها تعبيرات الرأى العام.

الثالث : الاتجاه الذى يرصد ظاهرة الرأى العام إزاء العمليات السياسية للسلطة السياسية والنظام السياسى، فالرأى العام يجد تعبيراته الأساسية فى ظاهرة الاقتراع العام، والتصويت الانتخابى وهذه هى النتائج السياسية لعملية صناعة الرأى العام وتشكيله .

و باختصار يجسد الرأى العام التعبيرات الخارجية الممثلة لوجهات نظر معينة إزاء مشاكل أو قضايا محددة مُثارة من خلال ألفاظ، أو رموز، وحركات تسمح بفهم الحقيقة المُعلن عنها، وهو عام لا يقتصر على فرد واحد، وإنما يميل إلى أن يكون تعبيراً عن مواقف مشتركة بين أغلب عناصر المجتمع متسمًا أساسًا بصفة العلانية .

أما عن **تحديد مجتمع الرأى العام** فنفرق بين حالتين يعيشهما المجتمع المعين :

(أ) الحالة الطبيعية : حيث يكون جسد الرأى العام حاصل تجميع الآراء الفردية، أو المشترك فيها وتعبر عنه الأغلبية فى المجتمع .

(ب) حالات الحشد الجماعى : حيث يكون الجسد الرأى العام ذا طبيعة مستقلة عن مجموع الآراء الفردية التى تكونه، ويراه البعض معبراً عن العقل أو الضمير الجمعى .

ويختلف الرأى العام عن الاتجاهات والميول ؛ ففى حين أن الأول معلن ومعبر عنه، نجد أن الثانى استجابة داخلية مبكرة، والرأى دليل على وجود الاتجاه أو الميل، وهذا الأخير لا يشترط أن يتحول إلى رأى يتم الإفصاح عنه، والاتجاه يعد سلوكًا فى حيز التكوين، أما السلوك فهو اتجاه تحقق بالفعل، أما الرأى فلو نظرنا إليه من وجهة نظر معينه - فإننا يمكن أن نعتبره سلوكًا وهو بالأصح سلوك قولى إذ أنه بمجرد الإعلان عنه يصير واقعة محددة ، أما فيما يتعلق بالرأى العام والأحكام فمحور التمييز بينهما هو درجة العمق المطلوبة فى كل منهما ومبدأ العلانية : **فأولاً** يرتبط الرأى - فى العادة - بوجهة نظر لا تفترض عمقًا ولا تحليلاً دقيقًا لمختلف وجهات النظر ، أما الحكم فهو على العكس من ذلك يفترض المناقشة

الشاملة لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة والانتهاء عقب وزن وتقييم لكلا الجانبين إلى الفصل والقطع والإعلان عنه بحيث يصير واقعة محددة، و**ثانيًا** يفترض الرأى العلانية، أما الحكم فلا يفترض الإعلان عنه، بل إن الشخص قد يصل إلى حكم معين على الشخص ويعلن رأيًا خلاف ذلك.

وهناك مقومات أساسية لظاهرة الرأى العام منها: وجود مشكلة أو حادثة معينة تكون محل خلاف داخل المجتمع، وتجرى بصددها مناقشة حرة بكل ما يتبعها من حق المواطن فى تكوين رأيه، مع الحق فى إعلانه دون خشية عقاب أو جزاء يمنع من ذلك الإعلان. وأخيراً الحق فى تحويل هذا الرأى إلى ممارسات وسلوكيات معينه عبر عملية التصويت والانتخابات مثلاً، بحيث تكون هناك آثارا أو نتائج سياسية لعملية الرأى العام، وسوف نناقش ذلك تفصيلا فيما بعد [٤١].

٤ ـ أما عملية تشكيل الرأى العام و صناعته:

تعبر عنها مجموعة من الأفعال والأنشطة السياسية التى تقوم بها السلطة الحاكمة محققة توازنًا بين تطبيق إطارها الفكرى، وأهدافها، وغاياتها، ومصالحها وبين الاستجابة ـ بدرجة معينة لتوقعات الرأى العام المجتمعى ـ ويتم ذلك من خلال مسلكى: الرقابة السياسية، والدعاية السياسية بحيث تتحقق فى النهاية أهداف السلطة السياسية إزاء قضية أو مشكلة أومجموعة من القضايا أو المشاكل المحددة، وتصبح آراء أغلبية المجتمع مطابقة لرؤية ومصالح وأهداف وخطاب السلطة السياسية الحاكمة، و تمارس السلطة السياسية تلك العملية من خلال الأدوار الاتصإلية التى تقوم بها فى المجتمع المعاصر، وجوهرها عملية تشكيل الرأى العام وصناعته.

ثانيا: الإطار التفسيرى السياسى لمضمون علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام:

ينطلق الإطار التفسيرى من أن السلطة السياسية تمارس عملية تشكيل الرأى العام من خلال قيامها بمجموعة الأدوار الاتصالية، وهى [٤٢]:

١ – الأدوار الإعلامية:

تتجه السلطة السياسية الحاكمة إلى المواطنين مفترضة أن لهم الحق فى أن يكونوا على علم بحد أدنى من المعلومات عن الأحداث والوقائع التى تشهدها الحياة اليومية فى مجتمعهم [٤٣].. وهو ما يعرف أحيانًا فى بعض الأدبيات بحق الاتصال أوحق الحصول على المعلومة، ويعنى الإعلام الإنباء أو الإخبار بما يقع من الأحداث السياسية، ومن خلال

استخدام اللغة والخطاب بالدرجة التى تحقق الصدقية وتقود إلى الترابط بين السلطة الحاكمة والمجتمع المحكوم؛ ويدعم بالتالى من المثالية السياسية السائدة . . ويمكننا فى هذا الصدد أن نفرق بين الإعلام الناقل الذى ينقل البيانات، والتصريحات، وفحوى المبادرات بصدد قضية محددة، والإعلام الراصد والواصف الذى يتابع الوقائع والأحداث المختلفة مع ملاحقة تطوراتها - وإعلام الرأى الذى يعبر عن رأى فى الأحداث أو موقف منها . .

هذه الأنواع الثلاثة يتم تشكيل الرأى العام وصناعته من خلالها مع ملاحظة أن النوع الثالث هو الأكثر تأثيراً فيها بما يتضمنه من تحليلات ورؤى، ولايعنى هذا أن تأثير النوعين الآخرين أقل على الدوام، إن الإعلام الناقل قد ينتقى ما يقوم بنقله طبقًا لمواقف مسبقة، فيركز على أشياء ويُسقط أخرى، بل أحيانًا تكون الطريقة الفنية فى إخراج ما هو منقول، ومكان، ووسيلة نشره، والتعقيب عليه بمثابة موقف أو رأى معين يراد تشكيله من وراء هذا النقل، كما أن الإعلام الراصد والواصف يمكن أن يتلاعب بالعملية فيقوم بصناعة الصورة - كما يريد - متلاعبًا فى مكوناتها . . اجتزاءً أو تزيّدًا فى الوصف - بما يعبر عن رأى غير مباشر، كما أن نظم الأحداث بشكل معين تشير من طرف خفى إلى إرادة وجهة نظر معينة أو تشكيل رأى عام فى اتجاه محدد .

ومن هنا شاع استخدام مفهوم إعلام السلطة ويعنى التوظيف السياسى للإعلام فى تشكيل الرأى العام بما يدعم سياسات الأنظمة السياسية ومواقفها واختياراتها، وأحيانًا للتعبئة وحشد التأييد والمساندة لها، وبالذات فى أوقات الأزمات السياسية، كما أن إعلام السلطة هو أحد الأدوات المهمة فى عملية صناعة السلطة ذاتها وتكريس أوضاع القائمين عليها ومصالحهم من خلال المسلك الدعائى، ويعد إعلام السلطة انحرافًا عن ممارسة الأدوار الإعلامية الحقيقية إلى ممارسة أشكال من الأدوار الدعائية ولو فى ثياب العملية الإعلامية .[٤٤]

والواقع أن قيام السلطة السياسية بإمداد الرأى العام بالبيانات والمعلومات حول الأحداث والوقائع التى يعيشها ويمر بها يُسهم فى تنويره وإحاطته علما بتلك الأحداث والوقائع، ويساعده على تكوين إدراكاته، وتصوراته عنها؛ وبالتالى تكوين وعيه الذاتى بها وتتفاوت الأنظمة الإعلامية فى مختلف البلدان فى قيامها بهذه الوظيفة . . وهى بهذا تكون الخطوة الأولى فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته [٤٥] .

٢- الأدوار الثقافية :

تتحرك السلطة السياسية فى ممارسة الأدوار الثقافية فى مسارين أساسيين [٤٦] :

الأول: داخلى: عبر عملية تحقيق الاندماج والتوافق، أو توحيد الإدراك المجتمعى إزاء قضايا الوجود السياسى الأساسية فى المجتمع فى مرحلة زمنية طويلة نسبيًا.

الثانى: خارجى: يتحرك لمساندة السياسة الخارجية، فالأدوار التى تقوم بها فى المراكز الثقافية وفروع الجامعات الوطنية فى الخارج، والبعثات التعليمية، وكافة أشكال التواجد الثقافى تدعم - ولوبشكل غير مباشر - السياسية الخارجية للدولة المعنية.

والواقع أنه من المهم أن تقوم السلطة السياسية عبر الأدوات التى تهيمن عليها بتكوين مدركات عامة منسقة أو موحدة حول مجموعة من القضايا والموضوعات المتعلقة بطبيعة المجتمع المحكوم، وحول كليات الوجود السياسى، بحيث يمتلك المجتمع حدًا أدنى من الاتفاق القومى حول الموضوعات الأساسية التى تشكل جوهر وجوده السياسى؛ وبالتالى يكون قادرًا على تقديم الاستجابات السليمة على التحديات التى تواجهه، والواقع أن توافر الحد الأدنى من الاتفاق الوطنى يقدم مساندة حقيقية للسياسة داخليًا وخارجيًا من ناحية، ويهىء أرضية صالحة لأداء الدور الحضارى من ناحية أخرى.

٣ - الأدوار الحضارية :

لا تتحدد هذه الأدوار بمجرد إيجاد حد أدنى من الاتفاق الوطنى بصدد القضايا الأساسية المتعلقة بوجود مجتمع معين ونمط حياته، وإنما أيضًا بإيمان المجتمع بأن له رسالة معينة، ووظيفة محددة ذات منطلقات معنوية فى مجال التعامل الخارجى، وهى تلك التى تفسر الانطلاق من رسالة فكرية والدعوة لها فى المجتمع الخارجى، وفى هذا الصدد نفرق بين مجتمع يمتلك مقومات هذه الوظيفة بين مجتمعات تسعى لصناعتها وتدعى ملكيتها.
والواقع أنه من خلال الأدوار التثقيفية للسلطة السياسية يتوحد الإدراك المجتمعى حول الإيمان بمجموعة من القضايا بحيث يكون المواطن مستعدًا للسعى لنشرها خارج مجتمعه المحلى بإقناع الآخرين، وغزو قناعاتهم الفردية بها بحيث يتم إيجاد المواطن والمجتمع «صاحب الرسالة» والذى هو نتاج عملية بناء الرأى العام وتشكيله وصناعته [٤٧].

٤ - الأدوار العقيدية :

تُعد الأدوار العقيدية تعبيرًا عصريًا عن مفهوم قديم، فالدولة صاحبة المثالية السياسية - دينية أو أيديولوجية - تسعى إلى صبغ عملية التطور السياسى معًا، بحيث تكون الدولة أداة تطبيقها داخليًا وخارجيًا، معبرة بذلك عن وجودها المعنوى، ويتم إفراغها فى برنامج أو خطة محددة، تتبناها الدولة وتقيم مجتمعها بكافة نظمه وأنساقه عليها، ومن ثم تقوم بعملية تكوين حقيقية للرأى العام [٤٨].

٥ - الأدوار الدعائية :

تعتبر الأدوار الدعائية أقصى مستويات ممارسة الأبعاد المعنوية ولو بمعان معاكسة، حيث تتجرد السلطة السياسية من معنوياتها متجهة لممارسة أدوارها الخارجية عبر القضاء على الخصم بأسلوب الحرب النفسية، وعملية التسميم السياسى؛ فالسلطة السياسية تتجه إلى الرأى العام الخارجى تاركة قيمة الصدق ومثالية الدعوة، ومتجهة إلى منطق التضليل والدعاية؛ لتقوم بعملية تشكيله على أوسع مدى(٤٩).

إذا نظرنا إلى فحوى المكونات الخمسة لطبيعة الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية نجد أنها فى جوهرها تعكس عملية تشكيل الرأى العام و صناعته وبنائه وتكوينه، سواء اتجهت إلى المجتمع الداخلى المحلى، أو إلى المجتمع الخارجى والنطاق الدولى تحقيقًا للأهداف والغايات التى تضعها هذه السلطة لنفسها فى إطار الإمكانات والموارد، والتوقيت المعين، ولكن يبقى جوهر العملية واحدًا - أيًا كان التعامل معه - هو تشكيل الرأى العام وصناعته.

و عبر فصول هذا الكتاب سنرى بعض النماذج التى توضح علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام ومنها :-

١- الأول: نموذج العلاقة بين الدولة والمجتمع قوة وضعفًا وتأثيرها على الهيمنة على النواحى الثقافية والمعرفية: ويستخدم لتفسير هيمنة السلطة السياسية على عملية تكوين الرأى العام داخليًا، و خارجيًا لتفسير السيطرة والغزو الحضارى الخارجى للمجتمعات المختلفة(٥٢).

٢ - الثانى: نموذج الانحراف التشريعى كجزء من ظاهرة الانحراف بالسلطة باعتبار الأداة التشريعية والقانونية لازمة لتأطير الممارسات السياسية، وخلق القناعة لدى الرأى العام بحيادية السلطة ازاء الظاهرة السياسية، ومن ثم يستخدم على نطاق واسع توظيف الأداة القانونية فى تشكيل المسلك الرقابى فى الحالة المصرية.

٣ - الثالث: نموذج صناعة الموافقة، وكيفية توظيف الدعاية السياسية فى صناعة الأغلبية، وخلق الرضاء السياسى عبر مصفوفة لآليات الدعاية السياسية يتم استخدامها فى العملية الانتخابية، ويتم تحليلها عبر نموذج تحديد الأجندة كما سنرى.(٤٩)

* * *

المبحث الثانى

الاتجاهات العربية الأساسية فى دراسة علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية

يشهد حقل دراسات الرأى العام خاصة ذلك الذى يجعل موضوعه دراسة علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية - أى يتناول الظاهرة عبر مدخل وبرؤية سياسية - الكثير من الدراسات والكتابات المتنوعة البالغة الأهمية يتعذر الإحاطة بها؛ وإن كان من الممكن رصد أهم ملامحها ونماذجها الأساسية، ومن خلال استقرائها يمكن أن نرصدها ونصنفها فى اتجاهات ثلاثة أساسية هى : -

أولاً : دراسات نظرية تتناول تحديد العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام.

ثانيًا : دراسات اختبارية «استطلاعات للرأى العام» تدور حول قضايا محددة تترجم العلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين من قبيل : الانتخابات، والاستفتاءات، والأحزاب السياسية، والقرارات، والتصرفات السياسية المختلفة . . . إلخ.

ثالثًا : دراسات تدور حول الاستخدام الدعائى لاستطلاعات الرأى العام السياسية بصدد الأزمات السياسية، التى يتم حشد وتعبئة الجماهير بصددها.

وسوف نكتفى فى إطار هذه الاتجاهات الثلاثة بإيراد نماذج دالة فى بيان الملامح الأساسية لكل اتجاه، والمنطق الكلى الذى يسيطر عليها مع مراعاة كونها تعكس تطوراً معينًا فى الواقع الأكاديمى المصرى والعربى، وسيكون منطق تناولها **برؤية تقويمية انطلاقًا من تحليل مدى التحيز الحضارى، والذى تعكسه على المستويات الثلاثة الآتية :**

المستوى الأول: المفاهيم الأساسية للدراسة، أى مدى صلاحية المفاهيم المستخدمة فى استنطاق الظاهرة ولياقتها وملاءمتها وكفاءتها فى التعبير عنها . .

المستوى الثانى: القواعد المنهجية والإجراءات المتبعة فى دراسة الظاهرة، ومدى صلاحيتها، وعملية التكافؤ المنهجى بين الأدوات المستخدمة والظاهرة محل الدراسة والبحث.

المستوى الثالث: النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات بصدد العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، وبالذات بصدد عملية تشكيل الرأى العام .

ولنتناول ذلك تفصيلا :

المستوى الأول: المفاهيم المستخدمة فى هذه الدراسات :

لم تحدد معظم الدراسات التى تناولت العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، وبشكل أخص أدوارها فى عملية تشكيل الرأى العام المفاهيم الأساسية التى تنطوى عليها دراسة الظاهرة رغم أهميتها البالغة، فلم تحدد كثير من الدراسات التى تناولت الأدوار السياسية لمؤسسات أوجماعات أوهيئات معينة . . . إلخ ، مفهوم الأدوار فى إطار نظرية الدور باستثناءات ضئيلة، ومع ذلك تعاملت معه بخفة علمية فرفضته بعضها، وبعضها قدمت إليه إضافات منهجية وعلمية يسيرة واستخدمته فى التحليل العلمى [٥٠] .

أما مفهوم السلطة السياسية، فقد ندر تحديده وتوظيفه كمفهوم نظرى شامل [٥١] فى هذه الدراسات التى تركز إما على مفاهيم جزئية، أو على مؤسسات وأدوات نظامية للسلطة السياسية، وتبحث عن أدوارها وتأثيرها فى عملية تكوين الرأى العام وتشكيله، فبعض الدراسات يركز على أدوات الاتصال الجماهيرى ؛ فيختار فى إطارها الصحافة، أو الإذاعة، أو التلفاز، أو السينما، أو المسرح، أوالفيديو، ووفقا لمسيرة التقدم التقنى والعلمى الهائلة فى عملية الاتصال، نشهد الآن مزيداً من الدراسات عن أدوار شبكات التلفاز العالمية، وعن شبكات الاتصالات والمعلومات الدولية الإنترنت . . . إلخ ، وآثارها فى إرساء كونية ثقافية جديدة .

وحتى الدراسات التقليدية التى تناولت السلطة السياسية - بمفهومها القانونى الدستورى [٥٢] - من زاوية صلتها بالرأى العام ركز البعض منها على دور الرأى العام فى تأسيس فكرة السلطة السياسية عبر الربط بين الدستور والرأى العام وأوغل البعض منها فى التأصيل القانونى ؛ فبحث أدوار الرأى العام فى تطبيق ونفاذ القاعدة القانونية، وهناك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين طبيعة الجزاء فى القاعدة القانونية الدستورية والرأى العام.

أما الدراسات التى تناولت السلطة السياسية باعتبارها حقيقة اجتماعية، فقد ركزت على أدوار بعض مكوناتها فى تشكيل الرأى العام وصناعته، من قبيل أدوار القيادة

السياسية، وأدوار قادة الرأى العام، وأحيانًا أدوار تكوينات اجتماعية ـ سياسية مثل القبيلة فى علاقتها بالرأى العام .

ومن وجهة نظرنا فإن الذين نظروا إلى أدوار السلطة السياسية فى إطارعلاقتها بالرأى العام كعملية اتصالية تمثل جزءًا من عملية صناعة المعرفة وصناعة البشر هم الذين قدموا تحديدات أقرب إلى الواقع والثورات العلمية المتسارعة، كما سنرى فى الفصل الأخير من الكتاب.[٥٣]

أما مفهوم الرأى العام فى إطار هذه الدراسات فهو مثال واضح أيضًا لاضطراب التحديد والغموض فهناك الكتابات التقليدية التى تخلط بينه وبين الإرادة الشعبية والإرادة العامة وسيادة الأمة . . . إلخ، وهناك كتابات تخلط بين الرأى العام والاتجاه، والرأى العام والحكم، والرأى العام والحرب النفسية، والرأى العام والإعلام، والرأى العام والاتصال، والرأى العام والتضليل والتلاعب بالعقول، والرأى العام والتسميم السياسى . . .

كما أن هناك الكثير من الاجتهادات حول طبيعة الرأى العام، ومراحل تكوينه وتشكيله والمقومات الأساسية والثانوية المحددة له كظاهرة، غير أن الفكرة الكامنة والحاكمة لمعظم أدبيات الرأى العام هى السعى إلى تصوير الظاهرة كأحد لوازم الليبرالية والديموقراطية النيابية والتى بدورها يتم تصويرها على أنها الطريق الوحيد للتطور والتقدم الإنسانى، وفى أحيان أخرى على أنها نهاية المطاف فى مسيرة التطور الأيديولوچى فبانتهاء عصر الأيديولوچيا ـ برزت الديموقراطية والليبرالية والنموذج الغربى وظاهرة الرأى العام بشكلها المعاصر التى تصور على أنها أحد منتجاتها الأساسية كانتصار حاسم ونهائى للبشرية؛ وبالتالى تم تدويل منهجية بحث الظاهرة ذاتها دون نظر للخصوصيات الحضارية لكل أمة، كما سنرى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب.

والواقع أن حقيقة ظاهرة الرأى العام ـ سواء اتخذت مظاهرها تعبيرًا سلميًا أو عنيفًا ـ عرفتها قديمًا كافة الحضارات الإنسانية بصورة أو بأخرى وتعرفها جميع المجتمعات البشرية فى عالم إليوم، وإن اختلفت مظاهر التعبير عنها من مجتمع إلى آخر.

المستوى الثانى: منهجية دراسة ظاهرة الرأى العام: الاستطلاعات

تعد استطلاعات الرأى العام الأداة المنهجية السائدة فى معظم الدراسات العلمية بصدد تحليل القضايا والمشاكل التى تثير ظاهرة الرأى العام [٥٤]، وإذا ما استبعدنا الاستطلاعات

الدعائية المنتشرة حول بعض القضايا [٥٥]، فإن هناك من يذهب إلى أن استطلاعات الرأى العام عموما بما تنطلق منه قيم، وتبحث عنه من آليات للعمل الحزبى، وتداول السلطة، تفضى إلى نفى وجود الظاهرة فى البلدان التى لا يقوم نظامها على النمط الديموقراطى والتعددى وفق النموذج الغربى أو لا تطبقه على نحو كامل، أو القول بأن له وجوداً غير مدرك فهو رأى عام كامن لا سبيل إلى قياسه أو معرفته أو أنه غير فعال لعدم تأثيره فى صنع السياسات العامة ». . وبالتالى فإن استطلاعات الرأى العام فى هذه البلدان غالبا ما يتم التشكيك فى علميتها [٥٦]، وخاصة الاستطلاعات السياسية التى يعتورها التحيز من جميع جوانبها، وفى معظم خطواتها وإجراءاتها. هذا القول ينطبق على عينة الاستطلاعات السياسية الأربعة التى اخترناها نماذج للتدليل على مانذهب إليه.

أما الاستطلاعات ذات الطبيعة الدعائية السياسية والاستدعائية للظاهرة والتى تقوم بها بعض المؤسسات الخاصة أو بعض الجرائد والمجلات التابعة بدرجة أو أخرى للأنظمة السياسية، أو بعض القنوات الفضائية، وقد أصبحت فى الآونة الأخيرة ظاهرة ملفتة للانتباه فهى تحاول تدعيم وأحيانا نقض بعض الاتجاهات السياسية القائمة، ولعل من مثالب انتشارها إضافة لعدم علميتها نتيجة للعيوب المنهجية التى تعتورها، أنها أصبحت أحد مسالك إعادة عملية تشكيل الرأى العام ذاته. .

وسنركز على النوع الأول؛ لأنه مجال اهتمامنا الأساسى فى هذا الكتاب. .

تقويم منهجية استطلاعات الرأى العام السياسية :

يكمن خلف استطلاعات الرأى العام السياسية افتراض أساسى مفاده أن **دورها يقتصر على كشف الحقائق؛ وبالتالى تحقيق الموضوعية ولكن هذا الافتراض أصبح محل تشكيك فى ذاته؛ لأن الاستطلاعات تترجم ما تريده وسائل الإعلام والدعاية وما سبق أن بثته أو ماتريده السلطة السياسية الحاكمة بشكل عام وتنفذه تحقيقًا لأغراضها وأهدافها المتعلقة بتشكيل الرأى العام وصناعته** ، كما أن الاستطلاعات الاستظهارية التى أشرنا إليها توظف نتائجها كأداة للتلاعب باتجاهاته والقيام بعملية تشكيله وفقا للأهداف التى تضعها الجهة التى تقوم بالاستطلاع أو الجهة الممولة [٥٧]، ورغم أنه ثمة محاولات جادة لوضع ضوابط ومواثيق شرف لتنظيم استخدام هذه الاستطلاعات، بحيث يتم تجنب سوء استغلالها فى تحقيق أهداف سياسية داخلية، أو خارجية، فإنه يجب أن يتم أخذ نتائجها بدرجة من النسبية، وذلك لمايلى [٥٨] :

١ - هناك مفارقة واضحة بين نصوص المواثيق الأخلاقية النظرية الصادرة لتنظيم

العملية والممارسات الواقعية؛ فالمواثيق القانونية والأخلاقية الصادرة مثلا عن كل من الرابطة العلمية لبحوث الرأى العام **WACOR**، والرابطة الأمريكية لبحوث الرأى والتسويق **AAPOR** ، والجمعية الأوروبية لبحوث الرأى والتسويق **ESCMAR** رغم أهمية ماتقرره وتحتويه إلا أن الممارسات الفعلية تتحكم فيها شركات عملاقة ومتعددة الجنسيات، وشبكة معقدة من المصالح السياسية والاقتصادية تعتبر استطلاعات الرأى العام فى إطارها بمثابة أدوات لجنى الأرباح واكتساب السلطة والنفوذ فى المجتمعات الغربية، لاسيما بعد أن أصبحت نتائجها تحسم أو تؤثر بدرجة كبيرة فى البدائل السياسية المختارة فى التعامل مع قضايا الرأى العام، كما أنها على الصعيد الاقتصادى تحدد سلوك المستهلكين إزاء السلع والخدمات الجديدة ويشير هربرت شيللر إلى أن مؤسسة جالوب لقياس الرأى العام - والتى تنتشر فروعها فى مختلف أنحاء العالم - تعتبر جزءًا متممًا لجهاز صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فإذا انتقلنا إلى واقعنا فإنه فضلا عن محدودية إن لم يكن انعدام وجود مراكز علمية مستقلة استقلالاً حقيقيًا لقياس الرأى العام - فإن تلك الموجودة فعلاً تهيمن عليها أوتديرها بشكل - مباشر أو غير مباشر - السلطات السياسية الحاكمة؛ وبالتالى تستخدمها وتوظفها سياسيًا ودعائيًا.

٢ - نجد عند النظر لمضمون المواثيق الأخلاقية أن بعضها يُقرعدداً من المبادئ التى تضفى نوعًا من الشرعية المهنية والأخلاقية على سيطرة أصحاب رءوس الأموال على إجراء عملية استطلاعات الرأى العام، أما فى بلدان العالم النامى - ومنها مصر - والتى لا يوجد فيها مراكز لقياس الرأى العام تتمتع بدرجة حقيقية من درجات الاستقلالية عن السلطة السياسية الحاكمة؛ فإن المشكلة تكون أوضح منطقًا وأبعد مدى، فإن كانت المواثيق الأخلاقية فى بلدان العالم الأوروبى والأمريكى عمومًا تحتوى بعض المبادئ مثل: حق العميل فى اختيار موضوع الاستطلاع، وتكليف شركة أو وكالة معينة للقيام به فى توقيت محدد، فإن الأمر أخطر فى بلاد العالم النامى؛ حيث تسيطر السلطة السياسية الحاكمة - بشكل مباشر أو غير مباشر - على مراكز قياس الرأى العام بما يجعلها أداة من أدواتها المتعددة فى التبرير بأن سياسة معينة، أو إجراءً محدداً يحظى بتأييد الغالبية الساحقة من أفراد الشعب، وبذلك تسهم فى تشكيل الرأى العام وصنعه - ولوبشكل غير مباشر - حيث ينزع الفرد إلى التوحد مع المجموع والرأى المعلن عنه..

و الواقع أن إجراء الاستطلاع يستلزم مجموعة من الخطوات المتقاربة فى كافة العلوم الاجتماعية؛ مما دفع الكثيرين إلى القول بعالميتها وعموميتها لكن توظيفها فى مجال دراسات ظاهرة الرأى العام يمنحها سمات خاصة تجعلها تعبر عن المسلمات الأساسية

الكامنة خلف استطلاعات الرأى العام، وسوف نناقشها من زاوية مدى التحيز الحضارى الذى تتلبس به. (٥٩)

أولاً: التحيزات الكامنة فى اختيار موضوعات الاستطلاع:

نقطة البداية العلمية فى أى استطلاع رأى عام اختيار موضوعه، وقضيته التى تترجم درجة من درجات الأهمية للمجتمع المعين، وبالنسبة لنماذج عينة استطلاع الرأى العام موضع تحليلنا(٦٠) فإن **موضوعاتها على درجة كبيرة من الأهمية، بل إن بعضها من الناحية السياسية يمثل قضايا مصيرية** وقت إجرائه (زيارة الرئيس السادات للقدس)، وبعضها يؤثر بدرجة كبيرة فى مستقبل الأمة المصرية (رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر). وإذا كان من الصحيح نظريًا القول بأن اختيار موضوع الاستطلاع يترجم مصالح القائمين وتوجهاتهم وتفضيلاتهم لترتيب القضايا فى المجتمع دون اعتبار لأهمية الموضوع من وجهة نظر أغلبية المجتمع إلا أنه بصدد هذه العينة من النماذج العلمية المُختارة من استطلاعات الرأى العام السياسية العامة، وجدنا هناك درجة من درجات التطابق بين رؤية الذين قاموا بهذه الاستطلاعات وتفضيلاتهم لترتيب القضايا فى المجتمع، وبين ماتمثله المشكلة أوالقضية على صعيد الرأى العام ينطبق الأمر ذاته على موضوعى الاستطلاعين الآخرين وإن كانا يتعلقان بموضوعات أو أمور يغلب عليها الطابع المحلى المصرى بالأساس وهما **الأول:** حول اتجاهات المواطنين نحو الحكم المحلى، و**الثانى:** حول المشكلات والاحتياجات النفسية والاجتماعية لأبناء سيناء بعد التحرير.

أما بالنسبة للشروط الواجب توافرها فى المشكلة أو القضية لكى تصلح موضوعا يُقاس اتجاهات الرأى العام- يمكن القول إن موضوعات هذه الاستطلاعات وماتثيره من مشكلات تعرضت للنقاش العام ودار الحوار بصددها، أى توافر لها شرط التفاعل الاجتماعى عبر نشر وتداول وجهات نظر متعارضة حول الموضوع، ولكن الملاحظ أن السلطة الحاكمة تدخلت فى العملية من خلال السيطرة المتوافرة لها على وسائط الاتصال الأمر الذى يعنى أنها تعرضت لدرجات متفاوتة من الصنع مما يشكك فى نتائجها؛ فمن المؤكد أن قضية من قبيل زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ قد تعرضت للنقاش العام فى وسائل الاتصال المختلفة، ومن شبه المؤكد أن السلطة السياسية الحاكمة التى تسيطر على هذه الوسائل كانت تدفع بشدة فى اتجاه تأييد هذا التوجه، وتسفيه إن لم يكن تجريم أى اتجاه معارض له على نحوما تجلى فى سلسلة من القوانين والتشريعات، والقرارات الصادرة حينئذ؛ وبالتالى فلم تتم عملية النقاش حول القضية فى أجواء من الحرية والصراحة والتدافع الفكرى؛ مما يحقق عملية التفاعل الاجتماعى على وجهها

السليم، وإنما حدثت عملية تعبئة شاملة، وتجييش لقوى الرأى العام فى الاتجاه الذى تريده السلطة السياسية الحاكمة، غير أن الأمور يجب أن تؤخذ بنسبية فى هذا الصدد ـ فالجدل الذى أثارته الزيارة امتد إلى التنظيمات الحزبية المصرية التى كان نشاطها فى بدايته حينئذ ؛ فقد كنا فى بداية فترةالانتقال إلى التعددية الحزبية المقيدة، كما امتد إلى الدول العربية التى لم تكن بعيدة بكل وسائل اتصالها عن ساحة الرأى العام المصرى والتأثير فيه . .

أما الاستطلاع الثانى ورغم طبيعته السياسية فإنه كان أقل فى درجة إثارته للرأى العام فقد تناول نظام الحكم المحلى، وذلك عقب وضع قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ موضع التطبيق بصدور تعيينات المحافظين فى يناير ١٩٧٩م، وتخويلهم سلطات كاملة فى إدارة الشئون المحلية فى محافظتهم، والجدير بالذكر أن هذا الموضوع أيضًا كان أحد موضوعات النقاش العام، وإن كان دور الدولة فى إدارة الحوار كفيلاً بأن يرجح كفة الاتجاه الذى تؤيده السلطة الحاكمة ـ نفس الأمر ينطبق ـ وإن كان بدرجة أكبر على الاستطلاع الثالث والرابع الأمر الذى لا موضع للتفصيل فيه . . .

(٣) توقيت إجراء الاستطلاع حول قضية الرأى العام التى تعرضت للنقاش العام والتفاعل الاجتماعى:

قد يتوافر لاستطلاع الرأى العام مشكلة سياسية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للغالبية من المواطنين ويدور حولها النقاش، وتتحقق إزاءها عملية التفاعل الاجتماعى، **ولكن قد يتم اختيار هذا الموضوع وإجراء الاستطلاع حوله بعد انقضاء فترة زمنية على مناقشته، بحيث يصبح ما نقيسه غير موجود**، بمعنى أن الجهة التى تقوم بالاستطلاع تسأل الجمهور عن رأيهم فى موضوع لا يشغلهم فى ذلك الوقت ؛ وبالتالى يكونون قد نسوا بعض جوانبه، أو أن تكون آرائهم نحوهذا الموضوع قد تحولت إلى اتجاهات ومواقف ثابتة تختلف عن الرأى الذى يفترض أن تقيسه الاستطلاعات؛ وبالتالى فإن التوقيت عامل بالغ الأهمية فى إجراء الاستطلاع.

وبشكل عام فإن استطلاعات الرأى العام فى العينة المختارة كنموذج ـ **قد أجريت بعد فترة معقولة من وقوع الحدث وتبلور المشكلة فلم يحدث إذن تسرع فى اختيار موضوع مطروح للنقاش والجدل**ـ وإن كان بعضها لم تكن قد اتضحت بعد كافة جوانبه وأبعاده؛ مما أثر على دقة الأسئلة المطروحة على الجمهور ووضوح استجاباته لها، فعلى سبيل المثال بالنسبة لتوقيت إجراء استطلاع الرأى العام حول زيارة الرئيس السادات فقد قلل من أهميته أنه تم بعد الزيارة وليس قبلها وكان يمكن إجراؤه على الأقل منذ أعلن الرئيس السادات فى البرلمان المصرى أنه يمكن أن يذهب إلى أى مكان بما فى ذلك إسرائيل إذا كان ذلك

سيحقق السلام الشامل - بلغة تلك الأيام - **مما يعد استطلاعًا لاستجابة لاحقة للرأى العام وليس تعبيراً عن موقف مبكر يمكن الاستناد إليه فى اتخاذ القرار أو التروى فيه، أو حتى العدول عنه، كما تقضى بذلك الأصول العلمية لاستطلاعات الرأى العام.**

أما توقيت إجراء الاستطلاع الثانى المتعلق بمنح المحافظين سلطات كاملة فقد كان مناسبًا؛ لأنه أجرى مباشرة بعد بدء تطبيق القانون، وكان يهدف بالأساس إلى معرفة كيف يفكر الناس بالفعل؟ أى يتعدى الأمر عما إذا كان هذا التفكير سليمًا أم خاطئًا..

٤ - عينة الجمهور المستهدف: يتوقف اختيار العينة على نوع الاستطلاع وموضوعه، والميزانية المسموح بها، ويُقال عادة بأن الميزانية هى العامل الحاسم فى الاختيار بالنسبة لحجم العينة، وبالطبع فإن الاستطلاعات التى تقوم بها مؤسسات أو هيئات بحثية يتوافر لها بدون شك الميزانية التى تمكنها من القيام بذلك، مقارنة بالاستطلاعات التى يقوم بها الباحثون الأفراد أثناء إجراء دراساتهم، وهذا ما ينطبق على الاستطلاعات السياسية الأربعة محل التقييم - بحيث يبقى محك التقييم هو نوع الاستطلاع وموضوعه. ومن المعلوم فى هذا الصدد أن العينة يجب أن تأتى قدر الإمكان ممثلة لمجتمعها الأساسى أو الأصلى، ومع ذلك تظل لكل عينة مزاياها وعيوبها خاصة مدى الدقة فى تمثيلها لمفردات مجتمعها، ورغم الجدل النظرى الدائر حول جدوى أى عينة فى تمثيل المجتمع وفاعليتها وعلاقة ذلك بفكرة الديموقراطية فإننا نرى أن هذا الأمر ينبغى أن يؤخذ بقدر من النسبية، حيث لاتزال هذه الوسيلة هى المتاحة للدراسة ولمعرفة الرأى العام (٦١).

ويعد **استطلاع الرأى العام** حول زيارة الرئيس السادات إلى القدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧ بمثابة أول استطلاع علمى منهجى للرأى العام فى مصر يتناول قضية سياسية، وبصرف النظر عن طبيعة العينة التى استهدفت فيه - فإن المهم هو القدرة على إجرائه، وتشجيع أفراد العينة على الإدلاء بآرائهم، فى وقت كان يعد فيه الحديث فى الأمور السياسية لرجل الشارع وتسجيل رأيه مكتوبا فى قياس للرأى العام أمرا غير مسبوق فرضته طبيعة الموقف (٦٢).

أما **الاستطلاع الثانى**: المتعلق باتجاهات المواطنين نحو الحكم المحلى فقد استهدف التعرف على رأى المواطنين واستجاباتهم للتعديلات التى أحدثها القانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ من حيث سلطات الحكم المحلى وتنظيماته المختلفة، وأسلوب تشكيل وحداته وجودة أدائه وأبعاد الدور المنوط به - وقد فرضت طبيعة الموضوع، وخاصة أن فيه جانبًا يتعلق بالعمومية، وآخر يتعلق بالإقليمية والخصوصية، - **وإن كان استطلاع آراء المواطنين على المستويين اقتضى اختيار عينتين:**

(أ) عينة النخبة: وتتضمن أعضاء مجالس الحكم المحلى من نفس المحافظات التى سحبت منها عينة الجمهور العام (بلغ حجم العينة ٣١٤ فرد يمثلون جميع أعضاء ٣٠ مجلسًا محليًا، حيث اختير مجلس محلى: قرية، مدينة، المحافظة).

(ب) دراسة عينة الجمهور العام: وهى عينة عشوائية منتظمة - اختيرت من العينة الدائمة للمجتمع المصرى سحبت بناءً على آخر تعداد حينئذ.

وهكذا فإن اختيار هذه العينة كان استجابة حقيقية لطبيعة موضوع الدراسة أوالاستطلاع.

أما بالنسبة للدراسة أو **الاستطلاع الثالث الذى أجرى عن المشكلات، والاحتياجات النفسية والاجتماعية لأبناء سيناء بعد التحرر "فتنبع صعوبة اختيار العينة فيه من صعوبة الموضوع ذاته**، والنطاق الذى يُجرى فيه، فهيئة البحث تتصدى للعمل فى منطقة نائية، يشغل مساحات كبيرة منها بدو رحل يصعب اختيار عينة ممثلة من بينهم وذلك لكثرة تنقلهم وترحالهم، كما أنهم لا يتعاملون بسهولة مع أى باحث أجنبى عن المنطقة، ولا يقبلون بيسر أن يكونوا موضعا للدراسة من أشخاص لا يعرفونهم، ولا يثقون بهم؛ وبالتالى كان لابد من اللجوء إلى شيوخ القبائل بما لهم من سلطة لإنجاز الأمر، وبالطبع فإن هناك حدوداً فرضتها ظروف الموضوع على طبيعة تمثيل العينة موضع الاستطلاع.

أما بالنسبة للاستطلاع الرابع **حول استخدام الطاقة النووية فى مصر - فقد طُبق - باستخدام الاستبيان على عينة قوامها ١٦٩ مفردة، اختيرت بطريقة عمدية ضمت ١٢٧ من النخبة المتخصصة**، ٢٤ من النخبة غير المتخصصة وبالطبع فإن طبيعة الموضوع فرضت العينة، وقد قمنا فى إحدى دراستنا بإجراء استطلاع حول الدعاية الانتخابية للمرشحين وتأثيرها على أولويات الناخبين عبر وجود عينتين إحداهما للمرشحين، والأخرى للناخبين فى أربع دوائر انتخابية تمثل جميع الدوائر الانتخابية فى البلاد.

٥ - استمارة جمع البيانات (استطلاع الرأى العام):

عادة ما تُجرى استطلاعات الرأى العام اعتماداً على استمارة تتكون من عدد من الأسئلة، حول المبحوث ورأيه فى موضوع الاستطلاع. وتذكر الدراسات المتخصصة أن إمكانيات التحيز واردة فى صياغة الاستمارة - بدرجة كبيرة - وذلك بداية من اختيار الأسئلة وصياغتها وترتيبها و ظروف المقابلة بين الباحث والمبحوث والوسيلة المستخدمة، ومدى تقبل المبحوثين للمقابلة والأسئلة التى تطرح عليهم. . . إلخ، ويأتى التحيز من عدم تعبير الأسئلة فى الاستمارة عن كافة جوانب موضوع الاستطلاع؛ وبالتالى قد تغيب أسئلة

مهمة، وتوجد أسئلة تافهة غير ذات دلالة . . . كما أن صياغة الأسئلة ذاتها قد تكون صياغة موحية بإجابات محددة؛ مما يرسم الخطوط الأساسية وأحيانا التفصيلية لاستجابة المبحوثين، كما أن تقديم سؤال على آخر قد يُوحى بإجابة محددة وبمعنى معين، الأمر الذى قد يدفع المبحوث لتبنى موقف لم يكن ليتخذه أو يعلن عنه لو لم يسأل فى البداية عن سؤال معين .

بالطبع فإننا لا يمكننا فى هذا الحيز المحدود القيام بفحص استمارات الاستطلاعات السياسية الأربع لكشف ما تتضمنه من تحيزات، وأخطاء منهجية، ولكن ثمة دراسة تقييمية جادة صدرت عن تلك المؤسسة العلمية تقيم إنتاجها يمكن مراجعة التفاصيل عبر صفحاتها، ولكن من الناحية العامة والنظرية فإن مما يقلل من التحيزات الواردة فى الاستمارات مايلى :

(أ) أن يتم عرضها على هيئة تحكيم لترى مدى تغطيتها لأبعاد الموضوع المبحوث، كما أنها تتضمن آليات داخلية فى الاتساق، وكشف الاضطراب والكذب. . . إلخ .

(ب) أن يتم تجريبها فى اختبار «الثقة والثبات» على العينة الاستطلاعية؛ وذلك للتأكد من فهمها بدرجة واضحة .

(ج) أن يمكن مراجعة بعض الصياغات فى الاستمارة وإصلاحها على ضوء ما سبق .

وسوف نفصل فى ذلك فى الجزء الذى نكرسه لاستمارات استطلاع الرأى العام من هذا الكتاب .

ومع ذلك فإن الذين ينتقدون الاستمارة ـ كأداة لجمع البيانات ـ من منطلق التحيز المنهجى والحضارى يرون فيها عدة مثالب ـ وإن كانت يجب أن تؤخذ بقدر من النسبية ـ من قبيل :

إن الاعتماد على أسئلة لاستطلاع الرأى يُعد تقييداً للاختيارات، خصوصاً وأن خبرات الممارسة العملية فى هذا المجال انتهت إلى تحديد مجموعة أنماط أو أنواع من الأسئلة يجرى الاختيار بينها حسب نوع الاستطلاع، هذا التنميط قد يهدد من الفرص المتاحة للاختيار .

قد تكون الاستمارة صالحة كأداة بحثية فى إطار الثقافة الغربية عموماً، ولكن صلاحيتها وكفاءتها فى ثقافات أخرى يمكن أن تُراجع ـ فالمبحوث المصرى مثلا عكس المبحوث فى المجتمعات الغربية يُصر على إجراء المقابلة فى حضور جمع كبير من الأهل وربما الجيران، إضافة إلى أن جامعى البيانات يواجهون صعوبات جمة فى العثور على

العناوين وترتيب مواعيد مسبقة مع المبحوثين، مع كل ما يكتنف ذلك من مواقف الريبة والتشكك من جانب المبحوثين، وكذلك توقعاتهم فى الحصول على مساعدات وخدمات من جامعى البيانات. . .

٦- **تحليل البيانات وتصنيفها:** هى الخطوة التالية بعد جمع البيانات من عينة الجمهور، ويتم تحليل البيانات وتصنيفها تمهيدًا لعرضها ونشرها عبر وسائل الإعلام - وهذه الخطوة من المفترض أنه تحكمها مواثيق أخلاقية.

ولكن النتائج - عادة - ما تستخدم أساليب رياضية ومعاملات إحصائية؛ وذلك لتكميمها - وهذا الاتجاه أى التكميم موضع خلاف داخل الدراسات الاجتماعية حتى أن البعض يرى عدم جدوى القياس الكمى، ويرى آخرون صعوبته بدرجة تصل إلى استحالته فى بعض الأحيان.

غير أنه يبقى - من وجهة نظرنا - أن استخدام أساليب تحليل ومعاملات إحصائية ملائمة لطبيعة البيانات وتوزيعاتها يمكن أن يكون مفيدًا، وله كثير من الدلالات، وهو يقيم فى ضوء النتائج باعتبارها خير تعبير عن إحسان أو إساءة استخدام الأساليب الإحصائية فى التحليل؛ وبالتالى فإن مناقشة النتائج تعتبر دالة على تحيز الأداة الإحصائية أو عدم تحيزها، ورغم أن الباحث يعترف بصعوبة هذا الجانب إلا أنه يمكن إذا أحسن استخدامه أن يعطى نتائج على قدر معين من الواقعية والعلمية؛ مما يعنى إمكان رسم السياسات على أسس فعلية واقعية.

٧- نشر نتائج استطلاعات الرأى العام:

من المنطقى أن تكون هذه الخطوة محصلة لتحيزات بقية الخطوات السابقة التى أشرنا إليها؛ وذلك لأنها تنبنى عليها جميعًا، وذلك وفق منطق التحيز المنهجى والحضارى.

فعلى سبيل المثال فلنا أن نتصور كم التحيزات الموجودة فى الاستطلاع السياسى **الأول** للرأى العام فى مصر بصدد اتجاهات الرأى العام نحو زيارة الرئيس السادات - والذى جاءت نتائجه غير منطقية تمامًا ومدعاة للشك العظيم، حيث بلغت نسبة المؤيدين ١٠٠٪، وهى نسبة من وجهة نظرنا لم يحصل عليها من قبل نبى مرسل ولا ملك مقرب؛ فحتى الأنبياء فى دعوتهم ورسالاتهم أو تصرفاتهم وأفعالهم من قبل مجتمعاتهم أو حتى حواريوهم لم يصلوا إليها من قبل ولا نظن أن أحدًا سوف يحصل عليها من بعد، وقد استخدمت الصحف ووسائل الإعلام - داخليًا وخارجيًا - فى الترويج لهذا الاستطلاع السياسى الأول فى مصر، بل إن جريدة الأهرام المصرية الرسمية استنت فى أمثال هذه الاستطلاعات الاستظهارية نشرها فى الصفحة الأولى.

والذى نستخلصه كنتيجة عامة من تقييم هذا الاستطلاع فى كافة جوانبه، أن إجراء أى استطلاع للرأى العام حول قرارات أو تصرفات القيادة السياسية فى مصر رغم أهميته إلا أنه - نتيجة لوضعيتها وهيمنتها الواقعية على الحياة السياسية - لابد أن يداخله كم كبير من التحيزات تجعله فى التحليل الأخير أمرا غير ذى معنى أو دلالة حقيقية، ويبدو لنا أن قرارات وتصرفات القيادة السياسية لا يمكن أن تخضع للدراسة الاختبارية العلمية فى مجال استطلاعات الرأى العام نتيجة تعذر توفير الشروط العلمية الموضوعية لإجراء مثل هذه الاستطلاعات - الأمر الذى يمكن أن نضعه موضع المقارنة مع فكرة أعمال السيادة أو الأعمال السياسية التى لا تخضع لاختصاص المحاكم: الأولى لا تخضع للرأى والنقاش ومن ثم فلا موضع بالأحرى للقياس، والثانية لا تخضع للقانون العام ومن ثم لا تدخل فى اختصاص المحاكم.

أما المستويات الأقل من هيئات السلطة السياسية أو الإدارة فإن نتائج استطلاعات الرأى العام بشأنها ذات دلالة، كما هو الحال بخصوص الاستطلاع **الثانى** الذى يدور حول الحكم المحلى **فمن بين النتائج المهمة لهذا الاستطلاع:**

أ- نقص المعلومات لدى الجمهور العام عن فكرة الحكم المحلى؛ فقد تبين أن نسبة ٢٧,٨٨٪ من أفراده لم يتمكنوا من شرح معناه، كما أن الأداة الإعلامية لم تنجح فى تشكيل رأيهم حوله إذ لا تقوم فى هذا الصدد بالأدوار الإعلامية، ويغلب عليها المنطق الدعائى.

ب - أكدت عينة الاستطلاع على المزايا الاقتصادية (اهتمام كل محافظة بمصالحها ٣٠,٧٩٪) (اعتماد الأفراد على أنفسهم فى حل مشكلات محافظتهم ٤٠,٤٩٪)، (تفرغ الحكومة المركزية للمسائل القومية ٥٠,٤٦٪) مخالفة الأهداف السياسية، والتى هى فلسفة الحكم المحلى؛ ولذلك فإنه تم التراجع عنه فيما بعد والتحول إلى نوع من الإدارة المحلية.

جـ - أظهرت بعض النتائج وعيًا ديموقراطيًا للأفراد - من خلال الرغبة فى أن يكون المحافظ بالانتخاب، وتصل هذه النسبة إلى ٦٥٪ (وحتى بين الأميين فإن من يفضلون انتخاب المحافظ تبلغ ٤٩,٨٪ فى مقابل ٣٥,٨٪ يوافقون على تعيينه، بينما لم يوضح ١٤,٣٪ آرائهم فى هذه النقطة - كما أن ٧٠,٥٩٪ من العينة ترى أهمية الرقابة الشعبية على المحافظ، وضرورتها...

هذه النتائج وبشكل عام تؤكد المحددات الأساسية التى تحكم ممارسات الرأى العام فى مصر، وهو الأمر الذى نتناوله تفصيلا فيما بعد.

أما الاستطلاع الثالث والذى أجرى حول المشكلات والاحتياجات النفسية والاجتماعية لأبناء سيناء بعد التحرر فلعل أهم النتائج ذات الدلالة :-

١ - تحتل مشكلة نقص المياه أولى القضايا، وقد بلغت نسبة من أكدوا أنها أهم المشكلات وأبرزها ٩١,١٥ ٪ من الأفراد على المستوى الإجمالى للعينة بانتظام.

٢ - إن نسبة من يستمعون بانتظام إلى الإذاعة الإسرائيلية الموجهة بالعربية، والتى يصل إرسالها بوضوح إلى شمال سيناء أكثر من نصف العينة على المستوى الإجمالى ٥١,٩٪، كما أكدت النتائج أن أكثر من نصف العينة أيضًا على المستوى الإجمالى ٥٣,٦٤٪ تتابع إرسال التلفزيون الإسرائيلى الذى يصل إليها بوضوح؛ مما يدل على حجم الاختراق داخل العقل المصرى.

أما بالنسبة للاستطلاع الرابع حول النخبة واستخدام الطاقة النووية فى مصر، فإن أهم النتائج ذات الدلالة فى هذا الصدد : أن ٢٥٪ من عينة المتخصصين رفضوا فكرة تنفيذ هذا المشروع، وقد اتفق معهم فى هذا الرأى حوالى ٥٠٪ من أفراد عينة غير المتخصصين بالرغم من إقرارهم بتوافر الكوادر الفنية والعلمية المدربة التى يمكن أن يعهد إليها بتنفيذ المشروع إذا تم وضعها موضع التنفيذ.

وهكذا نستطيع القول إن نتائج استطلاعات الرأى العام على الرغم من كونها نتيجة متوقعة مجمعة للتحيزات النابعة من الخطوات، والأدوات، والإجراءات السابقة الذكر، إلا أنه يمكن تقليص هذه التحيزات بدرجة كبيرة، إذا ابتعدت استطلاعات الرأى العام بموضوعاتها عن الاقتراب أو المساس بتلك الموضوعات المتعلقة بالرؤساء والقيادات السياسية وممارساتها وتصرفاتها داخليًا وخارجيًا.

أما بالنسبة للدراسات النظرية - والتى قامت فى سبيل إثبات فروضها الأساسية بإجراء بعض استطلاعات الرأى العام المحدودة - فيمكن القول بأنها تركزت بالأساس حول **دور الإعلام فى تكوين الرأى العام، أو دور الاتصال عمومًا فى تحقيق المشاركة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وهى أدوار يمكن القول بأنها أحد النتائج السياسية المهمة للرأى العام،** وبشكل إجمالى فإننا سوف نتناول بالتقويم النتائج العامة للدراسات التى تقترب من موضوع دراستنا.

(١) النموذج الأول: دراسات حول علاقة العملية الاتصالية بالمشاركة السياسية :

خلصت الدراسات التى تتناول أدوار الاتصال فى عملية المشاركة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية... إلخ إلى عدد من النتائج الأساسية يمكن تلخيصها[٦٣] فى التالى :

١ - يقوم الاتصال الجماهيرى المباشر بدور مهم فى عملية المشاركة، حيث يسهم فى خلق المعرفة، والوعى، والإدراك لدى الجماهير - فله الدور الأكبر فى قيام الفرد بسلوك إيجابى مشارك، و تتأثر درجة مشاركة الجماهير فى المجالات المختلفة بنوعية: الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

٢ - إن عملية التنشئة تسهم فى خلق الفرد المشارك أو غير المشارك حسب المضمون الذى تنقله مؤسسات التنشئة بداية من: الأسرة، والمدرسة، مروراً بجماعات الرفاق، وأصدقاء العمل، والمؤسسات السياسية والدينية، ووسائل الاتصال الجماهيرى، وهذه الأخيرة قد يكون لها فى بعض الحالات تأثير أقوى من أدوات التنشئة الأخرى.

٣ - إن اتجاه الفرد الإيجابى نحو المشاركة يؤثر على سلوكه المشارك فى أنشطة المجتمع ومجالاته؛ حيث إن الفرد غالبًا ما يقوم بأى عمل أو نشاط طالما أن لديه اتجاهًا إيجابيًا نحو هذا العمل أو النشاط.

٤ - تلعب وسائل الاتصال الجماهيرى - بصفة عامة - دوراً كبيراً فى حض الأفراد على المشاركة فى بعض المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل: الاشتراك فى المناقشات السياسية، وحضور الندوات السياسية، والعضوية فى الأحزاب السياسية وفى المنظمات التطوعية.. إلخ.

الرؤية الإجمالية التى نؤكد عليها أن معظم نتائج هذه الدراسات تعد من قبيل البديهيات على المستوى العلمى، وأنه كان يمكن معالجة الموضوع من منطلق الأدوار الاتصالية - ليس فقط باعتبارها مجرد مجموعة من المسالك والأدوات: كالصحافة، والإذاعة، والتلفاز... إلخ، ولكن أيضا مجموعة من العمليات، والوظائف، والأدوار تناط بالدولة، أو بالسلطة السياسية، مثل: الأدوار الإعلامية، والتثقيفية، والعقيدية، والحضارية، والدعائية، وأنه يستتر خلف كل ذلك مجموعة من القيم والأهداف أو المثالية السياسية تقوم الأدوات الاتصالية بالتعبير عنها والترويج لها.

وبالتالى فإن الانتقاد الرئيسى هو غياب النظرة الكلية للعملية، كما أنه فى هذا الإطار يمكن معالجة «المشاركة والاتصال» و «التغلغل» و «الهوية» - كأبعاد لأزمات التنمية السياسية - وينطبق ذلك على مجتمعاتنا الآخذة فى النمو؛ وبالتالى فإن المداخل الاتصالية فى التعامل مع أزمة المشاركة، وبقية الأزمات عمومًا؛ بغية حلها والتعامل معها هى الأنسب.

إن هذه الدراسات تعانى ضعفًا فى البناء النظرى، بما يفرضه من علاقات - وارتباطات

بين المتغيرات، وما يقدمه من إمكانيات تفسيرية تزداد قيمتها إذا تم وضعها فى إطار خصوصية النظام والمجتمع المصرى.

إضافة إلى ذلك، فرغم الجهد المعلوماتى الكبير فإن الجانب التحليلى والتفسيرى ليس على نفس الدرجة أو قريبًا منها.

(٢) النموذج الثانى: دراسات حول أدوار وسائل الإعلام فى تكوين الرأى العام:

تركز هذه الدراسات على بحث العلاقة بين متغيرين بالأساس هما: وسائل الإعلام المختلفة صحافة، وإذاعة، وتلفزيون، وسينما.. إلخ وتكوين الرأى العام وتشكيله وصناعته (٦٤)، فهى تعالج الإعلام باعتباره مجموعة من الأدوات والوسائل، ولا تعالجه كمجموعة من الأدوار والوظائف غايتها أن يكون المواطن على علم بحد أدنى من المعلومات عن الوقائع والأحداث اليومية التى يعيشها فى المجتمع، وتلك نقطة البداية الحقيقية فى عملية تكوين الرأى العام من وجهة نظرنا؛ فلا بد أن يمتلك المواطن المعلومة عن الواقعة، أو الحدث أو المشكلة المُثارة كقضية رأى عام؛ لكى يتضح لديه التصور الذهنى عنها، وعن أبعادها، ويستطيع أن يحدد موقفه، ويبلور آراءه بصددها، ويدخل فى نقاش حولها بكل ما يعنيه ذلك من تفاعل اجتماعى وخلافه... إلخ.

وبالتأكيد فإنه لوعالجت هذه الدراسات الأمر على النحو السابق ذكره كانت ستفتح آفاقًا أوسع وأرحب للمعالجة، فعلى سبيل المثال لو تمت المعالجة - على النحو المشار إليه - كان يمكن تناول علاقة المعلومة بتكوين الرأى العام، وما يمكن أن نُطلق عليه السياسة المعلوماتية - بكل ما تتضمنه من تلاعب بالمعلومات إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا، وكان من الممكن الحديث عن أساليب الرقابة على المعلومة - والتى تصل إلى «منعها» و«تشويهها» وآثار ذلك على الرأى العام وهو الأمر الذى حاولناه ولو بشكل جزئى، والواقع أن غلبة الجوانب العملية الاختبارية فى دراسات الرأى العام أدى لعدم وجود تطور حقيقى فى صياغة أطر نظرية، ونماذج تساعد فى فهم وتحليل عملية تكوين الرأى العام وصناعته فى إطار يراعى الخصوصيات المجتمعية، وعدم الاهتمام بالجانب الثقافى، وأثر اختلافه بين الحضارات الإنسانية؛ مما يجعل هذه الدراسات قاصرة على نحو معين، وهو ما سعينا لتلافيه فى هذا الكتاب.

(٣) النموذج الثالث: دراسات حول تحديد أولويات قضايا الأجندة بين وسائل الإعلام والرأى العام

تعد الدراسات التى تستخدم هذه الأداة البحثية الأكثر علمية من ناحية معالجة

المضمون، و منطق المعالجة ومنهجيتها [٦٥]ـ فتناول موضوع وضع الأجندة وتحديدها الأمر الذى يعكس تحولاً من التركيز على دور وسائل الإعلام فى تغيير الاتجاهات والآراء، أى «الوظيفة الإقناعية لوسائل الإعلام» إلى التركيز على دور وسائل الإعلام فى «ترتيب أولويات القضايا العامة لدى الجمهور» أى الوظيفة المعرفية لوسائل الإعلام. [٨٣]

وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج دعمت الفروض العامة لنظرية وضع الأجندة، حيث وجد أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين أولويات اهتمامات وسائل الإعلام وأولويات الجمهور الذى يتعرض لها بدرجة من الدرجات، ورغم مصداقية كثير من النتائج التى تتوصل إليها هذه الدراسات بصدد طبيعة هذا الارتباط وشدته ودرجته فإنها نادرا ما تطرح السؤال التفسيرى لماذا؟.

إن دراسات تحليل الأجندة فى الواقع المصرى ستقود إلى نتائج مضللة مالم تأخذ فى اعتبارها طبيعة أدوات الإعلام صاحبة الأجندة، والتى هى فى التحليل الواقعى أداة للسلطة الحاكمة، حيث أجندتها ذاتها هى أجندة السلطة السياسية الحاكمة، كما أن فعالية الأجندة وافتراض أجندة للمجتمع المصرى يجب أن تأخذ فى الاعتبار تحليل طبيعة العلاقة بين قوى الرأى العام المصرى التى تنظر بارتياب لطبيعة الخطاب السياسى الرسمى والقوى التى يصدر عنها، وذلك لطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة فى مصر.

والخلاصة أن المسألة بوجه عام لا يمكن أن تكون تطبيقا آليّا لبعض التقنيات البحثية، والأدوات العلمية ـ دون نظر إلى السياق الذى يحدد كفاءتها وفعاليتها، بل وقد يقود إلى عدم صلاحية أداة فى مجتمع معين برغم صلاحيتها فى مجتمع آخر، وعمومًا تقدم دراسات الأجندة مؤشرات جيدة.

والواقع أن الدراسات السابقة تعانى من أوجه قصور على مستوى المفاهيم، والإجراءات المنهجية، واستخلاص النتائج، ونأمل فى هذا الكتاب أن نتمكن من تلافى أوجه النقص والقصور، وتحقيق قدرمن الإضافة العلمية، والإسهام فى تحقيق نوع من التراكم العلمى فى هذا الحقل الأكاديمى.

* * *

هوامش ومراجع الفصل الأول

للمزيد من التعمق حول القضايا الواردة فى هذا الفصل راجع المصادر والمراجع التالية:

١- ناصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر، بيروت: دار أمواج، ط١، ١٩٩٥م.

٢- ميشال فوكو، المفرد والجمع، نحو نقد العقل السياسى (ترجمة: عبد اللطيف قطيس)، مجلة الفكر العربى، السنة العاشرة، العدد ٥، بيروت: معهد الإنماء العربى، ص ١٢٧ : ٢١٨.

- ويرى البعض أن: السحر، والدين، والأيديولوچيا... ثلاثة تنويعات متتالية لا انفصال بينها لموضوع واحد هو «سلطة الكلمات».. وأن هناك تشابهًا بين الساحر، ورجل الدين، والداعية السياسى فى الهدف الذى يجمعهم وهو السيطرة على الآخرين (المخاطبين)، وإعادة توجيههم، والتحكم فى سلوكهم. راجع:

- ريجيس دوبريه، نقد العقل السياسى (ترجمع: عفيف دمشقية)، بيروت: دار الآداب، ط١، ١٩٨٩م، ص ١١٢. وقارن:

Thomas N . Franck and Edward Weisband , Word Politics : Verbal Strategy - amoung the Super Power (New York : Oxford University Press , 1998)

٣ـ جيهان رشتى: نظم الاتصال الإعلام فى الدول النامية، القاهرة: دار الفكر العربى ط١ ١٩٧٢م. وراجع أيضًا:

- د. ألفت أغا: الإعلاميون وقضايا التنمية الشاملة، دراسة حالة الإعلام المصرى، **مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، العدد (٢٣) يناير١٩٩٣م.**

- د. عبدالرحيم نور الدين حامد، نماذج الاتصال التنموى، رؤية نقدية، **مجلة شئون اجتماعية، عدد (٣٠) ١٩٩٢م.**

- د. كمال المنوفى: الرأى العام فى الدول النامية، بيئته ومشاكل قياسه، **مجلة عالم الفكر، مجلد (١٤)، عدد (٤) يناير، فبراير، مارس١٩٨٤م.**

4- pAndrew A. Moemeka (ed.), Communication for Development: A New Pandisciplinary Perspective, New York: State University of New York press, 1994 .

5 -The american public opinion and the Gulf War : Some polling issues ,Public **opinion Quarterly** , Vol 57, N0 1 , Spring 1993.

- يوجد نوع من الرفض الفرنسى لهيمنة الثقافة الأمريكية على مقاليد القضايا الثقافية فى القارة الأوروبية ـ وقد اتضح ذلك فى التحفظات الفرنسية على البنود المتعلقة بالنواحى الثقافية فى اتفاقية الجات مثلاً ـ حول هذا الموضوع راجع:

- مى عبدالله سنو، قراءة فى كتاب «الإعلام الصادم» النمسا: **مجلة منبر الحوار، السنة الثالثة العدد ٣٠**، خريف ١٩٩٣م، ص١٤٠-١٤٥.

6- James R. Beniger, Toward an old New Paradigm : The Half Century Flirtation with Mass Society, Public opinion Quarterly, Spring, 1987 Vol, 51, No. 1 pp., 46-66.

٧ـ حامد ربيع : أبحاث فى نظرية الرأى العام (نص المحاضرة التى ألقيت على طلبة الفرقة الرابعة العام الجامعى ٨٠/ ١٩٨١م)، د. د، ١٩٨٢م.

٨ - راجع للمقارنة بتغطية هذه الرؤى من الناحية الإعلامية :-

- بسام ضو : قوة الإعلام الغربى المقنع، **مجلة الفكر العربى**، خريف ١٩٩٣م.

- مى عبدالله سنو : التأثير السياسى لوسائل الإعلام وإمكانيات الالتزام بالأخلاقيات والموضوعية، **مجلة منبر الحوار، عدد(٤)، ١٩٩٣م**

٩ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٨م، ص٢٣-٣٩.

- حامد ربيع : نظرية الاتصال : السلوك الإدراكى، القاهرة : د.د، د. ت، ص١١٥-١٢٥.

١٠ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية - المرجع السابق، ص٢٨-٣٠.

١١ - استخدام د. حامد ربيع مفهوم **Apoltical civilization** ليشير إلى «الحضارة اللاسياسية» وهى تعنى المضمون الذى شرحناه تحت عنوان الحضارة العبر سياسية أو المتعدية **Trans Political civilization** للنواحى السياسية؛ وذلك لكى نتجنب اللبس الذى يمكن أن يثور فى الذهن من جراء استخدام مفهوم الحضارة اللاسياسية بالمعنى الذى أورده.

١٢ - حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية . . . دراسة منهجية فى النظرية السياسية الإسلامية، القاهرة : دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م ص١٧-٢٠.

١٣ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية . . . مرجع سابق، ص٣٩-٤١.

١٤ - رحمة بورقيه، الدولة والسلطة والمجتمع . . . دراسة فى الثابت والمتحول فى علاقة الدولة بالقبائل فى الغرب، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١ ١٩٩١م، ص١٣-١٩.

١٥ - راجع حول هذه الفكرة :-

- ناصف نصار، منطق السلطة : مدخل إلى فلسفة الأمر . . مرجع سابق، ص١١٩-١٣٢.

- مالك بن نبى، عالم الأفكار . . الصراع الفكرى فى البلاد المستعمرة، بيروت : دار الشروق، ١٩٧٨م.

١٦ - د. محمد ماهر أبوالعينين، الانحراف التشريعى والرقابة على دستوريته : دراسة تطبيقية فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة : كلية الحقوق، ١٩٨٧م، ص١٣٥-١٤٨ .

١٧ - رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع . . . مرجع سابق، ص١٣-٢١.

١٨ - راجع حول ذلك : -

- عبدالله ناصف، السلطة السياسية من ضرورتها وطبيعتها القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

١٩ - حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية . . . مرجع سابق، ص١١٤-١١٩ . وقارن :

- فؤاد إسحق الخورى، السلطة لدى القبائل العربية (سلسلة بحوث اجتماعية) بيروت : دار الساقى، ١٩٩١م.

٢٠ - عبدالله العروى، مفهوم الدولة، الرباط : دار الطليعة، ١٩٨٥م.

21 - Meg, Social Sciences and state, **Socilogy VOL.,16.** august, 1982,PP.,406-409

٢٢ـ د. فاروق يوسف، القوة السياسية من اقتراب واقعى، القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٧م، ص٣٥-٤٤.

٢٣ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص١٣٩ـ١٤٠.

٢٤ - حول تقسيمات مختلفة لمراحل تكّون ظاهرة الرأى العام ـ طبقا لمعايير متباينة ومتنوعة - راجع :

- حامد ربيع : نظرية الرأى العام، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق. د. ت، ص، ١٢٢ـ١٢٨.

- محمد عبدالقادر حاتم : الرأى العام : كيف يقاس ؟ يساس ؟ يتكون ؟ يتنبأ؟، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٩٧م.

25 - Phillip E. Converse , Changing Conception of Public Opinion in the Political

Process, P. O. Q., Winter 1987, vol. 51, o. 4, pp. 12-24.
26 - Harwood L. Childs: An introducation to public opinion, New York: John Wiley & sons, 1940
27- Norman & John Powell,Anatomy of public opinion, New York:prentice-Hall,Inc,1991.
٢٨ ـ راجع أمثلة للتحكم فى الإدراك عبر احتكار المعلومة من ناحية، والتلاعب بالنظام القيمى من ناحية أخرى:
- إدوارد سعيد: تغطية الاسلام. . كيف تتحكم وسائل الإعلام الغربى فى تشكيل إدراك الآخرين وفهمهم (ترجمة سمير خورى) بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١ ١٩٨٣. وأيضا:
- عبدالباسط عبدالمعطى: الإعلام وتزييف الوعى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة. ١٩٨٧.
Dan D. Nimmo Charles M. Bonhean, Political attitudes & Puplic opinion, New - York: David Mckay Company, Inc, 1998 .
- Diana C. Mutz, Direct and indirect Routes to Politicizing Personal Experience; Does Knowledge make Difference, **P.O.Q - Winter 1993,** Vol 57, No. 4.
٢٩ ـ راجع حول التحليل العميق لمكونات ظاهرة الرأى العام الدراسات التالية:
Phillip E. Converse : Changing Conception of Public Opinion in the Political - Process, **P. O. Q., Winter 1987,** vol. 51, o. 4, pp. 12-24.
- John P. Robinson, Communications concepts P. O. Q., vol, 57, No. 4, winter, 1993, pp., 614-621.
-Edwin Emery and els, Introduction to Mass Communication , New York : Dodd,Mead&Company,1995.
- Norman R. Luttberg ,public opinion and public policy: Models of political linkage illinois: the dorsey press Home wood, 1998 .
٣٠ ـ حول توصيفات مختلفة لهذه المرحلة، والتفاعلات داخلها راجع:
- سامية محمد جابر: الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢م.
- أنيد ليجارف: حكم الأغلبية نظريًا وعمليًا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢٩ أغسطس، ١٩٩١م.
- المحرر: الإعلام والرأى العام، مجلة عالم الفكر، المجلد (١٤) العدد ٤، ١٩٨٤م
Gina M. Garramone and Charles K. A Thin , Mass Communication and political - Socializution, specifying the Effects, - **P.O. Q - Vol 50** , Spring 1986.
- William J.chotty ,public opinion and politics , New york: Holt, Rinehart and winston, 1997 .
- James Gurran,and others,Mass communication and society , London: the open university,1998.
٣١ ـ راجع لمزيد من التفصيل الفصل المكرس للرقابة السياسية.
٣٢ - راجع لمزيد من التفاصيل الفصل المكرس للدعاية السياسية.
٣٣ - راجع الفصل السابع من هذا الكتاب.
٣٤ - حول مفهوم «المقاومة بالحيلة» - والذى نعده أحد المقتربات التحليلية التى يمكن تطويرها لدراسة طبيعة الرأى العام المصرى فى بعض مظاهره المخفية، راجع:

- جيمس سكوت، المقاومة بالحيلة. . كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم، بيروت: دار الساقى، ١٩٩٥م.

٣٥ - راجع حول هذه التقسيمات:

Edwin J. Thomas and Bruce J. Biddle (ed) A The Nature and History Role Theory, in Bruce J. Biddle ,Role Theory ,(New York: acadamic Press,1979)

Raymond F .Hpkins , Political Roles: Micro Analysis ,New York :free Press ,1962) pp., 302--303-

٣٦ ـ راجع المبحث الثانى فى هذا الفصل لمزيد من التفاصيل.

٣٧ - عبدالله ناصف، المرجع السابق، ص١٣-١٨.

٣٨ - بول كلافال، المكان والسلطة (ترجمة د. عبدالأحد إبراهيم شمس الدين)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط١، ١٩٩٠م، ص٣٩-٤٨.

٣٩ - بيير بورديو، الرمز والسلطة (ترجمة عبدالسلام بن عبد العالى)، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩١م ص١٢-٣١.

٤٠ - اتبعنا هذا التقسيم فى الكتاب ووظفناه فى إطار محاور الدراسة الثلاثة الأساسية كما سيتضح من الصفحات القادمة.

٤١ - راجع تفاصيل ذلك فى الفصل السابع من الكتاب.

٤٢ - راجع حول تحديد الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية ـ والتى استقاها الباحث فى دراسته من نظرية وظائف الدولة لدى د. حامد ربيع ـ فى: حامد ربيع: نظرية الاتصال: السلوك الإدراكى، القاهرة: د. ت.

٤٣ - حول ذلك راجع للمقارنة:

- نادية حسن سالم: أسلوب غير تقليدى لقياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (١٧)، عدد (١)، يناير ١٩٨١، ص ٤٤،٢٩، وأيضا:

- د. جمال زكى، عبدالحليم محمود: المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الريف المصرى، المجلة القومية الاجتماعية، العدد ٣ سبتمبر ١٩٦٤م.

٤٤ - د. سيف الدين عبدالفتاح، أزمة الإعلام وإعلام الأزمة فى «حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية جديدة»، كلية الاقتصاد ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ـ ندوة ١٩٩٢م، ص٣٥-٣٨.

- حسن الحسن: الإعلام والدولة، بيروت: مطابع صادر، ط٢ ١٩٦٥م.

- محمد مصالحة: السياسة الإعلامية الاتصالية فى الوطن العربى، لندن: الشروق الدولية، ط١، ١٩٨٦م.

٤٥ - حول نماذج من الأدوار الإعلامية التى تقوم من خلالها أجهزة الإعلام بإمداد المواطن بقدر من (المعلومات) حتى يتم تكوين الصورة الحقيقية والواقعية لديه، ولمزيد من التفاصيل راجع:

- عاطف عدلى العبد: دور التلفزيون فى إمداد الطفل المصرى بالمعلومات من خلال برامج الاطفال دراسة تحليلية وميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٨٤.

- شاهيناز محمود بسيونى: أهداف الإذاعات المصرية وتأثيراتها الإعلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٦م.

- السيد بهنسى حسن: وسائل الإعلام المحلية ودورها فى تزويد الطفل بالمعلومات، دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الإعلام، ١٩٨٥.

- و راجع حول الدور التثقيفى للتلفاز والإذاعة: -

- وجيه سمعان عبدالمسيح: دور التلفزيون فى التغيير الثقافى والاجتماعى رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٧٩.

- سهير أحمد جاد: البرامج الثقافية فى التلفزيون: دراسة فى تحليل المضمون فى التليفزيون ج، م، ع، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٧م.
- سهير أحمد جاد، البرامج الثقافية فى الإذاعة المسموعة، دراسة مقارنة بين البرنامج العام وصوت العرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٨٤.

٤٦ - د. حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص١١٣-١١٥، وقارن:
- د. خليل صابات: النظام الجديد للإعلام الدولى، **مجلة الفكر، المجلد (١٤)، عدد ٤ يناير فبراير - ط١، مارس ١٩٨٤.**

٤٧- جون ميرل ورالف لونيشتاين: الإعلام وسيلة ورسالة (ترجمة د. ساعد الحارثى)، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٩م.

٤٨ - حامد عبدالماجد، مرجع سابق، ص ٧٢.
- وغالبًا ما يختلط الإعلام بالدعاية-راجع للمقارنة :-
- حسن عماد عبدالمنعم مكاوى: دراسة الخدمة الإخبارية التى يقدمها راديو القاهرة ومقارنتها بالخدمة الإخبارية الموجهة من هيئة الإذاعة البريطانية للمستمع المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام: قسم الإذاعة، ١٩٨٩م.

٤٩ - هناك من الباحثين من يعترض على كثرة ترداد مفهوم الأجندة؛ نظرًا لأنها لفظ أجنبى غير دال على معنى محدد، ونرى أن مفهوم جدول الأعمال أو قائمة الأولويات قد يكون من أفضل التعبيرات ذات المعنى..

٥٠ - اذا أخذنا فقط الدراسات الأكاديمية التى اعتنت بدراسة الدور السياسى دون أن تولى تحديد المفهوم اهتمامًا محوريًا كمفهوم تحليلى، نجدها على سبيل المثال و ليس الحصر:
- أميرة محمد كامل الخربوطلى، الدور السياسى للعسكريين فى تركيا (رسالة ماجستير غير منشورة-كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧٢م.)
- عبد الهادى عبد الكريم الخطيب، الدور السياسى لحركة الإخوان المسلمين فى المجتمع المصرى ٣٦-١٩٥٢ (رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة-١٩٨٠).
- هويدا عدلى رومان، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة-كلية الاقتصاد -١٩٩٠م).
-عبد العزيز شادى، دور الأحزاب الدينية فى النظام السياسى الإسرائيلى٦٨ - ١٩٧٨م (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد-١٩٩٢م).

وقد لاحظ الباحث أن قلة من الدراسات الأكاديمية اهتمت بتحديد المفهوم وتأصيله، وإن كان الأمر من باب رفضه، والبحث عن بديل تراثى له، ونرى على العكس أن هذا المفهوم يصلح لدراسة هذا الموضوع... وحول أمثلة للدراسات التى قامت على أساس تحديد مفهوم «الدور»:

د. ماجدة صالح، الدور السياسى للأزهر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣م.
-فوزى خليل، دور أهل الحل والعقد فى النظام السياسى الإسلامى: دراسة فى خبرة الدولة الإسلامية الأولى، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية: كلية الاقتصاد، ١٩٩٨م)، ص ٣٦ .
- هبه رءوف عزت، المرأة والعمل السياسى..... رؤية إسلامية (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية-كلية الاقتصاد ١٩٩٣ م.
- بشير أبو القرايا، الدور السياسى للمسجد، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، القاهرة: كلية الاقتصاد، ١٩٩٥.

Carol Living Stone, Role Play Learning, (London: Longeman, 1983) .
- Alan Roland, Carear & Mother Bood, Strugles for new Identity About Role Theory, (New York: Human Sciences Press, 1979 .

٥١ - لا يمكننا الحديث عن السلطة دون ذكر : دوركايم، وماركس، وفيبر، أو بعض الأنثربولوچيين الفرنسيين مثل : كلاستر، وبلانديه، وكودليه - وكثير من الأنثربولوچيين الأنجلوسكسون مثل : چلوكمان، وسوتهال وغيرهم، بل وأكثر من ذلك أصبحت مسألة السلطة محوراً أساسيًا من محاور الفكر الفلسفى المعاصر فى فكر : فوكو، ودريدا، وبارث، ودولوز . . ، وإذا كنا فى دراستنا هذه نحاول تهميش دور (الدولة)، وتقوية دور (المجتمع المدنى) من خلال تقوية تعبيرات رأيه العام وإفراغها فى أشكال مؤسسية متجذرة . . ، فإن هذه القضية طُرحت جزئيًا، وبشكل معين محوره التمييز بين سوسيولوچية الدولة، وسوسيولوچية السلطة باعتبار أن الفصل بينهما هو وجه آخر لتصور العلاقة بين الدولة والمجتمع (أى لتصور : طبيعة الدولة، وتجلياتها، وحدودها)، فإذا كنا نعتبر الدولة - جهازًا بالأساس - فيمكن أن نتحدث عن سوسيولوچية الدولة، أما إذا اعتبرنا الدولة - كسلطة - تتجاوز الجهاز، فإنه يصبح من المعقول واللازم التركيز بالدرجة الأولى على سوسيولوچية السلطة . . ، والأكثر من ذلك أن مسألة (الدولة) و (السلطة) اهتم بكل منهما علم خاص فالدولة كجهاز مهيكل وفعال لازم على العموم تبنت دراسته علم السوسيولوچيا، فى حين أن الأنثربولوچيا كعلم برز على أثر الحركة الاستعمارية اصطدم بأشكال مغايرة لممارسة السلطة، ومن هنا كانت نقطة البدء فى اهتمامه بدراسة السلطة كمتجاوز لجهاز الدولة . . ، هذا التمييز لا يعنى بالقطع أن هناك فصلاً جامدًا بين التصورين؛ وذلك لأن الأنثروبولوچيا لم تكن فى معزل عن تأثير السوسيولوچيا فى أية مرحلة من مراحل تطورها . . ، بل إن هذا التمييز يساعدنا بدرجة من الدرجات على التمييز بين منطلقات النظر والتصنيف للسلطة السياسية، كما يتضح من الصفحات القادمة.

راجع :

رحمة بُورقيَّة، الدولة والسلطة والمجتمع . . . . . دراسة فى الثابت والمتحول، بيروت : دار الطليعة، ط١، ١٩٩١م، ص ١٩٣.

٥٢ - عبدالله إبراهيم ناصف، السلطة السياسية، ضرورتها وطبيعتها، القاهرة، دار النهضة د. ت، ص٤.

٥٣ - جون كنيث جالبرايت (ترجمة : محمد عزيز)، تشريح السلطة، الدار البيضاء : دار توبقال، ١٩٩٨م، وراجع للمقارنة ولمزيد من التفاصيل .

- جورج بوردو، الدولة (ترجمة د. سليم حداد)، بيروت : المؤسسة الجامعية للأبحاث والدراسات، ١٩٨٥م، ص١٠٣.
- ألفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة (ترجمة ومراجعة د. فتحى بن شنوان : الدار الجماهيرية، ١٩٩٢م.

٥٤ - ومن هذه الاستطلاعات - بالإضافة إلى الاستطلاع حول زيارة الرئيس السادات للقدس، واحتياجات أهالى سيناء - والتى نتناولها :

- أمانى قنديل : استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (قسم بحوث وقياسات الرأى العام) ١٩٩١م.
- أمانى قنديل : استطلاع رأى نخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر - دراسة فى استطلاعات الرأى، **المجلة الاجتماعية القومية، مجلد (٢٣)**، يناير مايو سبتمبر ١٩٨٦ م، ص ١٥.

٥٥ - لقد أصبحت هذه الاستطلاعات الدعائية بمثابة «موضة» تقوم بها بعض مراكز الأبحاث متواضعة القدرات وذات الارتباطات ببعض الأنظمة، وبعض الصحف والمجلات فى بيان نجاح سياسة معينة أو قرار محدد.

راجع :

- جون آر ماكرثر : الجبهة الثانية التضليل الإعلامى فى حرب الخليج (ترجمة محمود برهوم وشقوال ناصر)، عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٣م .

٥٦ - محمد شومان : الموضوعية والتحيز فى قياسات الرأى العام وندوة رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ونقابة المهندسين ، ١٩٩٢م.

٥٧ - ناهد صالح: مؤتمر استطلاعات الرأى Opinion Polls، **المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٤)، ١٩٨٧م.**

٥٨ - د. ناهد صالح: استطلاعات للرأى العام، القواعد المنهاجية والمبادئ الأخلاقية، **المجلة الاجتماعية القومية، عدد (٢) سبتمبر ١٩٨٧**، ص ٣ - ٢٤.

٥٩ - د. يوسف سلامة: الاستعارة الأيديولوجية والتحيز المنهجى (ندوة رؤية معرفية دعوة للاجتهاد ١٩٩٢م).

٦٠ - اخترنا الاستطلاعات ذات الطبيعة السياسية دون أن ننفى أهمية وحيوية استطلاعات أخرى ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية أجراها باحثون آخرون، راجع على سبيل المثال:

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية: استطلاع رأى عام حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جرائم الحدود، القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٥.

- محمد سلام آدم (وآخرون)، استطلاع للرأى العام حول ظاهرة الدروس الخصوصية - جهاز قياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (١٧)، عدد (١)، يناير ١٩٨٠م.

-نجوى خليل: استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التلفزيون، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٧)، العدد (٢)، مايو ١٩٩٠م.

٦١ - محمد شومان، مرجع سابق، ص ٤-٧.

٦٢ - ناهد صالح، سيكولوجيا السياسة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.

٦٣ - وحول نماذج من الدراسات التى تغطى علاقة وسائل الاتصال بالمشاركة والتنمية السياسية:

- ثروت زكى: وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى الدول النامية، دراسة حالة للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٨١ (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.

- السيد عبدالمطلب غانم، علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٧٦م.

- السيد بخيت محمد، دور الصحافة المصرية فى التنمية الثقافية (رسالة ماجستير، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٨٩م).

٦٤ - راجع من أمثلة الدراسات حول ذلك الموضوع:

- حنان فاروق جنيد، دور الاتصال فى انتشار مجموعة من المستحدثات الاقتصادية والصحفية فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩١م).

- محيى الدين عبدالحليم، الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام: دراسة ميدانية فى الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ١٩٨٢م.

٦٥ - راجع حول دراسة تحديد الأجندة النماذج التالية:

Wanta , Wayne and Yu _ Wei Hu , The effects of Credibility , Reliance and - Exposure on Media Agenda --Setting : A path Analysis Model , **Journalism Quaarterly** , 71 : 1 , 1994 PP. 95 -- 8 .

- Time -- Iag differences in The Agenda - Setting proccess, **International Journal of public opinion Reseaarch_**, vol 6 ,No ., 3 Fall 1994 .

_ Holli A . Semeetko (and others) , The Formation of campaign Agendas : A Compartive Analysis of party and Media ,**P. O.Q, Spring** 1988 , vol 52, No,2,

pp., 262-275.

* * *

الفصل الثانى

تكوين الرأى العام و تأسيسه للسلطة السياسية

سلطة الرأى العام

مقدمـــة الفصل الثانى:

عرفت الكتابات السياسية مفهوم الرأى العام رغم أنه لم تُـقّدر له صياغة نظرية واضحة قبل القرن الثامن عشر، إلا أن الظاهرة ذاتها بأشكالها ومظاهرها المختلفة تمتد جذورها لأغوار عميقة فى الماضى البعيد، ودون دخول فى تفاصيل، فقد جسدت الكتابات السياسية فى المجتمعات الغربية طبيعة القضية المركزية التى تشكل محور تطورها السياسى و هى العلاقة بين الحكام والمحكومين، وبعبارة أخرى العلاقة بين السلطة والحرية، أو المشروعية والشرعية، أو دور المجتمع السياسى عبر قوى رأيه العام و وتحركاته بمختلف مظاهرها فى مقاومة استبداد السلطات السياسية الحاكمة وطغيانها . . إلخ، تعبر هذه المشكلة السياسية عن استمرارية معينة فرضت منطقها وعالميتها على مجمل الحضارات البشرية حتى الوقت الحاضر، والواقع أن التنظير السياسى لطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، يمكن تلخيصها فى اتجاهين كبيرين يرى **الأول**: أن الرأى العام هو الأساس الذى تنطلق منه السلطة السياسية، وعليه تقوم كافة مؤسساتها، وعلاقاتها، وسياساتها . . . فى حين يرى **الثانى**: أن السلطة السياسية هى التى تهيمن على الرأى العام، وتخلق اتجاهاته وتكونها، وتعيد تشكيل تياراته الأساسية . . . وسوف نقتصر فى هذا الفصل على معالجة الاتجاه الأول، لتنتقل فى الفصول القادمة لتناول الاتجاه الثانى .

المبحث الأول

تكوين الرأى العام وتأسيسه للسلطة السياسية: الإطار الفكرى والنظرى

أثار الفلاسفة الأغريق فى كتاباتهم التساؤلات عن مدى دلالة تعبير الكثرة عن رأيها فى المسائل السياسية المُثارة فى المجتمع، فإذا كان أفلاطون قد أنكر قيمة الرأى العام مثيراً الشك حول وجوده أصلا، فإن أرسطو كان أكثر إيجابية فى تقديره للدور السياسى الذى يلعبه، كما يظهر فى تصنيفه لأنواع الأنظمة السياسية، فالكثرة يجب أن تكون لها السيادة وحكم الجماهير هو الذى يعبر عن الحقيقة، إذ الكثرة حكمها أفضل من الفرد؛ لأن البعض يفهم جزءاً والآخر يفهم جزءاً غيره، ولكنهم فيما بينهم يفهمون الكل فى القضية المثارة بصدد الظاهرة السياسية.

فإذا انتقلنا إلى مفكرى الرومان فإننا نجد هم فى العصر الكلاسيكى لا يكنون احتراماً كبيراً للعوام وسواد الناس، كما يظهر من خطاب شيشرون، وإن كان قد ورد مفهوم الرأى العام فى الكتابات اللاتينية الكلاسيكية لكنه لا يعنى نفس دلالات الإطلاق فى النظرة الحديثة، أما الأكثر اقتراباً فهو الرأى العام كأساس للقانون أو تعبير عن الاتفاق الشعبى، وفى العصور الوسطى نطالع تلك العبارة الشائعة والذائعة صوت الشعب من صوت الله، وقد أشار إليها مكيافيللى بقوله: «فليس بلا سبب أن يُقارن صوت الشعب بصوت الله»، و قد وردت هذه العبارة بعد ذلك سواء بالتأييد أو بالرفض فى كل الحوارات حول أصل الرأى العام وأهميته وجدارته لفترات طويلة فى مضمار الجدال والصراع السياسى، كما تزايد الإيمان بقوة الرأى العام وأهميته فى القرنين السابع عشر والثامن عشر (١)، ويمكن أن نميز فى إطار الخبرة الأوروبية بين اتجاهين أساسيين، هما: **الاتجاه القارى** وتقع فى إطاره الخبرتين الفرنسية والألمانية، **والاتجاه الأنجلو سكسونى،** وتقع فى إطاره الخبرتان الإنجليزية والأمريكية فلنتناول الخبرات الأربع بالترتيب:

(١) الاتجاه القارى:

(أ) الخبرة الفرنسية والدلالات السياسية لمفهوم وظاهرة الرأى العام:

يعد **ڤولتير** من أوائل من اعترفوا بأهمية الرأى العام، ومكانته فى العالم ودور الفلاسفة

إزائه، لكن **چاك نيكر** كان هو أول من ناقش بالتفصيل طبيعته ودلالته باعتباره قوة سياسية تؤثر على اتخاذ القرارات فى الدولة، فقد كان وزيراً للمالية منوطًا به معالجة مشكلة الائتمان العام، والتى تعتمد على آراء المالكين الفعليين والمحتملين لسندات الحكومة؛ ولذلك نجد أن نشأة مفهوم الرأى العام فى فرنسا ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بنشأة مفهوم القرض القومى، فقد كان نيكر يتردد - كوزير للمالية - على الصالونات الفكرية لإحساسه بمدى التأثير الذى تمارسه على شئون الدولة واتخاذ القرارات من خلال تأثير النخبة الاقتصادية والسياسية فيها، وقد كتب عن السلطة التى يمارسها الرأى العام فى فرنسا «فهو سلطة خفية تستطيع دون خزانة، أو حرس، ودون جيش أن تسن القوانين للمدينة وللبلاط، بل وحتى لقصور الملوك» (٢).

أما **روسو** فقد كان من أوائل المنظرين السياسيين الذين استخدموا مفهوم الرأى العام ووضعوا الأسس لتطويره بدلالات مقاربة للمعانى الحالية، وكان أول من طبق نظرية العصمة الشعبية للدولة فى دراسته للإرادة العامة متوصلاً بذلك إلى أن «الإرادة الأكثر عمومية هى أيضًا الإرادة الأكثر عدلاً، وأن صوت الشعب هو صوت الله»، وهو فى كتابه العقد الاجتماعى يكاد ينحنى إجلالاً واحترامًا لقوة الرأى العام، مؤكدا أنه حتى الحكم المطلق لا بد وأن يستند إلى رأى الرعية «إنه يظن نفسه سيداً للآخرين بينما هو لا يزيد عن كونه عبداً مثلهم»، كما يورد «والحق أنه مهما كان شكل الحكومة فإن القانون الأكثر أهمية هو قانون الرأى؛ إذ تقوم على أساسه كافة القوانين السياسية والمدنية والجنائية، وكل من يقوم بسن القوانين ينبغى أن يعرف كيف تتقلب الآراء، وكيف يستطيع عن طريقها أن يحكم آراء الجماهير المتقلبة» ومن الواضح أن الإرادة العامة - التى يتحدث عنها - ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعريفات الحديثة للرأى العام - إلا أنه لم يشر بشكل محدد إلى طبيعة العلاقة بين الرأى العام والقانون، ويرى روسو أن القانون المدنى أو الجنائى لا يكون فعالاً إلا حيثما يُبنى على العادات السليمة والرأى المستنير، ويشير إلى محكمة الرقابة وأن الحكومة تؤثر على الأخلاق عن طريق الرأى العام، وتستطيع أن تؤثر على الرأى العام عن طريق القانون (٤).

وقد امتد تأثير الثورة الفرنسية بهذا الصدد إلى ألمانيا، ويعترف الكتاب الذين تعرضوا للموضوع فى الفكر الألمانى أنه أحد أهم تأثيرات الثورة الفرنسية، وأن التعبير الذى استخدموه كمرادف لمفهوم الرأى العام يُعد نتاجًا لها أيضًا، وكذا الدلالة الأساسية له والتى مفادها أنه لا يمكن للحكومات المستبدة أن تدوم فى الحكم والسلطة استناداً إلى قوة الرأى العام التى سترفع إن عاجلا أو آجلا راية العصيان السياسى وتختار الخروج على منطق السلطات المستبدة والمتغلبة.

(ب) الخبرة الألمانية وربط مفهوم وظاهرة الرأى العام بنظرية الدولة :

عرفت الخبرة الألمانية محاولات متعددة لربط مفهوم الرأى العام بنظرية الدولة [٥] منها تلك المحاولة التى قدمها جاكوب فرايز ١٨٠٣م فى كتابه «فلسفة القانون : نقد وتشريع» ، والذى اعتبر أن الرأى العام هـو أساس حكم القانون داخل الدولة ، ولكن أكثر المساهمات الألمانية أصالة فى تقييم الرأى العام فى إطار النظرية السياسية وردت فى كتاب الفيلسوف الألمانى هيجل «مبادئ فلسفة الحق والقانون» فالرأى العام عنده متناقض فى طبيعته؛ يستحق الاحترام للمبادئ التى يمثلها ويجسدها أحيانًا، ويستحق الاحتقار لتعبيراته الخارجية أحيانا أخرى ، ففيه توجد الحقيقة والزيف معًا ، ومهمة القائد العظيم والسياسى المحنك هى اكتشاف الحقيقة فيه ، أما الذى لا يعرف كيف يحتقر الرأى العام فى بعض مظاهره فلن يصنع أبدًا شيئًا عظيمًا ، وقد عرض فريدريك انكليون لتلك الرؤية وفقا للمنهجية الهيجلية فى كتابه «عرض وجهتى النظر حول الرأى العام» فالقضية تتلخص فى أن الرأى العام قوة هائلة ، وقد أصبح أكثر من أى وقت مضى القوة الرئيسية فى العالم الذى ينبغى أن تتبعه جميع الحكومات وتخضع له فى كل الأمور السياسيةوعلى وجه الخصوص فى مسائل التشريع ، ونقيض القضية يتمثل فى عرضه للمذهب المحافظ يقول بأن «الرأى العام وهم زائف ، ومتأرجح ، ومؤقت ، إنه سلطة مغتصبة ، ويقود إلى طرق خاطئة ، ويعرض لاضطرابات مستمرة» ، ونجد من ناحية أخرى كارل فون جرسدورف (١٨٤٦م) فى كتابه «أفكار حول ماهية الرأى العام» يقدم تحليلاً تفصيليًا للرأى العام فى النصف الأول من القرن التاسع عشر يتتبع التطور التاريخى له ، ويحدد المسائل التى قد يكون قادرًا على معالجتها ، ويحدد علاقته بالقانون والسيادة ، كما قام سان جورج كورنوول (١٨٤٩م) ببحث تأثير السلطة السياسية الحاكمة على مسائل الرأى العام مدعمًا القضية القائلة إن الرأى العام أكثر استعدادًا لإرشادنا إلى وجود المشاكل والأخطار السياسية منه إلى تقديم العلاج لها ، وانتقد الصحف كجهاز للرأى العام ، وقد اهتم فرانز فون هولتز تدروف فى كتابه حول «ماهية وقيمة الرأى العام» بمسألة أهمية الرأى العام وجدارته ، وحلل عن قرب طبيعة وتأثير الصحف [٦] .

يمتدح مؤيدو الديموقراطية الرأى العام - بشكل عام - باعتباره صوت الطبقة الوسطى المستنيرة ، و يشكل ضمانًا ضد سوء استخدام السلطة وعاملاً من عوامل التقدم ، أما نقادها فيشككون فى أهميته وجدارته ، ويدعون إلى ضرورة الحد من مجالات نشاطه .

والخلاصة أن الخبرة القارية بوجه عام ، ونتيجة لسيطرة المنطق القانونى والتأصيلى عليها اهتمت أساسًا بمناقشة العلاقة بين الرأى العام والقانون ، وبالذات مسألة السيادة ، فى

ظل الدولة القومية صاحبة السيادة فى الداخل والخارج، وإن كان الفقيه أوستن يرى أن الرأى العام ليس صاحب سيادة، ولا يمكن أن يكون كذلك؛ لأن مصدره غير محدد، ولابد أن يمارس السيادة «سيد محدد»، أما فرانسيس لير (١٩٣٨) فيقول فى كتابه «مبادئ الأخلاقيات السياسية» « إن الرأى العام هو أحد الطرق التى تظهر فيها السيادة»، ويذهب إلى أن العلاقة بين القانون والرأى العام وثيقة حتى لتكاد تصل إلى التطابق، أما الرأى الذى ساد بعد ذلك فهو ما قرره د. ج رينش « إن الرأى العام هو صاحب السيادة السياسية وأن مشكلة الحكومة الحقيقية هى مشكلة العلاقة السليمة بين السيادة القانونية، والسيادة السياسية أو باختصار بين الإطار المؤسسى والنظامى للدولة، وبين القوى الاجتماعية والشعبية والرأى العام، وهى مشكلة لاتزال تملك صلاحية تفسيرية فى رأينا حتى الوقت الحاضر فى الكثير من الحالات صاغها الفقه السياسى فيما بعد تحت عنوان الوظيفة التطويرية للنظام السياسى. (٧)

(٢) الاتجاه الثانى الأنجلوسكسونى:

وهو الاتجاه السائد فى دراسات الرأى العام فى الوقت الراهن، وندرس فى إطاره الخبرتين الإنجليزية والأمريكية على النحو التالى:

(أ) الخبرة الإنجليزية وتأسيس النظرية الديموقراطية التقليدية على الرأى العام:

يؤكد هوبز على أن العالم تحكمه الآراء، فى حين يقرر هيوم أن كل السلطات تقوم مهما كانت مطلقة على أساس الرأى، بينما اهتم بنثام فى مؤلفاته الأولى «مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع» ١٧٨٩م، و«نظرية التشريع بالرأى العام كأداة للرقابة الاجتماعية ١٨٠٢م، فوفقًا له « هناك مصادر تنشأ عنها اللذة أو الآلام، بحيث تكون قادرة على إضفاء قوة جبرية على أى قانون أو سلوك، فالجزاء الأخلاقى الشعبى يصدر من أى أشخاص فى المجتمع يمكن أن يحتك بهم الإنسان تلقائيًا وليس طبقًا لقاعدة مستقرة «ويضيف بنثام أن الجزاء الأخلاقى يمكن أن يسمى كذلك جزاء الرأى العام» ولا يمكن أن يتجاهل المشرع الرأى العام، بل يجب أن يكون هدفه هو زيادة قوته وتنظيمها، وستكون أكبر صعوبة تواجهه هى استرضاء الرأى العام وتصحيحه حين يكون مخطئًا، وتوجيهه فى ذلك المنحى الأكثر ملاءمة لتوفير الطاعة لأوامره، ويدرس بنثام فى بحثه عن التكتيكات السياسية الذى كتبه فى عام ١٧٨٩م بتفصيل أكبر العلاقة بين الرأى العام وبين التشريع فهو يطالب بعلانية كل الأعمال الحكومية كضمان ضد إساءة استخدام السلطة، ويرى فى الرأى العام المستنير محكمة تجمع كل حكمة وعدالة لجميع أفراد الأمة.

وقد طور بنثام نظريته عن الرأى العام كجزء من النظرية الديموقراطية للدولة والسلطة السياسية، فهو يتحدث فى المجموعة الدستورية عمّا يسميه محكمة الرأى العام، والتى تعتبر نظامًا قانونيًا نابعًا من جسد الشعب، وهى القيد الأساسى للممارسة الفاسدة لسلطة الحكومة- وتعتبر الصحافة أهم عوامل تكوين الرأى العام والتعبير عنه، و هى ليست جهازًا ملائمًا لمحكمة الرأى العام فحسب، بل الجهاز الذى يعمل بانتظام وعلى الدوام.(٨)

ويعطينا الفيلسوف «كريستيان جارف» فى بحثه حول الرأى العام تحليلاً أكثر تفصيلاً لماهية الرأى العام باعتباره اتفاق كثرة أو غالبية المواطنين فى الدولة بالنسبة لأحكام توصل إليها كل فرد نتيجة لتفكيره الخاص أولمعرفته العملية بموضوع ما، ويمضى جارف ليؤكد صحة العبارة القائلة صوت الشعب من صوت الله، وليصل إلى أن الرأى العام قادر بشكل خاص على معالجة المبادئ العامة.

(ب) المدرسة الأمريكية: التركيز على الظواهر المعبرة عن الرأى العام وقضايا قياسه:

استند التحليل السياسى للرأى العام منذ منتصف القرن التاسع عشر بالأساس إلى مساهمات علم الاجتماع، وعلم النفس، وبدأ دور المساهمات القانونية يقل تدريجيًا، حيث بدأت النظرة الدستورية للنظام السياسى تتراجع بالتدريج، وقد ترافق ذلك مع بدايات اهتمام المدرسة الأمريكية بالرأى العام التركيز على العوامل العاطفية وغير العقلية المؤثرة فى تكوينه، وجذب المفكر «أ. ف بنتلى» الاهتمام إلى نشاط الجماعة كعامل مؤثر فى هذه العملية؛ فهو ينتقد دراسات الرأى العام المتأثرة بالدراسات القانونية مناديًا بالتحليل الكمى الواقعى، فالرأى العام يمكن قياسه وفقًا للمجموعات التى ساهمت فى تكوينه عبر الكثير من المناقشات والاستطلاعات، ثم يتم تحليله بعد ذلك للخروج بنتائجه ومؤشراته، وقد أدت تجربة الحرب العالمية الثانية- على وجه الخصوص- إلى مضاعفة الاتجاه نحو تأكيد القوى غير العقلية التى يتضمنها تكوين الرأى العام أو توجيهه، كما خلقت شكًا عميقًا واسع الانتشار فى صحة النظرية الديموقراطية عمومًا وفى جدارة الرأى العام بشكل خاص، وتعتبر كتابات كل من: **والتر ليبمان، وفرديناند ترونجر، ويلهمباير**- رغم الاختلافات داخل وجهات نظرهم- أمثلة جلية توضح هذا الاتجاه، فكتابات ليبمان تمثل هجومًا قويًا على النظرية الديموقراطية التقليدية وفرضيتها عن المواطن شامل القدرة، أما تحليل ترونجز- على خلاف ليبمان- فيقوم على أساس تفسير الخبرة السياسية للكثير من الأمم» وعلى الدراسة الكاملة للأرضية التاريخية، وهو فى وصفه لسلوك مختلف الأمم أثناء الحرب العالمية الثانية يؤكد الطبيعة العاطفية غير العقلية للرأى العام، وبالمثل فإن بادير فى بحثه التاريخى عن الرأى العام يتأثر بما كان يمارسه أعداء الحلفاء، وهو يقتبس عن تارد

دالاس معتبرًا الرأى العام قوة عاطفية يجب أن يحاول رجال الدولة السيطرة عليها [٩]، وبالإضافة إلى هذا فقد هاجم بعض نقاد النظرية الديموقراطية التقليدية تعبير «الرأى العام» ذاته كتعبير غامض مضلل - ففى مؤتمر لقياس الرأى العام وجد عدد من علماء السياسة الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن الوصول إلى تعريف محدد له، ومن هنا فقد قرروا أنه من الأفضل دراسة مشكلة قياسه خاصة فيما يتعلق بالأمور السياسية، وأن يتم تجنب استخدام مفهوم الرأى العام أو وضع تعريف له، ويقرر البعض ممن اعتمدوا المناهج الكمية فى دراسة الظواهر السياسية أن تعبير «المواقف» أفضل من تعبير «الرأى العام»؛ لأنه يشير إلى العنصر العقلى الواعى فى الحركة الواقعية.

ولكننا نرى أن علماء السياسة لا يستطيعون الاستغناء عن مفهوم الرأى العام طالما ظل جاريًا فى الاستعمال السياسى العام، حيث إنهم يجدون مادتهم فى أقوال البشر ومفرداتهم اليومية، وموضوعاتهم فى أفعالهم، ولا يمكن أن يتطلعوا كلية إلى تخطى لغة التجربة المشتركة، وإذا كان على علماء السياسة أن يوسعوا نطاق دراستهم للرأى العام؛ كى تشمل أكثر من بلد واحد وبشكل مقارن، ويمتدوا بها لدراسة الرأى العام العالمى، فإن عليهم أيضًا أن يعمقوا منها؛ لتشمل الأمور المهمة والحساسة ذات الأهمية المعاصرة، أى أن يحاولوا بجانب وضع المشكلة فى آفاقها التاريخية أن يضعوها فى أبعادها الواقعية المعاصرة.

وفى مثل هذه المعالجات الفكرية نجد نماذج لتفسير الظواهر التاريخية التى لعب فيها الرأى العام أدوارًا مهمة فى ظل إدراك واضح بعدم صحة مقولة إن وسائل الإعلام والاتصال هى الجهاز الوحيد الذى يمكن عن طريقه التأثير فى الرأى العام والتعبير عنه، إضافة إلى محاولة رؤية إلى أى مدى تشكل السلطات الحاكمة أو الحكومات الرأى العام الذى تدعى أنها تطيعه.

وباختصار تتطلب دراسة الرأى العام التعامل العلمى مع الدراسات التى تتناول نشاط الإنسان ككائن اجتماعى وسياسى، والتى شهدت فى الوقت الحالى تطورات بالغة أسهمت فيها بنصيب كبير مناهج البحث العلمى الحديثه، كما أنها استقت تطوراتها الحالية من مجالات متنوعة مثل: علم النفس الاجتماعى، وعلم الاجتماع، وعلوم الاتصال والتحكم، وعلوم المعلومات بكافة فروعها وتطوراتها، فالانفجار المعرفى الحالى أسهم بدور لا يمكن إنكاره فى تعميق دراسات الرأى العام، وجعلها أكثر تخصصًا، وتعلقًا بمشكلات الواقع المجتمعى، وما يفرزه من تطورات على مختلف الأصعدة [١٠].

الخبرة المعاصرة: تحليل طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع وموضع ظاهرة الرأى العام:

تستلزم دراسة ظاهرة الرأى العام نظريًا فى الخبرة المعاصرة دراسة الإطار الأوسع الذى تتم فيه، والذى تترجمه قضايا العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة، الأمر الذى يمكن تناوله عبر النقاط التالية :ـ

١ ـ تحديد مفهوم السلطة عبر التمييز بين مفهوميها الاجتماعى والسياسى :

يقصد بالسلطة الاجتماعية غير السياسية التوصل من خلال علاقات تُقام مع الآخرين إلى الحصول على خدماتهم أو الظفر بطاعتهم، يرجع التمييز بين نوعى السلطة السياسية و غير السياسية إلى تلك التفرقة بين (مجتمعات سياسية) و(غير سياسية)، والتى قدمتها الأعمال الفكرية الكبرى لفلاسفة عصر التنوير خلال القرن التاسع عشر، ومن أبرزهم فلاسفة العقد الاجتماعى الذين قالوا بوجود السلطة غير السياسية (أو الاجتماعية) فى مجتمعات صغيرة غير سياسية تخضع لسلطة أعلى منها، هى سلطة المجتمع الكبير أو(الدولة)، و يقسم البعض هذه السلطة الاجتماعية ـ حسب الطبيعة والموضوع ـ فهناك (السلطة الأبوية) التى تتعلق بعلاقة الأب بابنه، وهناك (السلطة الزوجية) المتعلقة بما يملكه الزوج على زوجته من قوامه، ثم كانت هناك سلطة السيد على عبيده تاريخيا.

أما السلطة السياسية فهى تلك التى تمارسها الدول والكيانات السياسية عامة وهى من طبيعة مختلفة عن السلطة فى التجمعات الأخرى، إذ المجتمع السياسى ينشأ عندما يحدث ما يسمى بـ «الاختلاف السياسى» ؛ وينقسم المجتمع إلى فئتين : فئة حاكمة تتولى السلطة وتصدر القرارات والأوامر، وفئة أخرى محكومة يمكن أن تمارس الطاعة والتنفيذ أوالمعارضة والعصيان [١١]، ويميز موريس ديفرجيه بين عدة معان للسلطة السياسية، فهى من وجهة مادية تعنى سلطة الحكام واختصاصاتهم، وتعنى من وجهة نظر شكلية الإجراءات التى يمارسها الحكام استنادا إلى اختصاصاتهم، وتعنى من وجهة نظر عضوية تارة ثالثة الحكام أنفسهم. [١٢]

ويرصد البعض الآخر نقاط الاتفاق بين السلطة «الاجتماعية» و«السياسية» أو «سلطة الدولة» فكلتاهما ظاهرة اجتماعية لا تقوم إلا فى جماعة بشرية، وتمارس بواسطة رجل أو مجموعة رجال بذات الطريقة التى تمارس بها فى المشروعات الخاصة، حيث يقوم باتخاذ القرار فى كل منهما طبقة من الفنيين «طبقة التكنوقراط»، أما مسائل الاختلاف فيراها فى طبيعة الخضوع للسلطة؛ إذ الخضوع لسلطة الدولة أمر إجبارى؛ لأنها تمتلك حق الاستخدام «المشروع» للعنف عكس الخضوع للسلطة فى التجمعات الإنسانية الصغيرة التى لا تمتلك ذلك، كما أن ظاهرة السلطة الاجتماعية أعم من ظاهرة السلطة السياسية وأسبق منها فى الوجود إذ لم تظهر الأخيرة إلا مع قيام تنظيم للجماعة، وهو ما تم بعد

مرحلة من تطور البشرية، وأيضًا هدف السلطة الاجتماعية خاص إذ تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة و يمارسها الشخص ذو السلطة ممارسة ذاتية نابعة منه، أما هدف السلطة السياسية فهو هدف عام «المصلحة العامة» أو «الخير العام»، حيث تمارس بتفويض من الجماعة. (١٣)

الخلاصة فى هذا الصدد أن ظاهرة السلطة السياسية - وفق هذه الروية - تنحصر فى الدولة ككيان سياسى، فكيف إذن تم النظر إلى الدولة من الناحية العلمية تحليليًا ؟ وما موضع أو علاقة ذلك بظاهرة الرأى العام ؟

٢ - قصر مفهوم السلطة السياسية على ظاهرة الدولة:

يبدو مما سبق أن هذه الرؤية تقصر مفهوم السلطة السياسية على تلك المجتمعات القومية المؤسسة فى شكل دولة سواء فى ذلك الدولة المدينة أو الدولة القومية الحديثة، وبالتالى فهى تحصرها فى الدولة بأجهزتها، ومؤسساتها، وأشكالها السياسية، ونظمها الدستورية المختلفة. . . . إلخ، وخارج ذلك فإن السلطة - إن وجدت - لا تكتسب الصفة «السياسية»، ولا يمكن أن توصف بها بأى حال من الأحوال، و يمكننا أن نصنف الدراسات التى تتناول «الدولة القومية» من زاوية علاقتها بالمجتمع، ومن ثم بقوى الرأى العام، إلى تيارين رئيسيين:

الأول: يرى فى الدولة مفهومًا مجردًا يتعامل مع أفراد (مواطنين) أو مع دول أخرى، وهى مستقلة عن المجتمع بتقسيماته الطبقية، وعلاقاته الاقتصادية، بل هى - فى بعض النظريات - أعلى وأرقى منه؛ لأنها تسبغ عليه الطابع القانونى الرشيد اللاشخصانى، أما إعادة الاتصال بينهما فيكون بطريق غير مباشر عن طريق الانتخابات والعملية الديموقراطية، أى عن طريق فعاليات الرأى العام ومشاركته كما سنرى.

الثانى: يرى أن الدولة والمجتمع صنوان لا يفترقان، فالدولة ليست بمعزل عن الصراعات الاجتماعية، وفى بعض التفسيرات تكون الدولة تعبيراً سياسيا مباشراً عن سيطرة طبقة معينة، ولا يتحقق لها استقلال نسبى عن المصالح الطبقية إلا فى ظروف استثنائية كالتوازن المؤقت بين قوة الطبقات المختلفة، أو ظروف الأزمات القومية والاقتصادية والعسكرية، وفى بعض التفسيرات الأخرى هى جهاز الوساطة بين هذه المصالح المتنافسة بالضرورة فى الأجل القصير، والذى يعمل على إعادة إنتاج العلاقات السياسية والاجتماعية بصورة تسمح لهذه الطبقات بتحقيق مصالحها الإجمالية فى الأجل الطويل.

وهكذا فإن ظاهرة الدولة ذاتها تتضمن عدداً من المعانى فهى تشمل : الحكومة (مجموعة القيادات) الذين يتولون مواقع اتخاذ القرار وسلطاته فى النظام السياسى، وهى نظام قانونى مؤسسى، «بيروقراطية عامة، أو جهاز إدارى»، وهى الطبقة الحاكمة أو التعبير المؤسسى عن مصالحها، وهى نظام قيمى معين تعمل على تحقيقه، وهذه حلقات أو مستويات متتالية فى فهم ظاهرة الدولة، ابتداء من الأكثر تحديداً (مثل الحكومة) وصعوداً إلى الأكثر تجريدا (مثل النظام المعيارى).

ولكن هل تستوعب (الدولة القومية) ظاهرة السلطة السياسية بهذا المعنى، وبمعنى آخر هل تصلح الدولة وحدها للتحليل السياسى بصدد الظاهرة التى نقوم بدراستها، وهى ظاهرة الرأى العام ؟ سؤال موضع الإجابة عنه الصفحات القادمة . .

الواقع أنه يجب عدم قصر ظاهرة السلطة السياسية على الدولة، وذلك للاعتبارات الأربعة التالية(١٤) :

١ ـ تعد الدولة القومية الحديثة تعبيراً عن مفهوم تاريخى عرفته الحضارة الأوروبية فى فترة محددة هى بدايات عصر النهضة ولا ينبغى تعميمه زمنيًا أو مكانيًا إذ ثمة صورٌ وأشكالٌ للسلطة السياسية عرفتها الحضارات الإنسانية قبل أن تعرف شكل الدولة، أى أنه وجدت صور أخرى للتجمع السياسى لم تتخذ شكل الدولة بالضرورة وتظهر فيها الكثير من المظاهر المعبرة عن ظاهرة الرأى العام.

٢ ـ تقوم الدولة القومية كما تقدمها الخبرة الغربية على أساس الفصل بين القيم المرتبطة بالسلطة الدينية مجسدة فى السيطرة الكهنوتية، والأخرى المرتبطة بالظاهرة السياسية باعتبارها ظاهرة اجتماعية وضعية تقوم الدولة القومية عليها؛ وبذا تقتصر السلطة على الطابع السياسى المحض فى أكثر أشكاله تجسداً، وقد أطلق عليها مسميات من قبيل : الدولة القانونية، والدولة المدنية، والدولة العصرية، والدولة اللادينية، غير أن واقع الممارسة السياسية بما عرفته من تطورات أفضت إلى جعل هذا المفهوم تاريخيًا ؛ فقد عادت الكنيسة للقيام بدورها كمؤسسة فى إطار الدولة القومية الأوروبية وبعد تبلور مؤسسات المجتمع المدنى واعتمادها على قاعدة التصويت وتمثيل اتجاهات الرأى العام وإسهام هذه المؤسسة فى تشكيله ـ بدرجات متفاوتة ـ على مستوى السياسات الداخلية فى البلدان الأوروبية وحتى على مستوى السياسات العالمية، وهكذا تمت العودة إلى الدين بشكل أوبآخر ـ وتوظيفه فى إطار سياسات الدولة القومية، وفى التحليل الأخير يلعب الدين دوراً مهمًا فى تحريك قوى الرأى العام تجاه القضايا السياسية الداخلية والخارجية فى إطار الدولة القومية. (١٥)

٣ ـ يؤدى حصر أدوار السلطة السياسية فى الدولة إلى تركز الدراسة فى الجانب الوصفى والتنظيمى، أى أن الأخذ بالدولة كتعبير عن ظاهرة السلطة المركزية يؤدى إلى سيطرة كليات التجريد القانونى على التحليل السياسى، فيتم الابتعاد عن دراسة أصل السلطة السياسية وجوهرها كواقعة اجتماعية، والانعزال عن تطبيق المنهجية العلمية فى تحديد ظاهرة السلطة السياسية وتحليل الوقائع والأحداث، وهو الأمر الذى يفرز أبلغ الآثار على دراسات الرأى العام.

٤ ـ ما تزال عملية التنظير لـ «الدولة» متخلفة ـ رغم ترسيخ مؤسساتها فى واقعنا ـ لأسباب منها أن فكرة السياسة فى بلادنا لم ترتبط بفكرة الدولة وحقوق الأفراد بقدر ارتباطها بفكرة الأمة وبقائها، إضافة إلى أن مؤسسة الدولة العصرية أدخلت فى المجتمعات العربية دون أن تصاحبها نظريتها الفكرية أو أسسها الاجتماعية، كما أن الدراسات والمنطق السلوكى السائد يهمش عمومًا مسألة الدولة ويدرسها فى إطار نظريات التحديث والتنمية السياسية مؤكدًا على فكرة المؤسسية، ومن ثم فإن الانطلاق فى التنظير من ظاهرة السلطة السياسية بكل ما تتضمنه من مفردات وتكوينات سوف يفيدنا فى دراسة ظاهرة الرأى العام بكفاءة واقتدار.

وهكذا يمكن القول إننا نزكى الانطلاق فى التحليل السياسى من مدركات مفهوم السلطة السياسية لاعتبارات تتعلق بكفاءة تناول ظاهرة الرأى العام وتحليلها.

٣ ـ السلطة السياسية وعلاقتها بالمجتمع: موضع ظاهرة الرأى العام:

تتأسس السلطة السياسية فى الرؤية القانونية باعتبارها «علاقة» تنبثق من «عقد اجتماعى» يقوم على انقسام يتطلب نوعًا من التنظيم؛ ليؤدى الوظيفة الاجتماعية التى محورها فرض النظام وضبط عملية الرقابة الاجتماعية، فالسلطة السياسية توجد طالما أن هناك بشرًا تخضع أفعالهم وتصرفاتهم لجزاءات محددة، ولا توجد إلا فى مجتمع سياسى يعرف علاقات الرئاسة والتبعية، حيث يقوم العنصر الرئاسى بعملية الضبط والرقابة وإصدار الأوامر والإنذارات، وتحديد سلوك الاتباع، كما أنها تمثل علاقات شرعية فعدم الامتثال لأوامرها يفرض جزاءات محددة، وهذه إحدى وظائف النسق القانونى الذى يساند السلطة الشرعية ويدعمها ويوفر لإجراءاتها المشروعية.

ويركز جورج بوردو فى تصوره لعلاقات السلطة على «أن هناك تدرجًا وتنوعًا فى علاقات الخضوع ـ السيطرة المشكلة للعلاقات السلطوية من الإكراه المادى إلى الامتثال الإرادى، ففى الامتثال الإرادى لا يرى اختفاء علاقات الخضوع، ولكنها تأخذ صفة

الإكراه الداخلى الذى يخضع له الفرد تحقيقا لغاية معينة وليس تحت تأثير عقاب محدد؛ وبالتالى فإن التطابق بين الحكام والمحكومين فى الحقوق والواجبات - كما شهدته الخبرة التاريخية للدولة الإسلامية فى بعض فتراتها لا يعنى اختفاء السلطة، وإنما يعنى تغييراً فى أشكال تبلورها فقط، فبدلاً من تحديد علاقات السلطة فى التعارض بين طائفتين، فإنها تنتج من ازدواج وظيفى تبعًا لما إذا كانت الجماعة تشترك فى خلق القاعدة أو تخضع لها، وينتهى هذا التصور إلى أن هناك خطا واضحًا يحدد الذين يشاركون فى ممارسة السلطة فى المجتمع، وبين الذين يخضعون للأوامر الصادرة إليهم، فالسلطة تتأثر حقيقة بعملية تقسيم العمل، وأن التسلسل الهرمى يعتمد فى حقيقة الأمر - تدرجًا فى «الجانب الزائد» ويشمل أولئك الذين يصدرون الأوامر ويتقلدون مقاليد السلطة، والجانب الناقص ويشمل أولئك الذين يخضعون للسلطة أكثر من مشاركتهم فيها، فممارسة السلطة تكمن إذن بين السلطة ومعارضيها، وهناك فى المجتمعات الحديثة توازن داخلى بين السلطة ومعارضيها إلى حد ما[١٦]، وهذه هى الرؤية التى نراها أقرب إلى الواقعية فى التحليل السياسى.

وفى إطار عملية التفاعل بين السلطة السياسة الحاكمة والمجتمع المحكوم - خضوعًا وطاعة أو رفضًا وعصيانًا - على النحو الذى أسلفنا يمكن أن ندرس ظاهرة الرأى العام بداية من تحديد مفهومها - معرفيّا - باعتباره العلم الذى يدرس ذلك الجزء المعين من الظاهرة الجماهيرية فى تفاعلها مع السلطة السياسية إزاء المواقف والمشاكل المختلفة التى تثيرها، وتوضيحه كمركب إضافى تتوقف معرفته على معرفة جزئيه وتحليل مكونيه : [١٧] الرأى opinion - والعام public فماذا يعنى الرأى، وماذا يعنى وصفه بالعام ؟ فمفهوم الرأى يعبر عن وجهة نظر حول أحداث أو وقائع يتم التعبير عنها خارجيًا من خلال « ألفاظ» أو «رموز» أو « مفاهيم » تسمح بفهم الحقيقة المُعلن عنها، فهوحقيقة سلوكية تخرج من حيز الباطن إلى العالم الخارجى - أى إلى الوجود الظاهرى - بحيث يمكن القول - إنها استقلت عن القائلين بها والقوى المتحركة بها . .

أما مفهوم العام فقد يُفهم بواحد من معان أو دلالات ثلاث :

(١) يدل العام - بمنطق المخالفة - على ما ليس بخاص، أى ذلك الذى لا يتعلق بالوحدة الذاتية، وإنما بالوحدة الكلية، ومن هنا نتحدث عن «المصلحة العامة» و«المال العام» و«الدين العام» - أى المصلحة غير الخاصة، والمال والدين غير الخاصين؛ وبالتالى يُثار التساؤل عن العلاقة وكيفية التمييز بين «العام» و«الخاص»، وهو أمر مهم بصدد بناء المؤسسات السياسية وتحديد طبيعة علاقتها بظاهرة الرأى العام واتجاهاته.

(٢) يدل العام على ما هو مشترك بين مجموعة من البشر ؛ فيقال إن الكرم لدى العربى صفة عامة، وإن نقض العهد لدى اليهودى صفة عامة، مما يقود إلى بحث العلاقة بين الرأى، والاتجاه، والحكم، والطابع القومى، والثقافة السياسية . . . . إلخ .

(٣) يدل العام على ما هو علنى وليس خفيًا، وهكذا يُقال إن هذا الأمر أو هذا الفعل أضحى «فضيحة عامة» بمعنى أنها أضحت تتصف بصفة العلانية، فهى معروفة أو فى حكم المعروفة من الجميع .

و**الخلاصة** أن مفهوم الرأى العام يجمع بين العناصر الثلاثة مع التأكيد على المعنى الثالث : فالرأى العام ليس برأى خاص ؛ لأنه لا يقتصر على فرد واحد، وهو يميل إلى أن يكون تعبيراً عن موقف مشترك بين أغلب عناصر المجتمع ـ ثم هو يتصف أساسًا بصفة «العلانية» .

والواقع أنه يمكن النظر إلى نماذج الرأى ـ وفقًا لهذا التحديد ـ فى علاقتها بعدة عوامل ومتغيرات منها :

المشكلة التى تثير الرأى، والقوى والتشكيلات الاجتماعية التى ينبع منها ـ والقوى التى يتوجه إليها الرأى ومدى تفاعلها معه، وطبيعة الرأى ومكوناته الأساسية . . . إلخ، مما لا مجال للتفصيل فيه فى هذا الموضع، فإذا اقتصرنا على معالجة علاقة الرأى العام بالمشكلة التى أثارته يمكن القول إن هناك أربعة تطبيقات أساسية، وهى :ـ [١٨]

التطبيق الأول : الرأى الخاص فى المسائل الشخصية والذاتية :

يعبر عنه رأى الفرد فى أمر يختص به ولا يتعداه إلى غيره، ويختلف أمر تحديد نطاقه من حضارة إلى أخرى ومن وقت لآخر ؛ فمجال الخصوصية أمر غير محدد تحديداً واحداً فى منطق كل الحضارات، بل وحتى الأمور الفسيولوچية اللازمة لبقاء الإنسان ـ فى حد ذاتها ـ هناك اختلاف بصدد اختصاص الفرد بها دون غيره ويظهر ذلك فى تعبيرات الأفراد عنها .

التطبيق الثانى : الرأى الخاص المرتبط بالمشاكل العامة :

يعبر عنه رأى الفرد فى أمر يتعلق بالمجتمع والمشاكل العامة، ولنتصور شخصًا استمع إلى خطاب يدور حول مشاكل مجتمعه من القيادة السياسية، وقد عبر هذا الفرد عن رأيه فى هذا الخطاب ـ بجميع وسائل التعبير ـ تعبيراً لفظيًا قوليًا مع أهله وأسرته أو غيرهم . . . وكتابة فى الجرائد والمجلات . . . إلخ، فنكون إزاء رأى خاص، ولكنه يرتبط بالقضايا والمشاكل العامة فى المجتمع والدولة .

التطبيق الثالث: الرأى المشترك المرتبط بالمسائل الشخصية الذاتية أو المشاكل العامة:

وهنا نتصور الرأى فى التطبيقين السابقين الأول، والثانى . . . ولكنه مشترك أو منتشر بين معظم أفراد المجتمع أو على الأقل الجزء الأكبر منهم، مثل هذا الرأى يصبح رأيًا عامًا؛ لأنه منتشر فى المجتمع حتى ولو لم يقدر له التعبير الجماعى.

التطبيق الرابع: الرأى المشترك المرتبط بالقضايا الخاصة أو العامة والذى تم الإعلان عنه:

وهنا نستطيع أن نتصور رأى الجماعة أو المجموعة البشرية عندما يعبر الأفراد عن آرائهم ويكتشفون ذلك التناسب أو التطابق بين رأى الجماعة أو الفرد أو المجموعة، وهنا نجد أن العلانية تصبح مرتبطة بالرأى العام.

وعلى هذا نستطيع القول إن الرأى العام - باعتباره فى أحد أبعاده حقيقة سلوكية قولية أوفعلية - يرتبط بكافة صور التجمع البشرى ومع خلاف فى مستوى التجمع الذى ينسب إليه الرأى يجب أن ينقسم فى مواجهة موضوع الرأى، ويختلف حول أبعاده نتيجة للمناقشة أو التدافع الفكرى.

ولكن ما طبيعة علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام تحديدًا؟ الواقع أنه يمكن فهم المسألة إذا وضعناها فى إطارها الأشمل الذى يحدد طبيعة الرأى العام من خلال تحديد أبعاده، ومقوماته العملية والفكرية وعلاقة السلطة السياسية الحاكمة بذلك.

أولا: السلطة السياسية الحاكمة وأبعاد ظاهرة الرأى العام: تحديد مستويات العلاقة:

تعد ظاهرة الرأى العام بمثابة الظاهرة المتعددة الأبعاد والمركبة؛ فلها أبعادها النفسية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية . . . إلخ التى يمكن أن ترسم لنا صورة لجوهر العلاقة ومضمونها، وبالتالى فإننا نستطيع القول إن الرأى العام يعبر عن طبيعة متعددة الأبعاد والجوانب نستطيع أن نرصدها فى النواحى التالية (١٩):

(أ) الأبعاد السياسية للرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة:

يُعد الرأى العام فى أحد أهم أبعاده نوعًا من ردود الأفعال أو الجزاءات غير المنظمة الصادرة عن المجتمع تعبيرًا عن آرائه ومواقفه من السلطة السياسية الحاكمة وأسلوب مواجهتها لمشاكل المجتمع الحياتية عمومًا أو تلك المرتبطة بكيانه خاصة، وفى أحد أوضح أبعاده هو بمثابة نوع من رد الفعل أو الجزاء غير المنظم للتعبير عن فشل السلطة الحاكمة فى مواجهة مشاكل المجتمع المرتبطة بكيانه وتحركاته الكلية، ويرى بعض المحللين أن الرأى العام يمثل نوعًا من التعبير السلبى عن المصالح Passive interest articulation

فالرأى العام لا يُعبر عنه بشكل إيجابى مباشر، وإنما يسعى صانعو السياسة إلى التعرف عليه لتحديد مضمونه واتجاهاته، فهو لا ينشأ إلاّ حينما يحاول الآخرون التعرف عليه تمييزاً له عن التعبير الإيجابى عن المصالح، والذى ينصرف إلى تعبير الأفراد والجماعات عن آرائها فى إطار عام ومنظم من خلال جماعات المصالح Interest Group.

(ب) الأبعاد الاقتصادية للرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة:

تعد النواحى الاقتصادية من أهم الجوانب التى تحرك الرأى العام أو يتحرك للتعبير عن آثار قضاياه ومشكلاته على حياته اليومية، وهى تتمثل بداية فى سلوك فردى يسعى لتحقيق الإشباع عبر عملية توفيق ذاتية بين الحاجات والموارد، ولكن مما يعمق من تأثيرات الأبعاد الاقتصادية فى ظل التطور العالمى المتسارع بفعل الثورة الاتصالية الهائلة قضايا من قبيل: الانفصال القائم بين المنتج والمستهلك، وسعى المنتج للتحكم فى سلوك المستهلك على المستوى العالمى، وبفعل هذا التطور أصبح الرأى العام ـ وهو فى حقيقته ـ سلوكًا فرديًا اتجه إلى التعميم فى صورة قولية أمكن الحديث عن نماذج وأنماط استهلاكية عالمية وكونية.

والخلاصة ورغم القول بأن الأوضاع الاقتصادية المتردية فى كثير من بلدان العالم الثالث تسهم فى جعل الرأى العام ضعيفًا ـ بدرجة تدفع البعض إلى التشكك فى وجوده ـ فإن ثمة متغيرات أخرى مهمة ترتفع به فى الأهمية فاعلاً أو مفعولاً به من ذلك: الثورة التكنولوچية والاتصالية الهائلة التى جعلت من العالم قرية عالمية، وارتفاع أهمية المواطن العادى فى عملية صنع القرار السياسى ولو من خلال تملقه وتزييف وعيه، و انتشار الدعاية والحرب والنفسية على المستوى الدولى، إضافة إلى تطور المجتمع الدولى حاليًا إلى مجتمع استهلاكى يقوم على أساس العمليات الاقتصادية، وفى كل هذه العمليات يبدو دور السلطة السياسية الحاكمة داخليًا وخارجيًا فى أقصى درجات الفعالية.

(ج) الأبعاد التاريخية لظاهرة الرأى العام فى علاقتة بالسلطة السياسية الحاكمة:

تعد مظاهر الرأى العام فى أحد جوانبه تعبيراً عن التطورات التى مرت بالجماعة بكل ما تحمله من نجاحات وإخفاقات، وقد لعبت فيها السلطة السياسة الحاكمة أدواراً تختلف أوزانها النسبية وتتنوع اتجاهاتها من حالة لأخرى، فالأدوار التى لعبتها السلطة الحاكمة فى المجتمعات ذات الحضارات القديمة تختلف عن تلك التى لعبتها فى المجتمعات حديثة النشأة؛ فمثلا الأدوار التى لعبتها فى بلد كمصر تختلف حقيقة عن تلك التى لعبتها فى الأردن أو لبنان، هذه الأدوار تتفاعل معًا؛ لتخلق ما يسمى «روح الجماعة»، والرأى العام بهذا المعنى يعد معبراً عن التتابع الزمنى للحقائق والوقائع فى عملية التفاعل، وأحد عناصر «التطور» ومحاوره الذى هو عبارة عن انتقال من مرحلة إلى أخرى.

(د) الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة :

تعد الحياة الاجتماعية تعبيراً عن نوع من التفاعل بين متغيرات الحياة الواقعية، التى تؤدى إلى التطور الذى تلعب السلطة السياسية الحاكمة بصدده أدواراً متفاوتة عبر مسالك وتعبيرات كثيرة، وتعد ظاهرة الرأى العام هى أحد مقومات عملية التفاعل ونتائجها، وتتحدد علاقاتها بالسلطة السياسية فى هذا الإطار . . .

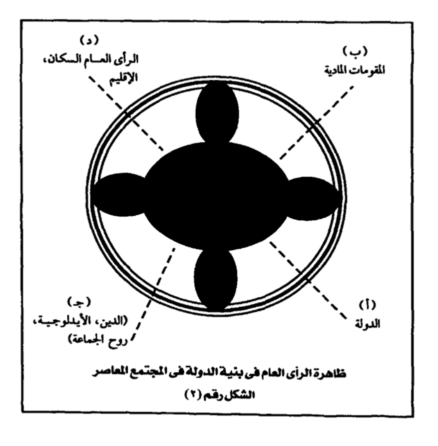
(هـ) الأبعاد النفسية لظاهرة الرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة :

تتكون الحقيقة البشرية المجتمعية سواء نظرنا إليها - على أنها وحدة جزئية أو كلية - من مقومات ثلاثة :

أولها: مقومات مادية : وتشمل السكان والإقليم الذى يقيمون عليه، أى المجتمع فى إطار الدولة أو السلطة السياسية.

ثانيهما: هيكل يضم المقومات المادية ويشكلها؛ ليصبغ عليها صورة معينة.

ثالثهما: نفسى أو وجود معنوى يتكون من الدين أو الأيديولوچية أو ما قد يطلق عليه روح الجماعة، وهو الذى يدفع إلى الانطلاق بحيث يحدد أبعاد الوجود، ودلالته، وأهدافه، والشكل رقم (٢) يوضح ذلك :-



ظاهرة الرأى العام فى بنية الدولة فى المجتمع المعاصر

الشكل رقم (٢)

وهكذا يعد الرأى العام أحد العناصر الأساسية التى يتكون منها الوجود المعنوى للفرد أو الجماعة، أو هو الإطار الذى يتحرك وينطلق منه الرأى العام، فعلى مستوى الفرد يصبح الرأى العام هو أحد عناصر السلوك السياسى، وعلى مستوى الجماعة يعد أحد مصادر القوة المحركة للوجود السياسى.

هذا التعدد فى أبعاد ومسالك فهم ظاهرة الرأى العام يجعل منها أحد بؤر التلاقى بين مختلف العلوم الاجتماعية، ويجعل من الرأى العام علمًا مصبًا كما سنرى عند التعرض للتطورات الحديثة فى دراسة الرأى العام، و يتكامل مع ذلك الحديث حول مقومات الرأى العام كظاهرة سلوكية.

ثانيا: المقومات الفكرية لظاهرة الرأى العام: وعلاقتها بالسلطة السياسية: -

يمكن القول إن المقومات الفكرية لظاهرة الرأى العام - والتى تتفاعل مع الممارسة السلطوية ذات صور متعددة[٢٠] هى:

١- وجود مشكلة خلافية، أوقضية مثارة تواجه الجماعة، فتتعدد وجهات النظر بصددها ويبرز الخلاف والتعارض فى المصالح وفى تقديم حلول لتلك المشكلة، وهنا قد تساند السلطة السياسية الحاكمة أحد وجهات النظر المثارة، أو تتبنى بعض الحلول، فهى تتدخل فى إدارة دفة الحوار والنقاش عبر ترجيح أحد البدائل وتزكيتها؛ لتصل إلى حسم فى صورة قرار، وبوجه عام فإن الموضوعات التى يتحقق حولها إجماع لا توصف بأنها تكون رأيًا عامًا، ولا تستطيع السلطة السياسية الحاكمة إزاءها إلا التسليم فهى نوع من الثوابت فى الطابع القومى للأمة أو الشعب ينبغى احترامه فليست موضع الجدال أو المناقشة؛ فالتسليم بوجود الله وحاكمية شريعته فى المجتمعات الإسلامية لا توصف بأنها قضية رأى العام، كما أن دليل إثبات صحة وجهة نظر ليس هو الرأى العام، وإنما هو عنصر فى عناصر الإقناع بالرأى، يضاف لذلك أن الخطأ فى نقل الحقيقة البدهية أو الوصول إليها لا يمكن أن يوصف بأنه رأى ولو تصورنا أنه أصبح عامًا.

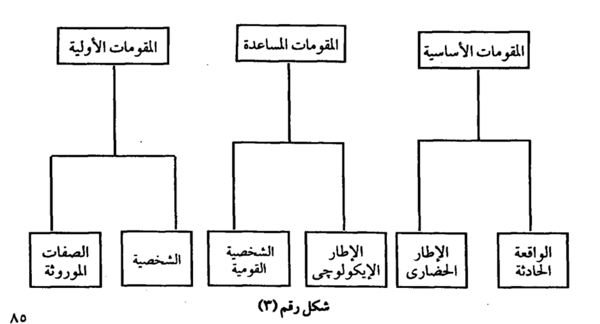
٢- وجود درجة من حرية المناقشة مع الحق فى الإعلان عن الرأى؛ لكى تؤدى ظاهرة الرأى العام وظيفتها الحقيقية تفترض أمرين: **أولهما**: حق المواطن فى تكوين رأيه بمختلف الوسائل دون أن يفرض عليه رأى أو مصدر معين من مصادر المعلومات، **وثانيهما**: حق المواطن فى الإعلان عن رأيه دون أن يخشى من ذلك عقابًا أو جزاءً معينًا يمنع من إمكانية ذلك الإعلان كاملاً، وهذا ما يطلق عليه «حق الاتصال» بوصفه أحد ركائز الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية، بطبيعة الحال من حق السلطة أن تنظم هذا الحق، ولكن ليس

من حقها أن تمنع من مزاولته، أو تمتد بهذا التنظيم وتحت مسماه حتى يأتى على أصل الحق فيهدره، وعلى كل فحيث تمنع السلطة السياسية الحاكمة مزاولة هذا الحق أو تنظمه بحيث يكون من المستحيل أو فى حكم المستحيل مزاولة هذا الحق، فإنه يكون من العبث الحديث عن ظاهرة الرأى العام فى إطار هذا المجتمع، وفى ظل هذا النمط من السلطة السياسية الحاكمة، وأخيرًا فإن الحق فى الإعلان عن الرأى يرتبط به الحق فى المناقشة والحوار، وذلك أن الرأى العام لا يتكون إلاّ من خلال التدافع الفكرى والحوار بين مختلف وجهات النظر، ولا يمكن أن يكون وليد حديث من جانب واحد، وغالبًا ما تتدخل السلطة السياسية الحاكمة فى إدارة دفة الحوارات والنقاشات من خلال الهيمنة على وسائل الاتصال، وغالبًا ما تدير حواراتها مع المجتمع من طرف واحد فى منطق اتصالى يترجم طبيعتها وأهم خصائصها.

ثالثا ـ المقومات العملية لظاهرة الرأى العام وعلاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة:

يجب أن نميز بين ثلاث مجموعات عن المقومات، كل منها تحدد خصائص وتمتلك درجة معينة من درجات التكامل فى التعبير عن ظاهرة الرأى العام: وهى: **مقومات أولية، و مساعدة، وأساسية**، وذلك حسب ما يوضحه الشكل رقم (٣)

مقـومات ظاهـرة الـرأى العـام



شكل رقم (٣)

(أ) المقومات الأولية:

وهى تلك المرتبطة بالفرد ولابد من توافرها حتى يمكن تصور صلاحيته لأن يكّون رأيًا، وهى مقومات تتنوع بين عناصر موروثة وأخرى متعلقة بالشخصية وأخرى ديموجرافية، وعضوية، ونفسية، واجتماعية، وهكذا ينطوى تحت هذه المجموعة من المقومات الأولية تلك التى تكون مقومات السلوك السياسى بوجه عام، والتى يعد الرأى العام أحد أبرز تجلياتها و مظاهرها.

(ب) المقومات المساعدة:

نقصد بها مقومات جماعية تنبع من الجمهور الذى يقوم بعملية التفاعل، فينقل الظاهرة من المستوى الفردى إلى المستوى الجماعى، وهنا تتحدد بالعقل الجماعى أو الطابع القومى.

(ج) المقومات الأساسية:

تحدد المقومات الأولية فى تفاعلها مع المقومات الثانوية ظاهرة الرأى العام، ولكن الإعلان عنها وقوتها وصورتها، وسرعتها تتحدد بعناصر أخرى كأدوات نقل ظاهرة الرأى العام وإبرازها ابتداء من القيادة إلى التنظيم الجماعى سياسيًا كان أو غير سياسى وما يرتبط بذلك من أدوات الاتصال، ومن جانب آخر خصائص «الواقعة» أو «الحادثة» التى أدت إلى التعبير عن «الرأى» هل هى واقعة عنيفة أم هادئة، ومتوقعة أم غير متوقعة... إلخ؟ والواقع أنه يدخل فى خصائص الواقعة أيضًا ما يطلق عليه الاهتمام الفردى أو الجماعى بتلك الواقعة أو الحادثة.

دلالة طبيعة المجتمعات ودرجة تطورها الحضارى فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام:

جعلت التغيرات التى أصابت المجتمع المعاصرمن الرأى العام أحد المداخل الأساسية لفهم أى واقع جماعة سياسية، سواء كان ذلك مرتبطًا بالدلالة الحضارية أو بالأوضاع السلوكية السياسية، وسواء كانت تلك الأوضاع السلوكية السياسية تدور فى إطار البعد الجماعى أو النواحى الفردية، هذه التغيرات نستطيع أن نجملها فيما يلى[٢١]:

١- حولت الثورة التكنولوچية والاتصالية الهائلة العالم إلى قرية عالمية واحدة، والواقع أن عملية التقريب بين الشعوب تؤدى إلى التقارب الحضارى، والذى هو الخلفية الحقيقية لعملية التفاعل اللازمة لانسياب اتجاهات الرأى العام عبر الحدود إزاء مختلف القضايا.

٢- يسلم المجتمع المعاصر بارتفاع أهمية المواطن العادى فى عملية صنع القرار السياسى- نظريًا على الأقل وبغض النظر عن صورة النظام السياسى- حتى ولو كان مستبدًا وديكتاتوريًا فهو يعلن أن أحد أهدافه الأساسية أن يعبر عن آراء الرجل العادى واتجاهاته

والذى أصبح بهذا المعنى عنصراً من عناصر عملية صنع السياسة ولو فى الأمد القصير، ويعنى هذا لغة معينة فى التخاطب، و فى التأثير والتأثر.

٣ـ تزايد ظاهرة انتشار الدعاية والحرب النفسية على المستوى الدولى أدى إلى تأكيد هذه النواحى وزيادتها، ورغم أنها ظاهرة جماعية إلا أنها بدورها تسعى إلى عملية تغيير للسلوك البشرى على المستوى الفردى: فالدعاية السياسية تقوم بتغيير غير المهتم إلى مهتم، أو غير الصديق إلى صديق، وفى الحرب النفسية بتحطيم التكامل فى الشخصية الفردية، وإحلال الحالة المرضية موضع الحالة الصحية والطبيعية.

٤ـ تأتى عملية التطور العام للمجتمع المعاصر إلى مجتمع استهلاكى واسع يقوم على أساس العمليات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج الكبير والتسويق العالمى أو الكونى فتقدم دفعة أخرى لأهمية الظاهرة، فنجاح التسويق يفترض خلق أذواق جديدة، وهذا يعنى تغييراً فى الأنماط الاستهلاكية وبناء أنماط استهلاكية كونية وعالمية محددة.

٥ـ تثير ظاهرة التخلف الاقتصادى بأبعادها المختلفة أيضًا مشاكل متعددة ترتبط بدورها بظاهرة الرأى العام، وما كان لهذه الظاهرة من الناحية العملية أن تفرض وجودها بهذه الضخامة لولا الثورة الاتصالية الهائلة، لقد كان من الممكن كماحدث فى أكثر من مرحلة واحدة من مراحل الوجود الإنسانى أن تظل المجتمعات المتخلفة مُقفلة على نفسها غير مُدركة لما يحيط بها من تقدم لو لم يكن العالم قد عرف الثورة الاتصالية والمعلوماتية التى نعيشها والتى نقلت للمجتمعات المتخلفة صورة المجتمعات المتقدمة فى ممارساتها لكافة أساليب حياتها فى الوقت نفسه، كما نقلت ممارسات الهيمنة التى تمارسها الأخيرة على الأولى فى بعض الأحيان كما ظهر فى نقل أحداث الحروب والعنف السياسى والإرهاب ـ طوال العقد الماضى ومع بدايات القرن الواحد والعشرين ـ مباشرة عبر القنوات الفضائية الرقمية وأجهزة التلفاز والاتصالات المختلفة.

كما أن التغلب على ظاهرة التخلف يعنى فى أحد أبعاده نقل المجتمع المتخلف إلى صورة المجتمعات المتقدمة، ومن بين أبعاد ذلك التطوير أن تحتل ظاهرة الرأى العام مكانة أساسية فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى، وأول الظواهر التى نلاحظها بالنسبة للناحية الاجتماعية المتعلقة بالتخلف اختفاء القوى الاجتماعية الوسيطة؛ فالمجتمع المتخلف ينقسم انقسامًا حاداً إلى حاكم ومحكوم، وغنى وفقير، وقوى وضعيف.. أما القوى الوسيطة التى تمثل حلقة الوصل بين القوى العليا والسفلى، أو قوى مساندة فهى بالغة الضعف أوغير موجوده، وهذا يترك آثاره على الرأى العام والذى يتميز بخصائص معينه تجعله واضحًا فى ملامحه وسماته:ـ

١ـ يؤدى انتشار الأمية وانعدام الثقافة إلى اختفاء العمق والاندماج الكلى أو الجزئى بين

الشخصية الفردية والمواقف السياسية أو الاجتماعية المرتبطة بمختلف مظاهر التعبير عن الرأى العام الذى يبدو «سطحيّا»، كذلك فإن الخوف يزيد من السطحية وعدم العمق.

٢ـ يؤدى اختفاء الطبقات الوسطى إلى اختفاء ما يسمى بـ«شرائح الرأى العام المُعتدلة» ولفهم هذه الظاهرة لابد أن نقارن بين توزيع شرائح الرأى العام فى المجتمع المتقدم وتوزيعها كذلك فى المجتمع المتخلف، ففى المجتمع المتقدم هناك كتلة ضخمة تمثل الاهتمام المعتدل ـ سواء كانت بالتأييد أم بالمعارضة بحيث لا تقل عن ٧٠٪ من المجتمع الكلى، وهى تتوزع إلى شريحتين: **إحداهما**: تقف خلف النظام الحاكم وتسانده، و**الأخرى**: تقف منه موقف المعارضة: أما الباقى أى ما لا يتجاوز ٣٠٪ فإنه يتوزع تقريبًا بين شرائح ثلاث: **شريحة** لا تهتم وتقف من المشكلة موقف اللامبالاة، و**شريحة** تؤيد، و **أخرى** تعارض. ولكن مع تعصب وعنف، والذى يُلاحظ فى المجتمعات المتقدمة هو أن المواقف الثلاثة: السلبية أو الضعيفة أو المتعصبة لا تمثل سوى نسب محدودة وضئيلة، فعدم الاهتمام، واللامبالاة قد لا يتعدى ٥٪ من المجموع الكلى للمجتمع السياسى كذلك العنف والتعصب سواء بالتأييد أو المعارضة أى المواقف الجامدة الصلبة مهما بلغت من القوة لايمكن أن تتعدى ٢٠٪ فى المجموع الكلى؛ ولكن إذا انتقلنا إلى المجتمع المتخلف نجد الفارق كبيرًا فعدم الاهتمام أو اللامبالاة أو عدم العلم أو عدم المشاركة، وهى جميعًا تعنى مواقف متقاربة ـ وهى السلبية المطلقة ـ تعبر عن نفسها بما لا يقل عن ٥٠٪ فى المجتمع الكلى؛ أما الشريحة التى تؤيد أو تعارض مع تعصب وعنف لا تقل بدورها عن ٣٠٪، تبقى الشريحة التى تمثل الاعتدال السياسى ـ أى الاهتمام المتوازن والمشاركة دون عنف ـ لا تتجاوز ٢٠٪ وقد تقل عن ذلك، ولعل النتيجة المترتبة على هذا أن الرأى العام لا يستطيع أن يؤدى وظيفته الحقيقية فى تأسيس وبناء السلطة السياسية، ناهيك عن دوره فى تحقيق الرقابة والضبط على الممارسات السلطوية، كما يترتب على ذلك أنه يصعب فى المجتمع المتخلف قياس الرأى العام والاتجاهات من حيث دلالتها الحقيقية، وكما يظهر فى تلك المجتمعات الدور الكبير الذى يلعبه من يطلق عليهم «قادة الرأى»[٤٨]، وهكذا فإن الرأى العام فى هذه المجتمعات يحتاج إلى اجتهاد حقيقى لإبداع منهجية ملائمة نستطيع من خلالها أن نقوم بمعرفة أبعاده وجوهره الحقيقى، وإلى أن يتحقق ذلك فإن الأدوات المنهجية التى نستخدمها تكشف وبقدر من النسبية حقيقة الرأى العام، ويمكن أن نعيد تفسير دلالتها فى إطار خبرة الواقع المصرى بدلالات معينة كما سنرى.

ومن هنا ننتقل إلى الحلول والأطر المؤسسية التى يظهر فيها تأسيس السلطة السياسية للرأى العام وفق هذا المستوى فى العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام..

* * *

المبحث الثانى

تكوين الرأى العام وتأسيسه للسلطة السياسية: الوسائل والآليات

يتمثل قيام الرأى العام بتأسيس السلطة السياسية من الناحية العملية فى إنجاز ثلاث مهام أساسية تعبر عن مستويات تأسيس الرأى العام للسلطة السياسية وهى :

الأول: كيفية قيامه بوضع الدستور أو القانون الأساسى، وبناء السلطة التأسيسية فى النظام السياسى، **والثانى** : كيفية قيامه بأدواره فى بناء السلطات العامة الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية وإيجاد نوع من التوزان بينها، **والثالث**: كيفية انتقال السلطة السياسية، واختيار القيادة السياسية، وطريقة اتخاذها لقراراتها السياسية الأساسية عبر آلية الاستفتاء السياسى، وسوف نفصل ذلك فيمايلى :

أولاً: الرأى العام وبناء السلطة التأسيسية (وضع الدستور):

يمارس الرأى العام عملية بناء السلطة التأسيسية أى وضع الدساتير باعتباره صاحب السيادة فى الدولة المعاصرة الأمر الذى يجسده المبدأ القانونى والسياسى القائل بأن الشعب هو مصدر السلطات جميعًا [٢٢]، وكان من الطبيعى أن تتأثر طرق وضع الدساتير بالتطورات التى مرت بها الدولة القومية الحديثة فى الخبرة الغربية وتحديداً بدور الإرادة الشعبية المتصاعد، والذى أخذ يتوسع باستمرار على حساب السلطة المطلقة للحكام والملوك، الأمر الذى له جوانبه المتعددة المتجلية فى قضية العلاقة بين السلطة والحرية والشرعية محور إشكالية السلطة والظاهرة السياسية فى الخبرة الغربية . . ونستطيع القول- مع الفقه الدستورى والسياسى السائد- وتأسيسا على الارتباط بين أسلوب وضع الدساتير والمناخ السياسى العام (الظروف السياسية وطبيعة نظام الحكم الذى يوضع الدستور فى ظله) بتقسيم طرق وضع الدساتير المكتوبة إلى قسمين يظهر فى كل منها أدوار ظاهرة الرأى العام على نحو من هذه الأنحاء : [٢٣]

الأول: يشمل الطرق غير الديموقراطية فى صناعة الدساتير ووضعها، ويندرج فى إطارها طريقتان : المنحة من الحاكم للشعب، والعقد أو الاتفاق بين القيادة وممثلى اتجاهات الرأى العام المختلفة .

الثانى: يشمل الطرق الديموقراطية فى صناعة الدساتير ووضعها، ويندرج فى إطارها طريقتان: الجمعية التأسيسية، والاستفتاء الدستورى.

وتختلف كل طريقة من طرق وضع الدستور فى علاقتها بالرأى العام، وبالأصح دور الرأى العام أو الإرادة الشعبية فى تحققها على مستويى الفرض النظرى، والممارسة الواقعية، على النحو التالى:

(أ)- طريقة المنحة فى وضع الدستور وعلاقته بالرأى العام:

تقوم طريقة المنحة فى بناء السلطة التأسيسية أو وضع الدستور على افتراض نظرى أساسى مفاده تنازل السلطة السياسية التى تكون متركزة عادة فى يد القيادة السياسية - أيًا كانت طبيعتها و شكلها أو ألقابها: ملك، أورئيس، أوشيخ، أو أمير . . . إلخ - عن أجزاء من اختصاصاتها وسلطتها السياسية طواعية واختياراً، حيث تخفف من تركزها بين أيديها محاولة إشراك أفراد مجتمعها فى الحكم ويتمثل ذلك فى منحه دستوراً، أو قانونًا أساسيًا، وأيضا معبرة وبإرادتها الذاتية المنفردة عن تنازلها عن بعض من سلطاتها واختصاصاتها ومنح مجتمعها بعض المزايا والحقوق السياسية فى إطار هذا الدستور (مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية، تحديدسلطات الحاكم، توزيع مراكز السلطة السياسية. . . إلخ).

و الواقع أننا إذا أخضعنا هذا الفرض النظرى للتمحيص يتبين لنا مدى ابتعاده عن الحقيقة؛ فمن خلال استقراء السياق التاريخى، وتحليل الظروف التى تقود إلى إصدار الدساتير بهذه الطريقة نجد أن المنحة مجرد مسألة يُفصح عنها الإعلان الدستورى الصادر من الحاكم أو القيادة السياسية مترجمة تعاطفها مع اتجاهات الرأى العام فى مجتمعاتها وحرصها على إشراكه فى قضايا الحكم والممارسة السياسية؛ أمافى واقع الأمر فإنها تترجم مدى خضوعها لضغوط الرأى العام بالتنازل عن بعض سلطاتها طواعية قبل أن تفقدها إكراها وبالكلية، ومبادرة هذه القيادات بمنح الدساتير للشعوب تأتى قبل أن يتم فرضها عليها؛ فالقيادة السياسية تستبق الأحداث؛ لأنها ترى فى تحركات اتجاهات الرأى العام مطالبة بالدستور نُذر خطر تلوح فى الأفق، فتلجأ إلى الاستجابة المُسبقة لها قبل أن تلجئها القوى الضاغطة إلى ذلك، وبهذا تحافظ على هيبة النظام من ناحية وبقائها ذاتها من ناحية أخرى، ومن ثم تبادر إلى حسم الأمر بإرضاء الشعب بالنزول عند إرادته ورأيه العام؛ وبالتالى فإن وصف الدستور بأنه منحة - تأسيسًا على ما سبق - لايعبر عن الحقيقة أو واقع الحال والظروف التاريخية والموضوعية التى قادت إليه، فلولا الضغوط الحقيقية للرأى العام ماكانت القيادة السياسية المتسلطة لتتنازل طوعًا عن مزاياها ومغانمها وانفرادها بمنح الدساتير

التى تقيدها للشعوب واستجابة لاتجاهات الرأى العام [٢٤]، ولعل هذا هو الرأى الراجح فى الفقه السياسى المعاصر . .

(ب) ـ طريقة الاتفاق أو التعاقد وعلاقتها بالرأى العام :

الافتراض النظرى الأساسى بصدد طريقة الاتفاق أو التعاقد فى بناء السلطة التأسيسية فى وضع الدستور هو وجود اتفاق بين القيادة السياسية وممثلى الرأى العام فى الأمة، يختلف باختلاف السياق السياسى والاجتماعى الذى تم التوصل إليه فى إطاره ـ ويحدد السياق العام : طبيعة الاتفاق، وأهميته، ومقدار مساهمة طرفيه فى صياغة مضمونه، وإرساء مبادئه، ويمكن تصور حالات نظرية ثلاث لطريقة التعاقد والاتفاق فى بناء الدستور ودور الرأى العام فى كلّ منهما كما يلى :

(أ) حدوث ثورة يترتب عليها وجود رأى عام ضاغط وثائر يجعل القيادة ترضخ لإرادة المجتمع السياسى، فتوافق على وضع الدستور الذى يحقق أهداف الأمة وتطلعاتها، وتكون موافقة القيادة السياسية عليه شكلية تظهر فى الجانب الشكلى من الوثيقة الدستورية ؛ وبالتالى يكون الدستور ـ فى حقيقته من وضع ممثلى اتجاهات الرأى العام فى الأمة .

(ب) خلو منصب الرئاسة ـ لأى سبب من الأسباب ـ فيدعو البرلمان الحاكم الجديد ؛ لكى يلى نفس المنصب الرئاسى وذلك بشرط موافقته على الدستور، وإصداره بالشروط التى وضعها ممثلو الرأى العام، هذه الحالة قريبة من الحالة السابقة .

(ج) حدوث خلاف بين القيادة السياسية وممثلى الرأى العام حول إصدار الدستور والشروط التى ينبغى إدراجها أو تضمينها فى هذا الدستور، ويتم حل هذا الخلاف بالوصول إلى اتفاق أو حل وسط بين الطرفين يضمن التعاقد على هذه الصورة من صور وضع الدستور .

ويرى الكثير من الباحثين أن الدستور الذى يصدر فى شكل تعاقد بين الحاكم وممثلى الرأى العام ـ هوكذلك فقط من الناحية الشكلية والرمزية ـ أما من الناحية الواقعية فإنه يكون من وضع ممثلى الرأى العام ؛ لأن الحاكم لم يكن موجوداً عند وضع الدستور، فقد يكون منصبه شاغراً فيقوم ممثلو الرأى العام (نواب الشعب) بوضع الدستور، ودعوة الحاكم للموافقة عليه، وإصداره فى شكل تعاقد (الحالة الأولى والثانية)، أما الحالة الثالثة فالأمر فيها واضح فى دلالته وهى من الأمثلة التقليدية التى تضرب لتوضح تأسيس السلطة الإنجليزية على العهد الأعظم **Magna Carta**، وعريضة الحقوق **The Bill Of Rights** وإن كانت تختلط بالطريقتين الأخريين [٢٥] ؛ إذ تعد الوثائق فى منزلة الوثائق الأساسية بين

التاج من جهة، والأمة من جهة أخرى، حيث لا توجد وثيقة دستورية مكتوبة وتعتبر من نقاط التأسيس المهمة فى التاريخ الدستورى والنظام السياسى الإنجليزى.

(ج) ـ طريقة الجمعية التأسيسية وعلاقتها بالرأى العام:

الافتراض الأساسى أن وضع الدستور يتم بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة؛ حيث يقوم ممثلو الرأى العام المنتخبون بتكوين (الجمعية التأسيسية) التى تكون مهمتها وضع الدستور.

وتعد هذه الطريقة أكثر قربًا للديموقراطية من السابقتين طريقتى: المنحة، والعقد أو الاتفاق؛ لأن المجتمع عن طريق هذه الجمعية هو الذى يقوم بوضع الدستور الذى يتضمن الفلسفة العامة التى تترجم قيمه الأساسية، وتطلعاته، وأهدافه، كما يتضمن من القواعد التى تنظم حياته بما فى ذلك من ممارسة كافة السلطات فى المجتمع، إذن تكون مهمة الجمعية التأسيسية المنتخبة وضع الدستور، ويصدر عنها باعتبارها ممثلة للشعب الذى يمارس عن طريقها إرادته وقدراته .

يكتمل الدستور بمجرد وضعه بواسطة تلك الجمعية طالما أن الشعب أعطاها توكيلاً بذلك فلا يتطلب عرض الوثيقة الدستورية على الشعب لاستفتائه فيه بعد ذلك؛ ونتيجة لوضوح فكرة الوكالة أو النيابة عن الشعب؛ فإن النائب فى الجميعة التأسيسية ـ بعد انتخابه ـ يمثل الرأى العام الذى اختاره، ولايمثل وجهة نظره الخاصة ولا يمثل أيضًا الرأى العام النوعى أوالإقليمى وإنما يمثل الرأى العام فى المجتمع كله، فإذا كان لا يعرف مطالبهم ورغباتهم فى قضية من القضايا فإن عليه أن يرجع إلى دائرته الانتخابية، ويستطلع هذه المطالب والرغبات قبل أن يدلى برأيه وخاصة أن نموذج الديموقراطية المباشرة تذهب إلى أن نظام تمثيل الرأى العام، هو البديل المناسب لتقرير الوثيقة الدستورية مباشرة من جميع آراء أعضاء المجتمع، وعلى هذا فإنه ينبغى وضع قواعد هذا النظام وإجراءاته بحيث يكون الفارق بينه وبين النظام الأخير ضئيلاً بقدر الإمكان.

إضافة إلى ما سبق فإن الجمعية التأسيسية إذا كانت قد دُعيت لعملها على أساس المبدأ الديموقراطى فإنه لايمكنها أن تضع دستوراً غير ديموقراطى؛ لأنها تقضى بذلك على مصدر سلطتها الذاتية، فيغدو الدستور الذى تضعه عديم القيمة. (٢٦)

(د) ـ طريقة الاستفتاء الشعبى وعلاقتها بالرأى العام:

الافتراض الأساسى هو قيام لجنة ـ منتخبة أو معينة ـ بتحضير مشروع الدستور، ثم يعرض على الشعب لاستفتائه هل يوافق عليه أم يرفضه؛ فإذا وافق عليه يصبح دستوراً

معمولاً به من ذلك التاريخ، ومن ثم لايكون له قيمة قانونية قبل طرحه على الشعب وموافقته عليه.

وقد ذهب فريق من الفقهاء إلى أن طريقة الاستفتاء الشعبى ليست جديدة أو متميزة عن طريقة الجمعية التأسيسية؛ إذ أنها - وفقًا لهذا الرأى - مجرد تنويع فى نطاق معين على طريقة الجمعية التأسيسية.

ولكن يرى جمهور الفقه - ونتفق معه فى مذهبه - أن هذه الطريقة ليست مكملة لطريقة الجمعية التأسيسية أو تنويعًا عليها؛ إذ أن الكثير من الدساتير تقوم لجان حكومية (غير منتخبة) أو حتى حاكم فرد بوضعها، ثم عرضها على الرأى العام فى استفتاء، ومع ذلك فإن هذه الطريقة فى وضع الدساتير تُعد الأقرب إلى المثالية الديموقراطية، خاصة حين يكون الشعب واعيًا ومُدركًا لأهمية الموضوع الذى يُستفتى فيه، ويكون «مشروع الدستور» قد وضع عبر جمعية تأسيسية منتخبة تمثل كافة اتجاهات الرأى العام فى المجتمع وتكون قد تعرضت لدرجة من درجات النقاش الحر والمفتوح.

فالرأى العام فى هذه الطريقة يشترك مباشرة فى وضع الوثيقة الدستورية، وتلك من أقدم الطرق تاريخيًا وأقربها إلى الفكرة والقيمة الديموقراطية.

وهناك رأيان بصدد الجمعية التى تضع الدستور [٢٧]:

فالأول: يرى أنه ما دام مشروع الدستور سيتم عرضه على الرأى العام فى استفتاء شعبى فلا تهم مسألة انتخاب هذه الجمعية، أما **الثانى**: فهو يرى ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور. والذى نراه أن الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبى فى أعقاب جمعية تأسيسية منتخبة يكون أكثر ديموقراطية من الأخذ به فى أعقاب اللجنة الحكومية المعينة، بل إن الواقع السياسى يدلنا على أن الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبى فى أعقاب جمعية تأسيسية منتخبة هو الجدير بإسباغ صفة الاستفتاء الشعبى عليه.

أما الدستور الذى تضعه لجنة حكومية معينة؛ فمهما قيل عن مواصفاتها ومؤهلاتها القانونية، ومقدرتها الفنية على صياغة النصوص، وتفهم الاتجاهات الدستورية التى تحيط بها؛ إلا أنها لا تمثل الرأى العام بقدر ما تمثل اتجاهات السلطة التى عينتها أواختارتها، بل إن كثيرًا من الباحثين ذهبوا إلى تسمية الطريقة الثانية بالاستفتاء التبريرى وليس الشعبى؛ فالدستور تضعه لجنة حكومية معينة، أو يضعه الحاكم نفسه. فيضمنه مايريد من نصوص وأحكام، ولا يعدو الاستفتاء كما يدلنا السياق على أن يكون مجرد أداة لإضفاء الشرعية على نظام سياسى تسلطى، وتكون مساهمة الشعب فى الاستفتاء مجرد مظهر خادع،

يختفى وراءه سلطة أوحاكم يمارس سلطات شخصية مطلقة، ويريد إضفاء شرعية الموافقة على ممارساته الاستبدادية عن طريق هذا اللون من الاستفتاء [٢٨]؛ ويُلاحظ أن هذا النوع من الاستفتاء التبريرى يسود كافة البلدان النامية ومنها المنطقة العربية، وفيها يقتصر موقف الرأى العام على قبول ما يُعرض عليه فى ظل ظروف من الصعب عليه الرفض فيها لأسباب متعددة، ومن ثم تجرى عملية تزوير لإرادته الحقيقية، ومثل هذا الاستفتاء يكون مبررًا لوضع دستور ينشئ نظامًا سياسيًا تسلطيًا.

وينطبق على دستورى ٥٦، و١٩٧١م فى مصر مفهوم الاستفتاء التبريرى؛ إذ وضعا عن طريق لجان حكومية، شهدت تدخلات سياسية كبيرة من الحاكم فى الحالتين، واستفتى الشعب عليهما بعد ذلك.

والخلاصة أن بناء السلطة التأسيسية على الرأى العام يُعد الضمان لتحقيق السمة الديموقراطية للسلطة السياسية، وبقدر الدور الذى يلعبه فى كل صورة من الصور السابقة يكون تعبير الدستور عن القيمة الديموقراطية.

و يُظهر التاريخ « بوضوح أنه مهما بلغت درجة دقة القواعد الدستورية فى تحديدها لاختصاصات السلطات العامة، فإن قوة الرأى العام ورقابته هى التى تكفل فعلاً احترام هذه السلطات لحدود وظائفها الدستورية وعدم خروجها عليها، ونظرة فاحصة إلى الواقع السياسى لحياة أى شعب من الشعوب تظهر بوضوح أن القيمة الحقيقية للقواعد الدستورية لا تتمثل مطلقًا فى الضمانات القانونية التى تحفل بها نصوص الدستور، بقدر ما تتمثل فى رسوخ المبادئ الدستورية فى ضمير الشعب وتمسك قوى الرأى العام بها واستعداداتها للدفاع والذود عنها بكل الوسائل وحمايتها لها من عبث الحكام بكل صوره »، فلا يكفى إذن أن يلعب الرأى العام دورًا كبيرًا فى صنع السلطة التأسيسية أووضع وصياغة الدستور، بل إن رقابة الرأى العام اللاحقة هى القادرة فعليًا على أن تُلزم السلطات العامة الحاكمة باحترام قواعد الدستور خوفًا من رد الفعل الشعبى، وعلى العكس من ذلك إذا فرط الشعب فى حماية قواعد الدستور فقدت قيمتها الواقعية. [٢٩]

بل يذهب بعض الفقهاء الدستوريين والمفكرين السياسيين إلى مدى أبعد فى تقدير دور اتجاهات الرأى العام فى هذا الصدد حين يقومون ببحث طبيعة **عنصر الجزاء فى القاعدة القانونية الدستورية**؛ إذ الجزاء فيها وفقًا لهؤلاء لا يلزم أن يكون دائمًا فى صورة قمع مادى توقعه السلطة العامة ولكن له طبيعة خاصة تتمثل فى رد الفعل الاجتماعى الذى تحدثه مخالفة القاعدة الدستورية» وبمعنى آخر **فإن الرأى العام هو الذى يمنح قواعد القانون**

الدستورى الجزاء، ويضفى عليها الطبيعة القانونية، فهو يقوم بمراقبة الحاكم، فإذا لم يحترم الدستور كان العصيان السياسى أو الثورة الشعبية هما الجزاء الرادع، فلا ينبغى التقليل من الدور الذى يلعبه الرأى العام فى مراقبة السلطات العامة وإلزامها باحترام الدستور؛ لأنه قد يفوق - فى تقديرنا - سائر الجزاءات القانونية الأخرى.[٣٠]

وهكذا تكون قد اتضحت علاقة الرأى العام بالسلطة التأسيسية فى المجتمع، وننتقل إلى مناقشة علاقة الرأى العام بالسلطة المؤسسة فى المجتمع، وهى ما يعرف تقليديًا بالسلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضَائيَة.

ثانيًا: بناء السلطة المؤسسة على الرأى العام:

السلطة المُؤسِّسة تلك التى تُشتق من السلطة التأسيسية (الدستور)؛ فالسلطة التنفيذية، والتشريَعية، والقضائية.. كلها تجد سندها ومشروعيتها فى الدستور الذى يتضمن نصوصًا تحدد طبيعة هذه السلطات، وطريقة تكوينها، وتقويمها، وتغييرها.... إلخ، وقد أفرزت الممارسات فى الواقع السياسى آلية الاقتراع العام سواء اتخذت صورة الانتخابات، أو الاستفتاء يتم من خلالها تكوين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومن ثم من المنطقى أن تُثار وتُناقش علاقتهما بالرأى العام.

(أ) تأسيس السلطة التنفيذية على الرأى العام:

لعل أهم عناصر السلطة التنفيذية الخاضعة فى تأسيسها للرأى العام هى القيادة السياسية أو رأس السلطة السياسية وتحديدًا - رئاسة البلاد فى الأنظمة الرئاسية، أو رئاسة الوزراء فى الأنظمة البرلمانية - حيث يتم انتخابه لفترة محددة وفق أغلبية معينة من الأصوات بطريقة من الطرق أو على نحو من الأنحاء وفى إطار عملية تنافسية سلمية، قد يتقدم الشخص مباشرة للترشيح أحيانا أو يُجرى تحديد شخص المرشح من قبل الهيئة التشريعية ويُطرح اسمه على الشعب للاستفتاء عليه فى أحيان أخرى، ويكون رئيس الحكومة هو رئيس الحزب الفائز بالأغلبية فى الانتخابات العامة فى الأنظمة البرلمانية.

ومن ثم نناقش أسلوبين لتحديد علاقتهما بالرأى العام، وهما: الانتخابات الدورية، والاستفتاء:

١ - أسلوب الانتخابات وعلاقته بالرأى العام:

تُعد الانتخابات أحد أهم أساليب معرفة اتجاهات الرأى العام وتحديدها وقياسها، ومن خلالها تتم عملية تولية السلطة أو إسنادها - سواء فى ذلك السلطة التنفيذية أو التشريعية،

وحين تتسم الانتخابات بالدورية وتحترم نتائجها، يتحقق مبدأ «تداول السلطة» عمليًا، ويتم تجديد الدماء فى شرايين الجسد والحياة السياسيين؛ إذ أن صاحب السلطة التنفيذية (رئيس البلاد ونائبه، ورئيس الوزراء) ينتخبون لمدة محدودة، وبعد ذلك يترك أمرهم للشعب؛ فإما أن يقوم باختيارهم مرة ثانية أو يرفض ذلك ويقوم باختيار غيرهم، وفى كثير من البلدان فإن السلطة التأسيسية (الدستور) تنص على عدم جواز انتخاب شخص الحاكم لأكثر من مرتين متتاليتين لرئاسة الدولة ومن ذلك الدستور الأمريكى، وكذلك كان الدستور المصرى قبل تعديله فى ٢٢ مايو ١٩٨٠م ـ وهو التعديل الذى جاء ضمن موضوعات أخرى ذات طابع سياسى ـ حيث جُعل الأمر مفتوحًا لمدد غير محدودة وجرى الاستفتاء والموافقة عليه[٣١]، ويكاد يكون ثمة إجماع فى الوقت الراهن على اعتبار الانتخابات الآلية الأساسية لمعرفة اتجاهات الرأى العام، وتحيطها الدراسات بكثير من الضمانات والشروط لكى تأتى ممثلة لذلك الأمر، كما أنها تعد تعبيراً عن سلطة تمثيلية؛ إذ تضم الهيئة الناخبة بعض أفراد المجتمع الذين يختارون آخرين لتمثيلهم فى الهيئات المنتخبة التى تمارس العملية السياسية، وكل هذا فى التحليل الأخير محاولة لإشراك الشعب فى حكم نفسه بطريقة من الطرق التى تقدمها المثالية الديموقراطية فى الحكم.

٢ ـ أسلوب الاستفتاء وعلاقته بالرأى العام:

دون دخول فى تفاصيل بصدد المقارنة بين الاستفتاء الشعبى والانتخابات ورغم إطلاق اسم الاستفتاء الشعبى على الطريقة التى يتم بها اختيار رأس السلطة التنفيذية فى بعض البلدان؛ إلا أن الأدق تسميتها بالاستفتاء الشخصى؛ إذ ينصب الاستفتاء على التصويت موافقة أو رفضًا على شخص الرئيس فى ظل غياب بدائل يفُترض الاختيار من بينها، فالعملية فى جوهرها تمثل إسناداً للولاية أو الرئاسة لشخص معين، على أن البعض يرفض إطلاق مفهوم الاستفتاء عليها من الأساس لأسباب يراها منها:

أ ـ تُعد العملية تعبيراً واقعيا عن أخذ موافقة الشعب على المرشح الأوحد لرئاسة الدولة «فلا يوجد منافس أو بديل له، فهى عملية «استرآس» أو طلب للرئاسة، فصاحب السلطة الفعلية يُطالب الشعب بتنصيبه أو إعادة تنصيبه رئيسًا دون إجراء منافسة ولوصورية بين عدد من المرشحين، ولا يغير من جوهر هذه الصورة للاسترآس شيئًا أن يقدم الرئيس الفعلى برنامجًا، أو خطة عمل لحكمه فى الفترة التالية لتوليه، أو يُضمّن الصورة ما يسميه إصلاحات دستورية وسياسية.[٣٢]

ب ـ يمكن اعتبار هذه العملية «استفتاءً انتخابيًا»، وهو لدى البعض يختلف عن المفهوم

القانونى للاستفتاء، والذى يعد قراراً يصدره الشعب عن طريق الاقتراع على قاعدة تشريعية؛ لذلك يظل الاستفتاء الانتخابى لديه ستاراً لتكريس «الاستبداد الديموقراطى»(٣٣).

ج- غير أن البعض - متأثراً بالعمليات الدعائية التى تصاحب الاستفتاءات - عادة يطلق على العملية مفهوم المبايعة، ووفقًا له فإن ما يجرى عمليًا قيام الشعب بمختلف فئاته بمبايعة شخص معين، وتحميله مسئولية رئاسة البلاد؛ وأن هذا الإطلاق تبديد للمفهوم الإسلامى للبيعة واستظهار به وتوظيف له فى دلالات تعاكس مضمونه، وتضاده؛ إذ أن الاستفتاء الشخصى و البيعة مختلفان بدرجة كبيرة فى المفهوم، والمضمون، وإجراءات التنفيذ(٣٤).

والواقع أن هذا الأسلوب فى تولية الحاكم هو تكريس للاستبداد الذى يتزى بزى الديموقراطية، ويتزين بإجراءاتها وأشكالها مع إفراغها من مضمونها الحقيقى، ونفضل تسميته استرآس حيث يطلب صاحب السلطة الفعلية - القابض على أدواتها وركائزها الحقيقية - من الشعب تنصيبه أو إعادة تنصيبه فى مقعد الرئاسة دون أية منافسة اعتماداً على هذه الأدوات، وهو فى هذا الصدد يقوم بالتدخل بشكل - مباشر أو غير مباشر - فى نتائج الاستفتاء؛ لكى تأتى داعمة لمركزه ونظام حكمه مضفية الشرعية السياسية عليه، ومن هنا فإن النتائج المُعلنة عقب عملية التصويت فى الاستفتاءات بما يقارب الإجماع ما بين ٩٦٪، ٩٩٪ ليس من مجموع من أدلوا بأصواتهم فقط، وإنما من المقيدين فى الجداول الانتخابية، يجب النظر إليها بقدر كبير من التشكك والريب؛ لأن تنقلات السكان والوفيات، ونسبة الأخطاء التى لايمكن تجنبها تمنع من تحقيق مساهمة انتخابية تتجاوز ٩٥٪ على أكثر تقدير من مجموع المقيدين بجداول الانتخاب.

وفى الحقيقة يُعد الاسترآس الذى يمثله هذا النوع من الاستفتاء أحد أشكال اغتصاب إرادة الأمة و تزييف رأيها العام؛ لسبب بسيط وأساسى فبإعلان نتائج الاستفتاء يثبت صحة الادعاء بأن هذا الشخص يمثل الإرادة الشعبية والرأى العام، فالاستفتاء يعتبر كأنه توقيع على ورقة بيضاء لممارسة السلطة نيابة عن الشعب، ولكن المسألة حتى فى هذه الحالة لا تخلو من فائدة «فإعلان نتائج الاستفتاء على هذا النحو باستمرار تؤدى إلى فقدان المواطنين للثقة فى الأنظمة والأشكال القائمة على ديموقراطية شكلية ومقيدة؛ مما يؤدى إلى تكوين رأى عام ضد هذه الأشكال وهذه النتائج، وهو ما يعمل بصورة أو بأخرى على تغيير واقعها ولو على الأمد الطويل(٣٥)، بالطبع فإن ذلك يتوقف على فهم الطابع والشخصية القومية لكل شعب من الشعوب والبيئة المحيطة به بمعناه الواسع».

(ب) تأسيس السلطة التشريعية على آلية الانتخابات الدورية :

تُعد السلطة التشريعية من أكثر أنواع السلطات المُؤسِّسة علاقة بالرأى العام ؛ إذ تقوم به وتتأسس عليه ، كما تراعى فيما تسنه من تشريعات اتجاهاته الأساسية ، ومواقفه ، وقيمه ، ومصالحه ، كما أن الرأى العام يملك - من خلال وسائل وإجراءات معينة - التدخل فى رقابة سلوك السلطة التشريعية وتقويمها .

١ - تأسيس السلطة التشريعية على الرأى العام بين الانتخاب والاستفتاء الانتخابى :

تعبر الانتخابات عن إرادة الشعب واتجاهات رأيه العام ، ولوافتراضا - كما يظهرها السلوك التصويتى للهيئة الناخبة - وهى هيئة تمثيلية كبيرة ، ولكن لا تشمل الأمة كلها - إذ تقتصر فقط على جزء من الشعب وفق شروط محددة يوضحها الدستور والقانون - تقوم باختيار أشخاص يمثلون الشعب - لممارسة العملية التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية نيابة عنه . .

وتتنوع صور الانتخاب ، فقد يكون فرديًا ، فيختار الناخبون بين مجموعة من الأفراد ، وقد يكون بالقائمة فيختار الناخب بين عدد من القوائم ، كما قد يسمح للناخب بالمزج بين القوائم أو تعديل الترتيب الوارد بها ، وعادة ما تتدخل فى الانتخاب الفردى الاعتبارات الشخصية والعائلية الخاصة بالمرشح ، أما فى الانتخاب بالقائمة فالغالب أن تكون للاعتبارات الفكرية والأيديولوجية ووجود البرامج الثقل الأكبر فى المفاضلة بين قوائم المرشحين (٣٦) .

غير أن ممارسة العملية الانتخابية واقعيًا فى كثير من بلدان العالم النامى التى تعرف نظام الحزب الواحد أو المسيطر أو التعددية المقيدة (٣٧) - بما يسبقها من قرارات تصدر بتحديد الهيئة الناخبة وإجراءات متعلقة بالجداول الانتخابية وخلافه ، وأحيانًا بمنع قوى جماهيرية من النزول فى العملية الانتخابية وحجبها تحت دعاوى متنوعة ، وأحيانًا بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية . . إلخ ، وبما يصحب هذه العملية من تزوير فى عملية التصويت ، ثم ما يعقب ذلك من تلاعب فى إعلان النتائج . . . إلخ ، كل ذلك يحولها إلى انتخابات صورية يُطلق عليها البعض تجاوزًا صفة «انتخابات ذات المرشح الواحد» ، فالشعب يُعرض عليه قائمة بالمرشحين ، ولا يملك اختيارًا بينها ، وكل دوره التصديق ، أو عدم التصديق على هذه الأسماء ونفضل أن يُطلق على تلك العملية «التعيين الانتخابى» (٣٨) ؛ إذ العملية الانتخابية بهذه الطريقة تفتقد معظم مقومات الانتخابات وأركانها وشروطها ، ولا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال «الاستفتاء السياسى» أو «الحزبى» إذ عادة ما يدخلها حزب واحد أو مهيمن - يفوز

بمعظم المقاعد فى البرلمان وبما يقرب من ٩٠٪ من المقاعد والأصوات فيحتكر السلطتين : التشريعية، والتنفيذية، ومن ثم يبسط هيمنته على السلطة القضائية منطقيًا.

ويمكننا قياسًا - على أسلوب الاستفتاء السياسى - أن نصف العملية الانتخابية بأنها «أخذ موافقة الشعب على قائمة الحزب الواحد واقعًا إن لم يكن قانونًا؛ ليصل إلى البرلمان ويمارس العملية التشريعية نيابة عنه، ويريد الحزب الواحد محتكر السلطة التنفيذية من إجراء الانتخابات تجديد الثقة فيه دون منافسة تهدد هيمنته - فهى نوع من أنواع الاستنابة أوادعاء تمثيل الشعب ورأيه العام عبر عملية انتخابية يحوطها التزييف والتزوير من كل جانب، ويسمح الحزب الواحد (٣٩) كجزء من عملية التزيين الديموقراطى بوجود أحزاب ديكورية هامشية تدخل العملية الانتخابية، ويتسامح معها فى نسبة من الأصوات والمقاعد دون أن تمثل تهديدًا جديًا لهيمنته، وفى الوقت نفسه يتدخل لمنع أية قوة ذات جذور شعبية وتأييد حقيقى بين جمهور الرأى العام من الدخول فى العملية الانتخابية بداية ؛ فإذا تسامح معها فى الدخول ففى الغالب لاختبار قوتها الفعلية وذلك للتخطيط وبحث أفضل السبل لحصارها أو التعامل معها بعد ذلك. (٤٠)

٢ - تدخل الرأى العام فى عمل السلطة التشريعية بين الاقتراح والاعتراض الشعبى :

بعد أن تقوم قوى الرأى العام وتياراته بانتخاب السلطة التشريعية واختيارها، فإنه يظل فى مكنتها التدخل فى أعمالها بصور متعددة منها ما ينصب على جوهر وظيفة البرلمان (العملية التشريعية والرقابية)، أو حتى على عملية تكوينه وتشكيله، ونتولى توضيح هذين المسلكين الأساسيين (٤١) :

المسلك الأول : تدخل قوى الرأى العام فى العملية التشريعية :

يتعلق التدخل بالأدوار المباشرة التى يلعبها الرأى العام إزاء العملية التشريعية إرساءً لقواعدها أو تعديلاً أو اعتراضًا، ويأخذ التدخل - ذو الطبيعة الإيجابية - صورتين فى الغالب هما :

(أ) الاقتراح الشعبى :

يعبر عن وجود مجموعة من المواطنين يحسون بأهمية قضية معينة ويشتركون فى إثارتها على صعيد الرأى العام ؛ فيقومون بوضع مشروع قانون حولها وتقديمه إلى البرلمان لمناقشته، وفى الأصل فإن حق اقتراح قانون من اختصاص إحدى السلطات العامة (السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية)، ولكن هؤلاء يقدمون مشروع القانون سواء كان تام

الصياغة (اقتراحًا مفصلاً)، أو يتقدمون بفكرة الموضوع المعين مطالبين البرلمان بصياغة تشريع يحققه (الاقتراح غير المفصل)، ومن هنا فإن الاقتراح الشعبى قد يؤدى إلى إجبار البرلمان على سن تشريعات معينة استجابة مباشرة للرأى العام، وغالبًا ما يحدد الدستور الحد الأدنى لعدد هذه المجموعة من المواطنين.

تبرز أهمية هذا الأسلوب من وجهة نظرنا فى أنه لو تم تقريره لمنظمات المجتمع الأهلى كالجمعيات والروابط المختلفة، أو النقابات ومن خلال علاقاتها الثابتة بأعضائها والتابعين لها يمكن أن يوفر لها الحصول على الأغلبية اللازمة لطرح مشروع القانون ودون أن تكون فى حاجة إلى من يمثلها فى الهيئة التشريعية أو البرلمان.

(ب) الاعتراض الشعبى:

يعبر عن قيام مجموعة من المواطنين بالاعتراض على قانون صدر من البرلمان خلال مدة معينة، فيتم إيقافه، ويُعاد طرحه من خلال عملية تصويت جديدة أمام نفس الهيئة التشريعية ،ولكن يشترط لنفاذه أن يحصل على أغلبية معينة فى صورة محددة، وفى صورة أخرى يستخدم حق الڤيتو بأن يطرح الموضوع برمته أمام الشعب ويتحدد مصير القانون بنتيجة الاستفتاء بالتأييد أو الرفض، فالرأى العام فى هذه الصورة يساهم مباشرة فى منع بقاء وتطبيق القانون الذى يرفضه أو يعترض عليه ؛ فالاعتراض الشعبى يعتبر استفتاءً شعبيًا يتم بناء على رغبة الشعب، ويكون موضوعه الاعتراض على قانون صادر من البرلمان، هذا النظام وجد فى إيطاليا تاريخيا وقد طُبق بخصوص قانون الطلاق المشهور الذى عقب أن تم التصويت عليه من الهيئة التشريعية قام الشعب بتنظيم معين من خلال الكنيسة بممارسة حق الڤيتو، ورغم ذلك عندما أعيد طرح القانون للتصويت العام للاستفتاء الشعبى انتهى المجتمع الإيطالى بتأييد القانون؛ الأمر الذى أدى إلى نفاذه [٤٢].

المسلك الثانى: تدخل قوى الرأى العام لممارسة الرقابة على تكوين السلطة التشريعية وتشكيلها: ـ

يتعلق التدخل بالأدوار التى يلعبها الرأى العام إزاء تكوين السلطة التشريعية ـ وهو ذو طبيعة إيجابية ـ ويتخذ صورتين هما: **العزل الشعبى، والحل الشعبى**، نتناولهما فيما يلى [٤٣]:

(أ) العزل الشعبى:

يعد العزل الشعبى وسيلة فعالة لرقابة الرأى العام على أعمال السلطة التشريعية

وأعضائها، ويقوم على افتراض مؤداه أنه يمكن لمجموعة من الشعب - يحدد عددها القانون - أن تقوم بعزل نائب أو أكثر من النواب الذين سبق للشعب أن اختارهم كأعضاء السلطة التشريعية، ويمكن أن يمتد ذلك ويأتى على البرلمان أو المجلس كله ونكون أمام الحل الشعبى للبرلمان، فالعملية تعد بمثابة إقالة من الناخبين لنائبهم وسحب التوكيل العام الذى منحوه إياه للتحدث باسمهم أو تمثيل مصالحهم فى الواقع العملى التشريعى، فهى عملية إنهاء للثقة السياسية فى الشخص والتى نيطت به قبلا، وهو وسيلة فعالة لرقابة الرأى العام على النواب، ويُعد علاجًا لما قد يحدث بمرور الوقت من انفصال بين اتجاهات المجلس التشريعى بعد انتخابه واتجاهات الرأى العام فى هذا المجتمع، وذلك حتى لا يصبح كل منهما فى واد مختلف عن الآخر، كما أنه وسيلة فعالة لتجنب استبداد أو طغيان البرلمان.

(ب) الحل الشعبى:

يعد الحل أوسع مدى من العزل الشعبى ويحدث حين يقوم عدد معين من الناخبين يمثلون اتجاهًا أساسيًا معينًا من اتجاهات الرأى العام بطلب حل المجلس النيابى كله؛ ولذلك فإن الدساتير تحيط العملية بشروط عديدة مقارنة بحالة العزل الشعبى، فيجرى الاستفتاء على الأمر، فإذا تمت الموافقة عليه فإنه يتم حل المجلس النيابى كله.

هذا ويُعد العزل والحل الشعبى وسيلتين فعالتين من وسائل رقابة الرأى العام على سلوك السلطة التشريعية وأعمالها [٤٤] - وسوف نعود لمناقشة تلك الوسائل بالإضافة إلى وسائل أخرى ذات فعالية فى الرقابة على عملية تشكيل الرأى العام فيما بعد.

وهكذا تمتلك السلطة التشريعية وجودها وسند شرعيتها من احتضانها للرأى العام وتمثيلها له، فى حين أن السلطة التنفيذية وإن كان من الواجب أن تؤسس على الرأى العام إلا أنها فى واقع الأمر كثيراً ما تستمد فعاليتها واستمرارها من سيف المعز وذهبه أى أداتى القمع والرشوة كأية سلطة فعلية؛ فالإمكانيات المادية الضخمة من ناحية، واحتكار إمكانية استخدام العنف المشروع من ناحية تعطى لهذه السلطة السياسية وسائل فرض وجودها فى المجتمع، ويعتمد استقلال السلطة القضائية على توازن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفى حالة اختلال التوازن أو طغيان إحدى السلطتين على الأخرى يصبح الحديث عن استقلال القضاء غير ذى جدوى ومجرد ترف فكرى، والخلاصة أن الأكثرية - تختار أقلية تنوب عنها، وتقوم بالوظيفة التشريعية وتراقب سلوك السلطة التنفيذية، وترسل بالتشريعات إلى السلطة القضائية التى تقوم على تطبيقها. . فهناك إذن انفصال واستقلال، وتوازن فى الوقت نفسه بين السلطات الثلاث، ويفترض أن الرأى العام هو مصدر هذه السلطات، أو أنه الذى يشكل جميع السلطات فى النظام السياسى.

وضعية وسائل الاتصال فى إطار السلطات المؤسسة:

تعتبر بعض الدراسات وسائل الاتصال المعاصرة وبالذات الصحافة تمثل نوعًا من «السلطة الرابعة» بجانب السلطات الثلاث المعروفة ودون دخول فى تفاصيل تاريخية كثيرة حول جذور الأمر فى الخبرة الغربية نقرر بداية أن الدستور المصرى يفرد لها بابًا ويجعلها فى قبيل السلطة، وإن كانت القوانين بصددها موضع خلافات متجددة.

وقد كان المفكر السياسى ويليام هازليت أول من أطلق المصطلح الذى شاع فى أواخر القرن الثامن عشر فى إنجلترا وفرنسا، وكانت السلطات الثلاث حينئذ، هى: الملك، والكنيسة، والبرلمان، بينما كانت الجماهير يُطلق عليها الرعاع، أو الدهماء، أو الغوغاء - موجودة كتيار يحاول الضغط لتحقيق أهدافه ففى هذه الأجواء كان الإطلاق عليها سلطة نادرًا لكنه أصبح حقيقة بمرور الوقت (٤٥)، ولكن هل الصحافة سلطة رابعة حقيقة ؟ وما الدور الذى تلعبه إزاء الرأى العام ؟.

بداية لايمكن القول بأن الصحافة تمثل سلطة رابعة وبالتحديدالذى قدمناه لمفهوم السلطة السياسية - سواء نظرنا إليها نظرة هيكلية باعتبارها هيئة ذات قرار نافذ فى المجتمع ككل أو بالنسبة لفئة من فئاته، أو نظرة عضوية باعتبارها نشاطًا متعديًا يلحق بالغير تنظيمًا لحياتهم، أوتحديدًا لمراكزهم، أو تجريمًا لبعض أفعالهم؛ ولكنها فى نظرنا أحد أدوات السلطة السياسية المهمة فى عملية تشكيل الرأى العام، وأيضا القناة التى يعبر من خلالها الرأى العام عن اتجاهاته إزاء مجمل الأحداث التى يُعايشها - والواقع الجدير بالملاحظة أنه فى فترة من الفترات ارتبط مفهوم السلطة الرابعة بالرأى العام ذاته باعتبار أنه يستطيع أن يفرض عند الضرورة على كل السلطات الدستورية ما يريد، غير أنه لايمكن الحديث عن الرأى العام كسلطة مستقلة بقدر ماهو إطار عام تستمد منه كل السلطات حيويتها وفعاليتها وأنشطتها الواقعية (٤٦).

ولكن ما الدور الذى تلعبه الصحافة وما حدوده فى تحريك الرأى العام والتأثير فيه والتعبير عنه؟؟. الواقع أنها أداة ضمن أدوات أخرى كثيرة؛ فقد سبقها التلفزيون خاصة فى عصر ما يطلق عليه السموات المفتوحة والذى اتسع تأثيره، وهناك وسائل أخرى للتأثير فى الرأى العام جاءت بها ثورة الاتصالات المتسارعة كالإنترنت تحتاج المزيد من الدراسات المتعمقة، كما أن هناك ملتقيات تدور فيها مناقشات واسعة حول القضايا العامة: الأحزاب، والجمعيات، والنوادى، والنقابات... تلك أدوات للسلطة السياسية لتشكيل الرأى العام وصناعته، وليست بذاتها سلطة.

وبهذا لا يمكن القول علميّا بأن الرأى العام أو الصحافة (سلطة رابعة) فى المجتمع المعاصرأما ما ورد فى الدستور المصرى ١٩٧١ بصدد سلطة الصحافة فهو من باب التأكيد

على أهميتها و أهمية الرأى العام، ولو من منطلق الدعاية السياسية، وأخيراً تتحدث بعض الدراسات عن سلطة خامسة هى سلطة الثورة، وذلك بعد الحديث عن سلطة الرأى العام والصحافة وذلك فى سياق التساؤل عن طبيعة التطور المحتمل إذا تحولت العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة و الرأى العام إلى تناقض رئيسى وصدام حقيقى، بحيث أصبحت السلطة السياسية الحاكمة عاجزة عن تغيير سياساتها فى حين كان الرأى العام مقتنعًا بمصلحة أو قيمة معينة وتوحدت الآراء تجاهها ويكون السؤال ملحًا، ما العمل وما الحل (٧٥) ؟؟

من المفترض أن شرعية السلطة السياسية الحاكمة مستمدة من إرادة الرأى العام واتجاهاته، ومن ثم إذا تصادمت إرادة الرأى العام مع السلطة السياسية الحاكمة، فإن المعنى الحقيقى للثورة يتحقق واقعيًا، فالثورة باعتبارها أحد مظاهر التعبير العنيف عن الرأى العام يمكن أن تحدث إذا توافرت عدة شروط أساسية منها (٤٧):

(١) أن يكون حجم قوى الرأى العام المعارضة للسلطة السياسية الحاكمة أكبر من التعبير القانونى المصرح به، بمعنى أن تكون الأطر المشروعة المتاحة أضيق من حجم الحركة الجماهيرية الموجودة فى الشارع السياسى.

(٢) أن تكون هناك قضية - عامة كلية - تلتقى عليها القاعدة الجماهيرية، التى بينها اتفاق عام على الخطوط الأساسية، وهذه القضية متعددة الجوانب يستجيب كل جانب لتحدّ معين مطروح على جزء من القاعدة المجتمعية، وفى البلدان المتخلفة حيث تتدنى المستويات المعيشية، فإن المشكلة الاقتصادية فى جانبيها: انخفاض مستويات الدخول، وعدم العدالة التوزيعية - تُعد أحد العوامل التى يتشكل بها الرأى العام، وهى من المنطلقات الأساسية التى يمكن أن يتحرك من خلالها فى تعبير عنيف، إذا توافرت مجموعة من الشروط الأساسية لانتقاله من الهدوء إلى التعبير العنيف عن مطالبه.

(٣) أن توجد قيادة لقوى الرأى العام تعمل فى إطار تنظيمى فعال ينسق بين جهودها، وأن تكون جادة فى حمل «مطلبها السياسى»، و معارضة السلطة السياسية الحاكمة، ومعيار ذلك مدى القدرة على تحريك قوى الرأى العام فى الزمان والمكان الذى تفرضه طبيعة التحديات لمدة طويلة من الزمان؛ مما يكسبها خبرة واقعية وعملية.

(٤) فى إطار تحقيق التحرك عمليًا لابد من عدة عناصر متكاملة أولاً: توافر الشعور الفردى داخل قوى الرأى العام بوجود قضية بالمواصفات السابقة، وثانيا: أن ينتقل هذا الشعور من مستوى الإحساس الفردى، إلى مستوى الإحساس الجماعى الذى يرتفع مع

مرور الوقت إلى نوع من أنواع التذمر الشعبى والغضب الجماعى، وثالثًا: حين تتوافر الشروط السابق الإشارة إليها فإنه ينتقل إلى الحالة الثورية - بمستوياتها المختلفة - والتى تعنى تصادمًا بين السلطة السياسية والرأى العام، ويشترط أن تستمر هذه الحالة الثورية فترة معقولة - بعمق وشمول - وحتى تتغلب الحالة الثورية، وهكذا تنجح قوى الرأى العام فى إزاحة السلطة السياسية الحاكمة القائمة، وتقوم بتأسيس سلطة سياسية جديدة، أما حين تتغلب السلطة السياسية الحاكمة على قوى الرأى العام فإن هذه الأخيرة تخبو حركتها انتظاراً لفرصة أخرى سانحة.

وهكذا نكون تناولنا المسالك الموضحة لعلاقة تأسيس الرأى العام للسلطة السياسية حيث تحوز شرعيتها بالقدر الذى تكون فيه تعبيراً عن الرأى العام..

الخلاصة: هل تتأسس السلطة السياسية على الرأى العام أم على أشكال متنوعة ومتعددة من القوة والهيمنة والإرغام؟؟

يتعرض جوهر القضية الذى تناولناه لنوع من المراجعة الفكرية والسياسية، حيث ترى اتجاهات فكرية متنوعة أن الرأى العام هو الذى يتعرض لعملية هيمنة وإعادة تشكيل من قبل كافة أشكال السلطات السياسية الحاكمة - سواء الديموقراطية التعددية أو الشمولية والتسلطية - تذهب الكثير من الدراسات إلى أن الخبرة التاريخية والمعاصرة للمجتمعات البشرية - باستثناءات محدودة ونادرة - يكاد ينطق بأن القوة كانت وما تزال هى الأساس الذى قامت عليها كافة السلطات السياسية وأن للقوة أشكالا أخرى متعددة - دون العنف العضوى أو الجسدى تتصل بالمعارضة وعدم الإذعان - هى أساس الحكم وعليها تتأسس كافة السلطات فى المجتمع المعاصر، وليس على الرأى العام أوالإرادة الشعبية.

وأيًا كان الخلاف حول القضية فإننا نؤكدعلى مسألتين:

الأولى: تقوم حتى أكثر السلطات السياسية استبدادية عادة على شىء من الموافقة، وممارسة بعض الطقوس الديموقراطية ولو ادعاءً مما يعنى وجود مجال أو حيز معين للرأى العام ولو كان ضئيلاً.

الثانية: تعد السيطرة على الرأى العام أهم للحكومات الحرة والأنظمة الديموقراطية منها للدول والأنظمة المستبدة والعسكرية - وفقًا لمقولة ديفيد هيوم - والمنطق فى هذا الأمر واضح؛ إذ أنه بوسع الدولة التسلطية أن تسيطر على مجتمعها الداخلى بالقوة، ولكنها ما إن تفقد هذا السلاح حتى يقتضى الأمر إيجاد وسائل أخرى لمنع الرأى العام من التأثير فى الشئون العامة حتى لاتسقط السلطة الحاكمة، أما الأنظمة التى تُوصف بأنها حرة فإنها دومًا

بحاجة إلى الرأى العام والجماهير ؛ لكى تظل فى السلطة لأن هذا هو خيارها الوحيد .

ويكون السؤال ـ وفقًا لمعضلة هيوم ـ **لماذا يخضع المحكومون والقوة فى جانبهم بحاجة إلى سؤال أسبق عن مدى صحة مقولة إن القوة موجودة فى جانب المحكومين فى المجتمع المعاصر ، وإننا نعيش عصر مجتمع الرأى العام الفاعل والمجتمعات الحرة ؟؟** (٤٨) .

تحتاج المسألة لرؤية واقعية تتجاوز المنطق الدعائى السائد فى كثير من الدراسات القانونية والسياسية ؛ فالمجتمعات السياسية الحرة يكون الرأى العام بها فعالاً بقدر ما تكون سلطة الدولة على الإكراه محدودة ؛ إذ تعرف مراكز سلطة فعلية وفعالة كثيرة غير الدولة بمفهومها التقليدى ، فالرأى العام فى هذه المجتمعات تسيطر عليه شركات كبرى رئيسية تبيع المشاهدين «المستهلكين» إلى المعلنين و«المنتجين» ، وتترجم مصالح المالكين وأسواقهم ، فعلى المستوى الفردى تكون قدرة المرء على الإفصاح عن آرائه ومصالحه وعلى إيصالها ، بل وعلى اكتشافها مقيدة إلى أضيق الحدود ، وهكذا فإن القيود على الرأى العام كامنة فى تركيز السلطة الخاصة ، فالولايات المتحدة قريبة من الحد الأدنى فى ضماناتها للحرية من إكراه الدولة ، وكذلك فى فقر حياتها السياسية إذ هناك واقعيًا حزب سياسى واحد هو حزب الأعمال وفيه طائفتان : جمهورى وديموقراطى ، وائتلافات المستثمرين المتغيرة ترسم جزءًا كبيراً من التاريخ السياسى ، وتقدم النقابات وبقية المنظمات الشعبية طرقًا للجمهور للتأثير فى الخيارات السياسية ، لكنها مكبلة باتفاق ذوى الامتيازات والاحتكارات ، وهكذا يمنح الجمهور فرصة التصديق على قرارات اتخذت فى مكان آخر ، وله أن يختار من بين شخصيات تقدموا إلى لعبة السياسات الرمزية .

وهكذا يقدم النموذج الأمريكى والغربى عامة درجة عالية ومتقنة للتلاعب بالعقول ، وصناعة الرأى العام وتنميطه ؛ لكى يتوافق ويحقق مصالح مراكز السلطة الاحتكارية للشركات الكبرى ولرجال الأعمال ، ولكن التقدم التقنى الجبار فى هذا النموذج جعل العملية تتم بقدر كبير من الدهاء ، وعلى مستوى عال من التقنية والحرفية ، فالهيمنة والتحكم تتمان بقفاز من حرير ، وغالبًا ما يُساق الرأى العام فى هذه المجتمعات إلى التصويت ضد أكثر مصالحه حيوية ، وتحدى السيطرة على الموارد من قبل الحاكمين كثيراً من القوة الموجودة فى جانب المحكومين ، وتُضعف بدرجة كبيرة من معضلة هيوم فى ديموقراطية رأسمالية تعمل جيداً ، ويكون الرأى العام مشتتًا معزولاً ، فعندما تظل سلطة صنع القرار بيد المالكين تكون الأشكال الديموقراطية مفضلة كوسيلة لإسباغ الشرعية على حكم النخبة فى أنظمة ديموقراطية تديرها الاحتكارات الكبرى ، وعلى الجانب الآخر عندما تكون القوة مفقودة والعقوبات غير كافية ، من الضرورى اللجوء إلى صناعة الموافقة وباستمرار .

وتتركز السلطة السياسية - من حيث الشعار والنص الدستورى - ببلدان العالم النامى فى الشعب (الأمة مصدر السلطات)، أما السلطة الفعلية فهى محتكرة ومركزة - إلى حد كبير - لمجموعات مصلحية صغيرة وملتحمة، حيث تتم عملية السيطرة والهيمنة على الرأى العام مع وجود القوة العسكرية فى انتظار إشارة التحرك إذا خرجت الأمور عن حدود السيطرة، فضمان الاستقرار المطلوب فى علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام يكون صعب التحقق، إلا بواسطة درجات متعاظمة من القوة يستخدمها الطرف الأول لتأسيس نظام اجتماعى وسياسى، وقوى الرأى العام؛ لكى تبقى و تجد لها مكانًا - ولو معزولاً نسبيًا - ستميل إلى حمل أفكار النظام الذى أنشأته السلطة السياسية وتبنى افتراضاته والتكيف مع غاياته؛ لأن الثمن الذى يُدفع من أجل تحدى هذه السلطات أو إيجاد بدائل لها باهظ التكاليف بالمعنى الحقيقى الجسدى بالنسبة لقوى الرأى العام، هذه الوضع قريب الشبه **بالوضع فى مجتمعات الرق والإقطاع ؛ فحيث تكون القوة إلى جانب السادة، فإنهم قد يلجأون إلى وسائل فظة لصناعة القبول دون حاجة منهم إلى اهتمام زائد بعقول القطيع،** ولكننا فى إطار هذا النمط من السلطة السياسية الحاكمة - التى قد تمارس الإرهاب والعنف ضد قوى الرأى العام فى مجتمعاتها نواجه مقولة هيوم بمعنى أنه «مهما تكن قوة الجيش والشرطة السرية الموضوعة تحت تصرف السلطة الحاكمة فى كل مكان، فإنه من السذاجة الاعتقاد أن هذه الأدوات الخاصة بالقمع المادى يمكن أن تكون كافية، فلا يمكن لمثل هذه السلطات الحاكمة أن تستمر مستقرة إلا إذا نجحت فى جعل الناس **يعتقدون أنها تقوم بعمل اجتماعى وسياسى مهم لا يمكن القيام به من دونها، لابد إذن من صناعة الموافقة والرأى العام المساند لها ولوعبر مسالك الاستخفاف به، والتى يمكن أن تخلق نوعًا من المطاوعة والموافقة.**

إن خيار القمع بالقانون أحد الخيارات التى لا ترقى إلى حد العنف العضوى، وغالبًا ما تلجأ إليه السلطات السياسية الحاكمة لصناعة الرأى العام من خلال توظيف الأداة القانونية فى مراحلها المختلفة تشريعًا، ووضعًا، وتطبيقًا فى عملية الهيمنة - مما تواضعت الدراسات السياسية والقانونية على تسميته انحرافًا، بيد أنها قد لا تكون كافية فى بعض الأحيان، فتيارات الرأى العام وقواه إذا كانت أقوى مما ينبغى وهددت السيطرة التى تهيمن بها على السلطة السياسية الحاكمة نخبة رجال الأعمال وأصحاب الأراضى والعناصر العسكرية، فإن خيار القمع العضوى هو الخيار الذى لا سبيل إلى تحاشيه، وبعد فترة تمارس السلطة الفعلية سياسات حكومية لاستعادة ثقة رجال الأعمال وامتيازاتهم ؛ مما يعنى درجات متعاظمة من عمليات السيطرة والهيمنة على الرأى العام.

* * *

هوامش ومراجع الفصل الثانى

١ـ فرانسوا شاتيليه: تاريخ الأفكار السياسية (ترجمة د. خليل أحمد خليل)، بيروت: معهد الإنماء العربى ١٩٩٤م، ص١٢٩ـ١٣٥.

٢ـ المرجع السابق، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

٣ـ جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسى: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، ط١، ص ٤٧٥ـ ٤٨٧.

٤ـ المرجع السابق، ص ٤٨٧ ـ ٤٩٥.

٥ـ إ. س. بلاشار، الفكر السياسى الحديث. . . هيجل والدولة، ترجمة: د. عادل العوا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، د. ت، ص ١٣٤ ـ ١٣٦ .

٦ـ المرجع السابق، ص ١٤٧ـ ١٤٩.

٧ـ الوظيفة الاستيعابية أو التطويرية للنظام السياسى من أهم الوظائف التى يقوم بها أى نظام سياسى فى معاصر، وتتعلق بتطوير الهياكل والأبنية السياسية وغير السياسية؛ لكى تستوعب دون عنف القوى الاجتماعية والشعبية البازغة فى إطار هذه الأبنية، ولكى تجد فى هذه الأبنية والمؤسسات قنوات التعبير عن مصالحها وآرائها.

٨ـ جان جاك شوفالييه، المرجع السابق، ص ٣٢٤ـ ٣٣٠.

٩ ـ إبراهيم أبو الغار: علم الاجتماع السياسى، القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٣م، ص ١٣ـ٣٢ .

١٠ ـ حامد ربيع، نظرية القيم السياسية. . . مرجع سابق، ص١١٣ ـ١١٨.

١١ ـ عبدالله إبراهيم ناصف، السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ص ١٣ـ ١٨ .

١٢ ـ المرجع السابق، ص ١٩ ـ ٢١ .

١٣ ـ المرجع السابق، ص ٢٢ـ ٢٦ .

١٤ ـ إبراهيم أبو الغار، المرجع السابق، ص ٣٣ـ٣٥.

١٥ ـ د. حامد عبدالماجد، الوظيفة العقيدية. . . . مرجع سابق، ص ١١٥ ـ ١١٦، وكذلك أيضا:

١٦ ـ عبدالله ناصف، مرجع سابق، ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .

١٧ـ د. حامد ربيع، نظرية الرأى العام. . . . مرجع سابق، ص ٦٩ ـ ٧٨ .

١٨ ـ المرجع السابق، ص ٩٤ ـ ٩٨ .

١٩ ـ المرجع السابق، ص ٩٩ ـ ١٠٨.

٢٠ـ د. حامد عبدالماجد، المرجع السابق، ص ١١٨ ـ ١٢٥.

٢١ ـ المرجع السابق، ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .

٢٢ ـ د. حامد ربيع، أبحاث فى النظرية السياسية، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٧٨م، ص ١٣٠ ـ ١٣٢ . حيث يفرق بين النوعين من السلطات: السلطة التأسيسية أو المؤسسة والسلطة المؤَسسة، ثم يقيّم على أساس هذه التفرقة تفرقة أخرى بين الديموقراطية الحاكمة والمحكومة، بمعنى الديموقراطية الكاملة وما يتردد عن الديموقراطية «الموجهة» و«المقيدة» حسب درجة التطور السياسى فى بلدان العالم الثالث. ، وراجع أيضا:

- جان جاك شوفالييه، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٠ - ١٣ .

٢٣ - يوسف محمد صبيح: الرأى العام وأثره فى طريقة وضع الدساتير، ١٩٨١م، وراجع أيضا:

- جان جاك شوفالييه، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص ١٣ - ١٩ .

- د. سعد عصفور، القانون الدستورى، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٣م، ص ٢٩ - ٣٥ .

- د. محمد حسنين عبد العال، القانون الدستورى، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٩٢م، ص ١٩ : ٢٦ .

٢٤ - د. عبد الحميد كمال حشيش: الموجز فى القانون الدستورى، القاهرة: دار النهضة العربية، د. ت .

- لنضرب مثلاً من الواقع المصرى الذى سنتناوله تفصيلاً فيما بعد، وهو حالة دستور عام ١٩٣٢م، فإذا أخذنا بالشكل: فإننا نقول إنه صدر بطريقة المنحة من الملك للشعب، فقد صدر بالأمر الملكى رقم ٤٢ فى ١٩ أبريل ١٩٢٣م، وجاء فى ديباجة الدستور: نحن ملك مصر: « بما إننا منذ تبوأنا عرش أجدادنا، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا، تتطلب الخير دائمًا لأمتنا».

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح، إلا إذا كان لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها، وبما أن تحقيق ذلك كان دائمًا من أجل رغباتنا، ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا، حرصًا على النهوض بشعبنا. . أمرنا بما هو آت:

« كما جاء فى (م/ ١٦٣ من الدستور) العمل به من تاريخ انعقاد البرلمان، دون تعليقه على شرط لاحق كاستفتاء شعبى، أو موافقة نواب الأمة» .

ولكن النظرة السياسية الواقعية التى تبحث فى السياق الاجتماعى والسياسى الذى صدر فيه هذا الدستور تقول إنه صدر فى شكل المنحة ظاهريًا فقط . . ، أما السبب الأساسى لصدوره فهو اشتعال ثورة ١٩١٩م، والتى كانت ثورة الرأى العام المصرى - الممثلة لجميع فئات الشعب - فى حرصه على الاستقلال التام والحكم الدستورى كما سيأتى تفصيلاً، فالرأى العام المصرى فرض هذا الدستور على الملك فؤاد، كما فرضه على الحكومة البريطانية . . ، ومن الأدلة على ذلك ما صرح به اللورد كيرزن بمجلس اللوردات البريطانى فى ديسمبر ١٩١٩م، حيث قال: « إن مهمة لجنة ملنر هى: القيام بتحقيق أسباب الاضطرابات المصرية، واقتراح دستور يتناسب مع حال البلاد »، وقد تبع ذلك تبليغ من الحكومة البريطانية إلى الملك فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢م تأذن فيه بتحقيق مطالب الشعب المصرى بعد أن أرغمت على الاستجابة لها تحت ضغط ثورة الرأى العام ١٩١٩م، وقد ورد فى التبليغ: وليس هناك ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية، والعمل على تحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر، أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة السياسية والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم، وإلى الشعب المصرى » .

راجع حول ذلك :-

- السيد صبرى: مبادئ القانون الدستورى، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٤، ١٩٩٤م، ص ٢٨٥

- سعد عصفور، مرجع سابق، ص ١٢٢ - ١٢٩ .

- محمد حسنين عبد العال: مرجع سابق، ص ٥٠ / ٥١ .

ويرى البعض أنه إذا كانت المنحة تكيف من الناحية القانونية بأنها التزام بـ « إرادة» منفردة، فإن القاعدة المقررة فى هذا الصدد أن الإرادة المنفردة يمكن أن ترتب الالتزام فى ذمة من أصدرها اذا صادفت قبولاً من ذوى الشأن بحيث لا يمكنه - قانونا - الرجوع عنها فيما بعد لتعلقها بحقوق الغير، ومن ذلك الوعد بجائزة الموجه للجمهور، وإذا هى كانت هذه القاعدة فى مجال القانون الخاص، فإنها تطبق من باب أولى فى مجال القانون الدستورى، حيث يتعلق حق الشعب بالدستور الممنوح بمناسبة صدوره؛ ولذلك فالحاكم لايجوز له سحب الدستور الصادر بهذه الطريقة، وتذكر الوقائع التاريخية فى مصر بصدد دستور ١٩٢٣م، أنه عندما قام الملك فؤاد الأول فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م بإلغاء هذا الدستور، وأحل محله دستورًا جديدًا وسع من سلطات الملك على حساب إضعاف السلطة التشريعية، فإن الملك اضطر أمام ضغط الرأى العام للشعب مرة أخرى - والذى

اتخذ مظاهر مختلفة سلمية وعنيفة إلى إعادة العمل بدستور ١٩٢٣م، وكان ذلك فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥م.
راجع:

محمد حسنين عبد العال، مرجع سابق، ص ٤٥ : ٤٨.

وحول التأسيس القانونى لهذه النقطة راجع:

-عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م.

-يوسف محمد صبيح: الرأى العام وأثره فى طريقة وضع الدساتير، مرجع سابق، ١٩٨١م.

٢٥- ولكن هناك من يتحدث عن ضرورة مناقشة حقيقة هذه الوثائق، ومدى دلالتها على التعبير عن الرأى العام فى المرحلة التاريخية التى ظهرت فيها راجع حول ذلك:

Thomos Langmead, English Constitutional History, London: Orford university presf, 1997

- Christeuson & Others, Voice of People, London, : Mc Rrow LTD , 1987 , PP. 603-604 .

٢٦- عبد الرشيد مأمون: الوجيز فى المدخل للعلوم القانونية، القاهرة: دار النهضة المصرية، ، ١٩٩١م ص ٣٢.

٢٧- سعد عصفور: مرجع سابق، ١٩٧٣م، ص٢١٠

٢٨- جابر جاد نصار: الاستفتاء الشعبى والديموقراطية: دراسة دستورية للاستفتاء الشعبى وتطبيقاته فى مصر وفرنسا مع بيان ضوابطه القانونية وتأثيراته على النظام السياسى، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الحقوق ١٩٩٣،م.

٢٩- محمد حسنين عبد العال، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

٣٠- ويرى د. عبد الرشيد مأمون أن: «الرأى العام هو الذى يُعطى قواعد القانون الدستورى الجزاء؛ وبالتالى يضفى عليها الطبيعة القانونية، فالرأى العام يقوم بمراقبة الحاكم فإذا شعر بأنه لا يحترم الدستور، كانت الثورة الشعبية هى الجزاء الرادع». راجع:

د. عبد الرشيد مأمون: مرجع سابق، ص ٣٢.

٣١- جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص ٥٢، و من الأمور ذات الدلالة أن الرئيس السادات الذى قام بهذا التعديل الدستورى عبر استفتاء سياسى، لم يستفد من ثمرات صنيعه؛ إذ ما لبث أن اغتيل بعد ذلك بعام واحد فى أكتوبر ١٩٨١م، وقد استفاد الرئيس مبارك من هذا التعديل، وتم التجديد له لفترات رئاسية أربع بلغت مامجموعه عشرون عامًا؛ ليكون أطول من حكموا مصر مكوثا فى سدة السلطة منذ حكم محمد على باشا الكبير (١٨٠٥-١٨٤٠). .

٣٢- د. جابر جاد، المرجع السابق، ص ٥٣-٥٥.

٣٣- د. عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديموقراطى، القاهرة: دار المستقبل العربى، ط٢، ص ١١٠ وما بعدها. وأيضًا:

-د. عصمت سيف الدولة، النظام النيابى ومشكلة الديموقراطية، القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٩١م، ص ١٤٨.

- د. عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، وبوجه خاص مصر مع المقارنة بأنظمة الديموقراطية الغربية، الإستكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥م، ص١٠١.

٣٤- راجع الدراسة القيمة حول هذه القضية:

-د. ماجد راغب الحلو: الاستفتاء الشعبى والشريعة الإسلامية، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ط٢، ١٩٨٣م، ص ١٠، ١١.

ـولم تكتف هذه الدراسة ـ القانونية أساساً ـ بالنصوص الدستورية والقانونية، وإنما قام ببحث ميدانى حول هذا الأمر بكافة مفرداته وقضاياه.

٣٥ـ د. جابر جاد نصار: المرجع السابق، ص ٤٩٨.

٣٦ـ د. سعاد الشرقاوى : د. عبد الله ناصف، نظم الانتخابات فى العالم وفى مصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص ٨٢.

٣٧ـ حول تعريف مفهوم الحزب الواحد ـ وبيان الأصناف والأنواع التى تندرج تحته نظريًا وواقعيًا، راجع:

ـد. حورية توفيق مجاهد: نظام الحزب الواحد فى أفريقيا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.

٣٨ـ د. حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية.... مرجع سابق، ص ٢٩٩ ـ٣٠٦، وأيضا:

د. سعاد الشرقاوى، ود. عبد الله ناصف: المرجع السابق، ص ٢٩٩.

٣٩ـ د. حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ٦ ـ ١٣.

٤٠ ـ ضياء الدين طبارة: « صعوبة التوفيق بين الدعوة إلى التعددية وفرض الحظر، نقلاً عن ورشة عمل تحت عنوان « الانتقال إلى التعددية » عقدت فى كلية سانت آن، جامعة إكسفورد فى بريطانيا، أوائل ١٩٩٣م.

٤١ ـ د. جابر جاد نصار: المرجع السابق، ص ٦٣.

٤٢ ـ حامد ربيع: نظرية القيم السياسية.. مرجع سابق، ص١٠٥ـ١١٣.

٤٣ـ جابر جاد: المرجع السابق، ص٦٣ـ٦٥.

٤٤ـ المرجع السابق، ص ١١٥ ـ ١١٨.

٤٥ـ محمد حسنين هيكل: بين الصحافة والسياسة، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦، ص٣٥ـ٣٧.

٤٦ ـ حول الانتقاد العلمى لاعتبار الصحافة ـ سلطة ـ وهو فى رأينا يتضمن خلطا بين ظاهرة السلطة وأدواتها الواقعية راجع:

ـ مصطفى مرعى: الصحافة بين السلطة والسلطان، القاهرة عالم الكتاب، ط١، ١٩٨٠م.

٤٧ ـ د. فاروق يوسف أحمد: الثورة والتغيير الاجتماعى فى مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨م ص ٧٨ ـ ٨٩.

٤٨ ـ د. كمال محمود المنوفى: الرأى العام فى الدول النامية: بيئته، ومشاكل قياسه، **مجلة الفكر، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ١٩٨٤م.**

حيث يورد هذا الرؤية نقلا عن ديفيد هيوم، ونفس الأمر يقوم به ناعوم تشومسكى مع تقديم رؤية مناقضة لما يقوله هيوم راجع:

Noam Chomsky, Edward S. Herman, "Manufacturing consent The Political Economy of The Map Media" New York: L Random House, 1994.

الأمر الذى يشكل من وجهة نظرنا جوهر الجدل العلمى القديم المتجدد حول العوامل المحركة والصانعة للأحداث والقضايا فى الساحة التاريخية والواقعية هل هى الرأى العام وإرادة الشعوب أم هى القوة والعنف والسيطرة؟.

* * *

الفصل الثالث

موضع الرأى العام من السلطة السياسية الحاكمة

دلالات نماذج من الخبرة السياسية المصرية

يرى الكثير من الباحثين أن التاريخ معمل تجارب للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ففى العلم الطبيعى هناك «التجربة»، أما فى العلم الاجتماعى فإن «النموذج التاريخى» هو الأداة المنهجية التحليلية التى تقوم على إمكانية اقتطاع أى حدث ذى دلالة من سياقه التاريخى العام وتسليط الأضواء عليه، والقيام بدراسته ـ وفق ضوابط منهجية معينة ـ للتدليل على مدى صحة أوخطأ فرض معين مما يشكل رصيداً فى معرفة سنن الممارسة والحركة التاريخية وقوانينها [١] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن للنموذج التاريخى إضافة لوظيفته المعرفية وظيفة منهجية أخرى تدور حول إمكانية التعدية والقياس بالنسبة للأحداث والوقائع التاريخية المتشابهة، ومن ثم فإن الحديث عن النماذج التاريخية لعلاقة الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية يعنى الانطلاق من فكرة «النموذج التحليلى» باعتباره تجريداً لواقع خبرة معينة لتكوين بناء له سمات خاصة تكوّن فى تكاملها نسقًا يمكن القياس عليه واعتباره نموذجًا مرجعيًا يُتخذ أداة لمقارنة ورؤية الواقع، وتحليل دلالته [٢]، وفى هذا الإطار فإن النموذج «التاريخى» يُعتبر نتاجًا لخبرة تطبيقية تشكل نجاحًا أواخفاقًا بدرجة من الدرجات فى التعامل مع الظاهرة موضع البحث، وهو أداة لدراستها بحيث تصبح أحد عناصر بناء إطار الحركة السياسية، عبر تقنين الخبرة التاريخية وجعلها أساسًا لوضع قواعد تلك الحركة من خلال المقارنة بين المواقف المختلفة، وتتطلب المقارنة عمليات ثلاث [٣]:

الأولى: اكتشاف تلك الواقعة.

الثانية: التأكيد من مقومات التشابه.

الثالثة: اقتطاع هذه المواقف وإخضاعها لعملية البحث والتحليل.

والواقع أن للخبرة التاريخية من حيث عاقبتها ـ نجاحًا أوفشلاً ـ مقوماتها، ومستوياتها، وأسبابها مما يعنى فى التحليل الأخير ـ تقديم الأساس لبناء نموذج الممارسة الذى يوجه المستقبل على ضوء الدلالات المستخلصة من الماضى، كما أن النموذج التاريخى يعنى أيضًا الانطلاق من التاريخ ليس فقط باعتباره علمًا، وإنما فلسفة للتاريخ [٤]؛ وهكذا تقوم النماذج التاريخية لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام على بيان الأصول والتشابهات فى

سياق التاريخ المصرى؛ ليستخرج منها ما يمكن تسميته القواعد الحاكمة للحركة والممارسة التاريخية، وفى هذا الإطار نخرج بمقولات عامة، وقواعد أوسنن حاكمة تفهمنا الخطوط الأساسية للحركة التاريخية، وتمنحنا إمكانية التعدية والقياس على الأحداث والوقائع المشابهة (٥).

وهنا يمكن أن نميز بين نقاط التحول الفارقة، واللحظات التاريخية ذات الدلالة؛ **فالأولى**: هى بمثابة مفاصل أساسية ذات دلالة فى مسار التجربة التاريخية الواحدة تكشف عن مستويات متعددة من أنماط علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالمجتمع، وكيفية تعاملها مع الرأى العام، وكما ترسم مشاهد متكاملة فى حياة الشعوب. ويتجلى فى هذه التحولات طبيعة النسق القيمى والشخصية القومية للشعوب، كما تستمر عادة فترة طويلة من الوقت بمقاييس الزمن خاصة إذا ما وضعت موضع المقارنة مع «اللحظات التاريخية»، وفى هذا الفصل نرصد أربعًا من نقاط التحول فى التاريخ المصرى منذ نشأة الدولة المصرية الحديثة - بمعنى معين - ترسم مشاهد جوهرية ذات دلالة فى علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام، وجوهرها عملية تشكيله وصناعته.

الثانية: اللحظات التاريخية وهى لحظات حاسمة ذات مواصفات معينة قد تتجلى فيها أحد القيم الراسخة فى النسق القيمى المشكل للشخصية القومية المصرية، فثمة لحظات - فى حياة الأمم والشعوب - يمكن أن توصف بأنها دراماتيكية تتصاعد فيها الأحداث، والتطورات بصورة بالغة السرعة أفراحًا أو أتراحًا، انتصارات، أوهزائم، . . . . . إلخ.

هذه اللحظات التاريخية من الصعب أن تستخرج منها قاعدة كاشفة أوقانون ضابط للحركة التاريخية؛ إذ أنها استثناء فى الحركة السياسية للرأى العام لا يجوز تعميمه أوالقياس عليه، ولكن هذا لا يمنع من تحليلها وتقصى دلالتها المختلفة فى نطاقها كحدث تاريخى فى حد ذاته.

تكشف هذه اللحظات ذات الدلالة فى علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية الحاكمة عن وجود عاملين: -

(أ) وجود لحظة أزمة حادة تتعرض فيها مقومات الوجود السياسى للجسد ككل للتهديد لأسباب منها: حرب، اتحاد، انفصال، اغتيال قيادة، كارثة قومية . . . . إلخ، يتعلق هذا المتغير بالمقومات الحركية للرأى العام وبكل ما يتصل بالموقف السياسى.

(ب) تصاعد قيمة معينة فى نسق القيم المصرى؛ لكى تصبح قيمة محورية أومركزية فى

تلك الظروف والآونة ـ وبغض النظر عن جذورها ومصادرها الأساسية، وعن ماهيتها ـ فإنها تجسد علاقة معينة للسلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام المصرى.

ويتعلق هذا المتغير بالمقومات الفكرية والقيمية للرأى العام، أى بكل ما يتصل بالإطار العام الذى تنبع منه بدايات مواقف الرأى العام المصرى.

وسوف نتناول ذلك فى هذا الفصل سواء بالنسبة للخبرة التاريخية، أوالحديثة، والمعيار الزمنى الفارق بين ما يعد من النماذج التاريخية ومايعد من النماذج المعاصرة لحظة قيام هوحركة يوليو ١٩٥٢، وسوف يكون تناولنا مع التركيز على تحليل طبيعة النماذج وفحص الدلالات السياسية لهاوالقيم الحاكمة للممارسة فى إطارها، وذلك دون دخول فى تفاصيل الأحداث أووقائع الممارسات إلا بالقدر الذى يكشف عن تلك الدلالات والقيم، وفى هذا الشأن سوف يتم التركيز على نمطين :ـ

الأول: ينتمى للخبرة التاريخية للعلاقة نقدم فيه ثلاثة نماذج دالة هى: تولية محمد على وتأسيس سلطته على الرأى العام المصرى ثم تلاعبه بعد ذلك بقياداته واستبعاده للرأى العام، والحركة العرابية ضد الاستبداد الداخلى والنفوذ والتغلغل الأجنبى، وثورة ١٩١٩ بكل دلالاتها سواء بالنسبة لتحقيق الاستقلال والحصول على الدستور وتبلور الجماعة الوطنية المصرية.

والثانى: ينتمى للخبرة المعاصرة والحديثة للعلاقة بين الظاهرة السلطوية والرأى العام، والذى لاتزال سماته الأساسية مستمرة، وهوالنمط الذى تقدمه حركة يوليوحتى الآن، وسوف نتناول كل فترة من فترات الحكم باعتبارها تقدم نمطا فى العلاقة بالرأى العام حسب السمة الغالبة عليه، ومدى استجابتها للرأى العام المصرى هناك مقومات تشابه كثيرة، وأيضا ثمة مقومات تميز واختلاف نطالعها فى هذا الفصل.

* * *

المبحث الأول
النماذج التاريخية لعلاقة الرأى العام بالسلطة الحاكمة فى الخبرة السياسية المصرية

إن دراسة علاقة الرأى العام المصرى بالسلطة الحاكمة من خلال أسلوب النماذج التاريخية المعبرة عن النقلات النوعية فى حياة الدولة المصرية المعاصرة يقتضى الإشارة إلى بعض الخبرات التاريخية المجسدة فى نماذج للدولة المصرية القديمة، مثل: خبرة الحضارة الفرعونية حيث نموذج «شكاوى فلاح مصر الفصيح» (٦)، أوفى العصر الرومانى ترصد بعض الدراسات نموذج «الهروب الجماعى» كصورة من صور التعبير عن الرأى العام (٧)، وفى العصر القبطى حيث تربط كتابات بين انتشار «ظاهرة الرهبنة» و«انتشار الأديرة» فى الصحراء، وبين حركة الاضطهاد الدينى التى مارستها السلطة الحاكمة حينذاك تجاه الكنيسة الوطنية القبطية فيما عرف فى ذروته بـ«عصر الشهداء» (٨)، وفى العصر الإسلامى الذى شهد نماذج متعددة لحيوية الرأى العام وتماسكه دفاعًا عن مثاليته السياسية والدينية.. وقد تعاقب فى هذا العصر الكثير من الولايات والمذهبيات والخبرات لعل أكثرها دلالة واستمرارية هى خبرة الدولة الفاطمية(٩) التى رسخت قيمًا معينة فى نظام القيم المصرى، مما لا مجال لتفصيله فى هذا الموضع غير أن هذه النماذج ينبغى أن تخضع لدراسة تحليلية عميقة (١٠) فى ضوء نظريات مثل: «الطابع القومى» و«الاستبداد الشرقى»، و«المجتمع الهيدروليكى أوالنهرى» و«العبودية المعممة»، ورغم غلبة الرؤى الاستشراقية عليها لا تخلومن فائدة تفسيرية ولوجزئية فى بعض المواقف واللحظات التاريخية التى تحركت فيها قوى الرأى العام المصرى لتحدد مواقفها إزاء قضاياه الأساسية.

ويناقش هذا المبحث ثلاثة نماذج: **اعتلاء محمد على ولاية عرش مصر، حركة العرابيين ١٨٨١ م، وثورة ١٩١٩ م**، وينبع اختيار هذه النماذج الثلاثة من كونها تترجم (بالإضافة إلى النموذج الذى تقدمه حركة يوليو ١٩٥٢) أربع نقلات تاريخية كبيرة فى الحياة المصرية لعبت فيها السلطة السياسية المصرية أدوارًا مهمة فى تعاملها مع الرأى العام شكلت فى مجملها صناعة له وللقوى التى ينبع منها، وقيمة هذه النماذج أنها تقدم لنا دراسة شبه حصرية للنقاط الأساسية فى تاريخنا الحديث والمعاصر.

يشير نموذج حكم محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٠م) إلى توليه حكم مصر بسند من الإرادة الشعبية وبتأييد قادة الرأى العام، ومن ثم التساؤل حول كيفية تفاعل القوى الأساسية للرأى العام لتصل إلى القضية ودلالتها؟ وكيف تعامل معها فى ممارساته السياسية وآثارها فى النهاية ؟.

(١) القضية التى تبلورت حولها قوى الرأى العام:

شهدت الفترة التى سبقت تولية محمد على حيوية هائلة للرأى العام المصرى اتخذت شكل مقاومة شعبية عمت أرجاء البلاد ضد الحملة الفرنسية بدأت فى مدينة الإسكندرية، ثم امتدت للقاهرة واستمرت موحدة جماهير الشعب المصرى خلفها بقيادة علماء الأزهر الشريف قلعة المقاومة للفرنسيين حتى تم الجلاء، وقد استمرت المقاومة الشعبية فى مواجهة المظالم التى أوقعتها السلطة الحاكمة حينذاك ـ المماليك أوالعثمانيون ـ بالأهلين[١١]، وفى هذه الفترة استطاعت قوى الرأى العام المصرى ـ بقيادة شيوخ الأزهر ـ أن تستخلص من الخليفة العثمانى ومن كبار المماليك مراد بك، وإبراهيم بك ما سُمى وقتها «بالحجة» ـ وهى أول وثيقة تؤسس للعلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين فى التاريخ المصرى الحديث، وتفرض إرادة المحكومين على السلطة الحاكمة فى إطار الشريعة الإسلامية . .

وقد تلى ذلك احتجاج قوى الرأى العام المصرى على الوالى التركى خورشيد باشا؛ نتيجة للمظالم الاجتماعية والاقتصادية التى ارتكبها ـ ويصف الجبرتى كيف تحركت جماهير الرأى العام بفئاتها المختلفة فى مظاهرات ضد السلطة الحاكمة، فقد اجتمع عمر مكرم والعلماء فى بيت القاضى، واتفقوا على عزل الوالى، الذى احتج: «إنى مولى من طرف السلطان، فلا أعزل بأمر الفلاحين، ولا أنزل من القلعة إلا بأمر السلطنة»، وقد تحركت قوى الرأى العام المصرى بقيادة العلماء والأشراف والسراة وانخرط فى هذه التحركات حوالى أربعين ألف مصرى ـ وهم قياسًا على التعداد الإجمالى المصرى ناهيك عن النخبة السياسية المهتمة بالشأن العام فى ذلك الوقت نسبة كبيرة لا يستهان بها، واستمرت فترة طويلة نسبيًا بلغت أكثر من حوالى أسبوعين (١-١٣ مايو ١٨٠٥ م)، وحددت مطلبها فى عزل خورشيد باشا وتولية محمد على حتى استجاب الباب العالى، وصدر «صك» الولاية ـ وحينما حاول محمد على فى أول خطاب يلقيه بعد توليه السلطة السياسية ـ الظهور بمظهر الزاهد فيها، كان إصرار قوى الرأى العام المصرى بقيادة العلماء على اختيارهم له واضحًا فى خطابهم السياسى «لا نرضى إلا بك، وتكون واليًا علينا

بشروطنا؛ لما نتوسمه فيك من العدالة والخير» [١٢]، بل فى سلوكهم إذ قاموا بإلباسه بدلة الوالى فى دار المحكمة (الرمز السياسى لتقليده الولاية)، ودلالة هذا الدور الذى قام به العلماء أن الولاية كانت استجابة للرأى العام المصرى، الذى شكل مصدر شرعية لسلطته السياسية، وإجراؤها فى دار المحكمة - بيت العدل والشريعة فى ذلك الوقت - دلالة على أن الإطار المرجعى لحكمه ينبغى أن يكون الشرع والأصول المرعية حينئذ، وكان هذا الاختيار والمبايعة «بشروطنا، ولما نتوسمه فيك من العدالة والخير» أى كانت وفق إرادة الأمة المصرية وشروطها التى اشترطها أصحاب «الحجية» فيها، وتنبثق من الشريعة الإسلامية، وتدور حول احترام القانون والشورى والإرادة الشعبية [١٣]، وهكذا نستطيع تحديد جوانب القضية التى تحركت بسببها قوى الرأى العام المصرى بقيادة العلماء، فأطاحت بسلطة سياسية قائمة وجاءت وأسست سلطة سياسية أخرى حاكمة وبديلة. **هل كانت القضية هى (الاستقلال) وهل كانت المصرية كهوية وطنية مطروحة على الأقل بالنسبة لقوى اجتماعية معينة داخل التكوين المصرى ؟ أم هل القضية كانت استبداد الوالى، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد؟؟**

يدل استقراء الواقع التاريخى أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان هو القضية الأساسية والمحورية، فقد انتشر الإحساس بالظلم الاقتصادى وعدم العدالة التوزيعية الأمر الذى عرف تاريخيّا بلعبة «الرواتب والضرائب»، فالعجز يهدد رواتب الجند فيثورون، وسد العجز يقتضى فرض الضرائب وظلم الجباة فيثور الأهالى، ومن جراء الفشل فى معالجة هذه الإشكالية سقط كل من سبق محمد على من الولاة (خسروباشا، وأحمد باشا، وعلى الجزائرلى من العثمانية، والبرديسى من المماليك، ثم خورشيد) وهذا هو السبب الجوهرى وراء تحرك الرأى العام المصرى وعزل الأخير ثم تولية محمد على، **ولم تكن قضية الاستقلال عن الخلافة العثمانية مطروحة على أجندة قوى الرأى العام المصرى، كما لم تكن الفكرة المصرية - ولو بصورة جنينية - موجودة فى الواقع، فقد كان هناك فقط الإحساس بالظلم والاستبداد والتفاوت وعدم العدالة الاجتماعية، «إن الحركة الشعبية المصرية عندما رجحت اختيار محمد على للولاية، إنما كانت تدور فى إطار العثمانية السياسية، فهى لم تكن حركة انفصال ولا انسلاخ، ولا استقلال عن دولة الخلافة، إنما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد، وهى لم تر فى نفسها حركة مصرية بالمعنى القومى، إنما هى حركة شعبية تستهدف إقرار الأمن والعدل»**، ولو كانت الحركة صادرة عن شعور قومى مصرى لكان محمد على أولى بالاستبعاد من أمراء المماليك، وهم أقرب للبيئة المصرية بحكم المعايشة الأطول نسبيّا.

(٢) تفاعلات قوى الرأى العام فى بداية ولاية محمد على حكم مصر :

تفاعلت قوى الرأى العام المصرى مع أربع قوى أساسية كانت تمثل - بشكل أوبآخر - جسد السلطة السياسية الحاكمة فى البلاد فى ذلك الوقت، وهى : القوة العثمانية، وقوة المماليك، والقوة الفرنسية، والقوة الإنجليزية، ويمكن أن نلاحظ من القراءة التاريخية لهذه الفترة أن الصراعات بين هذه القوى هيأت الفرصة لفعالية الرأى العام المصرى وممارسة دوره، فهناك **(أولا)** القوة الفرنسية التى تشكلت من آثار الحملة الفرنسية، وهناك الوجود الإنجليزى **(ثانيًا)** وبينهما درجة من درجات الصراع تدور حول السيطرة على مصر، مما يتيح لقوى الرأى العام توظيف ذلك القدر من الاختلاف بينها ؛ وهناك **(ثالثًا)** القوة العثمانية والمكونة من جيشين أكبرهما يبلغ ٢٥ ألفا من (الانكشارية والحرس) وأصغرهما ٦ آلاف من (الألبان والانكشارية)، والمماليك بفرقهم المتعددة وشخصياتهم البارزة الطامعة فى ولاية مصر داخل كل فرقة، فداخل القوة العثمانية توجد صراعات بين فرقها خاصة الألفى والبرديسى، ثم هناك الصراع بين العثمانين والإنجليز، هناك **(رابعًا)** الجماهير المصرية وهناك صراع بينها وبين أمراء المماليك، وقد جمعت هذه الصراعات بين هذه القوى بالسلب لا بالإيجاب؛ إذ طرح بعضها من بعض، ولم يضف بعضها إلى بعض، كما أن هذه الصراعات أخلت إخلالا خطيراً بالأمن والنظام وأفضت إلى ظلم صارخ بالأهلين وعجز فى الميزانية العامة وقد فطن محمد على إلى قيام قوة الأهالى المصريين [١٤]، وهذا مما مكنه بقوة مرجوحة لا تزيد على أربعة آلاف ، أن تؤثر تأثيراً كبيراً فى الموقف ويتم اختياره من قبل قوى الرأى العام المصرية.

ومما يتعين ملاحظته أن ترجيح محمد على للولاية، إنما روعى فيه أيضًا كونه ضابطًا كبيراً على رأس فرقة عثمانية، فهوواحد من النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية، وكان محمد على فى حركته السياسية حريصًا على ألا يظهر بمظهر التمرد على الدولة، وأن يستبقى الإحساس أنه وفرقته جزء من القوة العثمانية، وأن صراعاته ومناوراته تجرى فى حدود صراعات الفرق والأشخاص داخل إطار الهيمنة العثمانية[١٥] ، ولم يكن الباب العالى يهمه كثيرا من الغالب فى هذه الصراعات، ما دام ظل خاضعًا للدولة العلية معترفا بهيمنتها مقرا بالولاء لها. بل لعل محمد على هو الوالى الوحيد الذى استطاع - باقتدار - أن ينفذ الخط السياسى العثمانى كاملا بإجهاضه النفوذ الإنجليزى فى مصر، وبتصفيته الكاملة للوجود المملوكى بفضل مهارته فى المناورة، كما أنه فطن إلى حقيقة حلول قوى الرأى العام المصرى محل المماليك فى تفعيل السياسات المحلية وفى إطار الكيان العثمانى [١٦].

(٣) ممارسات محمد على إزاء قوى الرأى العام المصرى أثناء ولايته ودلالاتها:

يمكن من خلال استقراء ممارسات محمد على طوال فترة حكمه إزاء قوى الرأى العام المصرى أن نخرج بالدلالات التالية:

الدلالة الأولى: العلاقة الصراعية مع قوى الرأى العام المصرى، وتصفية قيادته وأطر مشاركتها الطبيعية: كان طبيعيًا بعد أن تولى محمد على السلطة بدعم قوى الرأى العام المصرى ووفقا للسنة التاريخية التى مفادها «أن القوى التى تساهم فى صناعة حدث تاريخى غالبًا ما تصبح هى التى تتولى صياغة ما يتداعى عنه من آثار، وتصير هى ذاتها القوى التى تشغل خشبة مسرح الأحداث مشاركين أوأطراف صراع»[١٧] كان من المتصور أن تتواجد قوى الرأى العام المصرى الأساسية مع محمد على وقواته على مسرح الأحداث السياسية وأن تدور العلاقة بينهما بين قطبى المشاركة، والصراع، ونتيجة لأن مشروع محمد على كان إنشاء دولة قوية ذات طابع عسكرى تطمح لتجديد شباب الدولة العثمانية، ونظرًا لطبيعته العسكرية رغم توليه السلطة بضغوط الرأى العام المصرى وإراته، فإنه حسم الاختبار مبكرًا لصالح نمط العلاقة الصراعية، فقد بدأ محمد على يُظهر ضيقًا مبكرًا من الرأى العام المصرى بقيادة العلماء، والذى استمر يلعب دور السلطة الشعبية المراقبة لتصرفاته، والموصلة لمطالب وآراء الجماهير - فحاول احتواءه والحد من سلطته بأساليب متنوعة، فقد قام بتجريب - كأية سلطة حاكمة - أسلوب الاستمالة والرشوة مع قيادته، فلم يتمكن من جمعهم على طاعته، فاستعمل الأسلوب الآخر وهوتقليص نفوذهم وقصر دورهم على الدراسات اللغوية والشرعية، وتصدر الاحتفالات والمناسبات الدينية العامة بحيث أضحى وجودهم رمزيًا مجردًا عن التأثير والمشاركة فى صنع القرار[١٨]، وبدأ يظهر فى المجتمع المصرى ما يعرف برجل الدين الذى يقتصر دوره على الأمور الفقهية، وأبعده عن جزء كبير من واجبة الإسلامى فألغى نظامى الحسبة والوقف بشمولها - لعوامل كثيرة لا داعى للدخول فى تفاصيلها - وهكذا نستطيع القول إن محمد على نجح بدرجة كبيرة فى تصفية أسس قيادة العلماء للرأى العام وركائزها التنظيمية، ونجح أيضًا فى تصفية ما يمكن أن نسميه «أطر المشاركة السياسية» أو«القنوات والأوعية التى يتبلور فى إطارها الرأى العام المصرى» - وهى الأبنية التنظيمية الطبيعية التى كانت تشكل نسيج المجتمع المصرى والمترسخة منذ فترة طويلة، فقد كانت هناك نقابات الحرف والطوائف التى تضم الآلاف ولكل منها تقاليد محترمة وقادة، ورؤساء، وكانت هناك الطرق الصوفية التى يقدر أعضاؤها بعشرات الآلاف، وكانت هناك تجمعات البدو والعربان، وزعماء جماهيريون - بـ الأساس علماء دين.. إلخ، ورغم أن الفئات

والطوائف كانت معزولة عن بعضها البعض فإن مقاومة الحملة الفرنسية وحدت بينها وأفرزت قوة الرأى العام المصرى بقيادة العلماء والمشايخ [١٩].

الخلاصة أننا نستطيع القول إن محمد على قام بعملية مزدوجة فقد حاول احتواء المشايخ بأساليب مختلفة من الترغيب والترهيب بحيث لم يبق فى الميدان سوى السيد عمر مكرم الذى استطاع بعد مدة تنحيته ، وفى الوقت نفسه قام بتصفية أطر المشاركة الشعبية تدريجيًا ؛ ولعل السبب وراء ذلك كما أسلفنا أن محمد على كان يطمح لبناء جيش وطنى قوى وإدارة حديثة محكمة ، دون الالتفات لتكوين قاعدة شعبية لحكمه ، وهى نقطة الضعف الحقيقة التى قادت لخلق حالة من القابلية لانهيار حكمه فى النهاية تحت ضربات التدخل الخارجى ، وفى هذا يقول الجبرتى « ولو وفقه الله - أى محمد على - لشىء من العدالة على ما فيه من العزم ، والرياسة ، والشهامة ، والتدبير ، والمطاولة لكان أعجوبة زمانه ، وفريد أقرانه . . » [٢٠].

الدلالة الثانية : تتعلق بطبيعة توجهات محمد على كحاكم يمثل السلطة السياسية إزاء الأدوار التى ينبغى أن تلعبها قوى الرأى العام المصرى ، فلا شك فى أنه كان حاكمًا فرديًا يركز كل السلطات بين يديه ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى ديباجة الفصل الثالث من قانون سياست نامة الصادر ١٨٣٧ « إذا كان المستخدمون بالمصالح الميرية من كبار وصغار ، لم يوفوا حكم اللوايح والقوانين كما هوالواجب عليهم ، أويفعلون شيئًا مخالفًا للشرف الإنسانى أولشروط العبودية ، فيلزم أن يجازوا بجزاء العبد الآبق ؛ لأجل أن يكون تأديبًا لهم وعبرة لغيرهم» بل إنه عندما كان راجعًا لتوه من إخماد تمرد بالصعيد جاء العلماء من قيادات الرأى العام المصرى يبشرونه بالنصر ، ويطلبون منه مشاركة رمزية من قواته إلى جانبهم لمطاردة بقية فلول الإنجليز فخاطبهم - بما يكشف عن رؤيته « ليس على الرعية خروج ، وإنما عليهم علائق الخيل . . . » [٢١] فالمشاركة فى الدفاع عن الوطن مرفوضة ووجود الأمة المجاهدة أمر مستبعد ، وتلك كانت نقطة الضعف التى نقضت التجربة بكاملها . . . فالتجربة - بالإضافة إلى افتقادها لوجود الزعامة الجماهيرية ، والتى لم يتمتع محمد على بأى من صفاتها أوخصائصها - فإنها افتقدت أدوار ومشاركة قوى الرأى العام المصرى وفعاليتها فقد عمدت القيادة إلى استبعادها والحيلولة دون استمرارها فى ممارسة أدوارها فى رقابة ممارسات السلطة الحاكمة أوحتى دعم توجهاتها .

الدلالة الثالثة :- إن طبيعة النظام السياسى الذى أقامه محمد على قد أثر بدرجة كبيرة على موقفه **من قوى الرأى العام المصرى** ، فهوبداية ينتمى إلى النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية ، وبدأت حركته بالجيش وقامت به (فقد تعاضدت فى

حركته القوة العسكرية مع الإرادة الشعبية لقوى الرأى العام المصرى بقياداته وزعامته العلمية والتاريخية)، ودارت جهوده بعد ذلك ونموذجه حول «المؤسسة أو الجيش» بالأساس، فكانت تجربته تدور حوله من كل جوانبها (التعليم، والبعثات، والزراعة، والصناعة. . إلخ) ولم يكن الجيش أحد مكونات مشروعه السياسى وإنما كان جوهره، ولم يقم بدوره فقط فى بناء السلطة السياسية وإنما قام بدور مهم فيما ارتبطت به من تكوينات اجتماعية واقتصادية، فتجربة محمد على كانت تجربة لإنهاض جيش وبناء دولة قوية مسيطرة، ولم يكن مشروعًا لإنهاض أمة، وكان بناء هذا الجيش لازمًا لتحقيق الندية العسكرية ومحاولة تجديد الإمبراطورية العثمانية، وقد استلزم ذلك منه السيطرة على كافة القوى الفعالة فى المجتمع المصرى والمؤثرة فى الرأى العام وحصارها وتصفيتها.

الدلالة الرابعة: تدور حول هوية تجربة محمد على - وقد سبق أن رأينا أن طبيعة تكوين قيادة الرأى العام المصرى من العلماء والمشايخ، وطبيعة البنية الفكرية المهيمنة فى ذلك الوقت هى «الإسلامية السياسية» فلا يختلف المختلفون فى أن صلة الإسلام بنظام الحياة كان شرعة ومفهومًا حتى بداية القرن التاسع عشر، حيث إن صلة الدين بالدولة كانت إرثًا شائعًا على مر القرون، وهى تتمثل فى جانبين: **سيادة الشريعة الإسلامية كنظام للحقوق، وفكرة الانتماء السياسى للجماعة الإسلامية**، ومن ثم فإن التعديل الذى جرى فى هذين المفهومين إنما طرأ فى مرحلة تالية لبداية ذلك القرن »[٢٢]؛ وهو الأمر الذى سنتناوله فى نموذج ثورة ١٩١٩م فيما بعد - فهل سارت تجربة محمد على اتساقًا مع طبيعة هذا التكوين وهذه القيم الحاكمة لحركة الرأى العام المصرى وممارساته ؟؟

ترى بعض الدراسات أن محمد على قام بصناعة الرأى العام المصرى على نحو جديد، فوضع بذور «المصرية» كجامعة سياسية، و«العلمانية» كنظام للحقوق والتحاكم. . وتصف مرحلته بأنها بدايات « التوجه الغربى » أو موجة التغريب الأولى فى الحياة المصرية، والتى أفرزت نتائجها فيها بعد فالهدف الرئيسى له وفقًا لهذه الرؤية هو «إنشاء دولة مصرية قوية ومستقلة. . » ولقد حقق هذه الغاية بالفعل، فقد كان هدف هذه السياسة الاستقلالية إذكاء روح القومية المصرية فى مصر، وروح القومية العربية فى الشام وشبه الجزيرة العربية على غرار ما فعل بونابرت، وحتى فى مصر تأرجحت الدعوة الاستقلالية بين فكرة «المصرية» وفكرة «العروبة» واختلطتا فى سياق واحد فى بعض فترات التاريخ المصرى الحديث. . . »[٢٣]، وفى الوقت نفسه فإن محمد على انفتح على الغرب - عبر سلسلة من البعثات التعليمية التى كان يرسلها لمختلف البلدان الأوروبية، كما أنه أقام « بنية حديثة وأدخل فكرة التنظيم فى دولته» فاستعان بالدواوين والنظارات وعدد كبير من الأساليب

الأوروبية العصرية فى تنظيم وزرع النظام فى هيئات الحكومة وفروعها، فى الجيش، والبحرية، والتعليم والشئون الخارجية، والرى وغير ذلك، كما أدخل الكثير من التعديلات القانونية والتنظيمية على هيكل حكومته، وفى الوقت نفسه فإنه عمل على ضرب قيادة العلماء والمشايخ لقوى المجتمع والرأى العام المصرى. (٢٤)

هذه الرؤية حول أنماط صناعة محمد على للرأى العام فى مصر فى ذلك الوقت تحتاج إلى إعادة تقييم، فهى رغم شيوعها غير دقيقة فى رأينا للأسباب التالية :ـ

١ـ فى حقيقة الأمر لم تكن محاولة محمد على «محاولة استقلالية» عن الدولة العثمانية، أو تدور فى إطار إحياء فكرة «المصرية» أو «العروبة» ـ وإذا كان من غير الجائز علميًا إسقاط المفاهيم الحديثة المرتبطة بفكرة الدولة القومية ـ خاصة مفهوم الحدود السياسية، والولاء المستقل المرتبط بالإقليم وربط كل ذلك بالفكرة الاستقلالية ـ على ماضينا التاريخى المختلف؛ فإن خير ما يمكن توصيف مشروع محمد على به ما خطه قلم شيخ المؤرخين المحدثين محمد شفيق غربال بقوله: « إن محمد على بدأ، وعاش، وانتهى عثمانيًا مسلمًا، وأن مهمته كما حددها من أول الأمر إلى آخره كانت إحياء القوة العثمانية فى ثوب جديد» (٢٥). والواقع أن بدايات تبلور فكرة «المصرية» أو «الجماعة الوطنية المصرية» جاءت بسبب فشل تجربة محمد على، وليست من اختياره « فلم يكن اختياره للمصريين، ليشكل بهم قواعد حكمه وجيشه، اختيارًا قوميًا، ولا كان اختيارًا يتعلق بمفهوم جديد لدى الحاكم عن الجامعة السياسية، والثابت أنه كان على حذر من هذا الاختيار فى أول الأمر، ولكن الممكنات التاريخية والسياسية هى ما وضع الرجل على هذا الطريق»، وبعد انكسار مشروع محمد على، وظروف معاهدة لندن ١٨٤٠ م وبداية الانفصال الفعلى عن الدولة العثمانية، وانفراد النفوذ الغربى بمصر كانت حركة التمصير استمرارًا للسياسة التى فرضها الواقع، وكان شعار «مصر للمصريين» ترجمة للواقع الموجود أكثر من كونه شيئًا آخر.

٢ـ أما فيما يتعلق بالتغريب فى تجربة محمد على، فإننا يجب أن نلاحظ أنه بالنسبة للبعثات فإنها كانت تخدم مشروعه السياسى السالف الإشارة إليه بالأساس؛ ولذلك اقتصرت على مجالات التقنية فى غالبها، ولم تتطرق إلى العلوم الإنسانية والآداب إلا نادرًا ـ كما أنه كان يرسل مبعوثيه من الرجال الناضجين الأقل استعدادًا للتقليد والمحاكاة، ويرسل معهم من يمكن اعتباره مذكرًا لهم بالانتماء للقيم الحقيقية الأصيلة لأمتهم، وكما يرى البعض «أنه إذا كانت تجربة محمد على مصحوبة بالانبهار الأول بالغرب، فإن أدوات الدعاية والتبشير بالحضارة الغربية لم تكن فعالة فى ذلك الوقت، بل إن الغرب نفسه كان

يرى فينا شعوبًا يستعمرها - ولا يرى فينا شعوبًا يريدها أن تسير على نمط حياته وقيمه» كما أن ما تمت محاكاته فى تجربة محمد على - هى النماذج والأساليب التنظيمية والتصميمات - وليس الأفكار، والقيم، والمعتقدات، ولا حتى النظم السياسية والاجتماعية - ولذلك كان يسهل الامتناع عن هذه المحاكاة، ويسهل الحكم عليها بالمروق؛ لأن معايير الاحتكام السائدة فى المجتمع بقيت كما هى تقريبا . . فلم تحدث صناعة حقيقية للقيم العليا الأساسية الحاكمة للرأى العام المصرى، ولم يحدث تطويع للطابع القومى المصرى، وفى حقيقة الأمر لم تحمل تجربة محمد على معها التغريب أومحاولة مسخ الشخصية المصرية . [٢٦]

والواقع أن هذا الأمر بدأ حقيقة فى عهد خلفاء محمد على - وبالذات فى عهد إسماعيل وخلفه محمد سعيد إذ غُزيت البلاد حضاريًا، وتوغل الأجانب فى كافة جنباتها - طيلة مرحلة ممتدة من تاريخها - فقد جاء إليها مغامرون، ومؤسسات اقتصادية من بنوك، وبيوت إقراض، ورهونات، ومرابون . . إلخ، وقروض قدمت للسلطة الحاكمة وبعثات تبشيريه تتحسس الطريق؛ لتكوين أقليات مصرية تدين بالولاء للغرب وكنائسه، ثم كانت المحاكاة فى وسائل العيش، وفى طرز المسكن، والملبس، وعادات الحياة . . . وبكل ما اقتحم الحياة المصرية اقتحامًا - ثم كانت الوفود للبعثات - على عهد إسماعيل من صغار السن الأقل منعة، ووصف عبدالله النديم هؤلاء على لسان أحد الآباء «ولدى توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده، وأهله، ونسى لغته، وكان النديم يسمى ظاهرة المحاكاة هذه «مرض الأفرنجى» . . وقد انعكس ذلك فى التدخل السياسى فكانت الوزارة الأولى لنوبار رجل المصالح الأوروپية بها وزيران فرنسى وبريطانى، ثم كان ما سُمى بـ « الإصلاح القضائى» وهوفى جوهره تغيير النظام القانونى، والأخذ بالتقنيات المنسوخة عن النظام الفرنسى، الأمر الذى قاد إلى الامتيازات الأجنبية فيما بعد، ثم كانت المحاكم المختلطة ١٨٧٥ ، فالمحاكم الأهلية ١٨٨٣م[٢٧] - وبعد ذلك بدأ يروج الفكر الغربى متمثلاً فى نظرياته السياسية، والاجتماعية، والفلسفية. ولم يعد الأمر مجرد محاكاة، وإنما صار غرس معايير وأسس وقيم حاكمة جديدة، ومع تزايد عملية التغريب - أوالتحديث الإدارى والسياسى - أصبح لهذا النمط «وكلاء» يساعدون على ترويجه كحل للأزمة التى رأوا أن الأمة المصرية تعانيها .

٣- مدى «علمانية» تجربة محمد على، إذ يربط البعض بين الإجراءات التى اتخذها محمد على - وذكرناها فيما سبق - إضافة إلى الظلم الذى كان يوقعه بالأهلين، وفكرة العلمانية من زاوية موضع نشأة حركة المعارضة السياسية لحكمه من داخل المؤسسة الدينية ؛ إذ يرون أن معارضة من داخل هذه المؤسسة لسياسة ما معناه اتصافها بالضرورة بالعلمانية -

وهو أمر ليس سليمًا بالضرورة ويمكن تفسيره من خلال منهج اتصال الدين بالسياسة ففى ذلك الوقت لم يكن ثمة تيار علمانى يمكن للمعارضة السياسية أن تعبر عن نفسها من خلاله ضد سياسات الحاكم، فالمقومات الأساسية للرأى العام المصرى والحياة السياسية بوجه عام كانت إسلامية، وقد جاءت حركة محمد على فى هذا الإطار العام كما أن اختلاف السياسات فى داخل الإطار الإسلامى الذى يضم الحكم ومعارضيه يعد احتمالاً واردًا. (٢٨)

الخلاصة أن تقييم محمد على من زاوية العلمانية والإسلام يتم من خلال النظر إلى مشروعه السياسى العام ومشروع النهوض الاجتماعى والاقتصادى الذى قام بتنفيذه، وهل يناقض المفاهيم الإسلامية أم لا ؟ الأمر الذى يُستفاد من مسألتى: الموقف من الشريعة، والموقف من الجامعة السياسية - وهما أمران محسومان لصالح الانتماء الإسلامى، كما سبق أن أوضحنا. (٢٩)

وهكذا فإن تجربة محمد على فى تعاملها مع قوى الرأى العام المصرى ذات دلالة بالغة، فبتأييد الأخير وضغطه تولى الأول الحكم وتأسست سلطته السياسية. . ثم نتيجة لطبيعة مشروعه السياسى، وما قام به من أدوار لترجمته عمليًا، وكنتيجة لمجمل توجهاته وآرائه حول الطبيعة المصرية تعامل محمد على مع قوى الرأى العام المصرى، وقياداته بحيث كان يغلب عليه المسلك الإكراهى فى صناعة الرأى العام المصرى وتكوينه، ولم تشهد التجربة خروجًا حقيقيًا عن المقومات الأساسية لمرجعية المجتمع، والتى تنطلق منها تعبيرات الرأى العام، كما أن التطورات التى أعقبت محمد على هى التى شهدت بدرجة أكبر عمليات التطويع الحضارى والتغريب والعلمنة؛ مما يؤهلها لكى تكون نموذجًا ذا دلالة بدرجة أكبر فى هذا المضمار غير أننا اقتصرنا فى هذا النموذج الخاص بتجربة محمد على على تحليل كيفية تولية السلطة السياسية وفقا لإرادة الرأى العام وتأسيسها عليه، ثم كيف تعاملت هذه السلطة بعد ذلك مع تيارات الرأى العام وقواه من خلال تحجيمه وتصفيته، وهو نمط ذو دلالة فى تكرار بعض أبعاده فى التاريخ المصرى المعاصر كما سنرى.

ثانيا: نموذج الحركة العرابية: تبلور حركة الرأى العام المصرى فى مواجهة الاستبداد الداخلى والنفوذ الأجنبى الخارجى:

تعد الحركة العرابية (١٨٧٦-١٨٨٢) نقطة التحول الثانية التى لعبت فيها قوى الرأى العام المصرى أدوارًا مهمة وذات دلالة فى علاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة إزاء ازدياد النفوذ الأجنبى، وسنحاول رؤية أبعاد هذه القضية، وكيف تفاعلت معها قوى الرأى العام

المصرى حتى أجهض التدخل الأجنبى والاستعمارى الحركة وانتهى باحتلال البلاد ١٨٨٢م.

- القضية التى تبلور حولها الرأى العام المصرى وأنتج الحركة العرابية:

كانت القضية المباشرة التى أثارت الحركة العرابية غير منفكة الصلة بتداعيات انهيار تجربة محمد على والسياسات التى اتبعها خلفاؤه، وهى على العموم ترتبط بالجيش تكوينًا وممارسات فقد فرضت فرمانات ١٨٤٠م ألا يتجاوز عدده (١٨ ألف جندى)، وكان قد بلغ فى عهد محمد على (أكثر من ٣٠٠ ألف جندى)، ولاشك أن عدده قد زاد بنسبة بسيطة منذ ١٨٦٦م عن القدر المحدد ولكنه بقى منخفضًا، وقد ترافق مع ذلك الانخفاض ممارسة خلفاء محمد على سياسة تمييزية تميل إلى ترجيح كفة ذوى الأصول غير المصرية، ووقف تصعيد المصريين إضافة إلى جلب بعثة تدريبية أجنبية قوامها ٤٨ ضابطًا تولى بعضهم وظائف قيادية، وقد أثار ذلك استياء صغار الضباط المصريين فى الجيش، وعلى صعيد الممارسات كانت هزيمة الحملة المصرية فى الحبشة ١٨٦٧م، التى سبقتها حركة ترقيات الضباط الشراكسة الذين تولوا مع مجموعة من الضباط الأجانب قيادة الحملة، وقد أثبت أحمد عرابى بعضًا من الوقائع المتعلقة بفشل هذه الحملة وإبادة عدد من فرقها [٣٠]؛ بسبب نشاط الجواسيس وخيانة بعض الأجانب، وقد أسقطت الهزيمة المبرر الرائج لقصر القيادة على الشراكسة والأجانب، وظهر الطموح المصرى فى تولى مناصب القيادة متلائمًا مع إدراك المصريين لموجبات الكفاية العسكرية، وهكذا توافر لتحرك قوى الرأى العام فى هذا الإطار عاملان على درجة عالية من الأهمية:-

الأول: إحساس بالغ بالظلم لدى الضباط المصريين..

والثانى: هزيمة عسكرية تسببت فيها القيادات من الجيش والدولة، ونُسبت ظلمًا للمصريين (وهذان يشكلان الدافع الخاص للتحرك).

وفضلاً عن ذلك فقد كانت البلاد تشهد أجواء أزمة وطنية عامة من جراء ازدياد النفوذ الأوروبى فى مجال السياسة والاقتصاد بلغ قمته بتعيين وزراء أوروبيين، وبإشراف الأوروبيين على شئون مصر المالية، كما أن النزاع بين الضباط المصريين وغيرهم من ذوى الأصول الشركسية قد اتخذ صبغة وطنية؛ نتيجة لأن الأخيرين احتكروا وضع النخبة الحاكمة المغلقة المتقوية بالنفوذ الأوروبى مما جعل صراع المصريين ضدهم تختلط فيه سمات الأوضاع الوطنية بالأوضاع الطبقية، ومن هنا فإن العاملين تفاعلا معًا فى صنع القضية التى أدت إلى تحرك الرأى العام بقيادة الضباط، وقد أدركت قيادة الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت من الضباط العسكريين أبعاد هذه القضية وجاءت حركتها على هذا الأساس.

٢ـ تفاعل قوى الرأى العام المصرى مع القضية :

مع استمرار وازدياد حدة القضية التى حركت الرأى العام المصرى، وانتقال التفاعل معها من الشعور على المستوى الفردى إلى مستوى المناقشة الجماعية إذ من شأن الأسباب ـ سالفة الذكر سواء كانت خاصة بالمؤسسة العسكرية أوعامة بالبلاد ـ أن تُشيع جواً من السخط والفوران، ولكنها وحدها لا تخلق معارضة فعالة منظمة. إنما السبب المباشر لظهور المعارضة هوما عرفته تلك الفترة من تجمع وتحرك سياسى نشيط للأفغانى وجماعته كإطار على درجة معينة من التنظيم يعبر عنه عدة صحف وطنية منها : مصر، والتجارة، والوطن، وأبونضاره، والتنكيت والتبكيت، كما تألفت الجماعات السياسية المناوئة للخديوى والأجانب، وعلى رأسها الحزب الوطنى الذى تكون من قيادات مدنية وأخرى عسكرية ونشر أول بيان له فى نوفمبر ١٨٨٠م، وقبله تكونت «مصر الفتاة» فى ١٨٧٦ كجمعية تعبر عن نفسها بوجه غير رسمى عن طريق صحيفة « أبونضارة» كقيادة الحملات الدعائية للثورة العرابية، وبدأت هذه الأطر تلعب أدواراً سياسية فى توجية وقيادة الرأى العام فمثلاً « عبد السلام المويلحى» الذى تزعم المعارضة بمجلس الشورى ١٨٧٩م، وأعلن مع غيره أنهم « وكلاء الأمة» المدافعون عن حقوقها، وطالبوا بتقرير مسئولية الوزراء لمناقشتهم فى السياسات المالية والضريبية، وهاجموا وزارة نوبار ووزير ماليتها الإنجليزى، ووزير أشغالها الفرنسى، وطالبوا ألا يصدر قانون إلا بموافقة مجلس الشورى، وألا تُشرع سياسة إلا بمشاركتهم كانوا ممن التحقوا بالحركة العرابية كنتاج وثمرة للأدوار السياسية للأفغانى وكانت هذه القيادات بجذورها الشعبية واتصالها بالرأى العام؛ مما قوى السلطة التشريعية بدرجة من الدرجات، ولذلك فإنه لما ذهب رياض باشا للمجلس فى ٢٩ مارس يُعلن قرار الحكومة والخديوى بفض دورة انعقاده، أعلن المجلس رفض الانفضاض محتجًا على امتهان الحكومة له، ومهدداً بالثورة [٣١].

وفى هذه الأجواء كانت مظاهرة الجيش الأولى فى فبراير ١٨٧٩م، التى شارك فيها نحوألفين وخمسمائة من الضباط المصريين، وأسقطت وزارة نوبار المسماه بالوزارة الأوروبية... وتطورات الأمور بعد ذلك إلى اعتقال أحمد عرابى ثم إطلاق سراحه، ومن هنا كانت المظاهرة التالية الكبيرة فى أبريل ١٨٧٩م، والتى ساهم فيها عدد كبير من الضباط والتى تقدم من خلالها أحمد عرابى وزملاؤه إلى ميدان عابدين قصر السلطة السياسية الحاكمة حينئذ، وعرض مطالب الأمة « اللائحة الوطنية» التى تطالب بالحكم النيابى، وتشكيل وزارة مصرية، بالإضافة إلى تلك المطالب الخاصة بالجيش، وكان الر د السلطوى بإعلان ملكيته للبلاد والعباد يهيمن عليه المنطق الدعائى « لقد ورثنا هذه البلاد عن آبائنا،

وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا . . » وكان رد قيادة الرأى العام المصرى على ذلك بـ « إن الله لم يخلقنا تراثًا أوعقاراً ، وأننا لن نورث أونستعبد بعد اليوم . . » مكرراً المقولة المشتهرة تاريخيًا « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . . »؛ مما يشير إلى طبيعة البناء الفكرى السائد والمهيمن حينئذ ، وهكذا يمكن القول إن الحركة العرابية قد جاءت معبرة عن انسجام مطالب العرابيين فى المؤسسة العسكرية مع المطالب الشعبية والقومية القائمة وقتها ـ وقد تمثل ذلك فى الشعار الذى كان يعبر عن واقع حركة الرأى العام ومطالبها فى ذلك الوقت « مصر للمصريين » . . وهكذا تشكلت الوزارة فى ظل تصاعد الانتفاضة الشعبية التى عمت البلاد ، وتم وضع دستور جديد وتولى محمود سامى البارودى رئاسة الوزارة ، والتى احتل فيها أحمد عرابى وزارة الدفاع ، والخلاصة أن العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة فعلية أوشرعية والرأى العام المصرى بقيادته كانت قد وصلت إلى طريق شبه مسدود ، ومن ثم ينبغى أن نفرق بين أمرين (٣٣) :

الأول: تحرك من قوى الرأى العام ـ قيادته مدنية ـ مهما كان انتماؤها الفئوى فى علاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة فإن الأخيرة تستطيع السيطرة عليه والتحكم فيه ، مالم يصل إلى درجة معينة من السعة والانتشار ، والفعل العنيف بحيث يتحول إلى وضع مهدد .

الثانى : تحرك من قوى الرأى العام ـ قيادته عسكرية ـ يخالف أولا يطابق توجه الدولة والسلطة الحاكمة ، فإنه يستدعى منها مباشرة وفور اكتشافه أقصى درجات السرعة فى تصفيته ومواجهته ؛ ذلك لأن هذا التحرك يفيد بذاته تعديلاً مباشراً فى أوضاع السلطة ، وتعمل سلسلة ردود الأفعال المتبادلة عملها السريع فى تصفيه هذا التحرك ، أووقفه ؛ ولما كان التحرك هومن النوع الثانى فقد كان تحرك السلطة السياسية الحاكمة سريعًا فى مواجهته وتصفيته فى نهاية الأمر فكانت هزيمة الثورة واحتلال الإنجليز مصر .

(٣) النتائج والدلالات السياسية لحركة قوى الرأى العام بقيادة الحركة العرابية ، يمكن أن نخرج من استقراء وتحليل فترة الثورة العرابية من زاوية فعالية الرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية بالدلالات التالية :

الدلالة الأولى : كانت الحركة العرابية تعبيراً عن حركة المؤسسة العسكرية ، التفت حولها قوى الرأى العام المصرى ؛ مما أدى إلى توافر أسباب الاقتراب من النجاح لها ، وقد جاءت أيضًا فى وقت أصيب فيه النظام السياسى الحاكم بالترهل ، وازدادت فيه قدرة الدول الاستعمارية على التدخل فى شئون مصر ، واقتربت من هدفها الرئيسى ألا وهواحتلال مصر .

الدلالة الثانية: كانت حركة الرأى العام المصرى ترى نفسها تعبيراً عن وطن له مكانته وتاريخه فى حماية «الديار الإسلامية»، والدفاع عنها ونصرة قضاياها، ولم تكن قضايا من قبيل: «الإسلامية» و«العروبة» أو «الإسلامية» و«العلمانية» قد ظهرت بعد فلم تكن الحركة تمرداً على الخلافة العثمانية وإنما كانت تعترف بالانتماء إليها وتبالغ فى تأكيد هذه الرابطة، ولعل القوى التى كانت تتربص بالحركة العرابية الدوائر كانت تعلم مقدار ما لهذه الرابطة من نفوذ على قوى الرأى العام المصرى، ولذلك فإنه كان لإعلان الباب العالى - بضغوط تلك القوى من الدول الاستعمارية - بعصيان عرابى فى المراحل الأخيرة من حركته الأثر الكبير فى انفضاض الرأى العام من حوله؛ مما أسهم بدرجة كبيرة فى التعجيل بنهاية الحركة العرابية وهزيمتها.

الدلالة الثالثة: نجحت الحركة العرابية فى بداية الأمر - جزئيًا - فى تحقيق قدر مهم من النتائج السياسية؛ فقد تمت عملية انتقال فعلى للسلطة السياسية إلى أيدى العرابيين - بعد أن حدث استقطاب فى الموقف بين الثورة وأعدائها وعلى رأسهم الخديوى توفيق وحركة الانتفاضة الشعبية القوية التى عمت المدن والقرى تأييداً للعرابيين وتم تأليف وزارة اشترك فيها من العرابيين أحمد عرابى وزارة الدفاع، وتولى رئاستها محمود سامى البارودى... إلخ، وسميت «وزارة الثورة» - وتم إعلان دستور ١٨٨٢م، وتشكيل مجلس النواب - أى تحققت معظم المطالب التى سعت الحركة العرابية لتحقيقها، وقد أوضح ذلك عرابى فى قوله لبلنت فى فبراير ١٨٨٢م. «لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون إسكات صوته».

الدلالة الرابعة: يبدو أن الأوضاع على المستوى العالمى كلها كانت تقود إلى هزيمة الحركة العرابية، فقد كانت الضغوط قاسية فى «قرن الاستعمار» الذى تم فيه تقسيم العالم القديم بين الدول الاستعمارية آنذاك (٣٥) بحيث كان استعمار مصر فى هذا الإطار وفى تلك الفترة من تاريخها يكاد يكون قدراً مقدوراً لا تستطيع له دفعًا، فلم تكن بقدراتها الذاتية تستطيع صد الغزو الاستعمارى الغربى، ولم تكن الدولة العثمانية أيضًا، وقد دخلت مرحلة الضعف والاضمحلال منذ فترة طويلة بقادرة على مد يد العون، والنصرة والمساعدة لها، وهكذا وضعت نهاية حركة الرأى العام المصرى على أيدى قوات الاحتلال الإنجليزى ١٨٨٢م، وقد أسفرت هزيمة الثورة عن تصفيه أجهزتها، وتنظيماتها، ومؤسساتها الوطنية والديموقراطية؛ فقد ألغى دستور ١٨٨٢ ومجلس نوابه، ووضع قانون نظامى فى ١٨٨٣ يشكل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية - يتألف الأول

من ٣٠ عضواً منهم ١٤ معينون، والرئيس، والباقى منتخبون عن المحافظات، وتتألف الثانية من أعضاء المجلس الأول فضلاً عن الوزراء و٤٦ عضواً منتخبًا على درجتين ـ ووظيفة المجلس الأولى استشارية فى مناقشة القوانين والميزانية، ووظيفة الجمعية استشارية أيضًا ماعدا تقرير الضرائب الجديدة.. إلخ.

الدلالة الخامسة: دخلت قوى الرأى العام المصرى فى مرحلة طويلة ممتدة من الجفاف السياسى وسادت فترة ذهول جماهيرى أسماها الرافعى فترة الانحلال القومى « فقلما يوجد من الثورات ما انتهى بخيبة الأمل مثلما انتهت الثورة العرابية»، وكانت السلطة السياسية الحاكمة فى ذلك الوقت قد أصبحت شركة بين ما اصطلح أحمد لطفى السيد على تسميته بالسلطة الشرعية (الخديوى)، والسلطة الفعلية (الاحتلال البريطانى)، ولم تكن «الأمة» بأى معنى من معانيها السياسية سواء السراة أوالأعيان « أصحاب المصالح الحقيقية» أوحتى الطبقة المتوسطة، أوالجماهير الشعبية « أصحاب الجلابيب الزرقاء» قد تبلورت فى تيارات سياسية تستطيع أن تشكل الرأى العام المصرى منفردة، ناهيك عن إفراز قيادة جديدة ولم تكن لها من تأثير مجريات الأمور، وذلك من جراء ما أدماها من جراح الهزيمة سنين عديدة، ولم تسجل وقائع التاريخ المعروفة بداية للتنظيمات والتجمعات السياسية بعد الاحتلال إلا مع الجيل الجديد من أمثال مصطفى كامل ولطفى السيد على اختلاف المشارب والوجهات. وفيما عدا ما ظهر بالهيئتين النيابيتين فى التسعينيات من ارتفاع الأصوات التى تناقش الميزانية، وترفض اعتماد نفقات جيش الاحتلال وتطالب بزيادة المبالغ المخصصة للتعليم وغيره، لم يلحظ أن ظهرت معارضة فعالة منظمة مدة تزيد على عشرين عامًا، ومع فواتح القرن الحالى ظهرت صحيفة «اللواء» الوطنية، ثم « الجريدة» وما لبث أن تكوّن الحزب الوطنى، وحزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية فى ١٩٠٧، وسجلت الحركة السياسية الوطنية نموًا سريعًا، لاسيما بعد أن استقامت تنظيماتها المختلفة، فقام بجوار الحزب الوطنى نادى المدارس العليا فضلاً عن ظهور التنظيمات النقابية والتعاونية، وعرفت اضطرابات الطلبة والشباب ومظاهراتهم من أجل المطالبة بالدستور وكفالة الحريات والاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وعلى إعادة قانون المطبوعات القديم، وغير ذلك مما لا مجال لتفصيله وموضعه الدراسات التاريخية المتخصصة، والمهم أن هذا الانبعاث للحركة السياسية الجماهيرية ولتنظيماتها، قد أثر على الهيئات النيابية القائمة، خاصة منذ ١٩٠٨ إذ انبعث فيها المعارضة رغم بقاء تلك الهيئات على حالها الأول من حيث التشكيل الضيق والسلطات المضغوطة، ودل ذلك على أن العنصر الحاسم لوجود المعارضة الفعالة، لا يتعلق بتشكيل الهيئات النيابية أوسلطتها، بقدر

ما يتعلق بوجود الجماعات السياسية النشيطة وتبلور التيارات السياسية، وهذا العنصر هو الخليق بأن يُكسب الهيئات النيابية وظائفها الديموقراطية الحقة، فضلاً عن الحيوية فى رقابة الحكومة والقدرة على التأثير فى قراراتها، وهذا يؤكد ما هو مسلم فى الفكر السياسى، من أن ما يكسب الهيئات النيابية سلطاتها إزاء الأجهزة التنفيذية المسيطرة على وسائل العنف المشروع، هو ما تتمتع به هذه الهيئات من روابط موصولة بالرأى العام، ولا يكون الرأى العام قوة مؤثرة إلا بانتظامه فى جماعات محددة على النحو الذى أكدنا عليه فى الفصل السابق (٣٦).

ويمكن أن ندلل على الحيوية التى دبت فى الرأى العام المصرى. وشكلت المقدمة الحقيقية للنموذج الثالث ثورة ١٩١٩م بلحظتين تاريخيتين هما: ظهور مصطفى كامل ونشأة الحزب الوطنى، ومقتل بطرس غالى باشا.

(أ) اللحظة التاريخية الأولى: ظهور مصطفى كامل(١٨٧٤-١٩٠٨م).

كانت بمثابة تصاعد فى فعالية علاقة الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية الحاكمة، فقد أنشأ جريدة اللواء، وأعلن برنامج الحزب الوطنى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧م، وقد وقع على تأييده عدد قدره المحايدون بـ١٧ ألف مصرى. وهو عدد ضخم خاصة أنهم جميعًا من المعادين للسلطة الحاكمة ثم انضم إليه الآلاف، وأصبحت اللواء توزع ١٤ ألف نسخة. وكان ما أعلنه من أنه « لا تعارض بين الانتماء الوطنى، والانتماء الإسلامى » أقرب إلى مفاهيم الرأى العام المصرى، وتصوراته فى ذلك الوقت، وكان موقف الحزب الوطنى (الإطار التنظيمى لفاعلية الرأى العام حينئذ) من السلطة السياسية الحاكمة (فعليا: الإنجليز، وشرعيًا: الخديوى) يغلب عليه الصدام مما جعل الوثائق السرية البريطانية والمصادر الموالية لها، مثل صحيفة «المقطم» تصف أتباعه بـ« المتطرفين» أو«المهيجين» . . .، كما أوعزت بإنشاء حزب جديد يكون « أقل تطرفًا». وهو« حزب الأمة» الذى قدم مفهومًا للوطنية يقوم على الرؤية العلمانية، وشهدت البلاد لأول مرة فى تاريخ العمل الحزبى مظاهرات حاشدة ضد الإنجليز وأفندينا ١٩٠٩-١٩١٠م.

(ب) اللحظة التاريخية الثانية هى اغتيال بطرس غالى باشا:

تتلخص القضية التى أثارت الرأى العام المصرى أنه فى عام ١٩١٠م رأى « المستشار المالى البريطانى ومعه حكومة الخديوى (وكان يرأس الوزارة بطرس غالى باشا). الاتفاق مع شركة قناة السويس على مد امتياز الشركة أربعين عامًا تالية لانتهاء الامتياز فى ١٩٦٨م (أى ينتهى الامتياز وفقًا لذلك فى ٢٠٠٨ م) فى مقابل أربعة ملايين من الجنيهات، فضلاً

عن حصة ضئيلة من الأرباح تتم زيادته تدريجيًا كل عشر سنوات وتصل إلى ٥٠٪ خلال مدة محدودة. . المهم فى هذا الأمر أن الزعيم الوطنى محمد فريد والحزب الوطنى الأصلى شن هجومًا على المشروع، وقام بتعبئة الرأى العام المصرى ضده، وقد كان الموضوع يمثل حساسية خاصة لديه؛ إذ تعى ذاكرته التاريخية ما ارتبط بعملية حفر القناة من ظلم للمصريين وموت الآلاف منهم تحت سوط السخرة، وما ارتبط بالقناة من ازدياد تغلغل النفوذ الأجنبى الذى أدى إلى إجهاض الحركة العرابية وانتهى بالاحتلال (ويُقال إن عرابى حاول ردم القناة؛ كى يمنع الزحف الإنجليزى عن طريقها . . . إلخ)، وهكذا فإن «الصورة الذهنية» لدى قوى الرأى العام فى ذلك الوقت بالنسبة لمد امتياز الشركة، كما لو كانت مرادفًا لإطالة أمد الاحتلال والاستبداد معًا، ونتيجة لضغوطها فى ذلك الوقت اضطرت الحكومة أن تطرح المشروع على الجمعية العمومية، وأن تفوضها فى قبوله أو رفضه فأصدرت الجمعية فى ٧ أبريل قرارًا برفضه، المهم أنه أثناء نظر الموضوع اغتيل بطرس غالى رئيس الوزراء، وكان المشروع من أسباب اغتيال الوردانى له ـ ودل ذلك الاغتيال على مقدار تذمر ورفض الرأى العام المصرى له بقياده الحزب الوطنى (وكان الوردانى من شبابه)، وحاول الاحتلال أن يعطى الحادث طابعًا طائفيًا، ولكن الوعى العام المصرى فى ذلك الوقت استطاع أن يستوعب المدلول السياسى للحادث ويعطيه وزنه وحجمه ومغزاه الحقيقى[٣٧].

وبهذا الحادث دخلت البلاد فى موجه من الشروع فى العنف والاغتيالات السياسية بتأييد ما من الحزب الوطنى وقد تناثرت وقائعها حتى ١٩١٩م، غير أن الدلالة السياسية المهمة التى نستخلصها من ذلك ـ خاصة أن موجات هذا التعبير عن الرأى والنشاط السياسى المطبوع باستخدام العنف قد تكررت فى الحياة السياسية المصرية فى دورات تحتاج إلى تفسير متكامل؛ غير أن أحد التفسيرات المقدمة لها هو عدم التناسب بين حجم المعارضة الفعلى وبين الإمكانيات الضعيفة لظهورها من خلال المؤسسات الرسمية، وضعف تأثيرها فيما تتخذه من قرارات وسياسات، وهو ما يسميه البعض بالوظيفة التطويرية للسلطة السياسية الحاكمة بحيث يأتى البناء السياسى للدولة معبرًا عن طبيعة الواقع والقوى الاجتماعية المختلفة وتيارات الرأى العام الفاعلة.

ثالثا: نموذج ثورة ١٩١٩م تأسيس الرأى العام المصرى للسلطة السياسية..

يمكننا تناول هذا النموذج وفق المحكات التحليلية التالية:

أولاً: قضية الرأى العام المصرى التى أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩م:

انتهت الحركة العرابية بالاحتلال الفعلى لمصر ١٨٨٢م وظل الوجود البريطانى واقعيًا

سواء فى صورته العسكرية كقوات الاحتلال، أوكنفوذ سياسى فعلى يمارسه المعتمد البريطانى من خلال المستشارين الذين يتحركون بإرادته، أومن خلال الشرعية المصرية- ولم يكن له سند قانونى محدد حتى تم فرض الحماية ١٩١٤م (٣٨)؛ وبالتالى كانت قضية الاستقلال السياسى هى القضية التى تمحورت حولها جهود قوى الرأى العام المصرى وحركته فى هذا النموذج طيلة السنوات من ١٩١٩-١٩٢٣م، وسنركز على ما يمكن تسميته مفاصل تحركه- فى ظل سخط عام على الاحتلال الإنجليزى- نرصدها فى ثلاثة تفاعلات أساسية تعكس علاقة صراعية مع السلطة السياسية الحاكمة فى مصر، وهى:

(أ) حركة جمع التوكيلات من الشعب وعدم تعاون الرأى العام مع لجنة ملنر ومقاطعتها:

عندما ذهب سعد زغلول ورفاقه إلى المندوب السامى البريطانى يطلبون منه السماح لهم بالسفر لعرض قضية البلاد على مؤتمر باريس الذى عقد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لبحث شئون المستعمرات رفض متعللاً بأنهم لا يملكون حق التحدث باسم الرأى العام المصرى؛ مما أدى إلى قيام حركة جمع «التوكيلات» من كافة أرجاء البلاد لهم كتفويض لرفع «قضية» استقلال البلاد والتحدث نيابة عن الرأى العام وعرض مطالبه أمام المؤتمر، وكان الرد الإنجليزى هوالقبض على سعد ورفاقه ونفيهم خارج البلاد- فاشتعلت الثورة الشاملة مطالبة بالاستقلال، فكان أن تم الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وفى هذه الآونة جاءت لجنة ملنر بحجة معرفة آراء المصريين ومطالبهم للالتفاف على تفويض الرأى العام المصرى للوفد، وفهمت قوى الرأى العام المصرى مغزى تحرك لجنة ملنر فقاطعتها، وطلبت من أعضاء اللجنة التحدث مع من أعطاهم الرأى العام المصرى- وكان قد أطلق عليهم فى خضم هذا التحرك الوفد- «توكيلات عامة» للحديث فى شأن قضيته (الاستقلال)، وهكذا كانت حركة جمع التوكيلات من ناحية ومقاطعة لجنة ملنر من ناحية أخرى موقفين متكاملين يمثلان ردا قويًا وطبيعيًا وجزءاً من مسيرة علاقة قوى الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية الحاكمة فعليّا (الإنجليز)، وهكذا أفشلت حركة الرأى العام المصرى مهمة لجنة ملنر وأعادت التأكيد على قيادة الوفد وأحقيته فى التحدث باسم الرأى العام المصرى.

(ب) إضراب أقسام كبيرة من جهاز الإدارة المصرى (الموظفين):

كانت تلك الإضرابات تعبيراً عن موقف قوى الرأى العام المصرى من الأحداث، ففى أبريل ١٩١٩م دخل عمال الترام فى إضراب شامل من ١٣ مارس وحتى ٢ مايو١٩١٩م، ثم أضربت فى أبريل من العام نفسه أقسام من جهاز الإدارة المصرية ذاته الأمر الذى أدرك

معه الإنجليز استحالة الاستمرار فى حكم مصر - بهذه الطريقة - وقد عبر المندوب السامى اللنبى فى مراسلاته مع كيرزن وزير الخارجية البريطانية أن « الحكومة أصبحت مستحيلة» . (٣٩)

(ج) العصيان المدنى الشامل مع الدعوة إلى مقاطعة الإنجليز : مع العصيان المدنى الشامل الذى أشرنا إليه وكانت أخطر وجوه المقاطعة هو عدم التعاون معهم فى أجهزة الحكم - سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة ، أو بالنسبة لوسائل تنفيذ القرارات الإنجليزية عبر أجهزة الإدارة المصرية ، وإذا كانت السلطة الفعلية (الإنجليز) تمارس سيطرتها وتأثيرها عبر أجهزة السلطة التشريعية ، فإن هذا الأمر يعنى فى تلك الفترة توقف النفوذ الإنجليزى عمليًا ، وأصبحت الحكومة مستحيلة بالفعل .

وهكذا يمكن القول بشكل عام بأن ثورة ١٩١٩م تمثل علامة فارقة فى تأصيل مواقف قوى الرأى العام المصرى من السلطة السياسية الحاكمة ومدى تفاعلها مع الأحداث السياسية ، وهى رد عملى على أتباع مدارس الاستشراق السياسى القائلين بسلبية الرأى العام والشعب عمومًا فالمصرى عندما يفقد الأمل فى التغيير السلمى يتحول إلى قوى فعالة ومؤثرة ، وعمومًا تفاعلت الأحداث السابقة بصدد المطالبة بالاستقلال والجلاء .

ثانيًا : تحليل طبيعة القوى القائدة لحركة الرأى العام المصرى فى الثورة :

تعد ثورة ١٩١٩ - خلافًا للنموذجين السابق و اللاحق - ثورة شعب قادتها بالأساس صفوة مدنية - فما طبيعة الصفوة التى قادت الحركة الجماهيرية لقوى الرأى العام المصرى ؟

١- حملت قيادة حركة الرأى العام سمت الدولة المصرية وجهازها ؛ أى كانت من عناصر النخبة الحاكمة (وبالذات من الجمعية التشريعية ، والتى كانت موقوفة النشاط منذ ١٩١٤م فى ظل فرض الحماية) ؛ فالثلاثة الذين قابلوا «السير وينجت» المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨م مطالبين باستقلال مصر كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية ، سعد زغلول مثلاً كان وكيلها المنتخب ، وكان خمسة من أعضاء الوفد السبعة أعضاء فى الجمعية التشريعية ، وهكذا فإن قادة حركة الرأى العام وجدوا فى الجمعية التشريعية - وإن كانت متوقفة - ما يحوطهم بسمة من سمات الدولة ، ويصبغهم بصبغتها الشرعية فى نشاطهم المبكر ، كما أن سعد زغلول كان على اتصال بحسين رشدى رئيس الوزراء فى هذا السعى المبكر ، فهؤلاء القادة «كانوا أشبه بمجلس وزراء بما يحوطهم من سمت الدولة ، ولو لم يكونوا من أعضائها الفعليين فى ذلك الوقت : كانوا وزراء ، وموظفين كبارًا سابقين أو من الوجوه ذات الثقل الرسمى والاعتراف العام» . (٣٩)

٢- مدت القيادة السابقة أواصر العلاقة مع رجال جهاز الإدارة المصرية وقياداته الكبيرة

والذى كان قد بقى - لأسباب داخلية ودولية عديدة ورغم الاحتلال البريطانى الذى كان قد استمر حينئذ ٣٧ عامًا - مصريًا فى الصميم : هيكلاً ، وجمعًا للمعلومات وتنفيذا للسياسات ، وإدارة للشئون العامة والمرافق ، كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة على رأس هذا الهرم السياسى والإدارى كالوزراء والسراى ، وكانت هيمنة الإنجليز عليه من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته بواسطة «مستشارين» إنجليز فى بعض الوزارات ، وبعض كبار الموظفين منهم فقط ، ومن خلال هذه القنوات كانت تجرى إدارة المندوب السامى ، لتصدر بها قرارات مصرية ، يتحرك وفقًا لها جهاز الدولة برمته ، ويقف جيش الاحتلال ليحمى تلك القنوات الاصطناعية « وهكذا فإن جهاز الإدارة المصرى تحرك متجاوبًا مع الثورة - كما أسلفنا - حتى أصبحت الحكومة مستحيلة بل إن بعض قيادات الجهاز الإدارى فى ذلك الوقت كانت ضالعة فى قيادة الثورة ، ولنتذكر أن عبد الرحمن فهمى كان مديراً لإحدى المديريات وفى الوقت نفسه قائداً للنظام السرى الذى يحمى الثورة ويحافظ عليها» (٤٠) .

٣- لوحظ غياب الجيش - كمؤسسة - عن قيادة حركة الرأى العام الثورية (مقارنة بالنموذجين السابقين ، والنموذج اللاحق الذى سنتناوله فيما بعد) بالرغم من اشتراك بعض صغار الضباط فى مظاهراتها وتكوين جمعية سرية فى الخرطوم واعتقال بعض أعضائها العسكريين فى ذلك الوقت ، وقد قيل فى تبرير ذلك الغياب (٤١) :

أ- عدم اقتناع قيادة الوفد بالعنف سبيلاً للتغيير ، يرد عليه بأن الوفد تشكل مع حركة الرأى العام المصرى ولم يكن له قبل ذلك فكر أوتنظيم مستقل ومستقر ، ووجود قيادات غير مقتنعة بالعنف مثل محمد شريف أثناء الحركة العرابية لم يكن سببًا كافيًا لتفسير ابتعاد الجيش عن الثورة وقتها .

ب- سيطرة الإنجليز على قيادة الجيش فى ١٩١٩م ، ويرد عليه بأن ذلك لا يكفى سببًا مفسراً ؛ فالحركة العرابية فى ١٨٨١م قامت ضد قيادات الجيش الشركسية رغم سيطرتهم عليه ، وانتصار بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى لا يكفى لابتعاد الجيش المصرى عن ثورة ١٩١٩م ، فقد قامت الحركة الكمالية فى تركيا بالجيش رغم ما كان يعانيه من هزيمة جعلته فى أشد حالات الانهيار .

ج- الرأى الذى نتفق معه هوأن تغييب الجيش المصرى فى أرجاء السودان قرابة ربع قرن سابق على الثورة فضلاً عن هيمنة الإنجليز على وظائفه القيادية قرابة أربعين عامًا سابقة

هو الذى أدى إلى غياب الجيش كمؤسسة عن القيام بدور محورى فى هذه الثورة، وفى قيادة حركة الرأى العام أثناء أحداثها الشاملة.

ثالثًا: النتائج والدلالات السياسية لحركة قوى الرأى العام المصرى:

ويمكن أن نرصد عددًا من النتائج والدلالات التى تمخضت عنها حركة الرأى العام المصرى فى الثورة:

الدلالة الأولى: كان تصريح ٢٨ فبراير، ودستور ١٩٢٣ من المكاسب المباشرة لحركة الرأى العام وتفاعلاته أثناء الثورة؛ فقد كان تصريح ٢٨ فبراير - رغم كونه مشروطًا - يعكس تراجعًا إنجليزيًا واضحًا واعترافًا بالاستقلال الأسمى لمصر، وإنهاء الحماية البريطانية، وعودة الوضع البريطانى لكى يكون واقعيًا وليس مشروعًا، ولذلك فإن الإنجليز حرصوا على إبرام معاهدة؛ لكى تقنن وجودهم فى مصر، وهذا ما فشلوا فيه فى الفترة من ١٩١٩ - ١٩٣٦م حين عقدوا المعاهدة المعروفة بهذا الاسم، وقد أعطى ذلك إمكانية لكى تعمل الإدارة المصرية - فى أجواء من الحرية ليست كاملة، ولكنها بالنسبة لما عرفته مصر لم تكن مسبوقة على مدى الأربعين عامًا الماضية، ويؤكد ذلك أن بعض المستعمرات البريطانية - كالهند والمستعمرات الأفريقية مثلا - كانت ترى فى هذا القدر مميزا لمصر تغبطها عليه وتسعى للاقتراب منه. أما دستور مصر ١٩٢٣م - فإنه لأول مرة فى تاريخ مصر - باستثناء عام واحد - أثناء دستور العرابيين ١٨٨٠م - أعطيت قوى الرأى العام المصرى إمكانية لتقييد سلطة الاستبداد السياسى الملكى، صحيح أنه بقيت للملك سلطات واسعة وكبيرة، ولكنها صارت مقيدة ومهددة بأكثر من ذى قبل.

الدلالة الثانية: برزت قوة الرأى العام المصرى واتسع نطاق الجماعة الوطنية؛ لتصبح تيارًا عريضًا، وغدا تقسيم «السلطة الشرعية» و«السلطة الفعلية» و«أصحاب المصالح الحقيقية» فى الشعب المصرى غير ذى معنى، فقد أثبتت أحداث الثورة أن الأمة هى الجماعة المطالبة بالاستقلال الوطنى والتى اتسعت واقعيا؛ لتشمل السواد الأعظم - وبتعبير سعد زغلول - أصحاب الجلاليب الزرقاء، وفى هذا الإطار جاءت نشأة حزب الوفد - كتجمع للحركة الوطنية المصرية - وكانت الرموز «زعيم الأمة»، و«بيت الأمة»، و«أم المصريين» تعبيرًا عن ذلك... إلخ فلم يكن حزب الوفد مجرد «حزب» بالمعنى المتداول فى الدراسات السياسية، وإنما كان جبهة عريضة لمختلف قوى الأمة المصرية[٤٢].

الدلالة الثالثة: بداية البلورة الحقيقية للجماعة الوطنية المصرية، فغدت الدعوة إلى المصرية أمرًا «واقعيًا بمعنى معين، وكانت قد بدأت تقوى شيئًا فشيئًا كأمر واقع عقب هزيمة

محمد على ١٨٤٠م، ثم صارت «سياسة» تمييز وانفصال تدريجى للقطر المصرى عن الجماعة السياسية الإسلامية التى تمثلها الخلافة العثمانية وذلك منذ عهد إسماعيل بحيث بقيت الرابطة بدولة الخلافة اسمية وإن بقى لها درجة من درجات التفوق على الجسد الأساسى للرأى العام المصرى ـ ومع الاحتلال الإنجليزى أصبحت هذه الدعوة أمراً واقعيًا؛ لأن نفوذ الدولة العثمانية صار منتهيًا، كل ذلك غذى وقوى ـ على مدى أربعين عاما ـ من «الروح المصرية»، ثم ظهرت نخبة تطالب بالوطنية المصرية وتضع لها إطاراً فكريًا متجاهلة الإطار العربى والإسلامى (وقد عبر عن ذلك حزب الأمة الذى قام برعاية قوى الاحتلال الإنجليزى) . . . وكان يضاده على طول الخط حركة الحزب الوطنى ـ بزعامة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد، حيث ظلت الوطنية المصرية مرتبطة طوال فترة الحرب العالمية الأولى ـ بالإسلامية السياسية ودولة الخلافة، ولعل الذى أخل بهذا الوضع ـ انتهاء الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ؛ فأصبحت الدولة المجسدة والمشخصة لفكرة الخلافة غير قائمة عمليًا، ولم تكن ثمة دعوة لقيام جماعة أخرى لها من الحضور السابق والقوة الحالية ما يمكنها أن تسد هذا الفراغ الفكرى فى قضية الانتماء والهوية ؛ ولذلك صارت الجامعة المصرية حقيقة واقعة لا يقوم ما يخالفها فى الواقع السياسى ولا ما يتحداها من دعاوى تجميع سياسى عربى أوإسلامى[٤٣] (يلاحظ أن نشأة جماعة الإخوان المسلمين قد تم بعد ذلك بعدة سنين ولم تنتقل إلى إعلان دخولها المعترك السياسى إلا فى منتصف الثلاثينيات) فقد كانت الفكرة المصرية هى الوعاء السياسى الوحيد القائم الذى يمكن فى إطاره المطالبة بالاستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الأولى ـ وهذا هوالذى أعطى لثورة ١٩١٩م طابعها المصرى . . . باعتبار أن مصر وحدة انتماء انفصلت عن الوحدات الأعم، وصارت تشكل خلية متميزة ومستقلة فى أرض الواقع . . . وقد تساند ذلك مع وجود حقيقة واقعية (عناصر دولة وفق التحديد القانونى المعروف : إقليم، وحكومة . . . إلخ) فكان ذلك هوالتكوين المصرى، وهكذا ظهرت فكرة الجامعة الوطنية المصرية عبر تطور طبيعى وواقعى فرضته الظروف ومقتضيات الواقع والأمور[٤٤] .

الدلالة الرابعة : بدأت قيادة الحركة الوطنية تقوم متصفة بالوصف «العلمانى» لا بالوصف الإسلامى، بداية من ثورة ١٩١٩م وعبر تداعياتها المختلفة ـ على عكس ما كانت تقوم به حركة المقاومة قبل الحرب العالمية الأولى ـ سواء كان ذلك فى مصر (الحزب الوطنى) أوفى غيرها من البلاد (المهدية) فى السودان، (السنوسية) فى ليبيا، (الخطابى) فى المغرب، (الأفغانى) فى إيران وبلاد جنوب شرق آسيا . . . إلخ . وقد كان ذلك مرتبطًا ـ بدرجة من الدرجات ـ بنخبة تمت صناعتها أو جيل تمت تربيته وإعداده ـ وفقًا لمنهج وخطة مدرسة

دنلوب الاستعمارية فى مصر - سواء كان ذلك فى مدرسة الحقوق الخديوية، ودار المعلمين ثم مدرسة المعلمين العليا . . . إلخ، وكانت هذه النخبة من الذين قادوا حركة ١٩١٩ وبالذات عملية التغيير بعدها . . . ولذلك فإن هذه «النخبة حملت القضية السياسية فقط - أى كانت قاصرة على الجانب السياسى دون الثقافى والحضارى - وفهمت قضية النهضة على أنها مرادفة للتحديث على النمط الغربى ؛ فقد حملت مشروع «الاستقلال عن الغرب، والتحديث على نمطه فى الوقت نفسه، وهكذا فإن زمن الثورة شاهد على بداية العملية الكبرى لتغريب مصر، فلم تأت بمضمون جديد يحقق الاستقلال حضاريًا، فظل الغرب ملازمًا للفكر، وظل الاستقلال منقوصًا»(٤٥)

الدلالة الخامسة: تتعلق بجانب يتم تجهيله - من قبل كثير من الذين يكتبون عن ثورة ١٩١٩م ؛ وقد برز حديثًا بعد نشر مراسلات سعد زغلول مع عبد الرحمن فهمى الذى كان يقود الجهاز الخاص أوالسرى لثورة ١٩١٩م - وهوعلاقة العنف بالحركة الجماهيرية - أو بتحرك قوى الرأى العام المصرى، وقد رأينا أن تعبيرات حركة الرأى العام المصرى تخرج عن الطابع السلمى إلى الطابع العنيف عندما لا تستوعبها القنوات أوالمؤسسات السياسية الرسمية للنظام، أوتكون هى أكبر من قدراتها الفعلية أوطاقات احتمالها، أوعندما تعجز تلك المؤسسات عن أن تبلور اتجاهات الرأى العام أوتأخذها فى الاعتبار فى قراراتها أوسياساتها، غير أن القوى القائدة لحركة الرأى العام قد تستخدم العنف أيضًا بالإضافة إلى قوة ضغوط الرأى العام كوسيلة للحفاظ على زخمه وقوته، وهذا هوالدرس الذى تقدمه ثورة ١٩١٩م - فقد كانت الحركة الأساسية له تعبيراً عن إجماع وطنى ومقاومة ضد الإنجليز - وكان التحرك الشعبى هوالأساس - وقد أدى ذلك كما رأينا إلى أن أصبحت «الحكومة مستحيلة»، وفى هذه الأجواء أصبح «المخالفون» خارجين على الإجماع الوطنى ؛ ولذلك فإن هذا الجهاز الخاص لثورة ١٩١٩م - تم استخدامه كعنصر رادع للخروج على هذا الإطار المجمع عليه، ورادع لاستخدام الإنجليز للسلاح لإجهاض تحرك قوى الرأى العام المصرية.

الدلالة السادسة: أدت ظروف الثورة وحركة قوى الرأى العام المصرى إلى لحظة من لحظات التلاحم بين مكونات النسيج المصرى فى مواجهة العدو «الأجنبى» وهوالاحتلال البريطانى إلى بروز «مفهوم المواطنة المصرية» الأمر الذى يتعلق بالتكوين الجمعى المصرى، أى أن مفهوم الجماعة الوطنية المصرية يتعلق بطبيعة العلاقة والرابطة السياسية - فمصرية الحركة التى أفرزتها ثورة ١٩١٩م لم تكن رد فعل لسياسة التفرقة البريطانية، ولا كانت نشاطًا يقصد به مجرد دحض «تهمة» الطائفية - بل كانت اتجاها يستمد أساسه الرصين من الرغبة العامة فى تكوين الجماعة السياسية تكوينًا مصريًا، ومزج الأهالى فى كيان سياسى

واحد، وإيجاد الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك بين «الأهلين» ولاشك فى أن اتحاد «عنصرى الأمة» فى ثورة ١٩١٩م هوأعظم إنجازات الشعب المصرى، وإنشاء الجماعة الوطنية فى مصر على أساس وطيد.

الدلالة السابعة: حاولت قوى الرأى العام المصرية بعد انتهاء الثورة ـ ونجاحاتها الجزئية استلام مقاليد السلطة المصرية، حاول ذلك حزب الوفد على الصعيد السياسى، وحاولته على الصعيد الاقتصادى مجموعة بنك مصر، وكان إخفاق الوفد؛ بسبب عدم تمكنه من الاستمرار فى الحكم من ناحية؛ وبسبب قبوله لكثير من شروط الإنجليز فى سبيل ذلك، وكان إخفاق مجموعة بنك مصر حين زاد تحالفها مع الرأسمالية المتمصرة والأجنبية وخضوعها بالتالى للسوق الرأسمالية العالمية، وقد كان هذا الإخفاق على الصعيدين السياسى والاقتصادى فى تحقيق استقلالية جهاز الدولة المصرى وتماسكه فى حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سببًا فى بروز النخب السياسية والفكرية خارج أطر المشروعية القانونية، ودخول البلاد فى موجات من العنف والاغتيالات من تلك التى تميز الفترة من ١٩٤٦م ـ حتى قيام حركة يوليو١٩٥٢م [٤٦].

* * *

المبحث الثانى

النماذج المعاصرة لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام

تقتضى مناقشة النماذج المعاصرة لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام أن تكون نقطة البداية هى النموذج الذى قدمته حركة يوليو١٩٥٢م، والتى تعد نقطة التحول الرابعة فى التاريخ المصرى الحديث، ومما يزكى التركيز على هذا النموذج أنه يحفل بالكثير من الدلالات السياسية؛ مما يجعل منه أهم النماذج التى يجب دراستها، واستخلاص هذه الدلالات التى لاتزال ممتدة فى واقعنا الحالى - بشكل أوبآخر - ووفقًا لآراء الكثيرين ومنذ قيام حركة الجيش فى ١٩٥٢م التى كانت انتقالا بالبلاد من وضعية إلى وضعية أخرى مخالفة لها بصدد طبيعة النظام السياسى وتوجهاته فى التعامل مع الرأى العام والقوى المجتمعية المختلفة.

ورغم كثرة الدراسات التى تناولت النظام السياسى الذى انبثق عن حركة يوليو من جميع جوانبه - الفكرية والأيديولوچية والنظمية - بالإضافة إلى ممارساته السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. . . . إلخ إلا أننا لاحظنا ندرة الدراسات التى تركز على علاقته بقوى الرأى العام المصرى وحركته العامة، ومن هنا تأتى أهميه تناول هذه الخبرة المعاصرة، وقد حاولت بعض الكتابات التنظير لها من منطلق حق مقاومة الطغيان، إلا أن هناك دراسات أخرى أثارت ا لتساؤل عن مدى إمكانية تعبير المؤسسة العسكرية فى حركتها الثورية، أوتأصيل دورها الانقلابى على حق مقاومة الطغيان على النحوالذى سنناقشه فى الفصل القادم، وأيًا ما كان الأمر فقد كانت أزمة مارس ١٩٥٤ حاسمة وذات دلالة بصدد علاقة الحركة بالرأى العام ولاتزال آثارها وتداعياتها ممتدة على نحوما سنرى.

والواقع أن نموذج حركة يوليويقدم ثلاثة أنماط من خبرة التعامل مع الرأى العام المصرى، يترجم كل نمط منها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة و إدراك القيادة السياسية للرأى العام ومنطق التعامل معه، بالإضافة إلى طبيعة القضية التى تحرك أو تم من خلالها تحريك قوى الرأى العام المصرى، والمناخ العام الذى يجرى فى إطاره عملية التفاعل معه، وبالطبع فإن لكل نمط من هذه الأنماط سمته العام وخصائصه التى يتفرد بها عن النمطين.

الآخرين، غير أن هناك استمرارية معينة لعدد مهم من السمات والخصائص تقدم لنا السند العلمى لدراستها فى إطار نموذج واحد وتحليل دلالتها الأساسية فى إطار مقارن، وعلى هذا فإننا فى هذا المبحث سوف نتناول بالتحليل الأنماط الثلاثة :-

ففى الأول: نتناول نمط تعبئة الرأى العام وصنعه والذى عرفته الفترة الناصرية، **وفى الثانى**: نتناول نمط التلاعب بالرأى العام والذى عرفته الفترة الساداتية، **وفى الثالث**: نتناول نمط تحييد الرأى العام فى الفترة الحالية، ونختتم بالخصائص والسمات العامة المشتركة لهذه الأنماط الثلاثة فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام، وجوهرها عملية تشكيل الرأى العام والهيمنة عليه وصنعه . .

أولا: نموذج تعبئة الرأى العام (١٩٥٢ - ١٩٧١)

قامت حركة الجيش فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانقلاب عسكرى على الحكم القائم تعبيراً عن رفض الجناح العسكرى لمؤسسة إدارة الحكم لما وصلت إليه أوضاع البلاد عامة والجيش خاصة، ولتتبنى استكمال عملية الاستقلال ولتوسع دلالته ولتجعله حقيقة واقعة، وأيضا لترسخ عملية التحديث وتنشئ الدولة العصرية، إضافة لإصلاح أحوال المجتمع ومحاربة الفساد . . . إلخ . .

١ - القضية المحورية التى أثارت قوى الرأى العام المصرى، وشكلت أسس التحرك العملى:

يمكن أن نرصد بدايات تبلور الأحداث بصدد القضية التى أثارت الرأى العام المصرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام الحركة، وهى موضوع الجلاء الإنجليزى وإنتشار الفساد، وقد كانت هذه القضية من أهم مسالك صناعة الرأى العام وتعبئته حول أحداثها ووسائلها الأمر الذى كان محور الأحداث العنيفة التى سبقت قيام الحركة ومهدت لها[٤٧]؛ والجدير بالذكر أن هذه القضية تمتلك استمرارية معينة فى النموذجين السابقين، ولكن نتيجة للتطور فى الفترة السابقة على الثورة بصدد عملية الحشد والتعبئة وفى الفكر السياسى المصاحب؛ لذلك - فإن مطلب «الاستقلال» بوصفه الحل الذى تقدمه قوى الرأى العام المصرى للقضية الوطنية، قد لحقه الكثير من عناصر النمو والتعميق، فلم يعد **«الاستقلال السياسى»** مجرد «إجلاء» الإنجليز عن مصر - كما كان فى النموذج السابق - وإنما صار تحريراً للإرادة السياسية الوطنية من الضغوط الخارجية المفروضة عليها، ورفضاً لمعاهدات الدفاع المشترك مع القوى الكبرى، وللدخول فى الأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى، وللانضواء تحت هيمنة أى من القوى السياسية العالمية فى صراعاتها المتداخلة، ومن هنا بدأت تتبلور ملامح الحياد الإيجابى [٤٨].

ومن **ناحية ثانية** فقد اتسع نطاق «الاستقلال الوطنى»، وساهم فى ذلك ظهور القضية الفلسطينية التى وجدت صداها لدى مختلف قوى الرأى العام المصرية الوطنية والإسلامية، وحتى تلك القوى الوطنية التى تركز بالأساس على استقلال مصر «مثل حزب الوفد»، بدأت تستشعر الخطر على الاستقلال المصرى ذاته، وذلك من جراء تحقق المشروع الصهيونى فى المنطقة تحت الرعاية البريطانية أولاً، ثم الأمريكية بعد ذلك، وبدأ توجه «الوطنية المصرية» نحو إيجاد صيغة لتجميع القوى والأقطار العربية - وخاصة دول المشرق العربى التى كانت قد حصلت على استقلالها السياسى فى تلك الفترة (العراق، وسوريا، ولبنان) بجانب السعودية واليمن (وهى دول لم تتعرض تاريخيًا للاحتلال) وبدأت تظهر فكرة الوحدة العربية فى إطار السياسات الوطنية، ومن **ناحية ثالثة** بدأت قوى الرأى العام المصرى تدرك أن «قضية الاستقلال»، لكى تتحقق بشكل جاد فلابد من إزاحة الهيمنة الأجنبية، والتى كانت تمارس نفوذها على الاقتصاد المصرى من خلال سيطرتها على البنوك - كمجال للاستثمار - وعلى شركات التأمين التى تشارك البنوك فى جمع الأموال، والوكالات التجارية التى تسيطر على تجارة الصادرات والواردات، وتتحكم فى السوق المصرية من خلال ذلك، ومن هنا بدأت المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وبدأ يضاف إلى فكرة الاستقلال الوطنى فكرة الاستقلال الاقتصادى.

ومن **ناحية رابعة** وعلى مدى الثلاثينيات والأربعينيات بدأ الوعى المصرى يدرك - بشكل أو بآخر - أن القوى التى قادت ثورة ١٩١٩ أوسيطرت عليها من بعد - كانت تعكس «توجهًا علمانيًا» وصبغت فكرة الاستقلال السياسى بهذه «الصبغة العلمانية» وحصرت فكرته فى كونه إجلاء للمحتل الأجنبى بقصد بناء «مجتمع جديد» على صورة «المجتمعات الغربية» ونسقها، ومن هنا بدأت تظهر الحركة الإسلامية مشكلة رافدًا مهمًا وواسعًا - يؤكد على «الهوية والمرجعية الإسلامية» للحركة الوطنية - وهى الهوية والمرجعية التى بدونها لا يثبت الشعور بالتميز العقدى والحضارى، والذى يؤدى بالتالى إلى الحفاظ على الجماعة الوطنية بما تملك من تراث، وتماسك اجتماعى وجماعى بنى على هذا الارتباط بالعقيدة الإسلامية.

وهكذا ظهرت الحركة الإسلامية الوطنية تنبه إلى وجوب أن يندرج فى إطار مفهوم الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى مفهوم للتميز العقدى والحضارى عن الغرب، وبدأ يشيع فى الأجواء - فى فترة الأربعينيات - كل ما سبق، وأخذ يتبلور كوضع طبيعى أن يقوم على أمر كل بعد من أبعاد «مفهوم الاستقلال الوطنى» جماعة، أوتيار، أوحزب سياسى . . . إلخ يؤكد عليه، ويوضح أهمية هذا الجانب من أبعاد القضية التى أثارت الرأى

العام، وفيما **يرى البعض** «أنه كان حريًا بأن تتكامل هذه الجوانب لتشكل تيارًا سياسيًا أساسيا يقود الرأى العام المصرى يجمع بين تأكيد الذات الحضارية، والاستقلال الفكرى والعقدى، إلى الاستقلال السياسى إلى الاستقلال الاقتصادى إلى النظر الشامل فى الأقطار العربية والإسلامية كلها، ولكن الحركة الحزبية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تسلك من الأساليب ما يمكن من إجراء هذا التلاحم بين الأفكار والمبادئ (٤٩)». واستمرت الأوضاع فى نهاية الأربعينيات تفصح عن حالة من الإحباط والاضطراب عبر عنها بعض أعلام الطبقة المثقفة المصرية ليس هنا موضع الإفاضة فيها، وذلك إزاء رفض الإنجليز منح مصر الاستقلال الحقيقى، وهزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين (قضية الأسلحة الفاسدة)، وفساد القيادة السياسية للبلاد.. وتمزقها بسبب عدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية، أولمستقبل مصر، أوطرق التغيير وقد انعكس كل ذلك فى الصحافة المصرية حينئذ.

وقد تفاقمت الأوضاع وجرت الأحداث سريعة حتى استحكمت القضية ووصلت فى نهايات ١٩٥١ـ ١٩٥٢ م، إلى «أزمة سياسية حادة»، فقد أصر النظام السياسى على إعلان الأحكام العرفية بسبب حرب فلسطين، وتعطيل كثير من مواد الدستور، حتى أن البعض وصف مصر بأنها «دولة بوليسية لها برلمان».

من **ناحية ثانية**، فإن موجات الهجرة من الريف إلى المدينة مع نقص الخدمات وفرص العمل جعلت من المهاجرين مادة جاهزة للحركات الثورية ولأى تمرد أو انفجار، وفى نهاية الأربعينيات ازداد عدد الإضرابات العمالية، كما أن الصحف بدأت تنشر أخبار الانتفاضات الفلاحية ضد كبار الملاك فى الريف أيضًا.

ومن **ناحية ثالثة** فإن القوى المسيطرة على الحكم صارت عاجزة عن الاستمرار فيه؛ بسبب ضعفها البالغ، وافتقادها الشرعية أمام الرأى العام المصرى الفعال فى ذلك الوقت، ومن **ناحية رابعة وأخيرة** ـ فإن قوى الحركة الوطنية ـ بكافة أحزابها وجماعاتها فى ذلك الوقت ـ كانت عاجزة عن أن تحل محل القوى المسيطرة على الحكم؛ بسبب ما عانت منه من تحكم، وافتقاد التماسك بين أجنحتها وتياراتها المختلفة.

وفى إطار هذه الأجواء من الأزمة الشاملة فى التعامل مع القضية الوطنية ـ وعلى مدى عدد قليل من السنين ـ تجمعت وظهرت حركة الضباط الأحرار فى الجيش المصرى، فقد نشأت من شباب الضباط داخل الجيش الذين التحقوا به بعد معاهدة ١٩٣٦م، وقد تواجدت فى داخلهم مختلف التيارات السياسية التى راجت بين الشباب المصرى فى ذلك

الوقت - سواء الإسلامى، والوطنى العلمانى، والاشتراكى أوغير ذلك، وكان معيار الانضمام للحركة هوالنزوع الوطنى العام - بصرف النظر عن المشرب الفكرى السياسى، وهم يرتبطون بجامع «الانتماء إلى المؤسسة العسكرية» (٥٠)، وفى ظروف الأزمة السياسية الحاصلة جرت حركتهم التى انتهت بالسيطرة على جهاز الدولة، وهذا ما تم فى ليلة ٢٣ يوليو١٩٥٢ م ؛ ونتيجة لكونهم مؤسسة عسكرية، وبرغم أن المطالب التى التقوا عليها وأعلنوها بعد ذاك فى المبادئ الستة بعد نجاح الحركة كانت بمثابة ترجمة لمفهوم الاستقلال الشامل الذى أسلفنا الحديث عنه، فإنها كانت تنظر إلى الجماهير بتوجس، كما سيتضح فيما بعد . .

٢ـ ممارسات سلطة يوليو بصدد تشكيل الرأى العام المصرى:

نستطيع أن نرصد خلال فترة «الجمهورية الأولى» - إذا جاز لنا الإطلاق - الكثير من الأزمات التاريخية التى جابهت سلطة حركة يوليو١٩٥٢، وقامت بعملية صناعة الرأى العام المصرى، ومنها أزمة مارس ١٩٥٤م، وأحداث ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧م، وسوف نختار هاتين اللحظتين قبل أن نقوم فى النقطة الثانية بتقويم آثار الممارسات على الرأى العام المصرى.

أزمة ١٩٥٤م وإعادة تشكيل الرأى العام المصرى:

لا تعد أزمة مارس ١٩٥٤م مجرد أزمة تاريخية، وإنما تكاد تصل إلى أن تكون تحولاً حقيقيًا فى إطار نموذج حركة الجيش فهى أزمة بالمفهوم السياسى أى نقطة تحول فارقة يختلف ما بعدها عما كان سائدًا قبلها سلبًا أوإيجابًا؛ فقد كانت خيارًا بين توجهين للحركة السياسية المصرية، وكانت حاسمة فى اختيار أحدهما ؛ فقد كان الطريق الذى انتهجته الحركة الوطنية الشعبية المصرية منذ ١٩١٩ م، خاصة بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣م، هوطريق تحقيق الاستقلال المصرى عن بريطانيا العظمى بواسطة (المفاوضات) باعتبارها الوسيلة الوطنية المشروعة التى تبنتها قيادة ثورة ١٩١٩م، وكان تحقيق هذا الهدف الوطنى يتوقف على القوى السياسية التى تصل إلى الحكم - بطريق الانتخابات - التى نظم طرقها دستور١٩٢٣م، ومن ثم صارت المسألة الديموقراطية خادمة للقضية الوطنية، واستقر فى الوعى السياسى أن ضرب الديموقراطية هو وسيلة التفريط فى الحقوق الوطنية، وأن إتاحة وسائل الديموقراطية هوالطريق لتنفيذ المشيئة الشعبية المتعلقة بتحقيق الاستقلال، وإنجاز الجلاء العسكرى الأجنبى.

لقدكانت الفترة من ٥٢ - ١٩٥٤ التى تراوح الموقف فيها حول مدى الاتصال

أوالانفصال بين المطلبين «الديموقراطى»، و«الوطنى»؛ وبالتالى المحدد للأدوار المستقبلية التى من المقدر أن يلعبها الرأى العام والإرادة الشعبية فى كلا الأمرين، فقد كانت سيطرة قوة سياسية تنتمى إلى المؤسسة العسكرية بغير تنظيم شعبى حقيقى لها، أو وجود فعلى لدى تيارات الرأى العام تباعد من إمكانيات أن تدخل هذه القوة فى تنافس مع الأحزاب الشعبية الأخرى لكسب نتائج انتخابات حرة تجرى فى الواقع السياسى المصرى؛ وبالتالى السيطرة على جهاز الدولة من خلال أغلبية تسود فى المجلس النيابى.

ومن جهة أخرى كان قيام حركة يوليو١٩٥٢م من داخل جهاز الدولة نفسه مما يفضى إلى إمكان هيمنة هذه القيادة على جهاز الدولة رأسًا، وهذا ما حدث بالفعل فى ١٩٥٤م فقد حسمت المسألة من حيث سيطرة القوة السياسية الجديدة على جهاز الإدارة، وعلى ركائز الدولة، وصار الوعد بتحقيق المطالب الوطنية منفصلا عن الأساليب الديموقراطية التى اعتيدت فى الفترة السابقة، ولكن هذه النتيجة احتاجت لعامين آخرين؛ لكى تبدو آثارها واضحة ـ ذلك لأنه حتى عام ١٩٥٤ لم يكن قد تبدى الوجه الوطنى لرجال الحركة إلا كوعود، وكتاريخ سابق (باعتبارهم من شباب الثلاثينيات الذى كان مندمجًا فى الحركات السياسية الشعبية والشبابية فى ذلك الوقت من قبيل: طليعة الوفديين، والحزب الوطنى، والإخوان المسلمين، والشيوعيين. . . إلخ»، ولم يكن هذا كافيًا فى ترسيخ الاطمئنان بتوجه وطنى لهم، وهم فى دست الحكم وفوق مقاعده.

وكانت معاهدة ١٩٥٤م بين مصر وإنجلترا ـ مما خيب آمال الكثيرين من رجال الحركة الوطنية وقوى الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت؛ بسبب ما تضمنته من إمكان عودة القوات البريطانية لمصر ـ إذا ما تهددت بالحرب من الدول العربية وتركيا، ولم يكن الاعتراض الوطنى في أوساط قادة الرأى العام وجماهيره آتيًا مما يتعلق بالدول العربية، وإنما كان مما يتعلق بتركيا « والتى كانت عضواً بحلف الأطلنطى. . مما أثار التساؤل حول طبيعة هذا الاستقلال وأدوار العامل الأجنبى فيه»؛ وبالتالى لم تكن معاهدة ١٩٥٤م مما يكفى للاطمئنان إلى التوجه الوطنى للقيادة الجديدة.

ولكن ما لبث هذا الأمر أن تحقق للرأى العام فى عام ١٩٥٦م بتأميم القناة وبإلغاء معاهدة ١٩٥٤م، وما تلاها من أحداث معروفة، ومن هنا كان انفصال جانب تحقق السياسات الوطنية عن جانب تنظيم الحكم بأسلوب ديموقراطى يعتمد أساسًا على ما تفرزه قوى الرأى العام المصرى؛ وبالتالى فقد افتقد النظام مشاركة حقيقية للرأى العام المصرى فى سياساته وإنجازاته التى كانت نتيجة سياسات أفراد وقراراتهم الفردية بالأساس [٥١].

وعلى الجانب الآخر نشطت الدعاية الناصرية فى إطار هذا النموذج لتعبئة جماهير

الرأى العام المصرى وسوقهم فى مظاهر التأييد لكل القرارات السياسية الصادرة فى ذلك العهد، وفى الوقت نفسه كانت آلة الهيمنة والرقابة تفرض عليهم وعلى عقولهم عدم معرفة سوى النذر اليسير من الحقائق السياسية والمجتمعية فى إطار رقابة سيطرت عليها أجهزة الاستخبارات أودولة المخابرات ومارستها على قطاعات واسعة من الرأى العام بأساليب ودرجات متعددة (٥٢).

وقد استمر هذا الوضع سائدًا ومسيطرًا على الفكر والممارسة السياسية فى مصر، ألا وهو إمكان الاستغناء عن التكوين الديموقراطى فى تنظيم الدولة والذى يعنى باختصار إهمال الترجمة الحقيقية لحركة الرأى العام المصرى من واقع إرادته السياسية ـ وذلك ما دامت المضامين السياسية قد تحققت أوزُعم أنها تحققت على نحومن الأنحاء . . وفى هذا الإطار ابتدعت دعاية تلك الفترة مفهوم « **ديموقراطية الموافقة**»؛ لكى يكون بديلا عن «**ديموقراطية المشاركة**» . . . فما دامت الجماهير « موافقة» على تلك الإنجازات الوطنية للقيادة السياسية ـ وباعتبار أن الشرعية السياسية هى رضاء المواطنين أو أغلبيتهم عن الإنجازات والسياسات الفعلية ـ فإنه لا حاجة للمشاركة الفعلية لقوى الرأى العام المصرى عبر انتخابات أوغيرها (٥٣).

أزمة مظاهرات ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧م و دلالتها:

عقب الهزيمة القاسية فى ٥ يونيه ١٩٦٧م أعلن الرئيس عبد الناصر فى التاسع من يونيه مسئوليته الكاملة عنها ورغبته فى التنحى عن الحكم، فكان أن خرجت جماهير غفيرة من الرأى العام المصرى تعلن تمسكها بقيادة عبد الناصر رغم الهزيمة، وتعد بمواصلة المسيرة معه حتى النهاية وقد اختلفت التفسيرات بصدد ما حدث من سلوك تمثل فى خروج جماهيرى واسع ومتواصل ؛ فالبعض من المحللين السياسيين يرى أنه كان تعبيرًا عن حالة طفولة سياسية وإحساس من الشعب وقوى الرأى العام بفقدان «الأب» الذى كان يملأ عليه جميع أقطار حياته ويخشى حالة من حالات اليتم السياسى بفقدانه، والبعض الآخر يراها لحظة من اللحظات التاريخية القليلة فى حياة الشعب المصرى التى اعترف فيها الحاكم بأنه قد أخطأ وأن على الشعب والرأى العام أن يحاسبه، ولذلك فإنه أعلن تمسكه به وفاء لذلك الموقف الذى لم يشهده فى تاريخه من قبل، ويذهب فريق ثالث إلى وصف ما حدث بأنه حالة من حالات الجيشان العاطفى الجماعى من شعب إزاء قيادته السياسية لا يمكن إرجاعه إلى أسباب موضوعية حقيقية، ويعزز ذلك بأن ما حدث جاء فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه أبعاد الهزيمة العسكرية كاملة أوحتى شبه كاملة، ويرى فريق رابع أنه ربما شعرت أوفهمت الجماهير المصرية وقوى الرأى العام أن تنحى عبد الناصر قد جاء بإملاء أمريكى

صهيونى؛ وبالتالى فإن الرأى العام يصطف خلف قيادته مهما كان حجم ما جلبته من هزائم وكوارث إذا شعر أن هناك إرادة أجنبية معادية تسعى لتحطيمها وإبعادها.

وثمة رأى سائد بين قطاع من المحللين السياسيين يقول بأن التنظيم السياسى فى ذلك الوقت كان وراء تنظيم المظاهرات التى خرجت تعلن التمسك بقيادة مهزومة لما فيه من تحقيق مصالحه ومصالح القوى المسيطرة عليه فى ذلك الوقت، وقد راج هذا التفسير فى الكثير من الدراسات والكتابات، وإذا كنا نؤكد بداية على أن الاتحاد الاشتراكى - التنظيم السياسى الأوحد فى ذلك الوقت - كان أحد أدوات ومسالك التعبئة السياسية حول سياسات نظام عبد الناصر وخلف قراراته فى إطار مفهوم ديموقراطية الموافقة الذى أشرنا إليه؛ وبالتالى فإنه يحتمل أن يكون هناك جانب تنظيمى وراء هذه التعبئة السياسية، ولكن الحدث - الخروج الكبير لقطاعات واسعة من الرأى العام المصرى - كان من الضخامة بحيث لا يكفى أن يحمله هذا السبب وحده، فالخروج الشعبى الكبير لجماهير الرأى العام تعلن تمسكها ببقاء عبد الناصر ظاهرة لا يحملها سببها كما يقال بتعبير الفقه القانونى - فالجانب التنظيمى لا يفسر هذا السبب ولا يحتكر دلالته وحده (٥٤)؛ إذ لو قبلنا بهذا التفسير لأعطينا الاتحاد الاشتراكى حجمًا أكبر من حجمه الحقيقى، فلو كان باستطاعته أن يحرك هذا القدر والكم من الجماهير فى هذا المدى الزمنى (عدد محدود من الساعات) وسط أزمة سياسية حادة، وعلى نطاق مصر كلها من أسوان إلى الإسكندرية لكان معنى ذلك أنه يملك قدرة هائلة على تنظيم الجمهور والارتباط به، وهذا أمر مشكوك فيه، وقد أكدت ذلك الأحداث السياسية فيما بعد.

الواقع أن التفسير الأساسى من وجهه نظرنا هو «تلقائية التحرك الشعبى - مع القصور الذاتى فى وعى الجمهور وحركته - كجمهور واسع يخاف على بلده ويريد - بشكل أو بآخر - أن يحميها فى «لحظة أزمة صعبة»، والملفت للانتباه أنه تحركت كذلك أعداد هائلة فى الأقطار العربية فى الليلة نفسها، وهذا يؤكد عمومية الحدث، وعلى تلقائية المبادرة فى وقت كانت فيه الإرادات السياسية شبه مشلولة؛ لأن ذلك كله تم فى ساعات قليلة من إعلان وقف إطلاق النار يوم ٩ يونيه ١٩٦٧م، وبصرف النظر عما سبق فان هزيمة ١٩٦٧م كشفت عن أن الخلل الحقيقى والذى أنتج هذه الهزيمة كان يتعلق **بطريقة بناء الدولة وتنظيم المجتمع على أسس لا تكفل مشاركة قوى الرأى العام المصرى، وبناء التنظيمات الشعبية الحقيقية القادرة على تغذية هذا البناء ودعمه..**

وهكذا فإن مشاركة قوى الرأى العام المصرى، وإن بدت فى الفترة ٥٤ - ١٩٥٦ أنها ليست لازمة لتحقيق الاستقلال الوطنى والسياسات المستقلة، فقد أثبتت نتائج حرب

١٩٦٧ م أنها لازمة ـ بل وكانت لازمة من قبل لتحقيق الاستقلال الوطنى وضمان استقرار السياسات المستقلة، ولا غرو أن كانت النتيجة الأساسية المباشرة لحرب ١٩٦٧م هى مراجعة أساليب تنظيم الدولة وبناء النظام السياسى، مثل هذه النتيجة ظهرت فى البداية بشكل هلامى وغير محدد منذ يونيو١٩٦٧م حتى فبراير ١٩٦٨م، حيث حدثت المظاهرات الواسعة كرد فعل على الأحكام المخففة الصادرة بحق قادة الطيران (الدغيدى وصدقى محمود. . وغيرهم)، وبدأ من وقتها التفكير فى إعادة صياغة النظام السياسى على أسس تضمن مشاركة قوى الرأى العام المصرى، واعترف النظام السياسى بالخلل التنظيمى فى الدولة والمجتمع كما اتضح من بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ م، وبما أبان عنه من وجوب أن تنشأ دولة المؤسسات فى مصر معترفًا بذلك أن الأوضاع السابقة لم تكن تقوم على أبنية سياسية سليمة. (٥٥)

وعلى أية حال لم يتم إجراء أى تعديل جوهرى فى نظم الدولة والمجتمع خلال السنوات التالية حتى ١٩٧١م، بل لعل السلطة الفردية السياسية قد صارت أكثر تفردًا بعد تصفية مراكز القوى التى كانت مشكلة فى القوات المسلحة على يدى عبد الحكيم عامر ورجاله، غير أن الأمر شهد تعديلاً جزئيًا فى هذا الصدد فى الفترة التالية.

٣ـ طبيعة القوة القائدة لتحرك الرأى العام المصرى ١٩٥٢م وإدراكها له:

القوة القائدة لتحرك الرأى العام فى ١٩٥٢ هى «الضباط الأحرار» وقد تكونت هذه المجموعة فى أوائل الأربعينيات، ولعل أهم سمات حركتهم السياسية هى:

١ ـ كانت استجابة لروح العداء للاستعمار البريطانى واحتلاله للبلاد السائدة فى المؤسسة العسكرية ـ والتى تعد عمود الارتكاز فى الدولة، وثمة فرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض التيارات السياسية وأحزابها العاملة فى المجتمع وينضموا إليها، وبين أن تتولد داخل المؤسسة ـ فى إطارها التنظيمى الحاكم ـ حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسى للدولة وأهدافها الاستراتيجية، فقد ولدت الحركة ونمت فى ظروف كان يتنازعها فيها هذان التوجهان، توجه الانضمام إلى الأحزاب القائمة، وتوجه قصر الحركة السياسية لهم على مؤسستهم العسكرية. ورجح ـ مع الوقت وبالتدريج ـ طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة فى المجتمع، وطابع كونها حركة سياسية وعسكرية فقط.

٢ـ تبحث أية جماعة سياسية بالضرورة وبحكم نوعية تكوينها عن **الوسائل المتاحة أمامها لإحداث التغيير السياسى الذى ترجوه متفقا مع أهدافها السياسية، أوللتأثير فى السياسات العامة بما يلائم هذه الأهداف**. وانحصار الجماعة فى النطاق الضيق البعيد عن

الحركة الجماهيرية، لا يجعل لها فرصة للتغيير أوالتأثير خارج وسيلتى الاغتيالات أو الانقلاب، ووقائع حركة الضباط على مدى الأربعينيات، وحتى بعد تشكيل اللجنة التأسيسية فى ١٩٥٠، تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين حتى تقرر القيام بالانقلاب العسكرى عشية ٢٣ يوليه١٩٥٢ .

٣ ـ استغلال الضباط وضعهم الوظيفى بالجيش أفاد فى فاعلية التحرك، وهذه سمة عامة تظهر فى كل حالات التحرك السياسى للمؤسسات العسكرية «الأعمال الانقلابية»، فالحركة لا تقوم بالشعارات أوالبرامج السياسية التى ترفعها الأحزاب لتحريك الجماهير وقوى الرأى العام، وإنما عن طريق « الأمر الإدارى» فى إطار علاقات الخضوع الرئاسى فى شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل إلى كل فرد أوجماعة ضيقة، دون إدراك المأمورين للهدف العام وراء ذلك. ومن هنا يلاحظ حرص مخططى الحركة على أن يجذبوا بعض أصحاب الرتب المعتبرة نسبيًا لملء فراغ ما فى عملية التنفيذ، وبهذا جميعه أمكن تحريك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية، وبالقدر الذى مكن من الإنجاز المطلوب فى صوره التنفيذية الملموسة، وهوتحرك أحاطته ظلال المشروعية بالمعنى العسكرى والإدارى.

إدراك القيادة لدور الرأى العام المصرى فى علاقته بالسلطة السياسية :ـ

فى البيانات الأولى التى صدرت فى أول أيام الحركة ما يفصح عن إدراكها لدور الرأى العام المصرى ولنمط علاقتها السياسية به، فهى قامت نيابة عنهم، تفكر وتعمل لهم، فقدكانت تناشد الجماهيرأن تخلد إلى الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة للتحرك، ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم الجماهير فى صنعها مع القيادة، وقد جاء فى البيان الذى أذيع ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش فى٢٦ يوليه ١٩٥٢م يقول البيان (٥٦) :
« إن نجاحنا للآن فى قضية البلاد يعود أولا وأخيرًا إلى تضافركم معنا بقلوبكم، وتنفيذكم لتعليماتنا، وإخلادكم إلى الهدوء والسكينة، إننى أتوسل إليكم أن تستمروا فى التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى أمان».

وتفصح القيادة الناصرية عن رؤية متشككة فى فعالية الرأى العام المصرى **« ولقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفًا مقدسًا إلى الهدف الأكبر. . . وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير. . ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو. . قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر**

وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير . . . وطال انتظارها . . لقد جاءت جموع ليس لها آخر . . . ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال ، كانت الجموع التى جاءت أشياعا متفرقة ، وفلولا متناثرة . . وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير . . وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر . . كنا فى حاجة إلى النظام فلم نجد وراءنا إلا الفوضى . . وكنا فى حاجة إلى الاتحاد فلم نجد وراءنا إلا الخلاف . . وكنا فى حاجة إلى العمل فلم نجد وراءنا إلا الخضوع والتكاسل ، ومن هنا وليس من أى شىء آخر ، أخذت الثورة ـ شعارها . . » [٥٧].

ويتضح إدراكها للأمة المصرية ككل **« وما أشبه شعبنا الآن بقافلة كان يجب أن تلزم طريقًا معينًا ، وطال عليها الطريق ، وقابلتها المصاعب ، وانبرى لها اللصوص وقطاع الطرق فتبعثرت القافلة ، كل جماعة منها شردت فى ناحية ، وكل فرد مضى فى اتجاه . . »** ولكنه فى الوقت نفسه يرى فى الضباط الأحرار الفئات الأجدر بقيادة الرأى العام وتحديد معالم الطريق أمامه : **« ما أشبه مهمتنا فى هذا الوضع بدور الذى يمضى ليجمع الشاردين والتائهين ؛ ليضعهم على الطريق الصحيح ، ثم يتركهم يواصلون السير ، هذا هو دورنا ، ولا أتصور لنا دورا سواه . . . إنما كل عملنا أن نحدد معالم الطريق ـ كما قلت ـ وأن نجرى وراء الشاردين ، فنردهم إلى حيث ينبغى أن يبدأوا السير ، وأن نلحق بالسائرين وراء السراب فنقنعهم بعبث الوهم الذى يجرون وراءه»** [٥٨] ، وقد وجد هذا الإدراك القيادى لطبيعة وأدوار الرأى العام المصرى وفعاليته فى الممارسة السياسية والتى جاءت بعد ذلك لتؤكده .

٤ ـ ممارسات السلطة العسكرية الحاكمة وآثارها على التكوين الجمعى للشعب المصرى

لا يخلو من الصواب القول بأن أية حركة انقلابية تصل إلى الحكم لا تحاسب بالمعايير العادية للنظم السياسية المستقرة ، وذلك على ما اتخذت من أساليب وتدابير ـ خاصة فى فترة الصراعات الأولى التى تقتضى منها دعم سلطاتها السياسية وإقرار أوضاعها ومبادئها ، ولكن ما جرى من أحداث عنف سياسى مارستها السلطة الناصرية الحاكمة منذ ١٩٥٤م ، وما قبلها فى أزمة عمال كفر الدوار كانت مما يتجاوز بكثير نطاق التدابير المشروعة التى تحمى بها الثورة نفسها ضد أقلية معينة لصالح المجموع . . .

فثمة مجال واسع للاتفاق على أن ما حدث فى هذه الفترة قد ولد آثارًا سلبية وشائهة فى التكوين الجمعى للشعب المصرى ، وكذلك على قوى واتجاهات الرأى العام فيما تلا ذلك من أعوام ، وذلك من حيث قدرة الأفراد والجماعات على المقاومة السلمية والمبادرة الحرة

والنقد الطليق غير الحذر أو الوجل، وعلى المشاركة الإيجابية فى الشئون العامة ؛ إذ ولد ذلك فى النفس المصرية - لدى الجيل المُعايش لهذه الأحداث، بل والأجيال التى جاءت بعد ذلك وتناقلت وحفظت ذاكرتها ملامح ما حدث - قدراً من النزوع إلى الانسحاب والنأى عن التصدى للأحداث العامة والسياسية، كما ولد عادة ضارة فى النظر للأحداث نظرة المتفرج من بعيد، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته أمور خارجية عنه يكتفى إزاءها فى أحسن الحالات بالمراقبة والتعليق اللفظى. (٥٩)

وإذا كان هناك من يرى أن من عذبوا أوقتلوا أومورست بحقهم عمليات العنف السياسى الجسدى وغير الجسدى قلة لا تزيد عن عدة آلاف من المواطنين، وهى نسبة محدودة جداً بالقياس إلى تعداد السكان فى مصر فى ذلك الوقت، إلا أن هذا الرأى مردود عليه؛ إذ يظل فى رأينا بالغ الأهمية من حيث إنه ينبغى أن يقاس عدد من مورست ضدهم عمليات العنف وانتهاك حقوق الانسان بالنسبة إلى حجم الصفوة المهتمة بالشئون العامة، وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها وهم قلة فى كل المجتمعات، من غير العلمى أن يُقاس بالحجم المطلق لعدد السكان هذا من جانب، ومن جانب آخر يظل أثر ما حدث مع هؤلاء ومورس بحقهم من خطايا بالغ العمق فى غيرهم بآثاره من حيث إهداره لإمكانيات التوالد السياسى والاجتماعى، والأمور فى هذا المجال لا تُقاس بالحجم العددى والإحصاء الرقمى كما لا يخفى (٦٠)، والواقع أنه نتيجة لما حدث للشعب المصرى ولقوى الرأى العام المُعبرة عنه، تسلل الرعب إلى النفوس بالتدريج ومع الرعب والخوف ظهرت السلبية والنفاق، والتحدث بلغتين، وجهر المرء بعكس ما يؤمن به من آراء، وفقد الإنسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحتجاج، كما فقد ملكة التفكير العقلى المتزن، والحكم على الأمور حكمًا صائبًا؛ إذ كان القمع مصحوبًا بحملة دعاية منظمة قائمة على أسس «علمية» مدروسة تستهدف فى نهاية الأمر ألا يكون هناك سوى رأى واحد، وألا يسمع الناس إلا وجهة نظر واحدة، تظل تتردد وتُكرر المرة تلو المرة إلى أن يصدقها كل من كان يقاومها، ولم يكن مقتنعًا بها فى مبدأ الأمر (٦١). لقد أصبح الإنسان المصرى من فرط خوفه وانكماشه يقبل أوضاعًا ما كان يقبلها من قبل، فقد أصبح يقبل باستسلام فكرة وجود قانونين: قانون للمحكومين، وقانون للحاكمين - وصحيح أنه من حيث الأمر الواقع كانت مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها تعانى من عدم تطبيق القوانين التى تنظم أمور الحاكمين وعلاقاتهم بالمحكومين، ولكن الشعور بالسخط - والذى يعبر عن رفض مكتوم لازدواجية القانون كان موجوداً باستمرار داخل اتجاهات الرأى العام المصرى؛ ولذلك فإن أخطر الظواهر فى التجربة الناصرية هى أن

الناس أصبحوا بالتدريج يقبلون هذه الازدواجية بوصفها أمرًا طبيعيًا ولا يُدهشون ولايعلقون عليها وكأنها من طبيعة الأشياء، ولعل هذا هوالتخريب الداخلى لنفسية المصرى وعقله، فالمشكلة لم تكن انتشار مظالم واستثناءات، بل كانت فى خلق نوع من اعتياد الإنسان المصرى عليها إلى حد أنه أصبح يراها شيئًا طبيعيًا، وبحيث تبلد الإحساس بالظلم، وتحول الاستثناء إلى قاعدة لابد من قبولها باستسلام. (٦٢)

والخلاصة التى نؤكد عليها أن الإنسان والرأى العام - على المستوى الجماعى - فى نهاية الأمر هوهدف كل تجربة فى الحكم وبقدر ما تأخذ بيده لتعيد إليه الشعور بكرامته، وبأن كلمته مسموعة، وبأن له دورًا يؤديه فى وطنه، وبأن الحاكمين يستجيبون لرغباته، ولا يفرضون عليه رغباتهم، تكون تجربة الحكم ناجحة، وقد كانت التجربة الناصرية تؤكد على الدوام أن هذا عين ما تقوم به، ولكن النتيجة الحقيقية لها جاءت على عكس ما كانت تنادى به دعايتها ويؤكده إعلامها ؛ كانت النتيجة الحقيقية - على المستوى الفردى - هى أن الفرد حتى لوفكر فلن يجديه ذلك شيئا فالأمور ستسير دائما كما يريد أصحاب السلطة من الحاكمين، وعلى المستوى الجماعى فإن آلة القمع قائمة ومستعدة والشعارات التبريرية جاهزة فلاصوت يعلوفوق صوت المعركة لإخماد كافة الأصوات التى لا تنخرط فى القطيع الذى تحول إليه سلوك الرأى العام المصرى. (٦٣)

الدلالات الأساسية لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة فى الفترة الناصرية بالرأى العام:

يمكن الخروج من دراسة هذا النموذج والنمط بالدلالات التالية:-

الدلالة الأولى:

١-تم الدمج عمليًا بين السلطتين التشريعية المفترض أنها ممثلة للرأى العام والمحكومين والسلطة التنفيذية الممثلة للحاكمين، فقد استوعبت السلطة التنفيذية الوجود المستقل للمجلس التشريعى، وبذلك انتهت عمليًا فعالية الرأى العام المصرى كما رأينا. . أما بالنسبة للسلطة القضائية فقد تضمنت دساتير ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٤م نصوصًا تمنع التقاضى بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة مما عرف بنظرية أعمال السيادة فى الفقه الدستورى، وأخرى تقضى بتشكيل محاكم خاصة عسكرية أومحاكم لأمن الدولة تحكم فى أنواع معينة من القضايا غالبًا ما كانت تلك القضايا المتعلقة بالرأى العام وقواه الحية والفاعلة. (٦٤)

الدلالة الثانية:

المركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم الذى يتمثل فى شخص رئيس الجمهورية، وقد منح جهاز الإدارة وظائف تتخطى حدود وظيفة التنفيذ الأصلية المنوطة به، فأوكل له رسم السياسات وتقريرها كنتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة، وتم ذلك بعيدا عن أى إشراك فعلى للرأى العام أواستجابة لمطالبه، كما جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وظهر كمصدر للشرعية ومنبعا للسلطة السياسية على نطاق المجتمع كله، وتشكل الهيكل التشريعى على أساس من هذه السلطات المركزة.

الدلالة الثالثة:

استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية فى عمومه- سواء تعدد الأحزاب أوالحزب الواحد- فقد فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم فصار جهاز الدولة معهم هوالجهاز السياسى والإدارى معًا، ولم يوجد بعده تنظيم سياسى حزبى له ذاتيته المتميزة عن الدولة، أومكنة الإمساك بزمامها، بل العكس هوما حدث؛ إذ تركزت السلطات فى جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية فى فلكه بكل ما لذلك من آثار على الرأى العام المصرى.

الدلالة الرابعة:

تجسدها النجاحات الدعائية والإعلامية ؛ فقد كانت الدعاية الناصرية ناجحة إلى حد بعيد فى ربط الناس بالسياسات المطبقة حينذاك ؛ والتى كانت فى أبعادها الخارجية موجهة سياسيًا ضدّ الاستعمار الأجنبى وما قام بإنشائه من تكتلات معادية، مع طرح فكرة الوحدة العربية على الصعيد الإقليمى، وموجهة فى الداخل لإجراء قدر من التنمية الاقتصادية مصحوبة بقدر لا بأس به من عدالة التوزيع ، لكن الذى ظهر بعد ١٩٦٧م أن النظام الذى بناه عبد الناصر لم يستطع الحفاظ على فعالية سياساته، ولا أن يحمى استقلال البلاد أو أن يحافظ على مشروع الاستقلال الوطنى ككل، وكانت السلبيتان الأساسيتان فى هذا الصدد هما: **الأولى:** مسألة ابتعاد بناء الدولة والسلطة عن القيمة والإجراءات الديموقراطية، **والثانية:** مسألة غياب الهوية والمرجعية الإسلامية، ومع هزيمة ١٩٦٧م انكشف هذا الوضع وبدأت قوى المجتمع السياسية والاجتماعية تطرح مواقفها وتوجهاتها باحثة عن صياغة جديدة لمشروعها، ولكن التساؤل الذى يجدر طرحه فى هذا المقام هو مدى استمرارية النجاحات الدعائية فى رسم صورة ذهنية معينة لدى قوى الرأى العام المصرية،

فوفقا للمقولة السياسية الرائجة إنه يمكن خداع بعض الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكن خداع كل الناس طوال الوقت، فتجربة الدعاية الناصرية والتى قامت بدرجة كبيرة من النجاح - فى إطار سلطة شمولية - بعملية صناعة للرأى العام المصرى ونوع من غسيل المخ الجماعى تحتاج دراسة مفصلة فى حقيقة الأمر ولوفى إطار مقارن مع تجارب دعائية أخرى أثبتت الأحداث بعد فترة فشلها من قبيل: تجربة الدعاية النازية، والفاشية، والسوفيتية، الأمر الذى لا مجال للتعرض له فى هذا الموضع، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أنه برحيل القيادة الكاريزمية لعبد الناصر تراجعت معظم شعاراتها وسياساتها بشدة حتى أن البعض تحدث بعد انقضائها عن عودة الوعى؛ الأمر الذى يثير على أوسع نطاق التساؤل حول مدى استمرارية نجاح السياسات الدعائية لأنماط السلطة السياسية الشمولية بشكل تنظيرى عام (٦٥).

الدلالة الخامسة:

عرفت هذه الفترة وجسدت ظاهرة الزعامة المُلهمة «الكاريزمية»، والتى جمعت الجماهير وحولتها إلى قوى لا يُستهان بها؛ مما جعلها قادرة على الاستمرار فى التوكيد على النداء الحركى بالاستقلال، وذلك ليس فى الشارع المصرى وحده، وإنما فى الشارع العربى أيضًا، فصار قوة محتشدة، ومعبأة لصنع المستقبل، ولكن القيادة التى خرجت من المؤسسة العسكرية عجزت عن إقامة الأمة، فاستمرت بديلة عنها، واستفحلت المؤسسة الإدارية، بجناحيها المدنى والعسكرى بديلا عن الأمة فى القيام بأدوارها الحقيقية (٦٦).

ثانيًا: نموذج الفترة التلاعب بمقومات وقضايا الرأى العام (١٩٧١-١٩٨١م):

نستطيع القول إنه بمجىء الرئيس السادات إلى السلطة ١٩٧١م كانت القضية الأساسية التى يمكن أن يتفاعل معها الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت ذات شقين هما:

(١) **الأول**: يتعلق بالقضية الوطنية - بمعنى تحقيق الاستقلال، أوبالأحرى تحرير الأرض المحتلة، فقد كانت سيناء محتلة منذ ١٩٦٧م، وكان الاستعداد للحرب قائمًا، وكانت ثمة تصريحات قيادية مستمرة حول عام الحسم على صعيد هذه القضية. .

(٢) **الثانى**: يتعلق بالقضية الديموقراطية؛ فقد اتضح منذ هزيمة ١٩٦٧م ضرورة التغيير السياسى الديموقراطى، وخطورة ما سمى فى حينه «دولة المخابرات»، وأهمية بناء نظام سياسى متطور يسمح بقدر - ولومحسوب - من الحرية السياسية والديموقراطية، وفى الحقيقة فإن الرئيس السادات كان يدرك ذلك ويراه المحك لتأسيس شرعية جديده تختلف - ولوجزئيًا فى البداية - عن شرعية القيادة السابقة؛ فقد جاء الرئيس السادات إلى سدة الحكم

١٩٧١م يحمل توجهًا يستند إلى القيام بأدوار معينة على صعيد السياسة الخارجية من قبيل الاهتمام بتحرير أرض سيناء عبر وسيلة التفاوض والتحالف مع أمريكا ، وعلى صعيد السياسة الداخلية محاولة تغيير مسار الاقتصاد المصرى من خلال التحول إلى المشروع الفردى الخاص والتوجه الرأسمالى، ولم يستطع السادات أن يحول هذا التوجه إلى أنشطة فعلية وأدوار حقيقية وسياسات معلنة إلا بعد أن قام بخطوتين مهمتين :-

الخطوة الأولى: فى المجال السياسى والأمنى حيث قام بالتخلص من القيادات المسيطرة حينئذ على أجهزة السلطة السياسية فى الجيش، والأمن، والتنظيم الشعبى، والإعلام منذ فترة عبد الناصر ، وبذلك خطا خطوة سياسية على درجة عالية من الأهمية، وفى مجال الاقتصاد والخدمات والتنمية حدث العكس- بمعنى معين- إذ كان عبد الناصر قد استعان فى بداية الثورة بعناصر من داخل النظام أكثر يمينية، وكان متصوراً أنه فى أوائل الستينيات سوف يتخلص منهم، وهو الأمر الذى لم يحدث كاملاً، فقام السادات بإحياء أدوارهم واستعان بهم فى سياساته الاقتصادية الجديدة، ومن هؤلاء على سبيل المثال: سيد مرعى، ود. عبد المنعم القيسونى، وإذا كانت هذه الخطوة- بشقيها السياسى والاقتصادى- تنصرف بالأساس إلى الجانب التنظيمى، وتهدف إلى إحكام القبضة على البلاد، فإن الخطوة التالية هى التى دعمت شرعية النظام السياسى وأكسبته تعاطف قطاعات واسعة من الرأى العام المصرى.

الخطوة الثانية :- القيام بخطوة جادة لتصفية آثار هزيمة ١٩٦٧م، وكان الرأى العام المصرى سواء بالنسبة لتحركات الطلاب ١٩٧٢ ، أوحتى فى إطار تعاطف مجموعة المثقفين معهم يضغط فى هذا الاتجاه، ومن هنا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣م خطوة بالغة الدلالة فى تأسيس شرعيته السياسية الجديدة « وكما سلست قيادة مصر لعبد الناصر بعد تأميم القناة وفشل العدوان الثلاثى ١٩٥٦م كذلك سلس قياد مصر للسادات بعد أن خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣م » والتى كانت تدعيمًا لشرعية النظام، ولازمة لما سيأتى بعدها من سياسات تهدف إلى تغيير جزئى فى طبيعة النظام، فبدأ بعدها فى سياسة مزدوجة : -

(أ) التوجه على الصعيد الاقتصادى نحواقتصاد السوق الحر، من خلال إقرار قانون الرأسمال العربى والأجنبى رقم٤٣/ ٤٤ سنة ١٩٧٤ ، والذى دشن ما عرف بسياسة الانفتاح.

(ب) التعددية السياسية، أوالخروج من إطار التنظيم السياسى الواحد لإطار التعدد الحزبى، وقبل ذلك كانت خطوة وضع دستور مصر ١٩٧١م، والذى أطلق عليه فى ذلك

الوقت دستور مصر «الدائم»، ودون دخول فى تفاصيل - فإن اللجنة التى وضعت الدستور المصرى كانت « لجنة حكومية »، ولا يعنى ذلك أن الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت لم يكن متحمسًا لموضوع الدستور، بل إن العكس صحيح فهذا الدستور- رغم أنه أقل فى ضماناته للحريات من دستور ١٩٢٣ م - إلا أنه بوجه عام يعد خطوة للأمام، ومكسبًا ديموقراطيًا مهمًا. (٦٧)

وإذا كانت الصحافة قد لعبت أدوارًا إيجابية - باعتبارها الصوت الناطق بلسان الرأى العام - بصدد دستور ١٩٢٣م؛ لأنها كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية، فإنها أيضا لعبت دورًا إيجابيًا وإن كان بدرجه أقل، قياسًا على هامش الحرية والديموقراطية المتاح لها - بالنسبة لدستور ١٩٧١ م، ومن ناحية مضمونه فإن دستور ١٩٧١م يتسم بتركيز اختصاصات السلطة السياسية فى الرئاسة.

وصدر بعد ذلك قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧ م، وقامت تجربة التعددية الحزبية المقيدة، والتى لاتزال مستمرة - طيلة ربع قرن من الزمن - حتى اليوم دون حدوث تغيير حقيقى أونقلة نوعية مهمة فى هذا الصدد اللهم إلا المزيد من التراجع فى الفعالية.

ممارسات السلطة السياسية الحاكمة وتفاعلها مع الرأى العام المصرى: -

رغم غناء هذه التجربة بالنماذج التى يمكن دراسة واقع تفاعلها مع الرأى العام المصرى إلاّ أننا نتوقف أمام لحظة محددة - لها آثارها وامتداداتها حتى الآن لتحللها:

لحظة الاحتجاج الشعبى على القرارات الاقتصادية ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧م: -

أ- الأسباب والمبررات:

صاحبت سياسة الانفتاح بعض الخطوات لتحقيق اقتصاديات السوق الحرة ومن عناصرها المهمة: إلغاء الدعم لسد العجز فى ميزانية الدولة، وتحريك الأسعار ورفعها لتقترب بالتدريج مع أسعار السوق الرأسمالية فى الخارج، وكان أن اتُخذت فى ١٦ يناير بعض القرارات المتعلقة برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل: الدقيق، والأرز، والشاى، و الغاز، والتى كانت تسمح للجماهير العريضة الفقيرة بالبقاء على قيد الحياة، وذلك وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولى، وقد جاء ذلك فى ظل أوضاع اقتصادية متردية ومع موجة من الغلاء العامة، فقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ ٪ بينما بقيت الأجور على حالها، وبدأ الفقر يتزايد بسرعة، وكانت مصر تريد جدولة ديونها الخارجية.

ب ـ الأحداث والوقائع :

كانت حركة المظاهرات والانتفاضة الشعبية بمثابة رد فعل واسع وشامل على القرارات السابقة، وكان تسلسل الأحداث يوحى بعفوية التحرك فقد سيطر على ميدان التحرير بالقاهرة مثلا عدة آلاف من الصبية تقع أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة، كان سلاحهم أكواما من الطوب والحجارة جمعوها من أمام بعض المبانى التى مازالت تحت الإنشاء، وكانوا يحرقون السيارات ويعتدون على الركاب، وقد أزعجت الأحداث فى عمومها وشمولها القيادة السياسية فصدرت الأوامر بنزول قوات الجيش للشارع لقمع المتظاهرين، وكانت الصورة الرسمية للأحداث على لسان رئيس الوزراء أنها مؤامرة قام بها الشيوعيون، واليساريون، والناصريون للقضاء على ثورة ١٥ مايو ١٩٧١، والتى اعتبرتها القيادة كذلك حين تخلصت من منافسيها السياسيين فى انقلاب قصر بعد موت عبدالناصر؛ وبالتالى جميع إنجازاتها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية. . . وأن العناصر المتآمرة اتفقت على أن تكون ساعة الصفر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة، وأيد وزير الداخلية وجهة نظر رئيس الوزراء، وأكد أنها مؤامرة سياسية هدفها قلب نظام الحكم» (٦٨).

جـ ـ الدلالات الأساسية لهذه اللحظة التاريخية :

لعل أهم الدلالات التى يمكن أن نخرج بها من تحليل هذه الأزمة بالنسبة لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام فيما بعد؛ أمران على درجة عالية من الأهمية :

الأول : تعلمت السلطة السياسية الدرس من هذه المظاهرات، وأدركت أن عليها عدم اللجوء فى تعاملها السياسى أو اتخاذها القرارات التى تمس بالسلب مصالح قطاعات واسعة من الرأى العام للمواطنين إلى الأسلوب المباغت، أوالشامل فى المعالجة؛ لأن ذلك سيقود إلى ردود أفعال يصعب التكهن بمآلاتها أونتائجها النهائية على وضعية السلطة السياسية الحاكمة ذاتها، والاعتماد بدلاً من ذلك على أسلوب «التسريب» واتخاذ القرار بالتجزئة خطوة بخطوة وقياس ردود الأفعال باستمرار على السياسات، ثم تبديل القرارات بناء على ذلك الأمر؛ مما يعنى اعتماد سياسة الخطوات المحسوبة كاستراتيجية للوصول إلى الهدف النهائى بدلا من سياسة القفزات والصدمات غير المحسوبة النتائج، واعتقادنا أن السياسات المعبرة عن هذا النمط لم تخرج فى تعاملها مع قوى الرأى العام عن ذلك منذ هذا الوقت وحتى الآن ـ ربما باستثناء الأحداث الشهيرة سبتمبر ١٩٨١، والتى أودت بحياة القيادة السياسية فى النهاية ـ فالأسلوب التدريجى المحسوب والمتراجع أحيانًا هوالدرس

الذى خرجت به السلطة السياسية الحاكمة فى علاقتها بالرأى العام من جراء التفاعل مع هذه الأحداث، وهو الأسلوب الذى نلحظ أنه نهج النمط الثالث فى النموذج كما سيأتى فيما بعد [٦٩].

والثانى: ارتباط الإصلاح الداخلى خصوصًا فى الجوانب الاقتصادية بنهج معين على صعيد السياسة الخارجية، وبالذات بالنسبة للقضية المحورية، وهى الصراع مع الكيان الصهيونى، وتحديد نمط العلاقة مع العدو الذى يهدد الأمن القومى، فقد لجأت الحكومة إلى تحريك الأسعار أورفع الدعم حتى لا تلجأ إلى تقليل الإنفاق العسكرى، وكان ذلك أحد الأسباب التى ذكرها القيسونى فى أعقاب انتفاضة ١٩٧٧ باعتبار أن الإنفاق العسكرى هوالمسئول الأساسى عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولابد من التعامل معه وتخفيضه لتوفير الإنفاق العام الذى تستطيع السلطة السياسية أن تلجأ إليه عند اللزوم لتفادى ما قد يحدث مستقبلاً من حركات قوى الرأى العام. والجدير بالذكر أنه لم تمر سوى أشهر معدودة إلا وكان السادات يزور القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، ومن هنا كان التحول فى السياسات وبداية مسيرة الصلح السياسى مع إسرائيل.

وقد ترافق مع ذلك الربط فى الخطاب الإعلامى والدعائى - وفى أحيان كثيرة السياسى بين الرخاء والاستثمارات الأجنبية التى ستأتى بعد السلام، ووضعت المعادلات الدعائية المختلفة من قبيل أن الحرب تعنى الجوع، والسلام مع إسرائيل يعنى الرخاء، ولعل ذلك يفسر جزئيًا الاستقبالات الشعبية الحافلة للسادات حال رجوعه من القدس ١٩٧٧م، الأمر الذى يعكس بدرجة من الدرجات نجاح الحملات الدعائية فى ذلك الوقت. . .

وقد كان الخطاب الساداتى واضحًا، فيما يخص قضايا السلام مع إسرائيل؛ إذ هو ثمن تحقيق الرخاء للشعب، ووسيلة مداعبة حلم الجماهير بالرفاهية المادية، وقد كان حلم الرخاء تفجيراً لطموح قطاعات الرأى العام المصرى لحيازة وسائل ومستلزمات السعادة المادية؛ مما أسهم بدرجة من الدرجات فى نوع من الاختلال القيمى داخل الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة فى المجتمع المصرى، وخلق طبقة من أثرياء الانفتاح الجدد جاءت معظم ثرواتهم عبر طرق غير مشروعة، كما أدى ذلك إلى درجة من درجات التسميم السياسى لمدركات هذه القطاعات من الرأى العام المصرى، والواقع أن ما يذهب إليه البعض من أن السادات سبق عصره خاصة إزاء سياسات الصلح مع الكيان الصهيونى فى حاجة إلى مراجعة شديدة - فى رأينا - فى ضوء ما آلت إليه مسيرة التسوية السياسية مع الكيان الصهيونى على الأقل فى الوقت الحالى [٧٠].

٣ـ السمات العامة للتجربة فى تعاملها مع الرأى العام المصرى . .

يمكن القول بأن هذه التجربة على الرغم قصر عمرها نسبيًا إذ لم تزد على أحد عشر عامًا ، فإنها قد أوضحت عددًا من الملامح الأساسية فى التعامل مع الرأى العام المصرى يمكن إيجازها فى الخطوات التالية :

أ ـ الاستخدام المفرط من القيادة لوسائل الإعلام والدعاية :

كانت القيادة السياسية المصرية يسيطر عليها الرغبة فى تحقيق النجومية ، « **فقد كان السادات واحدًا من قادة العالم الثالث الذين فهموا إمكانيات ثورة وسائل الاتصالات، وفى بلد مثل مصر ، فإن التلفزيون غير أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من أهميتها . . كانت مشكلة «السادات» أنه وهو ابن عصر التلفزيون لم يستطع مقاومة إغراء الإفراط فى استغلاله . . لقد كان بطلاً فى عصر الثورة الإلكترونية ، ولكنه كان أيضًا ضحية لهذا العصر** » ، ونتيجة لذلك فإنه استطاع أن يخلق دائرته الانتخابية الخاصة ، وللمفارقة فإن مقياس النجاح والفشل فيها لا يقاس بعدد الأصوات التى يحصل عليها فيها ، أوبحجم الأغلبية التى تقف وراءه فى البرلمان ، ولكن تقاس بعدد المرات التى ظهرت صورته على أغلفة مجلات مثل : « التايمز » و« نيوزويك »، وعدد المرات التى ظهر فيها على شاشة التلفزيون فى أحاديث مع أمثال : « والتركرونكت» و« باربرا والترز» و«دافيد فروست» [٧١] ، ومن هنا فمن المتوقع أن تكون شعبية السادات وعلاقته بالرأى العام العالمى «الغربى تحديدًا » أقوى بكثير من علاقته بالرأى العام المحلى المصرى ، أما بالنسبة للرأى العام المصرى فإن السادات تعامل معه من منطلق « الرعوية » و«الأبوية السياسية» .

ب ـ التوحيد بين شخصية الحاكم والدولة « منطق الأبوة السياسية» :

من المبادئ المعروفة فى الفقه السياسى والدستورى أن الدولة يصبح لها شخصيتها المعنوية المستقلة حينما تتحقق سمة أساسية هى الفصل والتمييز بين « شخص» الحاكم ، وبين «الدولة» كشخص معنوى مستقل ، كما يتم الفصل بين ميزانية الدولة وبين الأموال الخاصة بالحاكم ، وقد تواترت الدراسات السياسية والقانونية فى التأكيد على هذه الحقيقة البدهية غير أن ثمة نظرية ترجع بجذورها إلى الفكر السياسى فيما قبل العصر الوسيط فى تفسير طبيعة السلطة السياسية ـ وفق النظرة الأبوية ـ فالحاكم يتم النظر إليه باعتباره فى منزلة الأب ، وله على مواطنيه أورعاياه من الحقوق والواجبات مثل ما للأب على أسرته ، وقد لفظت النظريات الحديثة لتأسيس السلطة السياسية هذه الرؤية بداية من ظهور النظريات التى تقول بالأصل التعاقدى للسلطة السياسية ، كمارأينا من قبل ، ويكشف تحليل الخطاب

الساداتى درجة كبيرة من التوحد بين شخص الحاكم « السادات» والدولة «مصر»؛ فقد ذهب الرئيس السادات إلى أن الذين ينتقدونه أوينتقدون أداء نظامه السياسى إنما ينتقدون الدولة أومصر، والذين يختلفون معه سياسيًا إنما يختلفون مع مصر وتقاليدها وأخلاقها!! وكان يتحدث عن البعض بأنه « أعداء مصر» والبعض الآخر «أولادى»، ولا غرو فقد كان لقبه الأساسى «رب العائلة المصرية» ؛ وكانت السياسات تأتى بالفعل غالبًا من هذا المنطق الأبوى(٧٢).

وبالطبع فإن هذا يجسد نمطًا من العلاقة مع الرأى العام المصرى يقوم على درجة من درجات الوصاية - ناهيك عن النصح والتوجيه - التى تخولها الشرائع والأعراف للأب على أبنائه جميعًا.

جـ- سياسة «الصدمات» والتأزيم وجذب الانتباه :-

تتعلق هذه بالناحية الإجرائية لتنفيذ مضامين السياسات التى اتبعها الرئيس السادات، فقد كان يلجأ فى قراراته السياسية - خاصة القومية أوالمصيرية منها - إلى أساليب لا تعتمد على الرأى العام بقدر ما تجسد بعض خصوصيات النمط المصرى فى التعامل السياسى، فقد كان يخلوأحيانًا و« يعتكف» قبل إصدار بعض القرارات المهمة، وكان يعتمد سياسات التأزيم لاختبار قوة الأطراف التى تقف فى مواجهته، وفى هذا الإطار كان يتبع أسلوب «القرارات السريعة» و« المفاجئة»، وهوالأسلوب الذى أطلق عليه فى حينه «أسلوب الصدمات» فى اتخاذ القرارات السياسية.

وبالطبع فإن ذلك يخلق أقصى حالات الإثارة للرأى العام المصرى لا يمثل أى نوع من محاولات إشراكه.

د- لم تتغير على الصعيد العام السمات الأساسية للسلطة السياسية فى علاقتها بالرأى العام عن النموذج السابق، وكل ما حدث لا يخل كثيراً بطبيعة تركيبة السلطة السياسية؛ إذ كل ما هنالك أنه خفت ملامح تعبئة الرأى العام خلف قضايا محددة، وظل الرأى العام فى معظم الأوقات مكتفيًا بالمشاهدة والموافقة لا المشاركة والفعالية.

ثالثًا: تحليل موضع ظاهرة الرأى العام المصرى فى الفترة الحالية:

نستطيع مع بداية ولاية الرئيس مبارك أن نتخلى - ولوجزئيّا - عن أسلوب اقتطاع الأحداث التاريخية من سياقها وإخضاعها للتحليل فى إطار فكرة النموذج التاريخى على النحوالذى أسلفنا الحديث بصدده؛ لنستخدم الأسلوب الاختبارى التجريبى لقياس مدى

استجابة السلطة السياسية الحاكمة لمطالب الرأى العام المصرى وبالذات بصدد القضايا التى تعكس نوعا من الاستمرارية السياسية فى هذه الفترة، وفى الوقت نفسه تمثل بلورة لطبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونمط علاقتها بالرأى العام غير أن ذلك لا يعنى تجرداً من الإطار النظرى الذى يتم من خلاله تفسير هذه الأحداث والوقائع، وإنما سيراً فى نفس إطاره المحدد، واستنباطًا للقضايا الاختبارية من واقعه، وسوف نتناول ذلك على مستويات ثلاثة باختصار.

١ـ القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى فى النمط الحالى :

فى إطار النماذج التى استعرضناها سابقًا نخرج بأن قضية «الاستقلال» شكلت القضية المحورية التى تحرك من خلالها الرأى العام المصرى بدرجة من الدرجات على مدار تاريخه، وكانت الفكرة أحيانًا تجد تعبيراً صريحًا عنها فى «مقاومة العدوالأجنبى» حينما يزداد الخطر على الإرادة الوطنية، سواء تمثل هذا الأجنبى فى عدو محتل سافر أو فى «حاكم محلى» متعاون معه أومهادن له.

وكانت قضية الاستقلال أحيانًا تتخذ جوانب وأبعاداً رمزية ومعنوية، وفى أحيان أخرى أبعاداً اقتصادية، وفى ثالثة أبعاداً تتعلق بطبيعة النموذج الحضارى والثقافى الذى تتغياه حركة البلاد كأساس لنهضتها وتقدمها.

إذا استقرت هذه الحقيقة فى الأذهان ـ فإن التساؤل الأول الذى يطرح نفسه هوعن القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى فى الفترة الحالية؛ فقد تم تحرير الأرض المحتلة بالفعل بشكل من الأشكال، وتم الوصول إلى صلح مع إسرائيل فما القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى إذن، وهل مازالت فكرة الاستقلال محور حركة الرأى العام المصرى أم أنها لم تعد قائمة واقعيًا ؟؟ وبالتالى فما القضية المحورية التى حلت محلها فى ترتيب القضايا التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى ؟.

أما التساؤل الثانى فيدور حول مدى صحة مقولة تراجع القضية على قائمة أجندة الاهتمام العام مع كونها موجودة أو«ثاوية» فى الذاكرة و«كامنة» فى الوعى الجماهيرى المصرى؛ ذلك أن وسائل الدعاية السياسية المصرية نجحت فى صنع أو وضع قائمة أولويات أخرى فى بؤرة اهتمام الرأى العام المصرى لا تحتل فيها هذه القضية المكانة المركزية أوالمحورية؛ وبالتالى لم تعد هذه القضية هى المحرك الذى يتحرك من خلاله الرأى العام المصرى فى الوقت الراهن على الأقل، وإنما يتحرك من خلال قضية التنمية بأبعادها المختلفة كما يرى الكثيرون ؟.

التساؤل الثالث: عن مدى صحة مقولة إن هذه القضية اتخذت أشكالاً جديدة غير تلك الأشكال التقليدية التى عرفت بها تاريخيًا.. بمعنى أن مفهوم الاستقلال ناله قدر من التطور فلم يعد «الاستقلال السياسى» يعنى «الجلاء» و«تحرير الأرض» فقط، وإنما أصبح يتمثل فى صور وأشكال أخرى بعد أن تغيرت «طبيعة المحتل»، الذى لم يعد يحتل «الأرض» وإنما يحتل «الإرادة» و«العقول والأدمغة» و«الأفكار» و«القيم» و«أنماط الحياة».. وبالتالى فقضية الاستقلال لم تعد «موجودة» أو «قائمة» بأشكالها التقليدية، ولكنها تحولت إلى أشكال جديدة من صور الاستقلال.

بداية فإننا نستبعد التساؤل الأول تأسيسًا على تحليل نتائج ما قمنا به من دراسات ميدانية ونؤكد أن فكرة الاستقلال مازالت هى القضية المحورية التى يمكن أن يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى، ويتم تشكيله فى اتجاهها بسهولة، أما التساؤل الثانى والثالث فهما لا يستبعدان بعضهما البعض ـ فهناك بالفعل عملية صنع لأجندة أولويات واهتمامات جمهور الرأى العام المصرى بقضايا وأحداث أخرى، حيث تطغى الأدوار الدعائية على بقية الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية، كما أن هناك فى هذا الإطار درجة من درجات التلاعب بالنظام القيمى المصرى، وذلك بالإضافة إلى قضايا الحياة والمعيشة اليومية. وفى هذا الإطار فإن قضية الاستقلال يمكن أن تكون تراجعت ـ وقتيا ـ فى قائمة أولويات الرأى العام المصرى، ولكنها فى الوقت نفسه اكتسبت معانى وأبعاداً جديدة يتم التركيز عليها واقعيًا لدلالتها بالنسبة لهذه القضية فعلى سبيل المثال يعد أحد أهم الأبعاد التى تضاد مفهوم الاستقلال ظاهرة التبعية الاقتصادية من قبل الاحتكارات الدولية التى تسعى لفرض سيطرتها على بلدان العالم النامى عمومًا، كما أن «الإستعمار الجديد» اعتمد أساليب الهيمنة الثقافية والحضارية عبر السيطرة على «النظام الاتصالى الدولى» الذى يبشر فى الوقت الراهن بـ «كونية جديدة» و«عولمة» فى إطار المركزية الغربية يسيطر من خلاله على قوى الرأى العام المصرى.

والواقع أن تركيز الرأى العام المصرى على مطلب تأكيد «الهوية العربية والإسلامية» و«تطبيق الشريعة الإسلامية» ـ والذى ظهر كأولوية فى أجندة الناخبين فى انتخابات البرلمان المصرى ١٩٩٥، ٢٠٠٠م، واحتل المرتبة الأولى بدرجة عالية من الارتباط ـ الأمر الذى يُعد فى جوهره تأكيداً على مسألة «الاستقلال الحضارى والثقافى»، وهو المطلب الذى تحمله قطاعات من الرأى العام المصرى، ويشكل جوهر مشروع «الإسلامية السياسية» وهى أوسع القطاعات الشعبية تعبيراً عنه فى الوقت الراهن، كما أن تركيز قطاعات متزايدة من النخبة على مسألة «الخصوصية الحضارية» تصب فى اتجاه الجوانب الفكرية والحضارية للاستقلال.

كما أن تركيز الناخبين والمرشحين أيضًا على قضيتى : البطالة ، والعدالة التوزيعية يعكسان - بدرجة من الدرجات - إدراكًا متزايدًا بصعوبة الأوضاع الاقتصادية ، ومن وجهة نظرنا فإن تحقيق قدر من الاستقلالية الاقتصادية هو أحد أهم الأبعاد فى بناء مفهوم الاستقلال المتكامل .

الخلاصة بهذا الصدد أن قضية الاستقلال مازالت هى القضية التى يمكن أن يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى ، وإن شهدت هذه تراجعًا ظاهريًا على أجندته ؛ نتيجة قيام السلطة السياسية الحاكمة ومنذ ١٩٧٧ م بإعلاء قيم التنمية ومداعبة خيال الجماهير بأحلام الرخاء المنتظر ، ولكن أى قضية استقلال الإرادة مازالت ثاوية فى الذاكرة الوطنية الجمعية ، ومازال العدو واضحًا ومحددًا فى الكيان الصهيونى ، كما أن الظاهرة اكتسبت أبعادًا جديدة تتعلق بالنواحى الاقتصادية (المستوى المعيشى ، وعدالة التوزيع . . . إلخ ، وبروز الأدوار التى تلعبها مؤسسات من قبيل : صندوق النقد الدولى ، والشركات متعددة الجنسيات ، ومنظمة التجارة الحرة . . . . إلخ حتى غدت تعبيراتها متداولة بدرجة من الدرجات ، وأبعاد أخرى تتعلق بالهوية والانتماء الحضارى ؛ وذلك نتيجة ازدياد النزعة التغريبية العامة فى المجتمع ، وعدم تحديد طبيعة المرجعية والنموذج المبتغى لنهضة البلاد وابرازها على نحو واضح على الأقل فى الخطاب العام الذى تزداد فيه مخاطر الاستقطاب بين قطبى الانقسام الثقافى الكامن فى جسد المجتمع المصرى منذ بناء الدولة المصرية الحديثة مع عهد محمد على وحتى الآن .

٢- الإدراك القيادى لطبيعة الرأى العام المصرى ولأنماط العلاقة مع السياسة الحاكمة :

من واقع تحليل بعض النماذج من خطاب القيادة السياسية نستطيع تحديد توجهات أدوارها السياسية بصدد قوى الرأى العام المصرى على النحو التالى :

أ - الربط على مستوى الخطاب السياسى بين الديموقراطية والمشاركة فى الحياة العامة «يتطلب تعميق البناء الديموقراطى وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى ، فى المقام الأول - حرص كل مواطن على المشاركة فى الشئون العامة» ، ويحتاج الأمر إلى تشكيل وجدان الناس ورأيهم العام « فالعمل المتصل هو تعميق الديموقراطية فى واقعنا السياسى ، والاجتماعى وترسيخ مفاهيمها فى وجدان الجماهير ؛ لأن الخطوات التى تخطوها الشعوب على طريق التطور والنمو لا تجد لها مكانًا فى صحف التاريخ ، إلا إذا انصهرت فى الوعى الشعبى العام ، وترسخت فى واقع الحياة اليومية للأفراد والجماعات» .

ب - يعد الرأى العام فى هذا الخطاب السياسى هو رأى الأغلبية الصائب دائمًا ، والذى

يحكم بناء على توكيل الأمة « الديموقراطية فى جوهرها إيمانًا بالأهداف القومية التى ارتضتها أغلبية الشعب ونزولاً على رغبة الجماهير الحاشدة؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلال ولا تتوافق إرادتها إلا على الحق والخير، وهى التى وكلتنا جميعًا لتحقيق صالح الوطن».

ج ـ يرفض الخطاب السياسى المظاهر الخاصة بالتلاعب بالرأى العام «إن حكم الشعب لا يتحقق بالهتاف وإطلاق الشعارات، وإنما يتحقق بالمشاركة الفعلية بتحمل المسئولية، والتصدى الجماعى الواعى للمشاكل والتحديات والمساواة فى الحقوق العامة والاشتراك الحقيقى فى ممارسة السلطة».

د ـ يربط الخطاب السياسى أيضًا بين الرأى العام والعملية الانتخابية، فيرى ضرورة تهيئة الأجواء والمناخ للعملية، فيجب «أن نهيىء المناخ اللازم؛ لكى يؤديها المواطن بثقة واطمئنان، إن من حقه المشاركة فى الحكم، وممارسة الاختيار لمن يمثلونه فى المؤسسات الدستورية والمفاضلة بين مختلف المرشحين لتحقيق الأهداف القومية العليا».

ويعكس هذا الخطاب السياسى إدراكًا بضرورة تأسيس السلطة على الرأى العام «إن إرادة الشعب هى منبع كل السلطات، وأى انحراف بهذه الإرادة أو عبث بتعبيرها الحر هو انحراف عن الديموقراطية، وهو تشويه للبناء الديموقراطى، الذى اخترناه منهجًا لحياتنا، ونبراسنا للمقبلين من الأجيال».

ويربط ذلك بتعددية الأحزاب السياسية، وحرية التعبير عن الرأى العام « لقد استقر نظام الحكم فى إطار ديموقراطية سليمة تقوم على التعدد الحزبى، ويحكمها التزام وطنى بالشرعية والمؤسسات الدستورية، وتتيح المجال دون أى قيد لحوار مختلف الآراء والأفكار فى هذا الإطار، لقد تعددت أحزاب مصر ومنابرها حتى شملت كل القوى التى يسلم المجتمع بشرعيتها وتحررت الصحافة القومية والحزبية من كافة القيود، وتهيأ لها مناخ جديد، فتح الصفحات أمام كل الأقلام، تكتب ما تشاء».

يجسد ما سبق الإدراك على مستوى الخطاب السياسى الحالى للقيادة، فماذا عن لحظات اختبار الممارسة السياسية..

٣ ـ ممارسات السلطة السياسية الحاكمة إزاء الرأى العام المصرى:

يمكن أن نرصد بصدد ممارسات السلطة السياسية الحاكمة إزاء بعض قطاعات الرأى العام أزمتين برزتا ـ بشكل أو بآخر ـ هما: أزمة تمرد الأمن المركزى المصرى ١٩٨٦م، وأزمة

قانون الصحافة ١٩٩٥م، وسوف نشير إلى الأزمة الثانية فى الفصل القادم فى حين نشير إلى الأولى فى السطور التالية :ـ

(أ) أزمة تمرد الأمن المركزى فبراير ١٩٨٦م :ـ

لم يحدث خروج حاد فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام بعد عملية مقتل السادات سوى أحداث الأمن المركزى فبراير ١٩٨٦م، وكانت ذات دلالة فى أوجه الشبه بينها وبين أحداث يناير ١٩٧٧م فقد جاءت بعد عشر سنوات منها فى فبراير عام ١٩٨٦م، وكانت الأهداف التى اتجه إليها التدمير متقاربة بدرجة كبيرة (المطاعم الفاخرة، والملاهى الليلية، والفنادق) وكان الفاعلون فى نفس العمر تقريبًا ـ معظمهم من الشباب العاطل عن العمل.

كما أن تعامل السلطة الحاكمة مع الأزمتين كان متقاربًا ـ إن لم يكن واحدًا بدرجة مثيرة؛ مما يدل على عدم حدوث تغيير يذكر فى نمط التعامل مع هذه اللحظات التاريخية، فتم تفسير الأزمتين بإرجاع التحرك العنيف والواسع النطاق لمجرد عامل واحد بسيط لا يغطى أبعاد هذه الظاهرة الواسعة والمعقدة؛ فتم إرجاع مظاهرات يناير ١٩٧٧ إلى استغلال القوى اليسارية لقرارات رفع الأسعار أو إلغاء الدعم عن بعض السلع الضرورية وإثارة الرأى العام على السلطة الحاكمة، وتم إرجاع التمرد فى الأمن المركزى إلى قرار تنظيمى خاطئ أو فُهم على نحو خاطئ فى إحدى الوحدات العسكرية على مشارف القاهرة ومنه انتشر إلى معظم الوحدات فى بعض المحافظات.

وفى الحالتين فإن حسم أمر المظاهرات والتحركات العنيفة وتصفيتها كان من خلال فرض حظر التجول ونزول القوات المسلحة إلى الشارع لإقرار الأمن وحفظ النظام، إضافة إلى ذلك وكنتيجة لهذا التفسير السابق؛ فإن المعالجة للموقف غلب عليها الأبعاد الأمنية بجانب بعض الإصلاحات الجزئية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ ففى **الحالة الأولى** تم التراجع عن القرارات الاقتصادية، وفى **الحالة الثانية** تم العمل على تحسين أوضاع جنود الأمن المركزى.

وفى **النهاية** تم إغلاق ملف الحادثتين أوالقضيتين وتحويله إلى القضاء مع إخراج وزير الداخلية من الوزارة فى كلتا الحالتين: اللواء سيد فهمى أثناء أحداث يناير، واللواء أحمد رشدى فى أعقاب تمرد الأمن المركزى، وامتد التشابه إلى موقف القضاء والذى قام فى الحالتين بحفظ القضية. وبالطبع فإننا فى هذا الحيز لا نقدم تفسيرًا، وإنما نستكشف كنه الدلالات فمن وجهة نظرنا فإن السبب المحورى ـ ولا ينفى ذلك وجود أسباب أخرى ذات أوزان نسبية متفاوتة ـ هو تردى الأوضاع الاقتصادية فى البلاد، ولعل أظهر أعراضها قضية انخفاض مستوى المعيشة والبطالة الحادة.

الخصائص الأساسية للنمط فى علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام المصرى :

يمكن استكشاف عدد من الخصائص الأساسية لهذا النمط فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام المصرى من خلال القضيتين المشكلتين لجوهر هذه العلاقة على النحو التالى :

١ـ قضية التنمية والاستقلال بين الطابع الإدارى والسياسى :

برزت قضية التنمية كجوهر لقضية الاستقلال فى الخطاب الدعائى والسياسى الرسمى لهذه الفترة، فقد أصبحت الرفاهية هى المشروع الأساسى فى العهد غير المكتوب بين قوى الرأى العام والسلطة السياسية الحاكمة، وترتبط العلاقة بينهما بمدى ما يتحقق من إمكانيات الحياة، وقد اعتمدت القيادة التنمية هدفًا ونموذجًا؛ إذ التنمية بهذا الصدد وفقًا لبعض الباحثين « هى تنظيم لمفردات الخطاب الساداتى، وتنفيذ إدارى لتصوراته، من خلال التخطيط «العلمى»، والجدول «الزمنى» هى مشروع فوقى ينفذه جهاز إدارى، من خلال نخبة من الخبراء والإداريين، ويحميه الفرع الأمنى من الجهاز الإدارى»[٧٥] .

الملاحظة العامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية والتنموية ولآثارها على قوى الرأى العام، تتلخص فى أنه حدث انفتاح اقتصادى على السوق العالمى أكثر مما حدث بالنسبة للسوق الداخلى، وقد حاول جهاز الإدارة المصرى أن يقاوم تفلت هذه القوى الاقتصادية الضخمة من بين يديه عبر سياسات الخصخصة، وفى البداية كان هناك نوع من الحذر الشديد من الإقدام على اتخاذ سياسات سريعة قد تؤدى إلى تداعيات غير محسوبة أوتفضى إلى الانهيار، على نحوما حدث فى أوروبا الشرقية وروسيا ـ فالإصلاحات كانت تتم بحذر وتؤدة، وبأقل قدر ممكن من تعريض المجتمع للمخاطر والاضطرابات، ويلاحظ أن الخطاب السياسى للقيادة السياسية كان حينئذ يؤكد على نجاح هذه السياسة الإصلاحية فى عملية التحول « والواقع أن هذا الأمر قد يعود إلى القرار السياسى فى جانب منه، ولكن القدر الأكبر يعود إلى تلقائيات العمل المصرى فى دوائر الكوادر العليا الفنية فى وزارة المالية والاقتصاد، والتخطيط . . . إلخ، ولعل ذلك هوالذى يفسر الانفتاح الاقتصادى على السوق الخارجية كان أكبر من الانفتاح على السوق الداخلى؛ لأن مجال فعل القرار السياسى فى الأول أوسع بينما فعل القرارات الفنية والإدارية فى الثانى هوالأوسع، بالطبع فإن ذلك قد تغير بمرور الوقت مع اختبار ردود فعل الرأى العام بهذا الصدد.

٢ـ أما بالنسبة للقضية السياسية وتحديداً (التعددية الحزبية) :

منذ أن اتخذت مصر سياسة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ثم سياسة التعددية

الحزبية، بصدور قانون الأحزاب السياسية ٤٠ لسنة ١٩٧٧م يمكن القول من زاوية فعالية الرأى العام :ـ

كان التوجه الذى سيطر على الحياة السياسية المصرية منذ السبعينيات هو أنه يمكن السماح بقيام بعض الأحزاب التى ليس لها من التأثير الشعبى داخل قوى الرأى العام ما يتوقع معه فى أى ظرف من الظروف أن تصل إلى السلطة(٧٥)، وذلك من خلال :

أ ـ عرقلة الدولة بقدر ما تمكنها أدواتها السياسية والقانونية نشأة أحزاب تتمتع بقدر من الخصوبة الشعبية ـ تمكنها أويحتمل أن تمكنها فى ظروف مستقبلية ـ من الوصول إلى السلطة.

ب ـ بخصوص الأحزاب التى نشأت فى ظرف تاريخى أوسياسى ما، وأعترف بها رسميًا ولديها إمكانية الوصول إلى السلطة، يتخذ النظام من السياسات والتدابير ما يحول دون تحقق ذلك الأمر.

ومن بين هذه السياسات بطبيعة الحال الوقوف ضد إمكانيات التحالف بين الأحزاب وبعضها البعض.

والفكرة بهذا الصدد مجرد توقى وصول هذه الأحزاب ـ منفردة أومجتمعة ـ إلى السلطة السياسية، أو أن تشارك فى الحكم مشاركة حقيقية، فالقوى السياسية الحزبية لا يتاح لها فى أحسن الإمكانيات إلا أن تكون واحدة من جماعات الضغط التى قد يراعيها صاحب القرار عند اتخاذه لقراره ويرصد ردود فعلها، ولكن دون أن تشاركه فى اتخاذه.

٤ـ عناصر الاستمرارية والتغيير: علاقة السلطة السياسية بالرأى العام فى نموذج الثورة المصرية:

يمكن أن نرصد عددًا من السمات تشكل عناصر الاستمرارية فى علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام، وأخرى تمثل عناصر التغير والتحول فيما يلى :ـ

أولاً: يلاحظ أن الأدوار السياسية التى لعبتها الأحزاب فى فترة التعددية الحزبية الثانية (١٩٧٦ـ ٢٠٠١) ظلت ضعيفة بشكل عام فلم تنجح الأحزاب السياسية المصرية فى بناء قاعدة جماهيرية حقيقية لها، أوبمعنى آخر إقامة صلات حقيقية مع قوى الرأى العام المصرى؛ وبالتالى لم تنجح فى بلورة «إرادة سياسية» متميزة أومستقلة لها عن جهاز الحكم أوالإدارة، وظلت أحزاب « صحف» و« انتخابات» و« صراخ سياسى» أحيانًا، وتشهد هذه الأحزاب الكثير من الظواهر المرتبطة بما سبق من قبيل: غياب الديموقراطية الداخلية،

والانشقاقات، وأزمة الأبنية التنظيمية والصراعات والجبهات. . . إلخ، ويمكن القول- دون تجاوز كبير- إن فترة التعددية الثانية هى امتداد بشكل أو بآخر للتجربة الناصرية فيما يخص علاقة الظاهرة الحزبية بالرأى العام.

إن الفترة الناصرية ١٩٥٢-١٩٧١م لم تعرف الظاهرة الحزبية، فقد كان الاتحاد الاشتراكى فى التحليل الأخير جزءًا من جهاز الدولة والإدارة يقوم بالوظيفة الحزبية ومحورها الاتصال بالرأى العام إيجابًا وسلبًا بحيث اندمجت السياسة بالإدارة، وصار العمل السياسى يتخلق بواسطة جهاز الإدارة، وارتبط الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم، واتخذ النشاط السياسى شكل القرارات الإدارية، وامتزجت الزعامة السياسية بالرئاسة الإدارية، وامتزج الولاء السياسى بالتبعية للوظيفة الإدارية، وقد عرفت هذه الفترة «التعبئة السياسية» للرأى العام خلف قرارات القيادة، كما عرفت- على نفس النسق- « ديموقراطية الموافقة» بديلاً عن «ديموقراطية المشاركة» كما أسلفنا؛ وبالتالى لم تنشأ علاقة حقيقية أوصحيحة بقوى الرأى العام المصرى، كما تم ممارسة درجة عالية من درجات القمع على عقول وأحيانا أجساد النخبة المفكرة فيه.

لكن الفترتين التاليتين وهما للرئيسين السادات ومبارك ٧٦-٢٠٠١ م عرفتا الظاهرة الحزبية مفرغة من مضمونها، على الأقل من زاوية علاقتها بالرأى العام والقوى الاجتماعية القائدة له، ففى عصر السادات أثرت طبيعة النشأة على هذه الأحزاب؛ فقد جاء منها ثلاثة بقرار، وهى (منبر فحزب الوسط أومصر العربى الاشتراكى، فالحزب الوطنى الديموقراطى، وحزب التجمع، وحزب الأحرار) وحزب رابع هوحزب العمل الاشتراكى الذى جاء به الرئيس السادات كمنحة ليشكل ما أسماه «المعارضة الوطنية النزيهة»، وما لبث هوالآخر أن اختلف معه خاصة مع بداية سياسات الصلح مع إسرائيل، وظهور قضايا الفساد المرتبطة بسياسة الانفتاح المطبقة حينئذ أما فى العصر الحالى فقد بلغت الأحزاب السياسية ستة عشر حزبًا، نشأت غالبيتها بأحكام قضائية، ولكن طبيعة علاقة معظم هذه الأحزاب بالرأى العام المصرى مازالت ضعيفة وواهية، كما نشبت انقسامات وصراعات أجنحة داخل هذه الأحزاب؛ أفضى فى المحصلة النهائية إلى تجميد بعضها، كما أن البعض الآخر تجاوز فى انتقاداته، أو فى علاقته المباشرة بالرأى العام ما تعتبره السلطة حدودًا غير مسموح بتجاوزها؛ فأدى ذلك إلى تجميده. . .

ثانيا:- استمرار الدور المحورى الذى تقوم به السلطة التنفيذية فى الحياة السياسية المصرية فى الفترات الثلاث، وقد التحمت بشكل أوبآخر بسلطات رئاسة البلاد الهائلة والمسيطرة على كافة فعاليات وديناميات الحياة السياسية، ففى الفترة الناصرية كانت الهيمنة

الفردية لقائد الثورة ورئيس الجمهورية على هذا الجهاز الأوحد، الذى يملك سلطتى التقرير والتنفيذ. وحتى دستور ١٩٧١م الذى وضعه الرئيس السادات - وحافظ عليه الرئيس مبارك بلا تعديل لم يبتعد - عند النظرة الفاحصة - عن هذه السمات ولم تختلف خريطته عن هذه الخريطة السياسية، بل إن أحكامه لا تختلف اختلافًا مهمًا عن أحكام الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤م - من حيث هياكل المؤسسات الدستورية القائمة، فدستور ١٩٧١م يركز السلطة السياسية بشكل كبير فى القيادة السياسية [٧٦]، فرئيس البلاد هو الذى يرعى الحدود بين السلطات (م/ ٧٣)، وهو الذى يعين عدد عشرة أعضاء بمجلس الشعب (م/ ٨٧)، وهو الذى له حق اقتراح القوانين، وإصدارها، والاعتراض عليها (م ١٠٩، ١١٢)، وهو الذى له حق حل مجلس الشعب (م/ ١٣٦)، وهو الذى يتولى السلطة التنفيذية (م/ ١٤٢)، وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم (م/ ١٤٣)، وهو الذى يصدر اللوائح المنفذة للقوانين (م/ ١٤٤)، وهو الذى ينشئ وينظم المصالح والمرافق العامة (م/ ١٤٦)، وهو الذى يصدر القوانين عند الضرورة فى غيبة مجلس الشعب (م/ ١٤٧)، وهو الذى يعلن حالة الطوارئ (م/ ١٤٨) وهو الذى له حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها (م/ ١٤٩)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يعلن الحرب (٢/ ١٥٠)، وهو الذى يبرم المعاهدات (م/ ١٥١)، وهو الذى يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م/ ١٧٣)، وهو الذى يتولى رئاسة مجلس الدفاع الوطنى (م/ ١٨٢)، وهو الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة (م/ ١٨٤)، وهو الذى يعين ثلث عدد أعضاء مجلس الشورى (م/ ١٩٦م)، ومع كل هذه السلطات المهولة فإنه غير مسئول سياسيًا أمام أية جهة، فى حين أن القاعدة الدستورية تقرر: «أن تقابل لكل سلطة مسئوليات بنفس الحجم»، وعلى سبيل المثال فإن قوانين محاكمة رئيس الجمهورية (م/ ٨٥)، ومحاكمة الوزراء (م/ ١٠٩) أفرغت من كل محتوى، بحيث يستحيل السير فيها عمليًا إلى مداها، وهى ليست سوى لحاء دستورى لديكور فارغ من محتواه الفعلى بما لا يمكن تنفيذه، ولن تقام فى ظله أى محاكمة، فإذا أثير التساؤل حول السبب؛ فذلك لأن قوى الرأى العام تعجز عن أن تلزم الحاكم بالتطبيق العملى لهذه القوانين..

وفى هذا الإطار الشديد المركزية فإن السلطة السياسية - وبالأصح قيادتها الحاكمة - استمرت فى القيام بالدور الأكبر فى الهيمنة على عملية تشكيل الرأى العام وصنعه، وكذلك التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، فهذا البناء داخل جهاز السلطة السياسية المصرية هو الذى يقوم على عملية تشكيل الرأى العام المصرى وصناعته. [٧٧]

أما السلطتان القضائية والتشريعية، فقد شهدت أدوارهما فعالية متزايدة - فى فترتى

الرئيسين السادات ومبارك مقارنة بفترة حكم الرئيس عبد الناصر، فبشكل عام يمكن القول إن نطاق السلطة من الناحية التنظيمية صار متسعًا، ففى العهد الناصرى كان هذا الإطار التنظيمى ينبع من رئاسة الجمهورية التى كانت مركزًا يشع النشاط العام والسياسى فى المجتمع المصرى، وهو الأمر الذى أصبح موزعًا الآن بدرجة من الدرجات؛ فقد كانت السلطة ممركزة فى الفترة الناصرية بدرجة كبيرة أما الآن فقد اتسع نطاق السلطتين، وتبلورت إرادتهما المستقلة - أو أصبحت على درجة من درجات الاستقلال؛ وبالتالى ازدادت درجة علاقتهما وتفاعلهما مع اتجاهات الرأى العام المصرى المجتمعى، ولنُفَصِّل فى ذلك بعض الشيء؛ فالسلطة القضائية كانت ممنوعة فى العهد الناصرى من نظر كثير من القضايا - سواء باعتبار أن تلك القضايا تدخل فى نطاق أعمال السيادة، أو بالتوسع فى الإحالة لمحاكم خاصة من قبل السلطة السياسية الحاكمة، غير أن السلطة القضائية تم التأكيد على دورها فى عهد الرئيس السادات الأمر الذى أتاح لها - خصوصًا فى أوائل عهده - دورًا متزايدًا فى إطار تأكيده على دولة المؤسسات، وقد ازداد الدور الذى يلعبه القضاء فى الحياة العامة فى الفترة الحالية بحكم قيامه على مسألة الحفاظ على الدستور والمشروعية فى البلاد، وبدأ يلعب بحكم طغيان الأبعاد الإدارية على جهاز الحكم أدوارًا ذات جوانب سياسية، فقد قامت المحاكم المختلفة - النقض، والإدارية العليا، والدستورية - بأدوار بالغة التأثير فى مسار التطور السياسى المصرى فى الفترة الحالية، فتم على أساس من أحكامها إبطال انتخابات البرلمان أكثر من مرة، بل وحل البرلمان نفسه، كما أن القضاء أصبح هو «البوابة» التى تدخل منها أحزاب «سياسية جديدة» إلى الحياة المصرية فى ظل وجود لجنة الأحزاب المعروفة بلجنة منع الأحزاب السياسية، علاوة على أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستوريه كثير من التشريعات والقوانين المهمة . . . إلخ، وكان آخرها قرار الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية ؛ حتى أن البعض أصبح يتحدث فى الآونة الأخيرة عن «حكم القضاة أوحكومة القضاء فى مصر» منتقدًا الدور المتزايد الذى تقوم به المحكمة الدستورية العليا فى الحياة العامة المصرية [٧٨]، الأمر الذى ينبغى تشجيعه فى ظل عدم فعالية الأدوات الأخرى للإصلاح السياسى.

أما السلطة التشريعية - فلم يكن لها وجود حقيقى فى الفترة الناصرية؛ إذ كانت جناحًا من جهاز الحكم والإدارة، لكن دورها بدأ يزداد فى عهد الرئيس السادات، حيث برزت خصوصًا فى برلمان ١٩٧٩ فعاليتها خاصة على صعيد علاقاتها بقوى الرأى العام المجتمعى، حتى أن القيادة اضطرت إلى حله؛ نتيجة وجود عدد محدود من المعارضين الذين جاءت فعاليتهم من ارتباطهم بقوى الرأى العام المجتمعية المصرية وتعبيرهم عنها،

وازداد دور السلطة التشريعية بدرجة محسوسة فى فترة حكم الرئيس مبارك، حيث شهد برلمان ١٩٨٧ م أوسع تمثيل لقوى المعارضة فى الشارع السياسى المصرى، وهكذا أصبح لمجلس الشعب دوره وكينونته مشاركًا فى السلطة السياسية، صحيح أن مشاركته مرجوحة، ولكنها على كل الأحوال قائمة ويحسب حسابها مع ملاحظة أن مناط ذلك الأمر يرجع إلى طبيعة علاقتها بالرأى العام ودرجة اتصالها به . . وتشير نتائج الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٠ إلى تراجع النسبة التى حصل عليها الحزب الوطنى الحاكم ـ قبل الانضمام الكبير لمن نجحوا كمستقلين ـ كما تشير إلى تراجع واضح للدور الذى يلعبه البرلمان؛ مما يعنى العودة من جديد إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية .

ثالثًا: بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى ـ أوتلك المؤسسات غير الرسمية والأهلية وشبه الأهلية ـ فقد كانت إما غير موجودة أصلا أوغير قادرة على العمل والتجدد الذاتى فى عهد الرئيس عبد الناصر ، حيث كان نظامه يقوم على الصلة المباشرة بالجماهير والرأى العام المصرى، ويرفض منطق المؤسسات الوسيطة بينه وبين الشعب، ويتحرك من منطلق النداء الحركى والتعامل الجماهيرى؛ وبالتالى كان من المنطقى أن تضمر ويتراجع دورها، أما فى فترة الرئيس السادات فإن فعاليتها بدأت تتزايد لما شهدته الفترة من انفتاح سياسى محدود، والذى استمر بدرجة من الدرجات فى فترة الرئيس مبارك خصوصًا فى بدايته، ولكن ولأسباب وعوامل متنوعة بدأت فى الوقت الراهن تتناقض من جديد (٧٩) .

وهكذا نكون قد ناقشنا المستوى الأول من مستويات علاقة السلطة بالرأى العام ـ نظريًا وحاولنا ـ قدر الإمكان ـ رؤية نماذج ممارسة من واقع الحالة المصرية .

* * *

هوامش مراجع الفصل الثالث

١ـ حول فكرة النموذج كأداة تحليلية راجع :

ـد. حامد ربيع : نظرية التحليل السياسى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨ ص ٧٨ـ١٢٣، وكيفية توظيفه تحليليًا راجع :

ـ النموذج الإسرائيلى للممارسة السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٦ ص١٣٣ ـ١٦٩.

٢ـ د. حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٣٦ ـ ٥١٠.

٣ـ د. حامد ربيع، مرجع سابق، ص ١١٣ ـ١١٦ .

٤ـ رشدى فكار: لمحات عن منهجية الحوار والإعجاز فى القرآن الكريم، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٨ م، ص ٩ـ ١٣، وفى هذا الإطار نلفت الانتباه إلى أن العبرة فى النموذج التاريخى ليست بعدد السنين، وإنما بمايرسيه النموذج التاريخى من سنن وقواعد حاكمة للممارسة السياسية المستقبلية. .

٥ـ محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنية، بيروت: دار التعارف الإسلامى ـ ١٩٨١ص ١٣ـ٣٥ .

٦ـ د. سليم حسن، دراسات فى الأدب المصرى القديم، القاهرة: دار الكاتب المصرى، ١٩٦٨ م، والذى يشير إلى قصة فلاح مصر الفصيح وشكاواه من الضيم الذى أوقعته عليه السلطة وتتلخص القصة التى تعد من أقدم وثائق قياس الرأى العام فى الحضارات البشرية القديمة ـ ٢٥٠٠ق . م .

تقول البردية التى نقلت لنا وقائع شكاوى فلاح مصر الفصيح :

«حدث أن أحد الفلاحين من إقليم البحيرة، وتحديدا من وادى النطرون حمَّل ستة حمير يمتلكها بما لذَّ وطاب من خيرات هذه الواحة التى يسكنها، وقادها إلى منف ـ عاصمة البلاد ـ ليبيعها فيها أى يبيع البضاعة . فى سوق العاصمة .

لكن أحد المسئولين عن مزارع حاكم الإقليم طمع فى بضاعة الرجل فاستولى عليها، كما استولى على الحمير أيضًا!!، وكانت حجة هذا المسئول أن أحد الحمير الستة شرد من الفلاح الفصيح فى أحد الحقول التابعة للحاكم ـ الدولة، وقام بقضم بعض الأوراق الخضراء من حقله على الغالب كانت برسيمًا . . . وعقابًا لهذا الفلاح المهمل ـ باعتباره مسئولاً عن حماره كما يقول فقهاء القانون مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه !! ـ كانت العقوبة هى المصادرة لكل شيء أى لكل ما يملك الفلاح الحمير بكل ما تحمله!! .

هنا وقف الفلاح أمام هذا المسئول ـ ممثل الدولة ـ بثبات مطالبًا بحقه، وارتفعت نبرات صوته بالشكوى، وهنا أيضًا فقد المسئول أعصابه فأخذ يضربه، وهو يصيح مستنكرًا :ـ اخرس أيها الفلاح الحقير . ألا تعلم أنك هنا فى وادى السكوت المقدس !! هنا يرد عليه الفلاح المسروق أوالمنهوب فى سخرية مريرة: « حسنًا ياسيدى، أعطنى حميرى وبضاعتى وخذ سكوتك، هل تسرق منى حميرى وبضاعتى . . وتريد أن تحبس وتسرق صوتى أيضًا؟ .

ـ لا فائدة ـ المسئول مصمم على السرقة ـ هنا يقول الفلاح بثقة وهدوء :ـ « حسنًا أنا أعرف صاحب هذه المزارع ـ إنه حاكم الإقليم ـ وأعرف أنه عادل وعظيم ـ لقد طهر هذه الناحية من اللصوص، وقطاع الطرق، وأنا واثق أنه لن يرضى بأن أسرق فى ذمامه » .

وهنا يذهب الفلاح الفصيح إلى الحاكم ـ ويبدأ فى «عرض حاله» الأول ـ فى قوة وبيان وبلاغة ـ وفى إطار قوى من النفاق أيضًا أيها الحاكم المبجل . . .

« أنت بين الأغنياء أغناهم ، وأنت الزوج لكل أرملة ، والأب لكل يتيم ، أيها الممدوح من كل هؤلاء الذين يمدحهم المادحون . . . » .

ـ وبعد أن انتهى الفلاح من « عرض حاله الأول ـ ذهب حاكم الإقليم من فوره إلى الملك الكبير :ـ

ـ «مولاى !! واحد من المسئولين عندى سرق فلاحًا (كذا . . . .) ، ولكنه فلاح فصيح ومثقف لدرجة تدعو إلى الإعجاب . . » .

ـ فيرد عليه الملك :ـ «إذا كنت تريد إرضائى ، لا تقم بحل مشكلته ، ودعه يتكلم ، دعه يفصح عما فى نفسه ، وكلف شخصًا بكتابة كل حرف يقوله ، وارفعه إلى يوميًا ، وأرسل إليه بطعامه يوميًا مع واحد من أصدقائه المقربين . . . . . . إلخ » وهكذا ترك فلاح مصر الفصيح يتكلم ، وقد حفظت البرديات أربعة عشر عرض حال له تصور أوضاع البلاد أشبه بتقارير الرأى العام المعاصرة التى ترفعها الأجهزة المختصة للسلطات الحاكمة .

٧ـ أبو اليسر فرج ، الدولة والفرد فى مصر ـ ظاهرة هروب الفلاحين فى عصر الرومان ، القاهرة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط ١ ، ١٩٩٤م .

٨ ـ زاهر رياض ، المسيحيون والقومية المصرية فى العصر الحديث ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر د . ت ، وراجع أيضا :

د . السيد نصر الدين السيد ، (تقديم د . نعمات أحمد فؤاد) القومية المصرية : قراءة فى وضوح البداهة ، القاهرة : مطابع أخبار اليوم ١٩٩١م .

٩ـ راجع حول الخبرة الإسلامية عمومًا والفاطمية على وجه التحديد ، وكيفية تأثيرها فى التكوين القيمى والنفسى والعقلى للشخصية المصرية ، وكيف أنها تحتاج إلى المزيد من الدراسات فى منطلقاتها الدعوية والدعائية :

ـ شعبان أبواليزيد حسين شمس ، التخطيط الإعلامى للدعوة الفاطمية فى مصر : دراسة تحليلية لأساليب الممارسة **الاعلامية بالمفهوم العلمى الحديث ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر الشريف : كلية اللغة العربية ، ١٩٨٥م .**

ـ هويدا عبد العظيم رمضان ، المجتمع فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى العصر الفاطمى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤م .

Boaz Shoshan, "Medieval Cairo , London : Cambridge University Press 1993-

١٠ـ حول رصد الظاهرة راجع :

ـ د . سيد عويس ، الازدواجية فى التراث الدينى المصرى ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٢ .

١١ـ عصام محمد شبارو ، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى والغزو البريطانى ، القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٩٣م ، حيث يرصد المقاومة الشعبية ويحللها ويستخرج الدلالات .

١٢ ـ حول فترة حكم محمد على راجع : ـ

Afaf Lutfi al-Sayyid, Egypt in the Regin of Muhammad Ali (New York : Cambridge University Press, 1984), pp. 262-264.

١٣ـ د . حامد عبدالماجد ، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام . . . . . مرجع سابق ، ص ١٥٧ ـ ١٥٩ .

١٤ ـ صلاح عيسى ، حكايات من دفتر الوطن (كتاب الاهالى ٣٩) ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢م .

١٥ ـ د . حامد عبدالماجد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ـ٢٢٥ .

١٦ـ المرجع السابق ، ص ٢٧٥ـ٢٨٠ .

١٧ـ طارق البشرى ، دراسات فى الديموقراطية المصرية ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

18 - Albert Habib hourani, Arabic thought in the Liberal Age, 1798 - 1939 (London : Oxford University Press, Royal , Institute on International Affairs , 1970), pp.53, and 168.

١٩ـ طار ق البشرى، مرجع سابق: ص ٣٨ - ٦٣ .

٢٠ـ المرجع السابق، ص ١١٩ـ١٢٣.

٢١ـ صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ١١٥ ـ١٢١.

٢٢ـ طارق البشرى، مرجع سابق، ص ١٢٢ـ١٢٣ .

٢٣ـ المرجع السابق، ص ١١٨ـ١٢٢.

٢٣ـ د. لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، القاهرة: مكتبة مدبولى، ج١، ١٩٨٣م، ص ٤٥ـ٦٢.

٢٤ـ المرجع السابق، ص ٧٩.

٢٥ـ راجع هذه الدراسة القيمة لمزيد من التفاصيل:

ـ صلاح عيسى، الثورة العرابية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م

٢٦ـ نتفق هنا مع ما يذهب المؤرخ الكبير الأستاذ طارق البشرى ـ والذى ندين له بلفت انتباهنا إلى دراسة هذه النماذج التاريخية لتفاعل الرأى العام مع السلطة السياسية الحاكمة ـ فى تقييمه لتجربة محمد على من زاوية علاقتها بفكرتى التغريب والعلمانية، وأنها كانت ترتبط بالفكرة الإسلامية العامة فى المجتمع المصرى، وأنها كانت حركة تجديدية فى إطار الدولة والخلافة العثمانية .

27 - Albert Habib Hourani, opcit , pp. 53- 168

٢٨- نقلا عن: طارق البشرى: مرجع سابق، ص ٣٢ـ٣٣٠.

٢٩ـ المرجع السابق، ص١١٥.

٣٠ـ-Votikiots P. J. The history of Egypt from Mohamed Ali to Sadat, London : Ox-ford University Press, 1980

٣١ـ حول مزيد من التفاصيل حول هذا النموذج راجع الدراسة القيمة:

ـ صلاح عيسى، المرجع السابق، ص ١١٧ـ١٢٢.

٣٢ـ المرجع السابق، ص ٢٢٣ـ٢٢٦.

٣٣ـ طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، مرجع سابق ص١١٥.

٣٤ـ صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ٢٢٨ـ٢٣٢.

٣٥ـ كانت هذه الفترة ـ كما أسماها د. جمال حمدان ـ هى قرن الاستعمار ـ الذى تم فيه تقسيم العالم القديم وفى آسيا وأفريقيا بين الدول الأوروبية الاستعمارية راجع التفاصيل:

ـ د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨.

٣٦ـ أسلفنا الحديث فى الفصل السابق عن أن قيمة السلطة التأسيسية (الدستور)، والسلطات المؤسسة الثلاث تستمد من مدى صلتها بالرأى العام، سواء فى التكوين والتأسيس، أوالرقابة .

٣٧ـ عن رصد هذه الفترة من الحياة النيابية وتفاعل الرأى العام المصرى مع القضايا المطروحة على سياقها راجع:

ـ لطيف جودة، الحياة النيابية والصحافة المصرية من مايو١٩١٣م ـ ١٩٦٣م، دكتوراه ـ جامعة القاهرة كلية الآداب، عام ١٩٦٧.

وقد عكست الصحافة المصرية فى ذلك الوقت الاتجاهات الأساسية لثورة ١٩١٩ حول ذلك:

ـ رمزى ميخائيل جيد: الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩ ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٠م.

٣٨ـ طارق البشرى، سعد زغلول يفاوض الاستعمار : دراسة المفاوضات المصرية ١٩٢٠ـ١٩٢٤، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
٣٩ـ طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، مرجع سابق، ١٩٧٨م .
٤٠ـ المرجع السابق، ص ١١٥.
٤١ـ المرجع السابق، ص ١١٥ ـ ١٢٨.
٤٢ ـ صلاح عيسى، المرجع السابق، ١٣٥ ـ ١٤٣.
٤٣ـ صلاح عيسى، حكايات من دفتر الوطن، مرجع سابق ١٩٢ م .
٤٤ـ طارق البشرى، مرجع سابق، ص ٦٨ـ ٧٢ .
٤٥ـ رفيق حبيب، من يبيع مصر، القاهرة: المكتبة العصرية، ص١١٣ـ١١٨.
٤٦ـ وقد عكس ذلك الموقف نفسه فى الصحافة. راجع :ـ سهير إسكندر فهمى، موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية: دراسة مقارنة لكل من « المصرى» ـ «أخبار اليوم» ـ «الأهرام» الفترة ٤٦ـ١٩٥٤م رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٩٠م.
٤٧ـ المهم فى الأمر أن الصحافة المصرية ـ أحد الأدوات المهمة فى تشكيل الرأى العام ـ مهدت لحركة ١٩٥٢م بحملاتها المستمرة على الفساد بل إن بعضها تحدث بصورة صريحة عن ضرورة التغيير الثورى راجع :ـ مها محمد كامل الطرابيشى، دور الصحافة المصرية فى التمهيد لثورة يوليو فى الفترة من ٤٢ـ١٩٥٢م (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٧٩م، وراجع أيضا : ـ
ـ حسنى محمد نصر، الصحيفة كوثيقة تاريخية دراسة تطبيقية على الكفاح المسلح فى القتال ١٩٥١م وحريق القاهرة ١٩٥٢م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٩م.
٤٨ـ طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية، مرجع سابق ص، ١١٥ـ١٣٠.
٤٩ـ المرجع السابق، ص ٣٢.

50 - Anour Abdel-Malek, Egypt Military Society Trans: (harles Ian), New York, Markmann Vintage Book: 1986.

٥١ـ طارق البشرى، الديموقراطية وثورة يوليو . . . . . ، ص ١٢١ ـ ١٢٧.
٥٢ـ د. حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية . . . . . مرجع سابق، ص٢٢٤ ـ ٢٢٦.
٥٣ـ طارق البشرى، المرجع السابق، ص ١٢٨ ـ ١٣٢.
٥٤ـ هذا الرأى للمؤرخ الكبير الأستاذ طارق البشرى، وقد قال به فى مقابلة معنا أثناء إعداد هذه الدراسة حول دلالة هذا الحدث من الناحية التاريخية. .
٥٥ـ كان بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ واضحًا فى إقراره بهذا الأمر، ثم كانت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ طرحها الرئيس السادات كأساس للعمل السياسى، ثم ما تلاحق بعد ذلك من تطورات مما يشير إلى هذه المسائل. .
٥٦ـ ورد نص هذا البيان فى :
طارق البشرى، الديموقراطية وثورة يوليو . . . . . مرجع سابق، ص ١٤٩ .
٥٧ـ جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت، ص ٣٨ـ ٣٩.
٥٨ـ المرجع السابق، ص ص ٤٠ ـ ٤١ ، وقارن نفس دلالات الاقتباسات فى :
ـ محمد صفى الدين، التغيرات الثورية فى النظام السياسى المصرى. (ندوة النظام السياسى المصرى بين الاستمرارية والتغير، كلية الاقتصاد: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣م) ص ٩ ـ ١٥.
٥٩ـ طارق البشرى، الديموقراطية ونظام ثورة يوليو ١٩٥٢م ـ ١٩٧٠، القاهرة، دار الهلال(كتاب الهلال ـ ٤٩٠) ١٩٩١م .

٦٠ - المرجع السابق، ص ١١٩.
٦١ - فؤاد زكريا، عبد الناصر واليسار، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٤م، ص ١١٢-١١٨.
٦٢ - المرجع السابق: ص ١٢٩-١٣٩.
٦٣- المرجع السابق، ص ١٤٠-١٤٥.
٦٤- طارق البشرى، المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٦.
٦٥ - د. حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية.... مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٣.
٦٦ - د. رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٦.
٦٧ - راجع فى هذا الصدد ما أوردناه فى الفصل السابق المبحث الثانى.
٦٨ - حسين عبد الرزاق، أحداث ١٧، ١٨ يناير: دراسة سياسية وثائقية، القاهرة: كتاب الأهالى، ١٩٨٢م.
٦٩ - راجع بالتفصيل كيفية اتفاق هذا الأسلوب الإدارى فى التعامل مع القضايا السياسية بحيث أصبحت نهجًا متبعًا فى معظم الممارسات:-
٧٠ - عن سيطرة نخبة معينة على الأوضاع الاقتصادية بعد قرارات الانفتاح الأمر الذى جعل المردود الشعبى لها ضعيفًا، بل وذات مردود سلبى من الناحية السياسية راجع:-
- سامية سعيد إمام: من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة عصر الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ٧٤-١٩٨٠م، القاهرة: دار المستقبل العربى ١٩٨٧م. وقارن:-
- د. جلال أمين: مصر فى مفترق الطرق، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٠م.
- د. رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٤.
٧١ - محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، بيروت: دار الشروق، ص ١٣-١٨، بل إن هناك من الدراسات العلمية التى أولت هذا الجانب اهتمامًا تفصيليًا، راجع:
- نوال عبد العزيز الصفتى: المقومات الإعلامية للرئيس السادات بالنسبة لسياسة مصر الخارجية فى الفترة من سبتمبر ١٩٧٠ إلى أبريل ١٩٧٧م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٣م.
٧٢ - د. حامد عبد الماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام.... مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٤٥.
٧٣ - محمد كرم شلبى: أنور السادات الصحفى وفكر ثورة يوليو السياسى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٧٦م.
٧٤ - راجع ما قمنا به من تحليل لعينة من الخطاب السياسى للقيادة السياسية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى التواريخ التالية: ١٥/ ٥/ ١٩٨٢، ١٤/ ١٢/ ١٩٨٣، ٢٤/ ٧/ ١٩٨٤، ١٠/ ١١/ ١٩٨٨، ١٥/ ١٢/ ١٩٩٠، ١٤/ ١١/ ١٩٩١، ١٠/ ١١/ ١٩٩٢.
٧٥ - حول المنافسة الحزبية راجع: -
- صلاح سالم صالح عيسى، المنافسة الحزبية فى مصر ١٩٧٦-١٩٩٠م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ١٩٩٤م.
- رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٣.
٧٦ - حول دراسة عامل القيادة من وجهة نظر سياسية:
- أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديموقراطى فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١م، دراسة لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديموقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ١٩٨٧م.
٧٧ - حول تقييم تجربة هذه الفترة من الحكم من ناحية علاقتها بالقيمة الديموقراطية والرأى العام راجع:
- أميرة فتوح، حقوق الإنسان فى مصر المعاصرة (ترجمة إسماعيل صادق) القاهرة: الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٢م.

Ahmed Nabil, ElHilali, Human Rights: Egypt. Slogans and reality. Paris,1981
78 - Shamir, shimon: Basic Dilemmas of Mubarak Regime, **Orbis, vol:30 Spring** 1986,pp.169-91.
79-Denoeux,Guilain: State and Society in Egypt(review article),**Comparative Politics**, vol: 20, April, 1988,pp.359-73.

٨٠ـ راجع حول هذه النقطة:

Mustapha, K AlSayyid:A Civil Society in Egypt?, The Middle East Journal, **vol:47**, Spring, 1993,pp. 228-42.

* * *

الفصل الرابع

الهيمنة على الرأى العا م

رأى السلطة ومنطق الرقابة السياسية

تخضع المجتمعات المعاصرة - بدرجات متفاوتة - لأنماط من السيطرة والتحكم من قبل السلطات السياسية المهيمنة - سواء كان ذلك على المستوى المحلى القومى أو العالمى الكونى - ولعل أحد أهم جوانب هذه الهيمنة تلك التى تدور حول ماله صلة بالوجود المعنوى والحضارى لهذه المجتمعات سواء تمثل ذلك فى النواحى الثقافية بمفهومها الشامل، أوالنواحى المرتبطة بنظام القيم المجتمعى، أو بمواقف المجتمع وتعبيرات الرأى العام إزاء مختلف الأحداث والوقائع، والواقع أنه يوجد بين هذه كلها درجات متفاوتة من التأثيرات المتبادلة، وتتفاوت غايات السلطات السياسية المهيمنة وأهدافها من وراء ممارسة هذه الهيمنة والسيطرة، وذلك طبقًا لطبيعة هذه السلطات، وأنماط علاقتها مع مجتمعاتها، والإطار القيمى الذى تتحرك فى إطاره، وطبيعة التحديات والقضايا والمشكلات التى تواجهها.

وتُعد الهيمنة على الرأى العام أحد أهم مستويات عملية تشكيله وصناعته؛ إذ تتعلق بسيطرة السلطة الحاكمة وهيمنتها على نقطة البداية فى عملية تشكيل الرأى العام، وهى مستوى المعرفة المُسبقة بأبعاد المشكلة أو القضية التى تثير الرأى العام - وذلك من خلال التحكم فى صناعة المعرفة والعلم بصددها، ثم يمتد الأمر بعد ذلك لكافة خطوات عملية تبلور الرأى العام وتشكيله.

فالهيمنة على الرأى العام تعد أحد أهم مستويات عملية تشكيله من خلال المنطق الذى يسيطر عليها، وتتحرك من خلاله وهو الرقابة السياسية، الأمر الذى يثير عدة مسائل وقضايا محورية منها :-

الأولى :- ماهية النمط الحضارى للمجتمعات التى تعرف بدرجة أكبر عملية الهيمنة على الرأى العام، وهو نمط الحضارة غير السياسية، حيث السلطة السياسية تتعامل مع المواطن من منطلق الأبوة السياسية، وتسعى للهيمنة على مدركاته وآرائه السياسية، وهو يقف منها موقف عدم الاهتمام وعدم المشاركة واللامبالاة.

الثانية :ـ طبيعة السلطة الحاكمة القائمة فيه من قبيل : السلطة الشمولية، والتسلطية . . إلخ .

الثالثة : ـ دور العامل المؤسسى فى الهيمنة على الرأى العام وبروز الاحتكار فى إطاره، ومن أبرزها مسلك السيطرة الاجتماعية والسياسية كأداة للهيمنة على الرأى العام .

الرابعة : ـ العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة، والمجتمع المحكوم وأنماط السيطرة والهيمنة من قبل السلطة السياسية على المجتمع، والعوامل المؤثرة فيها والمحددة لها .

الخامسة : ـ ما أنماط تعامل السلطة الحاكمة مع المراحل المختلفة لتكوين الرأى العام وتشكيله وصناعته، وبالذات مرحلة إدراك المشكلة التى تحتاج إلى المعرفة المسبقة، حيث تلعب المعلومات الدور الأكبر فى تكوينه، كما يلعب الإطار القيمى السائد دوراً أكبر فى إدراكها وإعطائها المعانى والدلالات التى تريدها . (١)

وعلى هذا الأساس فإننا سوف ندرس فى هذا **الفصل** عملية الهيمنة على الرأى العام وبالأصح على مدخلات عملية تكوين الرأى العام؛ لنرى دلالة هذه العملية فى الواقع السياسى المصرى فيما بعد، أى أننا سنرى فى المبحث **الأول** : كيفية هيمنة السلطة السياسية على الرأى العام، بتحديد ماهية الهيمنة فى إطار توضيح الارتباط بين مفاهيم الهيمنة والسيطرة، والسلطة السياسية الحاكمة من ناحية أولى، وآليات الهيمنة على تعبيرات المجتمع أى على رأيه العام ـ داخليًا وخارجيًا ـ من ناحية ثانية، وكيف أنها تتم فى إطار ممارسة العملية السياسية ووفق آلياتها، ونماذجها من ناحية ثالثة ؛ ثم ننتقل لبيان النموذج الذى نستخدمه مع تطويره فى دراسة الهيمنة والسيطرة مستفيدين من الدراسات حول علاقة الدولة بالمجتمع ومركزين أساسًا على آليات السيطرة والهيمنة وأدواتها .

فى ا لمبحث **الثانى** : نحاول بيان مدى إمكانية تحقق الهيمنة على الرأى العام عبر الرقابة السياسية وبالذات دور الأداة القانونية فى هذا الصدد، أى أننا سوف نركز على الجانب الإجرائى التنظيمى الذى يتعلق بالرقابة السياسية كأداة لتحقيق هيمنة السلطة السياسية على الرأى العام .

* * *

المبحث الأول

الهيمنة على الرأى العام: الإطار الفكرى والنظرى

تتلازم أنماط السيطرة والهيمنة مع طبيعة القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية فى المجتمعات البشرية ؛ فطبقًا للنموذج التعددى إذا كانت القوى الاجتماعية، وأنماط العلاقات بينها تجد ترجمتها فى طبيعة السلطة السياسية وتكويناتها، ومؤسساتها وتحولاتها الأساسية، فإن السلطة السياسية الحاكمة طبقًا للنموذج التسلطى والشمولى تعمل على بلورة أنماط السيطرة الاجتماعية وتغييرها أو إدامتها حسب قاعدتها الاجتماعية والأهداف أو البرامج والخطط التى تسعى لتحقيقها فى الواقع العملى.

وتُقاس قوة السلطة السياسية الحاكمة فى مقابل قوة القوى المجتمعية المحكومة بمدى الهيمنة على نماذج السلوك والسيطرة الاجتماعية فى الثانية من قبل الأولى، أوعلى ذلك البعد المتعلق بعملية تكوين القيم، وصنع نماذج السلوك الاجتماعى، وخلق التفضيلات والتطلعات، وبناء الآراء وتغييرها، وغير ذلك من الجوانب المعنوية للوجود السياسى، وهى الجوانب من وجهة نظرنا الأكثر أهمية فى نماذج السيطرة الاجتماعية مقارنة ببقية الجوانب والأبعاد الأخرى التى تتعلق بتوفير أساسيات المعيشة ونوعية الحياة.

وتحاول السلطة السياسية الحاكمة فرض هيمنتها على الجوانب سالفة الذكر، ويتوقف ذلك على مدى امتلاكها لأدوات السيطرة والهيمنة، ويتم فرض الهيمنة عن طريق الرقابة، وتعد الأداة القانونية هى الأداة الأولى التى تستخدمها السلطة السياسية الحاكمة فى فرض الرقابة على عملية تكوين الرأى العام، ونركز على الجوانب المتعلقة بتكوين الإطار القيمى الذى يتمتع بقدر من الثبات والذى يحدد -بدرجة من الدرجات- نوعية الرأى العام السائد، كما أن القيادات السياسية فى إطار هذا النموذج تسعى للتحكم فيه؛ لكى تتمكن من تعبئة الجماهير لصالحها.

طبيعة الإطار الحضارى: النموذج الحضارى غير السياسى

الواقع أن مدخلنا النظرى لفهم هيمنة السلطة السياسية على الرأى العام هى فهم طبيعة

الإطار الحضارى العام الذى تتم فيه هذه العملية بالأساس، هذا الإطار هو الحضارة غير السياسية التى تضفى على الممارسة السياسية صفة إدارية بحيث لا يهتم المواطن بأن يشارك، فضلاً عن كونها هى لاتشركه فى الممارسة السياسية أصلاً، ولعل أهم سمات النموذج الحضارى غير السياسى فى علاقة السلطةالحاكمة بالرأى العام يمكن تحديدها فيما يلى : [٢]

١ ـ تتسم العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية الحاكمة بالطابع الإدارى البيروقراطى أى بالاستقرار والتنظيم، فالسلطة السياسية الحاكمة تصدر الأوامر والتعليمات الروتينية والمواطن يطيع و هى لا تهتم بإشراكه فى الأمور السياسية، وهو بدوره لا يهتم بالمشاركة، بل ولا يثير هذه القضية غالبًا.

٢ ـ لاتقوم العلاقة بين المواطن والسلطة الحاكمة على أساس تعاقدى يحدد الحقوق والواجبات بين الطرفين، وإنما تنبع من مفهوم الرعوية والأبوية السياسية، فالقيادة تنطلق فى علاقتها السياسية من مفاهيم «الأب»، أو «رب العائلة» و كبيرها . . . إلخ.

٣ ـ لاتعرف العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية الحاكمة التشكيك فى مثالية النظام القائم بالتغيير أو التبديل ولو فى بعض الأبعاد والجوانب، وهى أيضًا لا تعرف النواحى المثالية أو العقيدية فى العلاقة والرابطة السياسية ؛ فهو لا يناقش ولا يُبدى أية وجهة نظر تجاه ما يمكن أن نسميه «الأيديولوچية الرسمية» أو «الإطار الفكرى» الذى يمثل رؤية معينة قد ينطلق منها النظام السياسى القائم الذى يترجم أولوياته واختياراته الأساسية.

٤ ـ العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية الحاكمة لا تعرف مفهوم السياسة ـ كمحور حركى أو دينامى ـ يعبر عن قيم حركية على المجتمع السياسى السعى ـ بأسلوب أو بآخر ـ لتحقيقها من خلال التجديد المستمر للحلول القائمة تعبيراً عن مثالية تلك القيم.

وفى إطار هذا النمط نناقش طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة والمجتمع، مركزين على «السيطرة الاجتماعية» كمعيار يحدد درجة قوة وضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع، والذى نستفيده مماقدمه جول مجدال[٣]، ونوظف فى الإطار نفسه علاقات الهيمنة التى تمارسها السلطة السياسية الحاكمة على الرأى العام، وكيفية قيامها بعملية تشكيله وصناعته.

أولاً: ـ تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة واتجاهاتها وموضع الهيمنة على تكوين ظاهرة الرأى العام:

ـ يتمثل معيار قياس قوة أو ضعف الدولة فى درجة هيمنتها على نماذج «السيطرة

الاجتماعية»، والتى تعنى التحكم فى منح أساسيات الحياة المعيشية لعامة الناس إضافة إلى تكوين قيمهم، وتوجيه سلوكهم، فإذا كانت أنماط السيطرة الاجتماعية موحدة وخاضعة للدولة فإننا نكون بصدد دولة قوية، وأما إذا تجزأت وخضعت لقوى ومنظمات مجتمعية متعددة فإننا نواجه حالة دولة ضعيفة فى مواجهة مجتمع قوى، وعلى ذلك فقوة المجتمع كما يراها مجدال - تأتى من فشل الدول فى إملاء القواعد الاجتماعية، كما يعود ضعف الدولة بالمقابل إلى تجزئة السيطرة الاجتماعية، وخضوعها لقوى وفئات مختلفة، ويلاحظ أن المنظمات والقوى المجتمعية التى يمكن أن تتحكم فى نماذج السيطرة الاجتماعية وبالتالى فى منح أساسيات الحياة للأفراد الخاضعين لها، وإملاء قواعد سلوكهم اليومى كثيرة ومتنوعة، وتختلف من مجتمع لآخر، ومن أمثلتها: (الجماعات الأسرية، والأثنية، والقبيلة، وملاك الأراضى، والقيادات الدينية، والزعامات المحلية، والمقرضين من أصحاب الأموال، والنقابات، والمؤسسات المالية، والشركات التجارية والصناعية، وغير ذلك من المنظمات، والرجال الأقوياء. . . . إلخ)، وتحاول الدول النامية جاهدة فرض نفوذها على نماذج السيطرة الاجتماعية فى مجتمعاتها، وهناك صراع مستمر بين سلطة الدولة وبين القوى والمنظمات المجتمعية الأخرى، حول أى من هذه المنظمات تحكم العلاقات الاجتماعية فى المجتمع؟ هل هى الدولة أم المنظمات الأهلية الأخرى؟

ويعد الصراع بين الدولة وهذه المنظمات هو جوهر السياسة الفعلية فى الكثير من الدول النامية كما يرى البعض؛ إذ تسعى القيادات السياسية للتحكم فى نماذج وقوى السيطرة الاجتماعية؛ لكى تتمكن من تعبئة الجماهير لصالحها وتضمن خضوع أفراد المجتمع، وإذعانهم لسلطتها؛ ذلك أنه كلما كانت المنظمات المجتمعية والزعامات المحلية قوية ضعفت طاقة الدولة فى التعبئة والإخضاع، ومن هنا تسعى هذه القيادات لتحطيم هذه المنظمات أو تفريغها من طاقاتها وتحديد أدوارها وتهميشها فى الواقع السياسى العملى.

ويطبق مجدال نموذجه على علاقة الدول النامية بمجتمعاتها ويقسمها تبعًا لذلك إلى ثلاث مجموعات مختلفة تتسم **المجموعة الأولى**: بضعف أجهزة الدولة فى مواجهة القوى الاجتماعية المسيطرة فيها، وتضم أعداداً كبيرة من الدول النامية، وتشمل **المجموعة الثانية**: الدول النامية التى تمكنت الدولة فيها من التأثير فى نماذج السيطرة الاجتماعية، ولكنها لم تتمكن لأسباب عديدة من توحيد السيطرة الاجتماعية تحت نفوذها والانتقال بالتالى إلى عداد الدول القوية، ومن أمثلتها مصر والهند والمكسيك، وأما دول **المجموعة الثالثة**: فهى الدول التى تمكنت بسبب تأثير بعض الظروف والأحداث الخاصة من التحول

إلى دول قوية، وفرض قواعد العلاقات الاجتماعية فى مجتمعاتها، وتضم هذه المجموعة عدداً محدوداً من الدول النامية مثل: كوبا، وفيتنام، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، بالطبع يمكن الاتفاق والاختلاف حول وضعية كل دولة فى إطار مجموعة معينة، ولكن تظل الفكرة الأساسية سليمة ومفيدة[٤].

ويمكن القول إنه فى ظل مفهوم السيطرة الاجتماعية والسياسية يمكننا فهم عملية تشكيل الرأى العام عبر مدخلين نظريين هما: تدعيم السيطرة عبر منطق الهيمنة، وإرادة الغزو الحضارى نتناولهما فيمايلى:

(أ) المدخل النظرى الأول: تدعيم السيطرة عبر منطق الهيمنة:

يثير مفهوم الهيمنة بجذوره العلمية واستخدامه السياسى والثقافى عدة قضايا منها:-

١ - تتوقف إمكانية السياسة على إمكانية الهيمنة، والتى بدورها تتوقف على وجود دالة فارغة عند نقطة معينة يحاول المجتمع و قواه السياسية أن يملأها بطريقة أو بأخرى، فإذا كانت عملية التمثيل السياسى - كما هو شائع - علاقة ذات اتجاه واحد فإنها تتحقق بشكل جيد إذا ما نقل الرأى العام إرادته (الناخبين مثلاً) إلى الذين يمثلونه (المرشحين أو النواب) الذين لايغيرون محتوى هذه الارادة[٥] لكن بإمعان النظرنرى أن علاقة التمثيل عملية ذات اتجاهين؛ لأن النائب الذى يقوم بتمثيل ناخبيه بشكل فعال أو مؤثر لا ينحصردوره فى نقل ارادتهم، ولكنه يخلق لغة سياسية تحدد طبيعة العلاقة مع الرأى العام و اتجاهاتها، وهى فى جوهرها حركة هيمنة معينة، فمثلاً الأوضاع القائمة فى الكثير من بلدان العالم الثالث، حيث يكون المجتمع المدنى هزيلاً ومحطمًا نجدالقائد السياسى يخلق مثل هذه اللغة؛ لكى يعطى للشعب نوعًا من الهوية، والوحدة باسم وحول «المصلحة العامة»[٦].

٢ - تعتبر العلاقة بين السلطة والحرية فى الخطاب السياسى الشائع هى علاقة تعارض متبادل، فقد عُرِّفت الحرية بأنها القضاء على السلطة، وهذا غير ممكن منطقيًا وغير متحقق تاريخيًا، فعلى المستوى الفردى تتحقق الحرية إذا كان الفرد قادراً على التحديد الذاتى إذا ما واجه مسألة اتخاذ قرار ما بطريقة عقلانية، واذا انتقلنا إلى القرار الجماعى فإن اتخاذ قرارما و قمع القرارات البديلة سيتجلى بمثابة علاقة قوى، أو علاقة سلطة، وعليه فإن وجود السلطة هو شرط للحرية، فقد نزيل بعض علاقات السلطة ونقضى على أشكال معينة منها؛ لكى نقوم بعملية خلق سلطة جديدة، وهذا يعنى أن الهيمنة كامنة فى نوع من نظام العلاقات الاجتماعية والسياسية، وإذا افترضنا أن الأمر يتحقق فى الوضع المعاكس، أى أننا بلغنا المجتمع الأمثل مجتمع التوافق الكامل، وأن كل القرارات محسوبة منطقيًا، فى

هذه الحالة لن يكون هناك أى نوع من الحرية عدا «حرية وعى الضرورة»؛ وإذن فإن المجتمع الحر والسلطة يلزمان بعضهما البعض. [(٧)]

٣ ـ تُفهم الدولة باعتبارها جهاز الحكومة، وأيضًا الجهاز الخاص بالهيمنة على المجتمع المدنى الذى يشمل البنية الاقتصادية، والسياسية، و الاجتماعية ـ عبر التشريعات والقمع، والاتصال. . إلخ [(٨)]، وتسيطر السلطة الحاكمة على الرأى العام عبر وسيلتين: القمع، والإقناع. . أى أنها باختصار تكتمل بفعليها السيادة والقيادة، وتقوم بذلك من خلال أجهزتها الأيديولوچية وآلياتها المختلفة؛ وبالتالى تتحقق لها الهيمنة على المجتمع المدنى: هيمنة سياسية، كممارسة الهيمنة فى المجال البرلمانى؛ مما يثير مسألة الفصل بين السلطات وقضية الدستورية، أماجهاز الهيمنة الثقافية فإنه يتكون من مستويات مختلفة تهيمن على الواقع من تنظيم التعليم (من المدرسة حتى الجامعة)، وتنظيمات ثقافية (من المكتبة العامة إلى المتاحف)، وتنظيم الإعلام (الصحافة اليومية، نظام المجلات. . إلخ)، وتنظيم الدين. . حتى إطار الحياة الذى يكونه. . وتنظيم المدن، والهندسة المعمارية. . إلخ . . وهناك نوع من الازدواجية بين وظيفة الحكومة، ووظيفة تكوين مؤسسات المجتمع المدنى، والوعى بالتوازن بين الاثنين ضرورى لتعريف الدولة واتساقها ـ أيًا ما كان نموذج الدولة ـ «الدولة الحارس»، «الدولة المتدخلة»، أو «الدولة الأخلاقية» كما يقدمها هيجل، حيث يلعب المثقفون دورًا أساسيًا «كوكلاء للمجموعة السائدة فى أداء الوظائف المندرجة فى إطار الهيمنة». [(٩)]

٤ ـ تُعد الهيمنة موقعًا فى الصراع الاجتماعى، فهناك فئات سائدة تمارس هيمنة عبر المجتمع المدنى، وأخرى مسودة تحاول نخبتها القائدة أن تشكل هيمنة جديدة لها فكرها، وأخلاقياتها، وفعلها الجديد. وتقع مهمة الهيمنة على عاتق الحزب السياسى، وكما يرى جرامشى: « من الممكن تقييم وظيفة الهيمنة والقيادة للأحزاب من خلال مراقبة نمو الحياة الداخلية لهذه الأحزاب نفسها، فإذا كانت الدولة عبر قواعدها التشريعية تمثل القوة القمعية والنظامية لبلد من البلاد، فعلى الأحزاب التى تمثل الانتماء التلقائى من جانب صفوة من البشر لمعايير من السلوك الأفضل لتربية الجمهور كله، المهم أن تظهر فى حياتها الداخلية أنها قد استوعبتها كمبادئ للسلوك الأخلاقى، هذه القواعد التى هى ضرورات أخلاقية فى الدولة تتحول إلى الحرية فى داخل الأحزاب، والتى هى بمثابة مدارس فعلية تعد لحياة الدولة[(١٠)].

وهكذا فإنه عبر الهيمنة تتحقق عملية السيطرة على قوى الرأى العام الداخلى فى المجتمع المعين، وتمتلك السلطة السياسية الكثير من الأدوات يمكنها من خلالها ممارسة الهيمنة على المجتمع الأهلى أو المدنى، وإعادة تنظيمه وضبطه، وتشكيل اتجاهاته ورأيه

العام، وهى تمارس هذا الأمر من خلال ما يمكن أن نسميه «خطاب السلطة»، والذى يشمل مختلف الموضوعات التى قد تحدث أو لا تحدث مستقبلاً، تعبر فيه الذات عن اهتماماتها، وتتحدد بإمكانيات الاستخدام والتملك التى يوفرها الخطاب. . . ولعل الأهم هو علاقة المعرفة، ومن ثم الخطاب بالسلطة؛ فعندما تكون الحقيقة داخل السلطة لاخارجها، يكون لكل مجتمع سياساته العامة للحقيقة.[(١١)]

وقد يطلق على أدوات السلطة السياسية مسمى «الأجهزة الأيديولوچية للسلطة» وإن كنا نفضل مفهوم «قنوات السلطة» باعتبارها بمثابة الأرحام المؤسسية للسلطة السياسية، فكثير من الأجهزة ليست جزءاً من الدولة - بالمعنى المباشر لها - كما قدمها ألتوسير فى مقولاته عن «جهاز الدولة الأيديولوچى». «إذ أن الأجهزة هى جزء من تنظيم السلطة فى المجتمع، والعلاقات الاجتماعية للسلطة تتكثف وتتبلور فى الدولة؛ فالعائلة مثلاً يضبطها تشريع الدولة وقضاؤها، وتقيدها سلطتها التنفيذية».[(١٢)]

ولكن ما الأهداف الأساسية التى تسعى السلطة السياسية إلى استخدام أدواتها الأيديولوچية لتحقيقها؟ إنها باختصار التحكم فى السياسات الثقافية؛ وبالتالى صياغة ووضع أسس الرأى العام وصناعته.

وهكذا تقوم السلطة الحاكمة على إعادة إنتاج الهيمنة وصنعها من خلال أمرين[(١٣)]:

الأول: تلقين الإطار الفكرى للسلطة المهيمنة - أو مثاليتها السياسية - عبر أدوات من قبيل: العائلات، والمدارس. . إلخ، وذلك لأعضاء جدد، أو لآخرين سمح لهم بالدخول فيها.

الثانى: تعليم أعضاء المستقبل من الفئات المُهيمن عليها، مثالية السلطة المهيمنة، وفى هذا تلعب السلطة التشريعية والقضائية للدولة والمدعومة بقوى القمع دوراً كبيراً.

وتمارس السلطة السياسية الهيمنة عبر إنتاج خطاب سياسى معين تقوم من خلاله بعملية تشكيل الرأى العام، ويفهم من ذلك أن يكون صادراً عن مؤسسات سلطوية تُحدد المتكلم، وموضوعه ومناسبته، وحجم الحديث نفسه. . . إلخ، وهذه ليست تابعة دائمًا للسلطة الحاكمة. . ولكنها موجودة فى النسيج المجتمعى، والمجتمع المدنى بوجه عام، ولكنها مدعمة: بالتحريم، والجزاءات المادية، وبتوزيع وسائل الاتصال.

وثمة أساليب أخرى داخلية تكرس حماية ووقاية خطاب معين وتحصينه - من خطابات أخرى موجودة أو مسموح لها بأن تكون موجودة - وهذه الأساليب مثل: الترخيص أوالإجازة، و الاستناد إلى أقوال أشخاص مهمين، والاستناد إلى أقوال مبدع معين،

والاستناد إلى نص مقدس أو منزل، ومن ذلك أيضًا تنظيم الخطاب فى شكل علم مضبوط له مناهج، وقضايا محددة، وقواعد موضوعة. إلخ، وهنا أيضًا ما يسميه البعض البناء الذى يصدر عنه الخطاب، وهو التنظيم الاجتماعى الذى يحميه من خلال تقرير مجموعة من الجزاءات، فالخطاب الدينى يصدر فى الكنائس، أو المساجد، والخطاب التربوى، فى المدارس، والنقاشات السياسية فى الأحزاب السياسية، والدعاية غالبًا فى الحملات الانتخابية، كما سنرى فيما بعد.[١٤]

(ب) المدخل النظرى الثانى: الثورة الاتصالية الكونية والعولمة: إرادة الغزو الحضارى والتلاعب بالنظام القيمى الوطنى:

تعد التكنولوچيا من أكثر الأمور قابلية للتوجيه السياسى، والاقتصادى، والعسكرى، وذلك نظرًا لمرونتها الهائلة، وخاصة تكنولوچيا المعلومات والاتصال ذات الصلة الوثيقة بموضوع ـ الرأى العام ـ من حيث برمجتها، وتشكيل نظمها، وتوزيع خدماتها، وتوجيه بحوثها ؛ إذ من السهل على السلطة السياسية أن تمارس أساليب المقاطعة المعلوماتية، بل والتجويع المعلوماتى، والضغط الإعلامى.[١٥]

ومن السهل أيضًا إعادة توزيع الموارد المعلوماتية من مراكز البحوث، ومعالجة بيانات، وبنوك معلومات، ومحطات توزيع وبث وفقًا لمتطلبات السوق، والسلطة بحكم موقعها على قمة التنظيم الهرمى خاصة فى الدول النامية يمكن لها استغلال نظم المعلومات؛ لتوجيه دفة الحركة الاجتماعية والسياسية، وفقًا لما تفرضه التوازنات والضغوط والغايات.[١٦]

ولعل التطور التكنولوچى المتسارع والتكتلات التكنولوچية الضخمة التى تزداد يومًا بعد يوم بين عمالقة صناعة المعلومات (المشاريع المشتركة بين دول السوق الأوروپية المشتركة ومؤسساتها مثلاً والشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) من جانب، ومن جانب آخر فإن المعرفة ـ أساس التكنولوچيا هى فى حد ذاتها « قوة » ؛ فلقد أصبحت المعلومات من أهم مصادر القوة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويزداد ثقلها يومًا بعد يوم، وفقًا لمقولة بيكون إن «المعرفة قوة»، وهى« القوة التى تمكن العاقل من أن يسود، والقائد الخير من أن يهاجم بلا مخاطر، وأن ينتصر بلا إراقة دماء، وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون».[١٧]

وقد مكن هذا التطور التكنولوچى السلطة المهيمنة من السيطرة على التدفق الاتصالى بحيث ينساب عموديًا من أعلى الهرم إلى الطبقات الأدنى بأسلوب الشلال النازل الذى ينشر مساقطه إلى الأسفل؛ ليشتد فى المرتبة الأخيرة حيث يكمن مصب الفيضان، وهكذا

تصير عملية التدفق العكسى من أسفل لأعلى صعبة للغاية كلما ابتعدنا عن القمة، وتقل نسبيًا فى المراتب والمستويات القريبة، إن شلال التدفق الاتصالى الدولى يعتمد على مجموعة من القنوات التى تقوم باستقبال الرسائل الواردة من المراتب الأخرى، بحيث تستلم فى مركز التحكم وإعادة التركيب، ثم يتم إرسالها كتدفقات صادرة عن طريق شلال التدفق النازل الذى يلقى بمساقطه.

وبالإضافة إلى قناة الاتصال المركزية هناك قنوات فرعية فى المستويات الأخرى تعمل على استلام مجموعة من التدفقات الواردة، وتعيد إصدارها - على أن طبيعة هذا النظام الاتصالى النابع من الطبقية الدولية تجعل من المرتبة الأخيرة فى أغلب الأحيان موضوعًا للتعامل، وليس طرفًا مؤثرًا حيث أريد لها أن تكون مساحة للاستهلاك؛ لذا فهى حينما تحاول أن ترسل تدفقها الاتصالى إلى المراتب العليا صعوداً تواجه عناءً شديداً.

وعلى الرغم من تعدد قنوات الاتصال الدولى فإن الاختلال فى الحركة الاتصالية، جعل المراتب العليا تحتكر مصادر الاتصال، وتتحكم فى تدفقاته بطريقة غير عادلة؛ لأنها لاتتضمن أبسط أساليب السلوك الاتصالى البشرى الذى يُصاغ فى العادة من تفاعل الأطراف المتعاملة بالحركة والاستجابة. . . » فقد أريد للاتصال من قبل قوى الهيمنة الدولية أن يكون أحاديًا من جانب، ورأسيًا من جانب آخر، وحتى فى تطبيقات مفهوم الحوارحول العديد من القضايا على المستوى الدولى الذى هو أحد تعبيرات الظاهرة الاتصالية، وأداة من أدواتها، وهكذا يوجد طرفان متعاملان، وهناك اهتمام من أحد الطرفين بالطرف الآخر، وقد ارتبط بالاهتمام اختلال ضخم فى القوة لصالح الطرف الذى ينبع منه الاهتمام، فإن الهدف لابد وأن يصب فى صالح القوة الكبيرة إما بالهيمنة، أوبالاحتواء. (١٨)

وفى هذا الإطار نفهم الغزو الحضارى أو الاستعمار الثقافى بوصفه تعبيراً عن علاقة سلطة خارجية متحكمة بمجتمعات وسلطات محلية تجرى عملية إلحاقها والسيطرة عليها، الأمر الذى يثير مسألة الأبعاد الثقافية للظاهرة الاستعمارية - القديمة والجديدة على السواء، فما حقيقة الغزو الحضارى وعلاقته بعملية تشكيل الرأى العام وصناعته ؟.

يتحدث البعض من المحللين عن منطق آخر غير منطق الهيمنة والسيطرة وهو **التفاعل والحوار الحضارى**؛ وهو منطق مفترض فى الظروف العادية، يتمثل فى تماس الحضارتين، ثم تداخلهما جزئيًا بحيث يتم فى كليهما حذف تلقائى من عناصرهما، وضم انتقائى أيضًا، وبديهى أن الحضارة الأعمق والتى تمتلك ناصية التطور التكنولوچى سوف تكون

هى صاحبة النصيب الأكبر فى هذا المضمار، وسوف تتنازل الأخرى أمامها، ونكاد نقر بأن نوعًا من هذا لم يحدث فى تاريخ البشرية إلا باستثناءات جد محدودة، وأن الحضارة السائدة - بحكم عوامل كثيرة - تطرح نفسها باستمرار باعتبارها صيغة مكتملة فى ذاتها، دون أى استعداد للتفاعل أو التخلى عن بعض عناصرها فى التعامل مع الآخرين وقبول بعض عناصر حضارتهم، هذا ماحدث فى أمريكا، حيث طرحت الثقافة الأوروپية نفسها فى مواجهة ثقافة الهنود الحمر . . . ولم يكن لديها أى استعداد للتفاعل معها، ومن ثم كانت المواجهة الثقافية المدعومة بالسلاح المتطور، وبالقدرة الأعلى على التنظيم . . . وانتهى الأمر باضمحلال تام لثقافة الهنود الحمر، وهى الثقافة التى انكب عليها الباحثون الأنثربولوچيون الأوروپيون فى كتاباتهم ودراساتهم أثناء ذلك وفيما بعد - وسادت الثقافة الأوروپية فى تجليها الأمريكى المعاصر، وهنا يكون الاختفاء الحضارى كنتيجة منطقية للمواجهة والغزو الحضارى [19]، وربما يكون هذا أحد أبعاد وأهداف أصحاب منطق صراع الحضارات، وتصادمها.

وهكذا فإن الغزو الحضارى يدور حول إحلال نوع معين من المفاهيم والقيم مكان مفاهيم وقيم أخرى - وفى معناه العام يتضمن افتراضا بأن مجتمعًا معينًا يمتلك قيمًا تقليدية أى تراثًا من القيم والمعتقدات التقليدية السائدة، فتأتى مفاهيم وقيم أخرى متناقضة وغير متجانسة معها، وتقوم بعملية إزاحة لها لتحل محلها، بحيث يترتب على ذلك إلغاء أوتقليص لفاعلية القيم والمعتقدات التقليدية وحلول المفاهيم والقيم والتقاليد الجديدة فى موضعها، ومن ثم فإن الغزو الحضارى يعنى ثلاث عمليات متكاملة، وهى : [20]

(أ) هناك مجتمع يملك تراثًا من القيم والتقاليد والعقائد.

(ب) هناك نظام آخر للقيم والعقائد المختلفة عنه - كليًا أو جزئيًا - والمتناقض معه فى جوهره.

(ج) ثمة عملية إحلال للثانى موضع الأول، بحيث يمُحى الأول، ويأتى الثانى فيستقر مكان الأول.

الغزو الحضارى، بهذا المعنى يعد جوهر الاستعمار الجديد والتبعية المعنوية وأداتها الأساسية، فما الاستعمار الجديد ؟ وما مدى اختلافه عن الاستعمار القديم ؟.

كان محور الاستعمار القديم أوالتقليدى الأساسى القوة، والقسر المادى فالجيوش تحتل الأرض، وتقوم بالإلحاق المادى والعسكرى وتحطيم الإرادة العامة للشعوب، وتحتقر رأيها العام، وهو بهذا المعنى لم يعد له وجود الآن - إلا فى صورة وحيدة تعد أحد أبرز صوره

تخلفًا ومعاكسة لمسيرة التاريخ البشرى والإنسانى - كما يرى د. **جمال حمدان** - وهو الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى فى فلسطين المحتلة. (٢١)

أما الاستعمار الجديد فإن محوره «خلق التبعية المعنوية» و«تحطيم الإرادة» أى الشعور لدى السلطة المحلية والمجتمع المحكوم بأنه لا يستطيع الفكاك من أن يحتوى إرادته مجتمع وسلطة أخرى، فكما أنه يعيش على معوناته فى النواحى المادية والاقتصادية والتكنولوچية، فهو معنويًا تابع له أيضا (٢٢)، فالتبعية المعنوية تعنى أن الثقافة، ونمط الحياة التى يقدمها ذلك المجتمع الآخر هى المثال الأعلى الذى يجب اتباعه - حتى لو لم يتم إعلان ذلك - فالشعور العام بأن هذه الثقافة هى المثالية العليا يمثل الإطار المعنوى للاستعمار الجديد. (٢٣)

إن منطق عملية الغزو المعنوى أساسها تحطيم النظام الفكرى القائم، وملء العقل الجماعى بنظام فكرى آخر؛ وهى لذلك تسير فى خطين متوازيين: خط سلبى، حيث تجرى عملية تفتيت وهدم متتالية، وآخر إيجابى بمعنى غرس وتسريب مفاهيم جديدة تقوم بعملية الإحلال (٢٤)، ذلك أن روح الشعوب لا يمكن أن تعيش فى فراغ، وفلسفة الغزو الحضارى تعى ذلك جيدًا، ومن ثم فهى لا تقتصر على عملية التدمير المتتالية، بل تربط ذلك بعملية بناء متتابعة أيضًا؛ أول عناصرها خلق الإعجاب بأقصى درجاته بالحضارة الغازية، والثقافة المرتبطة بها، من هنا نستطيع فهم منطلقات الغزو الفكرى الغربى والأمريكى للمنطقة فى الوقت الراهن وفى أضعف المناطق حصانة فى الجسد العربى والإسلامى (٢٥).

وهكذا فإن عملية الغزو الحضارى تُعد مقدمة لتشكيل الرأى العام وصناعته، أى أن ثمة سلطة مهيمنة - ذات صفة عالمية فى الغالب - تسعى لاختراق وغزو مجتمعات أخرى وطبقات محكومة فيها، ويتعلق الغزو الحضارى بدرجة كبيرة بعملية تبديل وتغيير القواعد والقيم الأساسية للطابع القومى والثقافة السياسية؛ ممايقود إلى تشكيل الرأى العام بالوقائع والأحداث السياسية، وقد تحددت زمانًا ومكانًا.

ثانيا: بناء السلطة المهيمنة على المستوى الدولى: الثورة الاتصالية والتكنولوچية نحو مزيد من الهيمنة الثقافية والقيمية والغزو الحضارى:

يعد من الأمور ذات الدلالة واللافتة للانتباه ذلك التوافق الزمانى - على الأقل - بين شيوع مفهوم الغزو الحضارى والمقولات حول الثورة الاتصالية والمعلوماتية (٢٦)، ودون

دخول فى التفاصيل فإن مفهومى الهيمنة والغزو الحضارى - على المستوى الدولى - هما جماع العمليات التى تستخدم لإدخال مجتمع معين إلى النظام العالمى الحديث أو المعاصر، من خلال استمالة الطبقة المهيمنة فيه، والضغط عليها؛ كى تشكل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى اتساق مع قيم المركز المهيمن فى النظام أو حتى الترويج لها[٢٧]، وتحتل وسائل الإعلام مركز الصدارة فى المشروعات العاملة التى تستخدم فى عملية التغلغل المعنوى والفكرى، ومن أجل تحقيق درجة كبيرة ومهمة منه لابد من أن تستحوذ القوة المهيمنة المتغلغلة على وسائل الإعلام ذاتها، ويتم ذلك ضمن وسائل أخرى - بقدر كبير - عن طريق إضفاء الطابع التجارى على تلك الوسائل والوسائط .

ولعل أهم جوانب الهيمنة فى السلطة السياسية الحاكمة :

١ - **الهيمنة الثقافية والقيمية :** يظهر فيها الدور الذى تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات (وهى أحد مكونات مايمكن تسميته السلطة الحاكمة أوالمهيمنة على المستوى الكونى)[٢٨] التى تقدم الأموال والخبرات اللازمة لتحقيق ثلاثة أهداف :

(أ) خلق كوادر علمية من الوطنيين فى هذه البلدان يكون ولاؤهم للنمط الحضارى السائد أكثر من ولائهم للنمط الحضارى الخاص ببلدانهم .

(ب) ربط النظام التعليمى فى هذه البلدان بالمركز المهيمن من خلال مسالك متعددة تقود فى النهاية إلى ضياع الهوية القومية، وتحقيق الغربة الثقافية والحضارية، والتبعية الفكرية .

(ج) محاصرة المفكرين والقادة الوطنيين - فى الدول النامية - الذين يسعون للخروج من دائرة الهيمنة وشغلهم على الأقل بقضايا لا تمثل أولويات الوطن؛ ممايؤدى إلى بعثرة الجهود وخسارة الوطن لجهود أبنائه .

٢ - الاحتكار المعلوماتى حيث تعمل السلطة الكونية المهيمنة على أن يكون لها وسائلها الإعلامية وطرقها الاتصالية التى تسعى من خلالها إلى تحقيق الغزو الحضارى الكامل للعالم النامى تحقيقًا لاستمرار الهيمنة الاستعمارية الكاملة[٢٩]، وفى هذا الإطار يأتى الدور الذى تلعبه وكالات الأنباء العالمية، والشركات المتعددة الجنسية، ووكالات الإعلان الأمريكية فى بسط الهيمنة على الدول النامية، سواء فى المجال التكنولوچى المرتبط بأجهزة الإعلام وشبكة المعلومات، أو فى المجال الثقافى والإعلامى، أو فى المجال الأكاديمى[٣٠]، وهكذا يتم استغلال التكنولوچيا المتقدمة المتمثلة فى شبكات الحاسب الآلى، ونظم البث عبر الأقمار الصناعية؛ كى تتخطى برسائلها الحواجز الوطنية للدول الأخرى، وتعمل على نشرها على نطاق عالمى؛ مما يؤكد فعاليتها كإحدى آليات الهيمنة

الثقافية والإعلامية [٣١]، والنتيجة أنه يتم رسم السياسات الاتصالية الوطنية ـ فى البلدان المهيمن عليها ـ بعيداً عن مشاكلها الحقيقية النابعة من سياقها المجتمعى المعين؛ وبالتالى لاتستطيع أن تقوم بدور فعال فى خدمة قضايا التنمية فى هذه البلدان، أو فى التصدى لمحاولات الغزو الثقافى والوقوع فى دائرة الهيمنة الأمريكية. [٣٢]

ويعد فهم مدى هيمنة الشمال على وسائل الاتصال وتدفق المعلومات فى اتجاه واحد إلى الجنوب مدخلاً مهمًا لفهم مداخل تجريد الشخصية القومية من مقوماتها التاريخية وتسطيحها إلى المدى الذى يجعلها تتوافق مع أهداف ومصالح وشبكات التوزيع والتسويق الإعلامى والثقافى التى تديرها الشركات متعددة الجنسيات، وهذا يتفق مع استراتيچية التدخل السياسى غير المباشر التى تعتمد على الحرب الأيديولوچية والثقافية من خلال المراكز الثقافية، ومراكز البحوث، ونظم التعليم والبحوث المشتركة، والأقمار الصناعية، وشبكات الكمبيوتر، وبنوك المعلومات.

ـ التطور التكنولوچى والثورة الاتصالية: نحو مزيد من الهيمنة والرقابة الرسمية على تشكيل الرأى العام وصناعته:

يعد الجانب الذى لم يوله كثير من الباحثين فى غمرة نظرتهم الإيجابية لتأثيرات التطور التكنولوچى فى المجال الاتصالى هو علاقته، وبالأصح ما يتيحه من إمكانات التحكم والرقابة؛ وبالتالى ما يضعه فى يد من يملكون مقاليده من سلطات مهولة فى الرقابة على عملية تشكيل الرأى العام وصناعته؛ فالسلطات التى تمسك بزمام هذا التطور التكنولوچى وتحتكر مفاتيحه الأساسية لديها إمكانات كبيرة؛ لكى تمارس ـ من خلال عملية التحكم والرقابة ـ قدراً كبيراً من الجهود فى عملية تشكيل الرأى العام من خلال التحكم فى الخطوات الأساسية التى يتكون منها الرأى العام [٣٣]، ويمكن أن نشير فى هذا الصدد إلى مثال محدد فقط يتعلق بإمكانيات المراقبة الإلكترونية وآثارها على الإدلاء بالرأى فاستخدام المراقبة الإلكترونية الحديثة، سواء أكانت بطريقة التصنت أو التسجيل؛ يعد قيداً على حرية الحديث وإعلان الرأى، وهو الأمر الذى يحطم التوازن بين الحرية الشخصية وتنفيذ القانون، «غير أن القانون قد يسمح فى بعض الأحيان بهذا الأمر لاعتبارات تتعلق بالعدالة أو بالأمن القومى، لكن تعدى هذا الاستثناء يثير التساؤل حول مدى حجية دليل الإثبات الذى يتم الحصول عليه بهذه الطريقة». [٣٤]

والتكنولوچيا الإلكترونية الحديثة قادرة الآن على اقتحام الحدود التى أصبحت الآن

بشكل متزايد ذات مفاهيم متطورة، ولم تعد مجرد تخوم طبيعية، والرقابة ازداد مجالها وتوسع فى الفترة الأخيرة وفقا لمدى التطور التكنولوچى الذى تشهده البشرية، وعلى سبيل المثال فإن المتصنتين قادرون على التقاط الحديث من الأماكن المغلقة أو الحديث من مكان، ثم استقباله فى مراكز استماع مأمونة، وهناك ترسانة من الوسائل الفنية المخصصة للمراقبة التى تستهدف تسجيل الأصوات التى تطورت بدرجات مذهلة؛ مما عرض الحريات خصوصًا إعلان الرأى إلى أضرار بالغة.

وهكذا يكون قد اتضح باختصار الإطار الأوسع لكيفية الهيمنة على الرأى العام. . ففى إطار مدخل سيطرة السلطة السياسية الحاكمة على المجتمع المحكوم تتم السيطرة على الرأى العام داخليًا عبر منطق الهيمنة - بجميع مستوياتها، والتى تستمر لكى تتعانق مع منطق آخر هو منطق الغزو الحضارى، وقد حاولنا وضعه - قدر الإمكان - فى الإطار العام للتطور المتسارع فى مجال الاتصالات وتكنولوچيا المعلومات التى فى إطارها يتم الاحتكار، كما يتم التلاعب بالنظام القيمى الخاص بكل شعب على حدة.

وسوف نقتصر فى المعالجة على المستوى الداخلى فى تعامل السلطة السياسية، ونأخذ أداة محددة تقوم السلطة السياسية الحاكمة من خلالها بالهيمنة على الرأى العام هو الرقابة السياسية، وفى الوقت نفسه تسعى قوى المجتمع السياسى؛ لكى تكون لها ذاتيتها وتأثيرها الموازن للسلطة السياسية الحاكمة، وذلك من خلال مفهوم آخر هو مفهوم الرقابة الشعبية.

* * *

المبحث الثانى

عملية الرقابة السياسية على الرأى العام: الوسائل والآليات

رغم أن ممارسة عملية الرقابة تحقيقًا لأهداف سياسية أو غيرها قديمة قدم المجتمع البشرى، فإن بلورة مفهوم الرقابة السياسية ارتبط بمفهوم «الدولة القومية» وتحديداً بفكرة السيادة؛ وذلك فى معظم صورها ونماذجها، بل وكانت الرقابة السياسية مظهراً من مظاهر تلك السيادة، وعملاً من أعمالها فى معظم الأوقات، والتى غالبًا ما كانت تستند إلى اعتبارات حماية القيم الأساسية للمجتمع، وحماية النظام العام بأوسع معانيه، لكنها كثيراً ما وظفت واستخدمت هذه الرقابة كأداة من أدوات تدعيم سيطرة وهيمنة السلطات المستبدة، وحرمان الشعوب من حقها فى الاتصال الحر والحقيقى، وحجب الحقائق وتزييف وعى الشعوب بواقعها، وتثبيت سلطان الحكام المستبدين، وتُعد دلالة قضية «شومازخارى» [٣٥] ذات مغزى فى هذا الصدد، ومن جانب آخر تُعد الرقابة السياسية مسلكًا أساسيًا لتشكيل الرأى العام فهى بداية «رقابة»؛ لأنها تعنى التقييم والحكم على الوضع القائم بالصلاحية أو الفساد، وأيضًا تعنى عمليات الضبط للأداة الحكومية وللسلطة الممارسة للعمل السياسى مستندة إلى دعامتيْن [٣٦]: -

الأولى: رقابة قانونية بمعنى المطابقة للمشروعية، وهى الرقابة الرسمية.

والثانية: رقابة شعبية سياسية بمعنى المطابقة للشرعية، وهى رقابة المجتمع والرأى العام لمدى احترام السلطة السياسية الحاكمة للدستور والقيم الأساسية التى تشكل نمط العلاقة السياسية التى تربط الحاكم بالمحكوم.

الأولى: تتم من خلال ممارسة درجة من درجات «الضبط» و«التحكم» فى المعلومات، ثم التلاعب فى نظام القيم الجماعى الذى يشكل جانبًا مهمًا للذاكرة القومية وشاشات الإدراك التى يتم من خلالها إدراك المعلومات وتكوين الرأى العام، ثم تبنى المواقف والتى هى الأسس التى يُرتكز عليها فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته.

والثانية: هى العامل الموازن لخطأ الممارسة السلطوية وشططها فى كثير من الأحيان، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث نوع من التوازن الواقعى بين الرقابتين «الرسمية، والشعبية» فى إطار الرقابة السياسية المتكاملة.

وتثير الرقابة السياسية القضية الأزلية والمحورية فى دراسة الظاهرة السياسية، ألا وهى علاقة السلطة بالحرية وحدود تلك الأخيرة والتى لا يمكن تصورها ـ ولو حتى نظريًا ـ مطلقة بدون حدود أو ضوابط، ولكن التساؤل يدور حول مدى هذه الضوابط ومقدارها، وطبيعة الحدود التى تحكم عملية «التعبير عن الرأى العام» بمظاهرها المختلفة، ولا شك أن مدى حرية التعبير عن الرأى العام ذاته بطريقة علمية وعملية تحددها هذه الضوابط والأسس والقيود.

إن عملية التعبير عن الرأى العام أيًا كانت الصورة التى تظهر فيها: نشر، وإذاعة، وطباعة، وتوزيع، تخضع لعدد من الضوابط والقيود تسهم بدورها ـ فى تشكيل الرأى العام وصناعته، ونعنى بها فى هذا الصدد إبراز عملية التعبير عن الرأى العام فى الصورة أوالشكل المعين الذى تريده السلطة السياسية الحاكمة، وأحيانًا تزداد هذه القيود والضوابط، ويصل الأمر إلى درجة ـ مصادرة مظاهر التعبير عن الرأى العام المختلفة، ومنعها، وتجريمها ـ ويختلف الأمر طبقًا لطبيعة السلطة السياسية الحاكمة، وسوف نتناول النوعين من الرقابة فيما يلى:

المنطق الأول: الرقابة الرسمية والرأى العام

تعنى الرقابة الرسمية عمليات الضبط التى تقوم بها السلطة السياسية الحاكمة لتعبيرات الرأى العام المجتمعية إزاء موضوع محدد؛ لكى تتطابق مع المشروعية القانونية فى المجتمع المقصود، فهى إذن تثير موضوع ضوابط الرأى العام، والتحكم فيه منذ لحظة تكونه الأولى (مرحلة إدراك وجود مشكلة الرأى العام)؛ وبالتالى يكون تناول فكرة ضوابط التعبير عن الرأى العام، حيث يمكن القول ـ على المستويين الفردى والجماعى ـ إن حرية اعتناق الآراء، والأفكار، والمذاهب، مصونة « إذ حرية الاعتقاد لصيقة بجوهر الإرادة الإنسانية»، وهى مبنية على الاقتناع والإقناع، وهى فرع للإرادة الحرة من غير إكراه؛ ولذلك نجد أن كل المواثيق تقريبًا تقرر حرية الاعتقاد واعتناق الآراء ـ على مستوى الأفراد والجماعة ـ مهما كانت درجة مخالفتها للمألوف، طالما ظلت مجرد اعتقادات فى الصدور لم يتم التعبير عنها؛ فهى بطبيعتها تتأبى على التقييد إلا إذا تصورنا إمكانية الانتكاس لعهود محاكم التفتيش شقًا عما فى الصدور. (٣٧)

تختلف هذه القضية عن حرية التعبير ـ بأية صورة من صوره ـ والتى تسهم بصورة مباشرة فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته؛ إذ أن هذه لا يتصور أن تكون مطلقة من حدود القانون، أو من استهداف الصالح الاجتماعى العام، أو ما يسميه البعض «الوظيفة

الاجتماعية لحرية التعبير»؛ إذ هى «ضوابط» و« قواعد حاكمة للاختلاف»، ولا يمكن أن يظن أو تكون بذاتها مصادرة على الحق فى التعبير أو حجراً عليه والقاعدة أنه «لاحق بدون تنظيم، ولا تنظيم بغير توخى الوظيفة الاجتماعية للحق أو الحرية»[(٣٨)].

وبالتالى فثمة مستويان من الضوابط: **أولهما**: على مستوى القضايا العامة، **وثانيهما**: على مستوى القضايا الخاصة ذات الطابع الفنى المتخصص وكلاهما يقومان بتشكيل ظاهرة الرأى العام و صناعتها: -

(أ) المستوى الأول: الرقابة وضوابط التعبيرعن القضايا العامة المشكلة للرأى العام: -

تعتبر الرقابة الرسمية فى هذا الصدد هى المسلك الذى يتم من خلاله تشكيل الرأى العام إزاء الأحداث من خلال «المنع» و«الحظر»؛ وبالتالى «التحريم»، و«التجريم» وتعد ممارستها من أهم مسالك السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام، وهى تتضمن افتراضاً بأنها - أى السلطة الحاكمة - تعرف أفضل وربما أكثر من أى طرف آخر، كما أنها تتحمل المسئوليات بالنسبة لالتزاماتها، وتمتلك السلطة الحاكمة الدافع للحفاظ على نفسها فى مواقع الحكم والسيطرة والهيمنة، وتمنع أية سلطات أخرى بديلة من أن تقوى وتنمو حتى لا تنازعها مستقبلاً هذه المواقع وتلك المكانة؛ وبالتالى فهى تعمل على حجب أفكار معينة، بمعنى أنها تنظيم سلبى للأفكار من أجل كبح جماح برامج معينة؛ كى لا تتكون أو تتبلور مواقع منافسة جديدة للسلطة[(٣٩)]، وهذه الرقابة تبدو فى أشكال كثيرة، وتعبر عنها مظاهر متنوعة، وحتى لا ندخل فى تعداد لا نهائيًا للأشكال، نقسمها وفقًا لبعض الأسس والمعايير المهمة على النحو التالى:

١ - يمكن تقسيم أشكال الرقابة عمومًا وفق عدة معايير منها:

من حيث الصلة بالسلطة السياسية الحاكمة هناك نوعان أساسيان:

أ- الرقابة الحكومية :

وهى تلك التى تتم غالبًا من خلال أدوات السلطة السياسية الحاكمة وعبر مؤسساتها الحكومية، وهى مكون أساسى من مكونات الهيمنة، وعادة ما يضرب المثل بالقانون - بمعناه الواسع الذى يشمل التشريع، والعرف الملزم - باعتباره الأداة الأساسية التى يُمارس من خلالها هذا النوع من الرقابة فى بعدها الرادع أو الجزائى بكل ما يترتب عليه.

ب- الرقابة غير الحكومية :

وهى تلك التى يُمارسها المجتمع المحكوم على السلطة الحاكمة عن طريق تعبيرات رأيه

العام أو عن طريق مؤسسات المجتمع والأمة ؛ فالرأى العام هو بمثابة الجزاء غير المنظم للسلطة الحاكمة، حين تنحرف أو تخطئ فى ممارساتها[٤٠]، إضافة إلى ذلك يقوم الرأى العام بدور الرقابة على الأفعال والسلوكيات على المستويين الجزئى والكلى، ويساعد ـ والحال هكذا ـ فى تحقيق الملاءمة على المستوى الفردى بين الأفراد والبيئة الاجتماعية، وعلى المستوى الكلى تحقيق الاتساق بين الأجهزة والمؤسسات والأطر الحاكمة لأعمالها وممارساتها.

ويمكننا أن نتصور مستويات متنوعة للرقابة فى هذا الإطار، تبدأ من أن يكون الفرد رقيبًا على نفسه (وهو ما يسميه البعض الرقابة الذاتية أو سياسة النفس كما يذهب الإمام الغزالى فى الإحياء)، وتتدرج لتشمل الرقابة فى المنزل فى صورة غير محدودة من الأوامر والنواهى تتناول كافة المظاهر التعبيرية والسلوكية، وسياسة الأهل والمنزل، كما تتدرج هذه الرقابة فى جماعات الرفاق والأصحاب . . . ، كما يعتبر التدريس شكلاً من أشكال الرقابة باسم المهارة، والكفاءة، ويعتبر ـ الوعظ والإرشاد والنصح ـ نوعًا من الرقابة، وغالبًا ما تلجأ الرقابة الشعبية إلى الإقناع الواضح أوالخفى تبعا للموقف أوالقضية المثارة وللرقابة الشعبية الكثير من الصور والأشكال سوف نتناولها فيما بعد .[٤١]

٢ ـ الرقابة من حيث الموضوع تنقسم إلى نوعين :

أ ـ الرقابة المانعة : وهى أبسط أشكال الرقابة وأكثرها بدائية فى الوقت ذاته، وهى تتحقق عبرالسيطرة على قنوات تشكيل الرأى العام، فمثلاً تُمارس على الصحافة من خلال إعطاء أومنع « إذن الصدور»، و«التفتيش»، وحجب الموضوعات أو «حظر النشر»، والتدخل بالحذف أو الإضافة فى المقالات، وهذا النوع من الرقابة بكل أشكاله السابقة تتم ممارسته من المنبع، وقد ينظم القانون هذا الأمر لفترة محدودة، وغالبًا ما تلعب الاعتبارات السياسية الدور الأكبر فيه .

ب ـ الرقابة اللاحقة أو الجزائية والرادعة : وهذا النوع من الرقابة تتم ممارسته لاحقًا، وحين يكون النوع **الأول** من الرقابة فعالاً لا نحتاج إلى هذا النوع **الثانى** من الرقابة ؛ وبالتالى فإن وجوده يرتبط بعدم وجود الأول أو عدم فعاليته، وتتنوع أشكال هذه الرقابة من «التحذيرات اللفظية» إلى «استعمال أشكال العقاب المعتادة» مثل : منع النشر، والغرامات، والحبس. . . إلخ . . ، وغالبًا ما يقوم الأفراد الذين يخشون التعرض لجزاءات الرقابة بنوع من الرقابة الذاتية، فلا يقول المتحدث أو يكتب الكاتب كل ما يعرفه عن الموضوع . . ، أى أنه يحتجز الوقائع ذات الانعكاسات السلبية عليه وعلى حريته أو ما يتصور أنه كذلك .

وهكذا يمكن القول إن الرقابة هى «مجموعة العمليات والأنشطة السلبية التى يتكون ويتشكل بتأثيرها الرأى العام، وتتضمن تلاعبًا بالوقائع والأحداث من خلال المنع، أو الحظر، أو التحريم، أو التجريم»، ولكن كيف تؤثر الرقابة على عملية تكوين و تشكيل الرأى العام ؟الواقع أن الرقابة تمارس تأثيرها على كافة مراحل تشكيل الرأى العام، وكافة أدواته، ومسالكه وأساليبه، ومن الأمثلة على ذلك: ـ

١ـ الرقابة على حرية الكلام والتعبيرعن الرأى الفردى والعام :

يعتبر فحوى الرقابة على حرية التعبير عن الرأى ـ سواء كان شفويًا أو مكتوبًا ـ منع أفكار ومعلومات معينة من الوصول إلى قوى الرأى العام، وغالبًا ما يتم اللجوء إلى العقوبة كوسيلة لفرض هذه الرقابة؛ ولما كان كلاهما إجراءً سلبيًا [٤٢] : المنع، والعقوبة، فإن الرأى يخضع للعنصر السلبى مرتين، وهذا النوع من الرقابة قد يمارسه أيضًا المجتمع المحكوم (رقابة غير رسمية) من خلال مراكز السلطة المنتشرة فيه، وذلك بالنسبة لبعض أفراده الذين قد يخرجون عن الحد الأدنى الذى تعارف عليه المجتمع، ويمثل ثوابته أو نظامه القيمى العام، وقد يصل ذلك إلى أن يُقاطع هؤلاء الأفراد وينبذهم.

وفى الغالب تمارسه السلطة السياسية الحاكمة على المجتمع أوعلى فئات معينة منه أحيانًا[٤٣] وذلك عن طريق استراق السمع والتصنت عبر وسائل متعددة متطورة، تختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر، فهى تشمل:

أ ـ رقابة التعبيرات العادية التى تمثل آراء قوى الرأى العام، خاصة إذا ما عبر عنها «قادة الرأى» فى المجتمع المعين، وتتم هذه الطريقة بوسائل متعددة بداية من الأداة التشريعية التى تحدد ما يجوز وما لا يجوز الحديث فيه من الموضوعات، ووضع الجزاءات المناسبة لهذا الأمر انتهاء بالتدخل الإدارى الرسمى الفج لمنع هذه الآراء من الوصول إلى جمهور الرأى العام.

ب ـ رقابة الأحاديث العامة والخطب التى يلقيها الأفراد، خاصة فى تجمعات عامة مدنية أودينية، بالإضافة إلى رقابة التصريحات التى يلقيها قادة الرأى العام تعبيراً عن مواقف قوى أجتماعية وسياسية معينة.

جـ ـ رقابة المناقشات والحوارات العامة، التى تدور حول موضوعات معينة؛ لكى توجهها السلطة الحاكمة فى النهاية بما يخدم غاياتها الأساسية، وهذا النوع من الرقابة على درجة كبيرة من الأهمية؛ لأن هذه المرحلة هى مرحلة ما قبل تبلور الرأى العام.

د ـ تمتد هذه الرقابة حتى تصل إلى رقابة مناقشات الأعضاء فى البرلمانات التى غالبًا

ما تنظم لوائحها كيفية التعبير باعتبارها حقًا قانونيًا من خلال اللائحة الداخلية، والتى تتيح فى الغالب مجالاً واسعًا للانتقاد باعتبار النائب يمارس أدواره نيابة عن الرأى العام وبتوكيل منه، ولكنها فى الوقت ذاته تتضمن ضوابط وقيودًا تنظيمية؛ لكى تمنع الأعضاء من أن يصلوا فى حمية النقاش إلى درجة تثيرهم، فتتطور الأمور إلى مالا يُحمد عقباه، كما تشهدها برلمانات كثير من الدول فى منطقتنا وغيرها.

ويلاحظ وجود اختلاف فى سياسات السلطات السياسية الحاكمة إزاء هذه الصورة من صور الرقابة، فالأنماط الشمولية والتسلطية ترى فى الرقابة الوسيلة قليلة التكاليف؛ لحماية مواقفها وسياساتها، وضمان بقائها فى مواقع السيادة والسيطرة والتحكم، كما أن هذه الأنظمة تتجاهل ردود الفعل الطبيعية ضد الرقابة، أما الأنماط الديموقراطية والتعددية، فإنها تكفل حق الكلام وحرية التعبير عن الرأى العام، وتسمح بإطلاق حرية الانتقاد إلا فى حالات الدعوة إلى قلب نظام الحكم بالقوة المسلحة، أو التحريض على ثوابت المجتمع الأساسية، والتى يحددها التشريع، ويحميها القضاء.[٤٤]

٢ـ الرقابة على حرية الكتابة والنشر (المطبوعات):

تسهم المطبوعات ـ بوجه عام ـ فى تشكيل الرأى العام خاصة لأولئك الذين يقرأونها وتتنوع وتتطور مع درجة التطور التكنولوچى فى: صحف، ومجلات، وكتب، أشرطة ڤيديو، نظم معلومات... إلخ تناول بعضها بإيجاز:

أ ـ الرقابة على الصحف والمجلات والنشرات:

يوجد وفقًا للأشكال السابقة للرقابة السياسية أكثر من جهة تمارس هذا النوع من الرقابة لكنها تتراجع فى الوقت الحالى[٤٥]، ولعل من أهمها:ـ

الرقابة التشريعية: فهناك التشريعات التى تنظم عمل الصحافة منذ بداية تراخيص الإصدار، مرورًا بالرقابة على مضمون ما يتم نشره، من خلال وضع النصوص القانونية التى تمنع أو تجرم نشر أخبار أوتعليقات أوصور معينة، وتختلف التشريعات باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة والفلسفات التى تقوم عليها.

وسوف نتناول فى الحالة المصرية نموذجًا تطبيقيًا لذلك، هو القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م من زاوية ردود أفعال الرأى العام تجاهه خصوصًا فى المرحلتين الأولى والثانية، مع عرض القضية أو المشكلة التى أثارته والمناقشات والتفاعل حولها.

وهناك أنواع أخرى من أشكال الرقابة شبه الرسمية تفرضها التشريعات الداخلية التى

تنظم أوضاع العاملين فى هذا المجال مثل : قوانين النقابات ولوائحها، ومواثيق الشرف الصحفية والتى لا ترتفع فى درجة إلزاميتها - وفى الجزاء الذى يتعرض له من يخالفها - إلى مرتبة التشريعات والقوانين بالمعنى الذى تضعه الهيئة التشريعية، ولكن إلزامها أدبى . . وتكاد - بعد ترسخها - أن تدخل فى باب العرف المُلزم.

الرقابة الداخلية أو الذاتية : وهى تلك التى تقوم بها الصحافة مثلا من داخلها ؛ وذلك إما تأثرًا بمن له ملكية هذه الصحافة، أو بمن يتولى تعيين المناصب الأساسية التى تديرها . . ، ويرى البعض أن الصحافة تعترض على خضوعها للرقابة فى حين أنها تستخدمها بحرية على حساب قرائها وكتابها . . . ، فهى تمارس الرقابة على المواد التى تقدم إليها للنشر، ولكنها تعارض فى وضع المواد التى تنشرها تحت الرقابة . . ، من خلال الإعلانات، والأحداث المثيرة، والفضائح [٤٦]، وأيًا ماكان الأمر، فإنه للمفارقة قد يُسهم الرأى العام فى استمرارية ظاهرة الرقابة ؛ إذ أن هناك نوعيات من القراء يصرون على قراءة صحيفة تعرض الأنباء من جانب واحد، ربما لأنهم يحبون أن يسمعوا ذلك النوع من الأخبار التى تتوافق مع مصالحهم وآرائهم؛ فيدفعونهم باستمرار إلى أن تمارس الرقابة التلقائية بالحذف والمنع لتلك الآراء والمعلومات التى لا يقبل عليها القراء من هذه النوعية أو ينفرون منها، وتزدهر الصحف الحزبية أيضًا من خلال إمداد الرأى العام بما يريد المنتمون للأحزاب نشره و إذاعته، وليس بالحقيقة الخالصة الناصعة .

ب- الرقابة على الكتب والمطبوعات الدورية :-

يمكن للسلطة السياسية الحاكمة - أو أية سلطة أخرى بديلة - فى ممارستها لهذه النوعية من الرقابة أن تمنع طبع كتاب ما أو دورية معينة، ويمكن أن تصادره قبل توزيعه وبعد طباعته، ويمكن أن تجمعه من الأسواق والمكتبات إذا تم توزيعه لأى سبب من الأسباب، كما أنها يمكن أن توصى بذلك من وراء ستار، فيمتنع القائمون على أى مستوى من هذه المستويات من القيام بمهام الطباعة والنشر والتوزيع، وفى الأحوال العادية فإن الذى يمارس هذا النوع من الرقابة هو الناشر أو الموزع وتُقاس درجة تطور السلطات السياسية الحاكمة فى علاقتها بالرأى العام وفق هذا المنظور بناء على تقليص حجم ونوعية هذا النوع من الرقابة. [٤٧]

جـ -الرقابة على حرية إنتاج الأفلام والمسرحيات وعرضها والفنون عامة :

وهى من أهم الأمور التى تثير موضوع الرقابة فى الوقت الحاضر، والذى يشهد انقسامًا حادًا فى الرأى العام؛ إذ من المفترض أن الفنون عامة - بكافة أشكالها وأنواعها - تقوم أساسًا

على المشاعر الإنسانية الراقية والمعالجة الواقعية فى عرض عيوب ومشاكل المجتمعات وتقديم الحلول لها فى قالب فنى، ولكنها فى معظم المجتمعات خصوصًا النامية من المتوقع أن تلاقى استجابة وانتشاراً أكبر حينما تزيف الواقع، وتضخم السلبيات وتتناول القضايا المثيرة بشكل عام، وعند هذه النقطة تنشأ الحاجة إلى الرقابة حفاظًا على أوضاع المجتمع وقيمه وتقاليده، وباختصار على النظام العام، إلا أنه من الصعوبة بمكان صياغة مقاييس موضوعية، والأكثر صعوبة أن توضع هذه المقاييس موضع التطبيق، وقد شهد هذا الميدان من ميادين الرقابة انقسامات كبيرة فى الرأى؛ وذلك نتيجة تأثيره البالغ فى عملية تشكيل الرأى العام فى كافة المجتمعات، وبالذات المجتمعات النامية. (٤٨)

أما بالنسبة للمسرح فإنه يقوم على قدر أكبر من الحرية فى التعامل مع القيم والتقاليد - مقارنة بأفلام التلفاز والسينما - لأن للمسرح تاريخًا طويلاً مع الرقابة لا داعى للدخول فى تفاصيلها، ولعل أكبر رقابة يمكن أن يواجهها المسرح تحديداً هى رقابة الرأى العام أو الجمهور الذى قد يحضر أو يمتنع عن حضور المسرحية.

ونرى أن ثمة تنازعًا مستمراً بين الفنان والرقيب ؛ لأن كليهما يعالج الأمر من زاوية مختلفة عن الآخر، كما أنهما ينظران للحياة من زاويتين متعارضتين، وكل منهما يستند فى مواقفه إلى تأييد مجموعات قوية من الرأى العام، وكل منهما يدين مواقف الآخر وتصرفاته مما يمكن تناول تفاصيله فى موضع آخر.

٣ - الرقابة والدين والقيم والتقاليد المرعية :

يمارس الدين - بوجه عام - «رقابة» على ممارسات وسلوكيات المؤمنين به فى حين يرفض أن يخضع هو لأية رقابة بشرية ؛ ذلك لأن مصدره إلهى، وتختلف الرقابة باختلاف الأديان؛ وذلك بصدد وجود أو عدم وجود سلطة دينية فى بنيتها وتكوينها.

والسلطة الدينية - إذا وجدت فى دين من الأديان - فإنها عادة ما تكون حساسة تجاه الكتب التى يمكن أن يقرأها أتباعها بانتظام، فهناك خطر مثلاً من وجهة نظرة بعض الأديان - من قراءة الكتب الإلحادية، وهدف كل قوائم الممنوعات التى تأمر بها السلطة الدينية هو منع الشك من أن يتسرب إلى نفوس وسلوك الأتباع والمؤمنين، كما أن هذه السلطة تحاول أن تحمى القيم الأساسية للمجتمع ؛ ولذلك هى تسعى لفرض الرقابة على كل شىء تعتبره غير حقيقى، أوغير لائق فمثلاً: المجلة التى تنشر قصصًا تستخدم لغة بذيئة، أو تدافع عن العلاقات الجنسية غير المشروعة، أو تستهين برموز الدين، أو شعائره الأساسية يمكن أن تصادر أعدادها على الأقل.

ومن الإنصاف القول إن دور الرقابة فى الأديان يختلف من دين إلى آخر، ففى الكاثوليكية مثلاً، حيث تزعم السلطة الدينية أن الدين ليس مسألة عقل، وإنما عقيدة جامدة (Dogma) تُقبل كما هى، ويتم الالتزام بها بإيمان كامل دون أى تساؤل عقلى، ويقاوم الرقيب الكاثوليكى أية محاولة لانتهاك هذه المبادئ؛ باعتباره وصيًا على ديانته، أما فى الإسلام فإننا لا نكاد نلمس أثرًا للرقابة الدينية إلا فى أضيق نطاق، فهى توجد فقط حيث الدعوة إلى الازدراء بالأديان أو سب الله ورسوله علانية، أو إنكار معلوم من الدين بالضرورة أو إعلان كلمة الكفر صراحة، أو تفسير القرآن الكريم أو السنة بوجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية المعروفة، ولا بد أن يتم ذلك من خلال وفى إطار قانونى وقضائى.(٤٩)

ولعله من الأهمية بمكان القول بأن مسألة دور الدين والدولة، أو بصورة أخرى قضية السلطتين الدينية والزمنية من زاوية العلاقة بينهما، وحدود كل منهما.. لاتزال حتى الآن تتعرض - وفقًا لمقتضيات التطور وطبيعة الظروف - لتداخلات كثيرة فى معظم المجتمعات، فقد تدعى إحداهما لنفسها السلطة العليا، وتنازعها الأخرى هذه السلطة بصدد اختصاصات محددة، وكل منهما تحاول أن تمنع ادعاءات الأخرى وتفندها، وكلتاهما تدعيان السيادة العليا على بعض الأمور دون الأخرى، إحداهما على أساس روحى، والأخرى على أساس سياسى وقومى ووطنى، وكقاعدة غالبًا ما يتم التوصل إلى تسوية قد لا يرضى عنها الطرفان، وفى الفصل القادم نعرض لأمر من هذا القبيل عن تنازع تحديد الاختصاصات بصدد الأدوار الرقابية لوزارة الثقافة ومؤسسة الأزهر الشريف، ونقدم - وفقًا لنظرية الأدوار - فتوى مجلس الدولة كآلية لحل هذا التنازع فى الأدوار كما سيأتى فى موضعه.

٤ - سياسات الرقابة وطبيعة السلطة السياسية الحاكمة:

تختلف سياسات الرقابة وفقًا لطبيعة السلطة الحاكمة فى أى مجتمع من المجتمعات، سواء كانت شمولية تسلطية، أو ديموقراطية تعددية، وبينهما درجات متفاوتة من الرقابة بأشكالها المتنوعة طبقًا لمدى اقتراب طبيعة السلطة الحاكمة من أحد النمطين: الشمولى أو التعددى(٥٠)، ففى النمط الأول عندما تنقلب السلطة إلى تسلط، وتصبح الدولة شمولية أو تسلطية يتحكم فى الحياة السياسية شخص واحد أو قلة حاكمة، تدعى تحديد الصالح العام، فتضع السياسة الرقابية الملائمة لحمايتها فى هذا الإطار، وغالبًا ما يُعلن الحاكم أنه «جاء استجابة للرأى العام» ويجرى «الانتخابات والاستفتاءات» على النحو الذى أسلفنا الحديث بصدده، ولكن على المدى الطويل فإن سياسات رقابية من هذا النوع لا بد وأن تساندها إجراءات أكثر جذرية؛ فإذا كانت الرقابة لا بد وأن تكبح «الرأى العام المعارض» و«النقد الهدام» فلا بد أن يسير إلى جوار مسافة إجراءاتها الرقابية برامج «تأميم ثقافى» و«تحويل القيم الأصيلة والقومية» إلى «قيم عاطفية».(٥١)

أما إذا كانت السلطة الحاكمة تعددية والدولة ديموقراطية تسمح بمختلف الآراء دون قيد أو شرط إلى الحد الذى لا يضر بآراء ومعتقدات وقيم الآخرين، وخلف هذا الحد لا بد أن يتم منع أو وقف أو فرض الرقابة ؛ فهناك حدود للحرية حتى لا تنقلب الأمور إلى فوضى، وذلك أن الحرية هى منتصف الطريق بين التجاوز والتحكم الكامل.(٥٢)

وهناك سلطات حاكمة أو أنظمة ديموقراطية تلجأ فى سبيل ذلك إلى الاعتماد على الرقابة «السلبية»، والتى هى سلسلة من النواهى والمحظورات، وثمة أنماط أخرى من السلطات الحاكمة والأنظمة الديموقراطية تلجأ إلى ما يسمى بـ «الرقابة الإيجابية»، وهى تعنى الدعوة إلى نشاطات إيجابية تجذب الانتباه بعيداً عن الأعمال غير المرغوبة، وبذلك يحل الأمر «افعل» محل الأمر «لا تفعل»، ويحل «خط إيجابى» محل «الخط السلبى»، وهكذا يتم الحفاظ على الديموقراطية، ويتطور الرأى العام على نحو فعال وصحى.

المستوى الثانى: الرقابة أوضوابط التعبير عن الرأى المتخصص أوالفنى إزاء دوره فى تشكيل الرأى العام:

تحكم عملية التعبير عن القضايا التى تشكل الرأى العام - كما ذكرنا سابقًا - مجموعة من الضوابط القانونية والسياسية المعينة، ويلاحظ أن هذه الضوابط بذاتها هى التى يجب أن تلتزم بها الهيئات التى تتصدى، وتعبر عن قضايا متخصصة ذات صلة بالرأى العام، أوتسهم فى عملية تشكيله، بالإضافة إلى عامل أو ضابط إضافى يمكن استقباله من الفقه القانونى بصدد (٥٣) **«الخطأ المهنى الموجب للمسئولية باعتباره خروجًا عن الأصول الكلية المستقرة للعلم موضوع التخصص»**.

والمعيار الضابط فى هذا الصدد هو مدى **«الانحراف عن السلوك الفنى والمهنى المألوف لواحد من أوساط رجال المهنة علمًا، ودراية، ويقظة، وعناية، أى أنه يقوم بالانحراف عن ذلك السلوك المعيارى، وهو الأمر الذى يرتب المسئولية قانونًا»**، فالمتخصص حال إبدائه رأيًا علميًا فى قضية تتعلق بمجال تخصصه فى وسط تحقق فيه صفة «العام» أى العلانية والعمومية - سواء استخدم وسائط الاتصال الجماهيرى أم لا - يجب عليه أن يلتزم بهذا الضابط، والحكمة فى هذا الأمر أن الألقاب العلمية، والتخصصات لها وزنها، يضاف أيضًا إلى ذلك السمعة ومقدار تأثيرها، فالمتخصص لايتصور خروجه عن الأصول المستقرة الكلية لتخصصه العلمى إلا وفق أحد فروض ثلاثة (٥٤):

الأول: أن يكون نتيجة جهل وعدم معرفة، مما يجعله فى ممارسته لمهنته مرتكبًا لخطأ مهنى جسيم، ويترتب على ذلك فى نطاق ممارسة حرية التعبير إسقاطًا لرأيه؛ لخروجه على أهم الضوابط المنهجية لممارسة حرية التعبير.

الثانى: أن يكون عن علم بالأصول - مع رفضه التسليم بصحتها مطلقًا أو جزئيًا، وهنا كرأى علمى جديد - يقدم له صاحبه من الأدلة والحجج ما يعد تشكيكًا فيما هو قائم وسائد. وهو أمر مشروع وإلا عُد حجرًا على حرية البحث العلمى - لا على حرية التعبير - وهو أمر يلزم الحفاظ عليه لتقدم المجتمع.[٥٥]

ولكن الخطأ يكون فى نوعية وطبيعة الجمهور الذى يتم تعريضه لهذا الاجتهاد إن صح التعبير، فالفكر العلمى الجديد الذى يأتى مخالفًا لما هو مستقر من قواعد العلم، يجب أن يظل فى إطار الجماعة العلمية، وفى إطار الدراسات المتخصصة ومناهج البحث العلمى والدراسات النقدية حتى يحوز فى ذاته قدرًا من القبول واليقين العلمى، بعد ذلك يمكن عرضه كقضايا رأى عام، أو بمعنى آخر عرضه على الرأى العام وتشكيله وصناعته من خلاله.

الثالث: إما أن يكون مع العلم بالأصول والتسليم بصحتها، ومع ذلك يتم الخروج عليها معاندة أو مكابرة أو رغبة فى الشهرة، وهذه الصورة هى غاية الانحراف فى إعلان الرأى؛ إذ لا يستقيم الخروج على تلك الأصول العلمية المستقرة، والتسليم بصحتها مع استهداف الصالح الاجتماعى العام.

وثمة حدود رسمها القانون لحرية التعبير أو لأية ضوابط منهجية له، بما تسقط معه كل قيمة موهومة لمثل ذلك الرأى لديماجوجيته فى ذاته.

المنطق الثانى: الرقابة الشعبية والرأى العام

تعد ظاهرة الرقابة الشعبية هى المنطق الثانى الذى يعبر عن فاعلية المجتمع إزاء ممارسات السلطة السياسية الحاكمة، وتنبع هذه الظاهرة من المجتمع السياسى فى كلياته، بحيث يصبح المواطن العادى هو الحكم النهائى فى حماية المجتمع الذى ينتمى إليه بمايتضمنه من حريات فردية وقيم سياسية[٥٦]، فهى التعبير عن أدوار الرأى العام فى تقييم السلطة الحاكمة، فهى رقابة؛ لأنها تعنى عملية الحكم والتقييم، وهى شعبية؛ لأنها تنبع من المواطن العادى فى توجهه للسلطة السياسية الحاكمة، وتعنى ظاهرة الرقابة السياسية فى أحد أبعادها رفضًا للتحكم السياسى - أى حق مقاومة الطغيان - والذى ينبع من طبيعة العلاقة السياسية - سواء كانت علاقة تعاقدية أو علاقة عضوية؛ ففى **الأولى** يصبح ذلك الحق نتيجة للاعتداء على العقد السياسى الذى يربط المواطن بالسلطة، بهذا المعنى بررت مختلف النظريات الأصل التعاقدى للدستور والسلطة[٥٧]، ثم كانت فى **الثانية** فكرة حماية الحريات الفردية الأساسية هى التبرير لحق مقاومة الطغيان.

١ - التمييز بين الإرادة الشعبية والرأى العام :

تثير مسألة الرقابة الشعبية فى علاقتها بالسلطة السياسية من جانب آخر ضرورة التفرقة بين الإرادة الشعبية والرأى العام، حيث يعبر كل منها عن مرحلة مستقلة من مراحل التفاعل السياسى (٥٨)، الأولى تدور حول العملية الإدراكية بمعنى تقبل التصور، فى حين تعنى الثانية التعبير عنه بالرأى العام، ثم يأتى الانتقال من السلوك القولى إلى السلوك الفعلى، أو من الرأى إلى القرار، أما الإرادة الشعبية فهى انتقال إلى القرار أو السلوك الفعلى، وليست مجرد التعبير عن الرأى حتى ولو كان جماعيًا، وهكذا نستطيع أن نميز ملامح معنية تسمح بالتفرقة بين الرأى العام والإرادة الشعبية. (٥٩)

- تتفق مصادر كليهما فى الكثير من العناصر : الإدراك، ونظام القيم، والاهتمام، ورغم ذلك فإن العناصر التى يتكون منها الرأى العام تختلف عن العناصر التى تتكون منها الإرادة الشعبية ؛ فالرأى العام هو خلاصة مجموعة من العناصر غير المتجانسة والمتشابكة، أما الإرادة العامة فتتضمن نفس العناصر مع التوحيد بين مقوماتها، بحيث تستطيع الانتقال من حيز الرأى إلى الممارسة وأن تعكس نفسها فى إرادة واحدة وفى تجانس حركى معين.

- يختلف موضوع كل منهما، فالرأى العام يدور حول مشاكل تمت صياغتها بشكل عام بحيث تكاد تكون غير شخصية، ويفسر هذا لماذا يشعر الفرد بالنسبة لمشكلة الرأى العام بأنها مستقلة عن شخصيته، ورغم أن مرحلة التفاعل والصراع تعنى انتقالاً من الإدراك إلى التعبير عن الرأى من حيث ارتباطاته بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والحزبية، إلا أن هذا الارتباط يظل مجردا وغير محدد. أما الإرادة الشعبية فتعنى انتقال من حيز التجريد والعمومية إلى التخصيص والجزئية، فهى ليست مناقشة، وإنما حركة تتعدد مستوياتها قد تقف عند حد الإعلان عن الاستياء العام ولكنها قد ترتفع إلى مستويات الحركة والثورة بما تعنيه من تحطيم النظام القائم، ولكنها تفترض دائمًا تخصيصًا لموضوع المناقشة وفيضانًا للحركة من مجرد المفاهيم العامة والتفصيلات السطحية إلى حيز الفيضان الإيجابى، بعبارة أخرى إن هناك عمقًا معينًا للإرادة الشعبية إذا ما قورنت بالرأى العام.

أولا : بين الرقابة الشعبية وحق مقاومة الطغيان

تعد الرقابة الشعبية هى الدعامة الحقيقية للرقابة السياسية، ولكن مشكلتها ليست فى الاعتراف بوجودها أو بضمان فعاليتها، وإنما فى تنظيمها، ذلك أن المجتمع المعاصر لم يعد يتصور إمكانية حدوث الثورة الشعبية ضد السلطة التى تحتكر القدرة الحقيقية على القهر والعنف، ولم يعد ممكنًا للمواطن الحصول على الأدوات المادية القابلة للاستخدام بفاعلية، ومن هنا تنبع حقائق معينة :

أولا : أن الرقابة الشعبية بطبيعتها رقابة غير منظمة، أى أنها تمثل نوعًا من الجزاء غير المنظم فى مواجهة السلطة السياسية الحاكمة.

ثانيا : تعد الرقابة الشعبية نوعًا من المخاطرة فى مواجهة من يملك واقعيًا أدوات العنف والقهر، فهى تمثل نوعًا من المقدرة المعنوية على رفع راية العصيان والمخاطرة، حيث لا أداة ولا وسيلة متاحة سوى هذه المغامرة.

ويعد حق مقاومة الطغيان حقًا فرديًا فى أصوله، ولكنه جماعى فى استخدامه، ومن ثم فمظاهر التعبير عنه لا يمكن إلا أن تكون حركات جماهيرية تتيح قدراً من التوفيق والتوافق بين وظيفة الرأى العام من جانب، ووظيفة الرقابة السياسية من جانب آخر.

الأدوات النظامية لمبدأ مقاومة الطغيان: حق الدفاع الشرعى العام، وحق الإضراب العام...

يمكن أن تتنوع مظاهر التعبير عن حق مقاومة الطغيان من حيث عموميتها واتساعها حركيًا، ومن وجهة نظرنا يمكن تناول بعض مظاهرها على النحو التالى :

(أ) الاحتساب وحق الدفاع الشرعى العام

بداية فإننا نستطيع القول إن الحسبة شكل نظامىّ - سواء ضم أفرادًا أو مؤسسات - عرفته خبرة الدولة الإسلامية - باعتبارها تنتمى إلى نموذج الحضارات الدينية عبر السياسية، والتى أسلفنا الحديث عنها، وقد عرفت الحسبة كأحد تطبيقات مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، «فهى تتعلق به فى حده وتعريفه وغايته وأدلته، وهى شكل أصيل أوجبته الأوامر المنزلة، وتبلوركبنية طبيعية، وفصلته صياغات فقهية، وطبقته نماذج تاريخية للدولة الإسلامية فى مختلف مراحلها الحضارية» [٦٠].

ورغم أن مفهوم الحسبة قد نشأ متأخراً فى عهد الخليفة المهدى العباسى (١٥٨ - ١٦٩هـ)، إلا أن مضمونها وجوهرها - كتعبير عن فعالية الدولة والمجتمع الإسلامى فى القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتأسيس الممارسة على مقتضاه - عرف منذ بداية الدعوة وتأسيس الدولة الاسلامية [٦١]؛ ذلك أن الحسبة فى أحد جوانبها المنع عن المنكر لحق الله صيانة للممنوع عن مقارفة المنكر، وهى بذلك أحد الأدوات المهمة لممارسة الوظيفة العقيدية من خلال ضبط ممارسات المجتمع فى الداخل فى إطار الإسلام، بحيث يتم تصحيح العوج أو الانحراف باستمرار، فلا يستقر ويصبح عرفًا سائدًا؛ ويرجع ذلك لأن القيمة أو المبدأ النظامى الذى تقوم على تنفيذه وتطبيقه وهو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو «القطب الأعظم فى هذا الدين والمهمة التى ابتعث الله بها النبيين جميعًا» [٦٢].

فالحسبة كشكل نظامى تقوم - إذن - على حفظ الإطار العقيدى والشرعى العام للمجتمع وحيويته» ليس فقط الدعوة للعمل المستقيم من المؤمنين، بل المسئولية الشمولية لتحقيق انتظام الأمور العامة؛ ذلك أنه لم يكن ممكنًا للشريعة أن تتجاهل الواجبات الاجتماعية، حتى وإن رفضت إعطاءها شرعية التنظيم الرسمى للتنفيذ؛ فالحسبة إذن ليست صيغة أكاديمية لأفكار تشكل بديلاً عن الممارسة، ولا هى مبادئ مثالية معزولة، كما أنها لم تأت فقط نتاجًا للممارسة.(٦٣)

والحسبة هى أداة تحدد أطرًا نموذجية للعلاقات بين الجماعات السياسية، و بين المجتمع والدولة، وهى تصف هذه العلاقات كما يجب أن تكون - أى أنها تصوغ النموذج الأعلى الذى يجب أن يُحتذى؛ وهذا النموذج يتكون من جملة من المفاهيم، والتصورات، والعلاقات التى يعتبر المجتمع أنه كلما اقترب من تطبيقها تطبيقًا كاملاً، فإنه يقترب من مثله الدينى الأعلى، ويعيش عيشًا أكثر انسجامًا مع شريعته، وهكذا يمكن القول بأن الحسبة فى جوهرها هى أداة لضبط وتنظيم السلوك اليومى للأفراد والجماعات فى الحياة العامة فى الدولة الإسلامية(٦٤)، وكما أسلفنا فإن الحسبة قامت فى إطار الخبرة الإسلامية على تحقيق مبدأ نظامى وهو «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر»، وبهذا يمكن القول بأنها تقع فى إطار «مؤسسات الرقابة»، أى رقابة ممارسة الأشكال النظامية الأخرى لوظائفها، فهى تقوم على رقابة الشرعية فى كل الاتجاهات عن طريق إبراز فعالية المجتمع، وهدفها أن تضع الناس على عين الشريعة(٦٥)، وهكذا فإن الحسبة - مع إقرارنا بالحاجة إلى اجتهاد جديد وجرىء بصددها - تعد فى مجتمعاتنا من أهم الأدوات الأصلية فى تحقيق الرقابة الشعبية والمجتمعية.

(ب) حق الإضراب العام:

برز كمفهوم فى الفقه السياسى بداية من **ناحية أولى**، ثم تغلغل فى الحركة السياسية خلال القرن التاسع عشر من **ناحية ثانية**، واكتسب الطابع السياسى كأداة للدعوة النقابية فى تحركها لبناء المجتمع الجديد من **ناحية ثالثة**، إذن ثمة ربط للإضراب بالظاهرة النقابية، وهدف الإضراب العام ليس الحصول على تنازلات اقتصادية، وإنما تنظيم عملية المواجهة السياسية مع السلطة؛ وبالتالى يصبح الأداة الحقيقية المعبرة عن حق مفهوم مقاومة الطغيان من خلال التحرك السلمى، فهو أداة لتكتيل الرأى العام للإعلان على الاستياء، وتذكير الطبقة الحاكمة بأنها قد فشلت، أو بأنها لم تعد تحوز الثقة من جانب المحكومين(٦٦)، وعندما يمتد الإضراب العام فإن ذلك يكون مؤشرًا على أن الطبقة الحاكمة ينبغى أن ترحل.

الانقلاب العسكري:

يعد الانقلاب تغييراً غير مشروع فى الأداة الحكومية أى لا يأخذ بالأسلوب الذى يسمح به نص القانون الوضعى، ولا يتعدى إلى تجديد المثالية السياسية التى تحكم النظام القائم، بمعنى تغيير المفهوم السياسى العام الذى يسيطر على المجتمع السياسى، والانقلاب بهذا المعنى ظاهرة قديمة عرفتها الحضارات اليونانية والرومانية ومصر الفرعونية عن طريق الكهنة وتدخلهم فى تغيير الأسر الحاكمة، وقد شهدت الكثير من بلدان العالم الثالث تدخل العسكريين فى الحياة السياسية عبر الانقلابات لأسباب عديدة منها: أن المؤسسة العسكرية فى تلك المجتمعات هى الأداة الوحيدة القوية والمنظمة والمعبرة عن روح التضامن والتجانس والانتماء العصرى، فى ظل اختفاء الأحزاب الحقيقية، واختفاء القوى السياسية غير العسكرية، وعدم فاعلية إن لم يكن عدم وجود الطبقة المثقفة، واختفاء الرأى العام الذى يصبح حقيقة شكلية لا تقوم بأية أدوار أو ظائف سياسية ذات فاعلية، وتدخل الإرادة الأجنبية فى تسيير التفاعل السياسى من منطلقات متعددة أهمها منطلق القوة العسكرية(٦٧)، ورغم كل ذلك فهناك تساؤل يفرض نفسه بصدد الرأى العام: هل من حق المؤسسة العسكرية والجيش أن يتحدث باسم المجتمع وكأن إرادته حلت محل الإرادة العامة، بحيث يستطيع أن يزعم أنه هو وحده صاحب الاختصاص فى استخدام حق مقاومة الطغيان والاستبداد؟.

الواقع من وجهة نظرنا أن المؤسسة العسكرية تمثل مهنة تعبر عن جزء، وليس من حقها أن تتحدث باسم الكل، فهى تمثل أقلية لا تملك إرادة الأغلبية، ولو قيل بعكس ذلك لكان معناه منح حق الوصاية لفئة ـ مهما كانت فى خصائصها فهى أقلية فى التحليل الأخير ـ على الجميع أو الكل، والمنطق الديموقراطى الذى ينبع منه مفهوم «حق مقاومة الطغيان» هو سيادة الكم على الكيف، أى جعل منطلق الإرادة السياسية هى الحقيقة الرقمية «الأغلبية»، ومهما قيل فى أن من حق المؤسسة العسكرية أن تقود أمتها، فعليها أن تبحث فى تبرير ذلك الاختصاص عن مفهوم آخر غير حق مقاومة الطغيان من قبيل: الضرورات التى تبيح المحظورات، أو حق الدفاع الشرعى الذى يسمح فى ظروف محددة بتجاوز حدود المشروعية القانونية، أوحكم الفئة المختارة أو الأقلية المتميزة، وهذه جميعها تعد أسسًا فكرية صالحة لتبرير الانقلاب العسكرى، ولكنه ليس من المقبول علميًا تأسيس مفهوم الانقلاب على الأصول الديموقراطية للعلاقة السياسية.(٦٨)

ظاهرة الثورة التعبير الصريح عن حق مقاومة الطغيان:

تعد ظاهرة الثورة هى رد الفعل العنيف الذى يرتبط بالعنف الجماعى ؛ ليعلن عن التغيير فى النظام السياسى، وهى تفترض التغيير الكلى فى المفهوم الفكرى أو المذهبى الذى يسيطر على المجتمع السياسى، وهى أيضًا وضع حد لتصور معين للشرعية السياسية واستقبال لتصور جديد لها، وأيضًا تغيير فى الغايات التى يسعى لتحقيقها النظام السياسى فهى تغيير فى مفهوم الوظيفة القانونية للدولة، و قد تعنى انقطاعًا بين الحاضر والمستقبل أوعودة إلى الماضى عقب تحطيم الحاضر، ولكنها تعنى دائمًا بناء لمفهوم سياسى يختلف عن المفهوم السائد لحظة حدوث الانفجار الثورى، وباختصار الثورة تعنى حقائق ثلاث(٦٩) :

١ـ تغيير فى الفئة الحاكمة ووصول الفئات المحكومة إلى ممارسة السلطة السياسية، فهى ممارسة قوى الرأى العام لحقوقها فى الرقابة بأسلوب واضح بدون التواء، فلاتعرف ثورة القصر، أوخلافات وصراعات المماليك القدامى أوالجدد . . . . إلخ .

٢ـ الثورة تغيير عنيف، حيث لا بديل عنه كوسيلة لحماية حقوق المواطن .

٣ـ الثورة تأكيد لقيم جديدة ودفاع عن القيم الثابتة التى خضعت لعملية اعتداء، فهى ربط للمستقبل بالماضى من خلال تخطى المغالطات الوضعية المرتبطة بالحاضر .

الخلاصة أن ظاهرة الثورة هى أوضح مظاهر التعبير عن حق مقاومة الطغيان، وأعلى الأدوات النظامية فى التعبير عنه، وهى حق أصيل للرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة .

* * *

هوامش ومراجع الفصل الرابع

١ ـ أحمد زايد: المصرى المعاصر: مقارنة نظرية وأمبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية ١٩٩٠م وقارن:

ـ سيد عويس: الازدواجية فى التراث الدينى المصرى.. دراسة ثقافية اجتماعية تاريخية، القاهرة: دار الموقف العربى ١٩٨٥م.

ـ عبدالحليم محمود السيد، الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى ـ دراسة مسحية لعينة ممثلة للجمهور العام وعينة من الجمهور الخاص، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية، ١٩٨٦م.

ـ سمير نعيم أحمد، أهل مصر: دراسة فى عبقرية البقاء والاستمرار، المنصورة: مركز أوفست كمبيوتر، ١٩٩٣م.

٢ ـ حامد ربيع: نظرية القيم السياسية (نص المحاضرات التى ألقيت على طلبة قسم البكالوريوس والماجستير ٧٦/ ٩٧٧) القاهرة: دون دار نشر ١٩٧٧م، ص٩ ـ ٢٣.

وقارن من مقتربات تحليلية مختلفة لهذه العلاقة:

ـ رحمة بورقية: الدولة والسلطة والمجتمع دراسة فى الثابت والمتحول فى علاقة الدولة بالقبائل فى المغرب، مرجع سابق، ١٩٩١م.

ـ رولف هانيش ورايتر يتسلاف: الدولة والتطور دراسات حول السلطة والمجتمع فى البلدان النامية (ترجمة ميشيل كيلو) جزءان، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٩م.

ـ د. سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة فى الوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.

3- Joel. S. Migdal, Strong Societies and Weak State: State- Society Relations and State-Capabilities in The Third World Princeton, Princeton University press 1988 PP., 213-232

- للمقارنة حول هذه النقطة راجع:

Sidney Krous , Rihard M. Perloff ., (ed.,) Mass Media and Political Thought, an information, processing -approach, London : Sage Publications ,1985 ..

٤ ـ راجع المصدر السابق، ص ٢١١.

٥ ـ د. أمينة رشيد، جرامشى من الهيمنة إلى الهيمنة الأخرى (ضمن ندوة: قضايا المجتمع المدنى العربى فى ضوء أطروحات جرامشى، القاهرة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز البحوث العربية، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٢م ص ٨٧.

٦ ـ وراجع حول نفس الموضوع:

Graig Kelly,The Anti Fascist Resistance & The Shift in Apolitical - Cultural Strategy of Itla Comumist Party, 1936-148 (ph. D Dissertation, UCIA, 1984) , p. 1.

٧ ـ وحول فكرة الحرية فى المجتمع وحدودها باعتبارها نقيض الهيمنة راجع:

ـ إيزايا برلين، حدود الحرية (ترجمة: جمانا طالب)، لندن: دار الساقى، ط١، ١٩٩٢م.

٨ ـ وحول مدى ارتباط الهيمنة بالسلطة الشرعية راجع:

- محمود أبو زيد، الشرعية القانونية وإشكالية التناقض بين السلطة والحرية. . دراسة تأصيلية لنظرية العقد الاجتماعى، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩١م.

٩ - هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية (ترجمة: د. وجيه سمعان عبد المسيح، مراجعة: د. مختار محمد التهامى)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٥ - الألف كتاب الثانى)، ١٩٩٣م، ص ٢١.

١٠ - د. أمنية رشيد: مرجع سابق، ص٨٩.

١١ - أبو زيان السعدنى، فى غياب السلطة الفكرية، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.

١٢ - وليد نويهض: السلطة والحزب، القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ط١، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

١٣ - ميشيل فوكو: جنيالوچيا المعرفة (ترجمة: أحمد سلطانى وعبدالسلام بن عبد العالى) الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط١، ١٩٨٨م، وقارن من وجهة نظر مقاربة: -

- السيد ولد أباه، التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو، بيروت: دار المنتخب العربى، ١٩٩٤م - ص ٣٥: ٤٤.

- جوران ثربون، سلطة الأيديولوچية وأيديولوچية السلطة، (ترجمة: إلياس مرقص)، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤ - أوستين رانى، قنوات السلطة (ترجمة: موسى جعفر، مراجعة رشيد ياسين) بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦م، وقارن فى هذا الصدد:

- نبيل سليمان - أيديولوچية السلطة. . . بحث فى الكتاب المدرسى، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط٢ ١٩٨٨م.

- وراجع للمقارنة أيضًا:

- حسن طنطاوى فراج: الوعى السياسى لدى طلاب المرحلة الثانوية فى مصر «دراسة ميدانية» رسالة ماجستير فى التربية، جامعة عين شمس: كلية التربية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٥ - جورن ثورب: أيديولوچية السلطة، وسلطة الأيديولوچية. . . مرجع سابق، ص ١١٣.

١٦ - المرجع السابق، ص ٢٢ - ٣٢ وقارن من حيث تأثير التقدم التكنولوچى على الحريات الفردية والديموقراطية:

- هدى جمال عبدالناصر: الديموقراطية الليبرالية والتقدم التكنولوچى، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٧٦م.

- مبدر سليمان الويسى: أثر التطور التكنولوچى على الحريات الشخصية فى النظم السياسية، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الحقوق (القانون العام) ١٩٨٢م.

١٧ - د. نبيل على، عصر المعلومات، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة، والفنون، والآداب، (عالم الفكر - ١٨٤)، ١٩٩١م - ص ١٨.

- نبيل على، المرجع السابق. ص١٩ - ٤٥.

١٩ - تقرير لجنة ماكبرايد - حول مشاكل الاتصال. . . أصوات متعددة وعالم واحد، اليونسكو - شعبة اليونسكو بالقاهرة، ١٩٧٨م.

وراجع أيضًا:

- د. مصطفى المصمودى: النظام الإعلامى الجديد، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة - ٩٤)، ١٩٩٠م.

٢٠ - د. حامد عبدالماجد: دور السلطة السياسية. . . . مرجع سابق، ص ٢٢١ - ٢٢٤.

٢١ - جمال حمدان: شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان (ج٢) القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤م، ص١١٥ - ١٢٥.

٢٢ - حامد ربيع. نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص١٠٥ - ١١٣.

٢٣ـ جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، دار الشروق، ص ١٣ـ٣٩.
٢٤ـ حامد ربيع. نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص١٠٥ـ١١٣.
٢٥ـ المرجع السابق، ص ١٢٨، ١٢٩.
٢٦ـ المرجع السابق، ص ١٣٠.
٢٧ـ حامد ربيع، نظرية الاتصال: السلوك الإدراكى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤.
٢٨ـ بول كلافال: المكان والسلطة (ترجمة د. عبدالأمير إبراهيم)، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط١ ١٩٩٠م وقارن:
ـ د. محمد عصفور: هيمنة الدولة قائمة فى الأنظمة كلها بما فيها الديموقراطية، فى (إطار ندوة المجتمع المدنى فى مصر والعالم العربى)، ٥/ ٨/ ١٩٩٢م، ص ١٩.
٢٩ـ Armand Mattelart, Multinational Co-operation ond the Cotnrol of Culture, New Jersey : Harvester Press, 1976.
30 - Robert Stam and Ella Shahat, Unthinking Eurocontrism Multiculturalism and Media, London : Rutledge, 1996.
31 - Charles Brown, Information War, New York: Hawthorn Books, Inc. 1998 .
وراجع أيضًا:
ـ د. سليمان صالح: الإعلام الدولى، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية: القاهرة: مجلة الدراسات الإعلامية العدد (٦٥) السنة ١٩٩٢، ص ١١ـ ٢٤.
٣٢ـ محمد أحمد البادى: مشكلة الاحتكار الصحفى فى المجتمع الرأسمالى، دراسة تحليلية لمشكلة الاحتكار الصحفى فى الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة كلية الآداب، قسم صحافة ١٩٦٨م.
٣٣ـ صالح بشير: الخصوصيات الكونية الجديدة (١ـ٣) الليبرالية المقبولة فى الاقتصاد، المرفوضة فى الثقافة، جريدة الحياة اللندنية عدد (١١١٠٧)، ١٢ يوليو ١٩٩٣م.
٣٤ـ Colin Cherry, communication: threat or promise a socio- technical approach., London:John Wiley & Sons Ltd, 1991.
وراجع أيضًا:
ـ صالح بشير: الخصوصيات الكونية الجديدة (٢ـ٣) أى توحيد ثقافى يقترحه الغرب على العالم، جريدة الحياة اللندنية، عدد ١١١٠٨، ١٣ يوليو ١٩٩٣م، وراجع أيضًا: ـ
الجمهور والرأى العام: فصل عن تقرير ماكبرايد، مرجع سابق منشورات اليونسكو، ص ٤٠٧.
٣٥ـ د. محسن خضر: حق المواطن العربى فى الاتصال: دلالة شومازخارى، مجلة الفكر العربى، عدد خريف ١٩٩٣م، ص ٣٥ـ٤٤، تتلخص دلالة شومازخارى فى الفقرة التالية «كان ذلك فى أواسط الثمانينيات عندما انهمك قارئ نشرة الأخبار فى التلفزيون النيجيرى واسمه شومازخارى، فى قراءة فقرات النشرة الرئيسية، كان واضحًا على وجهه فى تلك الليلة علامات الضجر و التأفف، فقد كان يشم رائحة الأكاذيب تقفز من أوراق النشرة، لاسيما تلك المتعلقة بأخبار الرئيس، ولم يتمالك نفسه أن يمضى أبعد فى التمثيل على المشاهدين وحجب الحقائق عنهم، فألقى بأوراقه فى الهواء و أمام الكاميرات الحية وغادر مقعده، وبعد صحوة الضمير المفاجئة التى أصابت شومازخارى لم يعرف أحد بعد ذلك ماذا حدث له، ولا إلى أين ذهب ؟؟».

36 - Benjamin Ginsberg , The Captive Public : How opinion promotes State Power , New York , 1986

37 - John Phelan , Communications control : Readings in the Motives and structures of censorship : New York : Sheed and Ward, 1989.

٣٨- راجع حول الضوابط الدينية للإعلام وأثرها فى الرأى العام:
محيى الدين عبد الحليم: الإعلام الدينى و أثره فى الرأى العام: دراسة ميدانية فى الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، ١٩٧٨، ص٤٥-٤٨.

39- J Hippl'es and Norfert Schwarz . Not - don't, Forbidding, Allowing : The Cognitive Basis of. The Forbid- Allow Asymmetry , Public Opinion Querterly , No.3 , Summer 1987.

40 - Elizabeth G. Andgsch , communication in everyday use, New York : Holt, Rinehart and Winston Inc, 1998.

41 - Marina Stagh , The Limits of Freedom of Speech ..Prose Literature and prose Writers in Egypt Under Nasser and Sadat , Stockholm: Stockholm Oriental Studies,1993.

٤٢ - براتراندرسل: السلطة و الفرد، (ترجمة د. لطيفة عاشور) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثانى-١٤٤) ١٩٩٤م.

٤٣ - حسن الحسن، الإعلام و الدولة، بيروت. المطابع صادر، ط٢، ١٩٦٥م

٤٤ - زهير الأعرجى: الرأى العام الإسلامى وقوى التحريك، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط١، ١٩٨٢م.

45- Oleg Manev (ed.) Media in transition : From Totalitarianism to Democraey , Kiev Ukraine : Ar-. bis, 1993.

وعن كيفية ممارسة الرقابة فى نماذج لأنظمة سياسية مختلفة راجع:

Adnan Amaney, Government control of the press in the united Arab Republic , **Journalism Quaterly.** , vol, 49,No.2, 1975,pp.340-348.

-Richard Hodder , Censorship in imperial japan , New Jersy : Princeton Univ., Press, 1983.

-John Sutherland , Censorship in Britains 1960-82, London : Junction Book, 1982.

٤٦ - ولان ديفز وآخرون، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، القاهرة: دار المعرفة. د. ت.، وقارن أيضًا:
-فرنسيس بال: وسائل الإعلام والدول المتطورة: ترجمة: حسين العودات)، الرباط: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة د. ت.

٤٧ - محمد السماك: تبعيه الإعلام الحر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م، وقارن:
-بسام ضو، قوة الإعلام: الغزو المقنع، مجلة الفكر العربى، عدد خريف ١٩٩٣م، ص ٢-٣٣.

٤٨ - د. حامد عبدالماجد، الوظيفة العقيدية. . . . مرجع سابق ص ١٨ - ٢٣، وقارن:

49- Ali Shari - Atti. On the sociology of Islam, (trans, Hamid Algar), Berkeley: Mizan press 1986..

٥٠ ـ سامية محمد جابر: الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث، النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢م ، وقارن:

ـ إيزايا برلين: حدود الحرية، مرجع سابق، ١٩٩٤م .

51- Norman R. Luttberg , public opinion and public policy : Models for political linkage illinois : the. dorsey press Home wood, 1968.

52 - Oleg Manev (ed.) Media in transition : From Totalitarianism to Democraey , Kiev Ukraine : Arbis, 1993.

٥٣ ـ على الجرف: معايير تقييم إعلان الرأى الفنى المتخصص و التعبير عنه، الحياة اللندنية ٢٥/ ١/ ١٩٩٤م، ص٧.

٥٤ ـ نفس المرجع.

٥٥ ـ نفس المرجع.

٥٦ ـ حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٥ـ١١٣.

٥٧ ـ حامد ربيع: نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ١١٢ـ١١٣.

٥٨ ـ المرجع السابق، ص ١٢٨ـ١٣٢.

٥٩ ـ المرجع السابق، ص١٣٣ـ١٣٤.

٦٠ ـ من الدراسات التى تناولت هذا المبدأ بالتأصيل راجع:

ـ ابن تيمية، الأمر بالمعروف ـ و النهى عن المنكر (تحقيق: عبد العزيز البرماوى)، القاهرة: مكتبة التوحيد، ١٤١٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص ١٨ ، ٢٢.

ـ أحمد عز الدين البيانونى: الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، القاهرة: مكتبة دار السلام ١٩٨٥م، ص ١٢.

٦١ ـ حامد عبد الماجد: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية . . مرجع سابق، ص ٣١٧ـ٣٢٣ .

٦٢ ـ الجوينى: غياث الأمم فى التياث الظلم، بيروت: دار التراث، ١٩٨٣م، ص ١٩٨٦ ، ١٨١٢ ، وأيضًا:

عبد القادر عودة، التشريع الجنائى فى الاسلام: دراسة مقارنة مع القانون الوضعى، بيروت: دار الشروق، ١٩٥٩م، ص ٤٩٢ـ٤٩٥ .

٦٣ ـ من الدراسات التى تعكس إدراكًا سليمًا لموقعه فى إطار الواجبات الدينية والمدنية راجع:

G.E.V. Grunebaum, Medieval Jslam Chicago , 1980, pp., 22-27..

وأيضًا:

ـ عوض محمد عوض، موجب الحسبة فى الفقة الشرعى، المسلم المعاصر، العدد (٥١ـ٥٢)، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص ٩ـ١٤.

٦٤ ـ راجع حول هذا المعنى:

صبحى الصالح: النظم الإسلامية فى النظم السياسية والإدارية، مجلة المسلم المعاصر، (عدد: ١ـ٢) ربيع الثانى، ١٣٩٥هـ ، ص ١٥ـ٢٨.

٦٥ ـ محمد كمال الدين إمام، أصول الحسبة فى الإسلام: دراسة تأصيلية مقارنة، القاهرة، دار الهداية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص ١٣٢ـ١٣٣.

٦٦ ـ حامد ربيع، نظرية القيم . مرجع سابق، ص ١٣٥م، وقارن:

نبيلة عبد الحليم، دراسات فى قانون العمل المصرى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م، ص ١١٣ ـ ١١٥ ، حيث تدرس تفصيليًا هذا «الحق» فى القانون ـ والواقع المصرى الحالى.

٦٧ ـ ثمة دراسات كثيرة ترصد ظاهرة تدخل العسكريين فى الحياة السياسية من زاوية العلاقات المدنية ـ العسكرية ـ خاصة فى بلدان العالم النامى، حيث تصبح المؤسسة العسكرية » هى الأقوى ـ والأكثر تحديثًا ـ بين كافة مؤسسات المجتمع . راجع :ـ

حمدى عبد الرحمن » العسكريون و التنمية فى افريقيا دراسة مقارنة بين زامبيا و نيجيريا »، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ١٩٨٩م.

٦٨ ـ حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٥ـ١٣٦م، حيث يرى أن (الانقلاب العسكرى) لا يمكن تأسيسه على (حق مقاومة الطغيان) باعتبار أن هذا الأخير تعبير عن الرأى العام بخلاف، الانقلاب العسكرى. . راجع وجهة نظر مخالفة :ـ

ـ طه بدوى: فى التغيير الثورى. . أصول الفكرة الثورية فى ظل الميثاق، القاهرة: دار الشعب، ١٩٥٦م.

٦٩ ـ د. فاروق يوسف أحمد: الثورة والتغيير الاجتماعى فى مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٣م، ص ١١٢ـ١١٧.

* * *

الفصل الخامس

تحليل منطق الرقابة القانونية والسياسية على تكوين الرأى العام

مقدمة الفصل الخامس

نتناول فى هذا الفصل توضيح كيفية هيمنة السلطة السياسية على الرأى العام من خلال تطبيق المؤشرات الأساسية التى نستخرجها من تحليل المضمون كأداة وبالذات كيفية تطبيق ذلك عبر أساليب الرقابة السياسية وأدواتها عمليًا ومن خلال توظيف الأداة القانونية والتشريعية وتقدم الحالة المصرية أمثلة واضحة؛ إذ تُستخدم الأداة التشريعية بشكل أساسى من قبل السلطة الحاكمة فى عملية الصراع أوالتنافس السياسى مع القوى المجتمعية المحكومة ـ التى تنازعها الهيمنة على تكوين نماذج السلوك والسيطرة المجتمعية؛ وبالتالى على تشكيل الرأى العام وصناعته ـ وسوف نحاول فى هذا الفصل قدر الإمكان التعرض لخلفية الرقابة السياسية فى الخبرة التاريخية المصرية؛ لوضع النموذجين التطبيقيين فى موضعهما من السياق العام، ولكن الأمر الأهم الذى سنركز عليه هوالأداة المنهجية التى سيتم من خلالها تحليل ودراسة كل نموذج تطبيقى منهما، وهى أداة تحليل المضمون وأداة تحليل النصوص القانونية والسياسية ونوردهما لاعتبارات التحليل والشرح والدراسة؛ وبالتالى فإن هذا الفصل يتضمن دراستين اختبارتين يسبق كل واحدة منهما الأداة المنهجية التى يمكن تناولها من خلالها، **الأولى** : ـ دراسة حالة للتعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم النشر والتى عرفت إعلاميّا بقانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م وسوف ندرسه من زاوية تفاعل الرأى العام النوعى للصحفيين معه فى مرحلتيه: إدراك وجود القضية من ناحية، والحوارات والنقاشات حولها من ناحية أخرى، وهنا سوف يتم الاعتماد على أداة تحليل المضمون لاتجاهات الرأى العام، كما ترجمته الصحافة المصرية حينئذ، وسوف يسبقها أداة تحليل المضمون الكمى التى نستخرج منها مؤشرات تحليل النموذج التطبيقى وذلك فى **المبحث الأول**، أما فى **المبحث الثانى** فنتناول الدراسة الاختبارية الثانية التى تتعلق بتنازع الاختصاصات حول حدود الأدوار الرقابية ـ لكل من وزارة الثقافة والأزهر الشريف ـ على المصنفات السمعية والسمعية البصرية . . . إلخ ـ التى تتصل بالشأن الإسلامى، وذلك من خلال دراسة وتحليل فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بهذا الخصوص اعتماداً على منهج تحليل النصوص السياسية والقانونية .

وسوف يأتى كل تناول فى مبحث خاص على النحو التالى :

المبحث الأول

تحليل المضمون السياسى والاتصالى: نموذج تطبيقى للرقابة التشريعية

نتناول بداية أداة تحليل المضمون السياسى والاتصالى ثم نحاول تطبيقها على أحد محاولات السلطة السياسية الحاكمة للقيام بتوسيع نطاق الرقابة السياسية على الرأى العام؛ وذلك بهدف معرفة إتجاهات الرأى العام إزاء هذه المحاولة السلطوية وقياس مدى فعاليتها؛ وبالتالى سنتناول فى هذا المبحث نقطتين الأولى: الأداة المنهجية، والثانية: محاولة تعديل القانون واتجاهات الرأى العام إزاءه .

أولا: تحليل المضمون السياسى والاتصالى :-

يعد تحليل المضمون أحد الأدوات المنهجية الواسعة الاستخدام فى دراسات الرأى العام؛ وذلك بهدف تحليل الخطابات السياسية المختلفة، واهتمامات الرأى العام واتجاهاته كما يترجمها المضمون الاتصالى، إضافة إلى صورة الأمة عند الغير، وإدراكات قطاعات المجتمع حول مختلف القضايا . [(١)]

١- تحديد تحليل المضمون السياسى والاتصالى:

تتعدد التعريفات التى تقدم لتحليل المضمون وتختلف بصدده - كغيره - فيما إذا كان منهجًا أم اقترابًا أم أداة منهجية ووسيلة من وسائل جمع البيانات، وبعيدًا عن الدخول فى جدل الأسماء يمكن القول إن تحليل المضمون هوأسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعى، والمنظم، والكمى للمحتوى الظاهر للاتصال، أوهو "أسلوب أو أداة بحث لوصف المحتوى الظاهر أوالواضح للرسالة الإعلامية وصفًا كميًا وموضوعيًا منظمًا .

ويدخل ضمن العناصر الأساسية لتحديد مفهوم تحليل المضمون مايلى:

١- يعنى تحليل المضمون تحديده وتنقية المضمون وبلورته؛ ليتسنى وصفه وصفًا موضوعيًا وكميًا دقيقًا، وهناك من يرى أنه ليس من الضرورى أن يكون التحليل دائما كميا؛ إذ يمكن أن يكون أيضًا كيفيًا - كماسنرى - كما أنه من الضرورى بيان الدلالات الكيفية للتحليل الكمى .

٢- يعد تحليل المضمون أداة للملاحظة، لكنها ليست ملاحظة مباشرة لسلوك أفراد أوجماعات، وإنما هى ملاحظة غير مباشرة تقتصر على تحليل مضامين المادة السياسية أوالاتصالية؛ للوصول إلى استنتاجات صحيحة ذات صلة بفروض الدراسة .

٣ـ يسعى الباحث إلى عمل تصنيف كمى يقسم بمقتضاه المضمون موضع التحليل إلى فئات محددة استناداً إلى قواعد واضحة، ويكون تصنيف الفئات وفق قاعدة " إما . . . أو " حيث تقع وحدة التحليل ـ سواء جملة أوكلمة أوفكرة ـ فى الفئة أوتخرج عنها، وتنتهى قاعدة " إما . . . . أو " إلى حصر الوحدات داخل كل فئة، والتى ينطبق عليها تعريف وخصائص الفئة.

فهى إذن أداة تعتمد على التحليل الكمى بما يقتضيه من العد، والقياس فى الدراسات السياسية والاتصالية المختلفة.

٢ـ أهمية تحليل المضمون:

لا يتسنى اكتمال التعريف بأداة تحليل المضمون بدون النظر إلى أهميته، فهوكأداة منهجية يستخدم فى تحقيق ما يلى:

١ـ وصف خصائص المضمون الاتصالى.

٢ ـ تحديد أهداف الرسالة أوالأهداف التى يسعى المرسل إلى تحقيقها (القيم المستهدف إرسالها).

٣ ـ دراسة تأثير الرسالة الاتصالية.

٤ ـ يمثل تحليل المضمون أداة مهمة للكشف عن أهداف ونوايا المرسل، وطريقته فى التفكير وطرق استشهاده ودفاعه عن فكرته.

٥ ـ تزداد فى مجالات سياسية تطبيقية أهمية تحليل المضمون مثل دراسة مؤشرات الرأى العام فى وسائل الاتصال الجماهيرية، وبالنسبة للدبلوماسيين لمعرفة تلك المؤشرات فى الدول التى يمثلون بلادهم فيها.

٣ ـ حدود استخدام أداة تحليل المضمون:

رغم أهمية تحليل المضمون كأداة منهجية إلا أن استخدامه يواجه عدداً من الصعوبات التى تشكل حدوداً على هذا الاستخدام، ومن أبرزها:

١ـ طبيعة اللغة وتعدد دلالات المفهوم الواحد ووجود الصور المختلفة للمجاز، وطبيعة البناء اللغوى ذاته تفرض صعوبات حقيقية على إجراء تحليل مضمون حقيقى، الأمر الذى يفرض على الباحث الذى يقوم به درجة معينة من درجات الفهم والتعمق فى هذه اللغة.

٢ـ قد يكون التساوى المفترض للوحدات المكونة للرسالة غير حقيقى، فتمثل نفس

الكلمات أهمية مختلفة وفق قواعد الصياغة أوالمساحة التى تشغلها نفس الكلمة؛ لاختلاف حجم الخط أوموقعها فى صدر الرسالة الاتصالية (وذلك التساوى المضلل غالبًا ما يظهر على مستوى التكرار).

٣ـ ضرورة التحقق من النتائج من خلال جمع المعلومات من مصادر أخرى، عن طريق الجمع بين التحليل الكمى والكيفى كما سيرد لاحقًا، أوالبحث عن معلومات أخرى تتعلق بالمضمون موضع التحليل أوبالمرسل.

٤ ـ يتطلب ضبط النتائج ضرورة تعدد القائمين بالتحليل، وهذا لا يمكن توافره إلا من خلال الخبرة والدقة، وكذلك الحماس والثقة من قبل القائمين بالتحليل.

٥ـ قد يقترن استخدام تحليل المضمون بنوع من التحيز أوالافتقار إلى الخبرة والمعرفة المنهجية؛ ولذلك لابد من مراعاة بعض الاعتبارات لضمان حد أدنى من الحياد والموضوعية، منها:

(أ) ـ الوصف المتكامل للإجراءات والقواعد والطرق التى سيتبعها الباحث فى إجراء التحليل.

(ب) ـ التحديد الواضح لفئات التحليل، واستبعاد التحليل الجزئى أوالأفكار المسبقة.

(ج) ـ يفضل العمل الجماعى؛ كى تتوافر إمكانيات لضبط النتائج، خاصة تحديد فئات التحليل.

(د) ـ ربط نتائج البحث بالنتائج الأخرى وبالمتغيرات الأخرى؛ لأن فى ذلك إثراءً للبحث؛ ولأن مجرد سرد نتائج التحليل يفقدها مغزاها وأهميتها البحثية، بينما يظهر من خلال ربطها بمعان وأبعاد ومتغيرات جديدة، مثل: طبيعة المرسل، أو الجمهور المستقبل وهكذا... إلخ.

٤ ـ مستويات تحليل المضمون:

يتم تحليل المضمون من خلال مستويين هما:

١ـ مستوى التكرارات: أى تكرار وحدة التحليل بما يترجم حجم الاهتمام.

٢ـ مستوى الشدة (الكثافة): أى قياس شدة النص وقوته فى التعبير عن محتواه.

ومن عيوب مستوى التكرار أنه:

أ ـ قد يؤدى إلى نتائج مضللة.

ب ـ يقيس حجم الاهتمام فقط بخصوص قضية أوموضوع ما.

ولهذا ظهر تحليل المضمون وفقًا لمستوى قياس الشدة أوالكثافة، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أن معظم البحوث والدراسات العربية التى تستخدم تحليل المضمون تعتمد على المستوى الأول (التكرارات)؛ ولهذا سنكتفى بتناول هذا المستوى من خلال التحليل الكيفى والكمى اللذين يعدان من أهم أنواع تحليل المضمون؛ لصعوبة قياس المستوى الثانى وضبطه علميًا..

٥ـ خطوات تحليل المضمون:

هناك عدد من الخطوات الأساسية اللازمة لعملية تحليل المضمون على النحوالتالى:

١ـ تحديد موضوع التحليل ومشكلة البحث: لنفترض مثلا أنها تتعلق باتجاهات الرأى العام المصرى تجاه تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيونى.

٢ـ صياغة الفروض العلمية: بمعنى بحث الفروض الأساسية التى تتعلق بمدى وجود علاقة بين المتغيرات واتجاهها ـ أوالإجابة عن عدد معين من الأسئلة البحثية.

٣ـ تحديد مجتمع البحث: بمعنى تحديد المواد التى سوف تخضع للبحث والدراسة، فقد يتضمن مجتمع البحث مقالات الأعمدة الصحفية فى مجموعة من الصحف خلال فترة زمنية معينة محددة.

٤ـ اختيار العينة: أى التى ستجرى عليها الدراسة من مجتمع البحث، وينبغى أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلاً صحيحًا، ويتجلى ذلك فى:

(أ) عينة المصادر: بمعنى تحديد الأساس الذى يتم فى ضوئه اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل ـ وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع ككل.

(ب) اختيار العينة الزمنية: أى المدة الزمنية التى ستغطيها العينة.

(ج) اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته: ـ أى وحدة الإحصاء والعد ـ وهى أصغر وحدة فى عملية التحليل كلها (وحدة الكلمة ـ وحدة الخبر ـ وحدة الموضوع).

٥ـ اختيار فئات تحليل المضمون: هى مجموعة من التصنيفات التى يقوم الباحث بإعدادها طبقا لـ (نوعية المضمون، ومحتواه، وهدف التحليل)؛ وذلك بهدف استخدامها فى وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب ميسور.

وهى تعد خطوة مهمة تستلزم مزيداً من الدقة والحذر والتمكن الموضوعى والمنهجى للباحث، خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار مايلى:

أ ـ فى مجال تحليل المضمون لا توجد فئات نمطية جاهزة للاستخدام فى كافة البحوث، وإنما يوجد إطار عام يمكن إعداد الفئات على ضوئه.

ب ـ ترتبط عملية تحديد فئات تحليل المضمون ووحداته تحديداً واضحًا دقيقًا بكل من: المشكلة البحثية، وطبيعة المضمون موضوع التحليل، وكميته، وشكله والهدف النهائى للبحث، ومجموعة المناهج والأدوات والأساليب البحثية والتحليلية الأخرى المستخدمة فى إجراء الدراسة.

٦ـ أنواع تحليل المضمون:

تحليل المضمون الجيد هو الذى يجمع بين التحليل الكمى والتحليل الكيفى لما يرتبط بكل منهما من مزايا نسبية؛ لأن المضمون يحتوى على النوعين، بيانات كيفية **(Qualitative Data)** وبيانات كمية **(Quantitative Data)** ولا يمكن الاستغناء عن أيهما، فكلاهما يكمل الآخر. وقبل التعرض لكيفية استخدامهما فى التطبيق لابد من التعرف النظرى عليهما، وسوف نتناول هنا التحليل الكمى مع التركيز على التحليل الكيفى فى الفصل القادم.

* **التحليل الكمى: (Quantitative Analysis) يتميز التحليل الكمى بأنه:**

١ ـ يقوم على أساس رقمى يرتكز على التكرار النسبى لكل مفهوم.

٢ ـ يقوم على عينات صغيرة، فهو نوع من التحليل المباشر، يتناول المضمون على نطاق ضيق ومحدد وصريح دون الربط بينه وبين متغيرات أو ظواهر خارجية.

٣ ـ أسلوب علمى يرتبط بدرجة من الدقة والموضوعية والبعد عن التحيز فى تناول الخصائص الظاهرة للمضمون؛ لذلك يوصف بأنه أداة نظامية لاختبار الفروض والإجابة عن التساؤلات؛ إذ أنه يعطى بيانات دقيقة محددة.

٤ ـ يساعد على تقديم المعلومات فى شكل جداول، الأمر الذى يعنى تيسير فهمها وتبسيطها من جهة، والتحديد الدقيق للفئات وتكرار ظهورها من جهة أخرى.

تطبيق التحليل الكمى:

عند قيامنا بتحليل المضمون كميًا لابد من تحديد فئات التحليل، وهى الخطوة المركزية فى تحليل المضمون، فالباحث يجب أن يقرأ المادة المراد تحليلها بعمق وتؤدة، واستحضار لمشكلة البحث وفروضه وتساؤلاته الأساسية، باعتبار الفئات كأنها نقاط التجمع التى يضع الباحث فيها المادة، تمهيداً لتحويلها إلى حقائق رقمية.

ومن المهم إدراك أن الفئات هى مجموعة من التصنيفات التى يقوم بإعدادها الباحث وفقًا لنوعية المادة الاتصالية ومحتواها وهدف البحث، وهذا يعنى أنه لا توجد تقسيمات نمطية جاهزة للفئات فى عملية تحليل المضمون، فكل تصنيف يستمد قوامه وطبيعته وخصائصه من خصائص وطبيعة المادة الاتصالية ذاتها.

ولكن بصفة عامة يمكن تقسيم فئات التحليل وفقًا إلى: فئات المضمون (ماذا قيل؟)، أووفقًا لفئات الشكل (كيف قيل؟). وفى إطار الدراسات السياسية وخاصة المواد المكتوبة غالبًا ما يعتمد الباحث على فئات المضمون، وفيما يلى سنعرض لضروب كلّ من فئات المضمون والشكل.

١ ـ فئات المضمون: يمكن تقسيم فئات المضمون إلى مايلى:

أ ـ فئة الموضوع: ويقصد بها تصنيف فئات التحليل وفقًا لمحتوى المادة الاتصالية وما تشتمل عليه من أفكار وكلمات ومعان، ومن قضايا ومواقف، وما تتضمنه من غايات أو أهداف أوقيم (كالعدالة، أوالحرية، أوالانتماء الوطنى..). ويمكن تقسيم فئات الموضوع (والتى تعد فئات رئيسية) إلى فئات فرعية مثل: توزيع الدخل، والمشاركة السياسية... إلخ).

ب ـ فئة الغايات والوسائل: وهى الفئات التى تندرج تحت فئات الموضوع الرئيسية (فمثلاً إذا كانت القيمة الأساسية هى العدالة فإن الفئة الفرعية وفقًا للغاية تكون التنمية والأمن، بمعنى أن الغاية من العدالة هى الرفاهية أو الأمان، وإذا كان تصنيف الفئات الفرعية وفقًا للوسيلة، فتكون تلك الفئات الفرعية هى التعليم أوالقضاء، بمعنى أن كلاً من التعليم والقضاء، يمكن أن يكونا من وسائل تحقيق العدالة).

ج ـ فئة الاتجاه وكثافته: يقصد بفئة الاتجاه أنها فئة فرعية توضح الموقف من فئة رئيسية تعبر عن قيمة رئيسية بالتأييد أوالرفض أوالحياد، أما فئة كثافة الاتجاه فهى توضح مدى قوة أوضعف أووسطية الاتجاه (بالتأييد أوالرفض)، وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت الفئة الرئيسية تعبر عن قيمة العدالة فإن الفئة الفرعية التى يمكن أن تندرج تحتهما وفقًا للاتجاه تكون مؤيد/ معارض/ محايد، بمعنى أن المرسل قد يكون مؤيدًا أومعارضًا أومحايدًا تجاه قيمة العدالة فى المادة موضع التحليل، ويمكن أن تكون الفئة الفرعية هى مؤيد بشدة/ مؤيد/ غير مؤيد، وهكذا.

د ـ فئة المستويات: وفى هذه الفئة يمكن دراسة التالى:ـ

ـ الأساس الذى تم بمقتضاه تصنيف اتجاه المضمون.

- وصف طبيعة التأييد أوالمعارضة عن طريق التعرف على أسس التقييم التى اتبعت بالنسبة لاتجاه المضمون.

- أسباب الموافقة على المضمون وتأييده، أورفض المضمون.

- يقترح البعض تقسيم فئة المستويات إلى: القوة/ الضعف، الأخلاقية/ اللاأخلاقية.

ويمكن تقسيم كل فئة من هذه الفئات إلى مستويات فرعية.

هـ - فئة القيم أوالأهداف: يطلق عليها أحيانا الأهداف، أوالاحتياجات وتستخدم فى تحليل الموضوعات، وكذلك الشخصيات بغية التعرف على:

- الأهداف التى يسعون إلى تحقيقها.

- الرغبات التى يسعون إلى إشباعها.

التمييز بين قيم مثل: الحب، المركز الاجتماعى، المال، الصحة.

التمييز بين نوعيات من الأهداف: أهداف وجدانية، أهداف منطقية.

- تعدد الدراسات التى تناولت تحليل المضمون استناداً إلى تحديد فئة القيم والأهداف المتضمنة فى الرسالة الاتصالية، مثل: تحليل مضمون قصص الأطفال، صحف الشباب، والمسلسلات التلفزيونية، والحملات الانتخابية.

و - فئة السمات والخصائص: تصف الخصائص الشخصية، والسمات السيكولوچية، والأساليب الوصفية التى تسعى إلى وصف سمات الأفراد المتضمنين فى الرسالة الاتصالية وخصائصهم - وصف بعض المنشآت والسياسات.

استخدمت الكثير من الدراسات التحليلية فئة السمات؛ للتعرف على الخصائص المرتبطة بالأفراد المتضمنين فى هذه المواد الاتصالية من حيث: السن، الجنس، الوضع الاجتماعى، المستوى الاجتماعى، الخصائص والسمات النفسية أو الشخصية.

ز - فئة الفاعل: تستخدم لدراسة الشخص أومجموعة الأشخاص الذين يظهرون فى موقع مركزى أوقيادى كمحركة للأحداث، كما تستخدم للكشف عن الشخصية أوالشخصيات التى يتم التركيز عليها، مع ربطها بالمتغيرات والعوامل المحيطة بمادة التحليل.

ح - فئة مصدر المعلومة: تستخدم لمعرفة مصدر المعلومة المتضمنة فى المادة موضوع التحليل، ومن أين جاءت، كما تكشف للباحث اتجاه المعلومة، ومدى صدقيتها، وإمكانية تعميمها.

ط ـ فئة الجمهور المستهدف : تستخدم لتحديد الجمهور المستهدف من القائم بالاتصال، وسبب توجيه المادة الاتصالية إليه بصفة خاصة، وتستخدم لتحديد الجماعات، وخصائصها، وسماتها، والفرق بين ما يوجه إلى جماعة معينة وجماعة أخرى .

٢ ـ فئات الشكل :

قد تضفى الجوانب الشكلية أهمية كبرى على الموضوع خاصة فى المواد الاتصالية المرئية، ويمكن أن تندرج فى إطارها فئات فرعية، مثل :

أ ـ الشكل الذى تظهر به المادة الاتصالية، هل تظهر على هيئة خبر أوتعليق سياسى أوأعمدة أومقال أوإعلان، أم قد تأخذ شكل برامج منوعات أورسوم كاريكاتورية؟ . إلخ .

ب ـ هل استخدمت اللغة الفصحى أم اللغة العامية؟ هل كانت لغة متخصصة أم أنها لغة ملائمة للجمهور على اختلاف مستوياته؟

جـ ـ ما الترتيب الذى تحتله المادة الاتصالية؟ وهل استخدمت معالجات خاصة لإبرازها مثل بنط الطباعة، هل كانت هناك صور، ما موقع الصفحة، أوما ترتيب البرنامج، وما التوقيت؟ . . إلخ .

ولكن لابد من ملاحظة أن فئات الموضوع هى الأكثر ملائمة للمواد الاتصالية المكتوبة .

ونشير فيما يلى إلى بعض الاعتبارات المهمة عند اختيار وتحديد فئات التحليل :

١ـ تكرار القراءة المتأنية والفهم العميق للمادة الاتصالية موضع التحليل قبل اختيار الفئات، وعدم قبول أية أحكام أوآراء أوأفكار مسبقة .

٢ـ تطبيق قاعدة " إما . . أو " فى تحديد الفئات، بما يضمن عدم وقوع أى جزء من المادة الاتصالية ضمن أكثر من فئة، وهذا يقتضى أن تكون الفئات شاملة وجامعة بمعنى أن تجد مختلف عناصر المادة موضع التحليل فئة للتصنيف تنطوى تحتها، وفقًا للقواعد التى يلتزم بها الباحث فى تحليله .

٣ـ يجب أن تترك المادة الاتصالية تتحدث بنفسها، فتُعبر عن نفسها فى شكل فئات تتسم بالموضوعية، بغض النظر عن آراء ووجهات نظر الباحث، وكذلك بغض النظر عن آراء المرسل الذى صدرت عنه هذه الرسالة أصلاً طالما لم تترجم فى هذه المادة .

٤ـ لتحقيق ضبط النتائج، والتأكد من ثبات التحليل لابد من تحديد الفئات وتعريفها تعريفًا دقيقًا واضحًا .

بعد اختيار الفئات وتحديدها ننتقل للخطوة الرابعة، وهى تحويل المضمون إلى صياغة رقمية، أى تحديد تكرار كل فئة فى شكل أرقام أونسب مئوية، بمعنى اتباع قاعدة تحكمية تعطى وفقًا لها كل فئة درجة واحدة، أومضاعفاتها وهذه الدرجة التى يعطيها الباحث تأخذ أشكالاً مختلفة تختلف باختلاف وسيلة الاتصال الجماهيرية وباختلاف المادة الاتصالية، أى الرسالة موضع التحليل، وهنا نحدد فئات الأشكال التى تكتسى بها الرسائل الاتصالية :

١ـ شكل أونمط المادة الاتصالية : ففى الصحف مثلا هناك : (مقال ـ أخبار ـ تحقيقات ـ أحاديث صحفية ـ كاريكاتير ـ إعلانات). أوالإذاعة، والتلفزيون : (أخبار ـ برامج ثقافية ـ برامج سياسية ـ إعلانات ـ مسلسلات ـ أفلام ـ أغانى ـ برامج منوعات). أوالأفلام : (روائية، تسجيلية).

٢ـ شكل العبارة : فى هذا الإطار يمكننا أن نلمس الفئات الخاصة بالقواعد اللغوية المتبعة فى الرسالة أوبالمكونات البنائية، أونقوم بتجزئة المضمون إلى مجموعة جمل وتحليل كل جملة على حدة ويميز البعض بين ثلاثة أنماط من الجمل :ـ التى تعرض حقائق، والتى تعبر عن تفضيلات معينة، والجمل التعريفية.

٣ـ اللغة المستخدمة : حيث يستهدف الباحث تحديد : هل هى اللغة : الفصحى، الفصحى المبسطة، العامية، بغرض تحليلها للأسباب الآتية :

ـ التعرف على النمط اللغوى السائد فى الرسالة الاتصالية.

ـ مدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهور المستهدف من الرسالة الاتصالية.

٤ ـ فئات المساحة، الزمن، والترتيب، والمعالجات الفنية :

عنصر الحيز يشير إلى المساحة المتاحة فى الجرائد، والكتب، والنشرات، والمجلات، والمطبوعات. كما يشير إلى الوقت المخصص فى الإذاعة، أوالتلفزيون، أوالسينما.

ويشير عنصر الحجم أوالوقت إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه.

٥ ـ موقع المادة : وهذه الفئة توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع :

ـ فى الإذاعة، أوالتلفزيون حيث ترتيب ساعات الإرسال اليومى يكون وفقًا لتفضيلات المستمعين والمشاهدين وعاداتهم.

ـ وفى الصحف، يمكننا إدراك ما يوليه مرسل الرسالة من أهمية من خلال رقم الصفحة (فى النشر يكون للمنشور فى الصفحة الأولى دلالته)، وموقع المادة من الصفحة، والأهمية النسبية لكل ركن من الصفحة.

ـ تحديد أهمية المضمون على أساس تكرار نشره، أوعرضه، أوإذاعته، سواء بنفس الشكل أوبأشكال أخرى، سواء فى ذات الوسيلة أوفى عدة وسائل أخرى، وفى هذا الإطار يتركز اهتمام الباحث على المفردات التالية:

- الموضوع الذى تركز عليه الفكرة.
- الجوانب التى تتناولها الفكرة.
- القيم المتضمنة فى الفكرة.
- الأسلوب أوالطريقة المتبعة فى عرض الفكرة.

٦ـ **وحدة الشخصية:** تستخدم هذه الوحدة التى تركز على الشخصيات التاريخية الواقعية أوالخيالية فى: (الإبداع الأدبى ـ الأفلام ـ التمثيليات ـ المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية ـ الكتابات التى تتناول تاريخ بعض الشخصيات).

٧ـ **الوحدة الطبيعية للمادة الاتصالية:** المقصود بها الوحدة الاتصالية المتكاملة التى يقوم الباحث بتحليلها، وهى التى يستخدمها منتج المادة الاتصالية؛ لتقديم هذه المادة إلى الجمهور المتلقى، مثل: الكتاب، والفيلم، والمقال، والتحقيق، والقصة الإخبارية، سواء فى جريدة، أومجلة، أوبرنامج إذاعى، أوتلفزيونى، أونشرها فى قصة، أومسرحية، أو صورها فى هيئة رسوم متحركة، أو فى الإعلانات، أوالكاريكاتير.

ويمكن للباحث أن يقوم بعمل تصنيف داخلى لكل وحدة من هذه الوحدات تبعًا لأغراض التحليل، فيقسم المسرحيات إلى: تراجيدية، كوميدية، ويقسم البرامج الإذاعية والتلفزيونية إلى: سياسية، ودينية، وثقافية.

والواقع أن عملية تحليل المضمون تحتاج بعد هذا التعرف النظرى عليها إلى التطبيق العملى والممارسة البحثية؛ لكى تتضح دلالتها، وهوما سنراه فى النموذج التطبيقى فيما يلى.

ثانيًا: الإطار العام: الخبرة المصرية التاريخية فى الرقابة السياسية على الرأى العام مع دراسة تطبيقية إختبارية على محاولة فرض الرقابة الرسمية غلى الصحافة عبر الأداة التشريعية:ـ

تعد الرقابة السياسية مسلكًا لتشكيل الرأى العام المصرى وصناعته باعتبارها مجموعة من الضوابط والقوانين والقواعد التى تحدد الممنوعات والمحظورات وتستخدم سياسة حجب المعلومة وحصارها، وربما التلاعب بها وتزييفها... ومن ثم يتم منع الرأى العام منذ البداية ـ ومن المنبع ـ من إدراك القضايا الأساسية التى يمكن أن تثير رأيًا عامًا وهذه كلها أدوات للسلطة السياسية الحاكمة تتجلى فيها إرادتها وفعلها السياسى فى المجتمع.

وسوف نناقش عملية الرقابة الرسمية على عملية تكوين وصناعة الرأى العام عبر مستويات ثلاثة، هى:

المستوى الأول : دلالات الخبرة التاريخية فى الرقابة الرسمية على الرأى العام المصرى، وفيها نتناول أهم الخبرات أوالمحكات التاريخية الأساسية فى عملية الرقابة السياسية على مصادر عملية تكوين الرأى العام، والواقع أن للخبرة التاريخية دلالتها واستمراريتها فى واقعنا المعاصر بشكل أوبآخر . . .

المستوى الثانى: الإطار الدستورى والقانونى الذى يتم فى إطاره عملية تكوين الرأى العام وتشكيله، وهوبالطبع يعكس تطورات المجتمع وطبيعة السلطة السياسية الحاكمة وكافة التوازنات المجتمعية فى كل مرحلة من المراحل.

ولايخفى مسألة الترابط بين المستويين **الأول والثانى** ولما كانت الصحافة تشكل أداة على درجة عالية من الأهمية فى عملية تشكيل الرأى العام وصنعه؛ ولذلك فتمتعها بقدر متوازن من الحرية يرتبط بتقليص الرقابة السياسية عليها سواء فرضت عبر قوانين أو إرادة سياسية حاكمة أوكانت القوانين مظهراً تتجلى فيه هذه الأخيرة، ومن هنا فإننا ستتناول فى المستوى الثالث الرقابة على الصحافة فى هذا الإطار العام.

المستوى الثالث : تناول اتجاهات الرأى العام إزاء نموذج تعديلات قانون الصحافة ٩٣لعام ١٩٩٥، وتم التركيز على المرحلة الثانية من مراحل تكون الرأى العام النوعى للصحفيين تجاه هذا القانون، وهى مرحلة الحوار والنقاش العام، وكانت المحاولة الرصدية وتحليل المضمون المنتج حولها؛ وبالتالى تحليل واستخراج دلالاته السياسية الأساسية. . وفيما يلى نتناول هذه المستويات:

المستوى الأول: دلالات الخبرة التاريخية فى الرقابة الرسمية على الرأى العام المصرى :

قلنا إن الرقابة السياسية ارتبطت بفكرة سيادة الدولة القومية فى معظم صورها ونماذجها، وكانت مظهراً من مظاهر تلك السيادة وعملاً من أعمالها فى معظم الأوقات مستندة إلى اعتبارات حماية القيم الأساسية للمجتمع وحماية النظام العام بأوسع معانيه، وعلى الرغم من أن مصر من أقدم الدول المركزية ذات السيادة فى التاريخ مما يقطع بأنها من أقدم الأمم التى عرفت ظاهرة الرقابة السياسية، فإننا جريًا على التحديد الذى يربط نشأة الدولة المصرية الحديثة بعهد محمد على فسوف نتتبع ملامح الرقابة، بداية فى إطار الدولة المصرية التى أسسها، فقد أصدر محمد على باشا أول قرار بمصادرة وحرق نسخ كتاب "ديانة الشرقيين" الذى ألفه نيكولا مسابكرى بإيعاز من صديقه مدرس الهندسة الإيطالى

Bilotti فى ١٣ من يولية سنة ١٨٢٣م بناء على ما نقله قنصل إنجلترا سولت **Salt** إليه من أن هذا الكتاب يتضمن الدعوة إلى الإلحاد والطعن فى الدين الإسلامى، وبمقتضى هذا القرار حظر على الأوروبيين - دون المصريين - طبع أى كتاب فى مطبعة بولاق إلا إذا استصدر مؤلفه إذنًا خاصًا بطبعه من الباشا حاكم مصر. (٢)

وفى مايو سنة ١٨٥٣م صدر أمر عباس الأول بمصادرة المصاحف المطبوعة و ورد فى الأمر ما يبرر هذا القرار على النحو الآتى: «من حيث إن بيع وشراء المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعًا، ومن الواجب منع ذلك منعًا كليًا فقد تحرر عمومًا بالتأكيد على ما يلزم بمنع ذلك، وإذا حصل تجاسر من أحد فى بيع المصاحف المطبوعة يسير ضبطه ويجرى معه ما تقضيه الأحوال» وفى عام ١٨٥٤ م صدر أمر لمحافظة الإسكندرية بإعدام المطبوع من هذه المصاحف، ونص فيه على « أن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراؤها؛ لكثرة غلطاتها ولحناتها وتحريف كتابتها فى جملة مواضع؛ فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعًا» مع ملاحظة أن الإعدام لم يتم فبعد ما تم الجمع صدر أمر سعيد بتصحيحها بعد أن استفتى علماء الدين. (٣)

وهكذا يتضح أن الرقابة انصرفت بالأساس إلى حماية كل مايتعلق بالقيم الأساسية للمجتمع المصرى فى ذلك الوقت والمتعلقة بكيانه وهويته، ألا وهى الناحية الاسلامية.

وليس هنا موضع سرد تفاصيل، بل سنكتفى بدلالة بعض النماذج المهمة فى سياق محاولة فرض الرقابة خلال الفترات التاريخية موضع الاهتمام:

١ - فى الفترة الليبرالية: هناك نموذجان مهمان يتعلقان بالرقابة السياسية على نشر الكتب، وهما:

(أ) الرقابة على نشر كتاب «**الإسلام وأصول الحكم**» لعلى عبدالرازق عام ١٩٢٥، والذى جاء معارضًا لإحياء نظام الخلافة الإسلامية لصالح حكم سياسى علمانى، وقد حوكم مؤلفه باعتباره عالمًا أزهريًا أمام هيئة كبار العلماء التى فصلته من عضويتها وفرضت حظرًا على الكتاب، ومنعت تداوله.

(ب) الرقابة على نشر طه حسين كتابه «**فى الشعر الجاهلى**» باعتباره يشكك فى التراث الإسلامى، ثم نشر الكتاب مرة أخرى بعنوان « **فى الأدب الجاهلى**» وحوكم طه حسين ولكنه بُرئ، ثم تراجع عما فيه من آراء تمس المعتقد الإسلامى، ثم أثير الموضوع فى البرلمان لاعتبارات سياسية على نحوما هومعروف فى تاريخنا الحديث، مما لا مجال للتفصيل فيه فى هذا الموضع.

دلالة ذلك هووجود قدر من الرقابة السياسية على الرغم من أن وجود قدر متعاظم من الحرية والليبرالية قبل الثورة - حتى أنه فى سبتمبر ١٩٥١ كان يمكن لسكان القاهرة أن يختاروا للقراءة ما بين (٢١) مطبوعة يومية و(١٢١) أسبوعية و(١٢٧) نصف أسبوعية وشهرية وفصلية إلى جانب تلك المطبوعات غير المنتظمة الصدور[٤] .. إلا أن القضايا المتعلقة بثوابت الأمة الأساسية خاصة القيم الدينية كانت موضع حماية قانونية وواقعية، ورغم الانقسام الحادث داخل النخبة إلا أن المجتمع فى تلك الفترة برقابته الشعبية كان يفرض منطقها على الجميع بدرجات متفاوته ويمثلها بدرجة من الدرجات الأزهر الشريف وهيئة كبار العلماء.

٢ - المرحلة الممتدة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بنماذجها المختلفة: على الرغم من سيطرة الدولة وتأميمها للقطاع الثقافى حتى وقت قريب، فإنه ثمة حالات المصادرة ذات الدلالة منها[٥]:

(أ) مصادرة مجموعة مقالات للدكتور مصطفى محمود كتبها فى فترة قناعته بالماركسية قبل تحوله إلى التوجه الإسلامى، وقد منعت بحكم قضائى فى عام ١٩٥٦ وقاد زمام المبادرة الرقابية الأزهر الشريف.

(ب) مصادرة رواية أولاد حارتنا للأستاذ نجيب محفوظ، والتى نشرت مسلسلة فى الأهرام ١٩٥٩م، وكان وراء ذلك موقف الأزهر الشريف أيضًا؛ إذ قاد كل من الشيخين محمد أبوزهرة ومحمد الغزالى مظاهرة حول مبنى جريدة الأهرام مطالبة بوقف النشر، ولكن كل ماحدث أنه تم منعها سياسيًا من الطباعة فى مصر، وطُبعت فى بيروت وسُربت داخل البلاد ويلاحظ أن عدد الكتب المصادرة أوالممنوعة لأسباب إسلامية فى مصر - منذ بداية القرن وحتى نهاية الستينيات - عدد محدود، ربما لا يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة وهورقم متواضع بالمقاييس العالمية.[٦]

وفى ٩ فبراير ١٩٧٤ ألغيت الرقابة على الصحف والمجلات ومع ذلك لم يستتبع هذا الإلغاء حرية التعبير المتوقعة؛ إذ باختفاء الرقباء من مكاتب التحرير انتقلت مهامهم الرقابية إلى رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة الذين يعينون بواسطة رئيس الجمهورية؛ وبالتالى فهم مسئولون أمامه، وحلت التعليمات اليومية الصادرة من المكتب الصحفى للرئيس محل أوامر الرقباء؛ ومن المؤشرات ذات الدلالة على ذلك - كما ذكرت إحدى الدراسات - أنه فى نفس الفترة نشر ١٨ كاتبًا مصريًا مالا يقل عن ٣٦ عملاً روائيًا وقصصيًا خارج مصر.[٧]

ويرى البعض أن الرقابة بمعناها الفنى الدقيق الذى يطبق بالفعل فى مصرإزاء الأنشطة

الاتصالية يتم من خلال قائمة بالمحظورات تضم «٣٣ محظوراً» من الناحية الاجتماعية والدينية إضافة إلى «٣١ محظوراً» يتعلق بالأمن والنظام العام من قبيل: حظر الأحاديث والخطب السياسية المثيرة أوالسخرية من القانون والتعرض لموضوعات فيها مساس بشعور المصريين أوالتعرض للنظام الجمهورى، وقد تم دمج هذه المحظورات بحيث انخفضت من ٦٤ إلى عشرين محظوراً فقط». (٨)

وفى **النهاية** نلاحظ أن الدلالة السياسية المتعلقة «بحظر النشر» ـ كآلية من آليات الرقابة السياسية على الرأى العام ـ تدور حول حرمان جمهور الرأى العام من المعلومات التى تلزمه لاتخاذ مواقف وإبداء الرأى، وتشكل قيداً على حق المعرفة والاتصال، ونوعًا من الرقابة غير المباشرة لوقف الحملات الصحفية إزاء قضايا محددة وللتعتيم السياسى على الرأى العام، وقد استغلت السلطة الحاكمة المادتين ـ ١٩٣/ ١٩٩ من قانون العقوبات ـ بما يشكل انحرافًا بالقانون فى الناحية التطبيقية ـ أى تطبيق انتقائى لأهداف وأغراض سياسية، كما توسعت أيضًا فى إصدار قرارات حظر النشر فى القضايا المعروضة أمام القضاء فقد رصد البعض ٣٦ قرار حظر نشر فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ حتى ١٥ نوفمبر ١٩٨٧م، وقد شملت خمس قضايا سياسية كبيرة، مثل: تمرد الأمن المركزى، ومحاولات اغتيال أبوباشا ومكرم محمد أحمد، والنبوى إسماعيل، وثورة مصر، وقضايا جرائم عادية: جمارك ومخدرات وأموال عامة، كما أن قرارات حظر النشر تصاغ بطريقة غامضة عامة وفى نفس الفترة لم يصدر النائب العام قرارا ت برفع الحظر عن النشر سوى فى ثلاث قضايا فقط بما يعنى قدراً من التوظيف السياسى للمبدأ القانونى خدمة لأهداف وأغراض محددة مما يعد نوعًا من الانحراف بوظيفة الأداة القانونية كما أسلفنا. (٩)

ثالثا: الإطار الدستورى والقانونى للرقابة الرسمية على الرأى العام:

تواترت الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حرية الرأى والتعبير فى وسائل الإعلام المختلفة، وقد كفل الدستور المصرى ١٩٧١ حرية التعبيرعن الرأى؛ اذ نصت المادة ٤٧ على أن: «حرية الرأى مكفولة، وللإنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أوالكتابة أوالنشر» وركز الدستور على أن «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أووقفها وإلغاؤها بالطريقة الإدارى محظور» كما ينص الدستور على حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية، ويكفلها طبقًا للقانون.

ولكن إحالة هذه المبادئ العامة إلى القانون لكى يفصلها أدى بالمشرع إلى تقنين القيود

على الحريات، وبخاصة حرية التعبير السياسى وابتكر من الوسائل والإجراءات ماجعل من الرقابة الرسمية واقعًا لايمكن إنكاره، ولن نستطرد فى إيراد قوانين قديمة تتعلق بالرقابة قبيل: (قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦م قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م، والقانون الصادر بتنظيم الرقابة ١٩٥٥م الصادر ١٩٦١م بشأن سلطات الأزهر الشريف، وأخيراً القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م الذى جاء بإضافات حديثة كانت محل تنازع بين وزارة الثقافة والأزهر الشريف كما سنرى).

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من القوانين تحكم عملية الرقابة وتنظمها، كالتالى[١٠]:

(أ) مجموعة قوانين خاصة تتعلق بالرقابة القانونية مثل:

١ - القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والذى يعطى المجلس الأعلى للصحافة الحق فى الموافقة على إصدار الترخيصات الصحفية أورفضها، ويكون الطعن ضد هذا القرار أمام محكمة القيم كما أن المادة ١٨ - من القانون نفسه - تحظر إصدار الصحف أو الاشتراك فى إصدارها أوملكيتها من قبل الممنوعين من مزاولة الحقوق السياسية والممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية، والذين ينادون بمبادئ تنطوى على إنكار الشرائع السماوية وكذا على المحكوم عليهم من محكمة القيم.

٢ - قانون الأحزاب السياسية: يجيز للجنة شئون الأحزاب - لمقتضيات المصلحة القومية - وقف إصدار صحيفة الحزب، كما حدث مع جريدة الشعب المصرية التى كان يصدرها حزب العمل ذو التوجه الإسلامى، وهوما يعد مصادرة للحقوق التى نص عليها الدستور.

٣ - القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والمعدل بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢، وقد طبق قبل ذلك مدة طويلة حتى أنه أصبح بمثابة حالة دستورية، ولم يعطل إلا لمدة سبعة عشر شهراً (١٥ مايو ١٩٨٠ إلى أكتوبر ١٩٨١)، وطبقًا لهذا القانون توضع القيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والرقابة والمرور.. . إلخ، ويحق للحكومة مراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات وكافة وسائل التعبير.

٤ - القانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى صدرعام ١٩٧٨: ووفقًا له يؤاخذ تأديبيًا كل عضوبنقابة الصحفيين ينشر أويذيع فى الصحف أو بوسائل الإعلام فى الداخل أوالخارج - أموراً تنطوى على مساس بنظام الدولة الاشتراكى الديموقراطى أوالسلام الاجتماعى.. مما يعد خروجًا على أحكام ميثاق الشرف الصحفى، وللمجلس الأعلى للصحافة أن يطلب من المدعى العام الاشتراكى تحقيق أى بلاغ أوشكوى فى هذا الشأن.

٥ ـ قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، والذى وضع حدوداً لآداب التعبير حماية للقيم الأساسية للمجتمع ورتب المسئولية السياسية لكل من تجاوز هذه الحدود، ويقصد بالقيم الأساسية فى تطبيق أحكام هذا القانون (م٢) المبادئ المقررة فى الدستور والقانون التى تستهدف الحفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، والحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية، وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وقد نصت (م٣) على المساءلة سياسيًا بصدد بعض الجرائم المطاطة التى يمكن أن تتخذ مسلكًا للتجريم السياسى.

(ب) ـ حدود حرية الرأى والتعبير فى قانون العقوبات المصرى:

وهو القانون الذى يتضمن الحدود المتعلقة بحرية التعبير بشكل أساسى، فقد أجاز القانون النقد باعتباره أداة بناء، وجعل حدوده فى إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل؛ بغية التشهير به أو الحط من كرامته (م٩)، ولا يعد كذلك استخدام عبارات تتلاءم وظروف الحال وهدفها للصالح العام (م١٠) مهما كانت مرة وقاسية (م١١) فإذا ما وضح أن الهدف من استخدامها كان استباحة حرمات القانون، فيقع مرتكبها تحت طائلته ولو كانت العبارات المهينة التى استعملها هى مما يجرى العرف على المساجلة بها (م١٢)، أو كانت منقولة عن جهة أخرى (م١٣) ويتناول قانون العقوبات بالتجريم الآراء التى يمكن أن توصف بأنها تشكل تحريضًا على كراهية نظام الحكم أو إهانة السلطات أو الجيش أو البرلمان أو تشكل دعاية مثيرة للرأى العام. ويمكن أن نفصل الضوابط المتعلقة بحدود حرية التعبير فى إطار السلطة السياسية الحاكمة على النحو التالى:

١ ـ الضوابط المتعلقة بحدود حرية التعبير عن أعمال السلطة التشريعية وممارساتها:

إذا كانت المادة ٩٨ من الدستور تنص على حرية نواب وممثلى الشعب فى إبداء ما يشاءون من الأقوال والآراء غير معرضين لرقابة أو مراجعة من أى جهة إلا مجلسهم ذلك؛ لأن الحصانة البرلمانية هى حصانة مطلقة ومن النظام العام، فإن من بين حدود حرية التعبير ألا يتعرض أى صحفى بالرد أو التصحيح لما يبديه أى عضو فى مجلس الشعب من أقوال أو آراء وكذا عدم نشر ما يجرى من المناقشات فى الجلسات السرية أو النشر بغير أمانة وبسوء قصد لما جرى فى الجلسات العلنية للمجلس (م ١٩٢ع).

٢ ـ الضوابط المتعلقة بحدود حرية التعبير عن أعمال السلطة القضائية وممارساتها:

وضعت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات حدوداً لحرية التعبير فيما يسمى حرية الدفاع،

وذلك حتى لا تصبح مجالس القضاء مسرحًا للمهاترة والتقاذف بغير موجب، وحددت على سبيل الحصر الجرائم التعبيرية التى تتناولها وهى القذف والسب والبلاغ الكاذب، ومن حدود التعبير فى مجال النقد على سبيل المثال ألا يتعدى إبداء الرأى فى الأمر أوالعمل إلى المساس بشخص صاحب هذا الأمر أوالعمل بغية التشهير به أوالحط من كرامته.

وبشكل عام يجب ألا يمتد النشر إلى ما يجرى فى الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجرى فى الجلسات التى قرر القانون أوالمحكمة الحد من علانيتها، وأن يقتصر النشر على إجراءات المحاكمة وعلى مجرد الأخبار وسرد الوقائع ورواية الأقوال بدون تعليق على وقائع المحاكمة.

٣- ضوابط مخاطبة الرأى العام للسلطات الحاكمة المختلفة:

نظمت المادة ٦٣ من الدستور آداب التعبير فى مخاطبة السلطات سواء عن طريق تقديم العرائض أوالشكاوى أوالبلاغات، فلكل فرد أن يخاطب بالكتابة وبتوقيعه السلطات المختصة فيما يهمه من الأمور الخاصة كجريمة وقعت عليه أوعلى غيره أو أذى لحقه أولحق غيره أوخطر يخشاه على مصلحة له أولغيره وفيما يهم هذه السلطات من الأمور العامة كتقصير بعض عمالها أوفسادهم أوخلل فى النظام أونقص فى القانون وحسب نص المادة لا يجوز تقديم العرائض باسم "المجاميع" إلا للهيئات النظامية أوالأشخاص الاعتبارية فلا يجوز لفرد أوأفراد أن يقدموا عريضة لإحدى الجهات باسم جماعة أوحى أوجهة أوحرفة أومهنة.

٤-الرقابة الرسمية على التعبيرات والممارسات الدينية:

تدور حول مايطلق عليه القانون قدح رجال الدين فى الحكومة وجهات الإدارة (م٢٠١)، والذى لا تتوافر له العلانية إلا إذا كان بالخطابة فى محفل عمومى أوبنشر رسالة بصفة نصائح أوتعليمات معينة، ولولم يكن هذا بسوء نية.

ولما كانت مصر قد صدقت على بعض المواثيق الدولية الخاصة بحماية حرية التعبير عن الرأى- بتحفظات طفيفة لاتمس جوهرها، فقد أصبحت هذه بمثابة قوانين داخلية للبلاد وقد جرى العمل من جانب آخرعلى تضمين هذه المواثيق الدولية قيودًا تمثل حدًا أدنى من الرقابة على هذه الحرية ومن هذه المواثيق:

١-الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية: خولت المادة ١٩ من هذه الاتفاقية الدول الأعضاء فيها إخضاع الحق فى التعبير «لقيود معينة بالاستناد إلى نصوص القانون فحسب وبالقدر الضرورى لاحترام حقوق أوسمعة الآخرين أوحماية الأمن الوطنى أوالنظام العام

أو الصحة العامة أو الأخلاق» وثمة منظمة دولية باسم المادة ١٩ تراقب حرية التعبير والقيود التى تتعرض لها فى العالم.

٢ـ الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: أقرت هذه الاتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأجازت المادة ٤ من هذه الاتفاقية إخضاع هذه «الحقوق للقيود المقررة فى القانون فقط وإلى المدى الذى يتمشى مع طبيعة هذه الحقوق فقط ولغايات تعزيز الرخاء العام فى مجتمع ديموقراطى فقط».

هذه مجرد نماذج لحدود وضوابط حرية التعبير، وهى تحتاج لدراسة أكثر تخصصًا تغطى كافة أشكال التعبير عن الرأى والباحث يرى أن الضوابط القانونية التى تضع الحدود على حرية التعبير عن الآراء السياسية مبعثرة وسط عشرات القوانين، ومن الأجدر بالمشرع أن يجمعها فى قانون واحد. وبشكل عام فإن معظم القوانين الرقابية يمكن مناقشتها من زاوية الانحراف التشريعى؛ حيث إنها فى غالبها قد صدرت لأهداف سياسية واضحة وقصدت بها وقائع محددة فى سياق التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى، كما أن هذه القوانين تضمنت الكثير من القيود الفعلية التى تذهب بأصل الحق الدستورى، وقد أشارت المحكمة الدستورية العليا فى ٤ يناير سنة ١٩٩٢ إلى معنى قريب من ذلك، بقولها: «إن القيود التى يفرضها المشرع على التمتع بالحقوق التى كفل الدستور أصلها لا يجوز أن يصل مداها إلى حد إهدارها كلية أو تقليصها، ولا تعدو سلطته فى مجال تنظيم الحقوق وفق أسس موضوعية لا تؤثر فى جوهرها، فإذا جاوز المشرع نطاق سلطته فى مجال تنظيم الحقوق التى أحاطت الدستور بالحماية، وقع التشريع الصادر عنه فى حرمة المخالفة الدستورية سواء عمل به بأثر مباشر أو بأثر رجعى».(١١)

بعد هذا الاستعراض ننتقل إلى النموذج الاختبارى حول قرار بقانون صدر لمزيد من الرقابة على الصحافة وحرية التعبير عمومًا.

رابعا: الإطار التفسيرى للاتجاهات الأساسية البارزة فى المرحلة الثانية لتبلور النقاش العام حول تعديلات (قانون الصحافة قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥)

ثمة مرحلتان قبل البدء فى الدراسة الاختبارية:

المرحلة الأولى: إدراك وجود المشكلة أو القضية (قانون جديد للصحافة):ـ

كانت نقطة البداية أن أحالت الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ إلى رئيس مجلس الشعب «مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

والإجراءات الجنائية مرفقًا به مذكرة إيضاحية موقعة من وزير العدل . والذى أحالها فى ٢٥ مايو١٩٩٥ إلى لجنة الشئون التشريعية ، التى عقدت اجتماعًا خاصًا ظهر السبت ٢٧ مايووانتهت إلى الموافقة على المشروع المعروض بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، وطلب بعض أعضاء المجلس كتابة إثبات إعتراضه على مشروع القانون صدر تقرير اللجنة فى الجلسة المسائية فى نفس اليوم «٢٧ مايو١٩٩٥» على المجلس الذى وافق عليه الأعضاء الحاضرون ٤٥عضواً ورفضه١٤ عضواً ووقعه رئيس الجمهورية فى نفس الليلة ، ونشر فى الجريدة الرسمية صباح يوم ٢٨ مايو١٩٩٥ تحت رقم (٩٣ لسنة ١٩٩٥) وهنا تحقق العلم بالقانون ، وتم إدراكه من قبل أهل المصلحة المباشرة فيه أى الصحفيين والكتاب وغيرهم فكيف تفاعل معه الرأى العام النوعى أى الرأى الصحفى ؟ .

المرحلة الثانية : بعد إدراك وجودالمشكلةحدث التفاعل معها عبر المناقشات والحوارات مما يؤدى إلى زيادة بروزها وتبلورها ، إن أية مجموعة تدخل فى نقاش حول مشكلة معينة عادة ما تصل إلى رأى مشترك على أساس أهمية المشكلة والحاجة إلى إيجاد حل لها ، ويشير كولى إلى أن التعبير عن كل رأى يميل إلى التأثير على الآخر بشكل أوبآخر ؛ لذلك فإن الاختلافات المتبادلة فى الرأى هى أساس تكوين الرأى العام . . . فالرأى العام كما يحلله كولى يجرى فى مسار معين من « الفعل» و«رد الفعل» ؛ لينتج « فعلاً آخر» فى طريق تكوين الرأى ؛ لذلك فإن الخلاف بين العناصر والآراء المتنازعة ، يخضع لتعديلات كلما سارت العملية حتى تصل إلى الذروة ، وسوف نحلل اختباريًا فى هذه الدراسة الاتجاهات الأساسية السائدة فى الرأى العام المصرى إزاء هذا القانون .

غايات وأهداف التحليل :

الأهداف الأساسية من إجراء تحليل المضمون فى هذه الدراسة ستة ، وهى :

١ ـ قياس الاتجاهات والآراء المختلفة السائدة فى مرحلة النقاش العام التى تشكل الأغلبية فى مواقفها المختلفة إزاء هذا التعديل التشريعى من خلال تحديد كمى لدرجات تعاطى بدائل الرفض أوالقبول أوالتحفظ أواللارأى ، وهوما يفيد فى تحديد معالم الرأى العام بصدد هذا القانون ورسم خريطة توضح بدقة النتوءات المتباينة فى المواقف المُتخذة بصدد هذا القانون .

٢ ـ قياس كثافة التناول الإخبارى فى العينة الصحفية على اعتبار أن مثل هذا السلوك يعد تعبيراً عن مقدار التأثر الذى طرأ على الجهة صاحبة الاتجاه ؛ نتيجة لهذا الحافز الذى تعاملنا معه كمعطى ، وهوالقانون ٩٣/ لعام ١٩٩٥.

٣ ـ قياس كثافة التناول التفسيرى للعينة الصحفية على اعتبار أنه دال فى التعبير عن حالة رفض تسعى من خلاله الجهة الممثلة للعينة إلى تعبئة رأى عام خلفها فى هذه المرحلة بصرف النظر عن توظيفات هذه التعبئة، والتى تعد محل خلاف بين المراقبين.

٤ـ قياس الأشكال التى تم التعبير فيها عن الرأى بصدد القضية محل التناول أى التعديلات التشريعية وقياس شبكة توزيع مصادر هذه المواد التعبيرية بين الاتجاهات السياسية المختلفة.

٥ ـ بيان درجة الاهتمام بالموضوع ونسبته فى العينة محل التناول سواء كانت مادة خبرية أوتفسيرية أومادة رأى ومساحة الاهتمام بالموضوع.

٦ ـ تقديم قياس كمى دقيق للمواضيع الآتية:

(أ) معيار الموافقة أوالرفض للقانون فى العينة .

(ب) الأسلوب المقترح للتعامل مع القانون.

(ج) المصادر المطروحة للتغيير فى المادة المكتوبة.

(د) منظور التغيير.

الخطوات الإجرائية لتحليل المضمون:

١ ـ تحديد عينة الصحف التى ستتناولها بالدراسة وتحديد عينة فرعية لكل صحيفة على حدة، فعن تحديد عينة الصحف محل التناول قمنا ببسط الخريطة السياسية التى تتمتع بمشروعية وقانونية، والتى أمكن تصنيفها لاتجاهات خمسة هى:

(أ) الاتجاه المعبر عن وجهة النظر الرسمية.

(ب) الاتجاه الناصرى والقومى.

(ج) الاتجاه الليبرالى.

(د) الاتجاه الإسلامى الذى يحظى بالمشروعية القانونية .

(هـ) الاتجاه اليسارى.

من الاتجاه الأول كانت لدينا أربع صحف هى: **(مايو، والأهرام، والأخبار، والجمهورية)**، ومن الاتجاه الثانى كانت لدينا صحيفتا **(العربى، والأحرار)**، أما الاتجاه الثالث فمثلته صحيفة **(الوفد)**، والاتجاه الرابع مثلته صحيفة **(الشعب)**، والاتجاه اليسارى

مثله صحيفة **(الأهالى)** . وكعينة من الاتجاهيْن الأول والثانى أخذنا صحيفتى الأهرام والعربى على التوالى، ثم لم يكن أمامنا سوى دراسة الصحف المعبرة عن الاتجاهات الثلاثة الباقية، وهى : **الشعب، والوفد، والأهالى**.

أما عن **تحديد عينة فرعية** من الصحف، فكانت تتوقف على المدة المتاح فيها رصد هذه المرحلة من مراحل تكون الرأى العام، والتى قصرت على الفترة من الموافقة على القانون أوالتعديل وحتى عقد أول جمعية عمومية للصحفيين، وقد كانت هذه الفترة من (٣٠ مايو : ١٠ يونيو) أى حوالى اثنى عشر يومًا، الأمر الذى قمنا معه بتناول كل صحيفة طوال مدة التغطية مع مراعاة دورة الصدور سواء كانت يومية أو أسبوعية فى إصدار نتائج الدراسة.

٢ ـ ترجمة الأهداف السالفة الإشارة إليها إلى مجموعة إجراءات قابلة للقياس، فمثلاً لقياس الاتجاهات المختلفة حول «الموقف من قانون الصحافة» تم تحديد فئاتها الفرعية؛ ليجرى رصدها بعد ذلك، ثم تكميمها وتصنيفها على نحويجعلها دالة فى شرح القضية، وباتباع نفس الطريقة وضعنا عدة قضايا، هى :

(أ) الموقف من قانون الصحافة. (ب) كيفية التناول الإخبارى.

(ج) كيفية التناول التفسيرى. (د) وسائل إبراز الموضوع (شكلية ـ موضوعية).

(هـ) منتج المادة الاتصالية. (و) معيار الموافقة أوالرفض بصدد القانون.

(ز) أسلوب تغييره المقترح. (ح) المصادر المطروحة للتغيير فى المادة المكتوبة.

(ط) منظور التغيير.

التعريفات الإجرائية لفئات المضمون الاتصالى:

وهذه الخطوة مهمة، وتتمثل فى توضيح المقصود من القضايا مجال القياس، وهوالأمر الذى يترتب عليه تحديد فئات هذه القضايا :

١ ـ فالقضية الأولى : هى الموقف من قانون الصحافة أو ردود الفعل الملموسة فى المادة المكتوبة تجاه القانون وبناء على ذلك جرى تقسيم فئات هذه القضية إلى فئة قبول، وفئة رفض وفئة تحفظ وفئة لا رأى، غير أنه مراعاة لدقة النتائج، وحرصًا على تمييز نتوءات المواقف التى تتمايز بحكم الطبيعة البشرية النازعة للتفرد رأينا تقسيم الفئة الأولى إلى قبول صريح وقبول مستتر، ولكننا لم نجد مؤشرات واضحة قابلة للقياس بالنسبة للرأى الساكت أوالصامت أوالمستتر، فتم إغفال هذه الفئة وتقسيم فئة الرفض إلى رفض فقط ورافض

بشدة؛ ليصبح لدينا فى هذه القضية أربع فئات هى : الموافقة، والرفض، والرفض بشدة، لا رأى له.

٢ـ **والقضية الثانية:** هى **«كيفية التناول الإخبارى»** وهى تعنى الصورة التى نقلت إلينا المعلومة بصورة تقنية يغلب عليها طابع المادة الخام، وكان لدينا فى هذا المجال ثلاث فئات هى :

(أ) خبر بسيط. (ب) خبر مركب. (ج) تقرير إخبارى.

٣ـ **والقضية الثالثة:** هى **« كيفية التناول الاستقصائى»** وفيها جهد مبذول من مصدر المعلومة؛ لاستجلاء موقف أورأى أولاستهداف تعبئة فئة معينة وراء الصحيفة، ووجدت لدينا ثلاث فئات هى :

(أ) حديث صحفى. (ب) مؤتمر صحفى. (ج) استطلاع رأى صحفى.

٤ـ **القضية الرابعة: « مواد الرأى»** هى أشكال عرض وكلمة أشكال دالة على المعنى المراد وهوالقوالب التى تم فى إطارها صياغة رأى صاحب هذا الرأى أوهذا القالب، وكان لدينا هنا أربعة أشكال هى :

(أ) المقال. (ب) الكاريكاتير. (ج) رسائل القراء. (د) أشكال أدبية (شعر، قصة).

٥ـ **القضية الخامسة:** هى **«وسائل إبراز الموضوع »** والتى أخذنا فيها عدة معايير من تلك التى يستخدمها الإخراج الفنى لإبراز الموضوع، مثل : الصفحة الأولى، والصور الشخصية، والصور الموضوعية، والظلال، والمساحات البسيطة والمساحات المركبة.

٦ـ **القضية السادسة: «معايير الموافقة أوالرفض للتعديل»** فالمعيار الأساسى للرفض والذى استخلصناه من استقراء العينة الصحفية كان بالأساس إما قانونيّا أوسياسيّا والمعايير الأخرى هامشية بدرجة كبيرة، وقد يكون المعيار قانونيّا وسياسيّا فى آن؛ ولذلك كانت فئتان فى هذا الصدد هى : قانونى سياسى ثم معًا ـ أى قانونى وسياسى فى آن ـ ثم أخرى.

٧ـ **القضية السابعة: «أسلوب التغيير »**، فى هذا الصدد هناك فئتان فقط، هما : سلمى، وعنيف.

٨ـ **القضية الثامنة:** وهى **« قضية المصادر المطروحة للتغيير»** أى إجابة على سؤال من يغير هل التغيير بيد الحكومة أم بيد الشعب أم عن طريقهما معًا، وهكذ جاءت فئاتنا فى هذه القضية ثلاثية : مصدر حكومى ومصدر شعبى ومعًا، أى حكومى وشعبى فى آن واحد.

٩ـ **القضية التاسعة:** وهى تتعلق بمجال **«المنظور المطروح للتغيير»**: هل هومنظور

مؤسسى قانونى أم أنه منظور اجتماعى، وهكذا كانت فئاتنا فى هذا الصدد فئتين كبيرتين، هنا المنظور القانونى والمنظور السياسى يتفرع عن كل منهما عدد من المنظورات الفرعية فالمنظور القانونى يحوى منظورات (قانونية وإدارية) والمنظور الاجتماعى ينقسم إلى صور فى (الضغوط والاستعطافات).

١٠ - **ونقطة أخرى** تتعلق بطبيعة الأرقام المثبتة فى الجداول الواردة فى متن الدراسة والأرقام المثبتة هى الأرقام المطلقة بمعنى كل ما تم حصره رصديًا فى فئة معينة من عينة الدراسة. ولما كان الرقم المطلق غير معبر عن الظاهرة المرصودة نظرًا لاختلاف أعداد كل صحيفة فى العينة (الأهرام والوفد - يومية - العربى والأهالى - أسبوعية - الشعب - مرتين أسبوعيًا)، وعليه فقد تم قسمة الرقم المطلق على الأعداد المرصودة فى كل جريدة على حدة؛ لاستخراج الأرقام النسبية..

وهكذا أصبحت لدينا فئتان أساسيتان اعتماداً على الأرقام النسبية:

١ - فئة المصادر = حاصل قسمة الرقم النسبى على إجمالى العمود (أى قسمة الرقم النسبى لكل فئة على إجمالى الرقم النسبى لمصادرها...) (ن ف - ج م).

٢ - فئة الموضوع - حاصل قسمة الرقم النسبى على إجمالى الصف (أى قسمة الرقم النسبى لكل فئة على إجمالى النسبى لموضوعها...) (ن ف - ج ض)

عملية تحليل مضمون الاتجاهات المختلفة للمرحلة الثانية من مراحل تكون الرأى العام قراءة فى جداول العينة:

يمكن القول إن القراءة التحليلية فى جداول العينة تتم على مستويين يتعلق:-

المستوى الأول بتوضيح الاتجاهات الأساسية للرأى العام فى هذه المرحلة من مراحل تكونه إزاء القانون أو التعديل التشريعى.

أما المستوى الثانى فيدور حول كيفية تعبير هذا المستوى عن نفسه فى أشكال تعبيرية متناسبة وملائمة للسياق الذى تم تحليلها من خلاله.

واذا كان المستوى الأول يعنى رصداً أفقيًا للمواقف الواضحة فإن المستوى الثانى يمثل تحليلاً عميقا لكيفية تكونه وتشكله.

بالنسبة **للمستوى الأول**: فإننا نستخرج ونحلل قدر الإمكان **خمسة متغيرات**، هى: الاتجاه أو الرأى العام إزاء هذا التعديل التشريعى، ومعايير تحديد هذا الموقف قبولاً

أورفضًا، وطبيعة الأساليب المقترحة للتعامل مع هذا التعديل التشريعى سلمية أوعنيفة، والمصادر المطروحة للتعامل مع القانون أوالتى يمكن الاستناد إليها لتعديله أوتغييره سواءكانت حكومية أوشعبية أوكليهما معًا، ثم فى النهاية منظور التغيير ومنهجه دستورى قانونى أواجتماعى سياسى. . . إلخ.

أولا: الاتجاه والرأى العام إزاء موضوع التعديل التشريعى المعروف إعلاميًا بقانون الصحافة:

يوضح **الجدول رقم (١)** الموقف العام من قانون الصحافة بين صحف العينة وتوزيع فئاته، وهويكشف عن التباين فى الموقف تبعًا للموقف من القانون حسب الفئات: القبول، والرافض والرافض بشدة، واللارأى، وكانت أولى الصحف فى الرفض هى جريدة الأهالى (٣٧٪)، والتى خصصت، تليها جريدة الشعب (٢٤٪)، ثم تليها جريدة الأهرام (١٤٪)، جريدة العربى (١٢٪).

المصدر (المطبوعة)	القبـــول		الرافض		الرافض بشدة		اللارأى	
	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض
جريدة الأهرام	٣٤٪	٠,١٢	٠,١٤	٠,٤٤	٠,٠٢	٠,٣٨	–	٠,٠٦
جريدة العربى	٢٨٪	٠,٠٣	٠,١٢	٠,٠٩	٠,١٩	٠,٨٨	–	–
جريدة الشعب	١٤٪	٠,٠١	٠,٣٤	٠,٠٣	٠,٣٥	٠,٨٦	–	–
جريدة الأهالى	–	–	٠,٣٧	٠,١٥	٠,٣٤	٠,٨٥	–	–
جريدة الوفد	٢٤٪	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١	٠,٩١	–	–

جدول رقم (١) الموقف من قانون الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥

أما الرفض بشدة فتأتى العربى (٨٨٪)، تليها جريدة الشعب (٨٦٪)، ثم جريدة الأهالى (٨٥٪). ويلاحظ إذن تقارب نسب الرفض بشدة، وتأتى الأهرام فى المرتبة الأخيرة (٣٨٪).

بينما فئة اللارأى استأثرت بها صحيفة الأهرام، ومثلت نسبتها ٦٪ من جملة المواد المرصودة بها للحديث عن القانون تمثلت إما فى معالجة إخبارية محدودة أوفى مقال يعرض للمشكلة دون موقف، وجدير بالذكر فى هذا السياق أن المعالجة الإخبارية فى الأهرام

جاءت محايدة فى البداية إلا أنها انحازت فى عناوينها وصورها لصالح الصحفيين بشكل عام.

ثانيا : معايير التعامل والتفاعل مع القانون بالموافقة أوبالرفض :

ويوضح (**الجدول رقم ٢**) معايير التعامل مع القانون بالموافقة أوبالرفض وقد أوضحنا فى الجدول السابق نسبة القبول ونسبة الرفض ونسبة الرفض الشديد، وقد كانت معايير التعامل مع القانون تتوزع كالآتى :

(أ) كانت أكبر نسبة للرفض استنادًا إلى المعيار القانونى تكمن فى صحيفة الأهالى ٤٢٪ تليها الشعب ٣٢٪، ثم العربى ١٣٪، ثم الوفد ٧٪، فالأهرام ٦٪ .

(ب) وكانت نسبة الرفض استنادًا إلى المعيار السياسى المرتكن إلى الديموقراطية والحرية موازية للتوزيع السابق، حيث يكثر أيضًا لدى صحيفة الأهالى ٣٩٪ ، ثم الشعب ٢٩٪، ثم العربى ١٩٪، ثم الوفد ١١٪، ثم الأهرام ٣٪ .

(ج) غير أن التوزيع الذى يوضح توزيع الرفض استنادًا للمعيارين معًا القانونى السياسى جاء ترتيب عينة الصحف فى الشعب ٤٣٪، تليها الأهالى ٢٨٪، ثم العربى ١٧٪، ثم الوفد ٨٪، ثم الأهرام ٤٪ .

(د) أما المعايير الاجتماعية والدينية مثلت ٤٣٪ لدى صحيفة الشعب وهوأمر منطقى ومفهوم، ثم ٣٤٪ لدى الأهالى ، ثم ١١٪ لدى الوفد، ثم ٦٪ لدى الأهرام، ثم ٥٪ لدى العربى الناصرى.

(الصحيفة)	الاعتبار القانونى		الاعتبار السياسى		معـــــا		أخـــــرى	
	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض
الأهرام	٢٥٪	٠,٠٦	٠,٢٤	٠,٠٣	٠,٢٧	٠,٠٤	٠,٢٤	٠,٠٦
العربى	١٥٪	٠,١٣	٠,٠٥	٠,١٩	٠,٢٩	٠,١٧	٠,٠٦	٠,٠٥
الشعب	١٦٪	٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٢٩	٠,٣٣	٠,٤٣	٠,٢	٠,٤٣
الأهالى	٢،٠٪	٠,٤٢	٠,٤٣	٠,٣٩	٠,٢١	٠,٢٨	٠,١٦	٠,٣٤
الوفد	١٢٪	٠,٠٧	٠,٤٨	٠,١١	٠,٢١	٠,٠٨	٠,١٩	٠,١١

جدول رقم (٢) معايير تحديد الموقف من القانون بالرفض أوالقبول

ويذكر فى هذا الصدد أن أغلب هذه المواد كانت مبررات للآراء التى ساندت القانون، وجدير بالذكر، أن البديل الأكثر طرحًا لا يعنى الانفراد إلا فى حالتى صحيفتى الشعب والعربى ففيهما كانت بعض الأطروحات تعنى بديلاً شعبيًا حقيقيًا، أما بقية الصحف فإن البديل الشعبى يعنى ممارسة الشعب ضغوطًا كانت أواستعطافات للسلطة السياسية؛ كى تلغى أوتوقف تطبيق القانون، كما أن بديل الحكومة يعنى مبادرتها استمرارًا لمسيرة الديموقراطية واستكمالا لسبيل الإصلاح والحرية لتعديل القانون والبديل المتوازن كان يمثل رؤية متوازنة تقوم على علاقة شورية بين الشعب والحكومة تكون فيها المسافة بينهما محدودة للغاية.

كيفية التغيير أوالمصادر المطروحة للتغيير سواء كانت دستورية وقانونية، أوضغوط اجتماعية ومطالب وخلافه:

الصحيفة	دستوري						اجتماعي / سياسي			
	مبدأ دستوري		قانوني		إداري		مطالب		ضغوط	
	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض
الأهرام	-	-	٠,٥٥	٠,١٥	-	-	٠,٣٣	٠,١٥	٠,١٣	٠,٠٥
العربى	-	-	٠,٢٩	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٢٣	٠,٤٣	٠,٣٢
الشعب	-	-	٠,٤٤	٠,٣٤	٠,٠٤	٠,٣٢	٠,١٩	٠,٢٥	٠,٣٣	٠,٣٤
الأهالى	٠,٠٥	٠,٧٨	٠,٥	٠,٣	-	-	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,١٨	٠,١٥
الوفد	٠,٠٦	٠,٢٢	٠,١٩	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٣٦	٠,٢٥	٠,١	٠,٤	٠,١٤

جدول رقم (٣) منظور التغيير

يعبر (**الجدول رقم / ٣**) عن المنظور المطروح للتغيير فصحيفة الأهرام ركزت على البعد القانونى فى الدور التشريعى بنسبة ٥٥٪، وهوما يعكس تأييدها لدور الدولة أو بالدور المزدوج للحكومة والشعب معًا والذى سبقت الإشارة إليه فى الجدول رقم ١، بينما تمثل الجانب الاجتماعى للتغيير فى المطالب الاستعطافات ومذكرات الاستشفاع بالديموقراطية (٣٢٪) أوالضغوط (١٣٪ من جملة المواد التى نشرت بالأهرام).

أما صحيفة العربى فكان المنظور الغالب فيها هومنظور الضغوط الاجتماعية، ثم أعقبت هى ذلك بمقدار مواد الاستعطاف (٢٩٪) والدور القانونى للدولة (٢٩٪).

وصحيفة الشعب ركزت على ضرورة تعديل القانون (٤٤٪)، والضغط على الحكومة لإجراء هذا التعديل (٣٣٪)، واستعطاف سيادة الرئيس (١٩٪)، وإلغاء رئيس الجمهورية للقانون (٤٪).

وصحيفة الأهالى مثل تغيير القانون (٥٠٪)، ثم استعطافات التغيير (٢٧٪) ، وضغوط من أجل التغيير (١٨٪)، والدفع بعدم الدستورية (٥٪) وصحيفة الوفد كانت جل أطروحاتها ضغوط من أجل التغيير (٤٠٪)، ثم مطالب استعطافات للتغيير (٢٥٪)، ثم تعديل القانون (١٩٪)، وإلغاء الرئيس للقانون (١٢٪)، والدفع بعدم الدستورية (٦٪).

المستوى الثانى : والذى يدور حول كيفية إفصاح الرأى العام عن نفسه فى أشكال تعبيرية متناسبة وملائمة للسياق الذى تم تحليلها من خلاله :-

يمثل هذا المستوى تحليلاً لكيفية تكوين الرأى العام حول الموضوع وتشكله، وهويعكس صور وأشكال التناول (مستويات النقاش العام فى صحف العينة) وسوف نتناول فيه المتغيرات التالية: الأشكال التى تم فيها تناول الموضوع سواء كانت **إخبارية أواستقصائية أومواد رأى** ثم نتناول بصورة أعمق، فنحلل التناول الإخبارى فى ثلاثة مستويات **خبر بسيط، وخبر مركب، وتقرير إخبارى،** وننتقل عمقيًا فنحلل التناول الاستقصائى أوالتفسيرى فى ثلاثة مستويات **حديث صحفى، ومؤتمر صحفى، واستطلاع رأى عام صحفى،** وهى ذاتها الأشكال التى نتناول فيها بالفحص والتحليل مواد الرأى إضافة مستوى رابع للأشكال الأدبية والفنية التى تعرض من خلالها هذه المواد لننتقل بعد ذلك إلى مستوى أكثر فنية ويتعلق بوسائل إبراز وإخراج الموضوعات السابقة، وهى بشكل عام تؤثر بدرجة كبيرة فى تشكيل الرأى العام ـ ونتناول فيه متغيرات ستة منها نسبة التخصيص المساحى للموضوع، وإخراج الموضوع فى الصفحة الأولى، **استعمال الصور (سواء شخصية أوموضوعية)،** واستعمال البراويز والظلال . . . إلخ، وكل مايدخل فى إطار **الإخراج الفنى للموضوع،** وأخيراً تناولنا منتجى المادة الاتصالية حول الموضوع سواء كان مهنيًا: مندوبًا أومحرراً صحفيًا أوكان مسئولاً حكوميًا، أوكان شخصية معارضة أومعارضًا للخط السياسى لجريدة الاتجاه أوالتيار . . إلخ . وسوف نتناول كل ذلك تفصيلاً فيمايلى :

(أولاً) الأشكال التى تم تناول الموضوع فيها (إخبارى، وتفسيرى، ومواد رأى) ويوضح (الجدول رقم ١-أ) أشكال التناول فى صحف العينة للتعديل القانونى على النحوالتالى :

(أ) المواد الإخبارية: حازت صحيفة الشعب على(٣٨٪)، تلتها الأهالى ٢٩٪، ثم العربى ١٩٪، فالوفد ١٠٪، ثم الأهرام ٤٪.

(ب) أما عن التناول التفسيرى فقد حازت صحيفة العربى ٣٢٪ ، ثم صحيفة الشعب ٢٧٪، الاهالى ٢١٪ ، ثم الوفد ١٤٪ ، ثم جاء فى المرتبة الأخيرة صحيفة الأهرام ٦٪ فقط .

(ج)أما مواد الرأى التى يتم نشرها لأغراض تعبوية بالأساس نجد أن صحيفة الأهالى حازت ٣٦٪، تلتها الشعب ٣٥٪، ثم العربى ١٥٪ ، ثم الوفد ٩٪، فالأهرام ٤٪ .

(الصحيفة)	إخبـــارى		استقصـــائى		مواد رأى	
	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض
الأهرام	٣٢٪	٠,٤	٠,١	٠,٠٦	٠,٥٨	٠,٠٤
العربى	٣٦٪	٠,١٩	٠,١٤	٠,٣٢	٠,٥	٠,١٥
الشعب	٣٥٪	٠,٣٨	٠,٦	٠,٢٧	٠,٥٩	٠,٣٥
الأهالى	٢٩،٪	٠,٢٩	٠,٦	٠,٢١	٠,٦٥	٠,٣٦
الوفد	٣٦٪	٠,١	٠,١٢	٠,١٤	٠,٥٢	٠,٠٩

جدول رقم (١-أ) أشكال التنوع للموضوع

- ومن واقع المقارنة على أساس المساحة نجد أن الصحيفة الواحدة شهدت درجات متفاوتة من الاهتمام بهذه الأشكال المختلفة للتناول، بالنسبة لمواد الآراء نجد أن صحيفة الأهرام خصتها بمقدار ٥٨٪ من المساحة، وكان نصيب المساحة الإخبارية ٣٢٪ ثم بقى مقدار ١٠٪ كان من نصيب التناول التفسيرى للقضية فى حين خصت صحيفة العربى مواد الرأى بمساحة ٥٠٪ وخصصت ٣٦٪ من مساحتها للتناول الإخبارى، و١٤٪ للتناول التفسيرى فى حين خصصت الأهالى أعلى نسبة مرصودة لمواد الرأى ٦٥٪)، فى حين أفردت للتناول الإخبارى ٢٩٪ والتفسيرى ٦٪ من تناولها لهذه القضية.

وجاءت صحيفة الشعب فى المركز الثانى من ناحية مواد الرأى؛ إذ خصصت له ٥٩٪ والإخبارى بـ ٣٥٪، ثم الجانب التفسيرى ٦٪ . أماصحيفة الوفد خصصت ٥٢٪ من مساحتها لمواد الرأى، و٣٦٪ للمواد الخبرية، و١٢٪ لمواد التفسير.

ويلاحظ بصفة عامة أن التناول كان كثيفًا بالنسبة لمواد الرأى فى كل الصحف بلااستثناء؛ إذ لم يقل فى أية صحيفة عن ٥٠٪ من جملة ما نشر بها عن الموضوع جاء فى أكثر الصحف حشدًا لمواد الرأى (الأهالى ٦٥٪ ، ثم الشعب ٥٩٪ ، ثم الأهرام ٥٨٪ ، ثم الوفد ٥٢٪ ، ثم العربى ٥٠٪) ودلالة ذلك واضحة إذ أن موضوع القانون أثار عاصفة من الآراء ووجهات النظر المتباينة؛ مما أنتج حوله كمية هائلة من الآراء المنشورة فى صحف

العينة . . ، تلاها فى ذلك التناول الإخبارى ؛ حيث غطته بصورة خبرية مكثفة كلّ من العربى والوفد (٣٦٪ لكل منهما)، ثم الشعب ٢٥٪ من جملة ما نشر بها، ثم الأهرام ٣٢٪، ثم الأهالى ٢٩٪ من جملة المنشور بها.

وجاء التفسير فى المرتبة الأخيرة حيث ركزت صحيفة العربى على هذه الأداة، فمثلت ١٤٪ مما نشر بها، ثم الوفد ١٢٪ ، ثم الأهرام ١٠٪ ، ثم كل من الشعب والأهالى ٦٪ لكل منهما.

(ثانيا) كيفية التناول الإخبارى للقضية :

غير أن ما سبق لا ينفى وجود قدر كبير من التمايزات فى داخل كل شكل من أشكال التناول السابقة، فالتناول الإخبارى كما فى **(الجداول رقم ٢ ـ أ)** ينقسم إلى : **خبر بسيط، ومركب، وتقرير إخبارى.**

(الصحيفة)	خبر بسيط		خبر مركب		تقرير إخبارى	
	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض
الأهرام	٪٢٧	٠,٠٥	٠,١٨	٠,٨	٠,٥٥	٠,٠٤
العربى	٪٢	٠,١٥	٠,٠٧	٠,١٣	٠,٧٣	٠,٢١
الشعب	٪٣٢	٠,٤٨	٠,١٥	٠,٥٨	٠,٥٣	٠,٣١
الأهالى	٪٢٢	٠,٢٥	٠,٤	٠,١٣	٠,٧٣	٠,٣٣
الوفد	٪١٨	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٨	٠,٧٥	٠,١٢

جدول رقم (٢ ـ أ) كيفية التناول الإخبارى

وقد لوحظ وجود تمايز كبير بين صحف العينة، ولكنها أجمعت على الاهتمام بالتقارير الإخبارية بحيث مثلت ٧٥٪ عند الوفد، ٧٤٪ الأهالى، ٧٣٪ من العربى، و٥٥٪ الأهرام، و٥٣٪ صحيفة الشعب، ولعل سبب هذا التعاظم فى التركيز على الجانب الإخبارى فى صورة تقارير هوأن ذلك الجانب من أكثر الجوانب الإخبارية إبرازا للذاتية السياسية الحزبية؛ لأنه يعتمد على انتقاء توليف المعلومات وطريقة عرضها، ومن اللافت للنظر أن تكون صحيفة الشعب أقل الصحف لجوءًا لهذا الأسلوب. وهوالأمر الذى يفسر

من وجهة نظر الباحث بتشبع الجريدة باتجاهات أيديولوجية ونصوصية على نحوسكونى وجامد إضافة إلى ارتفاع حدة الرغبة فى الاشتباك مع الآخر .

وجاء الخبر البسيط ليكون فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث ركزت عليه الشعب (٣٢٪ مما نشر بها) تلتها الأهرام (٢٧٪)، ثم الأهالى (٢٢٪)، ثم العربى (٢٠٪)، ثم الوفد (١٨٪) وهذا يدل على أن الصحف الأسبوعية تفصل كل حدث فى خبر مفرد بسيط مفصل؛ لتوضيح مدى اهتمامها بالموضوع، حتى ولوكان الأمر غير دال .

ويأتى بعد ذلك الخبر المركب (الذى يتضمن داخله أكثر من فئة)الذى احتلت فيه الأهرام المركز الأول (١٨٪) من المنشور بها) فالشعب (١٥٪)، ثم العربى والوفد (٧٪لكل منهما) والأهالى (٤٪) .

وعلى صعيد المقارنة بين الصحف كانت الأهالى أكثر ما نشرت التقارير الإخبارية (٣٣٪ تلتها فى ذلك الشعب ٣١٪، ثم العربى ٢١٪، ثم الوفد ١٢٪، ثم الأهرام ٤٪ .

وعلى صعيد الخبر البسيط كانت صحيفة الشعب أكثر ما نشرت الأخبار (٤٨٪ تلتها فى ذلك الأهالى (٢٥٪)، ثم العربى (١٥٪)، ثم الوفد (٧٪) فالأهرام (٥٪) .

وأما الخبر المركب فقد نشرت الشعب (٥٨٪ تلتها فى ذلك العربى والأهالى (١٣٪ لكل منهما)، ثم الأهرام والوفد (٨٪ لكل منهما) .

(ثالثًا) التناول التفسيرى للقانون أوالتعديل التشريعى واستقصائه من جميع جوانبه :

وقد لاحظنا بعض التمايزات فى الجانب التفسيرى على قلته التى سلفت الإشارة إليها، وكما يتضح من **(الجدول ٣-أ)** .

(الصحيفة)	حديث صحفى		مؤتمر صحفى		استفتاء رأى	
	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض
الأهرام	٠,٨٥	٠,١٥	-	-	٠,١٥	٠,٠١
العربى	.،٣٣	٠,٣٢	-	-	٠,٦٧	٠,٣٥
الشعب	٠,٤	٠,٣٢	-	-	٠,٦	٠,٢٦
الأهالى	٠,٤	٠,٣٢	-	-	٠,٧٥	٠,٢٦
الوفد	٠,١١	٠,٠٥	٠,٣٤	١	٠,٥٥	٠,١٢

جدول رقم (٣-أ) كيفيه التناول التفسيرى

نجد أن الأهرام اهتمت بالأحاديث الصحفية بدرجة أكبر كثيراً من الاستطلاعات الصحفية، حيث مثلت الأحاديث الصحفية ٨٥٪ من جملة المادة التفسيرية المنشورة بالأهرام فى حين كانت مساحة الاستطلاعات بالأهرام ١٥٪ منها.

وقدخالفتها فى ذلك بقية صحف العينة التى ركزت على استطلاعات الرأى، فصحيفة الأهالى أفردت ٧٥٪ من المواد الاستقصائية لاستطلاعات الرأى و٢٥٪ خصصت للأحاديث الصحفية، أما صحيفة العربى فقد خصصت ٦٧٪ من جملة المواد الاستقصائية بها للاستطلاع و٣٣٪ من هذا المواد خصص للأحاديث الصحفية، ثم جاءت أخيراً صحيفة الوفد التى خصصت ٥٥٪ للاستطلاع، ٣٤٪ للمؤتمرات الصحفية، و١١٪ للأحاديث الصحفية؛ لتكون صحيفة الوفد بذلك هى الصحيفة التى ينشر محرروها أعمال ونتائج مؤتمر صحفى خاص تعقده مجموعة من القيادات السياسية المصرية بصدد هذا الموضوع.

ويلاحظ أن الغرض من التناول الاستقصائى التفسيرى هو التعبئة أما فائدته الإخبارية عارضة، وتتوزع الأغراض التعبوية فى مرحلة النقاش العام على المؤتمرات الصحفية واستطلاعات الرأى، أما الجانب الإخبارى فيكفى فيه بالأحاديث الصحفية والحوارات، ولعل ذلك سبب التفاوت الذى أسلفنا الإشارة إليه، فالأهرام صحيفة شبه رسمية على الأقل يملكها النظام السياسى؛ لذلك كان تناولها التفسيرى ينصب على الأحاديث والحوارات بصورة كبيرة، أما صحف المعارضة فكانت لها أغراض تعبوية ضد القانون وتعديلاته؛ ولذا حرصت على انتهاج سبل الاستطلاعات.

أما الحديث الصحفى فكانت صحيفتا الشعب والعربى من أكثر الصحف التى نشرت أحاديث صحفية (٣٢٪ لكل منهما)، ثم تلتها الأهالى (١٦٪)، ثم الأهرام (١٥٪)، ثم الوفد (٥٪).

(رابعًا): أشكال عرض مواد الرأى حول القانون أوالتعديل التشريعى:

غير أن استعراضنا لمواد الرأى والأشكال التى صيغت فيها نجد ثمة توازنا إلى حد كبير كما يوضح **(الجدول رقم ٤ ـ أ)**، فقد ركزت أشكال مواد الرأى على جانب المقالات والأعمدة (معًا فى فئة واحدة)، والكاريكاتور، واختلفت الصحف فى الشكلين الأخيرين (رسائل القراء والأشكال الأدبية) بين مهتم بنسبة ضئيلة، وبين غير مهتم.

الصحيفة	حديث صحفى		مؤتمر صحفى		استطلاع		أشكال أدبية	
	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض
الأهرام	٠,٧١	٠,٠٥	٠,٢	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠٥	٠,٠٣
العربى	٠,٦٧	٠,١٥	٠,٣٣	٠,١٩	-	-	-	-
الشعب	٠,٥٦	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٣٦	٠,٠٤	٠,٨٧	٠,١٤	٠,٧٥
الأهالى	٠,٧٣	٠,٤٠	٠,٢٤	٠,٣٣	-	-	٠,١٤	٠,٢٢
الوفد	٠,٧٣	٠,٠٩	٠,٢٧	٠,٠٩	-	-	-	-

جدول رقم (٤ ـ أ) أشكال مواد الرأى

فعلى صعيد اهتمامات كل صحيفة على حدة نجد أن صحيفة الأهرام اختصت المقالات والأعمدة بمساحة ٧٠٪ مما نشر بها عن الموضوع، وأفرغت للكاريكاتور ٢٠٪ من مساحة مواد الرأى بها، وخصصت ٥٪ من هذه المساحة لرسائل القراء، و٥٪ للأشكال الأدبية.

وأما صحيفة الشعب فخصصت ٥٦٪ من مساحات الرأى التى خصت بها هذا الموضوع للمقالات والأعمدة، و٢٦٪ من نفس المساحة للكاريكاتور، و١٤٪ للأشكال الأدبية، و٤٪ لرسائل القراء.

وتبعتها الأهالى حيث خصصت ٧٣٪ من مساحات الرأى المتعلقة بموضوع الصحافة للمقالات والأعمدة، و٢٤٪ من هذه المساحة للكاريكاتور، و٤٪ للأشكال الأدبية والتى تمثلت فى قصيدة لخليل مطران نشرتها فى الصفحة الأولى من أحد أعدادها، بينما لم تنشر أى رسائل للقراء فى هذا الصدد.

وتلتها بعد ذلك صحيفتا الوفد والعربى، حيث خصصتا على الترتيب مساحة ٧٣٪، ٦٧٪ من مساحة الرأى المخصصة لهذا الموضوع للمقالات والأعمدة، ثم أيضًا على الترتيب ٢٧٪ ٣٣٪ من نفس المساحة للكاريكاتور، بينما لم تنشرا أى رسائل للقراء أوأشكال أدبية، وهكذا لانجد تواصلاً حقيقيًا مع القراء أوالرأى العام بمعناه الواسع ـ من غير الصحفيين ـ سوى لدى جريدة الأهرام ٥٪، وكذلك الشعب ٤٪. ممايعكس طبيعة الأزمة الحقيقية للأحزاب والقوى المصرية من زاوية الاتصال السياسى وترابطها مع قواعدها الاجتماعية.

أما من ناحية المقارنة بين صحف العينة نجد أن المقالات تفاوت الاهتمام بها من حيث

العدد بين الصحف على حدة، فصحيفة الأهالى كانت أكثر ما نشر مقالات بصدد هذا الموضوع (مع مراعاة النسبة لإصدارات الصحيفة) حيث نشرت ٤٠٪ من جملة المقالات التى نشرت عن الموضوع تلتها فى ذلك صحيفة الشعب ٣١٪، ثم العربى ١٥٪ ، ثم الوفد ٩٪، فالأهرام ٥٪، ويلاحظ فى هذا الصدد أن صحيفة الشعب اتبعت تقليدًا تعبويًا فى هذا الصدد حيث كانت بعض من مواد الرأى المنشورة بها حوالى ٥٪ من المقالات معادًا نشرها عن صحف أخرى بدءًا من الأهالى وحتى الأهرام. ممايعكس وصول حالات النقاش بصدد الموضوع إلى درجة عالية من درجات التوحد والاتفاق بصدد رؤية الموضوع وإدراكه.

أما على صعيد الكاريكاتور، فكانت الشعب هى أكثر من أولى اهتمامًا بهذه المادة نظرًا لأهميتها من حيث التأثير فى صناعة الرأى العام وبالتالى الموقف، فقد نشرت ٣٦٪ من جملة الكاريكاتور المنشور الأهالى (٣٣٪)، ثم العربى (١٩٪) ،ثم الوفد (٩٪)، ثم الأهرام (٣٪) ويلاحظ أيضا أن صحيفتى الشعب والأهالى كانتا من الصحف التى أعادت نشر مواد كاريكاتورية غير أن الشعب كانت أكثر من لجأ لهذا الاسلوب من الأهالى، كما أن الملاحظ أيضًا أن اقتباسات الكاريكاتور فى الأهالى كانت فقط من مدرسة الكاريكاتور اليسارية من روز اليوسف والأحرار وصباح الخير، أما صحيفة الشعب فكانت اقتباساتها أهم بدءًا من الوفد (عمروعكاشة) وحتى الأهالى (محمد حاكم) مرورًا بماهر داود (الأهرام)، هذا فضلاً عن رساميها مما يعنى من وجهة نظر الباحث درجة من درجات القبول والتفتح السياسى من الاتجاه الذى تمثله جريدة الشعب على الاتجاه اليسارى الذى لايبادلها الموقف نفسها على الأقل فى هذه الجزئية.

وعن رسائل القراء فكان أكثرها الشعب، حيث نشرت ٨٧٪ من جملة رسائل القراء التى وردت بصدد قانون الصحافة تلتها الأهرام ١٣٪، ولم تنشر باقى الصحف رسائل أخرى، وهذا كما قلنا سابقًا دال على مسألة التواصل مع الاتجاهات الأساسية فى الشارع السياسى المصرى.

أما عن الأشكال الأدبية فكان نصيب صحيفة الشعب منها ٧٥٪ تلتها فى ذلك صحيفة الأهالى ٢٢٪، ثم الأهرام ٣٪ بينما لم تنشر الوفد أوالعربى أشكالاً أدبية خاصة بقانون الصحافة.

(خامسا): درجة الاهتمام بإثارة الموضوع: ومن معايير الاهتمام: النشر بالصفحة الأولى، استخدام الصور، استخدام الظلال.

كما يوضح (**الجدول رقم ٥ ـ أ**) ويبين مدى الاهتمام الذى حظيت به قضية الصحافة بين حيث كانت الأهالى أكثر الصحف نشرًا بالصفحة الأولى ٣٦٪ ، تلتها الشعب ٣٤٪، ثم الوفد

١٧٪، ثم العربى ١٠٪ ، ثم الأهرام ٢٪ كما كانت العربى أكثر اهتمامًا بموضع الصور الشخصية ٣٧٪، تلتها صحيفة الشعب ٢٥٪، ثم الأهالى ٢٠٪، ثم الوفد ١٤٪، ثم الأهرام ٤٪.

الصحيفة	محرر / مندوب		مسئول حكومى		شخصية معارضة		معارضة للجريدة		أخـــــرى	
	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض	ن ف-ج م	ن ف-ج ض
الأهرام	٠,٤٧	٠,٠٣	٠,١٤	٠,٠٦	٠,١	٠,١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,١٤	٠,٠٣
العربى	٠,٣٦	٠,١٩	٠,٠٦	٠,٢١	٠,٣٨	٠,٢٧	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١١	٠,١٦
الشعب	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٠٤	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٣٦	٠,٢٣	٠,٥٨	٠,٠٩	٠,٢٨
الأهالى	٠,٤	٠,٣٢	٠,٠٧	٠,٣٧	٠,٤	٠,٢٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥٢
الوفد	٠,٤	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,١	٠,٤٥	٠,١٥	٠,١٤	٠,٠٩	٠,٠٢	٠,٠١

جدول رقم (٥ـأ) منتج المادة الاتصالية

ونلاحظ فى هذه الصحف أن صحف المعارضة حرصت على أن تنشر الصور السلبية (النيجاتيف) لرئيسى مجلس الشعب واللجنة التشريعية تقيدًا بقرار رؤساء تحرير صحف المعارضة بمنع نشر صور أى من المشاركين فى إصدار هذا القانون، حيث كان ينشر النيجاتيف كوسيلة إيضاح وإبراز وعقاب فى آن. وكانت الأهالى من أكثر الصحف اهتمامًا بالصور الموضوعية ٣٣٪، من المنشور، تلتها صحيفة الشعب ٣١٪، ثم العربى ١٩٪، ثم الوفد ١١٪، ثم الأهرام ٦٪، وكانت البراويز أحد أدوات الإبراز المستخدمة فى إبراز الموضوع حيث احتلت الشعب المكانة الأكثر توظيفًا لهذه الآلية ٣٨٪، تلتها الأهالى ٣٣٪، ثم العربى ١٧٪، ثم الوفد ٨٪، ثم الأهرام ٤٪ ، كما كان استخدام الظلال أيضًا بارزًا وتفاوتت الصحف فى استعماله، حيث استعملت الشعب ٣٧٪، من إجمالى الظلال المستخدمة تلتها فى ذلك صحيفة العربى ٢٧٪ ، ثم الوفد ١٨٪ ، ثم الأهالى ١٢٪ ، ثم الأهرام ٦٪، والجدول رقم ٦ يبين درجة اهتمام كل مادة مكتوبة بالموضوع محل التناول وقد غلب على جميع الصحف فى العينة أن اهتمت بالموضوع فى تناولها مطلقًا، فنسبة المواد التى خصصت بكاملها للموضوع كانت فى الأهالى ٤ , ٩٦٪ من جملة ما نشر بالأهالى ٧ , ٩٤٪ من جملة ما نشر بالوفد، ٥ , ٩٣٪ من جملة ما نشر بالعربى، و٨ , ٩٢٪ من جملة ما نشر بالأهرام، و٣ , ٨٧٪ من جملة ما نشر بالشعب، وتراوحت درجات الاهتمام المتفاوتة على النحو المبين فى الجدول المشار إليه .

(سادسا) منتجو المادة الاتصالية المختلفة بصدد القانون أو التعديل التشريعى : وتناولنا لهذا الجدول ليس تقليديّا على النحو الشائع فى دراسات تحليل المضمون، ولكن المقصود بتحليل منتجى المادة الاتصالية فى **(الجدول رقم ٦ ـ أ)** قياس درجة انفتاح كل جريدة على السلطة إضافة إلى درجة حساسيتها للمعارضين لاتجاهها السياسى .

الصحيفة	صفحة أولى		صور شخصية		صور موضوعية		براويز		ظلال		نسبة التخصص	
	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض	ن ف ـ ج م	ن ف ـ ج ض
الأهرام	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٣	٠,٠٤	٠,١	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٦
العربى	٠,٠٤	٠,١	٠,١	٠,٣٧	٠,٠٤	٠,١٩	٠,٣١	٠,١٧	٠,١٣	٠,٢٧	٠,٢٥	٦,٦٣
الشعب	٠,٠٨	٠,٣٤	٠,٠٤	٠,٢٥	٠,٠٣	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣٨	٠,٠٩	٠,٢٧	٠,٣٣	٤٤,٨
الأهالى	٠,١	٠,٣٦	٠,٣	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٠٣	٠,١٢	٠,٢٥	٦,٦٩
الوفد	٠,١٣	٠,١٧	٠,٠٧	٠,١٤	٠,٠٤	٠,١١	٠,٢٦	٠,٠٨	٠,١٥	٠,١٨	٠,١٢	٠,٧٣

جدول رقم (٦ ـ أ) وسائل إبراز الموضوع

فبحسب درجة انفتاح كل صحيفة على السلطة نجد أن الأهرام حققت أعلى نسبة من المسئولين الحكوميين باعتبارهم منتجين للمادة الاتصالية التى تم رصدها ـ حيث استأثرت الأهرام بنسبة ١٤٪ من جملة مصادرها من بين المسئولين الحكوميين، سواء كان رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، بينما العربى كانت نسبة المسئولين الحكوميين ٦٪ ، وجريدة الشعب ٤٪ ، وحزب الوفد ٧٪، وأما جريدة الأهالى ٧٪ غير أن هذه المصادر (ومنها كلمات لرؤساء تحرير الأهرام ومجلس الشعب) حاولت أن تتنصل من مسئوليتها عن إنتاج هذا القانون .

وبالنسبة للأخبار نجد أن صحيفة الأهالى نشرت ٣٧٪ من أخبار يرجع منتجها كمسئول حكومى، إلا أن نشر الأهالى لم يكن خبراً يدافع فيه صاحبه عن القانون، بل كانت عبارة عن أخبار أو محاورات ترسم صورة اعتذارية أو هروبية للمسئول وإن كان هذا المستوى لم يتناول رئيس الجمهورية، وتلتها فى أكثرية الاعتماد على المسئولين الحكوميين صحيفة الشعب سواء فى صورة نقل تصريحات أو فى صورة حوارات أو بنفس الصورة المرسومة لدى الأهالى، وتلتها صحيفة العربى ٢١٪ ، ثم الوفد ١٠٪ ، ثم الأهرام ٦٪ .

كما أن درجة حساسية كل جريدة للمعارضين لها تمثل بدرجة حساسية عالية لدى

الأهرام ٢٪ من مصادره فقط كانوا من معارضى الجريدة، تلتها فى الدرجة صحيفة الوفد حيث مثلت معارضة الجريدة ٩٪ فقط من مصادر المواد بها، تلاها العربى ١٢٪، ثم الأهالى ٢٠٪، ثم الشعب ٥٨٪ من منتجى المادة الاتصالية بها كانوا من غير المحسوبين على الخط السياسى للصحيفة تعليل موقف الأهرام يمكن قبوله أوعلى الأقل تبريره بطبيعة علاقتها بالسلطة السياسية، أما موقف الوفد فيمكن عزوه إلى طبيعة الحماس البالغ للقضية ونفس الأمر يصلح بالنسبة للشعب إذا قمنا بتحليل كيفى لطبيعة المواد المنشورة؛ إذ تمثل فى مضمونها - بصرف النظر عن أشخاص الكتاب - نفس مواقف وآراء الشعب وربما نوعًا من المزايدة عليها.

يمكن أن نخرج بعد هذه القراءة التحليلية بالدلالات السياسية الأساسية لأدور السلطة السياسية فى هذه المرحلة من مراحل تشكيل الرأى العام:

أولا: اتسمت الفترة الزمنية التى أخضعناها للدراسة الاختبارية منذ صدور القانون ٣٠ مايو ١٩٩٥م - وحتى تاريخ انعقاد أول جمعية عمومية لنقابة الصحفيين ١٠ يونيه ١٩٩٥م باستجابة الرأى العام وتمثيله للاتجاهات الأساسية فى المجتمع فى موقفها من القانون. . فقد كانت فترة ردود أفعال واسعة، غلب على الرأى العام فيها مسلك الرفض الشديد للقانون أو للتعديل، وانعكس ذلك فى مضمون الصحف. . فقد كانت هناك درجة واسعة من الاتفاق حول رفضه بدرجة تصل إلى الإجماع، واقتصر دور السلطة السياسية أوبالتحديد الحكومة فى هذه الفترة - ومن خلال رموزها السياسية التى أصدرت القانون: رئيس البرلمان ورئيس اللجنة التشريعية به - على مسلكين هما:-

(أ) تبرير القانون وبيان حيثيات إصداره، وأنه يتفق مع القيم الديموقراطية، وجاء لحمايتها بالأساس (تم رصد عدد من الأحاديث لرئيس مجلس الشعب ولرئيسة اللجنة التشريعية ولغيرهم من القانونيين المؤيدين للسلطة الحاكمة).

(ب) محاولة تنصل بعض رموز السلطة السياسية من المساهمة فى عملية إصدار القانون، وإلقاء التبعة على الآخرين.

ففى مواجهة رأى عام رافض وضاغط من منطلق قومى بالأساس فإن الحكومة وجدت نفسها فى موقع ردود الأفعال، والتبرير لما اتخذته من تعديل، ناهيك عن محاولة البعض التنصل منه كما أسلفنا.

وهذا نمط من العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة والرأى العام إزاء قضية حيوية (تعديل تشريعى يتعلق بالرقابة السياسية بإجمالها) نادر الحدوث فى الممارسة السياسية المصرية.

ثانيًا: فرض الرأى العام المصرى - فى هذه القضية - نوعًا فى الرقابة السياسية - ولوأنها مؤقتة على نشر مواقف السلطة السياسية وسياساتها (أوعلى الأقل رموزها) من هذا القانون - ففى اجتماع رؤساء تحرير الصحف (فى حزب الوفد يوم ٢ يونيه ١٩٩٥م) تم اتخاذ

قرار بمقاطعة وعدم نشر أية أخبار متعلقة بمن ساهموا فى إصدار القانون ومنع نشر صورهم فى الصحف.

وهذه خطوة - على محدوديتها - ذات دلالة فى مغزاها، كما تم التلويح - واتخذ قرار بالفعل من الجمعية العمومية - بالتوقف عن الصدور (احتجاب الصحف) والأحزاب مالم يتم إلغاء القانون أو تعديل - وبغض النظر عما حدث بعد ذلك فإن التلويح بالإضراب - وهو حق دستورى - أمر ذو دلالة. إذ أنه تعبير عن أداة نظامية تستخدمها الرقابة الشعبية فى مواجهة محاولة السلطة السياسية فرض الرقابة الرسمية عليها عبر القانون أو التعديل التشريعى.

وهذا يعنى إمكانية بناء نمط متوازن فى العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام عبر قانون الرقابتين السياسية والشعبية.. مما يحد من تغول السلطة السياسية الحاكمة على الحريات الأساسية.

ثالثا: إن المناخ العام - فى هذه الفترة - ذو دلالة على النتائج التى توصلت إليها دراسة الحالة ففى هذه الفترة كانت السلطة السياسية فى مجال ردود الفعل، وليس الفعل؛ وبالتالى فإن تحديد مواقف القوى المختلفة من القانون أو التعديل سوف يكون تعبيراً حقيقياً عنها وغير ملتبس بضغوط أو حسابات معينة إزاء السلطة السياسية.

رابعًا: توصلنا من دراسة هذه الحالة الاختبارية إلى أن السلطة السياسية الحاكمة لم تلعب دورا أساسيًا فى تشكيل الرأى العام إزاء هذه القضية، بل العكس فإن الرأى العام هو الذى وضعها فى موضع التبرير والدفاع.. وكان هذا عبر استخدام وسيلتين من وسائل التعبير: الاحتجاب أو الإضراب ثم فرض نوع من الرقابة والتعتيم على أخبار وصور رموز السلطة السياسية الذين قاموا بصناعة هذا التعديل التشريعى.

والواقع أن هذه الفترة - ذات طبيعة خاصة فى دلالتها التفسيرية فضلاً عن قصرها الزمنى - فربما فوجئت السلطة السياسية بشمول رد الفعل وتوحده فى آن واحد، كما أنها فترة «تهدئة سياسية» فى تصاعد الأزمة لامتصاص الغضب والسماح له بقدر من المعارضة المحسوبة والمضبوطة فى إطار معين.

وقد فتحت السلطة السياسية الحاكمة بابًا للحوار السلمى حول تعديل القانون فى استجابة واضحة لضغوط الرأى العام الصحفى والمصرى من ورائه، وتدخلت القيادة السياسية وأمرت بسحب هذا القانون، وهكذا وجدنا أنفسنا أمام " سابقة سياسية " فحواها أن جهاز الدولة دخل فى حوار سلمى مع هيئة منظمة - نقابة الصحفيين - وتم التوصل عبره إلى إقرار قانون أو تعديل تشريعى - وكان لهذه إرادة مستقلة (أى النقابة) إلى حوار إرادة وسلطة الدولة.

المبحث الثانى
التحليل الكيفى للنصوص القانونية المنظمة للرقابة
دلالات نموذج فتوى مجلس الدولة

تعرضنا فى المبحث السابق لمفهوم التحليل الكمى فى إطار أداة تحليل المضمون وطبقناه فى نموذج تعديل تشريعى لقانون الصحافة ولقياس اتجاهات الرأى العام إزاءه حتى تم التراجع عنه تحت ضغوطه، بيد أن الأمر لا يكتمل إلا باستعراض الجانب الثانى والأكثر دلالة وأهمية من وجهة نظرنا، وهو التحليل الكيفى والذى سنأخذ نموذجه التطبيقى فى تحليل النصوص السياسية والقانونية فتوى مجلس الدولة بصدد تنازع الاختصاص الرقابى بين الأزهر الشريف ووزارة الثقافة المصرية؛ وبالتالى فإننا سنتناول أمرين **الأول**: الأداة المنهجية الخاصة بتحليل النصوص السياسية فى ملامحها العامة بوصفها أداة للتحليل الكيفى. **الثانى**: الموضوع الذى سنطبق خلاله وفيه الأداة، وهى فتوى مجلس الدولة المصرى بصدد مسألة تنازع الاختصاص الرقابى بين وزارة الثقافة المصرية والأزهر الشريف، والذى حسمناها لصالح الأخير فأثار بعض الاتجاهات المعارضة داخل بعض هيئات حقوق الإنسان المصرية.

أولا: التحليل الكيفى للمضمون: أداة تحليل النصوص السياسية

يتميز التحليل الكيفى للمضمون ويتصف بمايلى [١٢]:

١- يعبر عن استنتاجات بناءً على رؤية معينة للمحلل بما يجمعه من ملاحظات عامة حول خصائص المضمون.

٢- يقوم على أساس ظهور مضمون معين أوعدم ظهوره؛ حيث ينظر إلى المضمون باعتباره ترجمةً لظواهر أكثر عمقًا وأهمية، فهوتحليل غير مباشر يركز على مجموعة أخرى من المتغيرات التى ترتبط بالعينة أو بالمرسل أو بجمهور المستقبلين، أو بمضامين أخرى ذات علاقة بالمضمون الأصلى، كما قد يركز على متغيرات وإيماءات الوجه أوالمؤثرات والتعبيرات والرموز المختلفة التى قد تكشف عن جوانب خفية.

٣- يساعد فى مرحلة القراءة التمهيدية للمضمون بهدف استكشاف العلاقات وما قد يصوغه الباحث من فروض؛ إذ أنه يعطى نتائج ومؤشرات عامة.

٤- يستخدم في الأغلب في الموضوعات المتداخلة والمتشابكة، ومن ثم يسعى إلى الكشف عن المعاني الخفية التي تستتر خلف المضمون أو الملابسات والأوضاع التي ارتبط بها. وسوف نرى فيما بعد نموذجًا تطبيقيًا في أداة تحليل النصوص السياسية.

غايات التحليل الكيفي: يستهدف التحليل الكيفي الكشف عن خصائص المادة السياسية والاتصالية، وذلك من خلال تساؤلات رئيسية حول:

١- ماذا قيل؟ (الموضوع: مدى ارتباط الموضوع بالواقع السياسي المعين).

٢- كيف قيل؟ (الشكل أو الأسلوب/ وكيف تناول الكاتب الموضوع هل كان متفائلاً، أم متشائمًا، أم محايدًا؟ وهل الموضوع كله نظري أم تطبيقي؟ هل كله خاص، أم عام؟).

٣- من القائل؟ (من القائم بالاتصال، كشف الأهداف، والمقاصد مع توضيح الخلفية والظروف النفسية والثقافية للكاتب أو للمرسل عامة، أي توضيح الخط الفكري له).

٤- لمن؟ (من الجمهور المستهدف من عملية الاتصال: أي تحديد الفئة المخاطبة (المثقفين، البسطاء، المتخصصين..!).

٥- لماذا؟ (لماذا تتم العملية الاتصالية وما الدوافع من ورائها؟ بمعنى ما القيم المتضمنة في المقال؟). والإجابة على هذه الأسئلة نتعرض لها تفصيلاً في **أداة تحليل النصوص السياسية** والذي نتعرض لتعريفه، وتحديد خطواته، وأسلوبه، ونماذجه المختلفة.... وذلك على النحو التالي.

تحديد ماهية النص السياسي:

يشمل النص السياسي كل إنتاج فكري يتبلور في شكل اتصالي ومضمون قانون وسياسي يتعلق بظاهرة السلطة السياسية في المجتمع - بمعناها الواسع - وتحليله هنا بمعنى النظر في مكوناته وأجزائه وفهمها فهمًا عميقًا - الأمر الذي ينصرف بالأساس إلى التحليل الكيفي أكثر من التحليل الكمي، وقد يكمله في بعض الأحيان، ومن المهم هنا أن نوضح الخطوات الرئيسية لتحليل أي نص سياسي باعتباره منتجًا فكريًا على النحو التالي:-

المرحلة الأولى: تركيز النص السياسي

وهي مرحلة أولية تمثل مدخلاً لكل ما يحيط بالنص السياسي من معطيات خارجية موضوعية وثابتة لابد منها لقراءة أي نص سياسي، وهي مرحلة تتم خارج النص السياسي بينما المراحل اللاحقة تتم داخله.

ويقتضي القيام بهذه الخطوة من قبل المبحوث التحقق من توافر الشروط المختلفة لاعتبار الموضوع نصًا سياسيًا، وهي الشروط التي ترفعه من كونه مجرد إنتاج فكري، وترقى به إلى مستوى الرسالة السياسية الاتصالية، وهذه الشروط هي:

(١) من ناحية الشكل:

يجب أن يكون هناك مرسل ومستقبل وأن يتم ذلك عبر سياق **Context** يُمكّن الثانى من فهم الجزئيات - أودليل الترميز - المعروفة لدى الأول، وينبغى كذلك أن تكون هناك وسيلة اتصال، سواء كانت هذه الوسيلة حسية (سمعية - بصرية) أونفسية سيكولوچية تربط بين المرسل والمستقبل، وتمثل عاملاً استمراريًا للاتصال كما أن النص السياسى يجب أن يتخذ شكل بنية لها منطقها وعقلانيتها، بمعنى ضرورة أن ينسجم النص مع الإطار المرجعى أوالنسق الفكرى لقائله بدرجة من الدرجات.

(٢) ومن ناحية المضمون:

لكى يحقق النص السياسى عملية التواصل والفعالية ينبغى توافر أربعة مبادئ:

(أ) مبدأ الكم: يقوم على ضرورة إفادة المرسل إليه أوالمتلقى بالحجم المتداول الملائم من المعلومات حول الموضوع، وذلك دون زيادة أونقصان.

(ب) مبدأ النوعية: يقوم على ضرورة نقل المعلومات بأمانة وصدق مع تجنب المغالطة والبعد عن الحقيقة.

(ج) مبدأ الكيفية: يقوم على الوضوح وحسن الترتيب المنطقى والبعد عن الغموض والخلط.

(د) مبدأ الاتساق: يقوم على مطابقة النص وملاءمته والتزامه بالسياق الذى يلقى فيه.

والواقع أن البحث فى المعلومات التفصيلية حول النص السياسى، والتى تسهم فى تحديد إطاره، وتمثل مدخلاً يساعد بدرجة من الدرجات على فهمه وتحليله هى تحديد توقيت النشر ودلالته ومنتج النص - بمعناه الواسع - وأنواع النشر، والمتلقى أوالمرسل إليه، وطبيعة النص العامة.... إلخ.

المرحلة الثانية: التعبيرات والأفكار الواجب الإشارة إليها:

يطلق عليها مرحلة التعبيرات الواجب الإشارة إليها أوتناولها بالتحليل لدلالتها وأهميتها فى سياق النص؛ فالإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية يكون الهدف من ورائها فهم معناها وتحليله؛ وبالتالى يجب الكشف عن معانى المفاهيم الأساسية خصوصًا إذا كانت قد تغيرت أوتطورت مع التطور الزمنى أوكانت مرتبطة باختصاصات علمية نجهلها وفى كل الأحوال إذا كان لكلمة ما عدة معان، فإنه يجب تحديد معناها فى البداية منعًا للالتباس، خاصة إذا كان إطار النص القانونى أوالسياسى لا يأتى بالتوضيح الكافى لفهم الدلالات والمعانى.

وينبغى التمييز بين المفاهيم والأفكار؛ لأن لكل منهما مستوى معينًا من التحليل يختلف عن الآخر، فالإشارة إلى المفاهيم يكون لتعريفها وتوضيحها، أما الإشارة إلى الأفكار فإنها تكون لاستيعاب مضمونها. والأفكار تعبر عنها مجموعة المفاهيم الأساسية، والتى هى مجموعة من المفردات المتصلة ببعضها حسب المعنى، كما يجب التمييز بينهما وبين «المعلومات» و«الحقائق» والآراء الفعلية أوالواقعية، وهذه المرحلة من مراحل تحليل النص توضح ما يبدوغامضًا أومبهمًا أوغير معلوم فى محتوى النص السياسى أوالقانونى.

المرحلة الثالثة: تحليل بنية النص السياسى الداخلية:

لا تعد بنية النص من المعطيات البديهية، ولكنها من فعل مؤلف النص أومنتجه أومرسله - وكلها مفردات واحدة - وتنطلق عملية تحليل بنية النص السياسى من مقاييس ثلاثة: البنية الطبوغرافية، واللغوية، والمنطقية.

(أ) البنية الطبوجرافية للنص السياسى أومعمار النص السياسى أوالقانونى:-

ترشد الملامح والتضاريس الأساسية للنص السياسى أوالقانونى أى معماره وهندسته إلى تقسيم الموضوع إلى عدة أفكار إذ النص مكون من عدة مقاطع ولكن قد يكون النص مُوسعًا ومُجمعًا حول فكرة مركزية، وفى كل الأحوال يجب فحص مسألة التسلسل فى الأفكار وانتظام عملية تنسيقها.

(ب) البنية اللغوية للنص السياسى أوالقانونى:-

تكون البنية اللغوية فى أحيان كثيرة ذات دلالة فى إظهار خيوط النص ومراميه، من حيث اختيار ألفاظ ومفاهيم محددة ومعينة، كما أن صيغ الجمل المختلفة - وخصوصًا صيغة النهى والأمر فى النصوص القانونية والسياسية بالإضافة إلى محل الجمل من الإعراب تكون دالة لفهم ما تدل عليه.. كما تشمل البنية اللغوية أيضًا حروف الوصل، والإشارة والمعانى؛ لتظهر خيوط النص السياسى أوالقانونى وأحيانًا يتم الاستغناء عنها، ولكنها تفهم ضمنًا من خلال النص السياسى أوالقانونى الذى يخضع لعملية التحليل.

(ج) البنية المنطقية للنص السياسى أوالقانونى:-

تكشف العودة إلى وسائل الاستدلال تركيب مضمون النص السياسى أوالقانونى، والذى لم يظهره التحليل اللغوى وإذا أخذنا بالطريقة البسيطة والتقليدية للاستدلالات -وقد سبق أن أشرنا إليها - فإن الاستدلال يأخذ طريقين:

١- الاستدلال بالاستنتاج المنطقى:

ينطلق الاستنتاج المنطقى من العام إلى الخاص - أى من القاعدة العامة إلى المضمون الذى

تنطبق عليه . . . من ذلك مثلاً القاعدة التشريعية العامة التى تقول : كل من سبب ضرراً للغير يلزم بالتعويض ، فإذا وقع تصرف خاطئ من (أ) إزاء (ب) سبب ضرراً فإن القاعدة العامة تطبق على هذا التصرف الخاص .

ـ ولكن قلما يظهر الاستنتاج على هذا الشكل الواضح ، بل يبدو على شكل خلفية منطقية وصوره الأكثر استعمالاً هى : الاستدلال من حجة أولى ـ وهذا ما يعبر عنه بالعبارة : من فعل كذا يمكن أن يفعل كذا . . . إلخ .

وهنا أيضًا الاستدلال من المفهوم العكسى ـ أى عندما يكون النص قد جاء بإلزام معين ما ـ فإنه يعنى منع ما يعاكسه . . . أوعندما يحظر النص أمراً فإنه يبيح عكسه (وهوما يطلق عليه مفهوم المخالفة) ، وهناك بالطبع حدود لعملية الاستنتاج المنطقى ليس هنا مجال التفصيل فيها .

٢ـ الاستدلال بالاستقراء :

يعتبر الاستدلال من الخاص إلى العام أومن الجزء إلى الكل هادفا إلى تعميم قاعدة معينة ، ويظهر خصوصًا عن طريق القياس ، والذى يقصد به إعطاء حالة غير منصوص عليها حكم حالة منصوص عليها . والاستقراء يمكن أن يتخذ شكل تجميع الحالات المماثلة ، ثم إصدار التعميمات على القضايا المماثلة الكلية .

المرحلة الرابعة : تحديد غايات النص السياسى أوالقانونى وأهدافه :

تعد مرحلة تحديد غايات النص وأهدافه تتويجًا للمراحل الثلاث السابقة ؛ لأنها تستعين بأصل وطبيعة النص (المرحلة الأولى) ، وبالمفاهيم الأساسية (المرحلة الثانية) ، وبالبنية المنطقية (المرحلة الثالثة) ؛ فأى نص سياسى أوقانونى لابد وأن يحوى رسالة معينة مُضمنة فيه ، لها مفهوم نسبى يعود للمنظور الذى تبناه المحلل ضمن إطار علمى وتحليلى معين ، وهناك نصوص سياسية يمكن تحليلها من ضمن أطر علمية عديدة مثلا من الناحية التاريخية والقانونية والفلسفية ، بيد أن هذا التعدد العلمى لا ينطبق على كل حالات النصوص السياسية .

ولكل نص سياسى أوقانونى فى رأى الباحث ـ إطاره العلمى الأساسى الذى يمكن تحليله فى ضوئه ، ولكن الكشف عن غايات النص السياسى يستلزم معرفة ما يمكن تسميته بالمسكوت عنه ، وهوبالأساس مفهوم مستمد من أصول الفقه الإسلامى الذى يتحدث عن الدلالة السكوتية . ويعرف المسكوت عنه بمعنى تضمين المرسل نواياه فى النص ، وكذلك استقراء المتلقى أوالمرسل إليه لها من خلال استنطاق السياق ، كما أن المسكوت عنه يتضمن ثلاثة مستويات :

(أ) المفترض: وهوما يشترك فى معرفته نظريًا وضمنيًا المرسل والمرسل إليه من إطار مرجعى ومسلمات، وغالبًا ما يكون المفترض هوبمثابة الأمر الحاصل بشأنه إجماع بدرجة من الدرجات داخل اطار معين.

(ب) الإشارة من طرف خفى: أن يقصد منتج النص أوالمرسل ضمنًا لفت نظر المتلقى أوالمرسل إليه إلى أمر ذى دلالة عبر الإشارة المتضمنة والواردة فى النص.

(جـ) الإضمار أوالتضمين: يقوم على استنتاج ضمنى يقتضيه سياق النص فقيمة أى نص تتحدد بشبكة من العلاقات المتداخلة المتوازية. .

والواقع أن هناك مسلمة لغوية ترى أن هناك مجالاً دائمًا للمسكوت عنه فى أى نص يتم إنتاجه أيًا كانت طبيعته.

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن المحللين السياسيين يهتمون بدرجة كبيرة - بالوثائق السياسية سواء الرسمية أوالخاصة (الشفهية أوالمكتوبة فى أية صورة كانت: خطب، ومراسلات، ومذكرات. . . إلخ) فى تحليل الأحداث والوقائع السياسية، وهنا يكون لأسلوب تحليل النصوص السياسية أبلغ الفائدة، وفى هذا الصدد يتم التركيز على فك شفرات النص السياسى سواء التأويلية، أوالدلالية، أوالرمزية، أوالثقافية. . إلخ.

ومن أهم أنواع الوثائق السياسية التى يمكن تحليلها من خلال أسلوب تحليل النصوص السياسية:

١- الوثائق الرسمية العامة والخاصة: من أمثلة الوثائق العامة: مضابط البرلمانات والسجلات الوزارية وظواهر الرأى العام عبر التقارير المكتوبة عنها. . . إلخ. ومن أمثلة الوثائق الخاصة الرسمية: برامج الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح. . . إلخ.

٢- الصحافة وأجهزة الاتصال المختلفة: وهذه بدورها تعبر عن كل ما هوسياسى من أحداث ووقائع مختلفة فى شكل رسائل ومضامين متنوعة تخضع لتحليل النص السياسى.

٣- الوثائق الدورية: والتى تضم المطبوعات الأساسية، والكتب السنوية، والأعمال المتكاملة عن موضوعات محددة.

٤- الوثائق الشخصية: ومن ضمنهاالمذكرات الخاصة بالقيادات والزعماء السياسيين، وخطبهم، ومراسلاتهم.

والجدير بالذكر أن تحليل النصوص السياسية أحد أشكال تحليل المضمون الكيفى سواء كان استكشافيّا أو لاختبار الفروض، وسوف نقدم فيما يلى نموذجًا تطبيقيّا لتحليل أحد النصوص السياسية والقانونية.

ثانيا: النموذج التطبيقى: تحليل نص قانونى سياسى وهو فتوى مجلس الدولة بصدد تحديد مجال الاختصاص الرقابى بين وزارة الثقافة المصرية والأزهر الشريف.

يمكن من خلال تطبيق الإطار التحليلى السابق القول بالدلالات التالية لتحليل الفتوى، عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تركيز النص القانونى والآثار السياسية:

أ- توقيت إصدار الفتوى ودلالته: جاءت الفتوى ردًا على كتاب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف حول تعديلات قوانين الرقابة المصرية **Censorship laws** على المصنفات الفنية بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م. غير أن هناك قراءة سياسية للتوقيت فحواها أنه يجب فهمها فى سياق صدور تصريح رئاسى بأنه لا يحق لأية سلطة فى الدولة أن تقوم بالمصادرة، ففى أعقابه اجتمعت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى وأصدرت الفتوى.

ب- منتج الفتوى (المرسل): النص القانونى هنا هو الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى، وموقعه باسم رئيسها المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، أى أنها صادرة عن أعلى هيئة قضائية مختصة فى البلاد.

جـ- الجهة التى طلبت الفتوى (المرسل إليه): الجهة التى طلبت الفتوى هى مؤسسة الأزهر الشريف، وقد طلبتها ممثلة فى شخص الأمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وذلك تحديداً لاختصاصها الرقابى، وهى من أهم المؤسسات التى تقوم بالأدوار العلمية الثقافية تحقيقًا لوظيفة البلاغ والتعليم من منطلق اجتهادى فى العالم الإسلامى مترجمة فى ذلك أحد أفرع جذور الفكرة المؤسسية فى الرؤية الإسلامية. (١٣)

المرحلة الثانية: التعبيرات التى يجب تناولها بالتحليل لدلالتها وأهميتها فى سياق الفتوى، ومنها (١٤):

ورد فى الفتوى ثلاثة مفاهيم محورية ومركزية هى :-

أ- مفهوم الشأن الإسلامى: وردت لفظة الشأن الإسلامى بالإفراد (ست مرات)، وبالجمع مرة واحدة (الشئون الإسلامية)، وسبقت بالإشارة (هذا) الشأن مرتين، وسبقت

بلفظة (غير) الشأن الإسلامى مرة واحدة. وورد مفهوم (قضايا الإسلام) كمرادف لها مرة واحدة، هذا التكرار الكمى له دلالة كيفية، أى أنه يجعل هذه الهيئة هى الجهة صاحبة التقدير فيما يتعلق بالشئون الإسلامية، وهوالتقدير الذى ينبنى على إعماله اتخاذ القرارات الملزمة والمنشئة للمراكز القانونية والمعدلة لها مما تتخذه جهات الإدارة فى الدولة بموجب الولايات والصلاحيات التى خولها القانون لأىّ من هذه الجهات.

ب ـ مفهوم النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا: ورد فى سبعة سياقات مختلفة مرتبطة بفكرة الشأن الإسلامى كميّا، ودلالتها كيفيًا أن تكون سلطة تقدير الشأن الإسلامى الذى يتعلق بحماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة وبالإسلام بشكل عام فى إطار ما أشار إليه القانون من حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا، وصلة الإسلام بهذا الوعاء للغايات والأسباب المحيطة بالقرار الإدارى المنظور. . . إلخ [١٥].

إذ تسعى الفتوى لإثبات أن الشأن الإسلامى يتخلل حماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة، وأن نص المادة: ٢ الواردة فى دستور ١٩٧١م يقر أو يكشف حقيقة أكثر رسوخًا، وأدوم بقاءً، وأوغل فى الدلالة على جوهر النظام العام والآداب.

جـ ـ مفهوم انتظام الجماعة المصرية فى دولة ذات دستور منظم لوجودها: ورد هذا المفهوم فى الفتوى مرتين فقط مرتبطًا بالمفهومين السابقين النظام العام والآداب، والشأن الإسلامى. وورد بصدد تعبير (دستور منظم) فى الفقرة التالية: استعرضت الجمعية العمومية الأحكام المتعلقة بالقوانين الخاصة بالأزهر، ونظرة المشرع الوضعى فى مصر الحديثة، منذ أن انتظم لهيئات الدولة والمجتمع تقنينات ولوائح ونظم تشريعية، تصدرها جهات التشريع ذات الولاية فى إمضاء النظم وحراستها [١٦].

المرحلة الثالثة: تحليل بنية الفتوى: يمكن أن نتناول الفتوى بالتحليل على نفس المستويات الثلاثة التى أوردناها فى هذا المستوى سابقًا:

١ـ الملامح العامة أومعمار الفتوى: الفتوى نص شامل واسع حول الموضوع، وأيضًا بنية مقسمة إلى عدد من الأجزاء والفقرات، ومقدمات وتفاصيل، ثم تركيز واستخلاصات: مقدمات توضح وأدلة تبسط بعد ذلك، ثم نتائج منطقية يتم استخلاصها، فهناك تسلسل منطقى للأفكار تسلم إحداها للأخرى، حتى يتم الخروج بالنتيجة النهائية، وهى الفتوى.

٢ـ البنية اللغوية للفتوى: يمكن أن نلحظ فى الفتوى التالى:

أ ـ اختيار ألفاظ ومفاهيم محددة: سبق أن رأينا ذلك مع المفاهيم الثلاثة: الشأن الإسلامى، الصالح العام، الجماعة الوطنية والدولة المصرية الحديثة.

ب ـ ألفاظ موحية وذات دلالة فى تأكيد الفكرة مثل : "الإسلام دين الغالبية الغالبة من الشعب المصرى" ، بحسبان أن الشعب هوالركن الركين للدولة التى ينظمها الدستور" .

جـ ـ استخدام أساليب القصر ، وأساليب النفى والقصر فى بعض جملها فعلى سبيل المثال : أن الدلالة السكوتية التى تفيد الموافقة فى «هذه الحالة إنما تتأتى من فوات المدة المضروبة مع توافر العمل بالطلب وإمكان التقدير لمدى الملائمة» . وأيضًا هناك الدلالة الضمنية لا تُستفاد إلا عند إتاحة العلم لإمكان التقدير للجهة صاحبة الرأى الملزم الذى يصدر القرار بناء عليها .

د ـ استخدام المدخل اللغوى بشكل عام ، وهومدخل مهم يعطى للنصوص القانونية ثباتها واستقرارها ، تقول الفتوى : إن لفضيلة شيخ الأزهر مقام الإمام الأكبر ، وله مرتبة الإشراف ، وقد عبر عنه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م النافذ حاليًا بأنه صاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية بتعريف للرأى يفيد فى اللغة القصر ، وأن خبر الجملة مقصور على مبتدأها أوقد يفيد عدم مماثلة غيره من جنسه له ، كما أن الجمعية العمومية فى فتواها انتهت أيضًا إلى أن الأزهر الشريف هووحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص أورفض الترخيص بالمصنفات السمعية ، والسمعية البصرية .

٣ـ البنية المنطقية للفتوى :

يتضح من القراءة التحليلية أن مضمون الفتوى يعبر عن منطق متماسك تؤدى مقدماته إلى نتائجه فى لغة قانونية واضحة منها ما هوقياس منطقى من الدرجة الأولى مثل : "لما كانت أهداف وغايات الأدوار الرقابية التى تمارسها وزارة الثقافة على المصنفات الفنية هوحماية النظام العام والآداب ، وكانت هذه الحماية للنظام العام هى الهدف الذى من أجله يتم الترخيص بعرض المصنف أوبرفض منح هذا الترخيص (تلك هى المقدمة الكبرى) ، ولما كان الإسلام هوعنصر ملازم وركن ركين من أركان النظام العام فى مصر ، وكان الأزهر حسب قانونه صاحب الرأى فى كل ما يخص الشأن الإسلامى (تلك هى المقدمة الصغرى) كان رأى الأزهر ملزمًا لوزارة الثقافة عند قيامها بمنح أومنع الترخيص لبعض المصنفات التى تتناول قضايا الإسلام أوتتعارض معها (وهذه هى النتيجة) .

المرحلة الرابعة : التنقيب عن غايات وأهداف الفتوى :

كما أسلفنا تعبر هذه المرحلة عن عملية تحديد غايات النص وأهدافه ، وهى تتويج للمراحل الثلاث السابقة ؛ لأنها تستعين بأصل وطبيعة النص (المرحلة الأولى) ، وبالمفاهيم الأساسية (المرحلة الثانية) ، وبالبنية المنطقية (المرحلة الثالثة) .

والكشف أوالتنقيب عن غايات النص يستلزم معرفة ما يمكن تسميته بالمسكوت عنه فى النص، بمعنى تضمين المرسل نواياه فى النص، وكذلك استقراء المتلقى أوالمرسل إليه لها من خلال استنطاق السياق والمسكوت عنه يتضمن ثلاثة مستويات منها:

أ- تعطى الفتوى الأزهر الشريف مكنة تحديد الشأن الإسلامى بمقتضى القوانين واللوائح التى تخوله ذلك- كما أوردتها الفتوى- بصدد الرقابة على عملية إنتاج، ونشر وتداول كافة المصنفات السمعية، والسمعية البصرية... إلخ.

ب- إن الدولة المصرية الحديثة- رغم أنها تأخذ بالتشريع الوضعى- إلا أنها غير منفكة الصلة بالدين الاسلامى فى كافة مراحلها منذ عرفت التشريع والدساتير المكتوبة- وإن الإسلام ومبادئه وقيمه يتخلل النظام العام والآداب الذى هوالمعيار الحاكم لمكانة التشريعات والالتزامات؛ وبالتالى فإن مصر- وفق هذا المعيار- لم تكن دولة لا دينية أوعلمانية، وهذا هوالمسكوت عنه فى الفتوى.

جـ- تتوافق الفتوى مع اتجاهات الرأى العام المصرى، ونلمس ذلك فى عدة مواضع، مثل: "فالإسلام دين الغالبية الغالبة من الشعب المصرى"، وأيضًا: "والرأى العام المصرى لايزال يرى فى الأزهر وعلمائه الجهة صاحبة الحجية فى الحديث باسم الإسلام وتحديد أحكامه وشئونه العامة، بل إن جهاز الدولة ذاته كثيراً ما يلجأ للأزهر الشريف للاستفتاء بشأن الكثير من ممارساته وسياساته".

المرحلة الخامسة: الفتوى كآلية لحل تنازع الأدوار الرقابية بين الأزهر الشريف ووزارة الثقافة المصرية:

يلاحظ اتفاق الفتوى ومعارضيهاعلى أمرين:

أ- مبدأ ضرورة وجود رقابة فى أى مجتمع بشرى إنسانى.

ب- غايات هذه الرقابة حماية مصالح الدولة العليا، والنظام العام والآداب.

وتبتعد هذه الفتوى فى منهجها بصدد مسألة تنظيم وسائل إعمال الرقابة (١٦) عن القرار الإدارى البسيط، وتلجأ إلى إقرار أسلوب القرار الإدارى المركب الذى تتعاون جهات كثيرة فى إصداره، الأمر الذى يعنى أنه أقرب إلى النضج والصواب، فى صنعه وإصداره، وليس مستوى اتخاذه فقط.

وهكذا يمكن القول بأن النواحى التطبيقية لأداة تحليل النصوص السياسية والقانونية ظهرت بوضوح فى هذا النموذج للفتوى والذى قمنا بتحليله.

هذا ويمكن رؤية المزيد من التفاصيل ومدى انطباق هذه الخطوات على نص فتوى مجلس الدولة، والتي نوردها كاملة لإعادة قراءتها وتحليلها فيما يلي :

* * *

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٦٣/١/٥٨

حضرة صاحب الفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته . . . وبعد

اطلعنا على كتاب فضيلتكم رقم ١١٧١ المؤرخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٩٣ بشأن " تحديد اختصاصات كلّ من الأزهر الشريف ووزارة الثقافة فى التصدى للأعمال الفنية والمصنفات السمعية أوالسمعية البصرية التى تتناول قضايا إسلامية أوتتعارض مع الإسلام ومنعها من الطبع أوالتسجيل أوالنشر والتوزيع والتداول إعمالا للصلاحيات المخولة لكلّ منهما بمقتضى القوانين واللوائح " .

وقد رأيتم فضيلتكم استطلاع رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، فى هذا الأمر فى ضوء ما أثير من أحاديث عن مسئولى الرقابة عن المصنفات الفنية، وفى ضوء ما شملته قوانين الأزهر والرقابة على المصنفات الفنية من أحكام.

وننهى إلى فضيلتكم أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤، وتبين لها أن الرقابة على المصنفات الفنية سمعية وسمعية بصرية تخضع لأحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف والقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغانى والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى، وأن كلا القانونين جرى تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م، وبهذا القانون الأخير أضيفت " المادة ٧ مكرر إلى قانون حماية حق المؤلف حظرت على كل صاحب حق فى استغلال المصنفات السمعية والبصرية وعلى من يزاول هذا النشاط إنتاج أىّ من هذه المصنفات أونسخه أوتصديره أوطرحه للتداول أوتحويله أوعرضه " إلا بعد الحصول على

ترخيص من وزارة الثقافة وتعيين الجهة المختصة بمنح الترخيص وشروطه وإجراءاته" .

وبهذا القانون الأخير أيضًا عدل العديد من مواد قانون " تنظيم الرقابة على الأشرطة " واستحدث تعبير "المصنفات السمعية والسمعية البصرية " للإشارة إلى كل ما يثبت بالوسائل التقنية من أشرطة واسطوانات وغيرها وقررت المادة (١) معدلة أن تخضع للرقابة على المصنفات، وذلك "بقصد حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا " وحظرت المادة (٢) المعدلة التصوير والتسجيل والنسخ والتحويل والأداء والعرض والإذاعة والتوزيع والتأجير والتداول والبيع والعرض للبيع بالنسبة لتلك المصنفات، وذلك " بغير ترخيص من وزارة الثقافة " وأحالت المادة (٤) معدلة إلى اللائحة التنفيذية لبيان الجهة المختصة بإصدار الترخيص وشروطه وغير ذلك، ثم أوجبت أن يصدر قرار البت فى طلب الترخيص خلال شهر أوثلاثة أشهر حسب أنواع النشاط المشار إليها فى المادة (٢)، وإلا اعتبر الترخيص ممنوحًا كما أوجبت عند الرفض أن يكون الرفض مسببًا، ونظمت المادة (١٢) المعدلة طريق التظلم من قرار رفض الترخيص وتشكيل لجنة بقرار من الوزير يكون رئيسها أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وأعضاؤها الأربعة الآخرون ممثلين لهيئة الاستعلامات وللمجلس الأعلى للثقافة ولأكاديمية الفنون ولمجلس النقابة التابع لها نوع المصنف محل التظلم.

واستظهرت الجمعية العمومية من كل ذلك أن قرار الترخيص إنما يصدر عن وزارة الثقافة، وهوقرار إيجابى يصدر بالإفصاح الصريح بالترخيص أويصدر بالاستخلاص الضمنى بعدم الممانعة عن الترخيص، وهواستخلاص يستفاد من الدلالة السكوتية بمضى شهر واحد أوثلاثة أشهر دون البت فى الطلب أويصدر القرار بالإفصاح الصريح برفض الترخيص على أن يكون قرار الرفض مسببًا، كما تستظهر الجمعية العمومية أن الرقابة المستهدفة بأعمال سلطة الترخيص بالموافقة أوالرفض، إنما تبتغى حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا "، ومن ثم فإن المصلحة العامة التى تشكل ركن الغاية فى القرار الإدارى بالترخيص أوبرفضه إنما تتمثل فى حماية النظام العام ومصالح الدولة العليا، وإن ركن السبب فى القرار ذاته يدور فى هذا الفلك الذى عينته وأشارت إلى عناصره العامة العبارة الأخيرة من المادة (١) المعدلة منه قانون تنظيم الرقابة رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ سالف البيان.

ومادام فضيلة الإمام الأكبر يتساءل عن وجه إعمال هذه الأحكام فيما يتعلق بقضايا الإسلام، فقد وجب لتحديد هذه المسألة النظر فيما يستوى به القرار الإدارى من حيث الغاية المستهدفة والسبب الدافع فى إطار ما أشار إليه القانون من حماية النظام العام

والآداب ومصالح الدولة العليا وصلة الإسلام به إزاء الوعاء العام للغايات والأسباب المحيطة بالقرار الإدارى المنظور .

ومنذ انتظمت الجماعة المصرية فى دولة ذات دستور منظم لوجودها كشخص معنوى عام وكأبنية وهياكل تنظيمية ، حرصت دساتيرها الوضعية بعامة على النص على أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية " ، وتتابع وجود هذا النص فى دساتيرها المتغيرة عبر مراحل التاريخ الدستورى الحديث أوردته بنصه المادة (٣) من دستور ١٩٥٦ فى العهد الجمهورى الرئاسى ، كما أوردته بنصه المادة ٥ من دستور ١٩٦٤ فى عهد نظام جمهورى بين البرلمانية والرئاسية ، ثم أوردته المادة ٢ من دستور ١٩٧١ بنصه ، وأضافت إليه عبارة " ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع "

وعبر هذا النص وبهذا المفاد مراحل تاريخية كاملة من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى ومن النظام البرلمانى إلى النظام الرئاسى إلى نظام مشترك ومن نظم اجتماعية إلى نظم اجتماعية أخرى ، وأن ثباته بنصه ومعناه رغم كل ذلك ، إنما يفيد أنه يكشف عن إقرار التشريع الوضعى للدولة الحديثة بأنه نص يقر حقيقة أكثر رسوخًا وأدوم بقاء ، وأوغل فى الدلالة عن جوهر " النظام العام والآداب " بما لا يتغير بتغير الدساتير ونظم الحكم والنظم الاجتماعية .

والإسلام دين الغالبية الغالبة من الشعب المصرى بحسبان أن الشعب هو الركن الركين للدولة التى ينظمها الدستور ، ومن ثم تقوم خصائصه الثابتة فى الواقع بحسبانها من خصائص الدولة المعترف بها من القانون ، وقد نص الدستور ١٩٧١ فى المادة (٥) على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وبهذا يظهر أن الإسلام ومبادئه وقيمه إنما يتخلل النظام العام والآداب وهو كذلك مما تتضمنه المصالح العليا للدولة ، حسب الصيغة التى أقام بها قانون الرقابة على المصنفات ركن الغاية فى القرار الصادر بشأن الترخيص بأىّ من هذه المصنفات .

وفى هذا الإطار استعرضت الجمعية العمومية الأحكام المتعلقة بالقوانين الخاصة بالأزهر الشريف ونظره المشروع الوضعى فى مصر الحديثة منذ انتظم لهيئات الدولة والمجتمع تقنينات ولوائح ونظم تشريعية تصدرها جهات التشريع ذات الولاية فى إمضاء النظم وحراستها ، استعرضت الجمعية العمومية ما أوردته هذه النظم بشأن الأزهر الشريف وما رسمته له من وظائف وما نيط به من دور من بناء المجتمع المصرى الحديث بمراعاة أن الأزهر هيئة تقوم على الحفظ والتدريس والبحث فى علوم هى دين للغالبية الغالبة ومن هذا الدين تستمد عقائد وقيم وأصول احتكام .

وقد صدر أول قانون بشأن تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية تنظيمًا شاملاً برقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، ونص المادة (١) على أن " الجامع الأزهر هو المعهد العلمي الاسلامي الأكبر " ، وفي المادة (٢) على أن " الغرض من الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى هو القيام على حفظ الشريعة الغراء وفهم علومها ونشرها على وجه يفيد الأمة وتخريج علماء يوكل إليهم أمر التعاليم الدينية ويولون الوظائف الشرعية في مصالح الأمة ويردونها إلى طرق السعادة " ، ونصت المادة (٤) على أن شيخ الجامع الأزهر هو الإمام الأكبر لجميع رجال الدين ، والرئيس العام للتعليم فيه وفي المعاهد الأخرى ، والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين . . " ونص القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ، في المادة (١) " الجامع الأزهر هو المعهد الديني العلمي الإسلامي الأكبر والغرض منه هو :

١- القيام على حفظ الشريعة الغراء ، أصولها وفروعها ، وعلى تعليم اللغة العربية ، ونشرها على وجه يفيد الأمة ويرشدها إلى طرق السعادة .

٢- تخريج العلماء ، ونصت المادة (٩) " شيخ الأزهر هو الامام الأكبر لجميع رجال الدين والرئيس العام للتعليم فيه وفي المعاهد الأخرى ، والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين . . " ثم صدر القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فاحتفظت المادة (١) منه بنص المادة (١) من القانون السابق عليه ، واحتفظت المادة (٦) منه بنص المادة (٩) من القانون السابق أيضًا .

وفي عام ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٠٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، ونصت المادة (٢) منه على أن " الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب ، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر ورقي الإمام الأكبر صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام " .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذه النصوص في تتابعها الزمني أن التشريع الوضعي الذي بنى الهياكل الحديثة للدولة والمجتمع ، قد اطردت أعرافه وسياساته التشريعية على أن يوكل للأزهر الشريف في كل تنظيم له ، مهمة الشريعة الغراء وفهم علومها ونشرها وحفظ التراث ونشره وحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى الشعوب كلها ، مع إظهار حقيقة الإسلام وأثره ، وأن لفضيلة شيخ الأزهر مقام الإمام الأكبر ، وله مرتبة الإشراف ، وقد عبر عنه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ النافذ حاليا بأنه " صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية . . . " بتعريف للرأي يفيد في اللغة القصد (وأن خبر الجملة مقصور على مبتدأها) أو قد يفيد عدم مماثلة غيره من جنسه له .

ويتبين للجمعية العمومية من مطالعة قانون الأزهر سالف البيان ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥، أن القانون أنشأ بين هيئات الأزهر " مجمع البحوث الإسلامية بحسبانه الهيئة العليا للبحوث الإسلامية التى تقوم بدراسة وتجديد الثقافة الإسلامية حسبما أوضحت المادتان (١٥)، (٢٥) من القانون، ويرأسه شيخ الأزهر طبقا للمادة (١٨)، وأن اللائحة التنفيذية للقانون أوضحت فى المادة (١٥) واجبات، ومنها " تتبع ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامى من بحوث ودراسات فى الداخل والخارج بما فيها من رأى صحيح أومواجهتها بالتصحيح والرد " كما نصت المادة (٣٨) من اللائحة على أن " إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية هى الجهاز الفنى لمجمع البحوث الإسلامية ومديرها هوأمين عام المجمع "، ونصت المادة (٣٩) على أن من بين هذه الإدارت " إدارة البحوث والنشر " التى عقدت لها المادة (٤٠) ولاية مراجعة المصحف الشريف والتصريح بطبعه وتداوله، وكذلك (٢) فحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية أوالتى تتعرض للإسلام وإبداء الرأى فيها ونشرها أوتداولها أوعرضها . . . " .

ومن حيث إنه يتبين من ذلك كله أن الأزهر هوالهيئة التى أناط بها المشرع الوضعى حفظ الشريعة والتراث ونشرهما وحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، بالتصدى لأداء هذه المهام، وأن شيخه شيخ الأزهر هوصاحب الرأى فيما يتصل بالشئون الدينية وأن المجمع بما يتبعه من إدارات، ومنها إدارة البحوث والنشر هومن له ولاية مراجعة المصحف الشريف، ومن له التصدى لفحص المؤلفات والمصنفات التى تتعرض للإسلام وإبداء الرأى فيها؛ الأمر الذى يجعل هذه الهيئة هى الجهة صاحبة التقدير فيما يتعلق بالشئون الإسلامية وهوالتقدير الذى ينبنى على إعمالة اتخاذ القرارات الملزمة والمنشئة للمراكز القانونية والمعدلة لها مما تتخذه جهات الإدارة فى الدولة بموجب الولايات والصلاحيات التى خولها القانون لأى من هذه الجهات، ومن بينها ما خوله القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المعدلان بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ من ولايات ناطها بوزارة الثقافة بشأن الرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية .

ومن ثم تكون سلطة تقدير الشأن الإسلامى الذى يتخلل حماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة تكون سلطة تقدير هذا الشأن من أولويات الأزهر وهيئاته وإداراته حسب قانونه، وبهذا التقدير يقوم ركن السبب المتعلق بالشأن الإسلامى والمستمد من هذا الشان، وذلك فى القرار الإدارى الذى تملكه وزارة الثقافة، فيما تجريه من رقابة على تلك المصنفات، وفيما تصدره اعمالا لهذه الرقابة من قرارات بالترخيص الصريح أوالضمنى، أوبرفض الترخيص بأىّ من المصنفات السمعية والسمعية البصرية، متى كان الشأن

الإسلامى داخلاً فى تكوين النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا ومتخللاً لها، ومتى لزم تقدير الشأن الإسلامى فى هذا الأمر.

ومن ثم إبداء الأزهر - بواسطة هيئاته - رأيه فى تقدير الشأن الإسلامى، يكون ملزما للجهات التى نيط بها إصدار القرارات، وذلك فيما ينبنى عليه هذا القرار من تقدير لهذا الشأن ولما يتخلله بالنسبة للنظام العام والآداب وما يجرى مجراهما، ويصدق ذلك على وزارة الثقافة فيما تصدره من قرارات بالترخيص الصريح أوالضمنى أو رفض الترخيص بأى من المصنفات محل طلب الرأى.

وفى إطار هذا الوضع للمسألة، فإن الجمعية العمومية قد لاحظت أن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية قد خص فى المادة (١) مجمع البحوث الإسلامية " دون غيره " بالإشراف على طبع المصحف الشريف ونشره وتوزيعه وعرضه وتداوله وتسجيله للتداول، وكذا الأحاديث النبوية، وخص الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بأى من ذلك كله أوبعضه وفقا للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من شيخ الأزهر، وأتاح منح صفة الضبط القضائى له، وكل ذلك يتبع للأزهر الشريف بهيئة مجمع البحوث وأمينه ولاية إصدار القرار بالترخيص، فى خصوص أحكام هذا القانون وبالنظر للقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة كلها أوبعضها، وذلك دون اكتفاء بالتقدير الذى يستند إليه قرار الترخيص فى غير هذا الأمر من مصنفات سمعية وسمعية بصرية.

كما لاحظت الجمعية العمومية، أن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ سالف البيان أحال فى تطبيق أحكامه " لما تقرره اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها " ومن ثم فإنه فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ قد صارت أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ذات قوة نافذه تصل إلى مرتبة القانون بموجب الإحالة الصريحة الحاصلة.

كما لاحظت الجمعية العمومية أيضًا، أنه إذا كانت المادة (٤) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ معدلا بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢، نصت على أن قرار البت بالترخيص يصدر خلال شهر أوثلاثة أشهر حسب الأحوال فإذا لم يصدر خلال هذه المدة يعتبر الترخيص ممنوحًا فإن مفاد ذلك أن ثمة ترخيصًا يصدر به قرار ضمنى بفوات شهر أوثلاثة أشهر على الطلب، وأن الترخيص هنا يستفاد بالدلالة السكوتية من عرض الطلب على جهة إصدار القرار وتقدير ملاءمات البت فيها وانقضاء تلك على العرض، أو أن الدلالة السكوتية التى

تفيد الموافقة فى هذه الحالة إنما تتأتى من فوات المدة الضرورية مع توافر العلم بالطلب وإمكان التقدير لمدى الملائمة، غنى عن البيان أن هذه الدلالة الضمنية لا تستفاد إلا عند إتاحة العلم لإمكان التقدير للجهة صاحبة الرأى الملزم الذى يصدر القرار بناء على تقديرها، وذلك حينما يدخل تقديرها فى عناصر السبب الذى يقوم عليه القرار.

وتلاحظ الجمعية العمومية أخيرًا أن غير الشأن الإسلامى مما يشكل جوانب تقدير تدخل فى إطار المصالح العليا للدولة أوغيرها من جوانب النظام العام ذات التميز عن الأمور الإسلامية والدينية، فإن وزارة الثقافة تملك بالنسبة لها ما تملكه من مكنات التقدير الذى يتشكل به سبب القرار ويستجمع عناصره.

* * *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن الأزهر الشريف هووحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص أورفض الترخيص بالمصنفات السمعية، والسمعية البصرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار / طارق عبد الفتاح سليم البشرى

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

هوامش ومراجع الفصل الخامس

١ـ اعتمدنا بالأساس فى الجزء المنهجى من هذا الفصل على دراستنا حول المنهجية راجع :

ـ د. حامد عبدالماجد، مقدمة فى منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م .

٢ـ د. عايدة نصير، الرقابة على المطبوعات المصرية خلال القرن التاسع عشر رسالة المعلومات، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز المعلومات والتوثيق ـ العدد (١٠)، يوليو١٩٨٩م، ص٣٥ـ٣٦ . وأيضا:

ـ أبوالفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق ـ المطبعة الأميرية، القاهرة: ١٩٣٠م ص ٢٧٧ـ ٢٨٠ .

وللمقارنة مع خبرات حضارية أخرى فى الرقابة السياسية راجع :

Richard Hodder, Censorship in imperial japan, New Jersy : Princeton Univ., Press, 1998. .

3- John Sutherland, Censorship in Britains 1960-82, London: Junction Book, 1992.

4 - Marina Stagh, The Limits of Freedom of Speech... Prose literature and Prose Writers in Egypt Under Nasser and Sadat, Stockholm : Stockbolm Oriental Studies, 1993.

ـ عن الأوضاع الرقابية فى تلك الفترة تفصيليا راجع :

5- Adnan Amaney,Governement control of the press in the united-Arab Republic,Journalism Quater-ly ,Vol,49, No. 2, 1975 , pp.34 48,0

6 - Ibid , pp., 32 -36

٧ـ لبيان حدود وفعالية هذا التحول بإلغاء الرقابة راجع للمقارنة:

Oleg Manev(ed.) Media in transition: From Totalitarianism to Democraey, Kiev Ukraine: Arbis, 1993.

٨ - هذه بعض النماذج العامة والعملية ـ راجع تفصيليّا حول هذه النقطة :

Hans- J Hippl'es andNorfert Schwarz , Not - don't Forbidding Allowing: The cognitive Basis of The Forbid- Allow Asymmetry ,Public opion Querterly ,No3 ,Summer 1987 .

٩ - راجع ما ذكرناه سابقا بصدد الانحراف التشريعى وقارن على المستوى النظرى مع :

ـ عبدالغنى جمعة إبراهيم : اغتصاب السلطة بين الشريعة والقانون، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر : كلية الشريعة والقانون، ١٩٩٥م.

١٠ـ راجع للمزيد من التفاصيل حول الإطار القانونى الذى ينظم العملية الرقابية فى الفترة الحالية، ويؤثر بشكل مباشر على عملية تشكيل الرأى العام:

ـ د. محمد حسام لطفى، حرية الرأى والتعبير فى ضوء القوانين الرقابية فى كتاب (المصادرة ـ مداولات الملتقى الفكرى الرابع للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٦ ـ ١٧ يونيو١٩٩٤م) ـ القاهرة. . ص ١٥٢ ـ ١٦٣ .

ـ عبدالرحمن الشواربى، جرائم الصحافة والنشر فى ضوء القضاء والفقه، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١م.

ـ محسن فؤاد فرج، جرائم الفكر والرأى والنشر. النظرية العامة للجرائم التعبيرية القاهرة: دار الفكر العربى ط١، ١٩٨٧م.

١١ ـ حول رصد طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة فى الحالة المصرية فى بعض فترات الدراسة وقضية حرية التعبير، كما تقدمها الصحافة راجع :

ـ د. اسماعيل حلمى: الديموقراطية فى الصحافة المصرية القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.

- خليل صابات وآخرون: حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ ـ ١٩٢٤م، القاهرة: مكتبة الوعى العربى، د. ت.
- كامل زهيرى، الصحافة بين المنح والمنع، القاهرة، دون دار نشر، ١٩٨٥م.
- مصطفى مرعى، الصحافة بين السلطة والسلطان، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٠م.
- عونى عز الدين أحمد: ظروف مصر السياسية والاقتصادية والإعلامية وأثرها على حرية الصحافة بين ١٩٤٥ ـ ٥٢ رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، ١٩٨٤م.
- سعيد عبده السيد نجيدة، حرية الصحافة فى مصر النظرية والتطبيق من صور دستور ١٩٢٣م مارس ١٩٥٤م، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الاعلام ١٩٩١م.
- سليمان صالح سالم: مفهوم حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين ج. م. ع والمملكة المتحدة، الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، ١٩٩١م.

١٢ ـ حول المزيد من التفاصيل حول أداة تحليل النصوص السياسية راجع:
- د. حامد عبدالماجد، مرجع سابق...

١٣ ـ حول الدور السياسى للأزهر الشريف راجع:
د. ماجدة صالح، الدور السياسى للأزهر، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٩٣م مع ملاحظة أن الواقع ـ فى بعض الأحيان ـ وبمفهومه العام قد يجعل هناك إمكانية أن تلعب المؤسسة أدواراً فعلية غير تلك الأدوار الرسمية التى يحددها الأساس القانونى.

١٤ ـ راجع حول تحليل النصوص القانونية والسياسية:
- د. نهاد رزق الله: دراسات فى منهاجية تحليل النصوص، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١ ١٩٨٤م، وقد اعتمدنا فى تحليل النص القانونى على التالى: ـ
- نص الفتوى الصادرة عن مجلس الدولة متضمنة آلية معينة لحل تنازع الأدوار بين المؤسستين الرسميتين.
- تحليل إجمالى للخطاب القانونى والسياسى حول موضوع الفتوى ـ وبالذات الكتيب الذى صدر حولها من المنظمة المصرية لحقوق الانسان ـ ١٩٩٤م.
- حرية الرأى والعقيدة ـ قيود وإشكاليات ـ رقابة الأزهر على المصنفات السمعية والسمعية البصرية (ورشة عمل للمنظمة المصرية لحقوق الانسان ٨ ـ ٩ مارس ١٩٩٥م.
- إجراء عدد من المقابلات حول موضوع الفتوى ـ والرقابة عبر المؤسسة الدينية بوجه عام، وكانت المقابلات على النحو التالى:

(أ) مقابلة مع فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر السابق ـ قبل وفاته ٧/ ٨/ ١٩٩٥.

(ب) مقابلتان مع فضيلة الشيخ / فتح الله يس جزر ـ مدير عام البحوث والثقافة بمجمع البحوث الإسلامية، والذى يتصل عمله مباشرة بموضوع الرقابة باعتباره هو المسئول عن العملية.

(ج) أربع مقابلات مع النائب الأول لرئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى المستشار / طارق البشرى.

١٥ ـ قارن مع مفهوم النظام العام والآداب مفهوم الهوية فى:
- أميمة مصطفى عبود، قضية الهوية فى مصر فى السبعينيات. دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية غير منشورة) جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٣م ص ٥٥ ـ ٥٧.

١٦ ـ رضوان السيد، مفاهيم الجماعات فى الإسلام، بيروت: دار البشائر، ١٣٩٤م.
- راجع حول الموضوع بصفة عامة: ـ
- فهمى هويدى، رقابة المؤسسات الدينية على النشر وتأثيرها على حرية الفكر، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٦٣) ١٩٩٥م.

Ali Shari-Atti. on the sociology of Islam, (trans. Hamid Algar,) Berkeley : Mizan Press .1986.

الفصل السادس

صناعة الرأى العام

رأى السلطة ومنطق الدعاية السياسية

مقدمة الفصل السادس

نتناول فى هذا الفصل بالدراسة كيفية صناعة السلطة السياسية للرأى العام عبر منطق وآلية الدعاية السياسية تناولاً نظريًا يتم التركيز فيه على تأصيل الموضوع ووضعه فى إطاره النظرى الأشمل الذى ننطلق منه فى هذا الكتاب ؛ ففى **المبحث الأول:** نركز على الإطار التنظيرى الذى يؤصل لعملية صناعة السلطة السياسية للرأى العام عبر ربطها بالنمط الحضارى السائد، ثم نتناول العملية باعتبارها جزءًا من عملية التشكيل السلوكى وصناعة الإنسان بوجه عام، ثم ننتقل إلى ممارسة هذه العملية فى السياسة الداخلية والخارجية، وفى **المبحث الثانى:** نتناول الأداة التى يتم من خلالها ممارسة عملية صناعة الرأى العام وهو أداة الدعاية السياسية ؛ فنؤصل للظاهرة الدعائية، ونوضح كيفية ممارستها على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، ثم نعرض لنموذج نظرىّ يمكن من خلاله تحليل عملية الدعاية السياسية خاصة فى العملية الانتخابية؛ لننتهى بمجموعة من الآليات والأساليب التى يمكن من خلالها ممارسة الدعاية السياسية لصناعة الرأى العام.

* * *

المبحث الأول

صناعة الرأى العام: الإطار الفكرى والنظرى

يناقش هذا المبحث كيفية صناعة السلطة السياسية للرأى العام مركزين على الإطار الفكرى و النظرى العام الذى تجرى فى إطاره هذه العملية، وهى ظاهرة «صناعة» أو «بناء البشر» أو «الإنسان الجديد»، فنحاول بداية رؤية هذه العملية فى علاقتها بالأنماط الحضارية المختلفة، وإلى أى نمط حضارى تنتمى بدرجة أكبر هل إلى نمط الحضارة السياسية أم الحضارة غير السياسية أم الحضارة المتعدية للنواحى السياسية، وننتقل بعد ذلك إلى مناقشة الكيفية التى يتم بها صناعة الرأى العام من خلال المنطق الدعائى، وذلك على النحو التالى.

١ـ الإطار الحضارى العام لعملية صناعة الرأى العام فى علاقته بالظاهرة السياسية:

تعد الحضارة المتعدية للنواحى السياسية هى الإطار الحضارى الذى عرف عملية صناعة الرأى العام كأحد مستويات بناء البشر و تشكيلهم وصناعتهم بوجه عام ـ كما سيتضح ـ والحضارة المتعدية للنواحى السياسية هى أحد المفاهيم التى عرفتها تقاليد التحليل السياسى المعاصر، ويمكن أن نسميها ـ لإزالة غموض المفهوم، ورفع التباسه ـ بالحضارة فوق السياسية، أو الحضارة المتعددة الجوانب (إشارة إلى أن السياسة هى أحد جوانبها فقط؛ فهى لا ترفض السياسة، و لكن محورها أوسع من العلاقة التى تحيط بالظاهرة السياسية أى العلاقة بين الحاكم و المحكوم) [(١)]؛ فهى بالتالى تعرف السياسة بمعناها العربى الإسلامى الإصلاحى الشامل [(٢)] معبرة عن مثالية عقيدية تتفاعل فيها الأوامر المنزلة مع النماذج السلوكية للحياة المدنية، بمعنى أن المجتمع عليه أن يلتزم فى سلوكياته ويتقيد بتلك الأوامر و التعاليم المنزلة. [(٣)]

وتُعد العلاقة السياسية بين المواطن والسلطة السياسية الحاكمة فى هذا النمط الحضارى امتداداً لذلك فى الرؤية الإسلامية، بحيث يصبح الحاكم خليفة الله فى أرضه، ويُناط تحقيق القيم الدينية بالأدوار التى تقوم بها السلطة السياسية الحاكمة و المجتمع سواء كانت أدواراً إعلامية، أوعقيدية، أوحضارية، أودعائية. . إلخ وفق ما أسلفنا [(٤)]، وحيث تتقيد بها السلطة السياسية الحاكمة تماماً كالأفراد، سواء فى جوهرها كمثالية و فلسفة أو فى

جزئياتها كنظام للقيم و أسلوب للحياة، « فالسلطة السياسية الحاكمة تعد امتداداً لتلك العلاقة المجردة التى تعبر عن الجوهر الأخلاقى و المثالى الذى يسيطر على علاقة الحاكم بالمحكوم، هى لا تتجاهل الطابع السياسى للسلطة ولكن تجعله نتيجة أو بعداً من أبعاد العلاقة بين الحاكم و المحكوم فى جوهر المفهوم الحضارى للوجود البشرى . . . » (٥).

ومن خلال تحليل منطق تلك الحضارة نجد أنه يسيطر على ممارستها مفهوم «بناء» الإنسان الجديد، فالسلطة السياسية فى إطار هذا النموذج الحضارى تحاول انطلاقًا من الأبعاد المعنوية للوجود السياسى صناعة هذا الإنسان الجديد أو «بناء البشر» من خلال ممارسة الأدوار الاتصالية (٦) بداية بممارسة الأدوار الإعلامية، والتثقيفية، فالأدوار العقيدية، والحضارية، ثم تتدرج نحو الأدوار الأيديولوجية، فالأدوار الدعائية الأمر الذى يرتبط بدرجة ابتعادها عن الإطار القيمى و المثالية السياسية الحاكمة (٧) حتى تصل إلى درجة التجرد من هذا الإطار القيمى الحاكم للحضارة المتعدية للنواحى السياسية، وتصبح الأولوية للمصلحة الآنية و المباشرة و تنقلب الدعوة التى تبنى الرأى العام إلى دعاية تصنعه، ومن وجهة نظرنا فإن نقطة التحول تبدأ بتدهور القدرات القيمية و المعنوية وتضخم الأبعاد العملية البراجماتية أو الذرائعية على بقية الأبعاد، ويصبح المحور فى تحليل الظاهرة الاجتماعية هو العلاقة بين الحاكم و المحكوم و التى تدورحول الحقوق المختلفة للسلطة السياسية، ورقابة الرأى العام على ممارساتها. وتحاول السلطة الامتداد بحقوقها والتلاعب بالقدرات المختلفة الرقابية و التأسيسية للرأى العام. وذلك من خلال منطق الدعاية السياسية، ويكون ذلك مؤذنًا بامتداد الفساد إلى هذا النموذج الحضارى، وتحوله إلى آخر تسيس فيه جميع العلاقات بالمعنى الضيق الذى تعرفه الحضارة السياسية، ولكن السلطة السياسية الحاكمة المنبثقة من نموذج الحضارة السياسية تنكر نظريًا ـ على الأقل ـ أنها تقوم على «صناعة الإنسان» بدعوى أنها تنطلق من قيمة الحرية التى تترك شئون الأفراد و مقدراتهم لأنفسهم، وبدعوى أيضًا أنها «سلطة حارسة» تقوم بوظائف وأدوار حمائية ووقائية محدودة فى إطار عقد اجتماعى تبرمه مع الكيان المجتمعى، وتلتزم بأبعاده ومضمونه.

والواقع من وجهة نظرنا أن هذا التصور للسلطة السياسية الحاكمة باعتبارها « سلطة الحراسة ـ الخفير » أو « سلطة الحماية و التنسيق ـ البستانى » هو تصور حقوقى و نظرى إلى حد بعيد، فالخبرة التاريخية الأوروبية ذاتها تؤكد أن السلطة السياسية هناك عرفت عملية «صناعة البشر»، وتشكيلهم كإطار أوسع جرت فى سياقه عمليات صناعة الرأى العام، انطلاقا من أيديولوچية سياسية مصلحية.

٢ـ صناعة الرأى العام جزء من عملية صناعة البشر فى إطار الحضارة السياسية

توزعت «صناعة البشر فى إطار المجتمعات التى تنتمى إلى الحضارة السياسية فى اتجاهين يترجمان هذه الفكرة عمليًا، وهما (٨):

(أ) تشكيل البشر وصناعتهم بيولوچيًا من خلال التحكم فى العوامل الوراثية (مجال الهندسة الوراثية) وهو مجال متسع ، فالأبحاث فيه مستمرة و متسارعة ، والنتائج على درجة كبيرة من الأهمية خاصة بالنسبة لمستقبل البشرية .

(ب) عملية التشكيل السلوكى باعتبارها تمثل بدرجة من الدرجات - إخراجًا للإنسان عن طبيعته الأولى ، فكأنه يُبرمج أو يُصنع صنعًا جديدًا ، فهى تعبير عن مجموعة المحاولات المُخططة للهيمنة على العقول البشرية والتلاعب بها ، وبالتالى قيادتها أو توجيهها وفقًا لأهداف وغايات محددة ومرسومة سلفًا ؛ وذلك بعد أن يتم تجريدها من رؤيتها ومبادئها و اتجاهاتها السابقة و الأولية ، ويندرج فى إطارها معظم العمليات المخططة والهادفة للسيطرة على التعبيرات العامة أو الجماعية إزاء القضايا والأحداث والمشاكل المهمة .

(جـ)ويستوحى «الصانعون الجدد» للبشر - بيولوچيًا و سلوكيًا - أفكارهم و أساليبهم أساسًا مما توصلت إليه الأبحاث من اكتشافات فى علوم السلوك ، والتحكم ، والكمبيوتر وقد تمكنوا من تحقيق السيطرة على تصرفات الناس ، وأمزجتهم ورغباتهم ، وأفكارهم - بدرجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البشرية ، وقد كانت البداية الحقيقية مع نشأة علم التحكم فى السلوك البشرى ، ويطلق على القائمين على هذه العملية أيضًا «مهندسو البشر» والذين يتحكمون فى سلوكهم فى كل مكان : دور الحضانة ، وقاعات الدراسة ، والمستشفيات ودور النقاهة ، والسجون ، والمصانع ، المسارح ، والملاهى ، والمتنزهات العامة ، والمتاجر ، ومراكز الصحة النفسية . . . إلخ . (٩)

وفى الوقت الحالى هناك طلب متزايد على « خبراء السلوك » الذين يستخدمون أحدث أدوات التكنولوچيا للتأثير فى عشرات الآلاف من الناس لحساب الكثير من المؤسسات التى تسعى إلى تعديل أو تغيير مسلك من تتعامل معهم من البشر تحقيقًا لأغراضها . (١٠)

وفى هذا الإطار الأوسع تُجرى عملية صناعة الآراء الفردية من ناحية و خلق الأنماط الجماعية من ناحية أخرى ؛ وبالتالى صناعة الرأى العام ، وقد يُطلق عليها فى بعض الدراسات التى تركز على تحليل طبيعة السلطات التى تنطلق فى ممارساتها من أيديولوچية سياسية معينة مفاهيم من قبيل : « المذهبة» ، و أحيانًا « التلقين الأيديولوچى» ولو من خلال « الإقناع الخفى » فالقائمون على سياسة إنتاج المعلومات و توزيعها يختارون منها ما يناسب اهتماماتهم ، و يحقق مصالحهم و يخفون مالا يريدون توزيعه ونشره أو يتعارض معها ، ويشمل ذلك : الحكومة ، أو النخب الحاكمة ، و المهيمنين على وسائل الإعلام ، وأحيانًا أولئك الذين يُطلق عليهم «قادة الرأى » ، وفى هذا الإطار تتم «برمجة البشر» أى دفعهم

لاتخاذ المسلك الذى يراه الآخرون ـ سابقو الذكر ـ مناسبًا لهم، كما ينجح فى ذلك أيضًا عادة: الآباء، وأصحاب الأعمال وبالذات فى الفترة التى يكون فيها مرءوسوهم تحت المراقبة وفى ظروف صغر السن، وضحالة الخبرة، ومن هنا تتكون القاعدة الأساسية لعملية صناعة الرأى العام. (١١)

وفى إطار عملية صناعة الرأى العام يمكن القول إن السلطة السياسية تهدف إلى صناعة أنماط معينة منه وجعلها سائدة، أى صنع أنماط من فئة «غير المهتم»، ومن «لا رأى له»، أو من يهتم على نحو معين بمشاكل محددة بما يدعم ما تريد السلطة السياسية تحقيقه من أهداف، وسياسات... إلخ، أو صناعة من «يوافق» دائمًا، أو بعبارة أخرى صناعة الـ«نعم» الدائمة، والواقع أنه فى الوقت الحالى ـ ومع التقدم الجبار فى عمليات الاتصال أصبحت البشرية تخضع لعملية تنميط كبرى فى سلوكياتها؛ وبالتالى مواقفها و آرائها، وقد اعتمدت الحضارة السائدة فى تقدمها على عملية تنميط البشر وقولبتهم و إخراج نماذج منهم ذات أنماط موحدة من خلال هيمنة واضحة للدولة القومية ـ فى فترة من الفترات ـ و التى كانت تقوم بدور المربى و المنظم الأكبر للبشر طاغية بذلك على أدوار المؤسسات الأخرى كالأسرة، و الكنسية، والحزب السياسى، والنقابة.... إلخ (١٢)(١٣)، ولعل ذلك مما جعل الكثير من المفاهيم تدور حول علاقة الفرد بالدولة و حمايته منها؛ وذلك لانصهار كل التشكيلات الوسيطة بينهما، خصوصًا أن الخبرة التى أعقبت الثورة الفرنسية فى القرن التاسع عشر، قامت على فلسفة إلغاء كافة المنظمات الوسيطة بين المجتمع و السلطة الحاكمة. (١٤)

ويمكن القول إن تعملق الدور المؤسسى لأجهزة الدولة وهيمنتها مثل: أجهزة الإعلام، ومؤسسات التعليم... إلخ، جعل من تنميط البشر، أو قولبتهم، عملية مستمرة و دائمة لإخراج الأعداد المطلوبة للدولة السوق ـ أحدث تطور عولمى لمفهوم الدولة ـ فهى عملية توحيد قياسى شاملة، فكما أن هناك نماذج سلعية متشابهة و ذات مواصفات محددة، ثمة نماذج بشرية بمواصفات قياسية، بل إن الثانية شرط وجود وتحقق الأولى، وفى هذا الإطار يمكن فهم عملية صناعة الرأى العام من خلال تنميطه فى مجموعة من الأنماط التى تتناسب مع طبيعة السلطة السياسية وأهدافها، ومثاليتها السياسية التى تسعى لتحقيقها.

٣ـ المنطق الدعائى وصناعة الرأى العام على المستويين الداخلى والخارجى:

يستتر خلف عملية صناعة الرأى العام على المستويين الوطنى والعالمى أو الكونى منطق معين تتم ممارسة العملية من خلاله سنعرض له، فضلاً عن كونه يثير قضية «العالمية» و «الخصوصية» أو علاقة الداخل بالخارج ـ فمازال الرأى العام المحلى يحمل بعض سمات التميز، والاختلاف عن الرأى العام العالمى، ورغم إقرارنا بأن التقدم الهائل فى وسائل

الاتصال قد جعل من العالم ـ داخله و خارجه ـ «قرية واحدة» أو «كونية واحدة» ؛ إلا أنه تبقى هناك درجة من درجات الاختلاف بين المنطق الذى يتم به صناعة الرأى العام المحلى والرأى العام العالمى توجب التمييز بينهما على النحو التالى (١٥):

الأول: اختلاف طبيعة القضايا التى تثير كلا النوعين من الرأى العام ؛ فالرأى العام المحلى أو الوطنى تثيره قضايا وطنية أو قومية بالأساس تُثار أو تحدث فى دولة أو إقليم معين: إجراء انتخابات، أو ارتفاع أسعار سلع معينة، أو تطور سياسى محدد. . . إلخ، أما الرأى العام العالمى فتثيره قضايا ذات طبيعة عالمية أو اكتسبت الصفة العالمية من تواتر وقوعها فى كثير من بلدان العالم، مثل: الإرهاب الدولى، والمشكلات المتعلقة بالبيئة كمسألة التلوث، ومسألة الأسلحة النووية. . . إلخ، ورغم أن هناك سمات مشتركة معروفة علميًا لتلك القضية التى تثير الرأى العام ـ أيًا كانت طبيعتها ـ إلا أن مضمون القضية هو الذى يحدد انتمائها.

الثانى: اختلاف طبيعة الخطاب الدعائى الذى يتم من خلاله عملية صناعة الرأى العام؛ فنتيجة لكون المرسل و المستقبل بصدد الرأى العام المحلى الداخلى ينتميان لنفس البيئة عمليًا، ويخضعان لنفس المؤثرات السياسية وغير السياسية، ويشتركان فى لغة الخطاب الدعائى تصبح عملية صناعة الرأى العام المحلى يسيرة، وبالمقابل ينتمى كلٌ من المرسل والمستقبل بصدد الرأى العام العالمى إلى حضارة وثقافة مختلفة أومتمايزة على الأقل، كما تفرق بينهما لغة الخطاب الدعائى إن لم يكن من حيث المضمون فعلى الأقل من حيث طبيعة اللغة، كما أن هذه العملية تثير مسائل من قبيل الغزو والتطويع الحضارى؛ مما يُصعّب من مسألة صناعة الرأى العام على المستوى العالمى.

الثالث: اختلاف طبيعة العوامل المؤثرة فى عملية صناعة الرأى العام و تشكيله، ففى حين تتسم العوامل المؤثرة فى عملية صناعة الرأى العام المحلى وتشكيله بأنها عوامل مباشرة وحاضرة التأثير، فإن العوامل المؤثرة فى صناعة الرأى العام العالمى تتسم بأنها عوامل غير مباشرة؛ و بالتالى تأثيراتها تكون من خلال أو عبر عوامل أخرى.

الرابع: اختلاف ما يمكن أن يُطلق عليه النتائج السياسية لعملية صناعة الرأى العام على المستويين ؛ فصناعة الرأى العام على المستوى المحلى تفرز لنا « **الأغلبية المصنوعة** » التى تفوز فى الانتخابات البرلمانية، فتشكل الحكومة أو السلطة التنفيذية، ويكون لها الأغلبية أيضا فى البرلمان الذى يتولى سن التشريع ويراقب أداء السلطة التنفيذية؛ وبذلك تكون السلطة السياسية فى تكوينها تعبيرًا أو تشكيلاً لاتجاهات الرأى العام المحلى، أما بالنسبة

لصناعة الرأى العام على المستوى العالمى فهى أقل فعالية، حيث إن المجتمع الدولى مازال يفتقر إلى وجود سلطة سياسية دولية عليا تمارس دوراً مقارباً لما تقوم به السلطات الحاكمة فى الدولة على المستوى المحلى، وما زالت جهود المنظمات الدولية فى هذا المضمار رغم أهميتها قاصرة عن تشكل سلطة سياسية حاكمة بالمعنى الحقيقى.[١٦]

ورغم هذا التمييز بين الرأى العام المحلى، والدولى إلا أن التداخل بينهما يظل قائمًا وملموسًا، وقد ازداد بصدد قضية صناعة الرأى العام فى عصر الاتصالات الذى أفرز ما يسمى «القرية العالمية»، فالعالم رغم اتساعه وبسبب هذه التطورات المذهلة فى الاتصالات غدا قرية واحدة ما يحدث فى جزء منه يتم نقله فى التولبقية أجزاء العالم، ونشاهد أمثلة لذلك فى الحروب والكوارث التى يجرى نقلها على الهواء مباشرة حال حدوثها بحيث يتابع الرأى العام الحدث حال وقوعه بالفعل؛ شاهدنا ذلك بالفعل فى حرب الخليج الثانية، ثم تدمير برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى الهجمات التى تعرضت لها أمريكا فى سبتمبر ٢٠٠١، ولكن الهجوم الأمريكى على أفغانستان تعرض لدرجة عالية من الرقابة السياسية والتعتيم من قبل الإدارة الأمريكية بعد ذلك[١٧]، غير أن البعض يورد تحفظًا مهمًا على فكرة القرية العالمية، ومرادفاتها من قبيل: الكونية، والعولمة.. إلخ، فالفكرة الكونية تتعارض مع الفكرتين الجغرافية و البيولوچية..، فالأولى تحدد خصائص المجتمع، والحضارات، وثورة الاتصال لن توحد حالة الجغرافيا للشعوب، أو تفرض نمطًا حياتيًا واحداً أكثر تأثيراً من العوامل الجغرافية الأرض والماء والمناخ.. إلخ، ومن ناحية ثانية فإن فكرة تنميط أو إمكانية تماثل كل البشر فى الشكل مثلاً، ستتعارض مع الفكرة البيولوچية - مهما حاولت جهود الهندسة الوراثية فى التشكيل البيولوچى، فإذا كان التركيب البيولوچى يحدد خصائص الإنسان الفرد، ويحدد خصائص المجتمعات فإنه من غير المنطقى أن يتم إلغاء كل ذلك من خلال القرية العالمية حتى نتوحد البشرية فى نموذج بشرى كونى.[١٨]

والكونية أو العالمية المطروحة فى القرية الكونية فى رأى البعض هى نوع معين قد تقبل بوجود الخلاف، ولكن مع توحيد القيم العليا باعتبارها قيم العصر، و العصر بهذا الصدد تعبير عن نمط ثقافى ونسق قيمى ومجموعة من المعايير الحاكمة والأدوات الضابطة وليست مجرد تعبير زمنى.[١٩]

تأسيسا على ذلك فإننا نبقى على التمييز بين المنطقين الدعائيين اللذين يسيطران على عملية صناعة الرأى العام على المستويين المحلى و العالمى.

أولا : منطق صناعة الرأى العام المحلى أو الوطنى عبر غسيل المخ والتلاعب بالعقول .

لم يخضع مفهوم غسيل المخ، أو تنظيف الدماغ «Hsineo» حسب التعريف الصينى الأصلى له - لدراسة سياسية عميقة برغم أهميته التحليلية [٢٠] برغم أن ممارسته تتم عمليًا على نطاق واسع على المستوى الجماعى إزاء القضايا و المواقف السياسية خاصة فى إطار الأنظمة السياسية القيادية، والشمولية، والتسلطية، وهى تلك الأنظمة التى تنتشر فى غالبية ما يسمى ببلدان العالم النامى .

وترجع بدايات ظهور مفهوم «غسيل المخ» إلى الأمريكى «إدوار هنتر» على أثر الحرب الكورية فى الخمسينيات، والتى رجع فيها الأسرى إلى بلادهم مقتنعين بآراء الطرف الآخر ؛ وبالتالى استخدم بمعنى «المحاولات المخططة أو الأساليب السياسية المتبعة من قبل الشيوعيين لإقناع غير الشيوعيين بالإيمان والتسليم بمبادئهم و تعاليمهم »، وهكذا اقترن اصطلاح غسيل الدماغ بالأساليب الكورية - الصينية لتحوير أفكار الآخرين وتنقيتها من الشوائب الغربية البرجوازية، أما الصينيون أنفسهم فقد أطلقوا على نفس العملية اصطلاح «تقويم الأفكار» باعتباره برنامجًا تثقيفيًا عامًا، وكجزء من التربية الاشتراكية للمواطنين الصينيين أنفسهم .

وفى إطار صياغة «الإنسان الجديد» تؤكد الكثير من الدراسات البيولوچية أن عملية غسيل المخ قد تتم على المستوى الفردى عن طريق التدخل فى المخ بموجات كهربية، أو عن طريق إجراء العمليات الجراحية ، أو عن طريق مواد كيميائية، أما على المستوى الجماعى فإن غسيل المخ يكون عن طريق تغيير وجهات نظر الجماعات و آرائهم بصورة جماعية، وتقوم بهذه المهمة - ضمن وسائل أخرى - وسائل الاتصال خاصة التلفاز، حيث تلعب دورًا أساسيًا لما لها من قدرة على نقل الفكر و الرأى إلى جميع مواطنيها و إلى غيرهم من شعوب العالم .

ويرى البعض أن عملية التحويل العقيدى - تسعى إلى تحقيق نفس الهدف، ولكن فى صورة دعوة عقائدية أيديولوچية تقتصر على الإقناع، بينما غسيل المخ يسعى إلى الاحتواء وشل إمكانيات الرفض « وتفجير الشخصية الفردية، وإعادة تشكيلها بما يتلاءم مع أفكار ومعتقدات القائمين بالعملية . . كما أنها يمكن أن تتعرض للاهتزاز على المستوى الجماعى فى حالة انتقال الفرد إلى بيئة تحميه من الضغوط الخارجية» . [٢١]

وهكذا نستطيع القول إن عملية غسيل المخ تكمن خلف كل أداة تقنية مخططة ترمى إلى تحوير الرأى أو الفكر أو السلوك البشرى ضد رغبة الإنسان أو إرادته أو سابق ثقافته وتعليمه،

وهو الأمر الذى يجعلها المنطق المسيطر على عملية صناعة الرأى العام المحلى أو الوطنى بالنسبة للأفراد أو المجتمعات، فبالنسبة للمستوى الفردى كانت العملية تمارس مع الأسرى فى الحروب، وأحيانًا مع المعتقلين و المحكوم عليهم، خصوصًا فى القضايا ذات الطابع الفكرى أو المذهبى أو قضايا الرأى و الضمير بوجه عام فى السجون التى تقيمها السلطات الحاكمة فى كثير من البلدان ذات الأنظمة السياسية التسلطية، وغالبًا ما يسلك القائمون عليها سبل الترغيب أحيانًا، والقسر فى أحيان أخرى؛ وذلك لتحقيق النتيجة المبتغاه، غير أن الخبرة التاريخية تدلنا على محدودية هذه الوسيلة فى إحداث الأثر المطلوب بوجه عام، أما على المستوى الجماعى فإن تطويع إرادة شعب ما عبر سياسات غسيل المخ الجماعى عرفتها الخبرات النازية والفاشية والسوفيتية، كما تحاول القيام بها بدرجات أقل من النجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى الكثير من مناطق العالم، وهناك من يتحدث عن إعادة تشكيل الطابع القومى للمنطقة العربية فى الوقت الراهن [٢٢]، وهناك من يتحدث عن نماذج تاريخية واقعية لذلك مازالت تتمتع بقدر من الاستمرارية والنجاح، إذ يتحدث البعض عن كيفيه صناعة النخبة الحاكمة فى بعض البلاد مثل: لبنان، وبلاد المغرب العربى [٢٣].

التطويع الحضارى وغسيل المخ الجماعى: صناعة النخبة من قادة الرأى والسلطة الحاكمة (الفرانكفونية نموذجًا):

تمثل الفرانكفونية نموذجًا للخبرة التاريخية و المستمرة حتى الآن؛ فتاريخيًا ترجع بداية هذا النموذج التطويعى إلى البعثات التبشيرية فى بلدان أفريقيا التى توسلت لأهدافها بالمعونات الإقتصادية؛ فعلى سبيل المثال فقدكانت تلك البعثات تُوقع عقودًا - وليكن مع عدد من الأسر السنغالية - تقدم لها بموجبها مساعدات فى مقابل أن تختار من أطفالها من تربية على نفقتها، وتنص العقود عادة على أن الأسر مُجبرة على رد ثمن المساعدات، وعلى دفع نفقات تعليم ابنها إذا هى خالفت الشروط (بطلب استرداده مثلاً)، وتختار البعثة من أطفال تلك الأسرة من هم دون الخامسة من العمر، ثم ترسلهم إلى مدارس تبشيرية، وينفصلون عن أهلهم، وينشأون تنشئة كاثوليكية، ثم يرسلون إلى فرنسا؛ لإتمام تحصيلهم العالى، ويُعادون بعدئذ إلى السنغال مثلا؛ ليقوموا بالوظائف و الأدوار التى تُعهد إليهم بما يخدم مصلحة فرنسا، وهكذا يعود «الصبى السنغالى رجلاً «كاثوليكيا» لغته الأولى الفرنسية ويحمل الجنسية الفرنسية والولاء الأساسى له لفرنسا، أحد أهم جوانب سياسة «الفرنسة» والتى وضعت جذور ما يسمى «المجموعة الفرانكفونية» فيما بعد؛ وهو الأمر الذى يعد نوعًا من أنواع غسيل المخ والتحوير الفكرى والمذهبى طويل المدى، والمتتبع

للأحداث على نطاق الرأى العام العالمى يلحظ محاولات متعددة فى الوقت الراهن لتوسيع نطاق الفرانكوفونية السياسية والثقافية، فمنذ بضع سنوات تحاول فرنسا أن ترمم إمبراطوريتها السابقة بانتهاج سياسة ثقافية شبه عالمية، محورها اللغة الفرنسية كعامل مشترك يجمع بين شتات مستعمراتها السابقة والدول التى انتدبت عليها، وتلك التى لا تزال تحتفظ فيها ببعض من نفوذ، وهذه العودة إلى الأصول اللغوية تأخذ أبعاداً جديدة تضعها على قائمة أولويات السياسة الفرنسية ؛ فمثلا فى هذا الإطار يتم التشديد على إبراز الوجه المشرق للفرانكوفونية على أساس أن هذه الأخيرة تستند على تراث الثورة الفرنسية التنويرى، ثم تعدتها إلى إنشاء الكثير من المؤسسات والهيئات الثقافية والتقنية وصولاً إلى تنفيذ المشروعات الاقتصادية الكبرى. ففى عام ١٩٦٦ م أنشأت فرنسا اللجنة العليا للدفاع عن انتشار اللغة الفرنسية، وفى عام ١٩٧٠ أنشأت « هيئة التعاون الثقافى والتقنى» كمؤسسة دولية تستهدف احتضان الدول التى استقلت عن فرنسا، وبلغ عدد الدول الأعضاء فى هذه الهيئة ٢٢٥ بلد «فرانكوفونى» من مختلف القارات على ما بينها من تباعد جغرافى وقومى، وفى ١٩٨٤ أعلن إنشاء « المجلس الأعلى للفرانكوفونية»، ضم ٢٨ عضواً بينهم ٧ فرنسيين و ٢١ عضواً من مختلف البلدان الآسيوية والأفريقية والأمريكية، وتسعى فرنسا من خلال بعث فكرة الفرانكوفونية كرابطة دولية، على غرار (الأنجلوفونية) إلى التغلغل التدريجى فى صميم الحياة الثقافية والاقتصادية؛ لتمارس وتدعم أدوارها السابقة. (٢٣)

وفى العالم العربى نلاحظ على سبيل المثال إن معظم الذين تعاقبوا على رئاسة الجمهورية اللبنانية كانوا من خريجى كلية القديس يوسف اليسوعية، وهى معقل الفرانكوفونية فى المشرق العربى (٢٤)، أما فى أقطار المغرب العربى وبرغم إصرار الحركات التحررية ومقاومتها العنيدة لكل المحاولات الرامية إلى « فرنسة » سكانها، تمكنت فرنسا من خلق حالة فرانكوفونية لدى أفراد النخبة المثقفة التى ظلت على ولائها وإعجابها بالمثال الفرنسى، ففى الجزائر تمت فرنسة قطاعات من النخبة المدنية والعسكرية بحيث أضحت مرتبطة بفرنسا فكريًا ومصلحيًا حتى اليوم، هذه النخبة المتفرنسة تعد فى رأينا أحد أقوى العوامل المتحكمة فى الأزمة الجزائرية الممتدة منذ إلغاء الانتخابات البرلمانية التى فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل أكثر من عقد من الزمن تقريبًا، ووقع على أثرها الانقلاب العسكرى وتدخل المؤسسة العسكرية بإلغاء الانتخابات.

والجدير بالذكر أنه فى أعقاب تأسيس المجلس الأعلى للفرانكوفونية انعقدت أول قمة فرانكوفونية شملت ٤٢ دولةً بينها ٥ دول عربية هى: لبنان، والمغرب، وتونس،

وموريتانيا، ومصر، وعلى رغم اهتمام فرنسا بأقطار المغرب العربى التى تضم أكثر من عشرين مليون فرانكوفونى عربى فإنها تولى اليوم اهتمامًا متزيدًا بمصر التى تقع خارج دائرة الفرانكوفونية إلى حد بعيد؛ مما يثير التساؤل حول الأسباب الكامنة خلف هذا الاهتمام.

ومن مراجعة الخبرة التى تقدمها النماذج التاريخية نجد أن النموذج الأول محمد على اعتمد المثال الفرنسى لتحديث الدولة عبر إيفاد البعثات العلمية منذ العام ١٨٢٦ واستقدامها مما شكل بدايات صناعة النخبة المثقفة المصرية، والشاهد أن الحضور الثقافى الفرنسى فى إطار تلك النخبة لم ينقطع رغم سنين الاحتلال الإنجليزى، كما أن إقامة جامعة فرنسية، وكذا محاولات الاحتفال بمرور مائتى عام على غزو الحملة الفرنسية لمصر منذ سنوات يندرج أيضابدوره فى هذا الإطار، وبشكل عام نستطيع القول إنه إذا كانت فرنسا قد عجزت عن تقاسم الأدوار من موقع الندية مع الولايات المتحدة القطب العالمى الأحادى، فإن الفرانكوفويين العرب وهم فى موقع التوجيه والإعلام والأدب والثقافة والفن يقومون واقعيًا بدورهم فى هذا المجال عبر التأثير وصناعة الرأى العام فى بلدانهم الأصلية وفق ما أسلفنا.

أما المفهوم الثانى الذى ينبع منه المنطق الذى يتم من خلاله عملية صنع الرأى العام المحلى فهو مفهوم التلاعب بالعقول

يعنى التلاعب بالعقول التأثير بطريقة تنطوى على التمويه والتلاعب بالإدراك الذاتى للوقائع بحيث يحيد عن الحقيقة والصواب من قبل شخص أو هيئة أو جماعة (٢٥)؛ فالسلطة السياسية الحاكمة تحاول - عامدة - طرح توجهات، وأفكار لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعى عبر:

١- وضع أسس تداول المعلومات، والصور، والإشراف على معالجتها وتنقيحها، وإحكام السيطرة عليها.

٢- استخدام الأساطير والمقولات السياسية التى تفسر الشروط السائدة للوجود الاجتماعى، وتبررها وفى هذا الإطار يرى البعض أن التلاعب يصنع ما يسميه بـ «سياسة الحقيقة»؛ إذ لكل مجتمع نظامه الخاص للتعلق بالحقيقة، وطرقه الخاصة لتدبير شئونها، أى أن له أنماط معينة من الخطابات يتقبلها على أنها خطابات الحقيقة، وآليات وهيئات ومنابر تمكنه من التمييز بين المنطوقات الصحيحة وغير الصحيحة، وسلطات معينة توكل إليها مهمة ما يمكن اعتباره حقيقيًا؛ وبالتالى فإن التلاعب بالعقول يجرى من خلال استحداث معان غير حقيقية؛ وبالتالى تزييف للوعى الجماعى.. فلا يكون الرأى المعلن

قائمًا على أساس موضوعى حقيقى، وبهذا تستطيع السلطة الحاكمة « تطويع الجماهير » و «استتباعها»، و«صناعة شرعيتها» من خلق الرضاء الكاذب، وضمان التأييد الشعبى لنظام اجتماعى وسياسى لا يخدم المصالح الحقيقية للأغلبية على المدى البعيد.

فعندما يؤدى التلاعب بالعقول ـ كمنطق دعائى للسلطة السياسية ـ أدوراه فى صناعة الرأى العام لا يكون ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير تسلطية بديلة، ولكن السؤال متى تلجأ السلطة الحاكمة إليه؟ والواقع أنها لا تلجأ إليه إلا عندما تبدأ الفئات المحكومة القادرة على الفعل المؤثر فى الظهور كإرادة عامة منظمة فى خضم الحياة السياسية، أما قبل ذلك فلا وجود له بالمعنى الدقيق للكلمة فليس هناك ضرورة لتضليل الخاضعين للقمع والعنف الجسدى، ولعله مما ساعد على بروز هذه الظاهرة ارتباط التطور التكنولوچى الهائل فى تقنيات الاتصال ووسائل حفظ المعلومات وتخزينها بظاهرتين على درجة عالية من الأهمية :ـ

١ـ أتاح التطور الهائل فى تقنيات الاتصال، لأقلية أن تتحكم فى « الجمهور الكبير »، وأن تشكل رأيه وتحركه سلوكيًا بطريقة غير ملموسة أو مرئية.

٢ـ انتشار السلطة الحاكمة وتمركزها فى أجهزة التنشئة والاتصال، سواء أكان ذلك على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى، فعلى المستوى الحكومى يلاحظ أن السلطات الحاكمة فى معظم الدول النامية تتحدث عن سياسات « الإصلاح » و«التخصيصية» لكنها تحتكر كافة مصادر المعلومات الأساسية؛ بما يمكنها من رسم إطار وموضوعات هذه السياسات، ثم تقوم بنشرها وإذاعتها عن طريق أجهزة الاتصال والإعلام التى تمتلكها، وعلى المستوى العالمى يتضح تعملق السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصًا فى الجانب الاتصالى وتقنية المعلومات، حيث الكارتلات الضخمة، والشركات العابرة للقوميات التى تتحكم فى هذه الوسائط، ولم يكن القمع وسيلة السلطة الحاكمة فى المجتمع الأمريكى للسيطرة على الأغلبية البيضاء، وإنما كان التلاعب بالعقول والاستمالة والتمويه.

وحينما يكون التلاعب بالعقول هو الفلسفة الأساسية التى تتحقق من خلالها السيطرة كأحد وجهى السلطة تكون الأولوية لتنسيق وتنقيح الوسائل التقنية له على الأنشطة الأخرى. وإذا كان من غير العلمى ربط القمع والاستبداد بمجتمعات معينة، فإنه من غير العلمى كذلك الربط بين أشكال معينة من السلطة والتضليل أو التلاعب بالعقول. [٢٦]

وهكذا فإن منطق « التلاعب بالعقول» يكمن خلف عملية صناعة الرأى العام من حيث تزييف رؤية الواقع الموضوعى وصنع سياسة زائفة للحقيقة، وهدم صورة إيجابية معينة، وإرساء صورة مخالفة محلها. وقد يرتبط بحوادث ومواقف محددة تتصل بطبيعة الواقع الاجتماعى والسياسى الكلى والإجمالى.

ثانيًا: منطق صناعة الرأى العام العالمى: الحرب النفسية والتسميم السياسى:

(أ) يعبر مفهوم الحرب النفسية عن حملة شاملة تستخدم فيها كل الأجهزة والأدوات المتاحة للتأثير فى عقول وأفئدة الجماعة المحددة، بقصد تدمير مواقف معينة، وإحلال مواقف أخرى تؤدى إلى سلوك يتفق مع مصالح الطرف الذى يشن هذه الحرب، وغالبًا ما تكون الحرب النفسية موجهة إلى مجتمع آخر أو سلطة أخرى غالبًا ما يكون مجتمعًا أو طرفًا معاديا بالأساس.[(٢٧)]

وتتوجه الحرب النفسية إلى عقل الإنسان ونفسيته - وليس جسده - وهى جزء من مفهوم « الحرب الشاملة »، تشن قبلها، وفى أثنائها، وفى أعقابها، وغالبًا لا يتم إدارك مدى نجاحها أو إخفاقها إلا بعد سنوات.

وكثيرًا ما يطلق عليها «حرب الأعصاب» و«حرب الدهاء» إذ تُعد أن الحرب النفسية أحد مستويات صناعة الرأى العام على المستوى العالمى، فعندما يشن طرف (أ) حربًا نفسية ضد الطرف (ب)، فإن ذلك يعنى أنه يحاول تحطيم معنوياته، أى يحاول التأثير فى رأيه العام الحالى وتبديله بالرأى العام الموالى له أو المناصر لما يتبنى من أهداف وقضايا؛ وبالتالى يقاس مدى نجاح الحرب النفسية بحجم واتجاه التغيير الذى تحدثه فى الرأى العام المعين.

ويمكن القول إن مقومات «الحرب النفسية » هى:

١- تتجه الحرب النفسية فى خطابها إلى العدو أو الخصم أو الآخر بالمعنى العام.

٢- تختلف الحرب النفسية عن الدعاية من حيث كونها لا تسعى إلى الإقناع أو الاقتناع، بل تستهدف القضاء على الخصم وشل قدراته المعنوية.

٣- أما من حيث غايات الحرب النفسية، فيمكن تحديدها فيما يلى:

أ- تحطيم إيمان الخصم بعقيدته السياسية.

ب- تحطيم التماسك النفسى للخصم العقائدى.

ج- استغلال النجاحات التى يصل إليها الطرف المهاجم كوسيلة لإضعاف ثقة الطرف الآخر بنفسه وعقيدته.

د- رفض دعاية أو حملة مخالفة.

(ب) أما مفهوم التسميم السياسى Political intorxicrtion فيعد المنطق المهيمن على صناعة الرأى العام فى المجتمعات المعاصرة، وقد استخدمه العلماء الفرنسيون، وبالذات

خبراء الحرب النفسية فى أواخر الستينيات، وذلك للتعبير عن عملية زرع قيم صحيحة، ثم دفعها تدريجيًا فى السلم التصاعدى لنظام القيم الفردى أو الجماعى بحيث ترتفع إلى أعلاه، ومن ثم تفرض على القيم المطلقة أو العليا النزول إلى مراتب أقل أهمية؛ وبالتالى فإن مفهوم التسميم Intorxicrtion يشير إلى العملية التى يراد بها التأثير على العقول والأفئدة عن طريق التلاعب بعناصر التكوين المعنوى، وهو ما يمثل قمة ما يمكن أن يسمى بعملية التوجيه السياسى أو المعنوى الذى يدور حول زرع أفكار معينة من خلال الدعاية، بحيث تؤدى إلى تصور معين للموقف يختلف عن حقيقته؛ مما يترتب عليه عند اكتشاف تلك الحقيقة نوعًا من الصدمة تؤدى إلى شلل نفسى؛ وبالتالى عدم القدرة على المواجهة، وهذه العملية قد تكون مقدمة لمعركة فعلية، تأتى بعدها عملية الهجوم القتالى؛ ليتحقق الانتصار بأقل تكلفة ممكنة، كما قد تكون لاحقة لها بحيث تكمل الانتصار بالقضاء المطلق على الخصم كوجود ذاتى فى سبيل التمسك ببقائه الحضارى، وهناك عنصران مهمان قد يشكلان آليات التسميم :

(١) عنصر التضليل، والذى يقوم على إساءة توظيف القيم.

(٢) عنصر الترويض، والذى يجعل تلك القيم متجانسة ومتسقة مع النظام السائد.

ولنوضح ذلك فقد نكون أمام رأى عام سائد إزاء قضية محددة، ولتكن قضية تحرير أرض محتلة يرى حتمية عملية التحرير استنادًا إلى مبادئ: العدالة، ومقاومة الاحتلال، والحق التاريخى، وقدسية الأرض... إلخ. كلها مبادئ مطلقة يتأسس عليها الإيمان بمسألة تحرير كل الأرض، وهو منطق لا يقبل المساومات وأنصاف الحلول.

تبدأ عملية التسميم السياسى من خلال زرع قيم جديدة لدى طبقات معينة فى المجتمع المحكوم، ولدى بعض عناصر النخبة الحاكمة تدور حول الاعتراف بالآخر، وقبول التعايش معه، وضراوة ما يترتب على الحروب من مآسى، ومزايا السلام والتنمية... إلخ، هذه المبادئ ـ فى حد ذاتها ـ تعد أمرًا مرغوب فيها، بل إنها تمثل فى ظروف محددة تطلعات المجتمع والإنسان المعاصر، وفى مرحلة تالية تتم عملية تضخيم لهذه القيم، وتصعيد تدريجى لها بوعى عبر وسائل الاتصال والإعلام بصفة خاصة، وهكذا تتصاعد هذه القيم الجديدة شيئًا فشيئًا إلى أعلى قمة السلم الهرمى للقيم، عندئذ تحدث عملية إحلال لا شعورية، فإذا بهذه القيم الجديدة تحل محل القيم القديمة فى تشكيل إطار الرأى العام وصياغته.

وغالبًا ما يحدث تصادم بين النوعين من القيم على المستوى الفردى أو على المستوى

الجماعى، فعلى المستوى الفردى إذا خضع موظف ما لمثل هذه العملية، وتصاعدت لديه قيم: الاستهلاك، والكسب السريع على حساب قيم الأمانة، والحق، والشرف، فإنه يكون على استعداد لأن يسرق ويرتشى، وعلى المستوى الجماعى فإن الأمة أو النخبة الحاكمة التى تخضع لمثل هذه العملية سوف ينتهى بها الأمر إلى أن تتخلى عن حقوقها الأصلية، ومقدساتها فى سبيل حل مشكلاتها الاقتصادية، أوتحقيق التنمية أو الرفاهية الاقتصادية.

وهكذا يُعاد تشكيل الإطار الذى ينطلق منه الرأى العام بحيث يسود فى المجتمع رأى عام إزاء القضايا التى تواجهه بما يتوافق مع القيم الجديدة التى تم غرسها أو تسريبها إلى وعيه الجمعى.

وهكذا يكون قد اتضح من الاستعراض السابق الإطار العام الذى تجرى فى ظله عملية صناعة الرأى العام - أحد أهم وأعلى مستويات تشكيله - سواء فيما يتعلق بطبيعة الإطار الحضارى الذى تتم العملية إزاء تعبيراته السياسية عن مواقفه العملية (أى ظاهرة الرأى العام الخاصة به)، وبطبيعة السلطة السياسية الحاكمة وأنماطها، وبالذات تلك التى تشهد تركزًا فى نقاط السلطة حول مراكز معينة ومحددة.

أو بصدد التمييز بين النوعين من الرأى العام على المستوى المحلى والعالمى الكونى، وما أثارته حول فكرة « القرية العالمية » من تحفظات أساسية، وما يقوم أو يستتر خلف هذا التمييز من اختلاف لمنطق صناعة الرأى العام بين: غسيل المخ والتطويع الجماعى والتلاعب بالعقول من ناحية، والحرب النفسية والتسميم السياسى من ناحية أخرى.[٢٨]

وهذا فى رأينا الإطار العام الذى فى ظله يجرى الحديث عن عملية صناعة الرأى العام فى المجتمع المعاصر، والذى يؤثر بدرجة من الدرجات فى المسالك والأدوات التى يتم من خلالها إفراغ منطق غسيل المخ أو التسميم السياسى، مثلا فى برامج وسياسات محددة إزاء وقائع أو قضايا بعينها يُراد تشكيل الرأى العام بصددها، وفى رأينا أن المسلك الدعائى - باعتباره مبلورًا للأدوار الدعائية للسلطة السياسية الحاكمة - كما سبق التعرض لها فى منظومة الأدوار الاتصالية هو المسلك الذى يمكن أو بالفعل تتم من خلاله عملية صناعة الرأى العام.

وينقلنا ذلك إلى الحديث عن هذا المسلك والأداة الدعائية التى يتم من خلالها عملية صناعة الرأى العام، وذلك هو موضع المبحث التالى.

المبحث الثانى

العملية الدعائية وصناعة الرأى العام: الوسائل والآليات

نتناول فى هذا المبحث العملية الدعائية التى يتم من خلالها صناعة الرأى العام عبر تحويل المنطق الذى يستتر خلفها إلى سياسات اتصالية تتضح فى برامج محددة وموجهة، وأنماط ونماذج دعائية يتم إنتاجها، وأفكار وسياسات للحقيقة أو للكلام يتم تسويقها إلى الجمهور، وسنقتصر على بيان النقاط التالية:

١ - ماهية الدعاية وموقعها فى إطار العملية السياسية (موضع عملية صناعة الرأى العام) حيث تغلف الدعاية السياسية كمسلك اتصالى جميع مكونات العملية السياسية، وتربط بين أجزائها المختلفة - سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى - وفى هذا الإطار نحدد بالضبط موضع ظاهرة الرأى العام فى إطار الظاهرة الجماهيرية وموقعها فى العملية السياسية.

٢ - ننتقل بعد ذلك إلى مستوى جزئى ونسبى لنعرض النموذج الدعائى، والذى قدمه ناعوم تشومسكى ورفيقه - بمحدداته الخمسة لكيفية صناعة الرأى العام المساند للسلطة السياسية الحاكمة أو بتعبيره صناعة الموافقة، وقد يُقال إن ذلك النموذج وُضع؛ لكى يلائم الظواهر الخاصة بالمجتمع الأمريكى ويفسرها - وهذا صحيح جزئيًا - ولكنه كأى نموذج له قدرته التفسيرية التى تتعدى حدود الواقع الذى تم استنباط مؤشراته الأساسية منه، كما نسعى إلى وضع إطار نظرى له قدرة تفسيرية على درجة معينة من درجات الشمول والعمومية، إضافة إلى ذلك فقد عدلنا - جزئيًا - فى بعض مقولات النموذج؛ وذلك لكى تتناسب مع دراسة واقع الحالة المصرية كخبرة تطبيقية.

٣ - ننتقل بعد ذلك إلى مستوى أكثر جزئية ونسبية؛ إذ نسعى إلى تطبيق النموذج السابق على عملية صناعة الأغلبية والأقلية عبر التدخل والتلاعب - وفق المنطق السابق الإشارة إليه - بالمرحلة الثانية من مراحل تكوّن ظاهرة الرأى العام. .

٤ - ثم نتناول مجموعة من الأساليب والأدوات فى إطار المسلك الدعائى، يمكن من خلالها القيام بعملية صناعة الرأى العام - ونقدم فى هذا الصدد مصفوفة من الأساليب

والأدوات يتم استخدامها فى هذا الصدد ـ سواء على انفراد أو عبر التوليف بين مجموعات منها ـ وتوجيهها لإنتاج سياسات اتصالية دعائية أو برامج دعائية محددة يتم من خلالها صناعة الرأى العام.

وهكذا يمكن صناعة الرأى العام، سواء بوضع أجندة قضاياه الأساسية وتحديدها، أو صناعة الإطار الرئيسى له، أو وضع الخيارات الأساسية التى يتبناها، وهذا ما يتضح فيما يلى :ـ

أولاً: ماهية الدعاية السياسية، وموقعها فى إطار العملية السياسية:ـ

تشكل الدعاية جوهر الممارسة السياسية فى المجتمع السياسى المعاصر، وفى الوقت نفسه أداة للسلطة السياسية الحاكمة فى ممارستها السياسية داخليًا وخارجيًا، وهى فى ذلك تتأثر بعاملين أساسيين هما [٢٩]:

١ ـ التقدم الاتصالى الجبار الذى استطاع أن يُحقق نوعًا من التقارب بين الجنس البشرى، والذى دفع الكثيرين للحديث عن تحول العالم إلى قرية عالمية صغيرة واحدة الأمر ترك بصماته وتأثيراته على المواطن العادى، والنظم السياسية المعاصرة، خاصة بصدد أنماط العلاقة بين الحاكم والمحكوم بحيث أصبحت الدعاية تغلف عملية التعامل السياسى بما فيها التعامل الدولى الذى يستتر خلفها ويحيطها كل ما له صلة بالتعامل الدعائى.

٢ ـ الطبيعة الجماهيرية للمجتمع السياسى المعاصر، و فحواها مشاركة المواطن العادى فى عملية صناعة واتخاذ القرار السياسى، سواء كان هذا القرار على الصعيدين الداخلى والخارجى، وإخضاع تصرفات الحاكم والسلطة والإدارة للرقابة والمساءلة.

ويمكن تقسيم أدوار الدعاية بصدد الممارسة السياسية على النحو التالى:

(أ) ـ أدوار الدعاية فى الممارسة السياسية الداخلية:

يثير التعرض لموضع الدعاية فى العملية السياسية الداخلية قضية النظام الاتصالى ومدى هيمنة السلطة الحاكمة عليه واستخدامه لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية . . . إلخ، فالدعاية تختلف فى تقنياتها حسب المصدر الذى تنبع منه، والجهة أو جمهور المستقبلين ؛ فالدعاية الموجهة لقادة الرأى تختلف فنيًا عن تلك الموجهة للجمهور العام، وعن تلك الموجهة للجمهور المثقف، كما أن الدعاية الصادرة من بعض الفئات المحكومة، والتى لها مواقف ومطالب محددة إزاء السلطة الحاكمة ليست هى ذاتها الدعاية الصادرة من السلطة الحاكمة، ولعل الدعاية الجماهيرية الناجحة هى تلك التى تسعى لتحقيق الاتفاق بين أفراد المجتمع وقواه المختلفة على السياسات العامة.

تأخذ فعالية الدعاية مذاقًا خاصًا عندما يتعلق الفعل السياسى بقرار سياسى محدد؛ إذ تعد تعبيرا عن عملية جمع بين السلوك الفردى والجماعى فى آن واحد، فهو فردى من حيث صياغته واتخاذه، ولكنه جماعى من حيث صنعه وتنفيذه وتحويله إلى سياسة عملية وواقعية، والدعاية المغلفة بالنواحى المعنوية بوجه عام تكون قادرة أكثر من غيرها على خلق الترابط بين جميع القوى السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية فى المجتمع السياسى، وعلى تثبيت رؤية محددة فى الممارسة، كما أنها قادرة على المساهمة فى خلق الأجواء المناسبة؛ لتنفيذ القرار من حيث التوقيت، وهكذا تسهم الدعاية بشكل كبير فى التأثير على الرأى العام؛ ليتقبل القرار السياسى وينصاع له، ويعمل على جعل عملية تنفيذه تسير بشكلها الطبيعى.

ويربط الكثيرون بين الدعاية وقوة السلطة السياسية الحاكمة؛ حيث يرون أن فعالية النشاط الدعائى تمثل جوهر قوة أية سلطة سياسية حاكمة، والتى تنبع من متغيرات ثلاثة تدور **أولها**: حول مدى قدرتها على استيعاب القوى الجديدة دون عنف، **وثانيها**: على الانتقال من وضع لآخر دون انقطاع. **و ثالثها**: على دقة وسرعة الاستجابة لأى موقف جديد قبل أن يحدث اختلال فى عناصر الجسد السياسى، وكلها تعتمد على فاعلية الاتصال ومدى قدرته على تحقيق التكامل والتماسك السياسى ؛ وبالتالى يبرز دور الدعاية وفاعليتها فى نطاق عملية الاتصال للقيام بدور التعبئة وتقوية الترابط الحضارى، كذلك فإن تحقيق التماسك والتعبئة الاجتماعية تجعل الجسد السياسى أكثر قدرة على تطويع نفسه لأى موقف جديد؛ نتيجة القناعة والشعور بالرضا العام السائد لدى المواطنين، وكذلك فإن قدرة الجسد السياسى على تطويع نفسه تعطيه القدرة على الحركة السريعة والاستجابة الفاعلة مادامت الدعاية والاتصال يؤديان دورهما فى توفير الإقناع بصلاحية مثالية السلطة السياسية الحاكمة وإطارها الفكرى.

(ب)ـ أدوار الدعاية فى العملية السياسية الخارجية:

أضحت الدعاية الخارجية أداة مهمة وفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية، فهى مع بقية أدوات السياسة الخارجية تعمل على تحقيق أهدافها التى تتمثل فى تحقيق المصلحة القومية أو الوطنية، والدعاية مهما بلغت من قوة تعد انعكاسًا للأوضاع العسكرية، والسياسية، والاقتصادية القائمة، بالإضافة إلى تفاعلها مع هذه الأوضاع وتأثرها بها.

وتستطيع الدعاية الخارجية أن تكون على درجة من الفعالية بفضل العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والدولية، بالإضافة إلى الأوضاع المحلية، بحيث ترسب أفكارًا ومعتقدات معينة ـ حتى وإن كانت غير حقيقية ـ ومع تكرار مرتكزات المنطق الدعائى وتلقيه ترسب القناعات التى ابتغاها مصدر الرسالة الدعائية.

ومن المعروف أنه عندما تنشب الأزمات تصل أهمية السياسة الخارجية إلى الحدود القصوى؛ وبالتالى يزداد الاهتمام بالأدوات المختلفة للسياسة الخارجية، ومنها الدعاية الخارجية، ومن هنا تبرز أهمية التفاعل بين إمكانيات الدولة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والخصائص السيكولوچية للرأى العام والعملية الدعائية، وتمارس الدعاية الخارجية بوصفها أحد أدوات السياسة الخارجية عن طريق: وكالات الأنباء، والاستعلامات، والصحف، والمجلات، والإذاعات، والبعثات الدبلوماسية، وتتصف العملية الدعائية - سواء كانت فى النطاق الداخلى، أو النطاق الخارجى - بجملة من الخصائص تتضح فيمايلى (٣٠):

١ - تهدف الدعاية إلى تغيير استجابة المُستقبل - سواء كانت موقفًا، أو حكمًا، أو رأيًا - بالشكل الذى ابتغته الرسالة الدعائية، والتى يحاول المرسل من خلالها أن يصل للاستجابة التى يريدها، أى أن ينسجم الرأى مع ذلك الذى يريده المصدر الدعائى.

٢ - تعتبر أداة الدعاية فى تغيير استجابة المستقبل ممارسة الضغط العاطفى، والاغتصاب النفسى بوسائل متعددة ومتباينة - تخرج عن نطاق الحقيقة - وغايتها النهائية خلق شعور جمعى سلبى أو إيجابى إزاء القضية المطروحة.

٣ - ورغم أن الحملة الدعائية تستخدم الأساليب العلمية للوصول إلى أهدافها، إلا أن الدعاية - فى التحليل الأخير - فن يعتمد أولاً وأخيرًا على المواهب الشخصية للقائم بالعملية الدعائية، وعلى النوازع والخصائص السيكولوچية لمتلقى الرسالة الدعائية والأجواء النفسية التى تحيط به؛ وبالتالى فهى تعتمد على قدرة القائم بالعملية الدعائية على التلاعب بهذه العناصر النفسية؛ للتأثير فى منطق المستقبل والضغط معنويًا عليه.

٤ - تتوجه الدعاية السياسية أساسًا للجماهير والتجمعات باعتبارها كيانات؛ فالأفراد لايهمون باعتبارهم أفرادًا، وإنما كأعضاء فى جمهور - وبالتالى فالدعاية السياسية تتعامل مع الأفراد على أساس الأمور المشتركة بينهم.

٥ - تعد الدعاية ظاهرة كلية تشمل وتحاصر الأفراد من كل الجوانب فكريًا، وعاطفيًا . . . إلخ، وهذا يفرض على القائم بالدعاية أن يستخدم جميع الوسائل التكنولوچية المتوافرة لديه بحيث تصل كل وسيلة منها للفرد بشكل يجعله يستجيب من جديد لنفس المضمون الدعائى وبنفس الاتجاه، وهى ظاهرة مستمرة بمعنى أن الدعاية يجب ألا تترك أية فجوات، وأن تتسم بطول النفس، أى تستمر لفترات طويلة من الزمن، فالدعاية تجعل الفرد يعيش فى عالم منفصل، فلا تكون له مصادر خارجية للمعرفة

الحقيقية، وهكذا فإنه برغم تشابه المفهوم الدعائى فى مختلف الأنظمة والمجتمعات السياسية واعتماده على أساليب تقنية تكاد تكون واحدة، إلا أن شكل الدعاية ومنطقها يختلف تبعًا لاختلاف الجماعات والمجتمعات والأنظمة والدول، بل والخبرات التاريخية ومن بينها الخبرة الإسلامية التى تملك منطقها الخاص.

الخبرة الإسلامية والتميز بين منطقى الدعوة والدعاية وآثاره على صناعة الرأى العام (٣١) :-

لم يعرف النموذج الإسلامى للممارسة السياسية فى بداياته الأولى مفهوم « الدعاية» إلا مقترنا بمفهوم «الدعوة»، كما يتضح من تحليل نصوص رسائل الرسول ﷺ إلى حكام الإمارات والولايات المحيطة بالدولة الإسلامية الأولى، والتى يدعوهم فيها للدخول فى الإسلام، غير أن التطورات المعاصرة سمحت بالتميز بين المفاهيم المتشابكة التى اختلطت بالمفهوم الدعائى بما فيها « الدعوة»و « الحرب النفسية»، و «غسيل المخ »، و « التعليم والتثقيف» و « الحرب الفكرية»، و « الإثارة» و « التحويل العقيدى والمذهبة ». . . إلخ.

ونقتصر هنا على التفرقة بين منطقى «الدعاية» و «الدعوة»: -

بداية فإن الدعاية تعبر عن مجموعة من الجهود المُتعمَدة والمُنظَمة التى تستهدف السيطرة على الاتجاهات والآراء لتحقيق أهداف معينة على أساس خلق حالات من الشحن العاطفى والتوتر الفكرى لتشويه منطق المستقبل، بينما الدعوة تعنى نشر فكرة معينة بهدف إقناع الآخرين بها باستخدام الحجة والمنطق والتفكير العلمى السليم، وهذه الفكرة قد تكون ذات مضمون دينى أو عقائدى أو سياسى معين، وهى إنما تتجه فى كلياتها إلى المؤمن لتزيد رصيده وقناعاته الإيمانية .

ونستطيع أن نميز بين المفهومين «الدعاية» و «الدعوة» على أساس ما يلى:

١ ـ يحكم الدعوة قيمة محورية أو مثالية عليا عقيدية وقيمية بالأساس ذات طابع إنسانى، بينما يحكم منطق الدعاية مثالية أيديولوچية سياسية مصلحية بالأساس تتقيد بموضع جغرافى أو قومى.

٢ ـ تفترض الدعوة وجود علاقة روحية وانتماء عقيدى معين ؛ فهى تتجه إلى شخص مؤمن أو على استعداد للإيمان، على خلاف الدعاية التى تتجه إلى شخص مقتنع أو على استعداد للاقتناع، والفرق بين الاقتناع والإيمان واضح ؛ فالإيمان هو انتماء واستجابة كلية شاملة، أما الإقتناع فهو مجرد تقبل لوجهة نظر معينة.

٣ ـ يبدأ الاقتناع فى المنطق الدعائى من الجزئيات لينتهى بالكليات ، على عكس الإيمان فى منطق الدعوة الذى يبدأ بالكليات لينتهى بتقبل الجزئيات.

٤ ـ لا تفرض الدعاية أية علاقة روحية مُسبقة أو ولاء معين، بينما الدعوة عاطفة تفسر الولاء وتفرضه.

٥ ـ تقوم الدعاية على أساس التزيين والتلاعب بالحقيقة ولا تتورع عن استخدام الكذب، بل تقوم وتتأسس عليه فى بعض الأحيان، بينما الدعوة تقوم على الصدق وتسعى إلى الحقيقة.

٦ـ تخلق الدعاية شحنة انفعالية ولا تتورع كما أسلفنا عن استخدام الأساليب اللاأخلاقية، فى حين أن الدعوة تسعى إلى مخاطبة المنطق الذاتى وهى تسعى إلى تثبيت الولاء من خلال التزامها بالحقيقة والصراحة.

ثانياً: النموذج الدعائى لفهم عملية صناعة الموافقة والرأى العام:

يوضح النموذج كيفية استخدام وسائل الإعلام من قبل «النخبة الحاكمة» لصناعة الرأى العام، وتوجيهه الوجهة التى تتفق مع مصالحها مع تهميش أية معارضة فعالة، فوسائل الإعلام تركز كل فترة على قضية دون أخرى ليس بدافع القيام بالأدوار الإعلامية المتمثلة فى إخبار المواطنين بالحقيقة، أوبدافع الأهمية النسبية للأخبار، بل إن المسألة كلها منوطة بما يحققه كل ذلك من مصالح اقتصادية وسياسية للسلطة الحاكمة ولسراة القوم فيها.

ويقوم «نموذج الدعاية» على خمس آليات تمثل فى التحليل الأخير مسالك صناعة الرأى العام من قبل السلطة المهيمنة على أجهزة الاتصال والإعلام.

والآليات الخمس التالية هى (٣٢):

١ ـ سيطرة رأس المال أو الدولة على وسائل الإعلام:

يسيطر رأس المال فى الولايات المتحدة الأمريكية على وسائل الإعلام، حيث توجد مجموعة من الشركات الكبرى تسيطر على وسائل الإعلام وتستخدمها فى تحقيق أهدافها ومصالحها، وقد اتضح ذلك بجلاء فى التغطية الإعلامية الأمريكية لما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، خاصة لما يعرف بـ «الحملة الأمريكية على الإرهاب»، حيث برزت الرقابة السياسية جلية واضحة، الأمر الذى كان موضعًا للكثير من الدراسات السياسية والاتصالية، يقابل هذه السيطرة للشركات المتعدية الجنسيات على وسائل الإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بلدان العالم النامى بشكل عام سيطرة السلطة الحاكمة شبه المطلقة على وسائل الإعلام، ومن هنا تكون المقدرة على التحكم من خلال الملكية أو من خلال سياسات توجيه العائد بمثابة الأداة التى يتم من خلالها صناعة الرأى العام، وفق النموذج الذى تضعه الدولة أو السلطة الحاكمة أو أصحاب رءوس الأموال.

٢ ـ السيطرة الإعلانية وهيمنة الطابع التجارى:

تفقد وسائل الإعلام ـ بدون الإعلان ـ كيانها الاقتصادى الأساسى ؛ إذ أصبح «الإعلان» مصدر «ترغيب» و «ترهيب» فى آن معًا، ـ وعلى الجانب الآخر أصبحت وسائل الإعلام تتوجه لجمهور معين وليس الجمهور فى معناه العام، تتنافس فيما بينها لاجتذاب الممولين، وذلك عبر إقناعهم بأنها تقدم ما يخدم مصالحهم وتوجهاتهم، وفى الوقت نفسه يتم الابتعاد عما تراه ماسًا بمصلحة الممول، وهكذا أقامت نوعًا من الرقابة الداخلية على ذاتها، ومن هنا توارت الأدوار الاعلامية، وسيطرت الأدوار الدعائية التى يوجهها التمويل و برز الطابع التجارى للدعاية، وهناك وهم شائع بأن وسائل الإعلام الأمريكية والغربية تتمتع بدرجة عالية من الحرية ينقضه كون التمويل والسلطة الحاكمة يتحكمان فى مستوى الحرية، وفى بلدان العالم النامى يعد القطاع الحكومى هو «المعلن الأول» أو الذى يكاد ينفرد بالساحة الإعلانية؛ وبالتالى فإن السلطة السياسية الحاكمة يمكن أن تستخدم السياسة الاعلانية فى «دعم» ما تريد من توجهات، وفى «حصار» و «نقض» مالا تريد من آراء وسياسات وتوجهات، ولا يمثل التحول نحو سياسات «الخصخصة» تغيرًا فى منطق السيطرة الإعلانية فمن المتوقع أن يظل الأمر مستمرًا، وإن انتقل من أيدى جهاز الدولة والسلطة الحاكمة إلى أيدى فئات السوق، وطبقاته الجديدة التى ستوجه الإعلانات لخدمة سياساتها وتوجهاتها.

٣ ـ الاعتماد على مصادر محددة فى الحصول على المعلومة :ـ

من المبادئ المعروفة أن مصدر المعلومة دال فى مدى مصداقيتها، وتفرض طبيعة المعلومة المصدر الذى يمكن من خلاله الوصول إليها، وكذلك كيفية التعامل معها وتحليلها وأيضًا مدى صدقيتها، ولما كان الوصول إلى بعض الأخبار خاصة خلال الأزمات السياسية والحروب و متابعتها مسألة بالغة الصعوبة ومكلفة للغاية لدرجة الإرهاق، ولذلك فإن وسائل الإعلام فى المجتمع الأمريكى تستعين بمصادر معينة متاحة مثل: البيت الأبيض، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع . . . إلخ بما يقلل النفقات، فضلاً عن تمتع تلك الجهات بالمصداقية لدى الجماهير، وينطبق الأمر على بلدان العالم النامى، ففى مصر على سبيل المثال يتم الاعتماد المصادر الرسمية مثل: هيئة الاستعلامات، ووكالة أنباء الشرق الأوسط فى الكثير من الأحيان.

٤ ـ حصار وسائل الإعلام من خلال خلق ردود الأفعال السلبية:

يتم حصار وسائل الإعلام وتخويفها من خلال مجموعة أفراد أو منظمات تقوم بمتابعة ما تنشره، ثم تقوم بمجموعة أو سلسلة من ردود الأفعال السلبية تجاهها: شكاوى، وقضايا

أمام المحاكم، ومكالمات تليفونية، والتماسات . . . إلخ، وقد يصل الأمر إلى تقديم استجوابات أمام الكونجرس فى الحالة الأمريكية مثلاً .

ونعتقد أن هذا الأمر يعادل فى مجتمعاتنا أسلوب الضغط الاجتماعى الذى قد يدفع وسائل الإعلام فى بعض الأحيان إلى ممارسة نوع من الرقابة الداخلية الذاتية على ما تقدمه .

٥ ـ العداء للخطر الأخضر باعتباره آلية للتأطير والسيطرة:

يعنى كيفية استخدام الأيديولوچية التى تعارضها الأغلبية المجتمعية لتبرير ممارسات السلطة الحاكمة، أى أنه يتم تأطير بعض العناصر فى إطار غير محبب للرأى العام، بما يضمن التعاطف مع ما تقوم به السلطة الحاكمة إزاءه من سياسات إزاء قضايا معينة .

وقد ظلت هذه الآلية فى سياق آلة الاعلام الأمريكى معروفة باسم مقاومة الشيوعية، وتم استخدامها لتمرير سياسات معينة ففى الداخل كانت المكارثية، وفى الخارج كان تبرير التدخل فى دول محددة فى العالم الثالث، وإسقاط أنظمة، واغتيال زعماء مما يحفل به التاريخ السياسى للكثير من الدول .

وقد تحولت آلية التأطير والسيطرة فى الوقت الراهن من العداء للشيوعية بعد سقوط الاتحاد السوڤييتى ودول أوروبا الشرقية إلى العداء للخطر الأصولى أو الإسلامى الذى ظهر لأول مرة بعد نجاح الثورة الإيرانية ١٩٧٩ وبدأ البعض يرصده، ويوضع آلياته وأدواته[٣٣]، فقد بدأ الحديث عن استبدال «الخطر الشيوعى الأحمر» بـ «الخطر الإسلامى الأخضر»، ثم خطر «الإرهاب الدولى»، وبدأ الحديث عن أن المستقبل قد حسم وأننا أمام نهاية مفترضة للتاريخ عندما تحدث ـ فرنسيس فوكوياما ـ عن الانتصار الحاسم والنهائى لليبرالية الديموقراطية كما يقدمها النموذج الأمريكى، وأن على العالم أن يخضع لموجات متتالية من «الأمركة "Americanization"[٣٤]» غير أن طرحًا أكثر رصانة يتعلق بتصور عن المستقبل فى ظل صراع الحضارات وتصادمها[٣٥] قد أثار موجات متعارضة من ردود الأفعال، ويلاحظ المتابع لمضمون وسائل الإعلام الأمريكية والغربية أن ميكانزم التأطير والسيطرة الجديد، والذى يتم التلويح به هو «الخطر الأخضر، الأصولى وباختصار الإرهاب الإسلامى الذى صار عنوان السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر، ومن أجل ذلك فإنه يتم تقديم برامج تصور المسلمين فى أنماط مكررة: نمط الثرى السفيه الذى يتحكم فى مصادر النفط العالمى، نمط المهووس جنسيًا والمتهتك أخلاقيًا والذى يقتنى فى بيته العديد من الجوارى والنساء مع بقية مقتنياته، والمتخلف سلوكيًا والذى يعيش حالة مزرية من الجهل والمرض، نمط ذلك الإرهابى السفاح الذى لا يرعوى عن قتل المدنيين

الأبرياء من النساء والأطفال، وكذلك صورة عامة عن أولئك العرب والمسلمين من ذوى التوالد الكثيف، والتزايد الرهيب، والانتشار الواسع فى مختلف أنحاء العالم، عبر الهجرة غير الشرعية الأمر الذى يهدد مصالح الغرب، ولاشك أن اعتبار الإسلام هو العدو والخطر القائم والقادم يحقق أربعة أهداف على الأقل بالنسبة للسلطة الحاكمة فى أمريكا:

١ - إن وجود خطر متوهم يتكرر ظهور شبحه بين فترة وأخرى فى مهاجمة رموز الحياة الأمريكية، هو الذى يؤدى إلى تشغيل مصانع السلاح وبيع إنتاجها وتدفق أرباحها، فالمركب الصناعى - العسكرى ذو النفوذ المُهيمن فى السياسة الأمريكية يدفع فى هذا الاتجاه باستمرار.

٢ - يجعل التخويف الدائم بوجود الخطر الخارجى السلطات فى البلاد التابعة فى احتياج دائم للدعم الخارجى، والحصول على هذا الدعم له ثمنه، وهو اتخاذ مواقف واتباع سياسات معينة تحقق مصالح وأهداف دولة المركز وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

٣ - يؤدى التأكيد المستمر على وجود الخطر الخارجى إلى استتباب الأمن فى داخل الدولة الكبرى نفسها، فليس هناك من وسيلة لتمكين السلطات الحاكمة من السيطرة على الجماهير من التلويح بوجود خطر خارجى يجعل الناس أكثر خضوعًا، واستعدادًا لقبول ما يفرض عليهم من تضحيات.

٤ - يحقق التلويح بـ «الخطر الإسلامى» والتأكيد عليه مصلحة إسرائيل خصوصًا أن المُسمى الأحدث للخطر الإسلامى هو «الإرهاب»، والذى توصف به وتم وضعه فى القائمتين الأمريكية والأوروبية للإرهاب، يشمل «قوى المقاومة للاحتلال الإسرائيلى» - سواء أكانت حماس أو حزب الله أو الجهاد الإسلامى - وهكذا يتم تصوير إسرائيل مسيرة التسوية السياسية ذاتها على أنها مهددة بالإرهاب الإسلامى.

وهكذا فإن وسائل الإعلام الأمريكية لا تقوم بالأدوار الإعلامية ولا تبحث عن الحقيقة وتنقلها فى سوق مفتوح للأفكار المختلفة و اختيار أفضل البدائل الخاصة بسياسة ما، ولكنها تقوم بصناعة الرأى العام المساند والمدعم لكل ما تراه السلطة الحاكمة والنخب المهيمنة، إنها عملية صناعة «سياسة الحقيقة» و «سياسات المعرفة»، ومن ورائها تتم عملية صناعة الرأى العام أو صناعة الموافقة.

ثالثا: كيفية صناعة الأغلبية والأقلية عبر التلاعب بالمرحلة الثانية من مراحل تكوين الرأى العام:

تتدخل السلطة الحاكمة فى سبيل صياغة الرأى العام فى مرحلة التفاعل والنقاش العام،

وهى مرحلة تتميز بوصول الحالة النقاشية أو الحوارية إلى مستوى الصراع فتظهر أوجه الخلاف بين الآراء فى توصيف القضية، وتحديد حلول أو وسائل التعامل؛ وبالتالى يتم الانقسام فى كتلة الجماهير بين أغلبية وأقلية.

كما تتدخل السلطة السياسية الحاكمة ـ عبر مؤسساتها المختلفة ـ بمستويات ودرجات متباينة كطرف أساسى فى الحوارات، والنقاشات تدير دفتها بصراحة ووضوح، أومن وراء ستار، ومن خلال مجموعة من «الوكلاء»، وعبر عمليات الدعاية والتحكم يتم الوصول إلى «الأغلبية المصنوعة» و« الأغلبية الصامتة » إزاء قضية محددة، ويمكن أن ترفع مستوى قضية أخرى أو تخفضها حسب الأهداف الموضوعة، ويمكن أن تمنع تكّون «الأغلبية» أو تفترض الأغلبية وجود الأقلية العددية بحيث لايكون الرأى العام رأى الأغلبية وإنما رأى الأقلية. [٣٦] و فى هذا الإطار يجدر مناقشة حدود التفويض الذى تمنحه الأغلبية للنظام السياسى القائم فى مجتمع معين فى التعامل مع المعطيات الموجودة، بمعنى هل حيازة حزب من الأحزاب السياسية للأغلبية المطلقة ووصوله إلى مقاعد السلطة السياسية الحاكمة يعطيه المكنة أو الصلاحية العامة لإحداث تغيير جذرى فى القواعد الأساسية أى هوية المجتمع، وبنائه الفلسفى وإطاره المرجعى، وثوابته الوطنية والعقيدية، ونظامه العام... إلخ، والتى بُنيت عبر فترات تاريخية طويلة بالتوافق أو بالتراضى العام، بالتأكيد ونظامه العام أن هناك ثوابت مجتمعية حاكمة ـ قد تضيق أوتتسع حسب فلسفة كل مجتمع وظروفه ـ لا تستطيع أية أغلبية أن تغير فيها؛ إذ الأغلبية لا تعنى تفويضًا مطلقا، وإلا عدت طغيانًا، واستبدادًا ديموقراطيًا.

وفى إطار الممارسة يرصد البعض ما يسميه «طغيان الأغلبية» أو «الاستبداد الديموقراطى»، وفى اتجاه معاكس يتحدث آخرون عن «استبداد الأقلية» المنظمة، و يرى أن هذه الأخيرة تمثل واقع الممارسة السياسية الفعلية فى عالمنا، فمعظم مراكز السلطة السياسية محتكرة لهذه الأقليات التى تمارس عملية صناعة الرأى العام فعليًا، فبرغم ادعائها أنها تستند فى الحكم إلى تمثيل الأغلبية الحقيقية، ولكنها ـ وبالذات فى أوقات الأزمات ـ تنسى خطابها المؤسس على كونها تمثل الأغلبية، وتدعى أن هناك أغلبية صامتة فى مقابل أقلية منظمة تسعى إلى الهيمنة. وبذلك نكون أمام أغلبيتين وأقلية !! أغلبية ناطقة وممثلة فيها ! أغلبية صامتة تعبر عن الرأى العام الصامت تدعى أنها تؤيدها أيضًا، وأقلية منظمة، وهو أمر لا يستقيم فى عرف العقلاء أو فى القسمة العقلية كما يقول علماء الأصول والمنطق.

وهكذا يبدو أن مقال السلطة السياسية الحاكمة بادعاء احتكار منطق الأغلبيات الصامتة أو الناطقة هوأحد تجليات مسألة احتكار «الديموقراطية» والسلطة والسياسة، وتستخدم

السلطة الحاكمة المنطق الدعائى فى عملية صناعة الرأى العام، عبر إدارة دفة الحوار والنقاشات فى المجتمع ومن خلال تسليط آلية الدعاية السياسية التى تمتلكها، فتصنع ظواهر الأغلبية الحقيقية والأغلبية الصامتة . . إلخ .

رابعاً: الدعاية السياسية والعملية الانتخابية والدعائية:

لقد أفاد التقدم الاتصالى الهائل فى تقنية العملية الانتخابية، فثمة مزيد من تدخل وسائل الاتصال فى العملية الانتخابية والدعائية، وذلك بداية من تقديم المرشحين للانتخابات مروراً بعمليات الدعاية، والحشد والتعبئة السياسية، وعلى سبيل المثال طورت إحدى شركات الكمبيوتر نظام الانتخابات الإلكترونية، فقد قدمت تصميمًا إلكترونيًا كاملا لا يحتوى على أية أوراق انتخابية يكتب فيها الناخب أو يضع علامة أمام اسم المرشح، بل يتم الانتخاب كله بطريقة تشبه عملية سحب النقود من ماكينات البنوك، غير أن لم يطبق سوى فى مقاطعات بعض الدول الاسكندنافية .

ولقد دخلت الحاسبات الإلكترونية فى بعض مراحل العملية الانتخابية فى مصر كما لاحظناها ميدانيًا؛ إذ تم استخدامها من قبل بعض المرشحين فى انتخابات ٢٠٠٠م، بصدد فحص جداول الناخبين وتحديد أماكنهم؛ لتسهيل الوصول إليهم دعائيًا، إضافة إلى إجراء بعض استطلاعات الرأى العام السريعة حول إمكانيات وفرص نجاح بعض المرشحين والاتجاهات التصويتية للناخبين فى الدوائر، وكلها برامج تفيد المرشحين فى برامجهم الدعائية واتصالهم السياسى .

وقد ترك هذا التقدم آثاره على الخطاب الدعائى الذى أضحى يعتمد «الدلالة»، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الرمز والمرموز إليه، وقد ميز الكثيرون بين المعنى الصريح والمضمر أو المسكوت عنه، ويمكن تغيير الكثير من دلالات هذا الأخير، وقد توصل علماء الدلالة إلى أن الألفاظ تؤثر على الجهاز العصبى للإنسان، كما أن اختيارها فى صياغات مقصودة يساعد على التحكم فى آراء واتجاهات الناس وتصرفاتهم، والرمز السياسى يستخدم بصورة واسعة فى ممارسة تحقيق السلطة، كما يتم الاستدلال من خلاله على الطريقة التى تتم بها درجات الارتباط بالقيم قبولا أو رفضًا .

وهناك مصفوفة من الطرق والوسائل التى يستخدمها الخطاب الدعائى الانتخابى بالأساس من أجل تشكيل الرأى العام وصناعته [٣٧] :

(١) استخدام التعبيرات الشفرية والرموز

تكون التعبيرات المستخدمة شفرية إذا كانت ذات مضمون خاص يُوحى بما يختلف عن

مدلولها فى سياقاتها التقليدية بالنسبة للأطراف غير المُنتجة للخطاب الدعائى وذات العلاقة بالرسالة، والرمزية الدعائية قد تكون شعارات أو صوراً أو أرقامًا أو عبارات. . . إلخ.

(٢) ما لم يتم قوله أو المسكوت عنه

كثيراً ما يكون المسكوت عنه فى الرسالة الاتصالية الدعائية هو الأكثر خطورة وأهمية مما ورد بالفعل فى الخطاب، وغالبًا ما يكشف المسكوت عنه فى الخطاب الدعائى عن أهدافه وغاياته.

(٣) أهمية استخدام تعبيرات معينة

قد يحتوى الخطاب الاتصالى الدعائى على كلمة أو عبارة تنقل معنى محدداً مقصوداً، وفى بعض الأحيان قد تكون الكلمات أو العبارات التى تبدو غير مهمة هى الأكثر أهمية.

وقد حاول بعض الكتاب من خلال تتبع مضامين الخطاب الدعائى وضع قواعد عامة لأسلوب صياغة هذا الخطاب، إلا أن المواقف بالطبع متجددة، ومتنوعة، وتتدخل فيها كثير من العوامل.

(٤) إطلاق التسميات والنعوت

تبدأ العملية بتحديد ماهية الأنماط الجامدة لدى الجمهور. . .، ثم يتم إلحاق نشاط، أوشخص، أو بلد ما برمز مشحون عاطفيًا. . .، ويُتوقع من المستقبل أن يستجيب لهذه التسمية دون تقصى الدليل؛ لارتباطهما بهذه الأنماط الجامدة.

(٥) التوحد مع الجمهور المستهدف

يسعى الخطاب الدعائى للتوحد- قدر الإمكان- مع قيم وأساليب حياة الجمهور المستهدف من خلال استخدام نفس مفردات الخطاب، والتعابير، والأمثال المحلية الخاصة؛ وذلك حتى لا تحدث مشاكل معقدة فيما لو ظهر للجمهور الخارجى بصورة الأجنبى أو الغريب، ومن هنا تحرص الدعاية على استعمال اللغة واللهجة المحلية، وتسعى للإلمام قدر الإمكان بالخصائص المحلية والعميقة للمجتمع المعين.

(٦) التعميم البراق

وهو يستغل الأنماط الجامدة لدى الجمهور، ويربطها بمفهوم أو سياسة بدلاً من الأفراد، من ذلك استخدام مفاهيم من قبيل (العالم الحر)، (حقوق الإنسان)، (حقوق الأقليات). . . إلخ كأطر؛ لتغطية ممارسات وسياسات مخالفة.

(٧) التحويل

يقوم الخطاب الدعائى على أساس محاولة خلق رابطة عضوية بين فكرة معينة أو شخص معين، أو بلد معين وسياسة محددة عن طريق التأكيد عليها، بمايقود الجمهور إلى جعل كلا المفهومين مرادفًا للآخر، بحيث إذ ذكر أحدهما يتداعى الآخر إلى الذهن، فالدعاية الحالية تجعل الأصولى مرادفًا «للإرهاب»، و«التطرف».

(٨) الاختيار

تعتمد الدعاية على مبدأ «الانتقاء»، أو «الاختيار»، فهى تركز على أشياء معينة، وتتجاهل أشياء أخرى، وتتلاعب بالمضمون. . . ؛ إذ الدعاية لا تكون غالبًا دقيقة فى محتواها، فالخطاب الدعائى يستند فى بنائه إلى الوقائع والأحداث التى تساند منطقة وتدعمه، ويهمش فى أحسن الأحوال تلك التى تعارضه أو تناقضه.

(٩) الدليل أو الإثبات

يستخدم الخطاب الدعائى فى الإقناع والقبول سلطة شخصية أو مؤسسة معينة ذات ثقل ووزن، أو تحظى بالقبول لدى المستقبل من خلال نسبة الخطاب إليها، أو أن ما يورده يحظى بتأييدها ودعمها أو أنها تحكم بصحته، كالقول بأن هذه الآراء فى الفكر الإسلامى تحظى بمساندة أو تأييد الأزهر الشريف، أو أن «القضاء» يؤيد هذا المسلك فى أحكامه، أو أن الشيخ أو القس الذى يحظى بشعبية كبيرة أفتى بجواز أو وجوب هذا العمل.

(١٠) الانخراط فى القطيع

يستخدم الخطاب الدعائى فى هذا الصدد رغبة الجمهور الطبيعية فى الانتماء أو التوحد مع الحشود، وهو يقترب من الأسلوب السابق (الدليل أو الاثبات) فيما عدا أمر واحد (ففى أسلوب الإثبات يبدو أن الخطاب الدعائى يستند إلى قوة وسلطة فرد أو مؤسسة معينة، أما فى هذا الأسلوب فيبدو أن العالم كله أو على الأقل قسمًا كبيراً منه هو الذى يوجه الخطاب الدعائى (فكل الدول المحبة للسلام تنادى. . . .)، و (كل الأمة الإسلامية مجمعة. . .)، ويتضمن ذلك أن الجمهور المستهدف سيكون ضمن (الأقلية) فى حالة اعتراضه على طبيعة أو مضمون هذا اطاب ـ سيعزز من اتجاهاته؛ ليظهر مع الجانب الصحيح ـ أى مع الأغلبية.

(١١) البساطة

بمعنى أن الخطاب الدعائى لكى ينجح فى تحقيق أهدافه فى تشكيل الرأى العام، ينبغى أن يبسط المقولات الدعائية فى مبادئ أولية موجزة، وفى شعارات ورموز بصرية وسمعية

يسهل حفظها وترديدها؛ وذلك لأن أغلب قطاعات الرأى العام لا تميل إلى المقترحات المعقدة والمفصلة.

(١٢) القابلية للتصديق أو الصدقية

بمعنى أن صياغة الخطاب الدعائى ينبغى أن تحمل عناصر الإقناع، حيث إن نجاح الكذب فى العمل الدعائى يرتبط بعدم اكتشافه وبالحبكة المحكمة، فإذا كان ما يُقال مفتضحًا مثيراً للسخرية فإن رد فعل الجمهور المستهدف سيكون له أثر مضاد.

(١٣) التناسق

بمعنى أن الخطاب الدعائى ينبغى أن يكون متوافقًا فى صياغته، محكمًا فى بنائه الفكرى، وغير متناقض مع نفسه، فالتناقض الملحوظ يخلق حالة من الشك لدى المتلقى، ويسمح للخصم باكتشاف نقاط الضعف التى تصبح بمثابة الثغرات التى ينفذ من خلالها الهجوم الدعائى المضاد، فإذا كان الأسلوب الدعائى - مثلاً - يقوم على أساس الدفاع عن السلام فإن صياغة الخطاب الدعائى ينبغى أن تتوافق بالشكل الذى يعطى الإيحاء بأنها تدافع فعلاً عن هدف السلام، أما إذا كانت هذه الدعاية تدافع فى بعض الأحيان عن هذا المبدأ، ثم تظهر بصورة عدوانية فى موقف آخر . . ، فإن التناقض الكامن فى هذه الدعاية لا بد وأن يقودها إلى الفشل وعدم الإقناع، والحكمة ماثلة «إذا كنت كذوبًا فكن ذكوراً».

(١٤) التكرار والملاحقة

يعنى ذلك أن الخطاب الاتصالى تُصاغ مقولاته الأساسية - بأكثر من أسلوب ووسيلة مع الحفاظ على جوهر الفكرة الأساسية؛ لتأكيد الإيحاءات والانطباعات التى يود خلقها فى أذهان الهدف . . ، فالتركيز يكون على عدة حقائق أو وقائع وتوجيه أبصار الناس وأنظارهم إليها باستمرار، كما أن اللجوء إلى كافة وسائل الاتصال يحقق هدفين فى آن واحد . . ، وصول الخطاب الدعائى إلى أغلب فئات الرأى العام المُستهدف، وتحقيق عملية الإغراق النفسى اللازمة لإنجاح الدعاية، وكما ينبغى التأكيد على أسلوب التكرار ينبغى ألا يكون باعثًا على الملل.

(١٥) جذب الانتباه وإثارة الاهتمام

ويعنى استخدام عنصر الإثارة والتشويق الذى يقود إلى خلق حافز المتابعة والارتباط والتجاوب النفسى من قبل الجمهور المستهدف، خاصة إذا كان الخطاب الدعائى يطرح موضوعات تتعلق بواقع الجمهور المخاطب، فكلما كانت الدعاية أكثر التصاقًا وتعبيراً عن

هذا الواقع كلما كانت الاستجابات النفسية فى صالح القائم بالدعاية؛ إذ من الضرورى أن يثير الخطاب الانتباه، ويتماشى مع اهتمامات الجمهور المستقبل، وبالتالى الارتباط به.

(١٦) تحويل انتباه الجمهور

يكون تعديل الرأى السائد بين الجماهير إزاء موضوع معين أو تغييره فى بعض الأحيان صعبًا؛ ولذلك تلجأ السلطة التى تعانى من مشاكل وإحباطات إلى تحويل انتباه الرأى العام إلى موضوع آخر تعلق فى رقبته تلك المشاكل، وغالبًا ما يكون هذا الأمر مبرراً خارجيًا يُعلق عليه بؤس الشعب، ويعرف ذلك بأسلوب «كبش الفداء»، أو «كبش المحرق»، أو «قميص عثمان».

(١٧) عرض الحقائق

يعتمد على وصول الحقائق إلى أكبر عدد من الناس احترامًا لعقلياتهم، والإيمان بحقهم فى المشاركة الإيجابية الفعالة فى ممارسة العمل السياسى، ومن العوامل التى تدعم نجاح هذا الأسلوب التربية السياسية الواعية من خلال الشرح، والمنافسة، والإقناع، ويقترب ذلك من مفهوم الأدوار الإعلامية.

(١٨) البرامج الإيجابية المحددة

للبرامج الإيجابية المحددة أثرها البالغ على الرأى العام بعكس البرامج غير المحددة. ويدرك المرشحون مزايا البرامج المحددة فى تغيير اتجاهات الرأى العام؛ ولذلك يحرصون على التقدم إلى الناخبين فى حملاتهم ودعاياتهم الانتخابية ببرامج انتخابية محددة.

(١٩) الترابط مع التجارب المحلية للجمهور

إن صياغة الخطاب الدعائى بالتوافق مع الاحتياجات النفسية للهدف، ومعرفة دائرة اهتماماته يمنح الخطاب استجابات فى صالح المرسل.

(٢٠) الإسقاط

يتمثل الإسقاط فى نوعين **إسقاط شخصى** والمقصود به توجيه نقد أو إطلاق اتهام دون تحديد الأسماء صراحة، ولكن المستمعين أو المشاهدين يستطيعون بسهولة فهم من هو المقصود بهذه الاتهامات، **وإسقاط موضوعى** والمقصود به توجيه النقد أو الاتهام لبرنامج حزب أو مرشح منافس دون تحديد الاسم باستخدام أوصاف عامة مثل: (الدولة المعادية، وحزب الأقلية، والأقلية المنظمة... إلخ).

(٢١) الإشعاع أو مركز الدائرة

يعد أسلوبًا شائع الاستخدام فى الحملات الدعائية؛ إذ تبدأ الحملة بندوة أو محاضرة، ثم تتطور إلى مظاهرة سياسية. . أو قد تبدأ بفكرة واحدة، وتنتهى بعدة أفكار.

- ومن حيث المؤيدين والأنصار: تبدأ الدعاية بالتركيز على فئة معينة من المجتمع فى بداية الحملة الانتخابية، ثم يقوم أفراد تلك الفئة بالترويج للدعاية لدى الفئات الأخرى.

(٢٢) نقد العدوى

يعنى انتقاد ومهاجمة كل من يؤيد أو يساند الخصم. بمعنى أن تصبح مساندة الخصم عدوى يجب محاربتها والقضاء عليها.

(٢٣) التبرير

يلجأ الفرد وكذلك الجماعات فى أحيان كثيرة إلى نوع لا شعورى من خداع النفس عن طريق تفسير بعض ألوان من التفكير والسلوك غير المنطقى الذى يقدم عليه فى ضوء أسباب مقبولة اجتماعيًا بغض النظر عن الأسباب والدوافع الحقيقية، ويستغل السياسيون ورجال الدعاية والإعلام والعلاقات العامة هذه الخاصية العقلية استغلالاً كبيراً؛ لكسب الجماهير عن طريق إشاعة سيل من المبررات القوية بدلاً من توضيح الأسباب الحقيقية التى تكمن خلف دعوة أو إجراء ما، ويقدم الحكام المستبدون لأتباعهم ألوانًا كثيرة من التبريرات الوجيهة ظاهريًا، سواء لتفسير أفعالهم أو لدفعهم إلى أعمال معينة لا تستقيم مع الحق والعدل والتفكير السليم.

(٢٤) التجريد من السياق

استعمال مصطلحات وعبارات لها دلالات جيدة - فى حد ذاتها - ولكن بعيدًا عن سياق استخدامها؛ لتحقيق أغراض سيئة، فهى تستعمل بطريقة تتعارض مع المعانى الأصلية لتلك الكلمات (مفهوم الأمن الإسرائيلى، والذى يعنى الهيمنة والتوسع، تسمية بعض القوانين بإجراءات دعم الديموقراطية، وهى على العكس من ذلك تمامًا)، والتجريد من السياق قديم الاستعمال فى المنطق الدعائى، وقد حكاه القرآن الكريم على لسان إبليس فى إغوائه لآدم - عليه السلام - لكى يأكل من الشجرة الملعونة والتى على أثرها أنزل إلى الأرض، فقد أسمى الشجرة تلك الشجرة «الخلد». . . . ﴿**هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى**﴾، (طه: ١٢٠)، وقد وردت أيضًا فى سبب إخراج أهل لوط من قريتهم ﴿**أخرجوا آل لوط من قريتكم إنهم أناس يتطهرون**﴾ (النمل: ٥٦).

(٢٥) التعميم البراق

والمقصود به استخدام عبارات ملفتة للنظر تحمل عادة معنى خَيّرًا مثل تعبيرات: الصالح العام، والكرامة الوطنية. وذلك بقصد الوصول إلىٰ معان أخرى تخالف المعنى المقصود.

(٢٦) التنابذ بالألقاب

وذلك بإطلاق اسم أو صفة معينة على شخص أو موضوع، أو مؤسسة فيرسخ ذلك فى أذهان الناس، وكلما ذكر الوصف أو الاسم تذكروا الشخص، أو الموضوع أو المؤسسة وكلما ذُكر الأخيران تذكروا الاسم أو الوصف، أحدهما أو كلاهما غير محبب أو مكروه من الفرد.

(٢٧) النكتة السياسية

تلجأ الدعاية إلى النكتة السياسية التى سرعان ما تنتشر بين الناس وتحمل فى طياتها معنى معينا يكون له تأثير أقوى من وسائل الإعلام مجتمعة، وخاصة إذا ما كانت النكتة تتعرض لموضوع حيوى يشغل بال الناس، بل إنها أحيانًا ما تكون المتنفس الحيوى إن لم يكن الوحيد - للتعبير عن الرأى العام بصراحة ودون ما خوف من عواقب هذا التعبير فيما لو نشر أو أذيع من خلال وسائل الإعلام، وعادة ما تنتشر فى أوقات التضييق على الحريات والأخذ بالشبهات فى إطار الحياة السياسية، وفى ظل الأنظمة التسلطية.

(٢٨) جس نبض الرأى العام

عندما تتجه النية إلى إصدار قرارات مصيرية أو حيوية، ويكون مطلوبًا قياسُ رد فعل الرأى العام إزاءها، فتتعمد الدعاية نشر خبر صغير أو تصريح غير مباشر تمهيدًا لموضوع القرار المزمع إصداره؛ ليقيس ردود أفعال الرأى العام تجاه هذا الموضوع؛ وبالتالى يمكن تقرير اتخاذ القرارأو عدم اتخاذه.

(٢٩) الشائعات

تعد الشائعات من الوسائل الدعائية المنتشرة بصدد العملية السياسية - خارجيًا وداخليًا - وأيضًا على المستوى الفردى (العلاقات الشخصية)، وتجد الشائعة مجالاً خصبًا للانتشار فى ظل الهيمنة الإعلامية، وهى من أهم آليات الدعاية السياسية.

(٣٠) التورط بالأفعال

توريط المواطنين فى تبنى اتجاه معين أو الانخراط فى سلك تنظيم أو هيئة معينة، ثم يتحول المواطنون بسبب هذا التوريط إلى أنصار ومؤيدين.

وهكذا استفادت الدعاية كثيرًا من التقنية الإعلانية، و أصبح هدفها التأثير أكثر من الإقناع، والإيحاء أكثر من التفسير، فالشعارات، والتكرار، والصورة الجذابة كل هذا بدأت كفته ترجح على الدعوة الجدية التى تستهدف التوضيح وتحت تأثير الاتجاهات الأمريكية بصفة خاصة بدأت تستخدم وسائل جديدة تعتمد البحوث الفيزيولوچية، والسيكولوچية، والتحليل النفسى، وبدأ التركيز على الأهواء، والغريزة الجنسية، وقد استعارت الدعاية السياسية هذه الأساليب من الدعاية التجارية، فالإنسان العادى كائن قابل للتأثير، و غدا من الممكن الإيحاء إليه بآراء واستجابات ما يلبث أن يعتبرها آراءه الخاصة؛ وبالتالى أصبح ما هو مُتداول فى التجارة ممكنًا فى السياسة .

مستويات صناعة السلطة السياسية للرأى العام عبر المسلك الدعائى:

هناك عدة مستويات تقوم من خلالها السلطة السياسية الحاكمة بعملية صناعة الرأى العام:

(١) المستوى الأول: وضع أجندة الرأى العام وتحديدها:

يعنى باختصار قيام السلطة السياسية من خلال الأدوات التى تملكها بإعادة ترتيب أولويات القضايا التى يهتم بها الرأى العام؛ وذلك لكى تتوافق مع أولويات القضايا والرؤى التى تتبناها السلطة الحاكمة وتعبر عنها، ومن ذلك التركيز على قضية معينة (لتكن قضية الإرهاب مثلاً) دون غيرها من القضايا (كالبطالة، الفساد. . . إلخ)، ودفع الرأى العام للاهتمام بها، وجعلها « قضية الساعة »؛ لكى تطغى على القضايا الفعلية والحقيقية، أو تجاهل قضايا مهمة بحجب المعلومات بخصوصها عن طريق الرقابة، وجعلها قضية، هامشية وتافهة.

(٢) المستوى الثانى: صناعة الإطار الرئيسى للرأى العام:

تقوم السلطة السياسية بلعب أدوار مهمة فى وضع حدود معينة على قدرة الرأى العام على التعبير، واختيار بدائل معينة عن طريق التحكم فى المعلومات الواردة (كمية، ونوعية، وتوقيتًا) وذلك من خلال آلية الرقابة غالبًا (وبذلك ترسم الإطار الفعلى لحركة الرأى العام)، وهو الأمر الذى يطلق عليه تحديد الأطر الرئيسية للخيارات، فإذا حاولت قوى الرأى العام تخطى هذه الحدود أو الضوابط تعرضت لأشكال متنوعة من الحظر، والمنع، والحجب من خلال استخدام الأداة القانونية أو القمع.

(٣) المستوى الثالث: وضع الخيارات السياسية الأساسية التى يتبناها الرأى العام:

كذلك تقوم السلطة الحاكمة بتحديد الخيارات السياسية الأساسية التى يتبناها الرأى

العام وتشكيلها، وهذا ما يُطلق عليه فى بعض الأحيان « تحديد السياسات - Policy Setting فالسلطة السياسية الحاكمة تدفع الرأى العام، من خلال الدعاية إلى تبنى خيارات سياسية محددة، ورفض ما عداها، وقد تلجأ فى مواقف محددة إلى دفع الرأى العام إلى تبنى بدائل وخيارات معينة دون غيرها، وهذه الأنماط غالبًا ما تتم فى إطار السلطة السياسية الشمولية أو التسلطية.

وهكذا تناولنا فى هذا الفصل محاولة بناء الإطار النظرى لعملية صناعة الرأى العام - باعتبارها أحد أهم مستويات عملية تشكيله ومن أعلاها - عبر مبحثين - خصصنا الأول لتناول كيفية صناعة السلطة السياسية للرأى العام من خلال التركيز على الإطار الحضارى العام لعملية صناعة الرأى العام فى علاقته بالظاهرة السياسية، وتحدثنا فى هذا الصدد عن العملية كجزء من صناعة أو بناء البشر - ثم تحدثنا عن المنطق الدعائى وصناعة الرأى العام على المستويين الداخلى والخارجى؛ مما يثير مسألة العلاقة بين العالمية و الخصوصية، وتساءلنا فى هذا الإطار عن مفهوم القرية العالمية ودلالته، ورأينا رغم ذلك ضرورة الإبقاء على التمييز بين المستويين فى صناعة الرأى العام، حيث يسيطر على صناعته على المستوى الداخلى: غسيل المخ، والتلاعب بالعقول، ومنطق التطويع الحضارى، وعرجنا على الفرانكفونية كنموذج على ذلك، أما على المستوى الخارجى فتناولنا: الحرب النفسية والتسميم السياسى. . واقتصرنا بعد ذلك على المسلك الدعائى كأداة يتم من خلالها وفى إطارها العام القيام بكل ما سبق، وتناولنا ذلك فى المبحث الثانى كمنطق يغلف العملية السياسية داخليًا وخارجيًا - وعبرها تتم عملية تشكيل الرأى العام، وانتقلنا بعد ذلك لتوضيح النموذج الدعائى بمحدداته الخمسة كما قدمه تشومسكى، وحاولنا رؤية كيفية قيام السلطة السياسية الحاكمة بتشكيل الرأى العام عبر منطق الأغلبية والأقلية المعروف، وذلك من خلال إنتاج خطاب دعائى محدد، وقدمنا فى هذا الإطار مصفوفة بعدد من الآليات والوسائل الدعائية التى من خلالها - يمكن التعامل مع الرأى العام من زاوية تشكيله واقعيًا أو فعليًا.

* * *

هوامش ومراجع الفصل السادس

١ـ حامد ربيع، نظرية القيم السياسية . . مرجع سابق، ص١١٣ـ١١٦.
٢ـ حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية . . مرجع سابق ص ٢١٣ـ٢١٨.
٣ـ المرجع السابق، ص ١١٧ـ١٢٩.
٤ـ راجع الفصل الأول فى هذه الدراسة .
٥ـ حامد ربيع، مرجع سابق، ص ١١٨ـ١٢٦.
٦ـ حول مفهوم بناء البشر وصناعته راجع :
ـ عصام الدين حواس، استراتيجية بناء الإنسان المصرى، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
ـ فانس بكارد، إنهم يصنعون البشر (ترجمة: زينات الصباغ)، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤م.
ـ د. حامد عمار، فى بناء البشر، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٤م.
٧ـ حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية، مرجع سابق، ص ٢٢٥ـ٢٣٠ .
٨ـ فانس بكارد: المرجع السابق.
٩ـ المرجع السابق، ص١٣ـ٢٥، ومن الأمثلة العملية على ذلك فى النموذج الأمريكى:

William G. Mayer, The Changing American Mind : How and Why American Public Opinion- Changed between 1960 and 1988, AnArbor : University of Michigan Press, 1992.

١٠ - تشارلز رايت، المنظور الاجتماعى للاتصال الجماهيرى (ترجمة محمد فتحى) القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣م، وراجع حول نفس المعانى:
ـ ج. ب هونغ، دليفيك وب لوينر: الجماعة و السلطة و الاتصال (ترجمة: د. نظير جاهل) ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ط١، ١٩٩١م .
ـ جون ميرل ورالف يوينتشاين، الإعلام وسيلة ورسالة (ترجمة د. ساعد الحارثى)، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٩م.

Robert J. Donovan and Susan Leivers , Using Paid Advertising to Modify Racial Stereo type Belifs,- **P.O.O, Summer 1993-Vol 57 No.2**

١١ ـ د. فخرى الدباغ: غسيل الدماغ: دراسة نفسية اجتماعية لظاهرة التمذهب وتحويل الاتجاهات، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، ط١، ١٩٨٢م، راجع حول نفس المعنى:
ـ فانس بكارد: مرجع سابق، ص٩ـ٢٥ .
ـ هويدا محمد لطفى، تأثير الإعلانات و المسلسلات العربية بالتلفزيون على الطفل المصرى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٢م، وراجع أيضًا:

Han, Sang - Pil and Sharon Shavitt : Persuasion and Culture : Advertising Appeals Individualistic- and Collective Societies , **Journal of Experimental Social psychology 30** . 1994 pp., 326-50,

١٢ ـ بول كلافال: المكان و السلطة (ترجمة د. عبد الأمير إبراهيم) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٠م، وراجع حول نفس المعانى:
ـ د. حامد الفقى: سيكلوچية الفرد فى المجتمع، الكويت: دار القلم، ط١، ١٩٨٤م.

Gina M. Garramone and Charles K.A Thin , Mass Communication and Political Socialization , speci-- fying the Effects, **P.O.O -Vol 50 , Spring 1986.**

١٣ ـ راجع حول هذه الفكرة وتداعياتها :

Herman Schwartz , States Versus Markets : An Histoical and Geographical Introduction Political ,- **Hampshire, Maemillian , 1994, pp,12-99.**

- Ralph Miliband, Socialism for Sceptical Age , Combridge , Polity Press , 1995, p.224.

- من الدراسات التطبيقية التى تتناول حلول مفهوم السوق محل مفهوم الدولة القومية، وعليه فقد تغير مركز الولاء الاسمى من مثالية (المواطنة) التى لازمت فكرة الدولة القومية إلى الولاء لفكرة المنفعة البحتة فى أكثر صورها سفوراً، كما تعكسها علاقات قوى السوق، فالدولة الحديثة هى السوق بكل معانيه، وكان هذا التحول عرف فى البداية فى بلادنا حين تم استبدال رابطة الدين بمفهوم المواطنة راجع :

Andrew Ganable , The Free Economic and The Strang stat, Hampshire : Macmillian , pp.270-110.-

١٤ ـ حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص ١١٥ـ١١٨ .

١٥ ـ حامد ربيع، نظرية الاتصال و السلوك الإدراكى، مرجع سابق، ص ١١٨ـ١٣٢.

وراجع أيضًا حول الدعاية : -

- Alfred Mcclung Lee : How to understand propagnda , New York , Rimehart and Company ,1982.

- L. John Martin , International propaganda, Its legal and Diplomatic Control, : University of Minnesota , Macmillam & Co. a.s.a., LTD, 1987.

16 - B.S. Marty , propaganda and world public order , the legal regulation of the ideological instrument of coercion, London Yale University press, 1986.

17-- Daniel Katz , (And others), public opinion and propaganda : Society for the psychological study of social Issues a book of Readings , New York : Holt , Rinehart and Winston , Inc , 1998

-Edward S. Herman , the Real terror , terrorism in fact and propaganda , New York , Boston. South ed press, 1996.

١٨ ـ رفيق حبيب، مرجع سابق ، ص١١٩ـ١٢٠ .

١٩ ـ طارق البشرى، مفهوم المعاصرة مجلة المسلم المعاصر، عدد (٦٤)، ١٩٩٦م.

٢٠ـ د. فخرى الدباغ، مرجع سابق ، ص ٩ ـ٢٧ . وراجع حول نفس المعانى :

J. A. C. Brown, Techniques of persuasion from propaganda to Brain washing, London: - , cox & Wyman LTD, 1998

-Richard E. Petty and John. J. (acioppa), communication and persuasion : Centeral and peripheral Routes to Attitude change . London: combr : dge ciniversty press, 1998.

-David O.Sears , Communication and persuasion central and peripheral rouetes to attitde Change **(Book Reviews) P.O.O. spring 1988. Vol. 52. No. 2 . pp. 262-275.**

٢١ ـ د. فخرى الدباغ : غسيل الدماغ . مرجع سابق، ١٩٨٢ ، ص ٩ـ٢٨ .

وراجع حول نفس المعانى :

David W Moore , The Super Pollsters : How They Measure and Manipulate in America. **public_ opinion Quarterly , vol 57. No.2 pp 284-253.**

- Jomes E. Katz and Annetle R. Tassone , Public opinion Trends : Privacy and Information Technology, **P.O.O Spring 1990. Vol 54-No. 1.**

٢٢ـ د. أحمد نوفل، الحرب النفسية، عمان: دار الفرقان للنشر و التوزيع، ٣ أجزاء، ط٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

ـ راجع حول نفس المعانى:

Alexander L. George , Propaganda Analysis : astudy of inferences made from Nasyi propaganda in_ world Wor 11, Row, Peterson and company , 1959.

- Roger Manvell and Heinrich Fraenkel , Doctor Goebbels, Communication : threat or promise a socio - technical approach., London : John , Wiley & Sons Ltd,1991

٢٣ـ طلال عتريسى، البعثات اليسوعية: مهمة إعداد النخبة فى لبنان، بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٧م.

٢٤ـ د. فخرى الدباغ: غسيل الدماغ، مرجع سابق، ص ٩ ـ ١٥ .

وراجع حول نفس المعانى:ـ

صلاح الدين حسين عبد اللطيف: وكالات الأنباء فى الدول الأفريقية وتطبيقاتها على مناطق الأنجلوفون والفرانكوفون، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٣م، ص ١٩ـ٣٥.

James Gurran , Mass Media and International Understanding , Ljubjana : school of sociologypolitical_ science and journalism , 1989

٢٥- هربرت شيلر: المتلاعبون بالعقول (ترجمة عبد السلام رضوان) الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون (عالم المعرفة ـ ١٠٦) ، أكتوبر ١٩٨٦، ص ١٣ـ١٩ .

ـ بيير بورديو: الرمز والسلطة (ترجمة: عبد السلام بنعبد العالى) الدار البيضاء: دار توبقال ١٩٩٣ م، ص ٢٨ـ ٣٦ . وراجع حول نفس المعانى:ـ

H.L. Nieburg, opinion tracking and targeting , New York : praeger publishers CBS Educational and professional publishing , Divison of CBS Inc, 1984.

Emary S.Bagardus , the making of public opinion , New York : Association press , 1991

- حامد عبدالماجد، مرجع سابق، ص ١١٨ـ ١٢٠.

٢٦ـ حامد ربيع، الحرب النفسية فى المنطقة العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ م، ص ١٩ـ٣٦.

وقارن مستوى آخر من التحليل:ـ

ـ صلاح نصر، الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد، القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر جزآن، ١٩٦٦ م.

ـ د. عبد الباسط عبد المعطى: الإعلام وتزييف الوعى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، د. ت.

Diana C.Mutz, Direct and indirect routes to politicizing personal Experience Does Knowledge make difference? P .O .O, winter 1993 , Vol 57 No 4.

٢٧ـ د. حامد عبد الماجد، مفهوم التسميم السياسى، الإنترنت، موقع إسلام أون لاين (مفاهيم سياسية) Islamonline.net

٢٨ـ حامد ربيع، مرجع سابق، ص١٦ـ٣٨.

William G. Maye . The Shifting Sounds of public opinion : Is Liberalism back ? The Public Interest - spring 1992

ج. ب هونغ، دليفيك وب لونير : الجماعة والسلطة والاتصال، مرجع سابق، ١٩٩١م، ص ١٧-٢٢.

٢٩-حامد ربيع، مرجع سابق، وراجع للمزيد من المعانى :

W. Phillips Davison, Mass Media, Civic Organizations, and Street Gossip: How Communication af-fects the Quality of life in and Urban Neighborhood, New York: Gannet Center for Media Studies, Columbia University, 1988.

-William G. Mayer, The Shifting Sounds of public opinion: Is liberalism back? The public Interest, spring 1992, No., 107.

٣٠-جى دورندان : الدعاية والدعاية السياسية (ترجمة د، رالف رزق الله) بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. ط٢، ١٩٨٦م. وراجع للمزيد من المعانى والدلالات حول موضوع الدعاية السياسية :

-فرنسيس بال : وسائل الإعلام والدول المتطورة (ترجمة : حسين العويدات)، الرباط : المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، د. ت.

Gisele did Palma , A apathy and participation Mass politics in western societies, New York : The-free press 1990 .

- Jeremy J. Richardson (ed.), Pressure Groups, New York: Oxford University press, 1999

٣١-د. حامد عبدالماجد، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٢.

-وراجع أيضا :-

Alfred Mcclung Lee: How to understand propaganda, New York, Rimehart and company 1997.

- James Gurran,Mass Media and international understanding ,Ljubjana: school of sociology political science and journalism,1998.

وقارن أيضًا :-

-د. إبراهيم بيضون، تكوين الاتجاهات السياسية فى الإسلام الأول (من دولة عمر إلى دولة عبدالملك)، بيروت : دار اقرأ، ط١، ١٩٨٥م.

-د. رءوف شلبى : سيكلوجية الرأى العام والدعوة، الكويت : دار القلم، ط٢، ١٩٨٥م .

-د. عمارة نجيب : فقه الدعوة والاعلام، الرياض : مكتبة المعارف ١٩٨٧م، (التفرقة بين الدعوة والدعاية) .

32- Emery S. Begirds, The making of public opinion, NewYork: Association press, 1991.

٣٣-كانت البداية-من وجهة نظرنا مع كتابات المفكر إدوارد سعيد-عندما كتب عمله الهام «الاستشراق» راجع :

Edward W. Said,Orientalism, New York, Random house,1978. -

وراجع أيضًا :

-إدوارد سعيد، تغطية الإسلام . . كيف تتحكم وسائل الإعلام الغربى فى تشكيل إدراك الآخرين وفهمهم (ترجمة : سمير خورى) ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، ط١ ، ١٩٨٣ م.

٣٤-د. جلال عبدالله معوض : المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسى، الكويت : المجلة العربية للعلوم الإنسانية-المجلد السابع شتاء ١٩٨٧م، ص ٦٦-٩١.

35- Samuel P. Huntington, The clash of civilizations will dominate global politics, the fault lines

between civilizations will be battle lines of the future, **Foreign Affairs, vol 72, No3, 1997.**

36 - Edward C. Dreyer, political opinion and Electoral Behavior Essays studies, Calhfomia: Wadwork Publishing company, Inc, 1995 See also:

37 -Bruee E. Kaiser, David B. Magleby, Condice J. Nelson, Elizabeth orr. Mark C. Wesley, and Raymond E. Wolfinger, The of Independent Voter, Berkeley and Los Angeles: University of California press, 1992. See also:-

- - Samuel L. Poking, The Reasoning Voter: communication and Persuasion in Presidential Campaigns, Chicago and London: University of Chicago press, 1995.

- James E . Combs and Demo, The New Propaganda: The Dictatorship of palaver in contemporary Politics, New York: London: see Long man, 1993.

hu, Jian-hua, J. Ronald H. Mila sky and Rachel Bissau: "Do Televised Debates Affect Image Perception More than Issue Knowledge "Study of The First 1990 Presidential Debate", Human Communication Research, 20:3, 1994

* * *

الفصل السابع

تحليل منطق الدعاية السياسية فى صناعة الرأى العام العملية الانتخابية نموذجًا

مقدمة الفصل السابع

نتناول فى هذا الفصل والتحليل كيفية صناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية من الناحيتين المنهجية والنظرية مع الإشارة إلى نماذج تطبيقية مما يسمح به طبيعة وحجم الدراسة وأهدافها- من واقع الانتخابات البرلمانية المصرية ؛ ففى **المبحث الأول**: نتناول الناحية المنهجية فى كيفية استخدام الملاحظة العلمية لرصد أشكال الدعاية السياسية الانتخابية للمرشحين عبر نموذج لاستمارة الرصد الميدانى لهذه الدعاية لجمع المعلومات السياسية ثم التعامل معها تحليليا بعد ذلك، كما نركز أيضا على كيفية استخدام استمارة استطلاع الرأى العام فى معرفة اتجاهات الرأى العام للناخبين إزاء عملية التصويت فى الانتخابات وكذلك معرفة الأجندة المستقبلية للمرشحين حال فوزهم فى الانتخابات، وفى **المبحث الثانى**: نتناول النواحى التطبيقية؛ حيث نقدم فى البداية إطارا عمليّا لمنهجية دراسة ظاهرة الانتخابات فى الحياة السياسية المصرية بشكل عام من ناحية عناصر المناخ السياسى العام للعملية الانتخابية، بالإضافة إلى الإطار الدستورى والقانونى والقرارات الإدارية التى تنظم العملية الانتخابية، إضافة لكيفية رفع الواقع الفعلى لعناصر العملية الانتخابية مع تقديم إشارات محددة لنماذج من الحالة المصرية فى كل ذلك، أى أننا فى هذا المبحث نقدم نموذجًا تطبيقيًا لدعاية انتخابية، من واقع بعض الدوائر الانتخابية.

* * *

المبحث الأول

الملاحظة الميدانية للدعاية الانتخابية واستطلاعات آراء الناخبين

تعد الملاحظة من أهم أدوات جمع المعلومات السياسية، وجوهرها ملاحظة وقوع الأحداث وتطورات المواقف السياسية فى الحياة السياسية مباشرة، أوملاحظتها عبر الوسائل والوسائط التى تنقلها، مثل وسائل الإعلام التى تنقل الخطب السياسية، أوالحملات الدعائية عن الوقائع والأحداث والقيادات السياسية المختلفة ، وتعد الملاحظة أساس كل أدوات جمع المعلومات السياسية التى تقوم عليها بشكل أو بآخر.

وسوف نتناول **أولا** : تحديد الملاحظة وتعريفها قبل دراسة كيفية استخدامها فى البحوث السياسية باعتبارها أحد أهم أدوات جمع المعلومات السياسية، ويمكن استخدامها فى ملاحظة ودراسة الدعاية الانتخابية للناخبين ، **وثانيا** : استمارة استطلاع الرأى العام باعتبارها أحد أهم أدوات جمع المعلومات السياسية، ويمكن استخدامها فى معرفة الاتجاهات التصويتية للناخبين، ومدى تأثر القرار التصويتى بمضمون الدعاية الانتخابية للمرشحين، كما أن تلك الاستمارات التى توجه لهؤلاء الأخيرين يمكن من خلالها معرفة أجندتهم السياسية المستقبلية فى حالة دخولهم البرلمان . .

أولا: تحديد أداة الملاحظة العلمية واستخدامها فى دراسة الدعاية الانتخابية:-

علىٰ الرغم من أن الملاحظة المباشرة **Direct Observation** هى أسلوب أساسى للاستقصاء العلمى، إلا أن علماء التحليل السياسى لم يستخدموها على نطاق واسع، ويرجع هذا فى جزء منه إلى أن استخدام الملاحظة المباشرة فى بعض الأحيان يكون أمرا صعبا إضافة إلى أنه توجد غالبًا طرق أسهل للحصول على المعلومات. فالمحللون المهتمون بدراسة مؤسسة الرئاسةفى بلدان• , العالم الثالث ليسوا دائمًا فى موقف يسمح لهم بالملاحظة المباشرة للرؤساء أثناء اتخاذ قراراتهم السياسية، وممارسة الحياة السياسية فى الواقع بمختلف توازاناتها، ومن ثم يمكن أن يعتمدوا على مصادر ثانوية، ويحجم بعض علماء السياسة عن استخدام الملاحظة المباشرة، حيث يعتبرونها طريقة غير علمية؛ فربما

يعتقدون خطأً أن البيانات التى يتم الحصول عليها عن طريق الملاحظة المباشرة انطباعية لدرجة لا تجعلنا نعتمد عليها أوتجعلها مفيدة [1]، وحقيقة الأمر أن استخدام الملاحظة المباشرة فى مجال التحليل أمر مختلف؛ إذ تقدم إمكانات مثمرة لإعداد دراسات منظمة للسلوك السياسى.

وتعتبر الملاحظة المباشرة وسيلة مفيدة لدراسة عدد من الموضوعات ذات أهمية كبيرة فى التحليل السياسى، وذلك لسببين رئيسيين :-

الأول: يمكن عن طريق الملاحظة المباشرة دراسة عملية اتخاذ القرار فى المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خاصة فى المؤسسات التنفيذية والتشريعية، فعلى سبيل المثال هناك عدد كبير من القرارات السياسية أوغير السياسية التى تؤثر فى الحياة العامة يمكن دراستها عبر هذه الوسيلة؛ فمن خلال الملاحظة المباشرة يمكن للمحلل السياسى أن يدرس متى ولماذا تقوم السلطة بإصدار قرار سياسى معين أوبالامتناع عن اتخاذ قرار سياسى آخر ؟ وإلى أى مدى يمكن أن تنفذ البيروقراطية القرارات بأسلوب مختلف ؟ وبالمثل يمكن ملاحظة حملات دعاية انتخابية لفهم طبيعة المجموعات التى تناصر المرشح المعين، وماهية الأدوات المستخدمة فى الحملة الدعائية الانتخابية ودلالة وفعالية ذلك، وباختصار عن طريق استخدام الملاحظة المباشرة يمكن تعميق فهمنا لكيفية اتخاذ القرارات السياسية فى مختلف أبعادها، كما أن الملاحظة المباشرة يمكن استخدامها فى بحوث التقييم فى السياسات العامة التى تدور حول دراسة آثار قرارات أوفاعلية سياسات معينة.

الثانى: يتعلق بالناحية المنهجية حيث نجد أن أهم مزية للملاحظة المباشرة فى البحوث السياسية أنها تتجنب التشخيص المفتعل أوغير الحقيقى للتجارب والمسح الميدانى، كما أنها تسمح للمحلل أن يدرس الأفراد وهم فى واقع التفاعل الاجتماعى والسياسى، وتعتبر الملاحظة المباشرة فى هذا الصدد أكثر نجاحًا فى مواجهة معايير المصداقية الخارجية، وأكثر تمثيلاً بالقياس إلى الكثير من الأساليب البديلة؛ وبالتالى فإن الملاحظة المباشرة تزودنا بتقديرات للسلوك الاجتماعى والسياسى أكثر واقعية.

وتعتبر الملاحظة المباشرة أسلوبًا بسيطًا ووسيلة دقيقة لجمع البيانات حول الأحداث والوقائع السياسية، ولكن كيفية القيام بها تحتاج إلى إعداد لا يقل عما يحتاجه أى أسلوب آخر لجمع البيانات. وسنتعرض إلى التعريف بالاستخدامات والأساليب والصعوبات التى تواجه البحوث التى تعتمد عل الملاحظة، ونحاول الإجابة على أربعة أسئلة ترتبط بأداة الملاحظة :

١ـ ماهية المعلومات التى يمكن جمعها بالملاحظة المباشرة، والاستخدامات العلمية لهذه الطريقة؟.

٢ـ ماهية الأساليب الفنية المختلفة للملاحظة المباشرة؟

٣ـ ماهية الصعوبات المنهجية التى نواجهها فى إجراء الملاحظة المباشرة؟

٤ـ إلى أى مدى توجد مشكلات أخلاقية معينة تظهر عند إجراء البحث المعتمد على الملاحظة المباشرة؟ وفى حالة وجودها، كيف يمكن التعامل معها؟

• الملاحظة المباشرة والبحوث السياسية التحليلية:

يعتمد اختيار الأساليب الفنية للتحليل على ما نريد الوصول إليه من الأهداف من وراء البحوث السياسية والتى قد تكون وصفية أواستطلاعية من ناحية، وتفسيرية أولاختبار الفروض النظرية من ناحية أخرى، وبوجه عام فإن الملاحظة المباشرة هى أكثر الأساليب ملاءمة بالنسبة للنوع الأول من البحوث، على الرغم من أنه عن طريق أساليب معينة للملاحظة يمكن اختبار الفروض، ولعل أهم استخدام للملاحظة هوإعطاء وصف تفصيلى لظاهرة سياسية أواجتماعية ما، واستخدام هذا الوصف فى تطوير نظريات وفى تكوين فروض يمكن اختبارها بواسطة أساليب أخرى، وبهذا المعنى تعتمد الملاحظة المباشرة أساسًا على استراتيجية استقرائية للبحث، بمعنى تحويل أسباب حالات معينة إلى نتائج عامة.

والملاحظة قد تكون عادية حينما تحدث دون قصد ودون أن يُراد منها الكشف عن حقيقة علمية كتلك التى يقوم بها المرء فى حياته اليومية، وقد تكون الملاحظة علمية إذا قام بها الباحث بهدف الوصف التفصيلى للظاهرة السياسيةمحل اهتمامه، أواختبار الفروض أوالكشف عن العلاقات بين المتغيرات، وهذا النوع من الملاحظة يعتمد فى العادة على التسجيل والقياس خلافًا للملاحظة العادية.

وفى شأن الملاحظة العلمية يميز أهل الاختصاص بين الملاحظة بدون مشاركة **Non-Participant observation** والملاحظة بالمشاركة **Participant Observation** فى الأولى لايتعدى دور الباحث مشاهدة الظاهرة قيد البحث وتدوين المشاهدات للرجوع إليها عند كتابة البحث، ومثالها حضوره اجتماع لجنة ما فى البرلمان، حيث إن الباحث يستمع ويلاحظ ويدون، وأما فى الثانية فإنه يشارك إيجابيًا فى السياق السياسى أوالاجتماعى قيد الملاحظة، أى يشترك فى ممارسات الأفراد الذين يقوم بملاحظتهم، مثال ذلك مشاركته فى أعمال ومناقشات اللجنة موضع الدراسة، وقد يحدث أن يكون عضوًا فى الجماعة التى يدرسها.

أهمية الملاحظة بالمشاركة Participant Observation

تعد أداة مهمة لجمع البيانات فى كثير من الدراسات الخاصة بالمجالس التشريعية والمنظمات الدولية، وصنع القرار داخل الفرع التنفيذى من الحكومة والسياسة على الصعيد المحلى، وفى العمليات الانتخابية، وهى تستخدم فى الموضوعات التى يتعذر فيها استخدام الاستمارة، وتحليل المضمون والنصوص أساسًا، أوتستخدم كمنطلق يسبق استخدام هاتين الأداتين، والباحث يستطيع عن طريقها بشكل عام أن يحصل على معلومات فى المواقف الآتية:

١ ـ المواقف التى يصعب أويستحيل على الباحث جمع المعلومات باستخدام الاستبيان أوالمقابلة، فيلجأ إلى الملاحظة بالمشاركة؛ إذ يصبح فى هذه الحالة جزءًا من مجتمع الأفراد فيتعاونون معه.

٢ ـ الحصول على بيانات تكشف عن أنماط سلوكية معينة يصعب معرفتها باستخدام الأدوات الأخرى لجمع المعلومات فى لحظة زمنية واحدة، ومثال ذلك استخدام الملاحظة بالمشاركة فى الكشف عن أنماط الصراع التى تظهر فقط عبر فترة زمنية طويلة، والتى قد يذكرها الناس بصورة مشوهة بفعل انتماءاتهم ومصالحهم الشخصية.

٣ـ عندما يقوم الباحث بدراسة مجتمع أوثقافة غريبة عنه لا يعرفها معرفة جيدة، فيستطيع من خلال الملاحظة بالمشاركة، أن يكون رؤية وفكرة ومعرفة لا بأس بها تساعده على استخدام الأدوات البحثية الأخرى، فهناك باحثون سياسيون اتخذوا منها مدخَلا ضروريًا لاستعمال أدوات أخرى لجمع المعلومات، من ذلك مثلا أن المشاركة فى أعمال بعض لجان الكونجرس الأمريكى قد زودت بعض الباحثين برؤى ومعارف قيمة أفادتهم فى إعداد كشوف مقابلة لدراسة العملية التشريعية داخل الكونجرس ذاته.

مراحل الملاحظة بالمشاركة:

تمر عملية الملاحظة بالمشاركة بعدة مراحل متميزة فى كلٍّ منها يثير الباحث فيها عدة تساؤلات ويمارس الكثير من الأنشطة للحصول على بيانات معينة، وبصفة عامة تهتم المرحلة الأولى بمعرفة الجوانب الأساسية للمجتمع قيد الملاحظة، بينما ينصب اهتمام بقية المراحل على الفحص المتعمق لمشاكل أو جوانب أكثر تحديدا وجمع معلومات بطريقة أكثر تنظيمًا.

(١) مرحلة التعرف الأولى:

يسعى المحلل فى هذه المرحلة إلى رسم خريطة للمجتمع موضع الدراسة اجتماعيًا

وسياسيًا، فهويحاول الوقوف على أوجه الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع من قبيل: أنواع البشر الموجودين، وماذا يفعلون، ونواحى الاختلاف بين المجموعات التى يحتضنها المجتمع، ومصادر الصراع، والقضايا المهمة، والاتجاهات والمعتقدات السائدة، والشخصيات صاحبة النفوذ والتأثير، ثم التجارب والأحداث المهمة فى حياة المجتمع، وهى تلك التى يأتى الناس على ذكرها فى أحاديثهم، ويمكن للباحث أن يعرف ذلك بوجه عام عن طريق الذهاب إلى كثير من المناطق فى المجتمع، وإجراء حصر للسكان فى منطقة أوأكثر للحصول على بيانات جيدة عن التركيب الديموجرافى، وخلق علاقات تعارف مع أفراد من الأسر الداخلة فى نطاق الحصر.

وإذا لم يلم المحلل بهذه الجوانب، استحال عليه أن يباشر عملية اختبار فروض بحثه، وإذا كان ذلك لازما للباحث الغريب عن المجتمع، فإنه ضرورى أيضًا للباحث الذى ينتمى ثقافيًا إليه؛ إذ لا يخفى أن معرفة شخصيات وأحداث معينة من الأهمية بمكان فى فهم السياسة داخل المجتمع قيد الاهتمام.

من ناحية أخرى، على المحلل فى مرحلة التعرف الأولى أن يحدد لنفسه دورًا فى المجتمع، وأن ينمى علاقات شخصية مع أفراد بعينهم، ولا شك أن أكثر الأدوار نفعًا للملاحظ المشارك هوالدور الواضح والمريح، ولقضية الدور هذا ثلاثة أوجه:

١ ـ هل يختار لنفسه دورًا هامشيًا أومحوريًا، ربما كان من المفيد إذا تيسر أن يختار الباحث دورًا هامشيًا يتيح له أن يكون مستقلاً عن الفرق أوالزمر الكائنة بالمجتمع، وأن يجمع معلومات عن الصراع وشكاوى الناس من تصرفات المسئولين، إلا أنه أحيانًا قد يختار دورًا محوريًا فيرتبط بالمجموعات المؤثرة أوبقادة الرأى داخل المجتمع المبحوث.

٢ـ هل يتقمص دورًا موجودًا بالفعل فى المجتمع أم دورًا جديدًا، الملاحظ بهذا الصدد أن معظم علماء السياسة الذين أجروا دراسات فى غير بيئاتهم قد اختاروا دورًا جديدًا على هذه البيئات؛ إذ قدموا أنفسهم لأبنائها كباحثين، ومن مزايا الدور الجديد أنه يتيح للباحث مزيدا من حرية الحركة فى المجتمع، ولكن يعيبه أنه قد يثير شكوك البعض.

٣ـ هل يعتمد الباحث على نفسه كلية أم يستعين بإخباريين من أبناء المجتمع، تفيد الخبرة أن علماء السياسة غالبًا ما يستأجرون شخصًا ما حال قدومهم إلى المجتمع موضع الدراسة؛ كى يساعدهم، ويفسر الظواهر أوالتصرفات، ويمدهم بمعلومات أساسية فى تلك المرحلة المبكرة من البحث، ويقدمهم إلى أبناء المجتمع، يقابل هذه المزايا عيب مؤداه أن الارتباط

بإخبارى ذى وضعية هامشية فى المجتمع أومنتم إلى جماعة بينها وبين جماعات أخرى علاقات صراعية قد يعرقل أولا يعطى صورة حقيقية عن الأوضاع فى المجتمع.

(٢) مرحلة البحث البؤرى:

تبدأ هذه المرحلة حينما ينتقل الباحث من الاكتشاف العام للمجتمع إلى الفحص المتعمق لمفاهيم أوجوانب معينة، بعضها قد يكون متضمنًا فى التصميم الأولى للبحث، وبعضها قد تظهر أهميته خلال المرحلة السابقة .

(٣) مرحلة التنظيم والقياس:

يهتم الباحث فى هذه المرحلة بجمع مشاهدات بطريقة منظمة تسمح له أن يتحقق من صدق فروضه التى صاغها بشكل نهائى فى المرحلة السابقة ولتحقيق هذه المهمة فإنه يباشر الأنشطة الآتية:

١ـ وضع مؤشرات للمفاهيم المستخدمة فى البحث.

٢ـ التسجيل المنظم للشواهد الخاصة بالأفراد أوالأحداث أوكليهما، وذلك فى حدود الفروض التى تحاول الدراسة اختبارها.

٣ـ استخدام الاستبيان أوالمقابلة المقننة للمساعدة فى جمع بيانات عن الأشخاص بطريقة منظمة.

مشاكل الملاحظة بالمشاركة:

يمكن إيجاز هذه المشاكل فى النقاط التالية :ـ

١ ـ عملية التسجيل: ينصح بأن تدون الملاحظات على الفور تلافيًا للتحيز والتحريف الذى قد ينجم عن الاعتماد على الذاكرة، بيد أن التسجيل الفورى قد يستثير سلوك الأفراد موضع الملاحظة بحيث لا يتصرفون بشكل طبيعى بما يشوه المعلومات، ولكن يقلل من هذا الخطر وجود ألفة بين الباحث ومن يقوم بملاحظتهم.

٢ ـ طبيعة الظاهرة موضع الملاحظة: هناك ظواهر يمكن ملاحظتها بسهولة مثل المظاهرات والتصويت برفع الأيدى، والدعاية الانتخابية، وبالمقابل توجد ظواهر يصعب ملاحظتها كالتصويت السرى، ومن ناحية أخرى لا يستطيع الباحث فى حال النشاط الكثيف إلا أن يلاحظ عددًا محدودًا من الأفراد وجزءا من النشاط الجارى، وفى مثل هذه

الحالة ينصح باستخدام أكثر من ملاحظ مع توزيعهم على أماكن مختلفة داخل المجتمع؛ للحصول على أقصى ما يمكن من مشاهدات .

٣ـ **مشكلة الزمن:** فالباحث لا يستطيع أن يكرر أويعيد الأحداث السياسية؛ كى يخضعها للملاحظة، وفى أحيان كثيرة لا يستطيع التنبؤ بوقوع حدث ما، حتى يتواجد أثناء حدوثه ليقوم بملاحظته .

وعلى كل الأحوال يبقى أسلوب الملاحظة من أهم الأساليب العلمية فى جمع البيانات، ويكثر استخدامه فى المجتمعات الغربية، ويحوط عملية استخدامه فى مجتمعاتنا الكثير من القيود، والحدود، والاعتبارات، وإن كان ذلك لا ينفى استخدامه أحيانًا فى دراسة الحملات الانتخابية والدعائية للمرشحين فى الانتخابات . ونقدم فى هذا الفصل مثالاً تطبيقيًا للملاحظة المباشرة وهودليل لملاحظة الدعاية الانتخابية للمرشحين تمهيدًا لقياس شدة تأثيرها على عملية تصويت الناخبين فى العملية الانتخابية، كما سيأتى فى المبحث القادم .

ثانيًا: استمارة استطلاع الرأى العام كأداة لجمع المعلومات السياسية حول اتجاهات التصويت فى العملية الانتخابية:

يمكن القول بأن أداة استمارة استطلاع الرأى العام من أنسب الأدوات لجمع المعلومات عن اتجاهات الرأى العام المختلفة إزاء قضية من القضايا أوحدث من الأحداث ورؤية وتحليل مقدار واتجاهات التفاعل معها، هذا وتتكون الاستمارة من مجموعة من الأسئلة التى تغطى أوتحقق الهدف من استطلاع الرأى العام، ويمكن القول بأن أهم عناصر الاستمارة هوالأسئلة والتى يمكن تلخيص النواحى الشكلية فى صياغتها فى أنواع الأسئلة التالية (٢) :

١ ـ الأسئلة المغلقة :

هى الأسئلة التى يحدد فيها الباحث مسبقًا مجموعة من الإجابات البديلة، ويدونها فى الاستمارة بعد السؤال مباشرة؛ ليقوم المبحوث باختيار إجابة واحدة أوأكثر على أنها الإجابة المناسبة من وجهة نظره، وقد يطلق عليها فى بعض الأحيان الاسئلة المقننة وفى بعض الحالات يترك الباحث للمبحوث حرية الاختيار بين الإجابات المدونة فى الاستمارة أوذكر أية إجابات أخرى غير مدونة . ويطلق بعض الخبراء على مثل هذا النوع «الأسئلة نصف المغلقة» .

وتشتمل الأسئلة المغلقة على عدة نوعيات فرعية طبقًا لنوعية الإجابة المطلوبة، وذلك كما يلى:

أ- أسئلة مغلقة تنحصر إجاباتها فى بديلين فقط، ويطلب من المبحوث اختيار بديل واحد منها، وتتمثل الإجابات الخاصة بهذا النوع من الأسئلة فى الأمثلة التالية: (نعم - لا) (صح - خطأ) (جيد - ردىء).

ب- أسئلة مغلقة تتعدد إجاباتها، لكن يطلب من المبحوث بديل واحد فقط عنها.

ج- أسئلة مغلقة تتعدد إجاباتها، ويطلب من المبحوث اختيار بديل أومجموعة بدائل مختلفة، يرى أنها تمثل الإجابة الصحيحة من وجهة نظره.

د- ويمكن فى وضع بعض هذه الأسئلة حصر جميع البدائل التى يحتمل أن تكون إجابة على السؤال، بحيث تكون مهمة المبحوث فى هذه الحالة أن يختار من بينها الإجابة التى يرى أنها تمثل الإجابة الصحيحة. كما لا يكتفى الباحث بمجرد وضع الاستجابات البديلة فقط، وإنما يضيف أية أبعاد أخرى يرى أنها يمكن أن تعطى نتائج أكبر دقة وأكثر تفصيلا. وعمومًا فإنه يجب أن يراعى فى وضع هذه الأسئلة المغلقة مجموعة من الاعتبارات منها:

ضرورة القيام بدراسة أولية على عينة صغيرة من المجتمع بهدف التعرف على معظم الإجابات المحتملة التى قد يخفى بعضها على الباحث حتى يمكن عرضها فى الصورة النهائية باستمارة الدراسة. ويسبق ذلك بالطبع أن تتوفر لدى الباحث منذ البداية استجابات محتملة متعددة أيضًا. وعموما فإن ذلك يرتبط بمدى فهم الباحث للمشكلة موضع الدراسة، وتعرفه على كل ما يتصل بها من آراء وموضوعات وخلفيات متعددة.

من الضرورى أن تكون كل إجابة من الإجابات المحتملة مميزة تمامًا عن الإجابة الأخرى حتى يمكن إزالة أى لبس أوتداخل بين الإجابات؛ وبالتالى تكتسب النتائج النهائية للبحث مزية الوضوح والتعدد، وتعطى مؤشرات واضحة ومحددة ومميزة.

٢- الأسئلة المفتوحة

وهى النوع من الأسئلة الذى يسمح بتسجيل إجابة المبحوث كما يذكرها نصًا، أى أن هذا النوع يترك للمبحوث حرية الإجابة على الأسئلة بلغته وطريقته وأسلوبه دون التقيد بإجابات محتملة يكون الباحث قد أعدها مسبقا، وقد يطلق عليها الأسئلة غير المقننة. وهذا السؤال المفتوح غالبًا ما يثير قضية أوموضوعًا دون أن يقترح إجابات؛ وبالتالى تكون

للمبحوث فرصته فى أن يجيب بما يراه، ويتيح مثل هذا النوع من الأسئلة المفتوحة للمبحوث حرية التعبير عن رأيه دون التقيد بإجابات محددة؛ وبالتالى فإنها قد تؤدى إلى تقليل احتمالات التحيز الذى قد ينتج من اختيار المبحوث لإحدى الإجابات البديلة استكمالاً للشكل دون أن تمثل نوع الإجابة الصحيحة، كما قد تؤدى إلى التعرف على الاتجاهات العامة للمبحوث فيما يتعلق بموضوع البحث.

وتفيد الأسئلة المفتوحة فى حالات كثيرة، وبالتالى تكون لها مزايا، ولكن من ناحية أخرى لها عدة انتقادات، وكذلك الحال بالنسبة للأسئلة المغلقة، ومن هنا نقوم بالمقارنة بين كلّ من هذين النوعين من حيث المزايا والعيوب للتعرف عليها ومراعاتها بما يخدم أهداف الدراسة وتغطية موضوع البحث:

أ- الأسئلة المغلقة لها مزية التقنين وسهولة التنفيذ ورخص التفريغ، أما الأسئلة المفتوحة فتجهيز بياناتها صعب ومكلف.

ب- الأسئلة المغلقة تضمن أن تكون إجاباتها على نفس السؤال محددة، أما الأسئلة المفتوحة فلا تمكننا من ذلك.

ج- الأسئلة المغلقة قد تساعد المبحوث على فهم السؤال، أما الأسئلة المفتوحة فقد لا تساعد على ذلك.

د- الأسئلة المغلقة أكثر كفاءة إذا أمكن معرفة كل الإجابات على السؤال، أما الأسئلة المفتوحة فإنها أنسب حين يكون الموضوع معقداً، وتكون أبعاد إجاباتها غير محددة، أوحينما يكون الهدف هوالكشف؛ ولذلك فإن الأسئلة المفتوحة تفيد فى حالات: ندرة البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلة البحثية، أوبقضية معينة، ولذلك فهى تستخدم بصفة أساسية فى الدراسات الوصفية الاستكشافية، وكذلك تفيد فى حالة تنوع الإجابات البديلة وتعددها وعدم إمكان حصرها، وكذلك فى حالة الرغبة فى معرفة الدوافع والاتجاهات ووجهات نظر المبحوثين، وهوما لا يؤدى إليه استخدام الأسئلة المغلقة. وبالتالى فإن السؤال المفتوح يوفر حرية أكبر للمبحوث؛ ليقول ما يريد، ولا يحاصره فى إجابات محددة، مما قد ينشأ عنه تحيز فى الرد لصالح البدائل، فالسؤال المغلق قد يرغم المبحوث على رأى معين فى موضوع لا رأى له فيه. ومع أنه توضع أحيانًا عبارة (لا أعرف) كعلاج مناسب، كما توضع عبارة (أخرى تذكر) لكن أكثر المبحوثين بالتجربة يفضلون الإجابة بإحدى البدائل عن (أخرى تذكر) هذه.

وفى هذا السياق، يمكن الإشارة إلى انتقادات أخرى للأسئلة المفتوحة، يجب التفكير فيها عند اللجوء إليها فى تصميم استمارة الدراسة، بحيث يمكن تجاوزها أوأخذها فى الاعتبار:

أ- ضرورة توافر قدرات عالية لدى الباحث فى تسجيل كافة آراء المبحوثين وتعليقاتهم فى الاستمارة، وهوالأمر الذى يستهلك وقتًا كبيرًا من الباحث أوفريق البحث، مما قد يؤثر على الوقت المخصص لإجراء الاستبيان، كما يقلل من الوقت الذى يجب أن يتاح لبقية الأسئلة المتضمنة فى الاستمارة.

ب- احتمال استطراد المبحوث فى سرد آراء وأفكار ومعلومات قد تخرج عن نطاق موضوع الدراسة.

ج- احتمالات اختلاف درجة فهم المبحوثين للسؤال المفتوح، وبخاصة فى حالات الاستقصاء البريدى، مما قد يؤدى إلى اختلاف إجاباتهم حسب فهمهم للسؤال، مما قد ينتج عنه عدم تمثيل النتائج النهائية للواقع تمثيلاً صحيحًا.

د- صعوبة تبويب الاستجابات التى يمكن الحصول عليها عن طريق هذه الأسئلة خاصة فى حالة عدم تجانس مفردات العينة المختارة فى البحث.

هـ- صعوبة تكوين قوائم ذات معنى موحد لتصنيف الآراء التى قبلت، مع اختلاف الألفاظ المستخدمة من قبل المبحوثين، فضلاً عما قد يؤدى إليه ذلك التقنين من تأثير فى نوعية وشدة التعبيرات المستخدمة.

و- احتمال تحيز الباحث أثناء عملية التصنيف التى يقوم بها اعتماداً على وجهة نظره الخاصة، وهوما قد يتعارض- فى بعض الحالات- مع وجهات نظر المبحوثين أنفسهم إذا ما طلب منهم إدراج آرائهم وأفكارهم فى تصنيف معين.

طبيعة العلاقة بين الأسئلة الاستبيانية: يميل البعض إلى تقسيم الأسئلة الاستبيانية إلى النوعين التاليين:

(١) أسئلة ارتباطية:

- عادة ما يحدث فى البحوث المسحية أن يوجه الباحث أسئلة لبعض أفراد العينة فقط دون غيرهم (أسئلة ارتباطية)؛ أى أن السؤال الأول يتوقف على إجابته ما إذا كان المبحوث

سيجيب عن السؤال التالى أم لا . فعلى سبيل المثال صياغة سؤال فى الاستمارة على النحو التالى :

هل اطلعت على قراءات خارجية أثناء دراستك ؟ ماذا استفدت من هذه الدراسات؟

فبهذا الشكل تجبر كل المبحوثين على قراءة السؤال بالرغم من أن هناك من لم يطلع على قراءات خارجية ، وهنا المبحوث إما يتخطى السؤال كله - أويجيب بالنفى على الجميع ، على عكس الواقع إذ ربما قرأ ولم يستفد مثلاً .

أشكال الأسئلة الارتباطية :

هناك شكلان على النحو التالى :

(أ) مثال : هل اطلعت على قراءات خارجية أثناء دراستك؟ : نعم : [ ] - لا : [ ].

لو نعم : هل استفدت من هذه القراءات؟ نعم : [ ] - لا [ ] .

(ب) مثال : أن نحدد للمبحوث الذى لا يهمه السؤال التالى السؤال الذى يذهب إليه متخطيًا كل الأسئلة الموجهة لغيره .

مثلا : هل تبحث عن وظيفة أخرى حاليًا؟ (نعم - لا) (لا أعرف - اذهب إلى سؤال ٢٥) .

(٢) الأسئلة المصفوفة :

فأحيانًا نجد أننا نسأل أسئلة لها نفس فئات الإجابة (لا) وهذه تسمى أسئلة مصفوفية .

ولهذه الطريقة عدة مزايا :

١ - استخدام أمثل لمساحة الاستمارة .

٢ - سرعة إجابة أسئلة هذا النوع .

٣ - إمكانية عقد المقارنات بسرعة للمبحوث والباحث .

من العيوب إخضاع الأسئلة بشكل تعسفى لهذا الأسلوب على حساب المضمون .

- عادة ما يغلب المبحوثون اتجاهات الإجابة ، ويجيبون فى اتجاه واحد (مثل استمارة الاستبيان التى توزع فى كلية الاقتصاد جامعة القاهرةعلى الطلبة لتقييم مدى الفهم للمواد الدراسية ، وأداء أساتذتهم) .

ترتيب الأسئلة فى الاستمارة:

- يجب مراعاة ترتيب الأسئلة داخل الاستمارة، فطريقة الترتيب هذه تؤثر على الإجابات، كما تؤثر على عملية جمع البيانات ككل (كما رأينا فى الأسئلة الارتباطية، والمصفوفة مثلاً).

- فالترتيب العشوائى للأسئلة يجعل المبحوث مضطربًا، كما أنه يجد صعوبة فى الإجابة، ويجب عليه أن ينقل اهتمامه وتركيزه من موضوع لآخر، ثم يعود للموضوع الأول مرة أخرى .

وترتيب الأسئلة يختلف فى الاستمارة التى يملؤها المبحوث بنفسه عن تلك الاستمارة التى يملؤها الباحث، ففى الاستمارة الأولى يفضل عادة البدء بالأسئلة الشيقة التى تثير اهتمام المبحوث، بحيث يجد نفسه مندفعًا لأن يجيب على الاستمارة، أما الأسئلة عن البيانات الديموجرافية (السن، والنوع، والدين، . . . إلخ)، فيجب أن توضع فى نهاية الاستمارة؛ لأن وجودها فى البداية يعطى الاستمارة صبغة روتينية، ولا يجد المبحوث نفسه مدفوعًا لأن يكمل الإجابة على الاستمارة.

وفى الثانية على العكس، فينبغى أن ينشئ الباحث نوعًا من العلاقة الإنسانية مع المبحوث، إذا بدأ بالبيانات الديموغرافية.

ويمكن ترتيب الأسئلة على النحو التالى :

التداعى المنطقى من الأضيق إلى الأوسع:

- عندما تشك مثلا فى أن الموضوع لا يستحث المبحوث على الاتصال مع الاستمارة (إما لأن الموضوع ليس مهما بالنسبة له، أوأن التجربة التى نسأل عنها أوالخبرة ليست حديثة بما يكفى ليتذكرها المبحوثون) يكون من الأنسب أن نبدأ بالأسئلة الضيقة والأسهل فى الإجابة، ثم التوصل للأوسع (الأصعب) وهكذا . .

- كما أنه إذا كان المبحوث ليس متآلفًا مع الموضوع إلا أنه على علم به هنا تبدأ فى إنشاء عدة حقائق والاتفاق عليها، ثم تخرج بحكم عام.

مثلا : لوتم الاهتمام فى استمارة بمعرفة رؤى المبحوث للمشكلات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدولة ومدى ارتباط هذه المشكلات بالصحف التى يقرأها المبحوث على النحو التالى :

١ـ ما أهم المشكلات ـ فى رأيك ـ التى تواجه مصر أو تواجه دائرتك الانتخابية ؟

٢ ـ من بين هذه المشكلات التى ذكرت، أيها الأهم على الإطلاق فى رأيك؟

٣ ـ من أين تحصل على المعلومات وتتابع الأحداث بشأن هذه القضية؟

٤ ـ هل تقرأ صحيفة الوفد؟

قواعد الصياغة (الشروط الواجب مراعاتها فى صياغة الأسئلة) :

يمكن تلخيص هذه القواعد فيما يلى :ـ

١ ـ الشمول :

أن تكون الفئات المعطاة للمبحوث شاملة، فيجب أن تتضمن كل الإجابات المحتملة التى يمكن توقعها، وعادة ما يلجأ الباحثون هوضع فئة مسماة أخرى أومن فضلك حدد.

وهنا سيلجأ المبحوث لوضع إجابته فى إحدى الفئات المطروحة عليه، حتى لو لم تكن مناسبة تمامًا، ولابد أن تكون الإجابات أوالاختيارات المطروحة من الفئات الفاصلة والمحددة؛ بحيث لا يشعر المبحوث بالاضطراب فى الاختيار بين أكثر من إجابة، وعادة ما نسأل المبحوث أن يختار أحسن إجابة من وجهة نظره.

٢ ـ الوضوح :

عادة ما يكون الباحث معايشًا لموضوعه ومشكلته البحثية التى يدرسها؛ لذلك قد تكون الآراء والاتجاهات واضحة فى ذهنه، لكنها ليست كذلك دائمًا بالنسبة للمبحوثين، فكثير منهم لا يثير الموضوع أوالمشكلة البحثية عندهم اهتمامًا مناسبًا هذا إن حدث وأثار انتباهه من الأساس.

من ناحية أخرى قد يكون لدى الباحث إدراك وعلم بالموضوع والمشكلة البحثية، لكنه ليس عميقًا، ومن ثم يفشل فى توضيح مقصد سؤاله بطريقة تكفى للحصول على الإجابة المناسبة.

٣ ـ تجنب الأسئلة المزدوجة :

من الأخطاء الشائعة أن يتم توجيه أسئلة ائتلافية ذات إجابات مزدوجة إلى المبحوثين :

مثال : يجب تعديل قانون العمل، والمضى قدما فى الخصخصة؟ وهنا قد لا يستطيع المبحوث الإجابة :

فهناك من يرغب فى تعديل قانون العمل، ولكن لا يؤيد المضى فى الخصخصة.

وهناك من يرغب فى تأييد الخصخصة، ولكن لا يرغب فى تعديل قانون العمل.

٤ - أهلية المبحوث للإجابة على الأسئلة:

أحيانًا يطرح الباحث سؤالاً يقتضى من المبحوث أن يرجع بذاكرته إلى الوراء، وفى هذا التعرض لمخاطرة عدم دقة الإجابة.

مثلا: تسأل خريج جامعة عن مشاعره حين الاختيار بين قسمى الدراسات الأدبية والدراسات العلمية عندما كان فى مرحلة الدراسة الثانوية.

وأحيانًا يسأل الباحث سؤالاً متخصصًا، ولا يكون المبحوث ملمًا بجوانب الموضوع، وليس لديه معلومات كافية.

مثال: كأن يُسأل طالب الكلية عن النسبة التى يجب أن تخصص لكل قسم من أقسام الكلية من الميزانية؟!!

وهنا قد يقدم المبحوث إجابات ليست ذات معنى.

٥ - تناول نقاط قصيرة: يعتقد الباحث أنه لكى يوضح ما يقول، عليه أن يسوقه فى عبارات طويلة ومعقدة ولكن هذا غير صحيح؛ لأن وضوح الموضوع إنما يأتى من قدرة المبحوث على قراءته بسرعة وفهم مضمونه ومقصده ثم اختيار الإجابة بدون صعوبة، ولذلك ينصح بتجنب النفى فى صياغة الأسئلة:

مجرد صياغة السؤال فى صورة نفى يعوق سهولة تفسير المبحوث له.

مثال: يجب على مصر أن لا توافق على المزيد من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيونى؛ ولذلك لأن معظم المبحوثين فى قراءتهم السريعة سيتخطون لا ومن ثم تأتى الإجابة بصورة لا تترجم حقيقة ما يريد المبحوث، وعلى سبيل المثال:

يجب عدم فرض رسوم باهظة على الطلاب العرب والمسلمين الأجانب الدارسين فى الجامعات المصرية.

هذه الأسئلة والعبارات من قبل (عدم منع، عدم تحريم، . . . .) تعوق الفهم.

٦ - تجنب الصياغة المتميزة:

فالبيانات لا يجمعها الباحث فقط وإنما يصيغها أيضًا، وهذا ينبهنا للطريقة التى نصيغ

بها السؤال ونلقيه؛ إذ أن هذه الطريقة هي التي تشكل البيانات التي نتلقاها، فقد يؤثر السؤال على المبحوث حين يصاغ بطريقة تدفعه إلى الادعاء Vanity Questions تحت دوافع شتى مثل:

أ- . . . . ألا توافق مع قيادة البلاد على. . . . . .

ألا تتفق مع رأى المحكمة الدستورية العليا بصدد عدم دستورية فرض ضريبة على العاملين بالخارج.

طبعًا رد فعل المبحوث سيكون «بالإيجاب»

ب- . . . . . هل توافق ميكيافيللى فى رأيه بأن الغاية تبرر الوسيلة؟

هل تتفق وحجج الكيان الصهيونى فى اتخاذ القدس الشريف عاصمتهم الأبدية. . . . . ؟

هذه الصياغات لا تجعل المبحوث يعطى الإجابة التى يريدها، وإنما هويُقاد لهذه الإجابة وهذا النوع من الأسئلة يطلق عليه الأسئلة الإيحائية.

وعمومًا يجب ألا يقع الباحث فى خطأ الاعتقاد بأن هناك طريقة خاطئة وأخرى صحيحة فى إلقاء الأسئلة، وإنما عليه أن يعرف ويحدد الغرض من بحثه، ثم بناء عليه يحدد الطريقة الأنسب والآمنة لإلقاء أسئلته، بحيث يحصل على أفضل وأنسب الإجابات.

٧- تجنب الأسئلة التهديدية أوالتى تثير التحيز الشخصى

-كم من مرة اضطررت لمخالفة القانون؟- هل سبق وأن تاجرت فى المخدرات؟ هل سبق وأن غششت فى الامتحان؟

٨- تجنب الأسئلة ذات الاتجاه الواحد:

هل تؤيد . . . . ؟ هل تؤيد. . . ؟ . . . إلخ.

يجب التنوع حتى لا يغلب الأفراد اتجاهًا متميزًا فلا تصح أن تكون الاستمارة كلها موافق / غير موافق. .

أوالسؤال بصيغة: هل تؤيد ؟ هل تعارض ؟ هل تمانع ؟

الشكل العام للاستمارة:

- الشكل العام للاستمارة مهم كأهمية طبيعة وصياغة السؤال على نفس المستوى،

والدرجة، وكقاعدة عامة يجب أن تكون الاستمارة واسعة، منظمة ـ المساحات فيها كافية، وهناك من الباحثين من يعتقد أن علمية الاستمارة فى أن تكون طويلة، فيلجأ لتكديسها واختصار الأسئلة وكتابة أكثر من سؤال فى سطر واحد، وذلك لاستعمال عدد أقل من الصفحات، وهذا خطأ بين فوضع أكثر من سؤال فى سطر واحد قد يؤدى لسقوط سؤال من هذه الأسئلة لا يلتفت إليه المبحوث فلا يجيب عنه.

ـ كما أن الأسئلة المختصرة بشكل مخل قد تؤدى لسوء الفهم والتفسير.

ـ عندما يشعر المبحوث أنه أكمل عدة صفحات من استمارة تبدوله طويلة وأنه أنجز ذلك بسرعة، فذلك أفضل من أن يشعر أنه أنفق الكثير من وقته فى الإجابة عن صفحة واحدة فى استمارة تبدوله قصيرة.

ـ وسيقل بذلك أيضًا عدد الأخطاء، ويتجنب إعادة القراءة مرة أخرى، كما يتجنب تكديس إجابته فى مساحة بيضاء صغيرة جداً.

ضمانات سلامة الاستطلاع:

١ ـ الضمانات التى ترتبط بالأداة ذاتها، فهناك مراحل مختلفة يمر بها الاستبيان قبل أن يقدم للجمهور. أولى هذه المراحل ما يرتبط ببناء أفكار الاستمارة ذاتها. فحين يتم اختيار موضوع معين لإجراء استطلاع للرأى، يعتمد على الاستبيان، فإن الباحث يلجأ إلى مراجعة كافة القضايا والأفكار الخاصة بهذا الموضوع. وإجراء الحصر السابق للأدبيات من جهة، وللمناقشات العامة حول الموضوع من جهة أخرى.

وهكذا فإن هذا الحصر لكافة الاتجاهات بما تستند عليه من أدلة وحجج يسهل ما يعرف باسم «إغلاق الأسئلة» أوتقفيل الأسئلة»، بمعنى ألا تترك استجابة معظم الأسئلة مفتوحة، وإنما تغلق من خلال وضع عدد من الاحتمالات كى يختار المبحوث من بينها، ثم يكتب له «أخرى تذكر» إذا كانت هناك استجابة يصعب التنبؤ بها.

٢ـ المرحلة التالية فى إعداد الاستطلاع، والتى توفر قدراً أكبر من ضمانات النجاح له، تتمثل فى الصياغة والبناء الفنى للاستمارة، فمن المهم أن يكون ترتيب الأسئلة منطقيًا متدرجًا، وأن تُصاغ بوضوح، وبلغة سهلة مفهومة للجمهور الذى ستطبق عليه. ودائمًا يوصى بالابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، أى التى توحى بإجابة إلى المبحوث، بهذا المعنى من المطلوب توفير حياد الأسئلة وموضوعيتها، وقد يتعمد مصمم الاستمارة وضع بعض

الأسئلة التى تراجع مصداقية تساؤلات أساسية تضمنتها الاستمارة؛ وذلك بهدف التأكد من صدق الاستجابة.

وعند هذا المستوى من عملية الإعداد، يلجأ الباحث إلى التجربة الاستطلاعية؛ لكى يزن - من الميدان ذاته - كفاءة الأداة التى صممها ومدى صدقها. وعادة ما يتم إجراء تعديلات على الاستمارة، بعد تحليل نتائج التجربة الاستطلاعية، ويأتى ذلك فى مظاهر متنوعة.

٣ - إعداد الباحث الميدانى: وهذه المرحلة على درجة عالية من الأهمية وتمثل محدداً رئيسيّاً فى كفاءة الاستطلاع. ذلك أن التصميم والبناء الفنى لن يكون له فعالية دون باحث ميدانى مدرب على التعامل مع الأداة من جانب، ومع الجمهور من جانب آخر. وهنا يتم تدريب فريق الباحثين الميدانيين على فهم الاستبيان وبناء الاستمارة، والتى تتضمن إحالات مختلفة ومتنوعة من سؤال إلى آخر. ثم يسلم إليه دليل يقوده فى عملية التعامل مع الاستبيان ومع الاستجابات المختلفة، وعادة ما تتم مراجعة ميدانية على أداء الباحث فى الميدان من خلال أحد المشرفين.

٤ - بتحليل نتائج الاستطلاع نلحظ على البحوث التى اعتمدت على هذه الأداة أنها إما تعتمد على طرح نسب ومؤشرات رقمية تترجم النتائج مع قدر محدود من التحليل، أوأنها تسعى إلى استنطاق الأرقام بشكل أكثر عمقًا. وفى هذه الحالة الأخيرة من المهم مراجعة بحوث ميدانية أخرى اعتمدت على الاستبيان، فى إطار نفس الموضوع أوموضوعات مرتبطة به.

* * *

المبحث الثانى

كيفية صناعة الرأى العام فى العملية الانتخابية

إشارات لنماذج من التجربة المصرية

تُعد الانتخابات من النماذج الواقعية التى يمكن دراسة عملية صناعة الرأى العام فى إطارها، وكذلك ملاحظة النتائج السياسية للرأى العام باعتبارها تلخص الاتجاهات الأساسية لقواه الفاعلة، فهى عملية اختيار للسلطة التشريعية على المستوى القومى أو المحلى، وهى لغة العصر؛ إذ تعرفها كافة الدول والأنظمة السياسية، وإن كانت ترتبط بالنظم السياسية الديموقراطية، أوبشكل عام بالأنظمة التى تعرف خصائص التعددية السياسية - سواء كانت تعددية حقيقية، أوتعددية شكلية محكومة أومقيدة - ورغم أن المؤسسة التشريعية تتخذ أشكالاً متنوعة، وتلعب أدواراً مختلفة فى ظل هذه الأنماط من السلطات السياسية الحاكمة، إلا أنها تظل دائمًا مؤسسة لها كيانها الخاص وأدوارها المتميزة التى تترجمها البنية القانونية والدستورية، وتترجمها طبيعة علاقات القوى المجتمعية، وكذلك علاقتها بنظام القيم المجتمعية، و الأمر نفسه ينطبق على المجالس المحلية.

لهذا أصبح من الشائع أن تسعى نظم سياسية لا تتمتع بنفس الخصائص التى تميز النظم السياسية المُصاغة على نمط الديموقراطية الليبرالية، والتعددية لخلق مثل هذه المؤسسة كواجهة ديموقراطية لها؛ وبالتالى فإجراءات بناء تلك المؤسسات لابد وأن تختلف عن الأساس والأصل، بحيث يمكن القول إن الأغلبية التى تقوم عليها هذه المؤسسات يتم صنعها بالفعل، ومن ثم فإن أدوار ووظائف هذه المؤسسات لابد وأن تختلف عما هومعتاد ومعروف فى النظم الليبرالية الأصيلة، وبالذات بصدد علاقاتها بقوى الرأى العام المجتمعى.

هذا وتقدم الانتخابات التى شهدتها الحياة السياسية المصرية سواء فى المرحلة الليبرالية الأولى ١٩٢٤ - ١٩٥٢ م، أوالمرحلة الحالية التى شهدت نوعًا من التعددية السياسية المقيدة بداية من تجربة المنابر السياسية حتى وجود مايقرب من ستة عشر حزبًا فى الوقت الراهن؛ وهذه التجربة تقدم خبرة على درجة كبيرة من الأهمية والثراء فى دراسة عملية صناعة

الرأى العام، بالطبع لن ندرس كل هذه الخبرات الانتخابية؛ إذ أن معالجة قضايا الرأى العام تقتضى أن تكون الدراسة لقضايا معاشة وقت إجراء الدراسة، تتم دراستها وتحليلها واقعيًا والخروج بنتائج اختبارية إلا أننا فى هذا الفصل سوف ندرسها كنماذج وتجارب تاريخية، أى أننا سوف نتناول بالأساس تجارب انتخابية برلمانية ومحلية مقارنة فى ضوء ماهومتاح عنها من دراسات، وينقسم هذا المبحث إلى نقطتين **الأولى**: تعالج الإطار العام لتحليل متغيرات صناعة العملية الانتخابية ونتناول فيها المتغيرات التى تحدد نطاق الدعاية، وممارسة عملية صنع الرأى العام، و**الثانية**: كيفية تأثير الدعاية فى عملية صناعة الرأى العام، ونتناول فيها طبيعة ودرجة الارتباط بين أجندتى المرشحين والناخبين وكيفية تحقق هذا الارتباط من خلال مجموعة من الوسائل الدعائية، وفى النهاية تحليل دلالتها السياسية.

أولا: الإطار العام التحليلى لصناعة الانتخابات البرلمانية المصرية:

يتكون الإطار التحليلى العام الذى تتم فى ظله عملية صناعة الرأى العام المصرى جوهر العملية الانتخابية عامة، وخاصة «واقعيًا» من ثلاثة عناصر هى:

(١) المناخ العام الذى تجرى فى اطاره العملية الانتخابية:

يتضمن **المناخ العام الذى تجرى فى اطاره أية عملية انتخابية فى مصر** تفاعلاً بين مجموعة من العوامل يمتلك بعضها استمرارية معينة، وبعضها من العوامل المتغيرة التى ترتبط بظروف كل تجربة انتخابية على حدة، فمن العوامل التى تملك استمرارية معينة: العامل الدستورى والقانونى والادارى الذى ينظم العملية الانتخابية عامةوجوانبها الدعائية، واضعًا ضوابطها، وأطرها، ومانعًا فى بعض الأحيان بعض مظاهرها وتعبيراتها، فمثلا الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام٢٠٠٠ جاءت فى إطار سياق سياسى واجتماعى معين تفاعل مع العامل الدستورى والقانونى والإدارى- إيجابًا خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بضرورة الإشراف القضائى الكامل العملية الانتخابية- الأمر الذى أدى إلى وجود «توقعات» متزايدة بشأن نزاهة هذه الانتخابات.

(٢) السياق المجتمعى فى الدوائر الانتخابية التى تختار مجالاً للدراسة الميدانية:

بناء على المُتعارف عليه من المعايير العلمية تتم العملية الانتخابية فيما يطلق عليه الدوائر الانتخابية التى ينبغى أن تكون ممثلة للريف والحضر، وللوجه البحرى والقبلى، وللسواحل والمناطق الداخلية والنائية، وذلك فى حالة الدراسة الشاملة للتجربة الانتخابية، ويمكن الاقتصار فى حالة دراسات الحالة على دائرة واحدة مع الأخذ فى الاعتبار تفاعل السياق العام للدوائر مع المناخ العام فى البلاد.

(٣) الدعاية الانتخابية الذى يحدد اطارها العاملان السابقان بشكل أساسى :

نقدم من واقع الملاحظة الميدانية للدعاية الانتخابية رؤية إجمالية فى ضوء تحليل أربع وخمسين استمارة ملاحظة ميدانية عبر أداة تحليل الخطاب الدعائى فى انتخابات ٢٠٠٠م، وسوف نفصل ذلك فيمايلى : -

١- الإطار الدستورى والقانونى والإدارى للانتخابات البرلمانية وعلاقته بالمناخ العام للعملية الانتخابية :

يمثل البناء الدستورى والقانونى للنظام السياسى الإطار المنظم للعمليات السياسية فى المجتمع المعين، كما أنه يمثل الناتج النهائى لمجمل التوازنات السياسية والاجتماعية فيه، ومن هنا تأتى أهمية تحليله ودراسته بصدد تجارب الانتخابات البرلمانية المختلفة، ومن هنا فإن تناول النظام الانتخابى بكل جوانبه، والضمانات المحيطة به، إضافة إلى الهيئة الناخبة ومدى تطورها، ثم أخيرا القرارات الإدارية المنظمة لعملية الدعاية الانتخابية يمكن أن يعطى صورة أقرب إلى الاكتمال لواقع الانتخابات البرلمانية.

ويمكن تناول ذلك فى النقاط التالية :

(أ) الإطار الدستورى :

بداية ينص الدستور المصرى لسنة ١٩٧١م على كفالة حق الانتخاب والترشيح لكل المواطنين بدون تمييز بسبب الجنس أوالأصل أواللغة أوالدين أوالعقيدة، وذلك فى مواده (٨، ٤٠، ٦٢، ٨٨) وبالاضافة لما تقدم فقد كفل الدستور الحريات الأساسية التى تضمن ممارسة الحقوق الخاصة بالترشيح والانتخابات، مثل الحرية الشخصية فى المادة (٤١)، وحرية العقيدة فى (المادة ٤٦)، وحرية الرأى والتعبير والصحافة فى المادتين (٤٧، ٤٨)، ونص الدستور أيضًا على الحقوق الخاصة بالاجتماع وتكوين جمعيات وإنشاء نقابات وفقا للمواد (٥٤، ٥٥، ٥٦).

والواقع كما أثبتنا فى دراسات سابقة أن قضية تعديل الدستور المصرى لا تحظى بأولوية مرتفعة لدى جمهور الرأى العام رغم أن الدستور أصبح متخلفًا عن التطور الاقتصادى والسياسى فى المجتمع المصرى، وإذا كان الدستور يقرر فى المادة ٩٣ اختصاص مجلس الشعب بالنظر فى صحة عضوية أعضائه؛ الأمر مما دفع بالرئاسات المتعددة له أن تعلن تلميحًا أوتصريحًا بأن المجلس «سيد قراره»، فإنه يقرر فى الوقت نفسه اختصاص محكمة النقض بتحقيق الطعون المقدمة للمجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه، ونرى أن هذه المادة قد

استخدمت على نحو يُشكل - من الناحية الفعلية - نوعًا من الانحراف بالسلطة وإهدارًا لحكم أعلى محكمة قضائية فى البلاد، وليس كما يرى البعض أنه تأكيد لمبدأ الفصل بين السلطات؛ لأن هذا الفصل مرن أولاً وليس جامدًا، كما أن احترام السلطة القضائية وأحكامها هو احترام للمشروعية القانونية، إضافة إلى أن التزام المجلس بنتيجة التحقيق فى صحة أعضائه لا يُقلل من سيادته، بل على العكس فإنه يؤكدها بحكم ما يسبغه عليه من شرعية، فيما تصبح عضويته عرضة للشبهات فى حال تجاهل أحكام القضاء، والواقع العملى يؤكد أن حل المجلس قبل أن يكمل دورتيه فى ٨٤، ١٩٨٧م، كان بسبب الانحراف التشريعى وعدم التزام مبدأ المشروعية القانونية بصدد قوانين الانتخاب، وكذلك الحال بالنسبة لبرلمان ١٩٩٥ الذى تم الحكم ببطلانه أيضًا تأسيسًا على ذلك، ومن هنا نؤكد على ضرورة احترام اختصاص محكمة النقض وبالتالى تعديل النص الدستورى بجعل مسألة فحص صحة العضوية فى كافة مراحلها من اختصاص محكمة النقض، ويبدو أن الاتجاه الآن لاحترام الأحكام القضائية فى شأن الفصل فى صحة العضوية خاصة بالنسبة لمزدوجى الجنسية.

(ب) طبيعة النظام الانتخابى:

أصدرت السلطة الحاكمة عام ١٩٨٣ (القانون ١١٤) الذى غير النظام الانتخابى فى مصر من النظام الفردى إلى انتخاب القائمة، والذى تعرض للطعن فيه بعدم الدستورية، وقضت بذلك المحكمة الدستورية العليا، فكان أن صدر قانون جديد يمزج بين نظام القوائم والانتخاب الفردى (القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦) وتعرض هذا القانون هو الآخر للطعن فى دستوريته، فقضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته هو الآخر فى ١٩ مايو ١٩٩٠، وصدر عقب ذلك القرار الجمهورى بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٨ لسنة ٧٢ فى شأن مجلس الشعب، حيث كانت أبرز هذه التعديلات هى العودة لنظام الانتخاب الفردى، وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن هذه العودة تعكس نوعًا من التوافق الإيجابى مع اتجاهات الرأى العام المصرى الذى لا يزال يفضل النظام الفردى للانتخابات، وان كنا نرى أن نظام الانتخابات بالقائمة من شأنه أن يُقوى التجربة الحزبية فى مصر، ويجعل التنافس الانتخابى قائمًا على أسس وبرامج حقيقية، وليس على اعتبارات شخصية أوعصبيات.

(ج) تكوين الهيئة الناخبة والمرشحة:

تعرف الهيئة الناخبة قانونيًا بأنها مجموع المواطنين البالغين لسن الرشد السياسى والمقيدين فى جداول الانتخاب، والذين لا يحظر عليهم بمقتضى القوانين المنظمة لذلك

مباشرة حقوقهم السياسية، وقد وجدنا من الملاحظات الميدانية ارتفاع نسبة غير المقيدين فى الجداول الانتخابية قياساً على استحقاقهم لهذا القيد من ناحية السن المقرر قانونًا إضافة إلى باقى الشروط، وارتفاع ذلك خصوصًا بين السيدات، ويتمثل الإطار القانونى المنظم للعملية فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته فيما بعد؛ والذى يقرر أن كل مصرى بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية له أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية :-

١- إبداء الرأى فى كل استفتاء يجرى طبقًا لأحكام الدستور.

٢- إبداء الرأى فى الاستفتاء الذى يجرى لرياسة الجمهورية.

٣- انتخاب أعضاء مجلس الأمة (مجلس الشعب منذ عام ١٩٧١).

٤- انتخاب أعضاء المجالس الشعبية والمحلية.

ويُعفى من أداء هذا الواجب ضباط وأفراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية وضباط وأفراد هيئة الشرطة طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة أوالشرطة.

ونصت المادة الرابعة من نفس القانون على أنه «يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث، ومع ذلك لا يقيد من اكتسب الجنسية المصرية بطريق التجنس إلا إذا كانت قد مضت خمس سنوات على الأقل على اكتسابه إياها».

إذن فتوافر شرطى السن والجنسية فى المواطن مالم يكن من الفئات المعفاة أوالموقوفة أوالمحرومة من مباشرة حقوقها السياسية، يتيح له التمتع بصفة الناخب بشرط أن يكون مقيداً فى جداول الانتخاب، ومفاد الأمر أن الوجوب والإلزام فى المادة الرابعة موجه إلى جهة الإدارة فهى مُلزمة من تلقاء نفسها فى شهر فبراير من كل عام بإعداد جداول الانتخاب وإجراء عمليات الحذف والإضافة بناء على ما يتوفر لديها من معلومات خاصة عمن بلغوا سن الـ ١٨ سنة ومن توفوا أومن قام به مانع أو زال عنه.. ومع أنها كانت تقضى بأنه يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية من الذكور، وكذلك من الإناث متى قدمت بنفسها طلبا لذلك، فقيد الإناث كان يتوقف على شرط تقديم طلب لجهة الإدارة، وقد عدلت المادة الرابعة بالقانون رقم (٤١ لسنة ١٩٧٩)، وعلى الرغم من ذلك لم يصبح القيد فى جداول الانتخاب تلقائيًا من واقع السجلات المدنية حتى الآن، ومازال تقديم طلبات لقيد المواطنين من مواليد ما قبل ١٩٦٥ وما بعدها أيضًا ساريًا.

وثمة جانب آخر يؤثر فى **تكوين الهيئة الناخبة والمرشحة** بالسلب هوالعزل السياسى، وقد عرفته الحياة السياسية المصرية، وبمقتضاه يتم حرمان بعض الأشخاص من ممارسة

حقوقهم السياسية، وذلك لأسباب تتعلق بتاريخهم السياسى الماضى أومواقفهم السياسية الحالية، وقد عرفت مصر هذه الظاهرة منذ ١٤ أبريل ١٩٥٤ عندما قرر مجلس قيادة الثورة حرمان وزراء الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين من الحقوق السياسية وتولى الوظائف العامة لمدة عشر سنوات، وفى ١٦ يناير ١٩٦٢ صدر قرار جمهورى بالقانون رقم (٣٤ لسنة ١٩٦٢) والذى بمقتضاه تم تطبيق العزل السياسى بحق بعض الفئات ممن أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة، والذين تضمنتهم قوائم الحراسة والذين جرى اعتقالهم فى وقت من الأوقات بعد الثورة وهم كثير، بحيث يسرى ذلك العزل لمدة عشر سنوات.

وفى عام ١٩٧٨ صدر القانون (رقم ٣٣) بناء على نتائج الاستفتاء الشعبى، وهوالقانون المسمى قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، والذى بمقتضاه تم استبعاد ثلاث فئات من المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية وهم : -

١- كل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

٢- الفئات التى صدرت بحقها أحكام بالإدانة فى القضية المعروفة بقضية مراكز القوى عام ١٩٧١م.

٣- كل من أتى أفعالاً من شأنها إفساد الحياة السياسية فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر.

والجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية قامت فى أحكام متوالية لها بإلغاء عملية العزل السياسى المُقنن بصدد الفئات الثلاث السابقة، بحيث أصبح العزل السياسى فى ذمة التاريخ، إلا أنه مرة أخرى جرى التوسع فى دائرة المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية طبقًا للقانون (٢٢٠ لسنة ١٩٩٤)- وليس المعزولين سياسيًا- وذلك بحرمان من فرضت الحراسة على أمواله بحكم صادر من محكمة القيم، على أن يكون الحرمان لمدة خمس سنوات، وحرمان المفصولين من العاملين بالدولة لأسباب مخلة بالشرف من مباشرة حقوقهم السياسية، ولم تشترط أن يكون قرار الفصل بموجب حكم قضائى، وحرمان من أشهر إفلاسه لمدة خمس سنوات مع أن إشهار الإفلاس من الأمور المُعتادة فى النشاط التجارى، ولا تمس بالضرورة شرف المواطن وسمعته، إضافة إلى أن طبيعة التطورات السياسية المصرية خاصة مايتعلق بالإجراءات أوالمحاكم العسكرية التى اتخذت بحق عدد من رموز التيار الإسلامى يمكن القول بأنها قد أدت إلى نوع من الحرمان أوالعزل السياسى الواقعى منعتهم من الترشيح ودخول الانتخابات، كما أن من يفرج عنه يسرى بحقه حرمان سياسى آخر كعقوبة تكميلية.

ولفهم إتجاهات الرأى العام إزاء العملية الانتخابية ؛ نستخدم استمارة استطلاع الرأى العام للناخبين والمرشحين التى سبق الإشارة إليها .

(د) القرارات الإدارية بصدد تنظيم الدعاية الانتخابية :

استن وزراء الداخلية وبعض المحافظين منذ انتخابات برلمان ١٩٧٩م وحتى الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٠م إصدار بعض القرارات التنظيمية الخاصة بالدعاية الانتخابية تحدد إطارها العام، ووسائلها، وكيفية القيام بها من ناحية النفقات أووسائل الدعاية. . . إلخ ؛ ففيما **يتعلق بحجم الانفاق على الدعاية الانتخابية :** فقد درجت على أنه لا يجوز للمرشح أن ينفق على دعايته أكثر من خمسة آلاف جنيه كحد أقصى زيدت بعد ذلك إلى ثلاثين ألفًا، وفيما يتعلق بتنظيم إجراءات الدعاية الانتخابية درجت على التصريح بالتالى :-

١- ضرورة منع إقامة المسيرات الانتخابية واعتبار أن تجمع أكثر من أربعة أفراد هو بمثابة مسيرة انتخابية .

٢- منع استخدام مكبرات الصوت التى يتجاوز صوتها حدود المكان المخصص لعقد الاجتماعات والاكتفاء باستخدام السماعات الداخلية .

٣- منع المؤتمرات إلا داخل أماكن مغلقة وبتصريح رسمى سابق .

٤- منع إقامة بوابات الدعاية فى الشوارع الرئيسية .

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا القرارت الإدارية كفيلة بتقييد حركة المرشحين فى ممارسة الدعاية الانتخابية لولا أنها فى الممارسة لا تُراعى بشكل حرفى مما يمثل مزية مهمة لصالح حيوية المعركة الانتخابية، ولكن الأمر يثير التساؤل حول الجدوى من إصدارها أصلاً وحول الأضرار التى تلحق بهيبة الدولة عندما تتسامح أوتغض الطرف عن عدم احترام القرارات التى تصدرها غير أنه من المحتمل أن يكون صدورها جزءًا من الإجراءات الوقائية لاستخدامها وقت الحاجة إذا تأزمت الأمور، وهذا ما لاحظناه فعلا فى عدة تجارب انتخابية برلمانية ومحلية مصرية، حيث يتم تطبيقها بشكل يحابى بعض المرشحين على حساب الآخرين - بما يشكل امتدادًا لظاهرة الانحراف بالسلطة والتى من مفرداتها : الانحراف التشريعى، والانحراف بتطبيق القوانين والقرارات. . . . إلخ .

٢- الإطار الاختبارى الواقعى للانتخابات البرلمانية المصرية :

من المعلوم أن الدوائر الانتخابية حددها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٠ والذى نص فى مادته الأولى «تقسم جمهورية مصر العربية إلى مئتين واثنتين وعشرين دائرة انتخابية، ويحدد نطاق ومكونات كلٌ منها طبقًا للجدول المرفق» .

و فى اختيار عينة الدراسة يجب أن يقع الاختيار على مجموعة من الدوائر الانتخابية الممثلة للمجتمع بكافة تصنيفاته، وهى: الريف، والحضر، والسواحل، والصعيد، والمناطق النائية والحدودية، وأن تعكس فى خصائصها خصائص هذه القطاعات، وأن يتم اختيار العينة من هذه الدوائر بنسبة تمثيل حجمها وتوزيعاتها الحقيقيين.

ولنضرب مثلاً ببعض الدوائر الانتخابية التى تم اختيارها فى بعض دراساتنا السابقة عن العملية الانتخابية، وقمنا بإجراء توصيف لها من كافة الجوانب السكانية، والاقتصادية، والاجتماعية.... إلخ؛ يمكن أن نقدمها كإطار إرشادى للعناصر التى ينبغى دراستها ورفعها من الواقع الانتخابى.(٤)

ثانيا: التحليل الإجمالى للخطاب الدعائى فى الانتخابات البرلمانية:

نتناول فى هذا الجزء المستوى التحليلى الإجمالى للدعاية- وسوف نفصلها فيما بعد تأسيسًا على المؤشرات الاختبارية- من واقع الملاحظة الميدانية بالمشاركة وعبر أداة تحليل الخطاب كأداة منهجية تعتمد على تحليل الاستعارة وما وراء اللغة المستخدمين فى الخطاب الدعائى، وتأثيرهما على تكوين الصورة الذهنية عند المتلقين، وهم جمهور الناخبين.

ويمكن القول إن الصورة الذهنية لدى المرشحين تركزت فى إبراز علاقة المرشح بمدركات ثلاثة هى: السلطة، والسطوة، والقدرة، وغاب بشكل جاد التواصل مع طموح الناخبين ومطالبهم- التى من المُفترض أن تُجرى الانتخابات البرلمانية عادة للبحث عنها، ومحاولة تحقيقها قدر الإمكان، ويشير تحليل الخطاب العام لدعاية المرشحين إلى أن أحداً منهم لم يُعر الصورة الذهنية عند الناخبين القدر المناسب من الاهتمام، بل ألقى كل منهم بما عنده من شعارات عامة، مصحوبة بديباجات سياسية ومقدمات دينية أو آيات قرآنية، وكان هذا هو العنصر الوحيد الذى تم فيه مراعاة عناصر تكوين الصورة الذهنية عند الناخبين، حيث يلعب الدين دوراً أساسيًا فى استثارة تعاطف جمهور الناخبين، بينما اختفت البرامج العملية؛ لتحقيق الشعارات أو تنفيذ الوعود بالمفهوم السياسى للكلمة، وحل بدلا منها سرد لعدد من القضايا معظمها خدمى.

ويمكن أن نقسم المرشحين وفقًا للتحليل الإجمالى لخطابهم الدعائى إلى ثلاثة أقسام أساسية:

القسم الأول: المرشحون المدعمون من الأحزاب السياسية المعارضة والمرشحين المستقلين- وهم القسم الأكبر من المرشحين عمومًا- ورغم عدم وجود خلفية مشتركة بينهم، إلا أن ما يجمعهم هو أسلوب الدعاية ومضمونها التى تركز على القدرة على حل

المشكلات خاصة المتعلقة بالخدمات والمشكلات اليومية، وبينما كانت دعاية المرشحين المستقلين تركز على صورهم بجانب آية قرآنية أوشعار، جاءت دعاية مرشحى الأحزاب خليطًا من هذا وذاك، وهكذا لم يراع المرشحون فى دعايتهم الصورة الذهنية عند الجمهور وطريقة تكوينها، ومن ثم لم يتجاوب معهم جمهور الرأى العام.

ويمكن بعض جوانب الخطاب الدعائى عند هذا الفريق كما يتضح من دليل الملاحظة:

١ ـ التأكيد على تجارب تاريخية فى جانبها السلطوى قاد إلى إضعاف ثقة الناخب فى الشعارات المطروحة.

٢ ـ تراجع البرامج فى الدعاية الانتخابية لدى معظم المرشحين.

٣ ـ الاستغراق فى الماضى والتركيز على تجارب بعينها جاء فى الدعاية بشكل لا يبشر بمستقبل، ولا يضع اعتبارًا لأحلام الناخبين الحالية مما أضعف من قدرتها على التأثير.

ويُلاحظ أن الجدل المثار حول التجارب التاريخية يجعل التعبير عنها بالدعاية مشوشًا فى حد ذاته، مما يؤثر طبعًا على الصورة الذهنية عند الناخبين بالسلب.

القسم الثانى: مرشحوالحزب الحاكم سواء المرشحون الرسميون الذين منحتهم وزارة الداخلية رموزًا موحدة عبارة عن الهلال للفئات والجمل للعمال أوالفلاحين أوالمنشقين عن الحزب الحاكم الذين رشحوا أنفسهم على مبادئه، واعتمدوا فى دعايتهم تأكيد قدرتهم واتصالهم بولاة الأمر، كما كان هناك مرشحون وزراء ـ أصحاب سلطة بالفعل ـ أضافوا لدعايتهم إنجازات الحكومة التى عددتها دعايتهم دون توضيح لمدى علاقتهم الشخصية بهذه الإنجازات، خاصة أن معظمهادعاية خدمات مما أثير على الصورة الذهنية عند الناخبين من حيث:

١ ـ تحميل أنفسهم نتائج سياسات الحكومة؛ إذ أن التمسح بها يعنى أيضًا المسئولية معها عن المشكلات المتفاقمة التى تعجز عن حلها، والتى يتذكرها الناخبون بوضوح فترة الانتخابات البرلمانية.

٢ ـ التركيز على طرح الاستقرار فى حين يمكن أن يرى الناخبون فيه استمرارًا لمعاناتهم، ويتحول الاستقرار إلى استمرار، وهذا الأمر يؤدى إلى نفور الناخبين من الدعاية على هذا المستوى المتدنى.

٣ ـ تم استخدام الأحاديث والآيات القرآنية فى الدعاية الانتخابية بصورة فجة (أحيانا استخدمت شعارات طائفية فى بعض الدوائر خارج نطاق الحالة الاختبارية)، بينما منعت

السلطة الحاكمة - بشكل أوبآخر - من يستخدمون الأحاديث والآيات من ممارسة العملية الانتخابية واقعيًا ؛ مما أدى إلى «تكوين صورة»لدى الناخبين بصدد استخدام الدين فى أغراض السياسة الدعائية وتوظيفه لخدمة اتجاهات محددة مسبقًا .

٤ - عدم تقديم أى برنامج متميز من جانب المرشح والاعتماد على برنامج الحكومة مما يصم المرشح بالسلبية ، ويؤكد شبهة أنه يرغب فى مقعد البرلمان ؛ لتحقيق مصالح خاصة .

٥ - يثير التناقض بين الشعارات المرفوعة وبين الواقع المعاش التساؤل حول مدى مصداقية شعارات الدعاية ، ويشوه الصورة الذهنية عند الناخبين .

٦ - يؤدى الإلحاح المستمر على الانتساب للسلطة الحاكمة إلى تأكيد أنها صاحبة اليد العليا ، وأن أصوات الناخبين لا قيمة لها إلا استكمالاً للشكل الديموقراطى ، باعتبار أن ما تريده الحكومة سيكون فى الغالب .

القسم الثالث: شمل المرشحين الذين رفعوا الشعارات الإسلامية «المرشحون الإسلاميون» ولم يخرج هؤلاء عن نفس المضمون السابق الإشارة إليه ، إنما اختلفوا فى طبيعة السند فقد استمدوه من اعتبار أنفسهم أصحاب الحل الإسلامى ، وتركز هذا الفريق فى مرشحى الإخوان المسلمين والإسلاميين المستقلين ، أومن قدموا أنفسهم للناخبين بهذه الصفة .

ورغم المقدرة التعبوية الكبيرة للشعارات الدينية ، إلا أن استخدامها فى الدعاية جاء متكرراً ؛ مما أضعف من تأثيرها نتيجة إلف الناخبين لهاواعتيادهم عليها ، كما لم ينتبه المرشحون الإسلاميون الذين استخدموا هذا النوع من الدعاية إلى طبيعة المرحلة السياسية التى تتطلب حلولا عملية ، وإن كان مرشحوالإخوان المسلمين تحديداً خرجوا عما قدموا به أنفسهم فى انتخابات ١٩٩٥ فبدلا من الاقتصار على شعار «الإسلام هوالحل» ركزوا على شعارات وقضايا تتعلق بالحريات ، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة مستفيدين من بعض تجاربهم فى العمل العام خاصة فى بعض النقابات ، وكذلك من الضغط الحكومى المستمر عليهم ، ولكن بشكل عام نستطيع القول إن دعاية الإسلاميين فى مجملها جاءت كالتالى : -

١ - من حيث الشعارات مكررة والوسائل المستخدمة قديمة ؛ وبالتالى فقدت الدعاية قدرتها على الإثارة ، وذلك باستثناء حالات محددة .

٢ - التركيز على محاربة السلطة وقهرها للإسلاميين فى جوانب الدعاية ، دون الانتباه إلى أن منطق إثارة تعاطف الناخبين لهذا السبب لا يؤدى دائمًا إلى دفع الناخب لإعطائهم صوته إما خوفًا من السلطة أوطمعًا فيما عندها مزايا ومكاسب .

٣- التعارض الحادث نتيجة تصوير أنفسهم عند الجمهور بأنهم أصحاب الرؤية الإسلامية ومع ذلك المحاربون من السلطة، هذا الأمر يمكن أن يُثير نوع من التناقض فى الصورة الذهنية للناخبين وهذا لاحظناه بالفعل لدى بعض الناخبين من البسطاء.

وعليه يمكن بالإجمال أن نقول إن تحليل الخطاب الدعائى للمرشحين ركز على السلطة، فجاء نخبويًا لا يهتم بالناخبين كثيراً، وهوالاحساس الذى انعكس أثره فى تكوين الصورة الذهنية، مما نال من جدوى الدعاية بشكل عام لا سيما فى القضايا ذات الطابع السياسى- والتى نركز عليها ونهتم بها فعليًا وعمليًا.

وهكذا- وفقًا للاستعراض السابق- تكون قد اتضحت قضية صناعة الإطار العام للعملية الانتخابية ٢٠٠٠م، ودلالتها خصوصًا بالنسبة للدعاية الانتخابية، فقد أجريت هذه الانتخابات وسط توقعات متزايدة بأن تكون نزيهة، ودفعت التأكيدات الرسمية بالتزام الحياد فيها أعداداً كبيرة من المواطنين إلى التقدم للترشيح غير أن الإطار القانونى والدستورى الذى أجريت فى ظله لم يتغير كثيراً عن الانتخابات التى أجريت قبلها، ولكن الواقع الفعلى هوالذى تغير- بدرجة من الدرجات- حيث شهدت هذه الانتخابات تطبيقًا فعليا للإشراف القضائى على الانتخابات، الأمر الذى قلل من التدخلات الإدارية- ولوبشكل غير مباشر- إضافة إلى الحد من أحداث العنف بين المرشحين، والتى كانت قد بلغت درجة غير مسبوقة فى انتخابات ١٩٩٥ السابقة.

وهكذا قمنا برؤية دلالات الإطار العام المُشكل للعملية الدعائية فى الدوائر الانتخابية الأربع، وذلك بالقدر الذى تسمح به طبيعة المعلومات الميدانية التى أمكن الحصول عليها، وتحليلها- ولوجزئيًا- فى ضوء هذا الإطار النظرى.

وعبر التفاعل بين الإطار النظرى الذى يشكل متغيرات المناخ العام للعملية الانتخابية، والإطار الواقعى الاختبارى للدوائر الانتخابية يمكن الخروج- قدر الإمكان- برؤية إجمالية للخطوط الأساسية للدعاية الانتخابية للمرشحين فى الدوائر الانتخابية الأربع، ويمكن أن ننطلق من هذه الرؤية التى جاءت عبر تحليل استمارات الملاحظة الميدانية بطريقة كيفية إلى التحليل التفصيلى لأجندة المرشحين الدعائية من ناحية، ولأجندة الناخبين المتكونة من جراء تعرضهم لدعاية المرشحين من ناحية أخرى، ومن خلال العلاقة الارتباطية بين الأجندتين نحاول الخروج بإطار تحليلى وتفسيرى على درجة من درجات التكامل؛ لنرى فى التحليل الأخير دلالته السياسية ومدى ارتباطه بافتراضات الدراسة حول الموضوع.

هوامش ومراجع الفصل السابع

١- راجع حول أداة الملاحظة العلمية، واستخدامها فى ملاحظة الدعاية الانتخابية للمرشحين ومدى تأثيرها على اتجاهات الرأى العام والسلوك التصويتى للناخبين التالى:

- د. حامد عبدالماجد، مقدمة فى منهجية بحث..... مرحع سابق، وقد اعتمدنا فى هذا الفصل على إيراد الأدوات المنهجية الخاصة بجمع المعلومات من الناخبين - استمارة استطلاع الرأى العام - والملاحظة العلمية لواقع ا لدعاية الانتخابية من كتابنا السابق ذكره فى مناهج البحث؛ لكى يزاوج القارئ فى فهم الظاهرة بين جانبى المنهجية والموضوع.

٢- د. طلعت مصطفى، أساليب وأدوات البحث الاجتماعى، القاهرة: دار غريب للطباعة، ١٩٩٥م.

٣- د. صلاح الفوال، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية، بيروت: دار الطليعة، ط٤، ١٩٩٤م.

٤- استمارة رفع واقع الدعاية الانتخابية، أودليل الملاحظة المباشرة الميدانية لدراسة حول الدعاية الانتخابية: -

١- بيانات المرشح:

اسم المرشح:

الدائرة المرشح فيها:

الانتماء السياسى.

الصفة: (عمال)(فلاحين) (فئات)

المهنة:

الخبرة السابقة بالعمل السياسى:

- وسائل الدعاية الانتخابية المستخدمة فى دعايته:

أ- اللافتات الانتخابية:

- العدد: - وصف شكل اللافتة بدقة:

توصف كل لافتة إذا تعددت اللافتات، من حيث المادة المستخدمة فيها: قماش أوخشب أوغيره، واللون المستخدم فى الكتابة، ومدى استخدام صور من عدمه، وإذا كانت اللافتة نفسها ملونة أوبيضاء أوسوداء، وإذا كان هناك استخدام لآية أو وسائل إبراز وإيضاح أخرى وطريقة تعليقها، مع تحديد الأماكن الجغرافية داخل الدائرة التى تم تعليق اللافتات فيها (على وجه الحصر إن أمكن). مع ذكر مضمون الأفكار العامة والرئيسية الواردة فى كل لافتة، وإذا تكرر ذات المضمون يتم حساب التكرار. وعلاقة المضمون المستخدم فى لافتة المرشح بغيره من المضامين التى طرحها المرشحون الآخرون المنافسون فى الدائرة نفسها، وكذلك تلك التى طرحها المرشحون المنتمون لنفس حزبه أواتجاهه السياسى، من حيث وجود شعار معين (موجز ومحدد) يتكرر فى كل لافتات المرشح المتعددة؟ وما هو؟ وما وسائل الإقناع المستخدمة: (آيات قرآنية أوأحاديث نبوية، أقوال مأثورة أوحكم أوأمثال)، أقوال سياسية معاصرة أوتاريخية (مثلا من خطاب رئيس الدولة أوجزء من البرنامج الحزبى، وكلها لابد وأن تحدد).

- ماهية الحجج والبراهين التى يحاول المرشح تزكية نفسه بواسطتها: (براهين دينية، براهين سياسية معاصرة أوتاريخية، مأثورات اجتماعية، شهادات حية من المواطنين أوأهالى الدائرة أوبعض الشخصيات العامة).

ب- اللقاءات الانتخابية (المؤتمرات العامة، والندوات المحددة):

يسجل الباحث ملاحظاته على كل لقاء على حدة حول: شكل اللقاء (مفتوح- مغلق- ندوة- استخدام خطبة الجمعة- استخدام تجمعات طبيعية كالأسواق، مراكز أووحدات صحية أوأندية اجتماعية وشبابية أوقصور ثقافة أومدارس أومساجد أوكنائس)، هوية الداعى للقاء: (المرشح نفسه، فرد معين، جهة معينة، تجمع معين كإحدى النقابات العمالية أوالمهنية أوإحدى الجمعيات)، المتحدثون فى اللقاء: (المرشح نفسه، شخصيات عامة، مواطنون عاديون)، عدد المشاركين فى اللقاء من الناخبين على وجه التقريب، مكان اللقاء، موعد اللقاء، المضمون الذى طرح خلال اللقاء، ردود أفعال الناخبين الحاضرين للقاء إزاء ما طرحه المرشح، اللغة التى استخدمها المرشح فى حديثه: (اللغة العامية، اللغة العربية الفصحى البسيطة، اللغة العربية الفصحى الرصينة، دمج بين العامية والفصحى). وكلٌ من هذه البيانات يتحدد بدقة وبالتفصيل.

جـ- وسائل أخرى استخدمها المرشح فى دعايته الانتخابية:

- استخدام الميكروفونات فى الشوارع(أين، وما شكل الدعاية، وما مضمونها).

- استخدام الشعارات على الحوائط فى الشوارع (أين، وماذا، وكيف).

هذا ويمكن إضافة أبعاد أخرى، والمهم هوتجميع الحجم الأكبر من الأبعاد المتعلقة بدعاية المرشح.

٥ - استمارة استطلاع الرأى العام للناخبين فى الانتخابات البرلمانى

انتخابات البرلمان المصرى نوفمبر ٢٠٠٠م.

استمارة استطلاع رأى الناخبين.

جميع البيانات الواردة فى هذه الاستمارة سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أواستخدامها فى غير أغراض البحث العلمى.

أولاً البيانات الأولية:			
النوع	١	٢	٦
السن			٧
متوسط الدخل الشهرى			٨
الانتماء الحزبى			٩
المهنة			١٠
المستوى التعليمى			١١
التصويت فى الانتخابات السابقة			١٢

معى بطاقة انتخاب منذ:		
سنة	١	١٣
من سنة إلى خمس سنوات	٢	
من خمس سنوات إلى عشر سنوات	٣	
أكثر من عشر سنوات	٤	

الإشراف القضائى سيضمن نزاهة الانتخابات ؟		
نعم	١	١٤
لا	٢	

عدد مرات التصويت فى انتخابات البرلمان؟		
مرة واحدة	١	١٥
مرتين إلى خمس مرات	٢	
أكثر من خمس مرات	٣	

أنوى الإدلاء بصوتى فى هذه الانتخابات

نعم	١	١٦
لا	٢	

السبب الأساسى لحرصك على التصويت فى هذه الانتخابات هو : (اختر واحداً)

واجب وطنى .	١	١٧
رغبة فى التغيير	٢	
لعدم دفع الغرامة .	٣	
مجاملة لمرشح معين .	٤	
للاقتناع ببرنامج مرشح معين	٥	
ثقة فى الإشراف القضائى	٦	

فى حالة الإجابة على السؤال (١٦) بـ (لا) : سبب عدم الرغبة فى المشاركة بالتصويت هو؟ (اختر واحداً فقط)

عدم وجود مرشح يستحق صوتى	١	١٨
عدم اقتناعى بكلام أىّ من المرشحين	٢	
لعدم اقتناعى بالانتخابات أصلاً	٣	
التزوير هوالذى يحسم النتيجة وليس لصوتى قيمة	٤	
أخرى تذكر . . .	٥	

هل تعرف النائب الحالى للدائرة فى البرلمان؟

نعم	١	١٩
لا	٢	

فى حالة الإجابة بنعم:

اسم النائب هو: ....

هل تابعت دعاية المرشحين فى دائرتك؟

نعم	١	٢٠
لا	٢	

هل حضرت لقاءات للمرشحين أوندوات انتخابية فى دائرتك ؟

نعم	١	٢١
لا	٢	

هل تابعت برامج الأحزاب فى التلفزيون أوالراديو؟

بعضها .	١	٢٢
كلها .	٢	
لم أتابع .	٣	

فى رأيك المرشح الذى يستحق النجاح هو؟

الابن الأصيل للدائرة .	٢٣	٢٣
الأكثر وجوداً طوال العالم .		٢٤
صاحب الوعود المحدد .		٢٥
المهتم بمشكلات الدائرة		٢٦
أخرى تذكر . .		٢٧

القضايا التى يجب أن يهتم بها المرشح فى رأيك هى؟

مشكلات الدائرة		٢٨
تحرير الاقتصاد والإصلاح الاقتصادى		٢٩
الحرية والديموقراطية .		٣٠
مكافحة الإرهاب		٣١
أخرى تذكر . . .		٣٢

أكثر وسيلة دعائية وصلت إليك من خلالها أفكار المرشحين وبرامجهم هى؟

اللافتات		٣٣
الملصقات		٣٤
البيانات والمنشورات		٣٥
المؤتمرات واللقاءات الخاصة		٣٦
أخرى تذكر		٣٧

هل غير دعاية أحد المرشحين على رأيك؟

نعم	١	٣٨
لا	٢	

سوف أعطى صوتى للمرشح ؟

صاحب القدرة والنفوذ .		٣٩
المنتمى للدائرة .		٤٠
مرشح الحزب الذى أناصره .		٤١
المهتم بحل مشكلات الدائرة .		٤٢
أخرى تذكر . . .		٤٣

رتب هذه القضايا حسب أهميتها من وجهة نظرك.

تعديل الدستور		٤٤
البطالة	٢	٤٥
التعليم		٤٦
مواجهة الفساد		٤٧
تطبيق الشريعة		٤٨
مواجهة الإرهاب		٤٩
خفض الأسعار		٥٠
الديموقراطية والحريات		٥١
البنية الأساسية والخدمات		٥٢
أخرى تذكر...		٥٣

هل لاحظت شعاراً انتخابياً مميزاً لمرشحين؟

نعم	١	٥٤
لا	٢	

هل ترى من وجهة نظرك أن الدعاية على فرض نجاح المرشح؟

نعم	١	٥٥
لا	٢	

٤ـ نموذج لرفع واقع بعض الدوائر الانتخابية كإطار لتحليل بيئة الرأى العام وكيفية تأثيره على نتائجه السياسية فى العملية الانتخابية:

قمنا برفع واقع أربع دوائر انتخابية على النحو التالى:

١ـ دائرة بركة السبع:

تعتبر الدائرة الثالثة محافظة المنوفية بين دوائر المحافظة الإحدى عشرة وتمثل قطاع الريف فى العينة، وتتكون من: مدينة بركة السبع ـ العاصمة ـ ومركز خدمات القرى المحيطة بها، وسبع وحدات محلية، وتتكون الوحدة المحلية من قرية واحدة أومن تجمع لعدة قرى، وتضم الدائرة ٤٠٠ ألف نسمة تقريبًا يتسمون عمومًا بالتجانس الاقتصادى والاجتماعى، وهم موزعون عمريًا بانتظام، فلا توجد فجوة بين جيل أوتركيب عمرى وآخر، ويمتد

التجانس ليشمل المكون العقيدى، حيث الأغلبية من المسلمين، كما يوجد فى حدود عشرة آلاف نسمة من المسيحيين يتركزون فى ثلاثة تجمعات، وهى قرية طوخ طنبشا، وشتنتا الحجر، ومدينة بركة السبع.

ويعتمد السكان فى الدائرة على التعليم كآلية للترقى والحراك الاجتماعى، ففى نظرهم يعد التعليم الاستثمار الأمثل لقلة وجود بدائل أخرى؛ ولذا نجد أن نسبة التسرب من التعليم بمراحله المختلفة أقل من غيرها فى مناطق أخرى خارج نطاق المحافظة.

وتبلغ نسبة المتعلمين ٧٠٪ (يمثل ٢٥٪ منهم نسبة التعليم العالى، ٦٥٪ نسبة التعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط، ١٠٪ نسبة التعليم المهنى (٣٠٪) لم يكملوا تعليمهم بعد.

كما تعد الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسى فى الدائرة وتشهد الدائرة، ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وهى ظاهرة ملحوظة فى محافظة المنوفية بصفة عامة، أما عن توزيع الملكية الزراعية فى الدائرة فنجد أن (١٢ عائلة تملك ٥٪ من إجمالى المساحة الزراعية، و١٥٪ تقريبامن السكان يملكون ٤٠٪، و٦٠٪ يملكون ٥٥٪، ويمثل من لا يملكون ٢٥٪ من السكان يشتغلون بالزراعة سواء بالإيجار السنوى حسب قانون ٥٢/ ١٩٩٦ أوالمزارعة، أوبالعمل الأجير، ويتمثل الإنتاج الرئيسى فى المحاصيل التقليدية (القطن - الأرز - القمح . . . إلخ) أوالمحاصيل البستانية كالموالح، إضافة إلى الإنتاج الحيوانى.

ولا تلعب الصناعة دوراً مهمًا، فلا توجد مصانع توظف أكثر من ١٠٠ عامل، ولكن يوجد النمط الجزئى الذى يعتمد على عدد محدود من العمالة فى نطاق صناعة الملابس الجاهزة.

وقد أدت محدودية الملكيات الزراعية إلى نتيجتين لهما دلالتهما:-

(١) الهجرة الداخلية: حيث ينتقل الفلاحون ذوو الحيازات المحدودة أومعدمو الملكية إلى بلاد مجاورة للاستئجار من ملاكها، أوإلى المدن الكبيرة بحثًا عن العمل.

(ب) كرست هذه الهجرة وضعًا تاريخيًا للعائلات صاحبة الملكيات الكبيرة التى كونت ارتباطات وعلاقات اقتصادية مع شرائح واسعة من الفلاحين، واحتفظت بالعضوية المستمرة فى المجالس التشريعية المصرية المختلفة مجلس النواب، ومجلس الأمة، والاتحاد الاشتراكى سابقا أومجلس الشعب (الحزب الوطنى تحديداً حاليًا)، وتعتمد على مؤيديها المباشرين (أعضاء الحزب الوطنى أوذوى المصالح بشكل عام) فى القرى الأخرى، ولكن هذه العائلات فى سبيل الحفاظ على مكانتها من ناحية التأثير دفعت بجيل الشباب من أبنائها، يتضح ذلك بالنظر إلى نتائج الانتخابات ٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠م، حيث فشل المرشحون التقليديون (الكبار) فى الحصول على المقاعد التى كانت من نصيب جيل الشباب، أوجيل الوسط حديث العهد بتلك المنافسات السياسية، وهكذا يمكن القول إن العائلات تكرس نفوذها وإن كان عبراللجوء لأساليب حديثة فى العمل السياسى كما اتضح فى هذه الحالة.

٢-دائرة الدرب الأحمر:

هى إحدى دوائر محافظة القاهرة، وتمتد دائرة الدرب الأحمر من شارع صلاح سالم شمالاً، وتحديداً من مستشفى الحسين الجامعى حتى شارع الأزهر غربًا، وهى تمتد بطول شارع محمد على الذى يمتد بدوره من القلعة إلى ميدان باب الخلق، ويُلاحظ أن هناك عدداً من الشوارع تفصلها عن الدوائر الأخرى المجاورة لها، فبالنسبة لشارع الأزهر فإن جانبه الأيمن الذى يوجد به الجامع الأزهر يدخل فى نطاق الدائرة، بينما الجانب الأيسر منه والذى يوجد به مسجد الإمام الحسين يتبع دائرة الجمالية.

ويوجد بالدرب الأحمر بعض الشوارع الرئيسية يمكن وصفها بالشوارع الانتخابية مثل شارع المغربلين الذى يتقاطع مع شارع الدرب الأحمر عند منطقة باب زويلة الشهير، وهناك أيضًا شارع الغورية الشهير حيث تجارة الأقمشة والملابس الجاهزة، وشارع الدرب الأحمر الذى يُعد أكبر شوارع الدائرة، ويمتد من منطقة المحجر عند قلعة محمد على حتى ميدان باب الخلق، وتحديداً عند مديرية أمن القاهرة، وهناك أيضًا شارع محمد على الممتد من القلعة وحتى ميدان باب الخلق ويتقاطع مع شارع بورسعيد، وهذه كلها شوارع شهدت دعاية انتخابية كثيفة.(١١)

يتم التلاعب بالتكوين الإدارى للدوائر الانتخابية لأسباب سياسية أحيانا بضم أوباقتطاع بعض الأقسام أوالشياخات وضمها لدوائر أخرى، ففى انتخابات٩٥، ٢٠٠٠ مثلا أضحت هذه تتكون إداريًا من ست عشرة شياخة، أما عدد الشياخات الأصلية فى الدائرة فيبلغ ثلاث عشرة شياخة فقط، وتم إضافة شياختين إحداهما من الحلمية والأخرى من المناصرة - التابعة لدائرة الموسكى - إلى دائرة الدرب الأحمر فى هذه الانتخابات لهذا الغرض.

ويُلاحظ - بصفة عامة - انخفاض مستوى التعليم فى الدائرة، وذلك يرجع إلى اتجاه معظم الأفراد إلى الحرف باعتبارها تدر عائداً أكبر، ومن هنا فإن نسبة التعليم بعد الثانوى - لا تزيد عن (٣٠٪) فى حين أننا نجد أن نسبة التعليم ما قبل الجامعة قد ترتفع لتصل إلى (٧٠٪) أى أن هناك أمية بنسبة (٣٠٪) من ناحية، كما أن هناك (٤٠٪) يكتفون فقط بإنهاء مرحلة التعليم الثانوى وما يعادله من الدبلومات الفنية والتجارية من ناحية ثانية، ويتجه هؤلاء إلى سوق العمل مباشرة.

وهناك بعض المناطق التى يرتفع فيها مستوى التعليم وهى (الحلمية - والقلعة - والرفاعى - وباب الخلق - ومحمد على)، ويُلاحظ أن هذه المناطق غير حرفية بالأساس، الأمر الذى يدفعنا إلى القول بوجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم والحرفة، وقد انعكست هذه الأوضاع على الهيئة الناخبة - ٤٠ ألف ناخب تقريبًا - حوالى ٧٠٪ منهم من الحرفيين الأميين، يتم استخدامهم من قبل المرشحين الذين قاموا باستخراج بطاقات جديدة لهم، أما الفئة المثقفة فى الدائرة فهى غالبًا لا تهتم بالمشاركة فى العملية الانتخابية.

وتنتشر فى الدائرة الحرف بصورة كبيرة، وهناك بعض الأحياء ذات الشهرة التجارية الواسعة مثل الغمراوى (تجارة الأقمشة) والغورية (تجارة الملابس)، لكن هناك فى الوقت نفسه بعض المناطق بالغة الفقر مثل: درب شعلان وحارة الروم؛ مما يعنى تفاوتًا كبيراً بين نفسه مستويات معيشة الأفراد فى الدائرة، وبصفة عامة يمكن القول بوجود ثلاث فئات أساسية حسب الدخل هى:-

١ - الموظفون الحكوميون.

٢ - العاملون فى الورش.

٣ - أصحاب الورش والمحلات التجارية.

ووفق هذا التقسيم نجد أن الدخول تتفاوت بصورة كبيرة، كما توجد عناصر رأسمالية تتمثل فى أصحاب الرخام بمنطقة حوش الشرقاوى بالقربية، وكذا تجار الجلود بالقربية، وتجار الأخشاب فى شياخة درب سعادة، وكذلك تجار الأحذية بالغورية، وباستثناء هذه المناطق نجد أن غالبية سكان الدائرة إما من الموظفين، أومن العاملين لدى أصحاب الورش والمحلات، ومن هنا يمكن القول إن هناك بعض الشياخات التى تتمتع بأوضاع اقتصادية أفضل، وهى: (تحت الربع، والغورية، والقربية) بينما الشياخات الأخرى ذات أوضاع اقتصادية متردية مثل: (باب الوزير، وجامع أصلان)، وتعانى هذه الدائرة كغيرها من الدوائر فى البلاد من مشكلة البطالة، ونلاحظ أنها لا تتجاوز ٣٠٪ من أبناء الدائرة ويرجع ذلك إلى انتشار ورش الحرف الصغيرة بصورة كبيرة، الأمر الذى يدفع المتعلمين من الشباب إلى العمل بهذه الورش حتى تأتى الوظيفة الحكومية.

٣- دائرة مينا البصل الانتخابية:

تقع الدائرة فى محافظة الإسكندرية، وتبدأ إداريًا كدائرة انتخابية من نهاية منطقة كرموز واللبان وتنتهى مع بداية الحد الإدارى لمنطقة المكس، ويقع فى إطارها مناطق الحضرة والقبارى والورديان... إلخ، وهى تمثل فى مجملها شريطًا بجوار الميناء.

وتتميز مينا البصل ببيوتها العريقة وشوارعها الضيقة، أما الشوارع الواسعة فإنها تتلخص فى شارعين متوازيين - يشكلان مفهوم الشارع السياسى أوالانتخابى فى الدائرة.

- هما: شارع «المكس» حيث الكثير من مخازن الأخشاب، وشارع «الإيمان» حيث المحلات التجارية والخدمات، ويتعامد مع الشارعين الممتدين عدد كبير من الشوارع الجانبية الضيقة، وبين كل عدد من هذه الشوارع الضيقة يتسع أحدها؛ ليكون سوقًا لمنطقة أومركزًا تجاريًا للمنطقة.

وتتميز الدائرة بكثافة سكانية مرتفعة نسبيًا وتقل نسبة الشباب، وذلك على اعتبار أن المنطقة كلها من المناطق الطاردة؛ لكونها منطقة قديمة حيث فرص السكن بها غير متوفرة، بالإضافة لفرص العمل المحدودة فى الميناء أو الوظائف الحكومية الصغيرة، بالإضافة لوجود تركز سكانى فقير فى منطقة شبه عشوائية هى «المتراس» المتاخمة لحدود المكس، وهى أحدى البؤر التى غالبا ما تظهر فيها تجارة المخدرات.

تتميز الدائرة بتركيز كبير للعاملين فى الميناء، وخاصة تجارة واستيراد الأخشاب التى يسيطر عليها عدد محدود من التجار فى الدائرة، ومن ثم فهى تشهد تباينًا ملحوظًا فى مستويات الثراء بين الذين يستوطنونها وتبلغ ثروة بعضهم «المعلنة» أكثر من (مليار جنيه)، فى حين يتجاور معهم ويشاركهم نفس المكان العمال وصغار الموظفين، إلا

أن هذا التباين المالى ليست له آثار ملحوظة على المظهر العام للدائرة حسب الرؤية الميدانية .

والجدير بالذكر أن المنطقة تشهد تركزًا كبيراً لأبناء الصعيد الذين جاءوا إليها فى النصف الأول من القرن العشرين واستوطنوها لقربها من الميناء، حيث عمل معظمهم بها واستقر فيها، فضلا عن إتاحتهم الفرصة دائما «لبلدياتهم» للقدوم والبحث عن فرص أفضل بالإسكندرية، حتى أصبحت مناطق القبارى والورديان من أكبر مراكز تجمع أهل الصعيد، وخاصة من أبناء محافظتى سوهاج وأسيوط .

وفى ضوء ذلك فإن العصبيات القبلية بالإضافة إلى سطوة المال يعدان مؤشراً مهمًا فى التصويت للمرشحين من قبل الناخبين، كما أن الأحزاب السياسية تراعى هذا الاعتبار، وتأخذه كمعيار فى اختيار مرشحيها .

وهكذا فجغرافيا الدائرة ممتدة، ولكنها ليست مركبة أومتداخلة، ويشكل الشباب نسبة صغيرة من السكان، فيما يعد العمال وصغار التجار غالبية السكان، وتوجد طبقة مسيطرة من كبار تجار الميناء، وفى إطارهم يبدو الدور المحورى لأهل الصعيد الذين يحوزون الثروة والسلطة، ويبدو فى هذه الدائرة دور المال والعصبية باعتبارهما العنصرين الحاسمين على صعيد العلاقات الاجتماعية والعمليات السياسية إلا فى حالة استخدام العنف السلطوى المباشر؛ ونتيجة لقدم المنطقة تعد الخدمات مسألة حيوية لها، غير أن الدولة هناك شبه منسحبة الآن، حيث يلعب رجال الأعمال وكبار الميناء دوراً كبيراً فى توفير الخدمات لأبناء الدائرة من خلال بناء المدارس والمستشفيات، وتوفير فرص عمل، وتقديم القروض. . . إلخ .

٤ ـ دائرة الدقى والعجوزة

تعد دائرة الدقى والعجوزة إحدى دوائر محافظة الجيزة، حيث تمتد الدائرة جنوبًا بطول شارع عبدالسلام عارف (شارع ثروت) الذى يمثل الحد الشمالى لجامعة القاهرة انتهاء بشارع السودان الذى يمثل الحد الغربى والشمالى للدائرة، حيث يلتقى شارع السودان بشارع النيل الذى يمتد بمحاذاة النيل كحد شرقى للدائرة منتهيًا لدى السفارة السعودية نحوالغرب؛ لالتقاط بداية الطريق الجنوبى لمحيط الدائرة شارع عبدالسلام عارف مرة أخرى .

وتنقسم الدائرة إلى تسعة أحياء هى : مدينة الصحفيين، ومدينة الأوقاف، والكيت كات (جزء من الحى يتبع قسم إمبابة والجزء الآخر يتبع قسم العجوزة)، وحى ميت عقبة، والحوتية، والعجوزة القديمة، والعجوزة، والمهندسين، وبين السرايات، وأولاد علام، وداير الناحية، ومنطقة المساحة، ومنطقة سليمان جوهر، وهاتان المنطقتان الأخيرتان تمثلان جنوب شرق الدائرة .

كما تنقسم الدائرة الانتخابية إلى قسمين إداريين هما : قسم شرطة العجوزة وقسم شرطة الدقى، الأول ينقسم إلى (١١) شياخة تضم (٥٦) لجنة بمتوسط عدد من الناخبين قدره (٦١٥) ناخب، وأما القسم الإدارى الثانى يتبع قسم شرطة الدقى وينقسم إلى (١٢) شياخة تنقسم إلى (٦٢) لجنة يبلغ متوسط عدد الناخبين فيها (٥٩٥) .

ومن الناحية الاقتصادية يمكن تقسيم الدائرة لشرائح عرضية ثلاث تكاد تصل فى تمايزها (من خلال الملاحظة الميدانية) إلى ثلاث طبقات اجتماعية تتقاطع فى انتشار توزيعها مع خريطة الأحياء السابق توصيفها جغرافيا، بحيث تعبر عن الشريحة الأدنى أحياء بين السرايات، وداير الناحية، وأولاد علام، والكيت كات، والحوتية، وميت عقبة، فى حين تمثل الشريحة الوسطى أحياء مدينة الصحفيين، ومدينة الأوقاف، والعجوزة القديمة ومنطقة سليمان جوهر. أما مناطق المهندسين، والعجوزة، والمساحة، فتمثل الشريحة العليا .

ويتوزع النشاط الاقتصادى بصورة لا تلفت النظر إلا فى منطقتيْن بالتحديد هما : المهندسين، وبين السرايات :

(أ) أما عن منطقة المهندسين، فيغلب على نشاطها الطابع الخدمى من خلال توكيلات شركات التغذية الكبرى والمشروعات الخاصة، كما تنتشر خدمات تأجير السيارات، ويعتمد مالكوعقارات هذه المنطقة بصفة أساسية على دخلهم الريعى من تأجير العقارات لمدد قصيرة باعتبارها عقارات مفروشة للسائحين العرب بالأساس، وتوجد بالمنطقة بضعة بنوك، علاوة على شركات التسويق .

(ب) وأما منطقة بين السرايات فتتسم بقربها من الجامعة، وتمثل منطقة جذب للعمالة من المناطق الفقيرة (دائرة بولاق) المجاورة للعمل كأجراء أوللقيام بمشروعات خاصة (تتفاوت فى حجمها) وتتعلق بمستلزمات الطالب الجامعى من تصوير المستندات إلى التجليد والأدوات المكتبية، فضلاً عن خدمات محدودة فى مجال تأجير العقارات المفروشة للطلبة المغتربين الذى يزيدون عن الطاقة الاستيعابية للمدينة الجامعية للطلاب .

الفصل الثامن

العملية الانتخابية

إطار تحليلى لفعالية الرأى العام المحلى المصرى

مقدمة الفصل الثامن

نحاول فى هذا الفصل أن نقدم دراسة للعملية الانتخابية على المستوى المحلى المصرى، والتى تعد فى أحد أبعادها امتداداً لما عالجناه فى الفصل السابق من تقديم إطار تحليلى يعالج العملية الانتخابيةالبرلمانية، خاصة من زاوية تعبيرها عن الرأى العام والقوى السياسية والاجتماعية التى تمثله وتقوده على المستوى المحلى، وكذلك من واقع الأطر والتكوينات التى يتحرك من خلالها ويفرز آثاره عبرها، وأيضًا العوامل والمحددات التى تؤثر عليه وتحدد مقدار إسهاماته فى العملية الانتخابية بوصفها تجسد فى نتائجها التعبيرات السياسية عن ظاهرة الرأى العام ولو على المستوى المحلى الذى نتناوله فى هذا الفصل عبر التركيز على دراسة حالة للانتخابات المحلية ١٩٩٧م لإحدى الوحدات المحلية «هورين» التى تنتمى لمحافظة المنوفية إحدى محافظات الوجه البحرى، هذا وتتسم محافظة المنوفية ببعض الخصوصيات المهمة التى تميزها فى إطار خصائص الشخصية القومية المصرية، الأمر الذى تحتاج معه إلى المزيد من الدراسات العلمية الميدانية الرصينة لاكتشاف جوانبها، ورصد مظاهرها، وتحديد أبعادها المختلفة.

والجدير بالذكر أن هذه الخصوصيات قد تركت آثارها الواقعية على مجمل القضايا المتعلقة بالظاهرة والعملية السياسية. وفى حدود خبرتنا الميدانية بهذه المنطقة يمكن القول بأنه فى ظل مجموعة الظروف والعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفى إطار ما تشهده من تغيرات وتطورات متلاحقة فإن درجة الاهتمام بالمسألة السياسية ونوعيته تكتسب مذاقًا خاصًا يتجلى فى أحد أهم صورها ومظاهرها وهى «العملية الانتخابية»، ومن ثم فإن دراسة الانتخابات المحلية فى الوحدة المحلية لقرية «هورين» تكتسب أهميتها، وتتحدد أهدافها بالإضافة إلى اكتشاف المظاهر والسمات العامة لهذه الانتخابات، وتحليل دلالة بعض الخصوصيات فى مناقشة أمور ثلاثة تشكل أهمية هذه الدراسة وتصوغ تساؤلاتها البحثية، وهى:

١ - تكتسب محافظة المنوفية - بمعظم دوائرها الانتخابية - منذ بداية تجربة التعددية الحزبية المقيدة ١٩٧٦ م «صورة معينة» فى الإدراك المصرى الشعبى العام، فحواها أنها من «المحافظات المضمونة» انتخابيًا «لحزب السلطة الحاكمة» أو الحكومة - أيًا كانت تسميته -

وقد دعمت النتائج المتتالية للانتخابات ـ باستثناءات محدودة ـ من هذه الصورة المنطبعة فى الوعى والإدراك المصرى؛ وتساؤلنا هنا هل دعمت الانتخابات المحلية ١٩٩٧ تلك «الصورة» أم أسهمت فى الانتقاض من جوانبها بحيث يمكن أن تتغير على مدى زمن معين ؟

٢ ـ تعتبر دائرة بركة السبع وفى إطارها دراستنا ـ مقارنة ببقية دوائر المنوفية ـ من المناطق ذات الوزن السياسى؛ اذ تتمتع أحزاب وقوى المعارضة السياسية رسمية أو غير رسمية بوجود مؤثر، كما أثبتناه فى دراسة سابقة.(٢)، وتساؤلنا هنا إلى أى مدى تترجم نتائج هذه الانتخابات المحلية هذا الوجود ؟

٣ـ يختلط فى الوحدة المحلية لقرية «هورين» ـ إلى حد ما ـ الطابع الريفى بالطابع المدينى، ومن هنا فهى تعد مجالا خصبا يمكننا من قياس تأثيرات تلك المؤشرات على عملية المشاركة فى الانتخابات، واتجاهات التصويت فيها، فعلى سبيل المثال: ماحجم أو وزن الاعتبارات والولاءات الأولية العائلية والقروية فى مجرى العملية الانتخابية على تعدد مستويات المشاركة، والتصويت، و الدعاية. . . إلخ، وذلك بالمقارنة بالاعتبارات والولاءات التى تمثل الحداثة أو الحضرية، مثل: التعليم، والانتماء السياسى والحزبى. . . إلخ ؟ هل تختلف أساليب الحملة الدعائية والانتخابية للمرشحين وفقًا لطبيعة أو لغلبة هذه الاعتبارات وما دلالة ذلك ؟ وما دلالات معايير انتخاب المرشحين واتجاهات التصويت فى هذا الصدد؟

من هنا ستكون المعالجة فى هذا الفصل على مستويين متكاملين ومترابطين فى مبحثين:

المبحث الأول: نحاول تقديم إطار تحليلي للعملية الانتخابية؛ يتضمن «الصورة الكلية» التى جرت فى إطارها الانتخابات من خلال بيان الموقع والسياق الإدارى والجغرافى والوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بكل ما له من تأثيرات فعلية وواقعية علي الحالة المدروسة.

وفى المبحث الثانى: يتم تطبيق الإطار السابق فى تحليل العملية الانتخابية المحلية فى الوحدة، كما حدثت فى أرض الواقع وفق المؤشرات التى تمدنا بها دراستنا الاختبارية والميدانية ـ وذلك سواء بالنسبة للناخبين، أوالمرشحين ـ ثم إدارة العملية الانتخابية ذاتها بكافة خطواتها انتهاء بنتائج هذه العملية، كما أعلنت «رسميًا» وكما لاحظناها «واقعيًا» و «ميدانيًا». وفى هذا الصدد نحاول من خلال قراءة المستوى «الثانى» فى إطار «الأول» وتحليله تلمس بعض الدلالات السياسية لهذه الانتخابات المحلية خاصة بصدد قضية التطور الديموقراطى فى البلاد، وانعكاسات ذلك وتأثيراته المستقبلية.

المبحث الأول
الإطار العام التحليلى للانتخابات فى الوحدة المحلية

تمثل الانتخابات باعتبارها إحدى ديناميات العملية السياسية جزءاً من حركة المجتمع وفاعلية رأيه العام، والتى تحددها عوامل وظروف معينة، وفى إطار لحظة تاريخية محددة، ولابد من وضع هذا «الجزء» فى إطار «الكل»؛ لكى تستوى علاقات النسبة والتناسب بينهما؛ ليتسنى لنا على نحو دقيق فهم الجزء فى إطار الكل، وتحليل «الجزء» بإرجاعه إلى سياقه الكلى الذى يتحدد به ولو جزئيًا، تلك بدهية أكدتها الكثير من الدراسات السياسية والتى تواترت على أن العملية السياسية وفى القلب منها «ظاهرة الانتخابات» لا تحدث فى فراغ، وإنما فى سياق بيئة معينة بكل مكوناتها ومحدداتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. . . . إلخ، والتى تتبادل معها - فى إطار منطق التفاعل - التأثيرات المختلفة الأهمية والاتجاهات.

وتأسيسًا على ذلك يمكننا القول إن الإطار العام الذى جرت فى إطاره الانتخابات المحلية ١٩٩٧ فى الوحدة المحلية لقرية هورين، مركز بركة السبع، محافظة المنوفية حكمها وقادها إلى إفراز نتائجها على النحو الذى لاحظناه ميدانيًا؛ يتكون هذا الإطار العام من عنصرين - تفاعلاً وتكاملاً مع بعضهما البعض - وهما:

- المناخ العام للعملية الانتخابية المحلية.
- السياق المجتمعى فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

هذان العاملان اللذان يكونان الصورة الكلية التى جرت فى إطارها الانتخابات فى الوحدة المحلية يمثلان الانتقال من «العام» إلى «الخاص».

(أ) المناخ العام للعملية الانتخابية المحلية:

الواقع أن السياق العام الذى سبق إجراء هذه الانتخابات تنظمه أطر دستورية، وقانونية، وإدارية - سبق التعرض لتحليلها فى الفصل السابق - ولكنه شهد عدداً من الإجراءات ذات الدلالة ساهمت فى صنع المناخ العام لهذه العملية الانتخابية من قبيل:

تغيير طبيعة النظام الانتخابى (العودة إلى نظام الانتخابات الفردية)، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بتكوين الهيئة الناخبة (مد مواعيد القيد فى الجداول الانتخابية)، وتنظيم الدعاية الانتخابية. إلخ، بالطبع فإن ذلك ألقى بتأثيراته المباشرة على العملية الانتخابية المحلية، لكن ثمة عاملان آخران ساهما بطريقة أوضح فى تشكيل مناخها العام، وهما :

١ - ارتفاع نسبة الفائزين بالتزكية :

رغم أن هذه سمة عامة حيث إن أكثر من ٦٥٪ من مقاعد المجالس المحلية فى كافة المحافظات فاز بها الحزب الوطنى بالتزكية أى بدون إجراء انتخابات، إلا أن هذه النسبة ارتفعت فى محافظة المنوفية لأكثر من ٨٠٪ من المقاعد «حيث تقدم للترشيح (٢٩٧٣) مرشح للتنافس على (٢٧٧٦ مقعد) على مختلف مستويات المجالس المحلية وبعد تنازل (١٠٦) مرشح، وقبول (٩) طعون، وبهذا يكون (١٢٨) موقع قد فازوا بالتزكية، وتجرى الانتخابات فى (٤١) موقعا فقط على مختلف مستويات المجالس، فقد فاز مركز الشهداء والباجور بالتزكية بالكامل من مستوى المحافظة حتى مستوى القرية، نفس الوضع بالنسبة لمركز قويسنا تجرى فقط الانتخابات فى إحدى قراه، أما بالنسبة لمركز بركة السبع فلن تجرى الانتخابات سوى فى قرية هورين حيث بلغ عدد المرشحين ٣٧ مرشحًا لاختيار ٢٤ مرشحًا؛ لذا شهد ت هذه القرية تنافسًا شديدًا بين المرشحين» .[(١)]

والواقع أن ارتفاع نسبة الفوز بالتزكية له تفسيرات كثيرة يرجعها البعض إلى « أن وراءها حسن اختيار الحزب لمرشحيه وثقة الجماهير الكاملة فى ربان السفينة المصرية والخط الذى تنتهجه حكومة الحزب الوطنى وسياساتها التى تستهدف التيسير الكامل على الجماهير، وأن المنوفية تشهد حركة نشطة فى كل الاتجاهات. فى المرافق والخدمات، وفى البنية الأساسية، حصاد ذلك ثقة مطلقة من الجماهير فى الحزب الوطنى الديموقراطى وزعيمه، وفى مرشحيه الذين فازوا بالتزكية . »[(٢)]

وأيًا كانت التفسيرات التى يمكن تقديمها لهذه الظاهرة العامة فى البلاد، والأكثر بروزًا وعمقًا فى المنوفية، إلا أن النتيجة المباشرة لذلك هى أن المناخ العام لم يكن مناخ «منافسة انتخابية حقيقية»، كما أن غالبية «مجتمع الناخبين» من واقع الملاحظة الميدانية قد أشاروا إلى أن المراكز والوحدات الأخرى فازت بالتزكية فى المحافظة، بل وفى نفس المركز وأن وراء إجراء الانتخابات فى هذه الوحدة «خلافات» و «أسباب» خاصة بالمرشحين. وأنه «كان من الأفضل أن يريحونا وتتعمل بالتزكية زى أبو مشهور»[(٣)]. مما يؤكد أن عدوى

النجاح بالتزكية، والتى تترجم تأثر قطاعات الرأى المحلى ببعضها البعض يمكن أن يتسع نطاقها فى الا نتخابات القادمة؛ ليشمل هذه الوحدة أيضًا.

٢ـ دلالة الانخفاض فى عدد المرشحين للانتخابات المحلية بالمنوفية: دلالة مقاطعة الوفد، والإخوان المسلمين:

الظاهرة العامة فى هذه الانتخابات المحلية قياسًا على نظامها ومتطلباتها هى انخفاض عدد المرشحين إلا أن هذه الظاهرة نفسها أكثر وضوحًا فى محافظة المنوفية، ورغم أن التوقعات الرسمية بالنسبة لعدد المرشحين كانت طموحة «فقبل فتح باب الترشيح أعلن وزير الإدارة المحلية، وأمين مساعد الحزب الوطنى أن عدد المرشحين للمحليات لن يقل عن ١٠٠ ألف مرشح. ولكن بعد غلق باب الترشيح لم يزد عدد المتقدمين عن ٥٨ ألفًا فقط، وقد كان ذلك موضع تساؤلات الوزير «أنا شخصيًا كنت أتوقع ١٠٠ألف مرشح للمحليات، وأعلنت هذا الرقم بالفعل، ولكن كانت المفاجأة أن المرشحين من الحزب الوطنى بلغوا ٤٧ ألفًا و ٣٨٢ مرشح، والمستقلين والمعارضة بلغوا ١٠ آلاف و ٦١٨ مرشح «مما يشير إلى تراجع البعض عن الترشيح وهو يرى أن أسباب هذا التراجع ومنها «خروج بعض الأحزاب من الترشيح مثل الوفد، والأمة، والعامل الثانى فى رأيى عنف وتصرفات المستقلين فى انتخابات مجلس الشعب الماضية والتى دفعت بعدد كبير من المستقلين للإحجام عن الترشيح للمحليات، وهناك عامل ثالث: «وهو تراجع التيار الدينى عن الترشيح بعد إعلان الإخوان المسلمين بأنهم لن يدخلوا الانتخابات؛ وهذا كله أدى إلى انخفاض عدد المرشحين عما توقعناه»(٤).

هذا الأمر كان الأكثر وضوحًا داخل محافظة المنوفية؛ وهو ما أدى إلى النتيجة الأولى «الفوز بالتزكية»، كما أنه فى الوحدات التى أجريت فيها الانتخابات كوحدة قرية هورين غابت عن المشاركة أحزاب وقوى سياسية فاعلة على مستوى الرأى العام؛ نتيجة لمقاطعتها الانتخابات.

وكما أثبتت الملاحظة الميدانية أن الإخوان المسلمين والذين كان لهم فى المجلس المحلى السابق للوحدة ١٢ عضوًا (أى حوالى نصف المجلس)، لم يشاركوا فى الانتخابات الحالية تحت ضغوط وتهديدات أمنية بالاعتقال، وكانت قيادة الجماعة ـ المحظورة قانونًا ـ قد أعلنت أنها تفاديًا لاتساع الأزمة المستمرة مع السلطة الحاكمة وبعد وصول تهديدات أمنية صريحة لقياداتها وأعضائها، أنها لن تشارك فى الانتخابات المحلية و تركت الأمر لأفرادها وقواعدها ـ بصفة فردية ـ لتقدير ملائمة الدخول من عدمه.

وقد أدى كل هذا إلى أن تفقد المنافسة الانتخابية حرارتها وفاعليتها فى إطار قوى الرأى العام المهتمة بالحياة السياسية، ولتبدو الانتخابات - بعد الانصراف الشعبى عنها - كنوع من الانتخابات الداخلية فى إطار «الحزب الوطنى»، وكما يرى الوزير «وفى رأيى أنّ المعركة الحقيقية والمنافسة الشديدة هى بين الحزب الوطنى والمنشقين عليه الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين؛ لعدم مجيئهم على قوائم الحزب، وهؤلاء يشكلون نصف عدد المرشحين من خارج الحزب الوطنى - أى حوالى ٦ آلاف مرشح من عشرة آلاف و ٦٨٨ مرشح رشحوا أنفسهم على قوائم الأحزاب مستقلين فى مواجهة ٤٧ ألف و ٣٨٢ مرشح من الحزب الوطنى، إلى جانب أولئك المنشقين هناك منافسة محدودة من جانب عدد قليل من مرشحى أحزاب العمل والناصرى والتجمع»[٥].

ومن المنطقى - فى ظل غياب منافسة حقيقية - أن تكون هناك درجة كبيرة من الشعور بعدم حقيقية وجدية التنافس الانتخابى، وهو ما أكدته مؤشرات الدراسة الميدانية فى الوحدة، المحلية لقرية هورين كما سيأتى.

والخلاصة بهذا الصدد أن «المناخ العام» للانتخابات المحلية فى هذه الوحدة بالنحو الذى أوضحناه قد ألقى بتأثيراته - إيجابًا وسلبًا - فى إطار السياق المجتمعى للوحدة؛ ليتفاعل مع الأسس الاقتصادية والاجتماعية للحقيقة البشرية التى تكونه وتحدده على ما سنرى حالاً.

(ب) السياق المجتمعى للوحدة المحلية لقرية «هورين»:

يتضمن السياق المجتمعى للوحدة المحلية لقرية «هورين» كافة العوامل والمتغيرات التى تتمتع بقدر كبير من الأهمية والثبات والديمومة فى التفاعل مع الحقيقة البشرية التى تعد بدورها العنصر الأكثر أهمية فى العملية الانتخابية؛ إذ أنها وسيلتها وحقلها، وغايتها ومقصدها، وسوف أتناول عناصر هذا السياق انطلاقا من هذا المعنى متوخيًا ربط «الجزء» ب «الكل».

(١ - ب) الموضع الجغرافى والتقسيم الإدارى:

قرية هورين إحدى القرى الكبرى - الدساكر بلغة العرب - التابعة لمركز بركة السبع منوفية، وتقع إلى الشرق من «المدينة» (بركة السبع) وتبعد عنها بحوالى خمسة كيلو مترات.

ويتبعها - شأن القرى الكبرى فى البر المصرى - عدة قرى صغرى، وعزب، وكفور مثل: كفر هورين، والحلامشة، وعزبة الحلامشة، . . . إلخ.

وقرية هورين - هى مقر الوحدة المحلية والتى تضمها بالإضافة إلى القرى والعزب

والكفور التابعة لها، والتى سبق ذكرها ويتمثل حضور السلطة أو «الحكومة» بالتعبير الأهلى فيها - بالإضافة إلى ذلك وجود «نقطة شرطة» تابعة لمركز شرطة بركة السبع.

وإذا كانت دائرة بركة السبع الانتخابية هى إحدى دوائر محافظة المنوفية الإحدى عشرة، ويُطلق عليها إداريًا «الدائرة الثالثة» فإنه يتبعها فى التقسيم الإدارى سبع وحدات محلية - كما يوضحها الجدول رقم (١/ ١) - وهذه الوحدات المحلية هى: بركة السبع، قرية جنزور، قرية هورين، طوخ طبنشا، أبو مشهور، كفر هلال، شنتنا الحجر.

وتتوسط الوحدة المحلية لقرية هورين الوحدات المحلية لقرى: طوخ طبنشا، وكفر هلال، وتقترب من مركز السنطة التابع لمحافظة الغربية، ومركز قويسنا، واعتمادًا على دراستنا السابقة لدائرة بركة السبع [٦] يمكن رسم صورة للكل - مركز بركة السبع - بكافة وحداتها المحلية، والتى من ضمنها الوحدة المحلية لقرية هورين - نستطيع القول «يضم مركز بركة السبع سكانيًا حوالى ٢٠٠ ألف نسمة تقريبًا يتسمون عمومًا بالتجانس، فلا توجد «فجوة» بين «جيل» أو تركيب عمرى وآخر، ويمتد التجانس إلى المكون العقيدى، حيث الأغلبية مسلمة مع وجود حوالى ١٤٠٠ نسمة تقريبًا من المسيحيين يتركزون فى قرية طوخ طبنشا، وشنتنا الحجر ومدينة بركة السبع، ويعتمد السكان فى مركز بركة السبع على التعليم آلية للحراك والصعود الاجتماعيين - فهو فى نظرهم يعد الاستثمار الأمثل لقلة وجود بدائل أخرى فى إطار ضيق فرص الحياة - ولذلك نجد أن نسب التسرب من التعليم بمراحله المختلفة أقل من غيرها فى مناطق أخرى خارج نطاق المحافظة، وتبلغ نسبة المتعلمين حوالى ٧٠٪ (يمثل ٢٥٪ منهم نسبة التعليم العالى، ٦٥٪ نسبة التعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط، ١٠٪ نسبة التعليم المهنى) بالإضافة إلى ٣٠٪ لم يكملوا تعليمهم، كما تعد الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسى فى مركز بركة السبع، والتى تشهد ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية، وهى ظاهرة ملحوظة فى محافظة المنوفية بصفة عامة، وعن نمط توزيع الملكية الزراعية فى بركة السبع نجد أن (١٢ عائلة تملك ٥٪ من إجمالى المساحة الزراعية)، ١٥٪ من السكان يملكون ٤٠٪، و ٦٠٪ يملكون حوالى ٥٥٪. ويمثل من لا يملكون حوالى ٣٥٪ من السكان ويشتغل معظم السكان بالزراعة - سواء فى أرضهم أو بالإيجار السنوى أو بنظام المشاركة أو المزارعة، أو يشتغلون أجراء وعمال «تراحيل»، ويتمثل الإنتاج الرئيسى فى المحاصيل التقليدية «القطن - الأرز - القمح» أو المحاصيل البستانية كالموالح، إضافة إلى الإنتاج الحيوانى، هذا ولا تلعب الصناعة دورًا كبيرًا - حيث إن المصانع الموجودة معظمها يعمل فى صناعة الملابس الجاهزة ولا يوظف المصنع الواحد أكثر من مائة عامل.

وقد أدت محدودية الملكيات الزراعية إلى نتيجتين لهما دلالتهما فى إطار بركة السبع :

الأولى: الهجرة الداخلية حيث ينتقل الفلاحون ذوو الحيازات الصغيرة أو معدمو الملكية إلى البلاد المجاورة للاستئجار من ملاكها، أو الهجرة إلى المدن الكبيرة أو خارج البلاد نهائيًا وسعيًا وراء الرزق.

الثانية: كرست هذه الهجرة وضعًا متميزًا تاريخيًا للعائلات صاحبة الملكيات الكبيرة - والتى كونت علاقات مصلحية واقتصادية مع شرائح واسعة من فلاحى المركز والسلطة فى آن، ولذلك نجد احتفاظها المستمر بالمقاعد فى المجالس البرلمانية والمحلية - كما سيتضح فيما بعد».

هذه الصورة الواقعية «للكل» - مركز بركة السبع - نضع فى إطاره «الجزء» أى الوحدة المحلية لـ «هورين» وهى لا تختلف عنه كثيراً، وإن كان لها بعض نقاط التميز.

(٢ - ب) التركيب الديموغرافى للوحدة المحلية هورين ودلالته:

يمكن القول بأن الوحدة المحلية لقرية «هورين» تتمتع بكثافة سكانية عالية فى إطار مركز بركة السبع ففى حين يتوطن - فى الأخير - حوالى (٢٠٠١٤٢ نسمة) فى مساحة تقدر (٤٥٢٩ فدان)، فإن الكثافة أعلى نسبيا فى قرية هورين - حوالى (١٤٨٥٣ نسمة) على مساحة (٤٥٥ فدان) راجع الجدول رقم (١/ ٢). والذى يوضح التوزيع الديموغرافى لقرى الوحدة المحلية لـ «هورين» فى إطار مركز بركة السبع [(٧)].

ويتضح لنا من استقراء مؤشرات التوزيع الديموغرافى فى هذه الوحدة المحلية التالى :

١ - إن قرية هورين هى مركز الثقل السكانى الحقيقى والفعلى فى الوحدة المحلية، أما بقية مكونات الوحدة من قرى وعزب وكفور فهى لا تتمتع بثقل حقيقى من الناحية السكانية؛ إذ أنها «هوامش» و «توابع» لها.

٢ - إن هناك نوعًا من التوازن فى التركيبة السكانية فى الوحدة المحلية:

أ - من حيث التوزيع النوعى بين «ذكور» و «إناث» وهى فى هذا الإطار تأتى فى المعدل العام لمحافظة المنوفية (٥١,٣٢٪ ذكور - ٤٨,٦٨٪ إناث) ولا تختلف عن المعدل العام تقريبًا فى بقية أنحاء البلاد.

ب - من حيث التوزيع بين الفئات العمرية المختلفة تأتى أيضًا فى السياق العام.

ج - من حيث الكثافة السكانية تأتى أيضًا فى إطار المستوى العام.

كل ذلك إذا ما تمت مقارنة هذا التوزيع بإجمالى بعض محافظات البلاد كما يوضحه الجدول رقم (١/ ٣) - لا نجد فرقًا كبيراً يستحق التوقف عنده بالتحليل[٨].

والخلاصة بصدد التركيبة السكانية للوحدة المحلية لقرية «هورين» - بعد وضعها فى إطار الكل - لا تميزها خصائص محددة عن نفس المعدلات على نطاق المحافظة ككل إلا الارتفاع النسبى فى الكثافة السكانية فى قرية هورين ذاتها.

ولما كانت الحقيقة البشرية - السكانية هى فى واقع الأمر الإطار الذى تتفاعل فيه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتلقى عليه بآثارها، وتترك عليه بصماتها، فإنه يغدو منطقيّاً أن نتناول التكوين الاقتصادى - الاجتماعى لهذه الوحدة المحلية.

(ج)- التكوين الاقتصادى- والاجتماعى للوحدة المحلية:

- تعد الزراعة النشاط الإنتاجى الرئيسى الذى يعمل به سكان الوحدة المحلية لقرية «هورين»، وبالطبع تقوم بجوارها أنشطة تجارية خادمة لها، وكذلك أنشطة صناعية مستفيدة منها وخادمة لها فى آن، وبذلك تشكل الزراعة الأساس الاقتصادى الأول للوحدة بما تقوم عليه من أراض زراعية وفنون وعلاقات إنتاجية.

أ- الأرض المنزرعة بين «الملك والإيجار»:

يبلغ زمام المساحة المنزرعة فعلاً فى الوحدة المحلية حوالى ثلاثة آلاف وثلاثمائة فدان وبالتحديد (٣٢٩١ فدان) - بيد أن الامتداد العمرانى العشوائى للمساكن اقتطع من أجودها حوالى (٤٦٠ فدان)- قبل صدور قرار الحاكم العسكرى عام ١٩٩٦ م بمنع البناء عليها وهو ما سنعود إليه فيما بعد، وتلك تمثل مشكلة مثارة باستمرار فى الريف المصرى، وتتزايد حدتها قبيل إجراء أية انتخابات[٩].

وتنقسم المساحة المنزرعة بين القسم الأكبر منها وهى: «الأراضى الملك» ومساحتها حوالى ٢٥١٦ فدان، حيث يحوز مالك الأرض (الرقبة) مكنات حقوق الملكية الثلاث: الاستعمال، والاستغلال، والتصرف - والأراضى الإيجار أو المستأجرة مساحتها ٣١٤ فدان حيث لا يكون للمستأجر سوى حقى الاستعمال أو الاستغلال، دون التصرف، وهى مؤجرة حسب القانون القديم رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والذى تم تعديله بتشريع العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى سرى نهائيّاً فى أكتوبر ١٩٩٧ م، ولم تحدث اعتراضات حقيقية أو اضطرابات شعبية من الأهالى لإعاقة تطبيقه، وذلك لأسباب منها أن المساحة المستأجرة فى الوحدة المحلية مساحتها الإجمالية ٣١٤ فدان تتوزع كالتالى:

أ - فى قرية هورين : توجد مساحة ٢٢٩ فدان يستأجرها ٢٧٥ حائز بالإيجار ، وتعود ملكية هذه المساحة لأفراد - يبلغ عددهم ٦٠ فرداً على وجه التقريب - من عائلات : لاشين، والرخاوى، ونصار، وبده.

ب - فى قرية كفر هورين : توجد مساحة ٤٠ فداناً ليست هناك بيانات دقيقة عن عدد مستأجريها ولكنهم فى حدود ٥٥ حائزاً، أما ملكية هذه الأرض فلا توجد بيانات سوى عن أربعة أفراد يمتلكون نصفها، ويتوزع النصف الثانى بين عدد غير محدد من الملاك.

ج - فى قرية الحلامشة : توجد مساحة ٤٥ فداناً ليست هناك بيانات دقيقة عن عدد مستأجريها، ولكنهم فى حدود ٧٠ حائزاً، أما ملكية هذه الأرض، فلا توجد بيانات سوى أنها تقع فى ملكية أفراد من عائلتى العطوية وعامر.

و هكذا فإنه لم تحدث مقاومة من قبل الرأى العام فى الوحدة ذات طابع عنيف تتعلق بتطبيق القانون للأسباب التالية :

١ - **حجم المساحة المستأجرة:** من الواضح أنها ليست كبيرة ولا تمثل سوى ١٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية بالوحدة؛ وبالتالى فإن تطبيق القانون لم يقد إلى تركيز شديد فى الملكية فى جانب على حساب الجانب الآخر، فما تم هو «إعادة توزيع الملكية» فى حدود ضيقة.

٢ - **مقارنة بين حجم المستفيدين والمتضررين:** إذا كان حجم المتضررين هو حوالى (٣٩٥ فرد) بينما حجم المستفيدين هو حوالى (٦٠ فرداً) من جراء تطبيق هذا القانون - وباعتبار الفرد ممثلا لأسرة متوسط عدد أفرادها على الأقل ٤ أفراد - فإن حجم المتضررين سيكون حوالى ١٥٠٠ فرد فى مقابل ٢٤٠ أى بنسبة (١ : ٦) تقريباً، ورغم دلالة هذه الأرقام، فإنها لن تكون بتلك الدرجة من الخطورة خصوصاً إذا ما تم فهمها فى إطار بقية العوامل التالية.

٣ - **نجاح الأسر فى الوحدة المحلية** فى تنويع مصادر الدخل وفى حالات كثيرة يكون الفرد مالكاً ومستأجراً فى الوقت نفسه، وأن المساحة المستأجرة ذاتها فى حالات أخرى لم تكن تكفى للوفاء باحتياجات الأسرة فاضطر أفرادها إلى ولوج أبواب أخرى للرزق، مع مرور الأيام أصبحت هى «الأساسية»، وغدت معها الزراعة القائمة على هذه القطعة المستأجرة من الأرض مجرد مصدر دخل «ثانوى».

٤ - **إن غالبية هذه الأسر ممن استفادوا من الهجرة** - سواء فى الداخل للمدن الجديدة الصناعية أو الأراضى المستصلحة - أو إلى الخارج فى بلدان الخليج والسعودية والعراق -

فى فترة من الفترات - وبالتالى أصبحت تعيش فى حالة «استغناء» حقيقى عن قطعة الأرض المستأجرة.

٥ - إن معظم هذه الأسر نتيجة عملية التحديث التى مرت بها البلاد، ومن أهم ملامحها الاهتمام بالتعليم، قد اعتبرت هذا الأخير طريقها ووسيلتها إلى الصعود والترقى الاجتماعى، وبالفعل أحرزت مكانة اجتماعية واقتصادية مناسبة من خلال التعليم. وبالتالى لم تعد عملية التمسك بقطعة الأرض المستأجرة تمثل بالنسبة لها مسألة «حياة أو موت». الأمر الذى أقوله ينطبق على الاتجاه العام لسكان الوحدة المحلية فى هورين.ولا ينفى وجود حالات محدودة أصيبت بأضرار من جراء تطبيق القانون.

ب - نمط الملكية الزراعية: تحليل الحيازات الزراعية:

إذا حللنا الملكية الزراعية فى الوحدة المحلية لاكتشاف أنماطها وهل تتسم بالتركز أم بالتفتت؟ وإلى أى حد أو درجة ؟ وما دلالة ذلك بالنسبة للبناء العائلى فى الوحدة ؟ سوف نعتمد «الحيازة الزراعية» معياراً - وهى تترجم ما يحوزه الفلاح، ويقع تحت يده، ويمارس عليه سلطته الفعلية سواء كانت «أرض ملك» أو «أرض إيجار» أو حتى «وضع يد» - فإننا نجد أن العدد الإجمالى للحيازات الزراعية فى الوحدة هو (٢٥٦٧) بمتوسط (٢٦,٥ قيراطًا للحيازة - أى فدانًا وقيراطين لكل حيازة زراعية).

وإذا ما انتقلنا من لغة «المتوسطات الحسابية» المخادعة إلى الرصد الفعلى لمؤشرات نمط الملكية الزراعية، فإننا نجد - بوجه عام - أن الجدول (رقم ١/ ٤) يوضح توزيع أنماط الملكية - وفق الحيازات الزراعية - فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

والذى يمكن ملاحظته من قراءة هذا الجدول الإجمالى التالى[١٠]:

١ - يتسم نمط الملكية السائد- كما توضحه الحيازات الزراعية - بالتفتت الشديد، فالحيازات التى تتضمن «أقل من فدان واحد» هى الغالبية العظمى (٢٠٥٧)، فى حين تتقلص - مقارنة بها - الحيازات المتوسطة المساحة.

٢ - الحيازات التى تعدت (٧٠ فدانًا) هى الأربع الأخيرة، وهى مملوكة لعائلات محددة - سوف نتناولها تفصيلا فيما بعد - وهذه العائلات تمثل الوجه المقابل أى «التركيز» فى الملكية - وغالبا ما ترتفع ملكيتها من ١٥٠ - ٢٠٠ فدان.

٣ - يصدق هذا التوزيع الإجمالى - بشكل أساسى - على قرية هورين الكبيرة، أما قريتى: كفر هورين، والحلامشة فلا تتعدى مساحة الحيازات بها أربعة أو ستة أفدنة لحائز

واحد فى كلّ منها، ومن ثم يكون بحاجة إلى استقراء أكثر تفصيلا لمكونات الوحدة المحلية، وهو ما يقدمه الجدول (رقم ١/ ٥)[١١]. والمُستفاد منه - بالنسبة لنمط الملكية يتمثل فى أن قوة البناء العائلى وتركزه فى قرية هورين، والتى تعد «الأم» بالنسبة لبقية قرى الوحدة المحلية، وقد أفرز نمط الملكية الزراعية شكلاً من أشكال العلاقة والترابط الاجتماعى داخلها، فإلى جانب الأغلبية وهم من صغار الملاك (أصحاب الحيازات الصغيرة - الأقل من فدان) بالإضافة إلى الإجراء والمعدمين، فإن الرصد الميدانى أوضح أننا إزاء ثلاثة مستويات فى تركيبة الهرم العائلى قمة - ووسط - قاعدة أوضحناها تفصيلاً فى موضع آخر - التى تستند فى مكانتها إلى الملكية الزراعية - ثم أضافت إليها بعد ذلك الأنْشطة التجارية والصناعية المرتبطة بها، وأحيانا العمل ببلدان النفط فى الخليج - ويلاحظ أيضًا كما سيأتى تفصيلاً فيما بعد - أن هذه العائلات هى التى «تحتكر» تقريبًا فيما بينها التمثيل السياسى لأبناء الوحدة فى أية انتخابات برلمانية أو محلية، كما أنه برز من بينها من تولوا مناصب سياسية أو لعبوا أدوارًا اجتماعية مؤثرة، وقد لاحظنا - ميدانيًا - فى صدد الترابط والتماسك العائلى والمجتمعى بعض السمات:

الأولى: تتسم علاقات النسب والمصاهرة بالتداخل الشديد بين كافة العائلات، ولا يمكننا الحديث بدقة عن «نمط عام» لهذه العلاقات - ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية لقياس درجة «كثافة» الترابط العائلى القائم على علاقات النسب والمصاهرة لاكتشاف ذلك النمط العام ودلالته - كما أسلفنا - توجد عائلات تتوارث تعاطى العملية السياسية، ولا يعنى ذلك أن لها اتجاهًا سياسيًا معينًا، اللهم إلا ذلك الذى يمثل السلطة أو «الحكومة».

الثانية: عمدت العائلات فى القرية إلى إقامة «أبنية»، و«مؤسسات» - إذا جاز التعبير - تجمع أبناءها، وتعبر عن مصالحهم، وتدافع عنهم، وتأخذ هذه «الروابط العائلية» شكلاً رسميًا - وهناك ثلاثة أبنية على درجة من الأهمية منها: «رابطة عائلة لاشين»، «رابطة أبناء كفر هورين» و. «دور المناسبات» - التسمية الأكثر حداثة لـ «دوار العائلة»، وما زالت التسمية الأصلية موجودة فى قرية هورين - حيث الثقل للعائلات - تسمى «دوارا للعائلة». أما فى قرية - كفر هورين - فتوجد دور للمناسبات المشتركة بين العائلات كافة - ولا تختص بها عائلة بمفردها - نفس الوضع بالنسبة لقرية الحلامشة.

ونستطيع القول إن «الروابط» سواء تأسست على المعيار العائلى، أم القروى - تقوم على أساس قضاء مصالح أعضائها فى «العاصمة» ولدى «مؤسسات الدولة»، ويوجد أكثرها تأثيرًا فى العاصمة، حيث أجهزة الدولة ومؤسساتها وخدماتها. أما «دور المناسبات» فهى

أبنية طبيعية تحتوى المناشط الاجتماعية أفراحًا وأتراحًا، وكل ما يخرج من نطاق «الخاص» ليتصل بـ «العام» بالنسبة لأعضائها ومؤسسيها.

ومن الجدير بالذكر أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها القرية - ومؤشراتها واضحة - تركت آثارها على «طبيعة العائلة» وبالأدق - أدوارها، وتماسكها، فأصبحت العائلة الواحدة يمكن أن يتعارض داخلها الارتباط بأحزاب أو قوى سياسية متنافسة؛ وبالتالى تتعرض القوة السياسية إلى الانقسام أو التشتت كما سيتضح.

ومن الدلائل على تغير طبيعة العائلة وأدوارها وتراجعها، أن منصب «العمدية» المعبر تقليديًا وتاريخيًا عن ذلك لم يعد موجودًا، فى قرية «هورين» حيث توجد نقطة شرطة.

ولا يقتصر «وجود» و «ملكية» العائلات - على النطاق الجغرافي والإدارى - للوحدة المحلية لهورين، وإنما يمتد خارجها لمناطق أخرى بالبلاد، حيث تمثل المناطق المستصلحة فى مديرية التحرير، والعامرية الجديدة. . . . إلخ امتدادًا له اعتباره خاصة بالنسبة لأفراد كثيرين يعملون بالخارج، ولم نستطع الحصول على بيانات دقيقة ومحددة لتعيين هذه الظاهرة وإبرازها، بالإضافة إلى وجود امتدادات بملكيات زراعية.

وإذا ما انتقلنا من «ملكية السراة» وأنشطتهم الاقتصادية فى الوحدة المحلية لهورين إلى «العوام» من «سواد الناس» نجد أن حوالى ٥٥٪ يعملون فى فلاحة الأرض وما يرتبط بها من أعمال ومهن، يلى ذلك الموظفون فى المؤسسات الحكومية، وتبلغ نسبتهم حوالى ٣٥٪ (ولكن يلاحظ أن هؤلاء أيضًا يعملون بجانب وظائفهم الحكومية فى فلاحة الأرض، وبهذا ترتفع النسبة إلى حوالى ٩٠٪) ويتبقى نسبة الـ ١٠٪ للأعمال الحرة.

هذا ولا تتوافر بيانات دقيقة عن أعداد العاطلين، أى الذين هم فى سن العمل وراغبين فيه وقادرين عليه ولا يتوفر لهم - جزئيًا أو كليًا - ويرجح أن تكون النسبة ٨ - ١٣٪، وتمثل الخيارات المتاحة أمامهم فى: الفلاحة بدرجة أقل، أو العمل فى المدن الصناعية الجديدة فى تلك المصانع التى يملكها أبناء القرية.

والأعمال الحرة التى أشرنا إليها أنها المرتبة الثانية فى الأنشطة الاقتصادية، والتى تمثل مجالاً لحوالى ١٠٪ من قوة العمل فى الوحدة تتمثل فى أصحاب المحلات الصغيرة، والحرف المختلفة.

مدى وجود «السلطة المركزية» وفعاليتها فى الوحدة المحلية لقرية «هورين»:

يعد من أهم العوامل التى تشكل السياق المجتمعى فى الوحدة المحلية، ويتمثل فى مدى

«حضور» السلطة المركزية فيها، ومدى فعالية مؤسساتها . . إلخ، ويتماس مع ذلك فعالية المجتمع المحلى ذاته بتكوينه الذى أشرنا إليه فيما سبق، بالإضافة إلى نوعية «العلاقة» ومداها بين «الحكومى» و«الأهلى» وتأثيراتها أو مردودها على العملية السياسية.

(أ) وجود السلطة المركزية وفعاليتها فى الوحدة المحلية:

تمثلت أبرز مؤشرات غيابها - فى البناء على أراضى الرقعة الزراعية فى القرية - فحتى عندما صدر «قرار الحاكم العسكرى» بمنع ذلك فإنه تحت ضغوط تدخل بعض الشخصيات تم التحايل عليه، أما المؤشر الأكثر أهمية فهو حضور السلطة الحاكمة عبر تقديم الخدمات الأساسية فى الوحدة المحلية؟ إذ تبين ميدانيًا أن خدمة المياه والكهرباء، والمساكن والسكان متراجعة إذا ما قورنت بمستوى الخدمة التعليمية فى كافة مراحلها، [١٢] حيث تزداد أعداد المدارس والطاقة الاستيعابية والذى يبدو لنا أن الخدمة التعليمية فى هذه الوحدة المحلية هى أكثر أنواع الخدمات فعالية وتأثيرًا فى إعادة صياغة الواقع الاجتماعى بها؛ إذ أنه المصدر الأساسى - كما أسلفنا - للصعود والحراك الاجتماعيين . . . غير أن وجود السلطة فى المجتمع المحلى لا يقتصر على هذه الخدمات الثلاث الأساسية إذ يتبدى حضورها فى خدمات أخرى لا تقل أهمية، وتقوم بها المؤسسات الرسمية للدولة مثل أدوار المؤسسات الحكومية الموجودة بالوحدة، والصحة والداخلية والشئون الاجتماعية، إضافة لنوادى الشباب. . . . إلخ.

ولعل قيمة دراسة ما تقدمة أجهزة الدولة ومؤسساتها - بالإضافة إلى قياس درجة حضورها وتغلغلها فى حياة المجتمع المحلى بوجه عام - أنها تشكل المصدر الذى تنبع منه مطالب جمهور الناخبين وضغوطهم إزاء المرشحين بصدد تحسين مستوى نوعية حياتهم واستعراضنا له هو بالأساس من هذه الزاوية، وليس مجرد عملية رصد آلى للبيانات الصماء عن الواقع المحلى.

غير أن هناك جانبًا آخر لا يقل أهمية - إن لم يزد - هو المؤسسات غير الرسمية، والتى تعبر عن «حضور المجتمع المدنى» وفعاليته فى تقديم الخدمات المختلفة لأهالى الوحدة المحلية.

(ب) المؤسسات غير الحكومية الموجودة بالوحدة المحلية:

تقوم هذه المؤسسات بأدوار اجتماعية وتنموية بالغة الأهمية لها ويمكن أن تلعب أدوارًا

سياسية - ويمكن أن نميز فى هذا الإطار بين «المساجد الجامعة» و«مجمعات الخدمات الأهلية» و «الجمعيات الأهلية»، و منها يمكن إلقاء الضوء عليها - بإيجاز فيما يلى: جمعيات التنمية والرعاية الاجتماعية، وجمعية تحفيظ القرآن الكريم، -«والجمعية الخيرية الإسلامية - كفر هورين» و«جمعية أنصار السنة المحمدية - هورين» و«جمعية النهضة الاجتماعية - هورين» وجمعية الخدمات الإسلامية..

يمكن إبداء بعض الملاحظات التالية ميدانيًا:

الأول: الحيوية البالغة للمجتمع الأهلى فى الوحدة المحلية فى تقديم الخدمات، والتكافل الاجتماعى والذى يظهر فى الأدوار التى تقوم بها هذه الجمعيات، غير أنه مما يؤثر على قيام هذه الجمعيات، بأدوارها التدخل المستمر من وزارة الشئون الاجتماعية فى طبيعة عمل هذه الجمعيات، والذى يتيحه لها قانون الجمعيات الشهير برقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ م - مما يعرقل قيامها ببعض المشاريع ويرتبط بذلك تدخل جهاز الأمن، والذى ينظر بارتياب للأدوار التى يقوم بها التيار الإسلامى والإخوانى تحديدا فى هذا الصدد، وإن كان هذا الدور لا يظهر غالبًا بشكل مباشر - وإنما من خلال جهة الإدارة ووزارة الشئون الاجتماعية.

الثانى: يختلط فى هذه الأنشطة الدينى بالاجتماعى، ومن الصعوبة بمكان التمييز بينهما -ولعل ذلك راجع إلى طبيعة التكوين الثقافى فى الوحدة - فكافة الأنشطة يُنظر إليها من قبيل أنها من أعمال «الخير» و «البر» و «الإصلاح» وتعتبر الجمعيات تكثيفًا لطبيعة الروابط والعلاقات الأولية فى الوحدة المحلية.

الثالث: لا تقوم هذه الجمعيات بأدوار سياسية مباشرة فى العملية السياسية، ولكنها تظل - دائمًا- «حاملة» لإمكانية القيام بهذه الأدوار، وهى مرشحة - بدرجة أكبر - لمساعدة ودعم أية جهود سياسية تنطلق من «الدين» وترفع شعاراته فى العمل السياسى، ويبدو أنه فى هذه الانتخابات المحلية بالوحدة كان ثمة حرص من جانب القائمين على أمر هذه الكيانات على إبعادها عنه، وهو اتجاه مستقر لدى هؤلاء فى العمل السياسى ربما دعم منه مقاطعة التيار الإسلامى فى الوحدة لانتخابات المحليات.

الرابع: تتضح الأهمية النسبية لهذه الكيانات إذا ما وضعت موضع المقارنة - بالأحزاب السياسية وفعاليتها فى الوحدة المحلية وما تقوم به من أدوار، وهو ما سنفصله فيما يلى:

-المؤسسات غير الحكومية (الأحزاب والقوى السياسية) الموجودة بالوحدة المحلية لقرية هورين:

ـ الوجود الحزبى ـ كتيار شعبى ـ يتمتع بتأييد قوى الرأى العام كما لاحظنا ميدانيًا بالغ الضعف، وباستثناء الوجود المؤسسى والإدارى للحزب الوطنى، ولحزب العمل، لا يتعدى الوجود بضعة أفراد لحزبى الوفد، والتجمع، أما بقية الأحزاب الستة عشر الموجودة «رسميًا» فى «دفتر أحوال» الحياة السياسية المصرية فهى بمثابة سواقط قيد ـ كما يقال ـ لا يعلم أحد عنها شيئًا بالمرة.

وسوف أتناول باختصار ـ ووفقًا للأهمية النسبية ـ تلك الأحزاب والقوى السياسية:

١ ـ الحزب الوطنى الديموقراطى:

يقتصر وجود الحزب الوطنى الديموقراطى فى الوحدة المحلية على وجود «مكتب» له بقرية كفر هورين؛ أما أسلوبه للنفاذ إلى المجتمعات المحلية فيأتى من خلال الارتباط مع «السراة» و «العائلات الثرية» تقليديًا، كما أنه يراعى التوازن العائلى من خلال ضم «الكبار» و «الوجهاء» فيها إلى لجانه، وترشيحها على قوائمه فى الانتخابات. وبالتالى فإن بناءه خصوصًا فى المستويات المحلية المرتبطة بالعائلات أكثر ثباتًا. [(١٣)]

الأمر الثانى تدل عليه ـ واقع الملاحظة الميدانية ـ أن الحزب الوطنى نتيجة التحامه فى هذه الوحدة المحلية بجهاز الإدارة الرسمى يحظى بوجود لا بأس به يتمثل فى موظفى الجهاز الإدارى ـ وكما أسلفنا ـ فإن هؤلاء يمثلون حوالى ٣٥٪ من الخريطة السكانية للوحدة ـ وأيًا كان سبب الارتباط أو الانتماء لهؤلاء ـ فإنهم يشكلون قاعدة الحزب الوطنى المستفيدة من عضويته بدرجة من الدرجات.

إذن تأتى قاعدة الحزب الوطنى الديموقراطى من مصدرين:

أ ـ شبكة العلاقات التى يقيمها مع «السراة» و «الوجهاء» فى العائلات التقليدية الثرية خاصة عائلات: لاشين ـ والرخاوى ـ وشاهين والبعل ـ كما أوضحنا.

ب ـ موظفى الجهاز الإدارى والمصالح الحكومية بالقرية ـ والذين ينظرون إلى هذا الأمر على أنه «قضاء مصالح» وأكل عيش و«تسهيل الأمور»... إلخ.

غير أنه إزاء العمليات الانتخابية يبرز الدور الأمنى، حيث يديرها الجهاز الأمنى ـ كما سيأتى فيما بعد أحيانًا بالتنسيق مع الحزب، وفى بعض الأحيان متجاوزًا هذا الأمر فى إطار الأدوار التى يضعها لنفسه.

٢ ـ حزب العمل وتحالفه مع الإخوان المسلمين:

ـ يوجد مقر أو شعبة لحزب العمل فى قرية هورين، وهى وحدة نشطة فى العمل الحزبى، ولا تتنافس ـ هذه الشعبة ـ مع الحزب الوطنى على المصدرين الأساسيين اللذين يجد فيهما قاعدة عضويته، وإن كانت لا تعدم أيضًا الارتباط بشخصيات من العائلات الكبيرة ذات الوزن أو التأثير فى الوحدة المحلية . . . بيد أن قاعدتها تأتى تقريبًا من أولئك الذين يشتغلون فى الأعمال الحرة بالإضافة إلى بعض موظفى جهاز الإدارة.

ورغم أن شعبية حزب العمل قد ازدادت بعد تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك فإنهم استطاعوا تشكيل المجلس المحلى لقرية هورين فى إحدى دوراته . . . وربما يرجع ذلك ـ إلى قدم الوجود الشعبى للإخوان المسلمين فى الوحدة واتساعه فى الفترة الأخيرة ـ إلا أنه من الملاحظ أن الجمهور العام فى الوحدة المحلية ظل يميز بين «الإخوان المسلمين» و «أعضاء حزب العمل». ، والجدير بالذكر ـ كما سنرى ـ أن أعضاء حزب العمل هم الذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات المحلية ١٩٩٧م، أما أعضاء الإخوان فقد قاطعوا عملية الترشيح للانتخابات، وإن كانوا ساندوا فى التصويت جزئيًا بعض المرشحين من حزب العمل.

والجدير بالذكر أن الإخوان المسلمين ـ يتنافسون مع الحزب الوطنى على نفس القاعدة الاجتماعية من العائلات، ومن موظفى جهاز الإدارة (خاصة العاملين فى قطاع التعليم والرى» بالإضافة إلى العاملين فى المهن والأنشطة الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين . . . باختصار شديد نستطيع القول إن الوجود الحزبى يستمد قوته وفعاليته من عوامل ومتغيرات أخرى، وليست له فعالية فى حد ذاته.

وبعد هذا الاستعراض التفصيلى للإطار العام الذى أجريت فى ظله الانتخابات المحلية للوحدة المحلية لهورين، والذى رصدنا فيه المناخ العام للعملية الانتخابية والسياق المجتمعى ـ بكافة مكوناته: المادية، والبشرية، والمؤسسية وآثاره وانعكاساته على الحقيقة البشرية للوحدة المحلية ننتقل إلى المستوى الثانى من التحليل.

* * *

المبحث الثانى

العملية الانتخابية فى الوحدة المحلية وعلاقتها بقوى الرأى العام

يمكن لبيان الجوانب الفعلية للعملية الانتخابية فى الوحدة المحلية لقرية هورين أن نناقش أربعة متغيرات أساسية :

الأول : مجتمع المرشحين فى الوحدة المحلية .

الثانى : إدارة العملية الانتخابية .

الثالث : مجتمع الناخبين فى الوحدة المحلية (تحليل نتائج استطلاع رأى عينة من الناخبين) .

الرابع : نتائج العملية الانتخابية ، والملاحظات «الميدانية» بصددها .

(٢ ـ ١) : المرشحون فى الوحدة المحلية لقرية هورين :

تعد عملية الترشيح من أهم جوانب العملية الانتخابية سواء نظرنا إليها فى بعدها الأول المتعلق بقواعد اختيار المرشحين وأسسها والتى عادة ما يعلن عنها باعتبارها «معايير الاختيار والانتقاء» ، أو فى بعدها الثانى المتعلق بتعيين من تنطبق عليه هذه المعايير وتسميته «مرشحًا» ، وسوف أعود لمناقشة العملية فى بعديها .

بداية تقدم للانتخابات المحلية فى الوحدة المحلية لقرية هورين (٦٤) مرشحًا منهم على مستوى الوحدة المحلية للقرية (٣٧) مرشحًا ، وعلى مستوى المركز (١٦) مرشحًا ، وعلى مستوى المحافظة (١١) مرشحًا ، فى حين أن المقاعد الانتخابية المطلوب شغلها قانونا ـ على المستويات الثلاثة بالترتيب ـ هى (٢٤) ، (١٠) ، (١٠) مقعدًا .

وهؤلاء المرشحون لم يُستبعد أو يتنازل منهم أحد ، وإن كانت قد بذلت جهود لإقناع المرشح الحادى عشر لمستوى المحافظة بالتنازل لتتم الانتخابات بالتزكية ، ولم تفلح هذه الجهود . وضم هذا العدد (٤٧) عمالاً وفلاحين ، و(١٧) فئات .

والجدير بالذكر أنه بمقارنة المقاعد الانتخابية المُتاحة (٤٤ مقعدًا) على المستويات الثلاثة ، بعدد من تقدموا للترشيح للحصول عليها (٦٤ مرشحًا) يتضح لنا ما أشرنا إليه من قبل من

الانصراف العام عن هذه الانتخابات ـ غير أنه يلاحظ أنه إذا انتقلنا من مستوى المحافظة حيث يصل التنافس على الترشيح لأدناه المقاعد (١٠) والمرشحون (١١) مرشحًا، إلى المركز، حيث يظل التنافس محدودًا المقاعد (١٠) والمرشحون (١٦) مرشحًا؛ لنصل إلى مستوى الوحدة المحلية للقرية فإن التنافس ـ نسبيا ـ يكون شديدًا، المقاعد (٢٤) والمرشحون (٣٧) مرشحًا.

ولكن ما دلالة ضعف إقبال المرشحين فى الوحدة ـ بشكل عام ـ على الترشيح فى هذه الانتخابات المحلية؟:

(٢ـ١ /) ضعف الإقبال على الترشيح فى الوحدة المحلية لهورين:

يمكن تفسير هذه الظاهرة بالإحالة إلى ما أشرنا إليه فى المستوى الأول من هذه الدراسة والمتعلق بمناخ العملية الانتخابية ـ خاصة ارتفاع الإحساس العام بعدم أهمية «إجراء» الانتخابات فى إطار ارتفاع نطاق «التزكية» خاصة فى المحافظة ككل، إضافة إلى مقاطعة أحزاب وقوى سياسية فاعلة فى الشارع السياسى للوحدة مثل: حزب الوفد والإخوان المسلمين ـ بالإضافة إلى هذا العامل ذى الطبيعة العامة ـ نسبيا ـ فإننا يمكن أن نأمل دلالة عوامل ثلاثة أخرى هى:

أ ـ الطبيعة العائلية فى الوحدة المحلية:

كما أشرنا سابقًا فإن ثمة تداخل بين السياسى والعائلى فى الوحدة المحلية ـ وبالذات بصدد الترشيح على قوائم الحزب الوطنى، وفى ظل درجة التنافسية المحدودة فإن الترشيح على قوائمه والتكتل وراءها يكون مرجحًا بدرجة أكبر للفوز فى الانتخابات.. ومن هنا نجح الحزب الوطنى فى أن يضع «ممثلين» للعائلات الكبيرة والمتوسطة، بل والصغيرة على القائمة التى يدعمها؛ مما حد من ظاهرة «المستقلين» فى الترشيح، وأسهم فى انخفاض عدد المرشحين نتيجة لذلك.

فقد نجح الحزب الوطنى نتيجة لكبر عدد المقاعد المطلوب شغلها (٤٤ مقعدًا) على المستويات الثلاثة فى الإمساك بـ «التوازنات العائلية» وتمثيلها بصورة مرضية، كما أن بعض العائلات ـ كما سيتضح نجحت «داخليًا» ـ إلى حد كبير ـ وربما نتيجة العامل ذاته فى تسمية مرشحها للانتخابات المحلية فى الوحدة، بالطبع فإن ذلك جرى فى جو من «المساومات السياسية»، القول بالعائلة فى هذا الصدد ـ لا ينفى وجود فاعلية «شلل سياسية» من الذين «يحترفون» العملية الانتخابية المحلية ويجيدونها كـ «خبرة» مروا بها فى كل «التنظيمات السياسية» الورقية ـ التى قامت منذ ١٩٥٢ م ـ وهى شلل سياسية

تخترق التكوين العائلى، وتجيد أساليب «احتكار» العمل السياسى والخدمى المحلى الذى يمثل بالنسبة لها مصدر وجاهة ومنفعة مادية وثراء فى آن معًا.

ب- ابتعاد الجهد الاجتماعى الأهلى عن الانتخابات المحلية:

وربما أشرت لذلك سريعًا فيما سبق، ولكن الذى يبدو أنه رغم اتساع قاعدة العمل والجهد الاجتماعى الأهلى فى هذه الوحدة، واتساع دائرة المستفيدين منه بحيث يمكن - دون مجازفة كبيرة - القول بأنه هو «الحزب الحقيقى» الموجود بقرية هورين . . . وبالتالى فإن اتخاذ القائمين عليه - وربما أيضًا المستفيدين منه - «قرار صامت» بعدم المشاركة فى العملية الانتخابية المحلية - أيّا كانت الأسباب والمبررات ومدى وجاهتها وجديتها - كان من الأسباب القوية التى حرمت هذه الانتخابات من عدد كبير كان من الممكن أن يتقدموا للترشيح، وكان لديهم - فى ظل الظروف العادية - إمكانات الفوز والنجاح هذا العامل يلقى بظلاله على المستقبل . . . ويتعلق بشروط إسهام المجتمع الأهلى الناشئ فى ظل معادلات الواقع المصرى فى التطوير السياسي.

ج- الانتخابات الفردية: نظام ملائم لم يفرز آثاره فى الانتخابات المحلية:

شكلت العودة إلى نظام الانتخاب الفردى فى الانتخابات المحلية ١٩٩٧م - بعد طول تقلب فى الأنظمة الانتخابية المتباينة عودة إلى الأصل الأصلح لبلادنا - كما قيل - إذ يفسح نظام الانتخابات الفردية الفرصة أمام الجميع، لكى يخوضوها ويتنافسوها.

وكان منتظراً ظهور أثر هذه العودة «الحميدة» للانتخابات الفردية فى كثرة عدد المرشحين فى الوحدة المحلية، بما يعنيه من استيعاب «ظاهرة المستقلين» والتى أشارت إليها غير دراسة بأنها الظاهرة الأهم فى الحياة السياسية المصرية - وبما يعنيه أيضًا من تشجيع «الوجوه الجديدة» على خوض الانتخابات المحلية؛ وبالتالى تجديد الدماء فى شرايين الحياة السياسية على المستوى المحلى.

ولكن التجربة الانتخابية فى هذه الوحدة المحلية أشارت إلى أن هذا النظام الانتخابى لم يُفرز آثاره كما كان منتظراً؛ فلم يزد عدد المرشحين كما رأينا، كما أنه لم يستوعب «مستقلون»، بل - وهذا هو الأهم - أنه لم يدفع بـ « دماء» أو «وجوه» جديدة للانتخابات المحلية، إذ لا تتعدى هذه نسبة ١٥٪ من إجمالى المرشحين.

بل إن الانتخابات كانت «فردية» - قانونًا - أى فى إجراءات الترشيح، وفرز الأصوات، وإعلان النتائج . . . إلخ، لكن على مستوى العملية السياسية كانت «انتخابات

بين قائمتين» هما: قائمة للحزب الوطنى، وقائمة غير مكتملة لحزب العمل (بدون الإخوان المسلمين)، وعلى هذا جرت عملية الاختيار الفعلى للمرشحين، والدعاية الانتخابية والتربيطات، وتمويل العملية الانتخابية... إلخ، التساؤل يبدو ملحا لماذا؟!!

ربما أجبت جزئيًا فيما سبق على ذلك، فالمسألة لا تتعلق باستبدال «شكل» نظام انتخابى بآخر إذ النظام - أى نظام هو منطق متكامل وبيئة كلية، وليس مجرد أسلوب، المؤشرات فى الوحدة المحلية أشارت إلى أن ما حدث هو «استبدال» أسلوب انتخابى بآخر - فى ظل معطيات واقع سياسى لم يتغير كثيرًا، ويبدو أن الذاكرة الجمعية استرجعت ما حدث فى انتخابات جرت فى ظل نفس الأسلوب الفردى، وكانت أكثر أهمية هى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ م؛ وبالتالى لم يتشجع الكثيرون من المواطنين على التقدم للترشيح حتى لا يلدغوا فى ظل الأسلوب الانتخابى مرة أخرى.

(٢-١/ ٢) خصائص المرشحين فى الوحدة المحلية لهورين:

- بالطبع فإن المرشحين ينتمون إلى أصول قروية ريفية - بالمعنى الذى أشرنا إليه سلفًا - ومن استقراء قوائمهم - على المستويات الثلاثة: القرية، والمركز، والمحافظة، سواء بالنسبة للحزب الوطنى، أو العمل، ومن ثم فإننا سوف نقتصر فى رصد خصائص المرشحين فى الوحدة المحلية لقرية هورين على التالى:

أ- توزيع المرشحين حسب النوع:

من الواقع الإجمالى لعدد المرشحين (٦٤ مرشحًا) نجد أن من بينهم امرأتين تم ترشيحهما فى هذه الانتخابات على قوائم الحزب الوطنى، ويتضح أن النسبة الإجمالية للمرأة المرشحة فى هذه الدائرة هى (١,٣٪) وهى نفس النسبة تقريبًا- فى الانتخابات البرلمانية على المستوى القومى، وإن كانت ترتفع على مستوى ترشيحات المحافظة؛ لتصل إلى (١٠٪) مرشحة من عشرة مرشحين رجال.

ب- توزيع المرشحين حسب العمر:

اتصف مرشحو الوحدة المحلية - بوجه عام - بتوسط نسبى فى متوسط أعمارهم (٣٨ سنة) مع تباين واضح، ويلاحظ فى هذا الصدد انخفاض متوسط أعمار قائمة حزب العمل (٢٥ - ٣٥ سنة)، وبالحزب الوطنى (٣٥ - ٤٥ سنة).

ويلاحظ فى هذا السياق أن أكبر فئة هى (٣٥ - ٤٥)، وضمت ٣١ مرشحًا، تلتها فئة (٢٥ - ٣٥) وضمت (١١) مرشحًا، تلتها فئة (٤٥ - ٥٥) وضمت ٨ مرشحين. إذا ما

ضمت فئة (٢٥ ـ ٣٥) إلى فئة (٣٥ ـ ٤٥) فإن ذلك يعكس الانخفاض النسبى فى أعمار المرشحين؛ وبالتالى غلبة «التجديد» على المجالس فى هذه الناحية.

ج - توزيع المرشحين حسب الحالة التعليمية:

تميز مرشحو الوحدة المحلية لقرية هورين (٦٤ مرشحًا) بارتفاع نسبة الحاصلين منهم على مؤهلات متوسطة (٦٥٪) من الإجمالى على مستوى القرية، (٦٣٪) منهم على مستوى المركز، (٦٦٪ على مستوى المحافظة) من أبناء الوحدة، وجاء فى المرتبة التالية الحاصلون على مؤهلات عالية (٢٧٪) مستوى القرية، (٣١٪) مستوى المركز، (٣٤٪) مستوى المحافظة، وفى مقابل هذا انخفض عدد الذين يقرأون ويكتبون فقط إلى (٨٪) على مستوى القرية، (٦٪) على مستوى المركز.

د- توزيع المرشحين حسب الخلفية المهنية:

و يلاحظ أن قائمة المرشحين من ناحية الخلفية المهنية غلب عليهم الموظفون فقد شكلوا على مستوى القرية (٩١٪) وعددهم (٣٤ مرشحًا) ـ وقد سبق أن ذكرنا أن هؤلاء الموظفين يعملون أيضًا بالزراعة إلى جانب الوظيفة الحكومية ـ وعلى مستوى المركز انخفضت النسبة لتصل إلى (٨٨٪)، وعلى مستوى المحافظة تصل النسبة (٧٣٪).

وهكذا يمكن أن نصل إلى استنتاج عام أن الخلفية المهنية لهؤلاء المرشحين ـ بالإضافة إلى العمل فى الزراعة وامتلاك الأرض ـ يعملون بالإدارات الحكومية كـ «موظفين»، الملفت للانتباه أن النسبة التالية لهؤلاء المرشحين كانت «المحالين على المعاش» بنسبة (١٢٪) على مستوى المركز، و (١٨٪) على مستوى المحافظة، وهؤلاء غالبًا كانوا أيضًا موظفين.

(١/ ٣)- المرشحون والأحزاب فى الوحدة المحلية لهورين:

يتجمع المرشحون فى هذه الانتخابات يتجمع فى قائمتين: الأولى: قائمة الحزب الوطنى، والثانية: قائمة حزب العمل، والذى تحالف معه بعض المستقلين وبعض أعضاء من الحزب الوطنى، بالإضافة إلى مرشح مستقل على مستوى المحافظة (وهو منشق على الحزب الوطنى أيضًا)، وقد أفرزت تلك العملية التالى:

١ ـ طغيان الترشيحات الحزبية:

فقد كاد الترشيح أن يقتصر على قائمتى الحزبين ـ بتكوينهما السابق الإشارة إليه ـ وغابت ظاهرة المرشحين المستلقين ـ على خلاف كل التوقعات ـ أو كادت، وهذه من مفردات الانتخابات فى هذه الوحدة المحلية. . وقاطع حزب الوفد والإخوان وغاب التجمع.

وحظى الحزب الوطنى بنصيب الأسد؛ إذ قام بالترشيح فى كل المقاعد بنسبة (١٠٠٪) فى حين لم يرشح العمل سوى (٤٣٪) من المقاعد تقريبًا فى الانتخابات المحلية لهذه الوحدة؛ إذ أن كل المستقلين الذين تحالف معهم حزب العمل ووضعهم على قائمته هم من المنشقين عن «الحزب الوطنى»، أو بالأصح الذين لم يجدوا على قائمته موضعًا أو موطئًا لقدم. وهذه المسألة تثير قضية «الالتزام الحزبى» فى الحياة الحزبية المصرية - ومدى ترسخها، واحترامها سواء من جانب النواب أو من جانب الحزب.

٢ - ظاهرة الانشقاق على الحزب الوطنى:

وهى ظاهرة عامة فى الانتخابات المحلية وغيرها لأسباب تتعلق بعملية الترشيح، والذى يبدو بصدد معايير اختيار هؤلاء المرشحين واقعيًا - بغض النظر عما هو معلن من عبارات عامة تتكرر عند كل انتخابات «الصدق، والأمانة، والنزاهة، والشباب» فإن الحزب الوطنى راعى فى اختياره معايير ثلاثة هى[١٤]:

١ - الولاء للحزب الوطنى والالتزام بقراراته (معيار تنظيمى).

٢ - تمثيل «القرى» من «مكونات» الوحدة المحلية الثلاثة: هورين، وكفر هورين، الحلامشة حسب أوزانهم الحقيقية وأصواتهم الانتخابية (معيار جهوى مناطقى).

٣ - تمثيل جميع العائلات المؤثرة فى الوحدة المحلية من خلال «الوجهاء» و«السراة» فيها (معيار عائلى).

أما بالنسبة لحزب العمل فيبدو أنه رشح ما هو متاح له من الفاعلين من أعضائه.

(١/ ٤)- البرامج الانتخابية للمرشحين فى الوحدة المحلية لهورين:

من الصعب القول بأنه كانت هناك برامج انتخابية للمرشحين فى هذه الانتخابات ينطبق الأمر على قائمة الحزب الوطنى، وعلى قائمة حزب العمل... وإن كان كلاهما قد أحال إلى آخر، فقد أحالت القائمة الخاصة بالحزب الوطنى إلى برنامج الحزب الوطنى ككل، والمنشور الانتخابى الأول، والثانى، والثالث والذى يتضمن أسماء المرشحين على المستويات الثلاثة: القرية، المركز، المحافظة، يكرر نفس المضمون الذى يخاطب «أهلنا.. وناخبينا.. أبناء.. الكرام...»، ويذكر أنهم رشحوا أنفسهم على قائمة وبرنامج الحزب الوطنى.. حزب العطاء والإنجازات على الصعيد الداخلى والخارجى...»، ويذكر «أننا واثقون بأنكم ستخرجون إلى صناديق الانتخابات؛ لتقولوا نعم لمرشحى الحزب الوطنى دعمًا للمسيرة... ومن أجل التنمية والرخاء للأجيال القادمة تحت قيادة ابن مصر وابن

المنوفية الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى»[١٥]، وفى إطار ذلك يمكن الإشارة إلى برنامج إحدى المرشحات، والذى قام أساسًا على فكرة العمل التطوعى والجهد الأهلى، وجمع التبرعات.

أما قائمة حزب العمل فقد أحالت هى الأخرى لبرنامج حزب العمل، وأشارت إلى الإنجازات التى قدمها المجلس المحلى فى دورته الماضية (حيث كان يسيطر عليه التحالف الذى يضم العمل والإخوان المسلمين) وأنهم رغم القيود يريدون مواصلة المسيرة، وإن كانت دعايتها محدودة وتتم بشكل شخصى أساسا، والمنشور الوحيد الذى أصدروه يحمل أسماء المرشحين تم تصديره أيضًا بآية قرآنية دون عبارات دعائية ناهيك عن برنامج انتخابى.

الخلاصة أن الانتخابات المحلية فى الوحدة المحلية لقرية هورين خلت تقريبًا من أية برامج انتخابية خدمية يقدمها المرشحون فى الانتخابات، رغم كثرة مشكلات الوحدة كما سيظهر فيما بعد من التحليل، وإن كان يمكن تلمس مضمون هذا البرامج فى «الوعود الانتخابية» التى يبذلها المرشحون للناخبين فى الدعاية الانتخابية - كما سيأتى - عند تحليل مجمل هذه الوعود يمكن استخراج إدراك المرشح لطبيعة المشكلات التى تواجه الوحدة وحدود دوره تجاهها، وما ينبغى أن يقدمه من حلول لمواجهتها.

(٢-٢)- إدارة الحملة الانتخابية فى الوحدة المحلية لقرية هورين:

يقصد بالحملة الانتخابية كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات من أجل التأثير فى الناخبين وكسب أصواتهم، ومن القضايا المهمة فى هذا الصدد ما يتعلق بوسائل الدعاية الانتخابية ومضمونها، وتمويلها، وموقف الأجهزة الحكومية فى هذا الصدد[١٦].

أ- تاريخ بدء الحملة الانتخابية وإدارتها:

يمكن القول بصفة عامة فى المناطق الريفية بأن يوم «إعلان الترشيحات النهائية» فى الكشوف الانتخابية هو المحدد لتاريخ بدء الحملة الانتخابية، حيث تبدأ الاتصالات التى تمهد لها المعرفة الشخصية بين المرشحين والناخبين، وإن كان «الإعداد والتخطيط» للحملة الانتخابية يبدأ قبل ذلك بمدة من الزمن، حيث توجد لجان حزبية دائمة منوط بها التخطيط والإعداد للعمليات الانتخابية، وفى انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين يمكن القول بأن تاريخ بداية الحملة الانتخابية (وبالأساس العملية الدعائية) للقائمتين: الحزب الوطنى، وحزب العمل حيث وزعت فى القرى الثلاث (هورين، وكفر هورين، والحلامشة) أمام

المساجد عقب صلاة الجمعة منشورات تحوى أسماء المرشحين للانتخابات للمستويات الثلاثة، وهو اختيار ذو دلالة.

وقد وضح منذ البداية أن الحزب الوطنى يخطط للعملية بشكل متقن، فقد تم تشكيل «لجنة الإعداد للانتخابات المحلية» ـ من مجموعة من أعضاء الحزب النشطين ـ ومهمتها الأساسية متابعة الدعاية الانتخابية ومراقبتها على مستوى المركز ـ وبالذات فى الوحدة المحلية لقرية هورين حيث إنها «الوحيدة» التى تجرى فيها الانتخابات على المستويات الثلاثة ـ هذا وتقوم اللجنة بعملية «تقويم للأداء»، وترسلها إلى لجنة المحافظة. وفى المقابل ـ يبدو أن مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخابات ـ أفقدت حزب العمل حماسه للعملية، فلم يكن واضحًا أن ثمة تخطيطًا ما يجرى للدعاية الانتخابية، وقيل ـ فيما بعد ـ إنه جرى منع مرشحى الحزب من عقد أو تنظيم أية ندوة أو مؤتمر للدعاية الانتخابية التى تم قصرها على مرشحى الحزب الوطنى.

ب ـ أساليب الدعاية الانتخابية:

ويمكن لنا أن نرصد الكثير من أساليب الدعاية الانتخابية، ينبثق بعضها من خصائص البيئة المحلية، ويتميز البعض الآخر بعموميته «شكلاً» وإن كان يحمل «مضمونًا» يتضح فيه سمات المجتمع المحلى... وفى هذا الصدد يبدو مشروعا التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء اختفاء اساليب دعائية بعينها من هذه الحملة ودلالات هذا الأمر، والترتيب الذى نتبعه هنا يترجم الأهمية النسبية لكل «وسيلة دعائية».

(ب/ ١): الزيارات العائلية والمقابلات الشخصية:

تقوم على أساس الاتصال الشخصى، وهو الأكثر فعالية خصوصًا إذا ما دعمته قرابة أو عصبية معينة، وقد تم استخدام هذا الأسلوب بشكل أساسى من المرشحين على مستوى المحافظة، حيث يتم عقد جلسة أو أكثر فى مقر الحزب الوطنى، أو عند شخص ذى نفوذ عائلى (عمدة مثلاً) أو عند سياسى (أمين الحزب).

وكان هذا هو الأسلوب الشائع الذى اتبعه القائمون على الدعاية من خلال زيارة القرى «الأم» فى الوحدة المحلية ـ حيث الكتلة الأساسية للأصوات والعصبية العائلية ـ أو لقرية مرشح معين موجود فى القائمة؛ لكى تقف القرية كلها مع «ابن بلدها» المرشح.

وفى هذا الإطار تعددت الزيارات والتربيطات فى قرية هورين، وتقريبًا مع معظم عائلاتها الأساسية، و قد اتضح أن من المرشحين من يرى أن هذا النوع من الدعاية يمثل

بالنسبة له أولوية أولى كان (٤٤٪) بعدد (٢٨ مرشحًا)، ومن يمثل له أولوية ثانية بنسبة (٢٣٪) بعدد (١٥ مرشحًا) يتساوى معه بنفس النسبة من قال إنه لا يهتم بهذه الوسيلة الدعائية[١٧].

(ب-٢): أسلوب التربيطات والزيارات للمصالح الحكومية:

يتوجه هذا الأسلوب بالأساس إلى جمهور الموظفين والعاملين فى جهاز الدولة، وهو قسم واسع كما أسلفنا يبلغ حوالى ٣٥٪ من سكان الوحدة المحلية لهورين - ويسعى للتربيط معهم لضمان أصواتهم من خلال المرور عليهم فى مقار أعمالهم، وضمان ولاء رؤسائهم فى هيكل الإدارة الرسمى، أو القيادة الفاعلة داخلهم من هيكل الإدارة غير الرسمى.

ويخدم هذا الأسلوب بالأساس المرشحين فى مستوى القرية، والمركز، وقد جاء هذا الأسلوب فى المرتبة الثانية من الاهتمام من جمهور المرشحين، وبلغ عددهم الذين أعطوه أولوية أولى فى هذا الإطار (١٧٪)، وأولوية ثانية (١٦٪)، وأولوية ثالثة (٢٥٪)، وبلغ أيضًا عدد الذين لا يهتمون بهذا الاسلوب حوالى (٢٦٪) من المرشحين.

وتتم العملية بأن يقسم المرشحون فى القائمة أنفسهم لعدة مجموعات، تتوجه كل مجموعة لمصلحة أو هيئة حكومية معينة يراعى فيها أن يكون ثمة «صلة ما» - قرابة أو صداقة - لمرشح من هذه المجموعة، وشخصية قيادية فى هذه المصلحة أو الهيئة، وكلما تيسر هذا الأمر كان من المتصور - بدرجة أكبر - أن تكون الزيارة ناجحة فى التربيط الانتخابى، وليست زيارة روتينية. . . وبالطبع تبذل فى هذه الزيارات (الوعود الانتخابية) للمصلحة ككل، أو لبعض الأشخاص الفاعلين فيها، وقد تمت زيارة معظم المصالح الحكومية فى الوحدة المحلية.

(ب/٣): الندوات والمؤتمرات الانتخابية:

عقدت على مستوى الوحدة أربعة لقاءات انتخابية (٣ ندوات، ومؤتمر)، وقد عقدت فى دور المناسبات، ودوار عائلة لاشين، وفى قاعة الإدارة الزراعية، وكان القاسم المشترك هو الدعاية لقائمة الحزب الوطنى.

الجدير بالذكر أن مرشحى حزب العمل لم يتمكنوا من الظهور فى أية ندوات أومؤتمرات انتخابية - وربما اعتمدوا على الوسائل الأخرى فى الدعاية الانتخابية - واللافت للانتباه كما يتضح رغم أن هذه الوسيلة جاءت فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة للوسائل الدعائية، إلا أنه نجد أن قسمًا كبيرًا من المرشحين أعطاها الأولوية الأولى

بنسبة (٦٦٪) هم حوالى (٤٢ مرشحًا). . . وفى الوقت نفسه لم يهتم بهذه الوسيلة الدعائية نسبة مرتفعة أيضًا حوالى (٣١٪) أى حوالى (٢٠ مرشحًا)، وهم مرشحو حزب العمل والمستقلون (١٨).

(ب/ ٤): المنشورات الانتخابية:

صدرت ثلاثة منشورات انتخابية بأشكال مختلفة - تتضمن بالأساس أسماء المرشحين سواء بالنسبة لقائمة الحزب الوطنى، أو قائمة حزب العمل، ولكنها لا تتضمن أية برامج انتخابية معينة لأى منهما.

وقد جاءت هذه الوسيلة الدعائية فى المرتبة الأخيرة من بين هذه الوسائل، وبينما حفل بها أعضاء حزب العمل، حيث جعلوها أولوية أولى لهم (٩٠٪)، حيث لم يستخدموا بقية الوسائل الدعائية تقريبًا فإن نسبة من جعلوها أولوية أولى من بين المرشحين ٣٨٪ (٢٤ مرشحًا)، وأولوية ثانية (١٦٪) (١١ مرشحًا)، وأولوية ثالثة (٣٣٪) (٢١ مرشحًا).

وبشكل عام نجد أنه اختفت اللافتات الانتخابية - كوسيلة دعائية؛ فبعد أن علقت ثلاث لافتات تأييدًا لمرشحى الحزب الوطنى فى هورين فى بداية الحملة الانتخابية؛ وقد أدى سوء الأحوال الجوية إلى تمزيقهم لم يتم تعليق أية لافتات دعائية انتخابية بعدها، وأيضًا غابت الملصقات الجدارية؛ نتيجة المعرفة الشخصية بين أهالى الوحدة، كما اتخذت الجولات الانتخابية الصورتين الأولى والثانية اللتين أسلفنا الحديث عنهما فى البداية كما ظهرت «لغة التبرعات» للجمعيات الخيرية كما رأينا.

(٢-٣) تحليل مضمون الدعاية الانتخابية ودلالته:

رغم التعدد والتنوع الواضح - إلى حد ما - فى أساليب الدعاية الانتخابية وأشكالها - لمرشحى الوحدة المحلية لقرية هورين، وحول مضمونها نلمس أربع خصائص أساسية، وهى:

(٣-أ)- الطابع العائلى للدعاية الانتخابية:

يمكن فهم هذه السمة التى طبعت العملية الدعائية للانتخابات فى هذه الوحدة المحلية من خلال المؤشرات التالية:

١ - «العائلية» كمنطق خطاب يُلاحظ أن الخطاب الدعائى فى انتخابات هذه الوحدة المحلية كما ظهر فى الندوات والمؤتمرات، أو فى مجال المنشورات الانتخابية التى تعرف بالمرشحين. . . إلخ كانت من أكثر من العبارات «شيوعًا» و «ترديدًا» فى هذا الصدد «إلى

أهلنا . . . وناخبينا . . . أبناء بركة السبع الكرام . . . » كما فى دعاية الحزب الوطنى ، نفس الوضع فى منشور حزب العمل «إلى أهلينا فى هورين ، وكفر هورين ، والحلامشة» .

ب ـ «العائلية» كمنطق تحرك وممارسة ، فكما رأينا ـ سابقًا بصدد وسائل الدعاية الانتخابية ـ أن منطق العائلة كان هو المتحكم فى أكثرها فعالية وهى «الزيارات العائلية والتربيط» وكذلك فإن الزيارات للمصالح الحكومية ، الندوات والمؤتمرات جميعها كانت تتمحور حول فكرة رابطة العائلة وعصبيتها ، وتتخذ من «دوار العائلة» و «دور مناسباتها» منطلقًا ومقرًا تدار من خلاله كافة فعاليات الحملة الانتخابية تقريبًا .

٣ ـ تجلت العائلية أو حتى الأسرية فى معناها ـ المحدد والمحدود ـ فى الدعاية الانتخابية ، إذ شكلت النساء من زوجات وأخوات المرشحين دعمًا واضحًا لأزواجهن ، فقد شكلت زوجات مرشحى الوطنى والمستقل كلٌ على حدة «لجنة النساء» للدعاية لمرشحى الحزب فى أوساط النساء ، ولعبن هذا الدور بفاعلية ، نفس الوضع تجده لدى السيدات فى حزب العمل ، فقد قمن بتكوين لجنة منهن أيضا ولنفس الهدف ، والجدير بالذكر أن مسألة ضعف ترشيح المرأة على القوائم لم تثر اعتراضًا لديهن ، فقد رأين فى ترشيح الأزواج والرجال «ما يكفى للقيام بالمطلوب وقضاء المصالح» .

(٣ ـ ب) ـ الطابع الحزبى للدعاية الانتخابية :

احتل هذا الطابع المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبى للسمات والخصائص التى اتسمت بها الانتخابات المحلية فى هذه الوحدة ، والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هذه السمة أبرزها عاملان : أن الطرف الآخر فى الترشيح هو «حزب العمل» ، وأن الثانى هو «المنشقون على الحزب الوطنى» الذين قادوا حملة لتشويه صورته فى هذه الانتخابات ، وقد ترادف فى الدعاية «الحزب» و«الحكومة» ، وأشير إلى أن «الحكومة والحزب هما الأقدر على قيادة البلد» .

كما أستخدمت «رئاسة» الرئيس مبارك ـ ابن المنوفية ـ بكثافة فى الدعاية الانتخابية للمرشحين .

وعندما يطلق «الحزب» فإنه يُراد به الحزب الوطنى ، وقد وصف الحزب بأنه «حزب العطاء والإنجازات» . . . وتم التأكيد على أن الحكومة هى التى تستطيع «تقديم الخدمات» و و«حل المشاكل» وأنه «لن تكون هناك أى خدمات أو إنجازات من خارج حكومة الحزب الوطنى» فى إشارة غير مباشرة إلى «محاصرة» المجلس المحلى السابق ـ الذى كان مكونًا من تحالف العمل والإخوان ـ وفى المقابل أكدت دعاية حزب العمل على المعانى المقابلة ـ وقال أحدهم فى إشارة لمرشحى الحزب الوطنى «لن تروا مرشحى الحزب بعد

الانتخابات»، كما ركزت على تجربته فى المجلس المحلى السابق وما قدموه «رغم الصعوبات والعراقيل التى وضعتها حكومة الحزب»، و نجد أن نسبة مرتفعة من المرشحين أعطت لهذا الطابع أولوية أولى (٦٨٪) (٤٣ مرشحًا) فى حين جاءت كأولوية ثانية بنسبة (٩٪) وكأولوية ثالثة بنسبة (١٤٪)، ولعل ذلك يُعد نوعًا من الاتساق بين الانتماء السياسى للمرشح ودعايته الانتخابية[١٩].

(٤-جـ)- الطابع المحلى للدعاية الانتخابية:

المثير للدهشة فى هذه الانتخابات ما لمسناه من خلال المتابعة الميدانية للدعاية ورغم أننا بصدد «انتخابات محلية» إلا أن هناك تراجعًا فى الاهتمام بالقضايا المحلية - و هكذا فإن عدد الذين أولو القضايا المحلية فى دعايتهم الانتخابية يبلغ (١٩٪) أى حوالى (١٢ مرشحًا) أعطوها أولوية أولى، وأن حوالى (٢٧٪) أى حوالى (١٧ مرشحًا) أعطوها أولوية ثانية، وأن حوالى (١٤٪) أى (٩ مرشحين) أعطوها أولوية ثالثة، وأن حوالى (٢٨٪) أى (١٨ مرشحًا) أعطوها أولوية رابعة[٢٠]، وهى مسألة تحتاج إلى تفسير على أى حال، خصوصًا أن هذه المسائل المحلية وبالذات ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى ومسألة البطالة على وجه التحديد كانت القضية الانتخابية الأولى فى دعاية انتخابات برلمان ١٩٩٥م فى دائرة بركة السبع، كما أثبتت دراستنا السابقة.[٢١]

ربما يعكس ذلك سببًا أعمق، وهو اعتماد المرشحين على عوامل أخرى فى الفوز بالانتخابات والحصول على الأصوات من الناخبين بدرجة أكبر من العملية الدعائية، وأيًا كان الأمر فإن الدعاية الانتخابية للمرشحين أثيرت فيها قضايا متعددة ذات طابع محلى تدور حول نقص الخدمات فى الوحدة.

(٤/د)- الطابع الدينى للدعاية الانتخابية:

تقلص الطابع الدينى للدعاية الانتخابية المحلية - عند مقارنتها بانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، ٢٠٠٠ م فى دائرة بركة السبع- إلا أن ذلك لا يعنى اختفاءه نهائيا؛ إذ أنه من المكونات المستمرة فى الثقافة الشعبية لأبناء الوحدة- بالإضافة إلى حضوره فى حياتهم من خلال الخدمات الخيرية وأعمال البر المختلفة التى أشرنا إليها.

ما نقصده هو أنه لم يتدخل - بشكل مباشر- فى صياغة الدعاية الانتخابية من ناحية مضمونها، وإنما كان إطارًا عامًا لها.

ولم يختلف فى ذلك الحزب الوطنى الذى حرص فى دعايته الانتخابية على هذا الأمر

لاجتذاب الجماهير - عن حزب العمل، فالحزب الوطنى يبدأ منشوره الانتخابى بالآية الكريمة ﴿واعتصموا بحبل الله ولا تفرقوا...﴾ [آل عمران: ١٠٣] وحزب العمل يبدأ أيضًا منشوره الانتخابى بالآية الكريمة ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ [التوبة: ١٠٥] ورغم مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخابات - وهو الأمر الذى قد يفسر جزئيًا ما أشرنا إليه سابقا - إلا أن المنشور الصادر عن حزب العمل حرص على أن يؤكد استمرارية التحالف بأن ذيل منشوره بشعارى حزب العمل والإخوان معا «الله أكبر.. ويحيا الشعب - الله أكبر ولله الحمد»، و نلاحظ بالفعل انخفاض أو تقلص الطابع الدينى فى الدعاية الانتخابية، حيث لم يعطه أولوية أولى فى دعايتهم سوى (٨٪) فقط (أى ٥ مرشحين)، وكأولوية ثانية (٩٪) (أى ٦ مرشحين)، وكأولوية ثالثة (٦٪) أى (٤) مرشحين فقط.

ولعل ذلك يجد تفسيره - فيما سبق أن قلنا - بصدد حرص التيار الأوسع الذى يقود العمل الاجتماعى والخدمى فى الوحدة على الابتعاد عن المشاركة فى العملية الانتخابية بالإضافة إلى مقاطعة الإخوان المسلمين.

الأجهزة الحكومية والحملة الانتخابية:

اتصف موقف أجهزة الدولة عمومًا بالانحياز إزاء الحملة الانتخابية بالوحدة المحلية لقرية هورين، سواء كان المقصود بها السلطة المحلية رئيس المركز «مجلس المدينة» أو «أجهزة الأمن».

(أ) المركز (مجلس مدينة بركة السبع) والحملة الانتخابية:

لم يتدخل مركز بركة السبع بأجهزته المحلية بشكل مباشر وكثيف، باستثناء حضور رئيس مجلس المدينة المؤتمر الذى أقامه الحزب الوطنى بالإدارة الزراعية ببركة السبع، والذى عقد للتخطيط لكيفية إدارة العملية الانتخابية قبيل إجرائها - كما سبق الإشارة إليه - ولم نرصد ميدانيًا استخدام أية مركبات أو أجهزة تابعة للوحدة المحلية فى الدعاية لمرشحى الحزب الوطنى.

ويبدو أن رئيس المركز يحمل ودًا مفقودًا «كجهاز تنفيذى» للمجلس المحلى «المنتخب» - إذ يرى أنهم يتكلمون.. ويتكلمون كثيرًا.. ويعرقلون العمل.. وأنه لم يستطع شخصيًا أن ينفذ كثيرًا من الإصلاحات فى المركز مثل: تطوير السوق، ونقل موقف سيارات الأجرة إلا فى فترة وقف عمل المجلس المحلى»[٢٢]، بالطبع فإن هذا ينصرف إلى المجلس المحلى السابق للقرية، والذى كان يسيطر عليه تحالف حزب العمل والإخوان المسلمين.

وبالتوازى مع عدم تدخل مجلس المدينة بشكل مباشر وكثيف كسلطة جهاز رسمى فى العملية الانتخابية، لوحظ - كما أسلفنا - نتيجة ارتفاع نسبة المرشحين من العاملين فى جهاز الإدارة، انتقال الدعاية الانتخابية و «التربيطات» بين العاملين والموظفين لاسيما المرشحين وأقاربهم وأصدقاءهم.

وهكذا سارت دعاية المرشحين «هادئة»، ولم يحدث تدخل أو تجاوز ظاهر سواء من الإدارة، أو من المرشحين حتى يوم الانتخابات، وباستثناء التضييق على مرشحى حزب العمل بصدد ممارسة الدعاية الانتخابية من خلال الندوات والمؤتمرات - أى على مستوى جماعى وجماهيرى - والذى يبدو أن وراءه «الجهات الأمنية» وليس «جهاز الإدارة» وبشكل عام لم يكن هناك مؤشرات واضحة لانحياز جهاز الإدارة المحلية.

(ب) جهاز الأمن والعملية الانتخابية:

لم يتدخل جهاز الأمن بشكل مباشر فى العملية الدعائية - باستثناء ما جرى به العمل - من تأخير منح «الرموز الانتخابية للمرشحين»، وإعطاء مرشحى الحزب الوطنى الرموز الأكثر شعبية وانتشاراً «الجمل - والهلال. إلخ» بكل ما له دلالة فى إطار بيئة ريفية أساساً.

بالإضافة إلى أنه رغم أسبقية مرشحى «حزب العمل والمستقلين» فى تقديم أوراق الترشيح للانتخابات، إلا أن ترتيباتهم فى «كشوف الانتخابات» جاءت بعد مرشحى الحزب الوطنى - وغير متداخلة معهم؛ مما يسهل - فى إطار ارتفاع العدد المطلوب اختياره - على الناخب - أو غيره ممن يقومون بدوره فى غيبته - التأشير فى بطاقات الاختيار، وقد جاء التدخل الحقيقى لجهاز الأمن - كما تم رصده ميدانيا - أثناء يوم الانتخابات وعلى مرحلتين:

الأولى: أثناء عملية التصويت:

- كانت بدايات «التزوير» الفعلى - فى ظل وجود جهاز الأمن فى «لجان النساء»، حيث تم طرد مندوبى حزب العمل والمرشح المستقل منها، وبدأت عملية «تسويد» البطاقات الانتخابية، ويبدو أن الأيادى كانت كثيرة، فقد خرج أحد مندوبى الحزب الوطنى وطلب من أحد الحاضرين أن يحضر له بسرعة خمسة «أقلام كوبيا»، وكانت جاهزة معه بالفعل فى عربة مجاورة.

- حضرت قوات الأمن فى سيارتين حاملتى جنود بالإضافة إلى «مدرعة» وتم طرد جميع المندوبين - من كافة اللجان - كذلك تم منع الناخبين من دخول اللجان الانتخابية فى قرية هورين، وتكثف وجود رجال الأمن داخل مقار الانتخابات وتم تسويد البطاقات، ثم

انتقل الوضع نفسه إلى قريتى «كفر هورين» و «الحلامشة»، وهكذا استمرت الأوضاع حتى إغلاق أبواب اللجان الانتخابية رسميًا الساعة الخامسة والانتقال إلى المرحلة التالية.

ثانيًا: عملية الفرز وإعلان النتائج:

- تم نقل الصناديق الانتخابية إلى لجان الفرز منذ الساعة الخامسة فى حراسة «رجال الشرطة» ولم تحدث تجاوزات أو استبدال للصناديق أثناء عملية النقل؛ إذ يبدو أنه لم تكن ثمة حاجة لهذه العملية.

- وفى أثناء الفرز تم منع مندوبى العمل أو المرشح المستقل من حضوره، وكان الوجود الأمنى كثيفًا حول مقار عملية الفرز.

- تأخرت عملية إعلان النتائج - بدرجة كبيرة وراحت أقوال بأنه لم تتم عملية فرز للصناديق، وجرى إعلان النتائج بدونها.

- واللافت للانتباه أن الوجود الأمنى المكثف لم يكن متناسبًا مع ضعف الإقبال على التصويت فى العملية الانتخابية، والتى يبدو أيضًا أن الحزب الوطنى كان سيفوز بها على أى الأحوال - لعوامل كثيرة ليس هنا مجال تفصيلها - يدفع باتجاه البحث عن تفسير يمكن أن نجده - على الأقل جزئيًا - فى الخبرة السابقة لجهاز الأمن بالنسبة لهذه الوحدة المحلية لقرية هورين؛ إذ فازت فيها - كما أسلفنا - قائمة حزب العمل المتحالف مع الإخوان المسلمين فى الانتخابات المحلية الماضية بما أحدث ردود فعل كبيرة عبرت عن نوع من عدم الرضاء، وهكذا يبدو أن هذا الأمر كان دافعه التخوف من تكرار نفس السيناريو - فى هذه الانتخابات، وهو احتمال ضعيف مبنى على تقدير غير حقيقى للواقع من وجهة نظرنا.

والجدير بالذكر أن عملية الانتخابات تمت فى الوحدة المحلية دون عنف يذكر سواء من جانب الأمن أو من جانب المرشحين وأنصارهم وأتباعهم، رغم وجود العائلات والعصبيات. . وهذه السمة تعد امتدادًا لما حدث فى انتخابات مجلس الشعب فى دائرة بركة السبع ١٩٩٥م، ٢٠٠٠[٢٣].

٣ - مجتمع الناخبين فى الوحدة المحلية (استطلاع رأى عينة من ناخبى الوحدة المحلية):

قمنا باستطلاع رأى لعينة من الناخبين، وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين إعلان فتح باب الترشيح للانتخابات (وبالتحديد بعد انتهاء فترة الطعون) وحتى يوم إجراء الانتخابات - وذلك بغرض الكشف عن آراء الناخبين فى الوحدة المحلية لقرية هورين فى الانتخابات وكافة القضايا والمسائل المرتبطة بها.

الإجراءات المنهجية: طبيعة استطلاع الرأى وكيفية تطبيقه، وتصميم الاستمارة، وطريقة التعامل مع البيانات، وخصائص العينة المبحوثة.

(أ) طبيعة استطلاع رأى العينة:

هذا الاستطلاع لرأى عينة من الناخبين فى الوحدة المحلية لقرية هورين جمع بين أسلوب المقابلة والاستبيان، حيث تم تصميم «استمارة» عن موضوع الانتخابات المحلية ١٩٩٧م تضمنت بالإضافة إلى البيانات الأساسية عدداً من الأسئلة المتعلقة بموضوع الانتخابات بأبعاده وجوانبه المختلفة.

(ب) محتويات الاستمارة:

تضمنت الاستمارة بيانات أساسية عن المبحوثين، كان منها ذكر الاسم، وتوجهت نحو عناصر الافتراض الأساسى أن لها تأثيراً - بدرجة من الدرجات - على الاتجاه، والرأى، والسلوك السياسى. هذه العناصر والمتغيرات هى: النوع، العمر، المستوى التعليمى، العمل، محل الإقامة.

أما التساؤلات الواردة بالاستمارة، فقد جمعت بين نمطى الأسئلة المغلقة محددة الاختيارات (٦ أسئلة) - الاسئلة المفتوحة (٦ أسئلة)، وبذلك جمعت بين التحديد الذى يمكن من خلاله معرفة موقف ورأى المبحوث بدقة، وإعطاء فرصة أوسع للمبحوث للتعبير عن آراء ومقترحات مهمة ذات صلة بالقضايا المطروحة أم لا.

(١) من نمط النوع الأول من الأسئلة سؤال المبحوث، لكى يجيب بنعم أو لا عن مشاركته فى الانتخابات المحلية السابقة، ومدى معرفته بأن هناك انتخابات محلية.

(٢) من نمط النوع الثانى من الأسئلة سؤال المبحوث عن أسباب رغبته واستعداده للتصويت فى هذه الانتخابات - وعن صفات المرشحين الذين يفضل إعطاءهم صوته فى هذه الانتخابات، أهم الوظائف التى يجب أن تقوم بها المجالس المحلية، وأهم المشاكل التى تواجه قريته. . . إلخ.

(ج) - طريقة التعامل مع البيانات وتحليلها:

تم تفريغ البيانات «يدويّا» من واقع الاستمارة، والتمييز بين نوعين من هذه البيانات: البيانات الكمية، والبيانات الكيفية، النوع الأول لا يثير التعامل معه أية مشاكل، فقد تم تفريعه فى مجموعة من «الجداول» التى تحوى الأرقام: «الأعداد»، «النسب» المئوية الموضحة للعلاقة بين كافة المتغيرات. ومن أمثلة البيانات التى تم تحليلها «كميّا»: المشاركة

بالتصويت فى الانتخابات المحلية السابقة، المعرفة بوجود انتخابات محلية الاتجاه نحو المشاركة فى الانتخابات . . . إلخ، وهذه الخطوة لم نتدخل فيها كثيراً إذ هى «رصد» للواقع المحلى كما هو فقط.

أما المعلومات التى تم تحليلها كيفيّا فهى من قبيل: أسباب الرغبة أو عدم الرغبة فى المشاركة بالتصويت فى الانتخابات المحلية ـ وأهم وظائف المجالس المحلية ـ وأهم المشاكل التى تواجه القرية . . . إلخ.

وهذه تم رصدها من خلال تتبع «مضمونها»، ومدى تكرار هذا المضمون لدى العينة وجعل ذلك فى أولويات داخل القضية الواحدة ـ بصرف النظر عن ترتيب القضايا، ومن ثم فهناك (حسب التكرارات) أولوية أولى، أولوية ثانية، أولوية ثالثة، أولوية رابعة. إلخ.

ومن خلال الجمع بين التحليل «الكمى» و «الكيفى» نستطيع أن نفسر ـ بدرجة من الدرجات ـ طبيعة العلاقة بين العناصر والمتغيرات الواردة فى الدراسة.

أما القضايا الأساسية التى ركزنا عليها فى تحليل الاستمارة فهى:

١ ـ قضية التصويت فى الانتخابات:

وتدور حول رصد آراء الراغبين وغير الراغبين والمترددين فى التصويت وأسباب كل موقف من هذه المواقف، والتوقع بالنسبة لمدى نزاهة الانتخابات المحلية.

٢ ـ قضية تقييم المجالس المحلية والوظائف التى ينبغى أن تقوم بها وتدور حول رصد الرأى بصدد أهمية المجالس المحلية، الوظائف التى يجب أن تقوم بها، أو ما يمكن أن تقوم بها فعليّا هذه المجالس للمجتمع المحلى.

٣ ـ قضية المشكلات المحلية المهمة.

عن أولويات المشكلات المحلية فى تلك الوحدة والتى يطالبون المرشحين بالإسهام فى حلها.

٤ ـ صفات «المرشح المفضل» بالنسبة للناخبين:

أهم صفات وسمات المرشح الأفضل بالنسبة للناخب من ناحية، وماذا يتوقع الناخب بعد نجاحه من ناحية أخرى ؟؟

بالإضافة إلى سؤال ورد فى نهاية الاستمارة يهدف إلى التعرف على حجم الوجود الحزبى فى الوحدة ـ وأى الأحزاب أكثر انتشاراً، وهذا من الأسئلة التى تم تحليلها كميّا ـ وسوف نستعرض بداية خصائص العينة ـ ثم ننتقل إلى استعرض لهذه القضايا الأساسية.

(د) خصائص العينة :

تم اختيار عينة الدراسة (١٠٠) فرد ممن لهم حق التصويت، ويحوزون بطاقات انتخابية، وهى عينة عشوائية تم فيها مراعاة أن تكون ممثلة - قدر الإمكان - للخصائص الأساسية للمجتمع الأصلى الذى تم سحبها منه، وهو موضع هذه الدراسة - و أهم سمات هذه العينة التى يمكن إجمالها على النحو التالى[٢٤] :

١ - التوزيع حسب النوع : اشتملت العينة على (٥٠) مفردة من الذكور بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى، و (٥٠) مفردة من الإناث بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى، وهى نسبة قريبة من الواقع الفعلى لهذه السمة فى المجتمع الأصلى للعينة . .

٢ - التوزيع حسب العمر : توزيع الأفراد بواقع (٢٥) فرداً بنسبة (٢٥٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية أقل من (٣٠) سنة بينهم (١١٪ ذكوراً، ١٤٪ إناثًا)، و (٥٠) فرداً بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية (٣٠ - ٤٥ سنة) بينهم (٢٣٪ ذكوراً، ٢٧ ٪ إناثًا، و(٢٠ فرداً بنسبة (٢٠٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية (٤٥ - ٦٠ سنة) من بينهم (١٣٪ ذكور، ٧٪ إناثًا)، و (٥) أفراد بنسبة (٥٪) من الإجمالى فى الفئة العمرية (أكثر من ٦٠ سنة) من بينهم (٣٪ ذكوراً، ٢٪ إناثا) .

٣ - التوزيع حسب الإقامة : تم تصنيف العينة وتوزيعها على القرى الثلاث المكونة للوحدة المحلية، وذلك حسب الوزن النسبى لكل قرية فى المجتمع الأصلى الذى سحبت منه العينة قدر الإمكان فقد توزع الأفراد بواقع (٥٧) فرداً فى قرية هورين بنسبة (٥٧٪) من الإجمالى للعينة منهم (٣٠٪ ذكوراً، ٢٧٪ إناثًا)، وبواقع (٣٠) فرداً فى قرية كفر هورين بنسبة ٣٠٪ منهم (١٥٪ ذكوراً، ١٥٪ إناثًا)، وبواقع (١٣) فرداً فى قرية الحلامشة منهم ٥٪ ذكور، و (٨٪) إناث (والجدير بالذكر أن إحدى المرشحتين عن المرأة وأكثرهما فعالية تنتمى إلى هذه النسبة والقرية) .

٤ - التوزيع حسب الحالة التعليمية : ضمت العينة (٩) أفراد من الأميين بنسبة (٩٪) منهم (١٪ ذكوراً، ٨٪ إناثا)، و (١٨) فرداً من فئة يقرأ ويكتب بنسبة (١٨٪) منهم (٤٪ ذكوراً، ١٤٪ إناثًا)، و (٤٦) فرداً من الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (٤٦٪) منهم (٢٩٪ ذكوراً، ١٧٪ إناثًا)، و (٢٧) فرداً من الحاصلين على مؤهل عال بنسبة (٢٧٪) منهم (١٦٪ ذكوراً، ١١٪ إناثًا) .

٥ - التوزيع حسب نوع العمل : تضمنت العينة (٥٠) فرداً من الموظفين بنسبة (٥٠٪) من الإجمالى العام للعينة من بينهم (٢٩٪ ذكوراً، ٢١٪ إناثًا)، وفردين من الفلاحين بنسبة

(٢٪) من الذكور، وقد سبق أن أشرنا إلى اختلاط الفئتين فى الواقع العملى للوحدة، و (٢٣) فرداً مهن حرة رجال أعمال - أصحاب مشروعات خاصة صغيرة، أطباء، محامين، مهندسين. . . إلخ)، وذلك بنسبة (٢٣٪) من بينهم (١١٪ ذكوراً، ١٢٪ إناثًا) بالإضافة (٢٥) فرداً من فئة بدون عمل، وتشمل الطلاب، ربات البيوت. . . إلخ بنسبة (٢٥٪) من بينهم (٨٪ ذكور، ١٧٪ إناثًا).

(٣-ب) رأى أفراد العينة بشأن القضايا الانتخابية فى الاستمارة:

(ب-١) رأى أفراد العينة بشأن قضية التصويت فى الانتخابات:

كشف استطلاع رأى عينة الناخبين حول التصويت فى الانتخابات عن عدة نتائج يمكن إثارة الملاحظات التالية بصددها [٢٥]:

(أ) الراغبون فى التصويت:

عبر أقل من نصف العينة عن توجه إيجابى إزاء مسألة التصويت فى الانتخابات، حيث ذكر (٤٢) فرداً بنسبة (٤٢٪) من الإجمالى أنهم سيذهبون إلى صناديق الانتخابات - كان من هؤلاء ٣٢٪ من الذكور، (١٠٪) من النساء.

ومن أسباب الرغبة فى التصويت لصالح مرشحين من «أبناء البلد - الأصلح» جاءت فى المرتبة الأولى من بين هؤلاء (٢٢) فرداً بنسبة (٢٢٪) - وتلاه فى المرتبة الثانية: المشاركة «اللى فى النازل» كما عبر أحد الناخبين، وذلك من (١٤) فرداً بنسبة (١٤٪)، وجاء فى المرتبة الثالثة اختيار المرشح المناسب وذلك من (٤) أفراد وذلك بنسبة (٤٪)، وجاء فى المرتبة الرابعة لاختيار مرشحى الحزب الوطنى (فردين) وذلك بنسبة (٢٪)، كما وردت دوافع متداخلة للتعبير عن الرغبة فى المشاركة من قبيل: «اللى تعرفه أحسن من اللى ما تعرفهوش. . . » «سأنتخب اللى سينجح بى أو من غيرى. . . الحزب طبعا!!»

(ب) غير الراغبين فى التصويت:

ارتفعت نسبة غير الراغبين فى التصويت عن الراغبين فيه ارتفاعًا طفيفًا (وفقا للجدول رقم (٣/ ٢) حيث ذكر (٤٥) فرداً بنسبة (٤٥٪) من الإجمالى أنهم لن يذهبوا إلى صناديق الانتخابات ولن يشاركوا فى التصويت - كان من بين هؤلاء (١٣٪ ذكوراً، ٣٢٪ من الإناث).

وعن أسباب عدم الرغبة فى التصويت ومقاطعة الانتخابات جاء فى المرتبة الأولى: الشعور بعدم جدوى عملية التصويت ذاتها من (١٥ فرداً) بنسبة (١٥٪)، وجاءت فى هذا الصدد عبارات ذات دلالة: «لا جدوى من التصويت؛ لأن مافيش فايدة. . . » «لا فائدة من التصويت» «صوتى مش ها يعدلها».

وجاء فى المرتبة الثانية: عدم الثقة فى نزاهة الانتخابات (١٠ أفراد) بنسبة (١٠٪)، فقد قيل: «إنها لن تكون نزيهة» «حتكون زى اللى قبلها . . . واللى قبلها . . .».

وجاء فى المرتبة الثالثة: عدم القناعة بالمرشحين وقدراتهم (٨ أفراد) بنسبة (٨٪) فقد قيل: «ماحدش يستاهل إنى أنتخبه . .»، «المرشحون غير ملتزمين بالدين»، «المرشح غير نزيه . . .».

وجاء فى المرتبة الرابعة: توقع عدم وفاء المرشحين بوعودهم للناخبين كما يحدث دائمًا (٦ أفراد) بنسبة (٦٪) فقد قيل: «ما حدش بيلاقيهم بعد الانتخابات» «هم يعنى عملوا إيه لما نجحوا قبل كده».

أما بقية الأفراد فكانت تعليلاتهم ترجع لأسباب متنوعة مثل: عدم الانتخاب من قبل، أنا لم أنتخب من قبل، أنا باكون مسافرة «هو فيه سياسة ولا انتخابات فى البلد ياعم!!».

ويلاحظ - كما سيتضح فيما بعد - أن عدم الاستعداد للتصويت لهذه الأسباب لم يمنع بعض هؤلاء المعبرين عن هذا الموقف من الإشارة إلى ما يتوقعه من المرشح الفائز بعضوية المجلس المحلى.

(ج) المحايدون:

وهم أولئك الذين لم يتخذوا موقفًا بعد بصدد موضوع التصويت، هل سيقومون بالتصويت أم لا؟ وقد بلغ عدد هؤلاء (١٣ فردًا)، وذلك بنسبة (١٣٪) من العدد الإجمالى الكلى من بينهم (٥) ذكور، (٨) إناث، وينبع هذا التردد من اعتبارات مختلفة - تقترب فى معظمها من موقف عدم الرغبة فى التصويت، فقد أشار (٨) أفراد منهم أى بنسبة (٨٪) إلى أن العملية كلها تضييع وقت، والأفضل أنهم كانوا يعينوهم!!، وأعرب ٥ أفراد منهم أى بنسبة ٥٪ أنهم لن يشاركوا لرغبتهم فى عدم المشاركة . . . ولكن لو جاء أحد المرشحين وأخذهم لن «يكسروا بخاطره».

هذه الإجابة الأخيرة ذات دلالة على عدم وجود دافع للمشاركة وأن هؤلاء لو وجدوا من يدفع بهم للمشاركة - ولو عن طريق توفير وسائل انتقال لمقر اللجان مثلاً أوحتى يصطحبهم إليها فسوف يصوتون.

العلاقة بين رأى أفراد العينة بشأن مسألة التصويت وبعض المتغيرات:

(أ)- رأى العينة حسب النوع: وجدنا أن النساء (٣٢٪) أقل إقبالاً ورغبة فى عدم التصويت مقارنة بالذكور (١٣٪)؛ الأمر الذى يجعلنا نميل إلى ترجيح معين انطلاقًا من

خصائص المجتمع المحلى فى الوحدة المحلية ـ فحواه أن معظم إناثه يملن إلى القول بأن العمل العام والسياسى من «اختصاص» الرجل وتؤهله له قدراته.

(ب) ـ رأى العينة حسب مكان الإقامة:

أظهرت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط قوى بين الإقامة فى القرية الأم «هورين» والمشاركة بالتصويت هل تعنى ذلك دلالة معينة بصدد هيمنة قرية هورين على الخدمات وعلى العملية الانتخابية بأكملها ـ هذا ما أكدته أحدى المرشحّات حين صرحت بهذه المخاوف كما أسلفنا القول.

(ج) ـ رأى العينة حسب العمر:

هل الشباب فى الوحدة المحلية منصرف عن المشاركة فى العملية الانتخابية مقارنة ببقية الفئات العمرية ـ أم أنه مشارك وفعال؟

التحليل الإجمالى للعينة يشير ـ بوضوح ـ انصراف الشباب عن عملية التصويت (٦٤٪) فى مقابل (٢٨٪) يشاركون بالإضافة إلى (٨٪) لم يقرروا بعد موقفهم من عملية التصويت.

د ـ رأى العينة حسب المستوى التعليمى:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط ما بين ارتفاع المستوى التعليمى للفرد واستعداد الفرد للمشاركة التصويتية ؛ فلا يوجد ارتباط ما بين ارتفاع مستوى التعليم، واستعداد الفرد للمشاركة التصويتية.

و ـ رأى العينة حسب العمل:

أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف بين أفراد العينة إزاء مسألة المشاركة التصويتية طبقًا لـ «نوعية العمل» ومسألة المشاركة أو عدم المشاركة فى التصويت فى هذه الانتخابات المحلية.

(٤ ـ ٢) ـ تحليل نتائج انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين ودلالتها:

بلغ عدد الناخبين من الوحدة المحلية لقرية هورين من المقيدين فى الجداول الانتخابية (١٧١٠٠ ناخب) تم تقسيمهم إلى (٢٨ لجنة انتخابية) أرقامها (١١٥ ـ ١٤١)، كما قسمت بالتساوى بين لجان «الذكور»، «الإناث» ١٤ لجنة لكلّ، غير أن قرية هورين وحدها والتى

بلغ عدد الناخبين فيها (١٤٢٠٠ ناخب) اختصت وحدها بعدد ٢٢ لجنة (نصفها للذكور والآخر للإناث)، تحمل أرقامًا من (١١٥ ـ ١٣٥).

ورغم ما يثيره العدد المقيد فى جداول الانتخابات ـ إذا ما تمت مقارنته بالعدد الإجمالى للسكان فى الوحدة المحلية ـ من دلالات خطيرة أقلها ضرورة «إصلاح الجداول الانتخابية» باعتبارها الأساس الذى تنطلق منه العملية الانتخابية، وبدونه تصبح العملية فاقدة المعنى والدلالة.

وطبقا للأرقام الرسمية المعلنة ـ فإن عدد الذين شاركوا فى عملية التصويت بلغ عددهم (١٢١١٥ ناخب)، وقد بلغ عدد الأصوات الصحيحة (١٢٠٤٠) صوت، وبلغ عدد الأصوات الباطلة (٧٥ صوتًا) أى أن نسبة المشاركة فى العملية الانتخابية قد بلغت حوالى ٥٨, ٧٠٪.

والواقع أنه من خلال الملاحظة المباشرة ـ أثناء الدراسة الميدانية ـ فى الساعات الأولى من الصباح وأمام لجان الرجال والسيدات لم تتعد مؤشرات الإقبال على التصويت ١٢ ـ ١٥٪ من الناخبين المقيدة أسماؤهم أمام هذه اللجان.

ويبقى الفارق بين النسبتين «الرسمية المعلنة» والأخرى نتاج الملاحظة المباشرة «والدراسة الميدانية» جديرة بالتأمل فى مداه، وآثاره على درجة «مصدقية» العملية الانتخابية برمتها.

فإذا انتقلنا من هذه الملاحظة العامة إلى ملاحظات أكثر تفصيلاً نلاحظ التالى:

١ ـ حصلت قائمة الحزب الوطنى على جميع المقاعد فى المستويات الثلاثة: القرية ـ المركز ـ المحافظة، وذلك بنسبة (١٠٠٪) أى أن هناك إجماعًا سياسيًا على انتخاب أعضاء الحزب الوطنى فى الوحدة المحلية لقرية هورين... وفى الوقت نفسه لم يحصل أى من المرشحين المنافسين سواء من حزب العمل أو المرشح المستقل على أية مقاعد.

٢ ـ إن نسبة الأصوات التى حصل عليها مرشحو الحزب الوطنى فى الانتخابات تكاد تتطابق مع عدد الذين أدلوا بأصواتهم ـ بفارق ضئيل (١٠٠ ـ ١٥٠) صوت، أى أن جميع أصوات الهيئة الناخبة قد ذهبت إلى الحزب الوطنى ـ فى حين لم يُحصل أعلى منافس سوى ١٥٥ صوت فقط (على مستوى القرية). أما على مستوى المركز فقد حصل أعلى مرشح منافس (على ١٣٥ صوت فقط).

٣ ـ إن عدد الأصوات التى حصل عليها كل مرشح على حدة من مرشحى الحزب

الوطنى فى القائمة متقارب - بدرجة لافتة للانتباه - باستثناءات بسيطة - لا يتعدى الفارق أحيانًا بين المرشح والآخر (١٠٠ - ١٥٠صوت فقط).

٤ - تكررت نفس الظاهرة بالنسبة للمرشحين المنافسين، فبدلاً من الخمس انتقلنا إلى الاثنين ومن عشرات الألوف إلى عشرات الأحاد إذا جاز ذلك القول فى عرف الأرقام - فنجد أن الفارق بين الأصوات التى حصل عليها المرشحون المتنافسون ما بين (١٠ - ٢٠ صوتًا فقط).

٥ - كانت حالة المرشح الذى انشق عن الحزب الوطنى - ورشح نفسه مستقلاً على مستوى المحافظة- والذى أشرنا إليه فيما سبق من الدراسة - من الحالات التى تدعو إلى التأمل؛ إذ لم يحصل فى هذه الانتخابات سوى على (٢٥) صوتًا فقط، فى حين تعدى جميع المرشحين فى نفس مستواه (المحافظة) الـ(٤٥) ألف صوت، وهكذا كما قيل لنا - تلقن درسًا لن ينساه!! هذا بعض ما يسمح به النظر السريع فى نتيجة انتخابات المحليات فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

فإذا انتقلنا من دلالة «الأرقام»، «النتائج» الجزئية إلى الدلالات «العامة» للانتخابات ككل - بكافة عناصرها ومتغيراتها فى إطار هذه الوحدة المحلية، فإننا نستطيع التوقف أمام بعض هذه الدلالات التالية:

١ - ضعف مشاركة (الناخبين) المحليين فى وعدم إقبالهم على عملية التصويت:

المتابعة الميدانية أوضحت لنا ضعفًا بالغًا فى الإقبال على المشاركة والتصويت فى الانتخابات، فالنسبة المعلنة رسميًا - كما أسلفنا- لا تعبر بدقة عن الواقع الذى أظهرته الدراسة الميدانية؛ إذ لم تتعد هذه -على أحسن الفروض- ١٠ - ١٥٪ من المقيدين فى الجداول الانتخابية - تنخفض النسبة إلى أدنى من ذلك كثيراً فى لجان السيدات (والتى تشكل نصف الهيئة الناخبة تقريبا). ، ورغم أن التحول إلى «نظام الانتخابات الفردية»- كان خطوة إيجابية إلا أنه لم يفرز آثاره الإيجابية تلك فى هذه الانتخابات لعوامل متعددة لا نرى مجالا لتكرارها- بالإضافة إلى اعتبارات عملية تتمثل فى تعقد عملية الاختيار ذاتها إذ المطلوب اختيار (٤٤ عضواً على المستويات الثلاثة: القرية، والمركز، والمحافظة) وهو عدد هائل وكبير - فى ظل الوقت المحدد للاختيار - ووجود الأمية التى يجسدها وجود الرموز الانتخابية، هل يستطيع الناخب أن يختار بالفعل فى ظل هذه الظروف الموضوعية «اختياراً حراً». . . هل هناك إمكانية أن يمارس هذا الاختيار ويدلى بصوته.

بالإضافة إلى هذه الاعتبارات «الواقعية» هناك أسباب أخرى تفسر ضعف المشاركة والتصويت فى هذه الانتخابات:

١ ـ عدم الثقة فى جدية ونزاهة الانتخابات، وأن الصوت الانتخابى يذهب لمستحقه فعلا، وذلك بفعل تدخل اعتبارات كثيرة فى هذا الصدد.

٢ ـ الشك فى أن «المرشحين» ذاتهم لم يختاروا على أسس سليمة، وبالتالى فإنهم يعملون لمصالحهم الشخصية، وليس لمصلحة الذين ينتخبونهم.

ويبلغ هذا الشك مداه ـ والذى تزكيه ـ تكوينات ثقافية متوارثة داخل هذه الوحدة المحلية تحديداً، لقد تجلى ذلك للباحث بوضوح وهو يسأل أحد الفلاحين البسطاء عما إذا كان سيذهب ليدلى بصوته لكى ينجح فى الانتخابات من يختاره فعلا بإرادته . . . إذ قال عبارة موحية بالدهاء السياسى: «انتخابات إيه يا حاج دا النتيجة ظهرت بدرى . . . من زمان . . . هو إنت ما عرفتهاش» فقلت له: «هو انت عرفتها يا حاج . . .» قال: «أيوه . . . تلاقيها متعلقة فى مكتب الحزب!!» وكان ذلك قبل إجراء الانتخابات بيومين.

لقد كانت هذه الانتخابات ـ كما عبر وزير الإدارة المحلية ـ هى معركة الحزب الوطنى والمنشقين عليه، ولقد نجح الحزب فى تلقينهم دروسًا بالغة فى أصول الممارسة السياسية الديموقراطية، كما أسلفنا فى حالة المرشح المنشق المستقل.

٢ ـ اختفاء التنافس السياسى والحزبى فى انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين:

تُقاس فعالية أية انتخابات محلية أو برلمانية ـ من ضمن ما تُقاس به ـ باعتبارها ساحة حقيقية للتنافس السياسى والإدارى؛ وبالتالى تعد نتائجها ترجمة ـ بدرجة من الدرجات ـ لحجم القوى السياسية وأوزانها الحقيقية فى المجتمع الأهلى، فهل كانت الانتخابات فى هذه الوحدة مجالاً وحقلاً حقيقيًا لاختبار صحة هذه المقولة «فقد فاز حزب العمل ـ الذى يُفترض بتحالفه مع الإخوان يمثل التيار الإسلامى ـ فى آخر انتخابات محلية ١٩٩٢ م بما يقرب من دائرة أى حوالى ٢٠٪ من الدوائر المتنافس عليها، وكان من ضمن هذه الوحدات «الوحدة المحلية لقرية هورين».

فماذا حدث بعد خمس سنوات من هذا التطور الذى يُفترض أن يتم تعميقه مع مرور الوقت ـ كما رأينا اتخذ الإخوان المسلمون فى ظل الأزمة التى تحيط علاقتهم بالنظام، وفى ظل ضغوط مورست واقعيًا قراراً بعدم المشاركة فى الانتخابات. وكذا قاطع الوفد (كما أسلفنا فى مناخ الحملة الانتخابية)، فحرمت الساحة السياسية من القوى الفاعلة والموجودة على ساحة الوحدة المحلية (كما أوضحت نتائج الاستبيان).

وحتى عندما شارك عدد قليل من حزب العمل (١٦ مرشحًا) متحالفًا مع بعض

(المستقلين والمنشقين عن الحزب الوطنى) فإنهم بداية لم يمكنوا من العملية الدعائية الجماعية - بعد ذلك فإن دلالة نتائج التصويت واضحة وناطقة بذاتها.

وهكذا فإن هذه الانتخابات المحلية لم تترجم الأوزان الحقيقية للقوى الفاعلة والحية فى الوحدة المحلية، ولم تفصح عن وجودها - بل إنها ألقت على هذا «الوجود الفعلى» أستاراً من عدم الاعتراف والتجاهل.

٣- ارتفاع الوزن النسبى للاعتبارات العائلية والقروية:

كان واضحًا فى معظم خطوات العملية الانتخابية ارتفاع الأوزان النسبية للاعتبارات العائلية والقروية - برز ذلك واضحًا فى الترشيح، وفى العملية الدعائية - كما أسلفنا - إلا أنه لم يبرز بصورة واضحة فى التصويت فى الانتخابات - التى بدا واضحًا أهمية عوامل وأدوار أخرى سوف نأتى على ذكرها فيما بعد.

إلا أن ما اتضح لنا من متابعة العملية الانتخابية ميدانيًا أن الارتباطات العائلية لا تزال تلعب أدوارًا بالغة الأهمية فى الترشيح للانتخابات، كما أن الولاءات العائلية والقروية ما تزال عاملاً مهمًا ومحدداً بهذا الصدد، الأمر الذى ينبغى فهمه والتعامل معه وفق مقتضيات الأوضاع والأحوال.

ووفقًا للنتائج المعلنة، وعدد الأصوات المتقاربة - كما أسلفنا - فإننا لا نستطيع أن نتبين بدقة مدى تأثير هذه المتغيرات والاعتبارات على اتجاهات التصويت فى الانتخابات المحلية، بالعكس فإننا نستطيع القول بناءً على هذه النتائج إن المرشحين فى هذه المرحلة - التصويت - ارتكنوا على قوة السلطة فى انجاحهم - مما زكى القول - بأن: «مرشح الحزب ينجح دائمًا فى أية انتخابات يدخلها» كما أنهم لم يبذلوا جهوداً فى وضع تصورات لكيفية تنيمة الوحدة المحلية باستثناءات بسيطة.

٤ - غياب ظاهرة العنف فى انتخابات الوحدة المحلية:

امتداداً لنفس السمة السلمية فى انتخابات مجلس الشعب فى دائرة بركة السبع ١٩٩٥م - والتى لم تشهد مظاهر العنف، فإن انتخابات الوحدة المحلية لقرية هورين ١٩٩٧ م - كانت هى الأخرى سلمية بدرجة كبيرة وتمت فى هدوء، إن الأمر نفسه تكرر فى انتخابات برلمان ٢٠٠٠ م.

ولم تحدث أية احتكاكات سواء بين المرشحين أو بين أتباعهم، ويبدو أن تكثيف التدابير الأمنية قد أوجدت جواً من الهدوء فى إطار الانتخابات - ساهم فى ترسيخها انصراف الناس أصلا عن العملية الانتخابية فى الوحدة:

وهذا يؤيد الافتراض الذى ذهبنا إليه من أن السلوك السياسى بكل ما يصحبه فى هذه الوحدة المحلية لم يشهد تغيراً حقيقيًا عن آخر انتخابات شهدتها المنطقة كما أسلفنا القول.

٥ - ارتفاع الوعى الشعبى المحلى بأهمية المجلس المحلى ودوره فى الوحدة المحلية:

عرفت العملية ارتفاعًا فى الوعى الشعبى المحلى بأهمية المجلس المحلى ودوره فى الوحدة المحلية - إذ حصل على أعلى نسبة إيجابية فى مواقف العينة ٧٥٪ (من المجموع الكلى للعينة) - حيث قالوا بأهمية المجالس المحلية وفائدتها - فى مقابل ١٨٪ قالوا بالعكس مع اعتراف ٧٪ بعدم معرفتهم بهذه الأهمية، كما نجحوا فى تحديد أهم الوظائف التى ينبغى أن يقوم بها المجلس المحلى من: خدمة الناس، وحل مشكلات الوحدة المحلية، بالإضافة إلى الأدوار الإشرافية والرقابية على الأجهزة التنفيذية فى الوحدة وأدائها... إلخ، كما أشار بعض أفراد العينة إلى دور المجلس المحلى فى حل مشكلات الشباب، ونشر الوعى الثقافى والفكرى، وإنشاء الجمعيات الخيرية... إلخ.

ولا شك أن هذه النتيجة الإيجابية - خاصة فى ظل ارتفاع الوعى أيضًا بقضايا ومشكلات الوحدة المحلية وهو الأمر الذى سأتناوله لاحقًا - كان من الممكن أن تجد ترجمتها العملية فى ارتفاع درجة الاهتمام بالمشاركة فى أى أعمال تتعلق بالمجلس المحلى - كالانتخابات التى تتعلق بتشكيله وتكوينه وإدارته فى عمله بعد ذلك - غير أنه حد من آثار هذه النتيجة الطبيعية عاملان: هما كما ظهر سابقا من رؤية الناخبين للمرشحين من جهة، وعدم ثقتهم فى جدية ونزاهة العملية الانتخابية من جهة أخرى، وعلى أية حال فإن ارتفاع الوعى الشعبى فى الوحدة المحلية بأهمية المجلس المحلى والأدوار الملقاة على عاتقه والوظائف التى ينبغى أن يقوم بها يلقى على كاهل القائمين على أمر الإدارة المحلية، والمجالس المحلية أعباء تتعلق بضرورة الاحتفاظ بهذه الصورة، وتدعيمها وتحويلها إلى واقع عملى من خلال السياسات المحلية المستندة إلى مشاكل الواقع وقضاياه..

٦ - ارتفاع الوعى بالمشكلات والقضايا المحلية فى الوحدة المحلية:

أظهرت الدراسة - وهذه من أهم نتائجها أيضًا - ارتفاع الوعى بالمشكلات الحقيقية التى تعانى منها الوحدة المحلية لقرية هورين، والتى تتصل مباشرة بحياة المجتمع المحلى - وقد ظهر هذا الوعى لدى ٧٠٪ من عينة الدراسة.

وقد نجح هؤلاء فى تحديد قائمة بأهم المشكلات المحلية التى تعانى منها الوحدة المحلية وبعضها بالغ الخصوصية ولصيق بطبيعة الوحدة، وبعضها الآخر ذو طابع عام، ومن هذه المشكلات التى يتم تحديدها عن ارتفاع الوعى الحقيقى (باعتبار خصوصيتها). مثل:

أ ـ مشكلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية الرشح فى قرى الوحدة المحلية .

ب ـ مشكلة عدم وجود الصرف الصحى بالوحدة المحلية .

ج ـ مشكلة تلوث مياه الترع والمصارف .

كما أن هناك بعض المشكلات ذات الطابع العام التى ذكرها أفراد العينة ، ومن هذه المشاكل :

أ ـ مشكلة ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، وعدم توافرها فى بعض الأحيان .

ب ـ المشكلات ذات الطابع التعليمى (كالدروس الخصوصية) والثقافى والفكرى (انتشار الڤيديو وعرض الأفلام المسفة فى المقاهى) .

ج ـ مشكلة الأمية التعليمية والدينية .

وهكذا فإن ارتفاع الوعى السياسى لدى سكان هذه الوحدة المحلية ـ من خلال إدراكهم للقضايا والمشكلات المتعلقة بمصالحهم الأساسية ـ بالإضافة إلى ما أشرنا إليه فى النقطة السابقة ـ من ارتفاع درجة القناعة والوعى بأهمية المجالس المحلية وفائدتها يدفعنا إلى بحث العاملين اللذين عطلا انتقال هذا الوعى من حيز «الوعى النظري» إلى واقع «الممارسة العملية» ، وأبسط مؤشرات هذا الانتقال هو المشاركة فى عملية التصويت ، وهو ما شاهدنا عكسه فى النتيجة الأولى والثانية كما أسلفنا القول ـ هذان العاملان سأتناولهما فى النقطتين التاليتين :

٧ ـ «الصورة السلبية» للمرشحين فى إدراك الناخبين ، والتوقعات المُحبطة إزاء أدوارهم ، وما يمكن أن يقوموا به عمليًا :

كانت هذه أيضًا من أهم نتائج الدراسة البالغة الأهمية ، ففى تحديد الناخبين لصورة المرشح الأفضل أو المفضل بالنسبة لهم حددوا مجموعة من السمات والخصائص بطريقة يستخلص منها ـ بمفهوم المخالفة ـ الصورة التى يرسمونها للمرشحين فى هذه الانتخابات المحلية .

ـ قد حددوا النزاهة (٤٥٪) من إجمالى العينة ـ ومنطق المخالفة ـ يقتضى أولئك الذين يتخذون مواقعهم وسيلة للمغانم الشخصية ، وأداة للتربح وإهدار قيمة المال العام .

ـ خدمة أهالى القرية ـ وذلك بنسبة (٣٥٪) من إجمالى العينة ومنطق المخالفة يقتضى ـ خدمة الشخص لذاته ومصالحه هو ، أو مصالح أقاربه فقط وشلته .

وحددوا الصفات الخلقية والدينية ـ ومفهوم المخالفة واضح ، وحددوا أن يكون ذا رؤية

محددة للإصلاح . ومفهوم المخالفة يقتضى ـ ألا يكون الشخص ممن يتخذون العملية احترافًا وفق ما تمليه عليه الأوضاع .

والواضح أن تجميع مؤشرات منطق المخالفة يعطى صورة بالغة القتامة عن صورة المرشحين لدى الناخبين ظهرت ، كما أوضحت الدراسة فى مستوى «توقعات الأدوار» التى يمكن أن يقوم بها هؤلاء المرشحون بعد نجاحهم فى الانتخابات ، والتى كانت سلبية لدى ٨٥٪ من إجمالى عينة الدراسة وإيجابية لدى (١٥٪) فقط ، وقد أجملنا هذه التوقعات فى ثلاثة أنواع :

(أ) توقع سلبى لأدوار روتينية يمكن أن يقوم بها عضو المجلس الناجح فى الانتخابات .

(ب) توقع سلبى لأدوار مظهرية ـ وليست حقيقية ـ يمكن أن يقوم بها عضو المجلس الناجح فى الانتخابات .

(ج) توقع سلبى بعدم القيام بأية أدوار ـ على الإطلاق ـ لاروتينية ولا مظهرية .

وهكذا نصل إلى أحد الأسباب الجوهرية لانصراف الناس عن عملية التصويت والمشاركة لعدم الثقة فى المرشحين ، ولقد كان من بين المرشحين من يرى لاعتبارات مختلفة مشروعية وضرورة تدخل الإدارة لإنجاح مرشحى الحزب الوطنى وكأن الأمر قد أصبح إرثًا أو حقلاً مكتسبًا بالتقادم .

مما يوجب الحديث بصراحة ووضوح عن ضرورة إعادة النظر فى معايير اختيار المرشحين للعملية الانتخابية ـ ووضع معايير علمية تتعلق بالصالح العام ـ بعيداً عن الخضوع لمنطق التوازنات المحلية ، والعصبيات ، والحزبية الضيقة ؛ لكى نجتذب الجماهير التى أعطت ظهرها للعملية الانتخابية ـ ولذلك يجب «وضع معايير سليمة وملائمة لعملية اختيار المرشحين الذين يحظون بثقة الرأى العام فى الوحدات المحلية وتأييده» .

٨ ـ «الصورة السلبية» لنزاهة العملية الانتخابية والتدخلات المختلفة فيها فى كل مراحلها :

يكمل «الصورة السابقة» ويدعم منها «الصورة السلبية» الأخرى لمدى نزاهة العملية الانتخابية ـ وتلك أيضًا من النتائج البالغة الأهمية التى توصلنا إليها الدراسة ؛ إذ توقع ٥٩٪ من الحجم الكلى للعينة أنه سيتم «تزوير» الانتخابات كما تردد ١٧٪ من الحجم الكلى للعينة وأجابوا بأنهم «لا يعرفون ما إذا كانت الانتخابات ستكون نزيهة أم لا ؟؟ (وفى المقابل أجاب (٢٤٪) من إجمالى العينة أنه لن يتم تزوير هذه الانتخابات ، وقد بنى أولئك وجهة نظرهم على ثلاثة أسباب وردت فى أقوالهم :

١ ـ خبرتهم السابقة عن جهاز الإدارة والأمن ـ فى تدخله الواسع النطاق فى الانتخابات . .

٢ ـ إن هناك «انصرافًا عامًا» من الناس عن المشاركة فى هذه الانتخابات مما يجعل مسألة التدخل فيها أمرا لا تحوطه صعوبات كثيرة .

٣ ـ حرص الحكومة على عدم إحاطة الانتخابات فى معظم مراحلها بضمانات حقيقية ـ تضمن عدم التدخل فيها رغم مطالبة الجميع بها .

و من خلال المتابعة الميدانية تم رصد واقع «التدخل» من جانب ـ جهاز الإدارة ـ بشكل محدود ـ ومن جانب جهاز الأمن بشكل واسع سواء فى مرحلة ما قبل يوم إجراء الانتخابات (حيث كان التدخل محدودًا بشكل عام، وتمثل فقط فى الضغط على المرشح المستقل ـ وكذا مرشحى حزب العمل ؛ لكى يتنازلوا عن الترشيح وتأخير إعلان كشوف المرشحين توزيع الرموز الانتخابية التقليدية لمرشحى الحزب رغم تأخرهم فى تقديم أوراق الترشيح ـ صياغة شكل أوراق الترشيح بشكل جعلها أقرب إلى الانتخابات بالقائمة الأمر الذى يسهل عمليات تسويد البطاقات) .

أما ما حدث يوم الانتخابات ذاته فكما يُقال ـ حدث عنه ولا حرج ـ فإنه يعنى باختصار إلغاء حقيقيًا لعملية التصويت سواء فى مرحلة : الإدلاء بالصوت ـ أو فى مرحلة فرز الأصوات .

ومجرد تأمل فى الدلالات ـ التى ذكرناها ـ بصدد التعليق على «الأرقام» المعلنة كنتائج لهذه الانتخابات ـ أو حتى بدونها ـ كفيل بالإقناع بأن «درجة» هذا التدخل و «شدته» جعلت من العملية كلها نوعًا من «العبثية السياسية» .

وإذا كنا ندرك أنه ومنذ ١٩٥٤ وحتى الآن ـ بدرجات متفاوتة ـ فإن جهاز الإدارة ـ وبالذات الفرع الأمنى منه ـ هو الذى يدير العملية الانتخابية فى البلاد ويحل محل الأحزاب والقوى السياسية، والرأى العام فى هذا الأمر ؛ فإنه لن يكون طموحًا ويطالب بإلغاء هذا الدور ـ الذى ربما يرى القائمين به أن له مبرراته وأسبابه وحيثياته ـ ولكنه يدعو إلى إدارته إدارة رشيدة تأخذ فى الاعتبار التطور والنضج فى الوعى الشعبى المحلى، ناهيك عن التطورات المتلاحقة فى المنطقة من حولنا أو فى غيرها بصدد حرية الانتخابات، وهذه هى توصية الدراسة الثانية للقائمين فعليًا بإدارة العملية الانتخابية فى البلاد ـ وبالذات على المستوى المحلى الوثيق الصلة بمصالح الناس ومشاكلهم، والذى يُناط به أى إصلاح أو تنمية دائمة وحقيقية ـ أن يديروا العملية بقدر عال من الرشادة السياسية، والإدراك الواضح لمصالح الوطن العليا على المدى الطويل .

لعل ذلك يغنى من ترديد مـا درجت عليـه الكثيـر من الدراسـات فى هذا الصـدد من الإيحاء والتوصية ببعض الإجراءات - وهى جيدة، ولكنها تظل محدودة التأثير واقعيًا دون وجود إرادة سياسية خاصة بالنقطة التى أشرت إليها حالاً - ومن هذه الإجراءات:

١ - ضرورة حياد الشرطة والأمن وجهاز الإدارة.

٢ - ضرورة الإشراف القضائى الحقيقى والكامل على كافة مراحل العملية الانتخابية.

٣ - ضرورة إعـادة النظر فى الجـداول الانتخـابيـة الحـاليـة، وهى من وجهـة نظرنا غيـر صـالحـة على الإطلاق - ويجب إلغـاؤها وإعـادة القيـد من واقع السـجـلات المدنيـة، والاستفادة فى هذا الصدد من الإمكانات التى يتيحها «الرقم القومى الموحد».

٤ - إحاطة عملية التصويت ذاتها بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بحمايتها وصيانتها.

٥ - تعديل إجراءات العملية الانتخابية المحلية، فمثلا: إما بتخفيض عدد المرشحين، أو إجراء الانتخابات على عدة مرات.

الإجراءات كثيرة ويمكن إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية للقائم على العملية ذاته - أن يحيطها بضـمانات أقوى من ذلك. إن المطلوب هو تحقيق غاية ونتيجة، ولتكن بأى جهد وعناية، أو أية وسـائل أو إجراءات، بشرط أن توجد القناعـة الحقيقية بالتعددية السياسية والحزبية التى تتطلب فى أولى شروطها التخلى عن عقلية الإجماع فى العمل السياسى.

إن الانتخابات المحلية إذا أجريت بطريقة سليمـة، فاعتقادنا أنها ستكون الخطوة السابقة الممهدة لانتخابات برلمانية أكثر سلامة ونضجًا، والواقع أن نتائج الانتخابات المحلية «المعلنة» دعمت الصورة التى أشرنا إليها فى بداية الدراسة عن المحافظة التى تؤيد الحزب الوطنى دائمًا - بالإجماع أو بما يقاربه - كما أنها بهذه النتيجة «الكاسحة» فى الوحدة المحلية لقرية هورين لم تتح الفرصة أمامنا لاختبار مدى صحة الافتراض خاصة تلك المتعلقة بجانب التصويت والنتائج - فى العملية الانتخابية - وإن كانت قد أتاحت - على نحو ما ذكرت فى مواضعه - اختبار فروض تتعلق بمتغيرات كثيرة على درجة من الأهمية بالنسبة لنا، ينقلنى مناقشة هذا الأمر إلى النتيجة الأخيرة وهى ذات طبيعة منهجية.

٩ - حدود قدرة «الاستبيان» على اكتشاف آراء الأفراد فى الريف المصرى بصدد قضية الانتخابات:

لن نكرر مـا هو معلوم فى أدبيات مناهج البحث بصدد حـدود قدرة الاستبيـان على اكتشـاف الآراء الحقيـقيـة للأفراد - خـاصة فى الريف - وبالذات بصـدد مسـائل تتـعلق

بالنواحى السياسية كالانتخابات مثلاً، ولكننى أسعى لسبر أغوار «حالة» بعض مفردات العينة فى مواقفها من الاستمارة، ومدى تجاوبها مع ما ورد فيها - وذلك بشكل أساسى، لكن بداية يمكن القول إن صدقية الاستبيان - كأداة بحثية - تأتى من قدرة الاستمارة على الاستيعاب والتعبير عن كافة المتغيرات بموضوع محدد فى واقع معين ونقلها للقارئ المطلوب استجابته بدرجة انقرائية عالية.

وفى هذا الصدد واجهتنا مشاكل من قبيل: عدم مراعاة الاستمارة للمستويات التعليمية والثقافية المختلفة، وكثرة قضاياها، وغموض بعضها بدرجة جعلت الحيرة تبدو على وجوه بعض المبحوثين، ورفع ذلك من أعداد الاستمارات التى تمت كتابتها بأسلوب المقابلة؛ كما أن هناك بعض الأسئلة التى رآها بعض المبحوثين حساسة أن يكتبوها بأيديهم وطلبوا أن تكون «كلمة شرف» بين الباحث الذى اضطر للقسم بأغلظ الأيمان أنه لا يتبع أية جهة غير علمية بحثية.

كما أن السؤال المتعلق بالأحزاب القائمة كان يواجه من قبل بعض المبحوثين بالسؤال وماذا عن القوى السياسية الممنوعة قانونًا من أن يكون لها أحزاب (كالإخوان المسلمين مثلاً)، وعند تحليل الاستمارة وجد نتائج أو صدى لهذا السؤال مما يوضح قصوره عن تغطية متغيرات الواقع السياسى.

ورغم أن عدد مفردات العينة (مائة مفردة) يعد ملائمًا إلا أن الذين عُرضت عليهم الاستمارة ورفضوا - حتى بعد القراءة - الإجابة عليها أضعاف هذا الرقم بكثير، مما يومئ بأن المسألة أعمق من أن تكون انصرافًا عن المشاركة فقط فى العملية الانتخابية أو عملية التصويت فيها؛ إذ أنها تشير إلى مشاكل معينة كامنة فى طبيعة العلاقة أو الرابطة السياسية بين السلطة الحاكمة (أو كل من ينظر إليه على أنه يمثلها ولو لم يكن كذلك والمجتمع الأهلى المحكوم) صحيح أن هذه المشاكل تمتد لأحقاب زمنية متباعدة وموغلة فى القدم، ولكن الأكثر صحة أنه يضاف عليها باستمرار طبقات فوق طبقات تجعل الإنسان المصرى الفصيح الذى اشتهر بشكاواه المستمرة. . يسكت - ربما خوفًا أو يأسًا وقنوطًا - عن ترداد هذه الشكاوى، وتلك معضلة أمام الذين يريدون معرفة رأيه العام أو التنبؤ بسلوكه المستقبلى ماذا يفعلون: هل ينتظرون حتى يهب، أو ينتفض، أو ينفجر . . . أم يبحثون عن مسالك ومسارب أخرى يعبر فيها عن رأيه ويفرغ فيها طاقات شكواه وغضبه واعتراضاته مما اشتهر بإطلاق مفاهيم المقاومة السلمية «والمدنية أو المقاومة بالحيلة»، وتلك معضلة منهجية أخرى.

هوامش ومراجع الفصل الثامن

١ ـ جريدة الأهرام المصرية ٧/ ٤/ ١٩٩٧م، ص١٣.

٢ ـ جريدة المنوفية ـ ملحق خاص للجريدة عنوانه: «الفائزون بالتزكية» العدد (١٧١)، أبريل ١٩٩٧م، ص١.

٣ ـ من واقع دليل الملاحظة الميدانية قبل إجراء الانتخابات بيوم واحد فى مقابلة للباحث مع مجموعة من أهالى قرية هورين.

٤ ـ جريدة الأهرام المصرية، ٧/ ٤/ ١٩٩٧، ص٣.

٥ ـ جريدة الأهرام، اليوم معركة المنشقين. . د. محمود شريف ـ وزير الإدارة المحلية: نصف المرشحين المستقلين «حزب وطنى ولم يأتوا على قوائمه!!»، ٧/ ٤/ ١٩٩٧م، ص٣.

٦ ـ قام الباحث بدراسة ميدانية عن انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥م فى أربع دوائر انتخابية ـ كان من بينها الدائرة الثالثة فى محافظة المنوفية ـ دائرة بركة السبع راجع:

حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام: دراسة للحالة المصرية (رسالة دكتوراه غير منشورة: كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٥٧ـ٢٥٨.

٧ ـ الجدول رقم (١/ ٢) التوزيع الديموغرافى لقرى الوحدة المحلية لهورين فى إطار مركز بركة السبع (إحصاء ١٩٩٦م) هذه الدراسة.

٨ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٣) التوزيع الديموغرافى الإجمالى لسكان بعض محافظات البلاد ـ فى هذه الدراسة.

٩ ـ عادة ما تنشط حركة البناء فى الريف المصرى على «الأرض الزراعية» وعلى «الأراضى المملوكة للدولة وهيئاتها المختلفة» ـ وذلك قبيل «مواسم» إجراء الانتخابات، ويعلم الفلاحون أن الحكومة ستكون بمنأى عن أغضابهم فى هذه الظروف. . . وعادة ما ترفع «المخالفات»، ويتم التغاضى عن ذلك من قبل الأجهزة التابعة لها ـ وبتعبير الأهالى فإن الحكومة فى هذه الدراسة لديها استعداد للطناش و «الغطرشة» على مثل هذه التصرفات. . . وبعد أن تنقضى مواسم الانتخابات نكون أمام مثل هذه التصرفات. . وبعد أن تنقضى مواسم الانتخابات نكون أمام «واقع فعلى مكتسب» فيبقى الحال على ما هو عليه. وعلى المتضرر رفع الأمر إلى القضاء، وهذه فى نظر الباحث أحد الأساليب المصرية فى «المقاومة بالحيلة» انظر فى تأصيل الموضوع نظريًا وميدانيًا:

چيمس سكوت، المقاومة بالحيلة ـ كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم (ترجمة: إبراهيم العريس وميخائيل خورى)، بيروت: دار الساقى ط١، ١٩٩٥م، ص٩ـ٣١.

١٠ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٤) توزيع أنماط الملكية ـ وفق الحيازات الزراعية فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

١١ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٥) التوزيع التفصيلى لأنماط الملكية وفئاتها ـ وفق الحيازات الزراعية ـ فى الوحدة المحلية لقرية هورين.

١٣ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٦) أوضاع الخدمات الأساسية بالوحدة المحلية لقرية هورين.

١٤ ـ راجع الجدول رقم (١/ ٧) أوضاع المستوى التعليمي بالوحدة المحلية لقرية هورين.

١٥ ـ جريدة المنوفية، العدد (١٧٢)، مايو ١٩٩٧م، ص ٣.

١٦ ـ راجع حول ذلك:

ـ حامد عبدالماجد، مرجع سابق، ص ٢٥٧ـ٢٥٨، وكذلك:

- Austin Ranney, The Governing of Men (Hinsdale IIIionis: The Dryden Press 4th ed, 1975) pp. 152 - 6.

١٧ ـ راجع المقارنة حول أهمية الترشيح ومعاييره:

ـ د. سعاد الشرقاوى، نظام الانتخابات فى العالم وفى مصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

١٨ ـ جريدة المنوفية، العدد (١٧١) أبريل ١٩٩٧ ـ المحافظ: حريصون على انتخابات نظيفة ونزيهة دعما للديموقراطية، ص١.

١٩ ـ راجع حول مفهوم الحملة الانتخابية و «القضية الانتخابية» محور العملية الدعائية فيها:

ـ محمود كمال القاضى، الدعاية الانتخابية والنظام البرلمانى المصرى، القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٧م، ص ١١٧ـ١٢٧.

٢٠ ـ حامد عبد الماجد، مرجع سابق، ص: ٢١٥ ـ ٢١٦.

٢١ ـ لاحظنا من خلال تعاملنا مع الأرقام والبيانات التى حصلنا عليها من (مجلس المدينة) بصدد عدد سكان الوحدة المحلية لقرية هورين، وعدد المقيدين بجداول الانتخابات فى الوحدة المحلية وحصلنا عليهم من خلال مديرية الأمن (عبر اللجنة الانتخابية للحزب الوطنى)، والنتائج المعلنة للانتخابات رسميا. أن هناك «تقاربا» شديدا بين هذه الأرقام كما تؤكده (الجداول) المرفقة بالدراسة. إذ أن عدد السكان يكاد يتساوى مع عدد المقيدين بالجداول الانتخابية مع عدد الأصوات التى حصل عليها مرشحو الحزب الوطنى.

وقد أثار نا هذا التساؤل بالنسبة للتقارب بين عدد السكان الأصلى وعدد المقيدين بالجداول الانتخابية فأجاب مدير مركز المعلومات بمجلس مدينة بركة السبع بأن ذلك يرجع إلى:

١ ـ عدم تنقية الجداول الانتخابية من «الموتى».

٢ ـ ارتفاع معدلات الهجرة من الوحدة المحلية.

٣ ـ الإحصاء الذى قدمه لنا هو «إحصاء المقيمين فعلا» من الواقع ـ وليس «الإحصاء الدفترى» الموجود لدى قسم الشرطة.

ـ أجرينا مقابلة مع مدير مركز المعلومات بمجلس مدينة بركة السبع ـ بمكتبه بمجلس مدينة بركة السبع فى ٨/ ٤/ ١٩٩٧م.

٢٢ ـ اعترف بعض المرشحين بضرورة تدخل الحكومة فى نتائج الانتخابات؛ لكى ينجح مرشحو الحزب، للحفاظ على «هيبة النظام» وحماية الدولة من «المتطرفين».

٢٣ ـ د. جمال على زهران، انتخابات المجالس المحلية والتطور الديموقراطى فى مصر، الأهرام، ٢٧/ ١.

بعض الجداول الأساسية للمعلومات الواردة فى هذا الفصل

الجداول الأساسية الخاصة بتوصيف الوحدة المحلية

جدول رقم (١/١)

أسماء الوحدات المحلية التابعة لدائرة بركة السبع منوفية

م	اسم الوحدة المحلية	أسماء القرى، والعزب، والكفور التابعة للوحدة
١	بركة السبع	بركة السبع شرق، بركة السبع غرب
٢	قرية جنزور	عزبة الرافعى، عزبة الطلى
٣	قرية هورين	كفر هورين، الحلامشة
٤	طوخ طبنشا	طبنشا، الدبابية، عزبة راتب ـ كفر عليم
٥	أبو مشهور	الشهيد فكرى، الروضة، كفر الحمادية
٦	كفر هلال	كفر نفرة ـ كفر الشيخ طعيمة ـ كفر جعفر
٧	شنتنا الحجر	ميت أم صالح ـ ميت فارس ـ الغورى، كفر مليج

جدول رقم (١/٢)

التوزيع السكانى لقرى الوحدة المحلية لهورين

المتغيرات الديموغرافية البلد	النوع		الديانة		الفئات العمرية			إجمالي عدد السكان	المساحة المأهول (بالفدان)
	ذكر	أنثى	مسلم	مسيحى	٦ـ١٢	١٢ـ٦٥	٦٥ فأكثر		
هورين	٧٥٠١	٣٣٥٢	١٥٤٨٤	ـ	٢٢٣٢	٩٩٢٠	٥٣٩	١٤٨٥٣	٤٥٥
كفر هورين	٢٠٤٨	١٩٦٤	٣٩٣٢	٨٥	٤٨٤	٢٧١٥	١٩٠	٤٠١٢	٧٥
الحلامشة	١٠١٩	١٠٢٩	٢٣٤٦	ـ	٣٢٦	١٤٣٧	٩١	٢٠٤٨	١٠٤
مركز بركة السبع	١٠٢٢٣٠	٩٧٩١٢	٠٣٢٠١	١٣٦٨	٣٠٥٠٠	٣١٠٢٢	٧٧٧١	١٠٠١٤٢	٤٥٢٩

جدول رقم (١/ ٣)

التوزيع السكانى لبعض المحافظات المصرية

جدول رقم (١/ ٤) توزيع الأنماط الكلية لملكية الأراضى وفق الحيازات الزراعية فى الوحدة المحلية لقرية هورين

المساحة المنزرعة/ فدان	أقل من فدان واحد	من فدان : خمسة أفدنة	من خمسة : عشرة أفدنة	عشرة أفدنة فأكثر
عدد الحيازات الزراعية	٢٠٠٨	٦٢٨	١٨	٤

جدول رقم (١/ ٥) توزيع أنماط ملكية الأراضى وفئاتها ـ وفقًا للحيازات الزراعية ـ فى قرى الوحدة المحلية لقرية هورين

البيانات الأساسية	المساحة الكلية	المساحة المنزرعة				فئـــات الملكيـــة				عدد الحيازات	
القـــرى	(فدان)	ملك	إيجار	أقل من فدان	١ ـ ٣	أقل من فدان	١ ـ ٥	٥ ـ ١٠	١٠ فأكثر	ملـــك وإيجـــار	إصلاح
هورين	٢٤٣٠	١٧٤٠	٢٢٩	٢٠٠	٧٥	٧٣٣	٤٩٧	١٧	٤	١٥٦٠	—
كفر هورين	٥١٤	٤٧٤	٤٠	٦٠	-	٨٥١	١٠١	١	-	١٠٠٣	—
الحلامشة	٣٤٧	-	٥	٥٢	٢	٤٢٤	٣٠	-	-	٥٠٤	—

جدول رقم (١/ ٦) توزيع خدمات المياه والكهرباء والإسكان

فى الوحدة المحلية لقرية هورين

بيانات الخدمات بلدان الوحدة المحلية	إجمالى عدد السكان	الخدمـــات		الوحدات السكنية	المساكن بالفدان	معدل التزاحم/ سكن
		مياة شرب	كهرباء			
قرية هورين	١٤٨٥٢	١٨٠٣	١٨٠٣	٢٥٥٣	٤٥٥	٢
كفر هورين	٤٠١٢	٥٢٨	٥٢٨	٨١٦	٧٥	٢
الحلامشة	٢٠٤٨	٢٦٩	٢٦٩	٤٩٢	١٠٤	١,٣
بركة السبع	٢٠٠١٤٢	١٩٧١٨	١٩٧١٨	٣١٥٩٥	٤٥٢٩	٢,١

جدول رقم (١/ ٧) توزيع الخدمة التعليمية

فى قرى الوحدة المحلية لقرية هورين

بيانات أساسية البلد	المستوى التعليمى				المؤسسات التعليمية		من هم فى سن التعليم (٦ – ١٨)
	أمىّ	متوسط	جامعة	فوق الجامعة	مدارس	معاهد دينية	
هورين	٣٨٣	٤١٦٩	٥٩٤	–	١١	١	٧٤٩٢
كفر هورين	٧٩٩	١١٥٢	١٨٩	–	٣	–	٢٠٩١
الحلامشة	٤٨٣	٥٣٣	٦٠	–	٢	–	١١٤٣
بركة السبع	٤٦٢٩٤	١٧٢٩	٥٣١٧	–	٩٨	٦	٨٤٩٨٤

الفصل التاسع

التطورات الحديثة فى دراسة ظاهرة الرأى العام

مقدمة الفصل التاسع

نحاول فى هذا الفصل رصد الاتجاهات الأساسية الحديثة فى حقل دراسات الرأى العام وتحليلها خاصة من زاوية علاقتها بالعملية السياسية خلال العقد الأخير استنادًا إلى مراجعة الكتابات الرئيسية المتاحة [1]، وتدور عملية الرصد والتحليل حول محورين متكاملين: **الأول**: منهجية دراسات الرأى العام، و **الثانى**: موضوعات وقضايا أجندة تلك الدراسات مع تقديمها فى سياق تفاعلى تمتزج فيه الإضافة النظرية بالجوانب المنهجية؛ لتحدد معالم الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام، ويكون التساؤل الأساسى عن مضمون القضايا التى تثيرها والإضافات التى تقدمها والمحددات والعوامل المفسرة لذلك؟ وذلك مقارنة بما قدمناه فى الفصول السابقة.

وينبع من ذلك ضرورة الإجابة عن تساؤلات فرعية تحدد مضمون هذا الفصل: -

أ - إلى أى مدى قدمت الاتجاهات الحديثة تعديلات فى الإطار التنظيرى والفلسفى المهيمن على دراسات واستطلاعات الرأى العام والنابع من نموذج الديموقراطية التعددية؛ لكى يكون صالحًا وملائمًا للتطبيق على الدول ذات الأنظمة الشمولية والتسلطية، ولا يكون قاصرا على الدول التى تنتمى إلى النموذج الأول؟

ب - إلى أى مدى قدمت الاتجاهات الحديثة تعديلات تتعلق بالإطار القيمى والأخلاقى لدراسات واستطلاعات الرأى العام فى مراحلها المختلفة، وكيف طبقت ذلك فى حالات دراسية محددة؟

ج - هل قدمت الاتجاهات الحديثة إضافات فيما يتعلق بالإطار المعرفى لدراسات الرأى العام، أى باختصار ما يدور حول تعريف الرأى العام وتحديده و أنواعه، وطبيعته، والمصادر التعريفية لدراسته؟

د - إلى أى مدى قدمت الاتجاهات الحديثة تطويراً حقيقيًا فى استطلاعات الرأى العام حول الأحداث السياسية سواء من زاوية منهجيتها، وطرق إجرائها وأجندتها وموضوعاتها؟

هـ- وهل قدمت الاتجاهات الحديثة إضافات فعلية بصدد أساليب و أدوات جمع المعلومات عن قضايا الرأى العام ونماذج و أطر تحليلها المختلفة، وإلى أى مدى كانت هذه الإضافات ؟

و- إلى أى مدى عكست الأجندة البحثية فى دراسات الرأى العام قضايا العملية السياسية خاصة علاقة اتجاهات الرأى العام بالمشاركة السياسية والسلوك التصويتى وعملية تشكيل الرأى العام بنماذجها المختلفة وعلاقة الرأى العام بالسلطة والنظام السياسى وممارساته داخليًا وخارجيًا وعلاقة الاتصال السياسى ودور وسائله فى تحديد أجندة للرأى العام؟

وهكذا نسعى؛ لتلمس الأبعاد الحديثة فى اتجاهات دراسات الرأى العام وماهية القضايا والإشكاليات النظرية والمنهجية والعملية التى تثيرها دراستها وماهية موقعها العلمى فى إطار النظم السياسية ؟

وبالتالى فإننا فى هذا الفصل نتناول الاتجاهات الحديثة لدراسة الرأى العام من حيث المنهجية بما تتضمنه من مداخل تحليلية، وأطر نظرية ومفاهيمية، ومعايير للتصنيف، والقياس. . إلخ، ومن حيث الجسد المعرفى الفكرى بما يتضمنه من رصد لأهم مجالات الخريطة البحثية وقضايا و أولويات الاهتمام العلمى مع إعطاء التفسيرات المناسبة لكلٍّ منها. . [٢] محاولين الإجابة على التساؤلات السابقة، ومن ثم نتناول فى **المبحث الأول**: تعريف الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام وتحديدها، و الإطار التنظيرى والفلسفى الكلى الموجه لدراسات واستطلاعات الرأى العام، والإطار المعرفى لدراسات الرأى العام: المفاهيم والطبيعة والمصادر، وأساليب جمع المعلومات وأدوات ونماذج و أطر تحليلها فى دراسات الرأى العام.

وفى **المبحث الثانى** نتناول: استطلاعات الرأى العام: من حيث المنهجية والقضايا، وكذلك الأجندة البحثية لدراسات الرأى العام فى علاقتها بالعملية السياسية، ومستقبل دراسات الرأى العام فى ظل الثورة المعلوماتية والعولمة.

ومن ثم نختتم بأهم الملامح الأساسية للاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام كاستخلاص عام من الاستعراض السابق.

المبحث الأول

الاتجاهات الحديثة فى منهجية دراسة الرأى العام

أولاً: تحديد مفهوم الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام:

قبل الحديث عن منهجية دراسة الرأى العام، فإن نقطة البداية السليمة هى تحديد المقصود بـ « الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام» وكيفية تحديدها علميًا ؟ الأمر الذى يتحقق من وجهة نظرنا عبر الإشارة إلى كليات أربع أساسية هى [٣] :

١- **الاتجاهات** " Trends" نقصد بها التيارات الفكرية والمدارس العلمية الأساسية العامة والكلية، التى تشكل خريطة وأجندة المجال البحثى المعين بموضوعاته، وقضاياه، وإشكالاته، ونتائجة فى هذا العلم.

٢- **الحديثة** "Modern" وهى وصف للاتجاهات بالمعنى السابق، أى وصف للخريطة البحثية والدراسية المتعلقة بالاتجاهات، وهو وصف يُخرج منها الاتجاهات « القديمة» و«التقليدية»، ويدخل فيها « الحديثة» و « التجديدية» والمعاصرة. . . إلخ.

كما تشير أيضًا إلى معنى التراكم المعرفى والعلمى الذى يتحقق من خلال طرح الزمن لأدوات بحثية متجددة يمكن تطبيقها فى هذا الحقل الدراسى؛ فتتخلق الاتجاهات الحديثة.

كما تشير كذلك إلى ما قصده صاحب دراسة الثورات العلمية ـ **Scientific Revolution** بصدد تغيير المنظورات وتحولها، خاصة عندما يصل الـ " **Paradigm** " لمأزق يتمثل فى وجود ظواهر معينة يعجز عن تفسيرها ونكون أمام"**Abnormal Science** " فيحدث ما يسمى بـ « الثورات العلمية » كأحد الأبعاد المهمة فى الاتجاهات الحديثة من الناحية المنهجية كما سنرى. [٤]

٣ـ **فى دراسة:** تشير إلى قضية المنهاجية فى دراسة الرأى العام، ونعنى بهذه المنهجية مستويات ثلاثة، وهى [٥]: **الأول**: الإطار المعرفى الفكرى والفلسفى « Paradigm» **والثانى**: طرق الدراسة ومنطقها وخطواتها، **والثالث**: الأدوات والأساليب البحثية والتحليلية.

ينصرف المستوى **الأول** إلى التنظير باعتباره إطاراً حاكماً كليًا، بينما يشير **الثانى والثالث** إلى التطبيق والممارسة الفعلية للدراسة إزاء موضوعات وقضايا محددة، وهو موضع التركيز فى هذا المبحث.

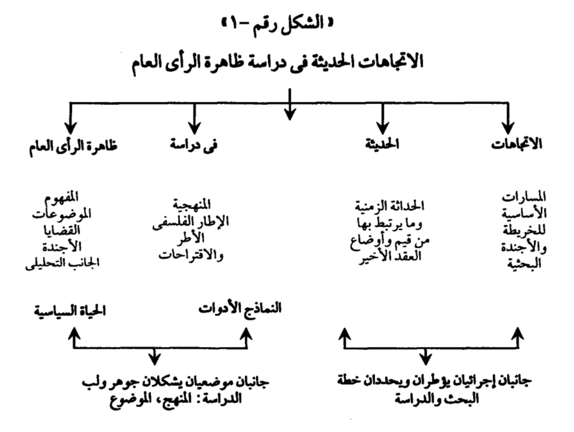
٤- الرأى العام: وهو يشير إلى الحقل محل البحث « الرأى العام » كعلم، وكظاهرة سياسية أو ذات أبعاد وجوانب سياسية.

وسنحاول رصد وتحليل الاتجاهات الأساسية الحديثة بصدد تعريفه عبر تفكيك مفرداته ووضعه فى سياقه، وتوصيف أهم خصائصه وسماته، وتصنيف أنواعه وعناصره والبحث فى مصادره الفكرية وطبيعته... إلخ.

وكذلك تحديد « الأجندة البحثية » لأهم القضايا والموضوعات ومحاولة تسكينها وتوظيفها فى إطار البنية المعرفية والبحثية المتعلقة بعلم « السياسة » ؛ بحيث يتم عقد الصلة بين هذه الأولويات والتخصصات التى تنتمى إليها، ومدى صلتها بحقل دراسات الرأى العام، وهو الأمر الذى سنركز عليه فى المبحث الثانى

والشكل التالى - يلخص هذه الكليات الأربع : الاتجاهات الحديثة فى دراسات ظاهرة الرأى العام سواء من حيث المنهجية، أو مادة العلم وموضوعاته الأساسية.

« الشكل رقم -١ »



* والواقع أن تناول الموضوع ودراسته بهذا التحديد والتحرير يمكن أن يعطى الصورة الكلية للتطورات العلمية فى هذا الحقل الدراسى الأكثر تفاعلاً وحساسية للمتغيرات فى البيئة المحيطة.

و الواقع أن هناك عدة قضايا ومسائل منهجية مبدئية عامة يجب أخذها بعين الاعتبار عند رصد الاتجاهات الحديثة فى دراسة ظاهرة الرأى العام وتحليلها، وتتمثل فى الخمس التالية:

الأولى: تدور حول قضية « العالمية » و « الخصوصية» بصدد الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام، ورغم التحفظ على الفهم « الشائع » الذى يُرادف بين مفهوم «الاتجاهات الحديثة »، وقضية « العالمية» ؛ حيث يعتبر «التقليدية » مرادفة لـ «الخصوصية»، إلا أننا لاحظنا أن الغالبية العظمى من المساهمات الحديثة فى مجال دراسات الرأى العام من حيث المنهجية و المحتوى أو الأجندة - ترتبط ببلدان العالم المتقدم أو الأول، وبالنظرية الديموقراطية تحديداً، بل إنه حتى انتقاداتها تدور فى ذات الفلك والإطار.

أما المساهمات الحديثة من بلدان الجنوب والعالم الثالث - ففضلاً عن قلتها - إلا أنها لم ترتفع ؛ لكى تقدم مساهمة حقيقية على صعيد المنهجية البحثية فى هذا الحقل العلمى، كما أنها على صعيد القضايا والأجندة البحثية وإن عالجت قضايا مهمة تتعلق بواقع مجتمعاتها ومشكلاته فإنها تظل تترجم - بدرجات متفاوتة - أولويات قضايا الأجندة الأخرى « العالمية». . وإذا كانت ثمة انتقادات جادة يقدمها الكثير من الباحثين من دول الجنوب والعالم الثالث لظاهرة «تبعية » دراسات الرأى العام - منهجية وأطر تحليلية وأجندة بحثية - لتلك السائدة فى العالم الأول والمتقدم ؛ فإن هذه الانتقادات لم تتخط ذلك - فيما ندر - فى رأينا لإبداع وتقديم البدائل التى تترجم الخصوصية الحضارية، و طبيعة الشعوب، ونوعية القضايا والمشكلات السياسية وغير السياسية فى دراسات الرأى العام.

الثانية: تتحدد طبيعة « العلم » - الرأى العام منهجًا ومحتوى - بكونه من العلوم البينية التى يسهم فى تكوين مجاله خلفيات بحثية وحقول علمية متنوعة، الأمر الذى جعل أحد سماته «التكاملية»، وأنه « علم مصب » ؛ تشارك فى بلورته تخصصات علمية من قبيل: علم الاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس الجماعى، وعلوم الاتصال والإعلام، فضلاً عن علم السياسة باعتباره مُصنفًا فى إطار دراسات النظم السياسية كالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والمصالح . . . إلخ.

وقد أدت هذه الطبيعة لدراسات الرأى العام إلى إنتاج جسد معرفى يحتاج باستمرار إلى خلق نوع من التجانس والتكامل بين مكوناته، وأيضًا إلى بلورة عدد من الاقتراحات المنهجية، والنماذج، والأدوات التى تحتاج باستمرار إلى إعادة تكييفها وتطويرها؛ لتتناسب مع طبيعة موضوعات وظواهر هذا الحقل العلمى السريع التطور والتغير.

وتشير بعض الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام إلى ظاهرتين بهذا الصدد:

أ- سيطرة مدخل الاقتصاد السياسى فى التحليل؛ الأمر الذى أدى إلى انكماش دور المداخل الأخرى.

ب- محاولة تقييد دخول غير المتخصصين فى مجال دراسات الرأى العام واستطلاعاته إلى مجال الدراسة والبحث فيه؛ لأنه يؤدى لتدهور مستواها، فى حين يرى البعض أن المجال يضم إسهامات جادة من تخصصات أخرى مثل: الصحافة، والقانون (٦).

يمكن القول بشكل عام إننا نرصد الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام؛ لبيان «الأصل» الفكرى والعلمى الذى ينتسب إليه كل إسهام علمى فى الحقل- سواء على مستوى المنهجية أو الأجندة البحثية- وإلى أى مدى نجحت فى التكامل معًا؛ لكى تؤسس جسدًا علميًا مستقلاً عن تخصصاتها الأولى والأصيلة.

الثالثة: تطرح قضية محورية فى دراسات الرأى العام وتحديدًا فى علاقته بالظاهرة السياسية- أيًا كان التحديد العلمى لطبيعتها- «الدولة» أو «السلطة السياسية» أو النظام السياسى.. إلخ- وهذه القضية هى طبيعة الظاهرة السياسية باعتبارها الإطار الكلى الذى يضم مختلف القوى والتنظيمات السياسية، والفاعليات، وقوى الرأى العام.. إلخ.

ودون دخول فى تفاصيل حول مفاهيم: الدولة، والسلطة السياسية، والنظم السياسية... واختلاف طبيعتها، وأشكالها، ومؤسساتها، وأنماط علاقتها بالمجتمع المدنى أو الأهلى، وما تعانيه من أزمات حقيقية ومشكلات، واختلاف ذلك فى «الدرجة» و«النوع» ما بين بلدان العالم المتقدم، والمتخلف سياسيًا.

ومن هذا المنطلق تعد طبيعة الدولة، والسلطة والنظم السياسية وأشكالها وأزماتها متغيرًا أساسيًا عند دراسة ظاهرة الرأى العام برؤية سياسية، ويتعين ملاحظة ذلك عند دراسة ورصد الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام، وتحديد طبيعة واتجاهات علاقته بالدولة أو السلطة السياسية الحاكمة، ويظل هذا «المعيار» من أهم المعايير الحاكمة فى تصنيف الاتجاهات من ناحية، ورصد طبيعة العلاقة واتجاهاتها من ناحية أخرى.

الرابعة: تتعلق بالأبعاد النظامية والمؤسسية لدراسات الرأى العام واستطلاعاته، فإذا كانت ظاهرة الرأى العام حقيقة واقعة تعرفها كل المجتمعات البشرية فى الوقت الحالى - باختلاف أصولها الحضارية - ومظاهر وأشكال التعبير والإفصاح عنها - فإن هذه الدول والمجتمعات تختلف فى «الاعتراف» بوجود الظاهرة، و«السماح» لها - أو لبعض مظاهرها وأشكالها السلمية - على الأقل بالتعبير والإفصاح عن نفسها، وكذلك باستيعاب مطالبها فى قنوات السلطة ومؤسسات الأنظمة على نحو ما هو معروف.

وإذا كان ذلك هو الموقف من ظاهرة الرأى العام، فإن الأمر يتكرر بالنسبة للدراسات والاستطلاعات حولها، فالمجتمعات المتقدمة عرفت منذ أكثر من نصف قرن مؤسسات علمية حقيقية ذات تقاليد بحثية راسخة فى دراسات الرأى العام وقياسه، بحيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ من اللوازم الأساسية للعملية السياسية والتطور السياسى والديموقراطى التعددى فيها . . . وعلى الجانب الآخر فإن مجتمعات العالم الثالث والنامى - فى غالبها - وهى تسعى فى مضمار التطور السياسى، لم تعرف بعدُ مؤسسات حقيقية و«مستقلة» استقلالاً فعليًا لقياس الرأى العام؛ لكى تؤدى دورها فى التطوير السياسى للمجتمعات والأنظمة، وما تزال دعوات العلماء - فى مصر مثلاً - ترتفع مطالبة بإقامة مثل هذه المعاهد لدراسة الرأى العام والمؤسسات لقياسه ؛ ولعل ذلك إحدى إشكاليات - أى مظاهر و أسباب - تخلف دراسات الرأى العام وعدم تطورها، خاصة فيما يتعلق فى علاقتها بالظاهرة والعملية السياسية [٧].

الخامسة: تتعلق بعلاقة ظاهرة الرأى العام بمختلف عناصر النظام السياسى ومتغيراته، فدراسات الرأى العام والمجتمعات - باختلاف أشكالها ومظاهرها التعبيرية - تُعد مدخلاً مهمًا لدراسة وتحليل طبيعة النظم السياسية، وقياس درجة تطورها السياسى، وحيوية القوى السياسية فيها.

ويمكن من خلال هذا المدخل دراسة الكثير من القضايا الأساسية من قبيل: الإطار الدستورى و القانونى ومدى تعبيره عن إرادة الأمة فى طريقة وضعه وصياغته، وفى روحه العامة وفلسفته، وفى مواده ونصوصه . . . إلخ، والإطار الاجتماعى أو المجتمعى (القاعدة الاجتماعية للنظام السياسى) أى طبيعة القوى والتيارات السياسية الأساسية والغالبة فى المجتمع، وأنماط التفاعلات بين مكونات النظام السياسى وعناصره، ومدى شعبية أو ديموقراطية عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، ووضع وتنفيذ السياسات العامة.

يؤكد ذلك المدخل أهمية رصد الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام وتحليلها من

هذه الزاوية أى فى علاقاتها بمختلف ديناميات النظم السياسية فى سياقاتها المجتمعية والحضارية المختلفة.

السادسة: ترتبط هذه الملاحظة بالقراءة الأولية فى رصد الاتجاهات الحديثة لدراسات ظاهرة الرأى العام واستطلاعاته، والتى جاءت لتدعم نتيجة تم التوصل إليها فى الكثير من الدراسات السابقة [٨]، وهى الندرة النسبية لنوعية الدراسات التى تُعنى بالجوانب التأصيلية، والتنظيرية، والفلسفية، والتاريخية رغم أهميتها من وجهة نظرنا فى إعطاء دراسات الرأى العام الأبعاد التحليلية، والتفسيرية خاصة للدلالات الكمية والرقمية، وعلى الجانب الآخر فإن هناك كمًا هائلاً من الإنتاج البحثى و الدراسات الميدانية والتطبيقية ودراسات الحالة تشكل فى الوقت الراهن السمة العامة الأساسية للكتابة فى هذا الحقل، ولعل « الأكثر ندرة » هو تلك الدراسات والكتابات التى تجمع باقتدار حقيقى وليس مجرد التجاور المكانى بين دفتى الدراسة - بين الجوانب التأصيلية والتنظيرية، والجوانب الميدانية الاختبارية والتطبيقية وتوظفها معًا بشكل متكامل ومتناسق بحيث يفيض كلّ منهما على الآخر ويثرى دراساته وبحوثه فى تناول موضوعات الرأى العام.

ثانيًا: الإطار الفلسفى الكلى الموجه لدراسات ظاهرة الرأى العام:

ينبع الإطار الفلسفى الكلى **"Paradigm"** الموجه لدراسات الرأى العام واستطلاعاته من « الحضارة السياسية السائدة » بمحورها التحليلى الذى يدور حول العلاقة بين « الحاكم والمحكوم » بما تتضمنه من حقوق والتزامات، وأيضًا نموذجها للممارسة السياسية، وهو الديموقراطية والتعددية بما تتضمنه من آليات العمل الحزبى، وتداول السلطة.. إلخ [٩]، ويحظى هذا الإطار الفلسفى الكلى بنوع من القبول من الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام ولا تُوجه له إلا القليل من الانتقادات كما سنرى رغم الأزمة التى يواجهها.

وبالتالى ثمة تلازم بين الإطار الفلسفى الكلى وما ينبثق عنه من نموذج للممارسة السياسية، وبين دراسات الرأى العام واستطلاعاته غير أن الإشكالية الفعلية هى أن هذه الدراسات والاستطلاعات بما تنطلق منه قيم، وتبحث عنه من آليات العمل السياسى تفضى إلى نفى وجود الظاهرة فى البلدان التى لا يقوم نظامها على النمط الديموقراطى والتعددى - وفق النموذج الغربى - أولا تطبقه على نحو كامل، أو القول بأن له وجودًا غير مُدرك، فهو رأى عام كامن لا سبيل إلى قياسه أو معرفته، أو أنه غير فعال؛ لعدم تأثيره فى صنع السياسات العامة [١٠]، وتؤكد الكثير من الدراسات التى تنتمى إلى الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام واستطلاعاته أنه من غير المقبول علميًا إنكار وجود ظاهرة

الرأى العام كلية فى الدول ذات الأنظمة الشمولية والتسلطية، كل ما فى الأمر أنها يمكن أن تتخذ مظاهر وأشكالاً أخرى غير تلك التى تعرفها الدول ذات الأنظمة الديموقراطية والتعددية الغربية (١١) ، ويرتبط ذلك بالاتجاه الذى يحاول إعادة النظر فى النموذج الفكرى والفلسفى الكلى الحاكم لدراسات الرأى العام فى المجتمعات الديموقراطية التعددية التمثيلية والمتوارث منذ عصر الأنوار والنهضة الأوروبى ويحاول إثبات أن الاختلاف بين طبيعة الرأى العام وخصائصه فى مختلف النماذج الحضارية والأنظمة السياسية فى الدرجة وليس النوع (١٢) .

وتحاول بعض الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام فى هذا السياق أن تُعيد التفكير فى النظم العقيدية الموجهة لهذه الدراسات، بحيث تمتد لتشمل تلك المجتمعات التى تظهر فيها مؤشرات السلوك الإكراهى، بالإضافة إلى تلك التى تشهد درجات مختلفة من التسامح السياسى والتعددية المجتمعية (١٣) .

وبالتالى فإنه لابد من حدوث نوع من التعديلات فى الـ "Paradigm" الحالى؛ لأنه وصل إلى حالة من الأزمة تمثلت فى عجزه عن إيجاد التفسيرات السليمة والملائمة لبعض أبعاد الرأى العام وظواهره المختلفة، وعن إبداع أو توفير الآليات والأدوات المحددة لاكتشافها، وهذا الوضع يقترب من الحالة التى أطلق عليها توماس كون Abnormal Science فالتحول يحدث تدريجيًا فى الإطار الفلسفى الكلى (Paradigm) ليصل ما يُطلق عليه الثورات العلمية (Scientific Revolutions) . (١٤)

وفى هذا الإطار يذهب چيمس سكوت إلى أن بعض المجتمعات - فى جنوب شرق آسيا و أفريقيا - تعرف مظاهر وأشكالاً مختلفة للتعبير عن ظاهرة الرأى العام تختلف عن تلك المعروفة فى المجتمعات الغربية، وهنا فإن التحدى يكمن فى إبداع وسائل وأساليب لاكتشافها ودراستها علميًا (١٥) ، و الأمر ذاته ينطبق على الرأى العام فى المجتمعات العربية والمجتمع المصرى خاصة من وجهة نظرنا حيث تحتاج بعض مظاهره وتعبيراته إلى إبداع تقنيات وأدوات متميزة عن أدوات القياس واستطلاعات الرأى العام المتداولة؛ للكشف عنها ودراستها من الناحية العلمية الدقيقة.

على أن الجدل العلمى داخل الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام لايزال محتدمًا بين **الاتجاه الأول**: يمثله أولئك الذين يرون أن الأزمة لا تتعلق بقواعد وأسس الإطار الفلسفى والتنظيرى **Paradigm** والذى لا يستوعب الظاهرة وينفى وجودها؛ وبالتالى دراساتها خارجه وعلى هذا فإنهم يرون أن ما تحرزه استطلاعات الرأى العام فى البلدان المتقدمة غالبًا من نجاحات (١٦) ، أو ما تصادفه من فشل فى التنبؤ فى ذات المجتمعات (١٧)

ليست من هذا الباب؛ لأن الانتقاد الجذرى يوجه لأسس الإطار وفلسفته، فالإشكالية ليست فى عجز الأدوات والآليات، وإنما هى أعمق، وتتعلق بالتبعية فى الإطار الفلسفى الكلى.

والاتجاه الثانى: يمثله أولئك الذين يرون أن الأزمة لا تتعلق بالإطار الفلسفى الكلى القائم، و إنما بتكييف الأدوات والوسائل القائمة؛ لتلائم دراسات المظاهر المختلفة للرأى العام فى هذه المجتمعات غير الغربية، وكذلك محاولة إبداع وتطوير أساليب ووسائل جديدة لدراسة وقياس هذه التعبيرات والمظاهر.(١٨)

ثالثا: الإطار القيمى والأخلاقى لدراسات واستطلاعات الرأى العام:

عكست الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام اهتمامًا بالغًا بما يُطلق عليه «الإطار القيمى» الحاكم لها، والأخلاقيات المنظمة لاستطلاعاتها، رغم قدم وجود قواعد منهجية و مبادئ أخلاقية فيما يشبه الكشف الحسابى العام **Public Audit** الذى يمكن بمقتضاها مراجعه كافة مراحل إجراء استطلاعات الرأى العام(١٩)؛ فقد عادت الاتجاهات الحديثة إلى التأكيد على قضية أخلاقيات دراسات واستطلاعات الرأى العام عبر السير فى اتجاهين متكاملين: **الاتجاه الأول**: يعمل على تنمية الأساليب المنهجية التى من شأنها الارتفاع بالمكانة العلمية لقياسات الرأى العام، بينما **الاتجاه الثانى**: يجتهد لوضع المواثيق الأخلاقية **Ethical Codes** التى يرى أن يلتزم بها المشتغلون باستطلاعات وقياسات الرأى العام، والتى تعمل على تنمية الوعى بأخلاقيات العمل فى هذا المجال، فضلاً عن الاستناد إليها فى تقييم استطلاعات وقياسات الرأى العام(٢٠)، وفى هذا الصدد تذكر جهود الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام **AAPOR**، والجمعية الأوروبية لبحوث الرأى والتسوق **ESOMAR**، ومجلس منظمات البحث المسحى الأمريكى **CASRO**، كما أكدت بعض الاتجاهات أيضًا على إعادة طرح فكرة تقييد أو ضبط ممارسة مهنة قياس الراى العام، كما يحدث فى غالبية المهن للحصول على شهادة **Certificate** أوترخيص **License**؛ وبهذا يستبعد غير المؤهلين علميًا للقيام بهذا العمل، أو غير الملتزمين أخلاقيًا بشروط ممارسة المهنة(٢١)، ورغم كل هذه الجهود المبذولة فلا تزال الاتجاهات الحديثة تؤكد على أنه تسود الساحة أنواع من استطلاعات الرأى يشوبها كثير من التجاوزات المنهجية، فضلاً عن التجاوزات الأخلاقية، الأمر الذى يهدد مستقبل الدراسات العلمية والاستطلاعات بصدد ظاهرة الرأى العام فى مختلف المجتمعات، وليس فقط المجتمعات النامية.(٢٢)

ومن الإشكاليات التى تثيرها الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام واستطلاعاته بصدد الإطار القيمى، أنها قد تطرح قيمة محورية ما كأساس لتقييم القضايا فى الوقت

الذى تطرح فيه السلطة السياسية قيمة مخالفة أو مناقضة، فيحدث نوع من الصراع القيمى بينهما، وثمة دراسات حالة ناقشت قضية « إيران - كونترا »، وقضية كلينتون - لونيسكى[٢٣]، على سبيل المثال فى الأولى طرحت الدراسات إطاراً قيمياً مبدئياً هو «الأمانة» "Honesty" فى مقابل بدائل قيمية أخرى طرحتها الحكومة الأمريكية مثل «الكفاءة»، والدفع بعدم الاختصاص، والحكمة فى إدارة الشئون الخارجية. . . فحدث الصراع القيمى، ولكن وسائط الاتصال نجحت فى جذب القضية نحو مناقشة مدى قانونية الحدث، وتم التحكم فى معناه وتكرر الأمر نفسه فى القضية الثانية.

وتركز الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام واستطلاعاته على النتائج المترتبة على الإطار القيمى، وكيف أنه يمكن الباحثين من دراسة بعض القضايا البالغة الأهمية من قبيل:

أ- القضايا المعرفية Cognitive وهى تثير تساؤلاً حول: هل يدرك الرأى القضايا المختلفة طبقًا لهذا الإطار القيمى فعلاً؟

ب- القضايا الوجدانية Affective وهى تثير تساؤلاً حول: هل هناك بعض القطاعات المهمة فى الرأى العام تشعر بالاغتراب؛ نتيجة لإدراكها أن أساليبها فى تقييم المواقف والقضايا ليست السائدة؟

ج- القضايا السلوكية "Behavioral" وهى تثير تساؤلاً: هل هناك بعض الأطر القيمية التى تثبط المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية دون غيرها؟

د- القضايا البنيوية Structural وهى تثير تساؤلاً: كيف أن التغييرات التى تطرأ على الأطر القيمية للخطاب العام تؤثر على التغيرات فى الهياكل الاجتماعية والسياسية؟

وفى ذات الاتجاه ترصد بعض الدراسات قضية تأثير القيم المرغوبة اجتماعيًا على نتائج استطلاعات الرأى العام، حيث تميز فى هذا الإطار بين نوعين من العقلية ما يسمى بـ «المثالية أو الأسطورية "Mythological" و« الواقعية أو البرجماتية» الأولى: مسئولة عن التكيف النفسى والسياسى للفرد مع البيئة، وغالبًا ما تنشط عندما يتم تحديد اتجاهات الرأى العام إزاء الموضوعات ذات الأهمية الاجتماعية مثل: القضايا العنصرية، وقضايا الرفاهية، والدين؛ إذ أن الكثيرين من المبحوثين يجيبون على الأسئلة بناء على إدراكهم للقيم المقبولة اجتماعيًا، فعندما تم سؤال بعض الناخبين فى بعض الولايات الأمريكية عن «العنصرية» كمعيار صوتوا على أساسه كانت الإجابة بالنفى، إلا أن الممارسة كشفت حقيقة مختلفة، كما أن ذلك ينطبق على رأيهم العام إزاء القضايا السياسية الحساسة فى إطار نظام القيم الأمريكى[٢٤]، وتناقش بعض الاتجاهات الحديثة للرأى العام ما إذا كان

ذلك راجعًا لتحيزات تغطية وسائل الإعلام أم لخصائص الجمهور(٢٥)، وتميل معظم الدراسات إلى تأكيد وجود مجموعة من الصور النمطية أو المحدودة **Stereotypes** عن بعض القضايا والمجموعات هى التى تحدد اتجاهات الرأى العام(٢٦)، وتؤكد أن الإطار القيمى قد يتخطى تأثيره إلى الموقف السياسى كالمشاركة السياسية والشعور بجدواها، وتناقش معضلة العلاقة بينها وبين الانقسامات العرقية داخل الرأى العام(٢٧)، وكيف أن الأمريكيين من ذوى الأصول اللاتينية مثلاً يرون فى التصويت سلوكًا رمزيًا أكثر من كونه أداة للتغيير(٢٨) وتناقش هذه الدراسات ذلك فى إطار كيف أن منظومة القيم تحدد الهوية وبدورها تحدد الموقف السياسى(٢٩)، وتؤكد على ذلك بالذات فى المنظمات الطوعية(٣٠).

وبالطبع فإن الإطار القيمى كما ترصده الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام ليس ثابتًا فى ذاته أو تأثيراته ؛ حيث تفرض التغيرات الكونية تغيرات مماثلة عليه(٣١) الأمر الذى ينعكس بدوره على الرأى العام ودراساته واستطلاعاته، ولكن السؤال الذى يُثار فى هذا الصدد إلى أى مدى تمثل هذه التغيرات تحولاً « نوعيًا» فى نظام القيم السائد، وقد انتقدت بعض الاتجاهات الحديثة دراسات الرأى العام على أساس أن إطار القيم الذى تطرحه يمنع الرأى العام من تطوير اتجاهات نقدية تجاه الأيديولوچية الرأسمالية، والديموقراطية الليبرالية السائدة، والتى تخدم مصالح الصفوة على حساب الرأى العام(٣٢)، وذلك رغم وجود بعض الدراسات التى ركزت على قيم « العدالة الاجتماعية » وآثارها على الرأى العام فى هذه المجتمعات بالإضافة إلى مجتمعات ما بعد الشيوعية(٣٣)، وكذلك قيم التسامح السياسى(٣٤).

وأيضًا على الرغم من القضايا القيمية التى أثارتها كلّ من فضيحة ووترجيت، و الكونترا، ولونيسكى ؛ فإنه لم يوجد بعد اتجاه علمى له وزنه فى الدراسات يتعرض لأخلاقية وكفاءة النظام الليبرالى والرأسمالى الذى أثمر ذلك، ويجد ذلك تفسيره فى أن الاختلافات فى الأطر القيمية لا تؤثر على الثقافة السائدة أو على الولاء الاسمى للنموذج الديموقراطى والأيديولوچية الرأسمالية. . . وفى النهاية تؤكد الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام على أن المهمة الحقيقية لها هى التعامل مع المستوى الفعلى والبرجماتى للعقلية، واستشفاف الأفكار والمشاعر التى تحكم ـ فعلاً ـ السلوك وتحدده فى إطار الراى العام.

رابعًا: الإطار المعرفى لدراسات الرأى العام: التعريف، والطبيعة، والمصادر:

ثار جدل واسع حول مفهوم « الرأى العام » ـ منذ ظهوره فى أواخر القرن الثامن عشر

وحتى الآن ـ تعريفه وتحديد مكوناته ؛ وقد لاحظنا استمرار الجدل بصدده على المستوى المعرفي إذ ليس هناك تعريف عام مقبول يحظى بالإجماع، وكان الحل الذى لجأت إليه غالبية الاتجاهات الحديثة هو تفادى هذا التحديد عبر التركيز على وظائف مفهوم وظاهرة الرأى العام أى تقديم تحديد وظيفى له [٣٥] ، وخاصة فى علاقته بالعملية السياسية. . . غير أن هذا لا ينفى وجود بعض الاتجاهات الحديثة التى لاتزال معنية بتحديد المفهوم وتعريفه عبر محاولة الربط بين الأصول التاريخية للمفهوم، ومصادره الفكرية والنظرية، وعلاقته بالعملية السياسية ؛ ومن الأمثلة على ذلك الاتجاه المعروف فى المدرسة البريطانية للعلوم السياسية بـ **"New Liberal Project"** والذى يحاول إعادة بناء مفهوم للرأى العام عبر المزج بين مصدرين **الأول**: فلسفة عصر التنوير ـ وبالذات لوك ـ حين تحدث عن « ثلاثة قوانين: **القانون الإلهى، والقانون المدنى، و قانون الرأى العام»**. **الثانى**: ما قدمه هابرماس فى تحليله للتطور الرأسمالى من مفهوم « الفضاء العام **Public Space / Public Shpere**؛ وبالتالى تقدم « الرأى العام » كمفهوم سياسى تحليلى فى إطار علاقات الدولة بالمجتمع [٣٦]، ومع ذلك يظل تحديد مفهوم الرأى العام موضع جدل لدى معظم الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام واستطلاعاته، فالبعض يرى أن هناك اتفاقًا على التعريف الاسمى للمفهوم، وأن الصعوبة تكمن فى تحديده وحصره، وقياسه إجرائيًا فى عالم التجربة والواقع اليوميين [٣٧] ،ولكن غالبية الاتجاهات الحديثة تخالف ذلك وتذهب إلى أن التحديد النظرى والاسمى لمفهوم الرأى العام موضع خلاف كبير حيث لا يوجد تعريف نظرى جامع مانع. [٣٨] الأمر الذى قد يقود إلى طريق مسدود فى مسألة تحديده [٣٩] ، ويرجع ذلك ـ فى أحد جوانبه ـ إلى عدم وجود نظرية عامة للرأى العام تتسم بالتكامل بين جوانبها المعرفية والمنهجية، ويمكن أن نرصد فى الدراسات الحديثة اتجاهين فى التحديد بمفهوم الرأى العام: -

١ ـ الاتجاه النظرى فى التعريف بمفهوم الرأى العام:

وهو اتجاه قديم متجدد فى الاتجاهات الحديثة لدراسات الرأى العام واستطلاعاته ؛ وهى تركز فى هذا الصدد على عمليتين منهجيتين هما:

الأولى: عملية تمييز مفهوم «الرأى العام» عن المفاهيم المقاربة والمشابهة و المتداخلة مثل: الاتجاه السياسى، والموقف السياسى، و الحكم السياسى، والإدارة العامة، والحشد العام. . . إلخ.

الثانية: عملية الكشف عن المتغيرات والعناصر الأصيلة فى مفهوم « الرأى العام» عبر تحليل مكوناته المختلفة، ومقوماته الأساسية والثانوية. . . إلخ.

فبالنسبة **للعملية الأولى**: فقد أكدت الاتجاهات الحديثة على استمرارية التمييز بين «الرأى العام» و «الاتجاهات أو الميول» و «الفعل السياسى» أو السلوك، والأحكام، وتشير إحدى الدراسات إلى أن «الرأى العام يختلف عن الاتجاهات والميول؛ ففى حين يكون الأول مُعلنًا ومعبراً عنه نجد أن الثانى استجابة داخلية مبكرة، والرأى دليل على وجود الاتجاه أو الميل، وهذا الأخير لا يشترط أن يتحول إلى رأى يتم الإفصاح عنه ؛ والاتجاه يعد فعلاً سياسيًا فى حيز التكوين، أو هو اتجاه تحقق بالفعل، أما الرأى العام و الأحكام فمحور التمييز بينها درجة العمق المطلوبة فى كل منهما، ومبدأ العلانية ؛ فأولاً: يرتبط الرأى فى العادة بوجهة نظر لا تفترض عمقًا ولا تحليلاً دقيقًا لمختلف وجهات النظر، أما الحكم فهو على العكس من ذلك يفترض المناقشة الشاملة لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة والانتهاء عقب وزن وتقييم لكلا الجانبين إلى الفصل والقطع، وثانيًا يفترض الرأى العلانية، أما الحكم فلا يفترض الإعلان عنه، بل إن الشخص قد يصل إلى حكم معين على الشخص ويعلن رأيًا خلاف ذلك. [٤٠] وقد يظل هذا التمييز قائمًا فى الدراسات للأحدث المعبرة عن نفس الاتجاه[٤١] ؛ وقد أعادت هذه الدراسات الاعتبار لمفاهيم: «الحشد **Crowd**»، و«الجمهور **Mass**» فى مضمار المقارنة والتمييز عن مفهوم العام "Public» فراجعت ما قدمته الخبرة الفرنسية فى هذا الصدد من مفاهيم «الروح العامة» و «روح الثورات»، والإرادة العامة ـ وقارنتها مع الدلالات الحديثة لمفهوم «الرأى العام» ؛ بحيث تصل إلى القول بأن «الجمهور Mass» الإطار الأوسع والفضفاض وغير المتجانس، أما الحشد الجماهيرى فهو يتميز بوحدة التجربة الوجدانية، فى حين أن العام يقوم على أساس قضية معينة تخضع للنقاش العقلانى؛ وقد استخدم مفهوم «الحشد العام» ـ وليس الرأى العام ـ فى تحليل بعض نماذج «التعبئة السياسية» ـ انطلاقًا من دراسة الحركات الاجتماعية المختلفة ـ وعبر توظيف ما تقدمه ثورة الاتصالات والمعلوماتية والاستفادة فى فهم ما يجرى فى السياسات العالمية[٤٢] ، وأيضًا فى خلق نوع من «الحشد الجماهيرى» لتأييد العمل العسكرى فى السياسة الخارجية كأسلوب للتعامل مع الأزمات ولزيادة التأييد السياسى، وزيادة فرص الفوز فى الانتخابات[٤٣] ، وتحاول بعض الدراسات فى هذا الاتجاه المزيد من التحديد بمفهوم العام والذى تراه بأحد معان ثلاثة: **الأول**: ما ليس بخاص أى لا يتعلق بالوحدة الذاتية، وإنما بالوحدة الكلية، ومن هنا نتحدث مثلاً عن المصلحة العامة. **والثانى**: معنى المشترك، أى الشائع فى أفراد الجماعة، **والثالث**: معنى العلنى أى المشهود والمعروف للعامة أو الكافة[٤٤] كما أسلفنا، وقد استمرت الدراسات الأحدث تؤكد على نفس هذا التحديد لمفهوم «العام» وإن كانت قد لاحظت أنه فى ظل ثورة الاتصالات والمعلوماتية فإن المعايير التى يمكن من خلالها التمييز

بين «العام» و«الخاص» قد غدت أكثر غموضًا وهلامية، و أن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو «تعميم» الخاص النابع من حضارات وثقافات معينة، بحيث يكون عامًا لجميع الثقافات والمجتمعات فى إطار مايطلق عليه ظاهرة العولمة.

أما **العملية الثانية**: والتى تتعلق بكشف العناصر والمكونات الداخلية فى مفهوم «الرأى العام»؛ فالوحدة التحليلية له كما ترى بعض الدراسات لاتزال هى «الأغلبية» بوصفها المجموع العددى أو الرقمى للأفراد المكونين لهذه الأغلبية التى يمكن قياسها، والتى تمارس الحكم باسم هذه الأغلبية [٤٥]؛ فى حين أن الدراسات الأحدث ترى أنه نتيجة للتطورات التى أشرنا إليها سلفًا فإن هذا المفهوم يتراجع أمام مفاهيم لم تتبلور بعد بدرجة كافية تغير من طبيعة هذه الأغلبية؛ لأنها تخلق نوعية جديدة من «المواطنة» و الرأى العام المعولم أو العولمى كما تذهب إليه، كما أن التقسيمات الداخلية المعروفة لمفهوم الرأى العام على أساس معايير اجتماعية، واقتصادية، وتعليمية هى أيضًا محل مراجعة شديدة، ويؤكد "**Stoetzel**" أن هناك متغيرات أكثر أهمية مثل متغير: الريف و الحضر وأيضًا العمر، كما وجدت متغيرات على أساس التعاطى مع «التقنيات الجديدة "**New Media**" فى إطار تأثيرها على ما يطلق عليه «ديموقراطية القرن الواحد والعشرين». [٤٦]

كما أكدت الاتجاهات الحديثة على العودة مجددًا لمفهوم «قادة الرأى العام»- وقدمته بوصفه مفهومًا وإطارًا تحليليًا متسعًا يشمل أولئك الذين فى مقدرتهم التأثير فى آراء الآخرين أو تغيير رؤيتهم للقضايا المختلفة وتحويلها[٤٧].

٢- الاتجاه العملى فى التعريف بمفهوم الرأى العام:

هو أيضًا اتجاه قديم متجدد فى إطار الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام واستطلاعاته؛ والذى يعرف الرأى العام باعتباره عملية تتكون من عدة مراحل متواصلة يكمل بعضها البعض الآخر، فمنذ المحاولات الأولى لتعريف «الرأى العام» باعتباره عملية "Process"؛ فقد أشار بلومير إلى أن «العام» يشير إلى مجموعة من الناس الذين يواجهون بقضية، وينقسمون فكريًا حول سبل حلها، ويشتبكون فى مناقشات بصدد حلها والتعامل معها[٤٨].

وفى هذا الإطار يظهر الرأى العام، ثم صاغ بارك وبلومير بعدئذ النموذج المتنقل (**Discursive Model**)، وحدد هارت وفوتى خمس مراحل أو أطوار، وهى: المشكلة، والاقتراحات والحلول، والسياسة، و البرنامج، والتقييم... إلخ. [٤٩]

وهكذا فإن هذا الاتجاه يقوم على نظرة تطورية **Evolutionist** للرأى العام يمر خلالها

بعدة مراحل تطورية حتى يصل إلى القرار السياسى ؛ هذه المراحل تختلف لدى البعض ففى حين يصل بها البعض إلى خمس مراحل - وأحيانًا سبع - كما رأينا ؛ فإن الآخر يجعلها مراحل ثلاث تتطور من « الرأى » إلى « القرار العام »، وهى : زيادة وعى الجماهير بقضية ما، ثم البحث عن سبل التغيير، ثم التصميم على إحداث التغيير[٥٠] ، وخاتمة المراحل فى عملية الرأى العام وذروتها هى « القرار العام »، والذى هو محط اهتمام التحليلات السياسية باعتباره أرقى أشكال التعبير السياسى الجماهيرى.

ولعل أوثق مستويات دراسة ظاهرة الرأى العام علاقة بهذا الاتجاه العملى فى تعريفه هى تلك المتعلقة بتشكيل ظاهرة الرأى العام - كما سنرى تفصيلاً فيما بعد - وترى بعض الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام أن حل إشكالية التعريف بمفهوم «الرأى العام» يكمن فى حل مشكلة « دلالة الألفاظ »، وتقترح مجموعة **European Values Systems Study Group"** بعد أن قامت بإجراء سلسلة من المسوح فى مختلف أرجاء العالم فى موضوعات متنوعة أن يتم استخدام لغة **"ideogram"** ؛ لأن العقبة الأساسية التى أعاقت جهودها هو تباين واختلاف دلالة المفاهيم والمصطلحات، وهذه اللغة دولية قائمة مكونة من صور وحروف - بعضها لاتينى والآخر يونانى - فضلاً عن بعض الرموز - وهذه اللغة يتعامل بها علماء الرياضة والطبيعة، و ترى أن الاستفادة من هذه اللغة بالنسبة لدراسات الرأى العام و استطلاعاته أمر بالغ الأهمية، ولكنها لم تذهب أكثر من ذلك؛ لتقديم تعريفات ونماذج تطبيقية[٥١] .

طبيعة الإطار المعرفى لدراسات الرأى العام ومصادره:

شهد الرأى العام - كمجال للدراسة - الكثير من التطورات الحديثة فى مراحل متتابعة ؛ فمنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت الدراسات « معيارية فلسفية»، ثم انتقلت إلى حقل « النظرية السياسية» مع صعود الديموقراطية التمثيلية، ومع نهاية القرن تزايد الاهتمام بالتحليل النظمى والطرق الامبريقية الاختبارية فى دراسات الرأى العام ، وفى القرن العشرين ركزت دراسات الرأى العام على الجوانب السيكولوچية والاجتماعية أكثر من النواحى السياسية والفلسفية وتحول الاهتمام إلى وظيفة وقوة الرأى العام فى المجتمع، والوسائل التى يمكن بها تعديله أو التحكم فيه، وأهمية العوامل الوجدانية و النفسية فى تشكيله، وفى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين عاد الاهتمام مجدداً إلى التركيز على النواحى السياسية والفلسفية[٥٢] ، وتشير الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام إلى موضوعين على درجة من الأهمية : -

١ - عودة الاهتمام والتركيز مجدداً على الأبعاد السياسية والفلسفية فى دراسات الرأى العام، خاصة تلك المتعلقة بالعملية السياسية (كالمشاركة، والتصويت، وعلاقة السلطة الحاكمة بالرأى العام)، وفى هذا الإطار راجعت هذه الدراسات التفرقة المستقرة بين خصائص الرأى العام فى البلدان المتقدمة، و بلدان العالم الثالث المتخلفة، فى إطار مراجعة و إعادة النظر فى مقولات عصر الأنوار بصدد عقلانية ورشاده الرأى العام فى الأولى، وركزت على خصائص من قبيل: طغيان الأغلبية، والقابلية للاستهواء، وسيطرة النخبة.. إلخ فى كليهما لإثبات أن الفارق هو فى الدرجة فقط(٥٣).

٢- تشير الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام إلى تزايد إسهامات علماء السياسة والنفس والاجتماع - خاصة وأنه كان لهذه العلوم إسهاماتها الواضحة - فى بناء نظرية الرأى العام خلال النصف الأخير من القرن العشرين، بيد أن دراسات الرأى العام عادت إلى بؤرة اهتمامات هذه العلوم مرة أخرى.

-كما تؤكد هذه الاتجاهات الحديثة أن فهم ظاهرة الرأى يستلزم الاستعانة بكافة العلوم السلوكية، والعكس أيضًا صحيح فإن العلوم الإنسانية لن تستطيع تفسير العديد من الظواهر التى تتناولها دون الرجوع إلى عملية الرأى العام "**Public Opinion Process**"

لكن هناك من يؤكد فى إطار دراسات الرأى العام أن التقدم فى المجال المعرفى بطىء للغاية؛ لاتزال دراسة فلويد ألبورت "**Floyed Allport**" نحو علم للرأى العام، والتى نشرت فى عام ١٩٣٧ فى دورية الرأى العام **Public Opinion Quarterly** هى من أفضل الدراسات النظرية فى بابها حتى الآن(٥٤).

خامساً: استطلاعات الرأى العام والاتجاهات الحديثة

- تعد استطلاعات الرأى العام من أهم عناصر ومكونات دراسات الرأى العام وموضوعاتها التى لحقتها الكثير من التطورات الحديثة؛ نظرًا لحساسيتها وتفاعلها مع الثورة الاتصالية والمعلوماتية، وسوف نتناول أجندة هذه الاستطلاعات وموضوعاتها من جانب، ومن جانب آخر منهجية هذه الاستطلاعات وتقنياتها وأساليب تطبيقها، فقد عكست أجندة استطلاعات الرأى العام فى المجتمعات الغربية، والمجتمع الأمريكى - إلى حد كبير - نفس أجندته السياسية والاجتماعية بالطبع فى إطار فلسفته وقيمه الحاكمة ورؤيته وغالبًا - وفى إطار ما يدعمها - فقد تناولت معظم القضايا التى تدور حول السياسات الداخلية والخارجية - كما سنرى تفصيلاً فيما بعد - وأكثرها إثارة مثل: قضية الإرهاب داخل الولايات المتحدة والغرب عمومًا(٥٥)، وقضية الطاقة وعلاقتها بالأسعار(٥٦)، والإنفاق

على الدفاع بعد انتهاء الحرب الباردة(٥٧) وسباقات التسلح النووية(٥٨)، وعلى الصعيد الاجتماعى قضايا مثل : مرض الإيدز ، و المثلية الجنسية(٥٩) ،وخاصة بعد التعرض لحملات دعائية معينة(٦٠) ، أما استطلاعات الرأى العام العلمية فى العالم العربى فهى إلى حد كبير ـ منفصلة عن قضاياه السياسية و/ الاجتماعية ؛ نتيجة لغياب المؤسسات العلمية المستقلة التى تقوم على إجراء مثل هذه الاستطلاعات، حيث يقوم بهذا الأمر بعض « المؤسسات الصحفية » التى تعانى من أمرين: عدم الاستقلالية عن هيمنة الأنظمة السياسية ، وغياب تقاليد الاستطلاعات العلمية ومنهجيتها الأمر الذى يجعل من معظم الاستطلاعات التى تقوم بها تصب فى خانة التأييد للسياسات القائمة ، والابتعاد عن تناول الأجندة الفعلية لقضايا السياسة الحقيقية فى هذه المجتمعات(٦١) .

ويمكن أن نُخرج من هذا الحكم أو الاتجاه العام ذلك الاستطلاع الذى أجرى حول اتجاهات الرأى العام نحو مسألة الوحدة العربية(٦٢) ، وبعض الاستطلاعات التى أجريت حول قضايا العمالة الأجنبية فى منطقة الخليج العربى .

أما بالنسبة لأوضاع استطلاعات الرأى العام فى مصر فنخرج منها بداية تلك «الموسمية» التى تقوم بها بعض المؤسسات الصحفية لنفس الاعتبارات السابق الإشارة إليها ـ ويبقى فى هذا الصدد تلك الاستطلاعات التى أجرتها بعض المراكز العلمية البحثية والأقسام العلمية فى الجامعات على سبيل المثال ـ والتى تعكس إلى حد معقول « الأجندة المجتمعية العامة»(٦٣) ، و إن بقيت بعض استطلاعاتها ، خاصة تلك المتعلقة ببعض القضايا السياسية تحتاج إلى المزيد من الضبط من زاوية الالتزام بالمنهجية العلمية وأخلاقيات استطلاع الرأى العام(٦٤) ، ولا تزال الساحة المصرية تحتاج إلى كيان علمى مستقل لاستطلاعات الرأى العام وبحوثه كما أسلفنا يقوم بنوع من مسوح واستطلاعات الرأى العام الدائمة ؛ لكى تسهم فى تطوير الحياة السياسية ، وتقوية جسور العلاقة بين المجتمع والدولة(٦٥) .

أما بالنسبة للاتجاهات الحديثة بصدد منهجية استطلاعات الرأى العام وتقنياتها وأساليب تطبيقها ، فيمكن القول بأن أهم ملامحها تتمثل فيما يلى :

١ - تراجع الاهتمام العلمى باستطلاعات الرأى العام الجماهيرية :

- وترجعه معظم المدارس فى الاتجاهات الحديثة إلى أن اعتماد هذه الاستطلاعات الجماهيرية « **Mass Polling** » على وسائل الاتصال الجماهيرى " **Mass Communication** " وترى أنه بالقدر الذى سيمكن التقدم التقنى ـ وبخاصة فى مجال الكمبيوتر ـ وسائل الاتصال الجماهيرى هذه من أن تصبح موجهة لهدف **Targeted** ، وتقصد الشخص

«مشخصنة **Personalized**» فإنه بالقدر نفسه سيتقلص الاهتمام بالاستطلاعات الجماهيرية بالمقارنة بالوسائل الأخرى الأكثر تخصصاً فى إجراء المسوح والاستطلاعات على قطاعات معينة من السكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه مع ازدياد قدرات العاملين فى مجال استطلاعات الرأى العام على توجيه استطلاعاتهم بصورة أفضل باستخدام هذه التقنيات الحديثة للمعلومات ؛ فإن بعض المدارس تذهب إلى أن فائدة هذه الاستطلاعات على مستوى الجمهور العام ستتراجع مفسحة الطريق لمقاييس أكثر مباشرة لقياس الرأى العام و السلوك السياسى على أساس هذا التطور التقنى الهائل، بحيث يمكن معرفتها لحظة ممارستها الأمر الذى يثير جدلاً فى إطار هذه المدارس حول مدى احترام خصوصية المواطن[٦٦] ، **Rights of Privacy**، وترى الاتجاهات الحديثة تأسيساً على ما سبق - أن التركيز سوف ينتقل إلى مستوى جزئى **Microlevel**، وعلى الاستبيانات المتخصصة؛ لتصبح استطلاعات الرأى العام جزءاً من مجال أوسع يكرس جهوده للتحكم فى اتجاهات الرأى العام وسلوك الجماهير، كما أن بعض الاتجاهات الحديثة ترى فى هذا السياق ضرورة مراجعة السائد ، حيث تركز استطلاعات الرأى العام - منذ خمسين عاماً وحتى الآن - على قضايا السلوك التصويتى على سبيل المثال، والاختلافات الكامنة فى العمليات التى بمقتضاها يتم تغيير الرأى أو التمسك به، وهو اتجاه لايزال سائداً فى الحقل العلمى حتى الآن.[٦٧]

٢- الاهتمام بمضمون الاستطلاعات للوصول إلى فهم أدق لديناميات الرأى العام :

- تحاول الاتجاهات الحديثة فى استطلاعات الرأى العام تطوير مجموعة من المهام للوصول إلى فهم علمى أدق لدينامياته ؛ ففى إطار ما يطلق عليه « مجموعة دانيال/ **"Daniel group"** تحاول تطوير أساليب استطلاعية لتمييز بين اتجاهات الرأى العام التى تتميز بالرسوخ والثبات **" Firmly held and unshakeable "** مقابل الآراء التى تتميز بسرعة التغير Volatile بمجرد تعرض الفرد لأى معلومة جديدة هذا من جانب ، ومن جانب آخر تحاول تطوير أساليب الوصول إلى فهم أفضل للعلاقات بين الآراء **Opinions**، والاتجاهات **Attitudes**، والقيم Values، والمعتقدات **Beliefs**، وبين المصادر الخارجية للرأى العام **" External Sources of Public Opinion "** مثل صانعى الرأى « **Makers Opinion**»، والمصادر الضمنية أو الذاتية **Intrapsychic Sources** أى القيم والمعتقدات والاتجاهات، وفى هذا الصدد تذهب الاتجاهات الحديثة فى الاستطلاعات إلى أن الوصول إلى هذا الفهم الدقيق لديناميات الرأى العام يتطلب توظيف كل أنواع الاستطلاعات

الإلكترونية، وكذلك الحذر من قياس الرأى العام من خلال سؤال واحد؛ مما يعطى صورة ذات أبعاد أحادية للقضية One Dimensional Picture ، والتى عادة ما تكون متعددة الأبعاد (٦٨)، بالإضافة إلى الكثير من المقترحات التفصيلية؛ لتحقيق ذلك التى تقدمها تلك الاتجاهات الحديثة.

٣-انتقاد الفرضيات الأساسية التى تقوم عليها استطلاعات الرأى العام والدعوة لمراجعتها:

- تقدم الاتجاهات الحديثة فى الدراسات حول استطلاعات الرأى العام مجموعة من الانتقادات للفرضيات الأساسية لها، ومنها:

(١) تقوم استطلاعات الرأى العام على نموذج المواطن العادى **Average Citizen** ، والذى تراه الاتجاهات الحديثة نموذجًا مضللاً؛ لتجاهله الاختلافات بين الأفراد، وتأثير الجماعة المعينة، وعمر الفرد، واتجاهه السياسى... إلخ فى تشكيل رأيه بصدد الكثير من القضايا السياسية وغيرها، وتذهب بعض الدراسات إلى أن هيكل قرار التصويت يختلف - على حد سواء - بالنسبة للإناث والذكور المطالبين بمساواة المرأة بالرجل؛ بسبب الأدوار التى تلعبها الخبرة الشخصية والأيديولوچية، (٦٩) والواقع أن وجود مثل هذه الاختلافات بين شرائح الرأى العام يفترض تعدد النماذج الأولية **Prototype** - كما تذهب الاتجاهات الحديثة - الأمر الذى يفرض على جدول اهتمامات العاملين فى مجال الرأى العام أن يقوموا بتحديد عدد معقول من هذه النماذج الأولية.

(٢) تنتقد الاتجاهات الحديثة افتراض «التجانس» فى الجمهور؛ والذى يقوم على أساس تشابه العمليات السلوكية المختلفة - لدى كافة قطاعاته - وهى تلك التى تقود إلى تبلور الرأى العام، وذلك رغم أن افتراض التجانس فى الجمهور يتعارض مع كون الاستطلاعات منذ البداية تهتم بتحليل الاختلافات بين الأفراد والجماعات.

(٣) تقوم غالبية الاستطلاعات أو عادة ما تكون مصممة بالأكثر لقياس الرأى العام بعد حدوث الواقعة أو على نحو ارتجاعى **Ex post Facto** ، أو تتعلق بقضايا أو أحداث ووقائع حقيقية موضع جدال ونقاش بين الجمهور فى الوقت الحالى؛ ولذلك ترى الاتجاهات الحديثة فى دراسة استطلاعات الرأى العام أن القضية الأهم هى دراسة اتجاهات الرأى العام إزاء الأحداث المستقبلية - خاصة غير المتوقعة - والتى تحتاج وفقًا لبعض الدراسات إلى تصميم قائمة من أسئلة الرصد والمراقبة **Battery of monitoring questions** التى توجه

بصفة متكررة وفقاً لجدول زمنى محدد، الأمر الذى يجعل من عملية استطلاع الرأى العام عملية مستمرة، وأحد المدخلات المهمة فى عملية صنع السياسة العامة[٧٠].

(٤) تنتقد الاتجاهات الحديثة استطلاعات الرأى العام رغم تحقيقها طفرة كبيرة فى التركيز على استطلاعات التصويت والتنبؤ بنتائج الانتخابات المختلفة - فى عدم اهتمامها بالقدر ذاته بالعمليات التى تؤثر على اتجاهات الرأى العام، وهو ما أطلق عليه « الصندوق lack Box للجمهور، وترى هذه الاتجاهات أن الحاجة ملحة أمام استطلاعات الرأى العام للتعرض لقضايا من قبيل: قياس أثر الدعاية السياسية، وتفسير النتائج الأولية للانتخابات، لكنها تحتاج - قبل ذلك - إلى أدوات نظرية متطورة ونماذج أكثر حساسية وتفصيلية عن عملية الرأى العام تشتمل تعريفًا أوضح لمفهوم قادة الرأى Opinion Leaders وكذلك مفهوم وعملية انتشار الأفكار epidemiology ideas ؛ مما ييسر الوصول إلى تنبؤات أكثر دقة عن اتجاهات الرأي العام[٧١].

(٥) تنتقد الاتجاهات الحديثة الفرضية الكامنة خلف انتشار استطلاعات الرأى العام بأنها تعطى قوة أكبر للجماهير ودورها فى العملية السياسية وصناعة القرار؛ إذ تجعلها حاضرة بصفة دائمة - إزاء ديناميات الحياة السياسية وقادرة على المشاركة فيها، كما تُعطى السلطات الحاكمة القدرة على معرفة الاتجاهات الفعلية للرأى العام فى مجتمعاتها؛ وبالتالى تسهل من عملية إشراكها فى العملية السياسية. . . إلخ، على أساس أن هذه الفرضية تفاؤلية وغير سليمة أو على الأقل تتوقف على طبيعة الأنظمة السياسية والنخب الحاكمة. . . فتذهب الكثير من المدارس فى الاتجاهات الحديثة لدراسة استطلاعات الرأى العام إلى أن انتشارها يسهل على الأنظمة السياسية والنخب الحاكمة و المهيمنة التلاعب بجمهور الرأى العام وتحريكه ؛ فالجمهور أو العام The Public ؛ قد يتحول إلى مجرد مشاهد Massamdience ؛ إذ تتعامل معه الأنظمة من خلال إجراء الاستفتاءات المستمرة مما يزيد من خطر استبداد الأغلبية التى كان قد حذر منها توكفيل Tocqueville ؛ ومما يفرض ضغوطًا على الأقليات، ويدفعها إلى تبنى خيارات أكثر عنفًا. والذى نراه أن استطلاعات الرأى العام هى سلاح ذو حدين يمكن استخدامه - وفقًا لطبيعة النظام السياسى - فى إشراكه فى الحياة والعملية السياسية، أو فى التلاعب به وتعبئته لصالح استبداد الأنظمة وسياساتها المعادية للرأى العام ذاته[٧٢].

والخلاصة التى تركز عليها الاتجاهات الحديثة فى استطلاعات الرأى العام تدور حول أنها بالغة الأهمية فى الكشف عن « الأجندة» المجتمعية السياسية وغيرها؛ وبالتالى تمد

الباحثين فى دراسات الرأى العام بمعرفة فعلية أفضل وأوسع نطاقًا عن المجتمع المعين وبدرجة أكبر من الموضوعية، وتقلل من الانحيازات المعرفية والمنهجية [٧٣].

غير أن الانتقادات الرئيسية التى توجهها بعض المدارس فى إطار الاتجاهات الحديثة تدور حول العزوف العام أو انخفاض تعاون الأفراد الذين تم استطلاع رأيهم وبالتالى تثار التساؤلات حول « مصداقية الاستطلاعية» غير أن هناك من يؤكد فى المجتمع الأمريكى- على عكس ذلك- استنادًا إلى ثبات نسبة المستجيبين للمسح الاجتماعى العام الذى يجريه المركز القومى لبحوث الرأى منذ ١٩٧٢م وحتى الآن[٧٤]، وفى رأينا هذا الانتقاد يجد صدقيته فى العالم النامى- وبالذات فى العالم العربى والإسلامى- حيث يتزايد حجم «الأغلبية الصامتة Silent bulk» نتيجة لأسباب متعددة منها: طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، والأنساق الثقافية السياسية السائدة، فضلاً عن طبيعة الموضوع الذى يتناوله الاستطلاع ذاته ومدى حساسيته ؛ غير أن هذه الظاهرة تجد نفسها أيضًا فى المجتمعات الغربية والولايات المتحدة ؛ حيث يعزف عن المشاركة السياسية- عمومًا وفى الاستجابة للاستطلاعات تحديدًا- أولئك الأفراد الذين يشعرون أنهم أقل استيعابًا أو اندماجًا فى المجتمع[٧٥]، وفى تقدير الوزن العلمى من الناحية السياسية لاستطلاعات الرأى العام يمكن- بناء على ما سبق- أن نرصد ثلاثة اتجاهات رئيسية حديثة :-

الاتجاه الأول :- وهو السائد والذى ينظر إلى استطلاعات الرأى العام نظرة مثالية وتفاؤلية ويبالغ فى دورها فى دعم العملية الديموقراطية فى أى مجتمع من المجتمعات باعتبارها الأداة الناقلة لنبض الرأى العام للسلطة الحاكمة، وقياس آثار ومردودات سياسات هذه السلطة الحاكمة على الرأى العام؛ وبالتالى يجعل من قياسات الرأى العام مدخلاً للتطوير السياسى فى أى مجتمع من المجتمعات ويطالب بتحريرها من كافة القيود السياسية وغير السياسية[٧٦]، **والاتجاه الثانى :** ويأتى فى الأهمية بعد السابق معتبراً قياسات الرأى العام- كأية أداة أخرى- يمكن توظيفها فى دعم الديموقراطية أو تزيين الاستبداد فى آن معًا ؛ وبالتالى فإنه يؤكد على أهمية الالتزام بالمنهجية العلمية فى الاستطلاعات السياسية تحديداً، ويدعو- كما رأينا- إلى تطوير « ميثاق أخلاقى Ethical Code تلتزم به مؤسسات قياس الرأى العام حتى تؤدى دورها المفترض فى الحياة السياسية [٧٧]، و **الاتجاه الثالث:** وهو أقلها انتشاراً فى الوقت الحالى؛ ويثير التساؤل حول مصداقية استطلاعات الرأى العام ومدى تعبيرها عن الواقع السياسى الفعلى سواء فى البلاد النامية- لاعتبارات الخصوصية الحضارية- وسيادة ثقافة

« الإجماع الوطنى» والذى غالبًا ما يخضع تحديده لإرادة السلطة السياسية الحاكمة - أو فى البلاد المتقدمة، حيث تسيطر النخب الاقتصادية والسياسية المهيمنة وتلجأ إلى «التلاعب بالعقول» و «صناعة الموافقة» (٧٨).

سادسًا: أساليب جمع المعلومات وأدواتها، وأطر ونماذج التحليل فى دراسات الرأى العام:

ترى الاتجاهات الحديثة أن هذا المستوى من مستويات منهجية دراسات الرأى العام قد شهدت تغيرات وتطورات مهمة، وإعادة نظر وتكييف لكل الأدوات، والأساليب، والنماذج والأطر التحليلية. . . الخ؛ وذلك لكى تتناسب مع توظيفها فى دراسة الظواهر الحديثة المرتبطة بالرأى العام، ويمكن أن نرصد أهم ملامح ذلك فيما يلى:

١- ترى بعض المدارس أن المسوح واستطلاعات الرأى العام الجماهيرية تتراجع ويُستعاض عنها بتحليل المضمون والملاحظة والتجارب، لكن ثمة مدارس أخرى ترى أن ذلك زعم يتردد منذ نصف قرن، ولكن شيئًا من هذا لم يحدث، حيث ظلت المسوح تزودنا ببيانات صادقة وممثلة فى زمن محدد، وبميزانية معقولة، ولاتزال الأساليب المُقترحة عاجزة عن تقديم فهم حقيقى لظاهرة الرأى العام (٧٩)، كما أن هناك من يركز من الاتجاهات الحديثة على إحياء أسلوب المقابلة الشخصية **Interview** بصدد قضايا الرأى العام- خاصة مقابلات النخبة السياسية - حيث يرى أن هناك مقاومة للمسوح و الاستطلاعات التى تتم من خلال التليفون.

٢- هناك مراجعة جادة لأداة الاستمارة **Questionnaire** كوسيلة جمع البيانات بصدد قضايا الرأى العام، وأساس « دليل المقابلة » للنخب السياسية أيضًا، فمن ناحية تصميمها ترى أنه يجب أن يكون فى خدمة المضمون؛ فالاتجاه هو الإقلال من عدد الأسئلة فى الاستمارة إلى أدنى حد ممكن ضمانًا للحصول على أفضل استجابة ممن يُستطلع رأيهم (٨٠)؛ وقد أدى ذلك إلى الحرص على أن تكون صياغة الأسئلة مباشرة ومتوجهة لقياس الرأى فى القضية (٨١)، إضافة إلى التوسع فى أسئلة « التصفية »؛ ضمانًا لتحقيق التركيز فى الاستمارة.

وقد حرصت الاتجاهات الحديثة على التركيز على مضمون الاستمارة؛ فتم التوسع فى الأسئلة التفسيرية فى استطلاعات الرأى العام إزاء القضايا السياسية الخلافية المهمة، (٨٢) كما تم التوسع أيضًا فى الأسئلة المفتوحة **Open - Ended Questions**؛ وذلك لقدرتها على الكشف عن قضايا الرأى العام المسكوت عنها وقياسها واقعيًا (٨٣)، وثار جدل

كذلك على تضمين استمارة الاستطلاع اختيار « لا أعرف » لتأثيراته على تحليل العلاقة بين المتغيرات، وتغطية الاستطلاع وشموله لكافة جوانب القضية[٨٤]، وتشير الاتجاهات الحديثة إلى أن استطلاع الرأى العام يجب أن تتصف صحيفته بخصائص ثلاث، وهى: الصدق **Validity** ويقصد به ماذا تعنى الأسئلة، أى ما الذى يقصد المبحوث عندما يسأل- مثلاً- عن أداء الحكومة بالنسبة للقضايا الداخلية، والاتصال **Communication** ويدور حول المقدرة على استنباط أساليب تساعد على تفسير النتائج للجمهور بدون تعقيد مبالغ فيه، أو تبسيط مخل من واقع الاستمارة. . .، والوفرة فى النتائج **Finding glut** فالإجابة على الأسئلة تمد الجميع بوفرة من الحقائق عن مجتمع معين- الأمر الذى تحتاج معه إلى إطار نظرى وفكرى يمكن من فهم هذه النتائج والحقائق. . وتركز الاتجاهات الحديثة بصدد طريقة تطبيق الاستبيان وإجراء الاستطلاع على دراسة التحول- فى الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية- عن الطريقة التقليدية التى يقدم فيها الباحث الميدانى الاستطلاع للمبحوثين؛ لكى يدونوا الإجابة بأنفسهم أو يقوم هو بذلك نيابة عنهم **Verbal Questionniare** إلى طرق أخرى منها استخدام التليفون فى إجراء الاستطلاع الأمر الذى يواجه عدة صعوبات[٨٥]، وكذلك استخدام البريد العادى والبريد الإلكترونى[٨٦] **Emailed and Mailed Questionniare**- إرسال الاستبيانات والاستطلاعات عبر الإنترنت بدلاً من الأسلوب المواجهى التقليدى بما يرتبط بذلك من قيام البعض بإنتاج تقنيات تقوم بملء الاستمارات مباشرة بدلاً من الجمهور المراد قياس رأيه، والذى قد ترسل إليه عبر **Email** الشخصى[٨٧].

- أما بالنسبة لمعرفة واستطلاع رأى النخبة السياسية وقادة الرأى العام؛ فقد أعادت الدراسات الحديثة التأكيد على أهمية دور المقابلة الشخصية، والمجموعات البؤرية **Focus group method**، والتى انتُقدت من ناحية اعتمادها على السرد بدلاً من التحليل، وكذلك الاعتماد المتزايد على التفسيرات الذاتية. . . إلخ[٨٨]. ويمكن- بوجه عام- القول بأن أداة المقابلة والمجموعات البؤرية جرى التأكيد عليها تلافيًا لعيوب استطلاع الرأى تليفونيًا أو بالبريد، كما أن هاتين الأداتين تقومان على أساس التمييز داخل قطاعات الرأى العام بين تلك التى تعتمد على قاعدة معلومات معتبرة **Informed Opinions** أو ما يسمى بـ « الرأى الخبير » والآراء الأخرى التى لا تقوم على أساس توافر معلومات يُعتد بها بصدد الموضوع محل الاستطلاع **Non-informed Opinions**، كما أنهما تعالجان تدهور معدلات الاستجابة للاستطلاعات التى تتم بالتليفون أو البريد كما أسلفنا.

٣- شهدت أداة تحليل المضمون الاتصالى والسياسى مراجعة فى ظل انتقادات منهجية لصالح تحليل النصوص والخطاب السياسى، وبالذات التركيز على التحليل الدلالى " Latent Semantic analysis" ؛ ومن الدراسات التى طبقت ذلك دراسة أجريت على عدد ضخم من النصوص الواردة فى برنامج الإصلاح الصحى للرئيس الأمريكى كلينتون؛ وذلك بهدف إدراك طبيعة الفجوة بين «النخبة» و« العامة» ومحاولة حصرها، وفى هذا الإطار تم اختبار فاعلية التحليل الدلالى[٨٩]، كما أن إجراء تحليل المضمون تم تطويره باستخدام الكمبيوتر من أجل التنبؤ باتجاهات الرأى العام فى القضايا المختلفة.[٩٠]

٤- أما بالنسبة للعينات التى يتم اختيارها؛ لكى تكون ممثلة للمجتمع الذى يُجرى استطلاع أو رصد اتجاهات رأيه العام إزاء القضايا السياسية، فهناك من يرى أن الاتجاه نحو « العينات الاحتمالية » هو أحد الإبداعات المنهجية - مع أن ذلك قد حدث منذ أكثر من نصف قرن - والذى نراه أنه لا جديد حقيقيّا فى هذا الصدد، كل ما فى الأمر أنه تمت زيادة كفاءة الأساليب الميدانية التقليدية نتيجة استخدام الحاسبات الإلكترونية، بل إن هناك من يرى أن الاتجاهات الحديثة لم تقدم أساليب إحصائية أكثر تقدمًا من **Lazarefeldian table analysis** و إن كانت ترصد تراجعًا عن تحليلات السببية المركبة **Complex Causal Analysis** لصالح معدلات الانحدار الكبيرة وغير المعلومة . . . **Nitpicking esti mation of large and uninformative regression equation** وأيًا كان الأمر فى التعامل مع العينات - فإن الكثير من المحاولات تبذلها الاتجاهات الحديثة للحد من التحيز Bias فى أساليب اختيار العينات أو توظيفها فى قياسات الرأى العام[٩١]، ولم يعد حجم العينة ذو دلالة فى إطار تنفيذ استطلاعات الرأى العام عبر آليات التقنية المعاصرة[٩٢]، وهناك اتجاه واضح للتحلل من الصرامة فى أساليب اختيار العينات وحجمها، وطرق تحليلها، والسعى إلى المزيد من التبسيط والمُباشرة، وقد انتقل ذلك - حاليًا فى الغرب والولايات المتحدة - إلى مجال المسوح، وبالذات فى مجال رصد تحولات الرأى العام إزاء القضايا السياسية المختلفة ؛ إذ تمت دراسة العلاقة بين «القضايا المتضمنة » و « تأثيرات الاستجابة» فى الرأى العام[٩٣]، ولاختبار المصداقية أجريت دراسات مقارنة حول صدقية - Mail Surveys فى كل من الولايات المتحدة، واليابان[٩٤]، غير أنه يبدو أن الاتجاهات الحديثة فى طرق التعامل مع العينات لم تصل بعد إلى الدراسات فى المنطقة العربية.

٥- وبالنسبة للمتغيرات المختلفة داخل ظاهرة الرأى العام - فكما سبق القول تراجعت

دلالة و أهمية بعض المتغيرات فى رؤية الاتجاهات الحديثة مثل : المستوى التعليمى، والاقتصادى، والنوع، كما تم التأكيد على أهمية متغيرات مثل : العمر، الريف والحضر . . . إلخ، كما برزت متغيرات على أساس التعاطى مع التقنيات الحديثة، كما تمت العودة مجدداً لمفهوم « قادة الرأى العام» ودورهم التأثيرى؛ وتؤكد الاتجاهات الحديثة على ضرورة البحث عن المتغيرات المستقلة، والتابعة بطريقة تؤدى إلى سلامة التفكير فى قضايا الرأى العام؛ ففى دراسة حديثة حول توجهات المواطنين نحو قضية البيئة تم تحديد ثلاثة متغيرات، وهى : الثقافة، والمصالح، والتوجهات السياسية ؛ ومحاولة معرفة تأثيرها على توجهات المواطنين إزاء قضية البيئة، وخلصت الدراسة إلى وجود متغير مستقل هو «الغيرية» والخوف على البيئة، وهو ذو طابع قيمى بالأساس[٩٥]، وحاولت بحث مدى تأثيره على القضية موضع الدراسة، وفى هذا السياق أيضًا تؤكد الاتجاهات الحديثة على قصور دلالة عملية تكميم المتغيرات الديموغرافية واستخدام العينات المنضبطة وتطوير أساليب جديدة كنموذج للمحاكاة من أعلى لأسفل وذلك لقياس آراء و أيديولوچيا و أنماط قيم مجتمع الناخبين[٩٦].

٦- طورت الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام مجموعة من الأدوات والأساليب الحديثة لجمع المعلومات المتعلقة بالرأى العام وتحليلها ؛ فقد تم تطوير استراتيچيات دراسية لبحوث الرأى العام بحيث تستخدم البيانات الكمية التى توفرها المسوح لفهم العلاقة بين الصورة التى يدركها الرأى العام، وطبيعة القضايا والمشاكل الفعلية ؛ ففى دراسة حول تطوير رؤية جديدة لاستراتيچية الحملات الانتخابية تم استخدام أرشيف المعلومات الخاص بحملات الرئيس نيكسون والمسوح التى أجريت حولها ـ وذلك بهدف محدد هو تحسين المعرفة بالتفاعلات المعقدة بين « الصورة » و «القضايا»[٩٧] ، ويعد هذا الجانب المتعلق بتحديد مصادر المعلومات حول قضايا الرأى العام، وجمعها، وتحليلها[٩٨].

سابعا: المقاييس السياسية، والنماذج، والأطر التحليلية فى دراسات الرأى العام:

- ركزت الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام على تطوير عدد من « المقاييس السياسية»، والنماذج، والأطر التحليلية ـ سواء بتعديل ما هو قائم أو تقديم الجديد فى هذا الصدد ـ فعلى مستوى المقاييس السياسية قدمت الدراسات عدداً منها تتوافر لها الصلابة النظرية بجانب الدقة الرقمية والكمية منها : مقاييس لكيفية إدراك المعلومات حول القضايا

السياسية من قبل الرأى العام، ومقاييس لفهم العلاقة بين « قنوات» نقل و « طبيعة» المعلومات السياسية، ومقاييس لمعرفة المرشح المتميز(٩٩) .

- وعلى مستوى بناء « النماذج » سعت الدراسات إلى اختبار العلاقة بين السياسات والرأى العام ؛ عبر بناء نموذج لاختبار العلاقة التبادلية بين القيادة المنتخبة (فى البرلمان مثلاً) و مطالب وتفضيلات الناخبين (الرأى العام)، و القرارات السياسية المتخذة، وقد تم اختبار النموذج للفترة (٦٦-١٩٩٧م)، و التوصل إلى أن النموذج يقوم على هذه العلاقة التبادلية(١٠٠) كما سعت بعض الدراسات إلى تطوير نموذج -' **Model state level ideology** والذى قدمه **Erikson , Wright & Mclver** حول العلاقة بين «الاتجاهات الأيديولوچية » و « المتغيرات السياسية والديموغرافية» للناخبين فى الولايات والأحياء ، وقدمت فى هذا الإطار نموذج المحاكاة من القمة للقاع(١٠١) ، كما سعت الدراسات إلى تعديل وتطوير النماذج المعروفة لاكتساب الرأى العام للقيم والاتجاهات السياسية المختلفة مثل : النموذج التراكمى **Model- Accumulation** و نموذج المحاكاة Indentification Model و النموذج التبادلى بين الأشخاص ،**Interpersonal transfer-ence** والنموذج المتطور المعرفى **Cognitive developmental Model**، ونموذج الغرس الثقافى(١٠٢) .

- كما أقدمت الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام على إحياء النماذج الاتصالية والمعلوماتية التى تتناول الظاهرة كعملية سياسية من منطلق « الاتصال السياسى **Political Communication**» ، بحيث يتحقق انسياب وتوافر المعلومات فى أعصاب الجسد السياسى للسلطة والحكومة ـ وهى فى هذا الصدد تُعيد الاعتبار لما قدمه كارل دويش كنموذج لدراسة النظام السياسى وعرض له فى مؤلفه عن العصب الحكومى (١٠٣) ، وتم تطويره بعد ذلك كإطار لدراسة التفاعلات السياسية فى أبعادها التى تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية، وتم تطبيقه لدراسة النظم السياسية العربية، وبالذات من زاوية علاقاتها بالقوى المجتمعية(١٠٤) .

- كما أعادت الاتجاهات الحديثة التأكيد على العودة إلى أطر التحليل السياسى التى تتعامل مع القيم والتقاليد الفكرية الكبرى ـ كما سبقت الإشارة ـ وفى هذا الإطار تمت الاستعانة بالإطار التاريخى و الفلسفى فى دراسة بعض عمليات الرأى العام وديناميته(١٠٥) ، و أيضًا تمت الاستعانة فى هذا السياق بالإطار المقارن لدراسة العلاقة بين

الرأى العام والسياسات فى ظل اختلاف القيم الثقافية والحضارية التى يتحرك الرأى العام فى سياقاتها(١٠٦).

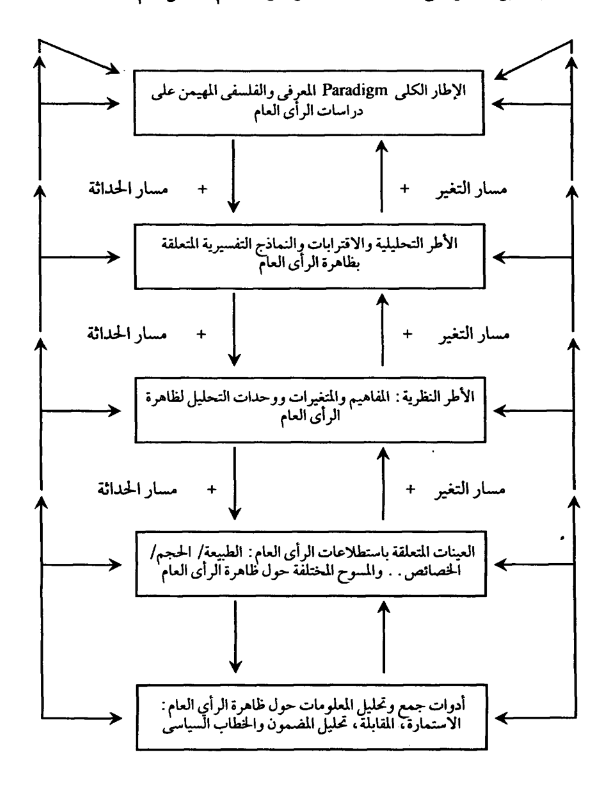
- غير أن الإطار المعلوماتى وهو ما تركز عليه الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام، والتى تحلل العملية السياسية بوصفها عملية تبادل وإدراك معلوماتى يلعب فيها الرأى العام أدواراً أساسية ومحورية - وإن لم تنجح - فى بلورة إطار تحليلى متكامل فى هذا الصدد، ولكن يكفى الإشارة إلى أصالة هذا الجانب أن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APSA) فى مؤتمرها السنوى الذى عقد فى بداية الألفية الثالثة فى واشنطن خصص أحد المحاور البحثية المهمة فى موضوع الرأى العام للأطر الاتصالية والمعلوماتية كأطر منهجية الدراسة قدمت فيه العديد من الأوراق البحثية حولها، مما لا يتسع المجال لاستعراضه ونكتفى بإثباته مع الإحالة إليه (١٠٧).

والخلاصة أننا رصدنا أهم ملامح التطورات المنهجية الحديثة فى دراسات الرأى العام فى العناصر والمتغيرات الخمسة التالية:

- **أدوات جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بظاهرة الرأى العام وتحليلها مثل: الاستمارة، والمقابلة، والاستبيان، والمسوح، وتحليل المضمون.**
- **العينات المتعلقة بظاهرة الرأى العام واستطلاعاته: طبيعة العينة، وحجمها... إلخ.**
- **الأطر النظرية: المفاهيم، والمتغيرات، ووحدات التحليل المتعلقة بالظاهرة.**
- **الأطر التحليلية، والاقترابات والنماذج المتعلقة بدراسة ظاهرة الرأى العام.**
- **الإطار التنظيرى والفلسفى المهيمن على دراسة الظاهرة.**

والواقع أنه بتكامل هذه العناصر والمتغيرات الخمسة يمكن تحديد أهم ملامح الاتجاهات الحديثة فى مجال منهجية دراسة ظاهرة الرأى العام - كما أسلفنا - كما أن هذا الترتيب يترجم - من وجهة نظرنا «درجة» و«حجم» التطورات الحديثة التى لحقت بكل مكون من مكونات المنظومة المنهجية لدراسات الرأى العام، فالتطورات الحديثة لحقت فى البداية وبدرجة أكبر بالأدوات التى يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات السياسية حول الرأى العام يلى ذلك - وبدرجة أقل من السابق - «العينات»... وهكذا وصولاً للإطار الفلسفى والمعرفى الكلى، كما سيتضح فى الشكل رقم (٢) الموضح لاتجاهات التطورات الحديثة التى لحقت بكل مستوى من مستويات المنهجية فى دراسات الرأى العام.

مسار التغير والتطور فى منهجية دراسة ظاهرة الرأى العام (شكل رقم-٢)



المبحث الثانى

دراسات الرأى العام والحياة السياسية « الأجندة البحثية »

تعكس الاتجاهات الحديثة لدراسات الرأى العام فى علاقاتها بالحياة السياسية بديناميا‌تها المختلفة كعملية أربعة محاور أساسية هى المشاركة السياسية والسلوك التصويتى، وتشكيل الرأى العام وصناعته، والاتصال السياسى وتحديد أجندة الرأى العام، وقضايا الممارسة السياسية داخليًا وخارجيًا. نتناولها فيما يلى: (١٠٨)

١- دراسات المشاركة السياسية والسلوك التصويتى:

-احتلت قضية المشاركة السياسية وما يرتبط بها من عملية التصويت فى الانتخابات؛ باعتبارها أحد المؤشرات العملية لها المرتبة الأولى فى أجندة دراسات الرأى العام الحديثة، ومن القضايا الأساسية التى تم التركيز عليها فى هذا الصدد التالى:

الأولى: الاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة والتصويت:

- ركزت الدراسات الحديثة على الاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة وتأثيرها على القرار بالتصويت فى العملية الانتخابية، واعتبرتها تعبيرًا عن درجة من درجات الرضا عن القيمة الديموقراطية (١٠٩)، وتناولت أربعة جوانب تتعلق بالاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة والتصويت:

١ ـ الأبعاد الوجدانية **Emotional Components** حيث تم التركيز على مشاعر الجمهور إزاء قضية المشاركة وهل هى محل اهتمامه أم لا؟ ومحاولة إخراج الكامن فى اللاوعى إزاء القضية.

٢- اكتشاف مدى العمق **Depth** فى الاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة السياسية وعملية التصويت.

٣- قياس الديناميات **Dynamics** من خلال التأكد من مراحل تطور الاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة السياسية وعملية التصويت.

٤- التنبؤ بالنتائج **Forecast Implications** المترتبة على بحوث الاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة السياسية وعملية التصويت.

وفى هذا الإطار ركزت هذه الدراسات منهجيًا على محاولة إبداع وسائل قادرة على تسجيل دوافع الاتجاهات السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى جعلت التركيز على دراسة الاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة والتصويت عملية دائمة ومستمرة ومتفاعلة مع الأحداث والقضايا باستمرار مع زيادة الاهتمام بالجماهير الخاصة **Special publics** أى باختصار حاولت وضع تخطيط علمى لرصد الاتجاهات السياسية المختلفة إزاء قضية المشاركة وعملية التصويت [١١٠].

الثانية: تأثير الدعاية والحملات الانتخابية على المشاركة السياسية وعملية التصويت:

- ركزت الدراسات على تأثير عملية الدعاية السياسية والحملات الانتخابية على تعديل الاتجاهات السياسية إزاء قضية المشاركة السياسية بداية، ثم إزاء القضية ذاتها من ناحية ثانية، وقد جاء ذلك فى سياق تناول تأثير توافر قاعدة أساسية كمية من المعلومات والأخبار السياسية للناخب حول قضايا المشاركة الأمر الذى يدفعه إلى التصويت[١١١].

وترصد الدراسات ما تسميه تناقص التعرض للتغطية التلفزيونية للحملات الانتخابية فى الخبرة الأمريكية وفى المُقابل ازدياده بالنسبة للدعاية السياسية الفعلية فيما أطلق عليه «عصر ما بعد الشبكات **The post network Era**»، وترتبط فعالية الدعاية السياسية بما تثيره من قضايا، وطبيعة عرضها، وتناولها لهذه القضايا[١١٢].

وفى هذا الإطار تعرض بعض الدراسات تطوير استراتيجية للحملات الدعائية تدور أحد أهم محاورها حول التوازن بين القضايا السياسية، وصورة المرشح فى الحملات الانتخابية [١١٣]، وتعرض الأخرى للآثار السلبية للحملات الانتخابية على السلوك التصويتى للناخبين [١١٤]، فى حين ركزت دراسات حول تأثير الحملات أو الحوارات الانتخابية التلفزيونية على فرص الفوز للمرشحين [١١٥]، وقارنت أخرى بين «الحملات الإعلانية» و«الأخبار التلفزيونية» كمصادر للمعلومات حول المشاركة السياسية وعملية التصويت فى الانتخابات [١١٦]، فى حين ركزت أغلبية الدراسات التى تندرج فى إطار هذا التوجه على كيفية تغيير الدعاية السياسية والحملات الانتخابية لاتجاهات التصويت من تأييد مرشح أو حزب معين لآخر [١١٧]، ورصدت أخرى دلالات ذلك فى الحملات الرئاسية [١١٨] وعبر تأثيرات وسائل الإعلام.

ولكن نلاحظ أن دراسات الحالة فى هذا الصدد معظمها من واقع الخبرة الغربية والأمريكية ونادرا ما تمت معالجة حالات فى بلدان العالم الثالث والعربى.[119]

الثالثة: الهيئة الناخبة ومحددات مشاركتها السياسية فى عملية التصويت:

- ركز الاتجاه الأساسى فى هذا الصدد على الهيئة الناخبة - من جمهور الرأى العام المهتم - والتى لديها دوافع المشاركة السياسية فى عملية التصويت، وفى هذا الإطار تمت مناقشة مدى تأثير الهيئة الناخبة فى عملية الإدلاء بالصوت ببعض العوامل والمحددات؛ وبالتالى مناقشة مدى استقلالية الناخب[120] فى عملية التصويت، ومعرفة اتجاهاته عبر دراسة «المناخ الانتخابى» العام، إضافة لمؤشراته فى الانتخابات المماثلة السابقة، ولعل هذه النوعية من الدراسات والاستطلاعات هى الأكثر انتشاراً فى هذا الصدد[121]، وتم التركيز على السلوك التصويتى ومحدداته فى ظل سياسات تفعيل المشاركة فى الانتخابات والسماح للهيئة الناخبة بفرص متكافئة للمشاركة فى عملية التصويت «المبكر» والغيابى» . . . . إلخ[122]، وذلك عبر وجود برامج الاقتراع المبكر، والاقتراع عبر البريد. . . وفى ظل وجود تطلع إلى الإنترنت باعتباره وسيلة لزيادة مشاركة الناخبين، وإجراء تغيير فى صورة الحملات الانتخابية - بديلاً عن الحوارات الثنائية - بحيث تبنى على الخيار العقلانى لدراسة اتصالات الحملات[123]، وتركز الكثير من الدراسات على تحيزات التغطية فى الحملات الانتخابية بالنسبة للنساء المرشحات ولاختلافات النوع بوجه عام.[124]

الرابعة: اتجاهات التصويت وتحولاتها فى علاقتها بقضايا المشاركة السياسية:

- ركز الاتجاه الأساسى فى هذا الصدد على رصد تغيرات وتحولات حركة التصويت فى العملية الانتخابية المختلفة[125]؛ وذلك تأسيسًا على كون الرأى العام عملية مستمرة تحدد جوانب رؤية الجمهور إزاء قضايا المجتمع[126]، وناقشت جوانب الاستمرارية والتغير فى مواقف الرأى العام وحركته إزاء القضايا السياسية المختلفة على المستوى النظرى، بالإضافة إلى الكثير من دراسات الحالة التى تدور حول اتجاهات التصويت فى المؤسسات السياسية الأمريكية[127]، بالإضافة إلى محاولة تقديم تفسيرات لعوامل وأسباب هذه التحولات.

٢- دراسات تشكيل الرأى العام وصلتها بالعملية السياسية:

- تشير الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام إلى تجاوز الحديث من تطوير الأساليب الخاصة بالاستطلاعات وقياسات الرأى العام وما يرتبط بها من أبعاد وجوانب

إجرائية، إلى التركيز على كيفية دخول الرأى العام لمضمار العملية السياسية؛ ليصير مكونًا فاعلاً فيها، ويرتبط ذلك بتناول موضوع تشكيل الرأى العام وعلاقته بالعملية السياسية - كجوهر - لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام فى أحد أهم أبعاده وجوانبه.

- وتعد دراسات تشكيل الرأى العام إحدى الملامح الأساسية للاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام؛ والتى لم تعد قاصرة على بلدان العالم النامى والثالث ودول الاتحاد السوفييتى السابق وأوروبا الشرقية (١٢٨)، وقد تبلور اتجاه متزايد بين نقاد «الديموقراطية الغربية» يدرسها فى إطار بلدان العالم الأولى ويربطها بانتقاد طبيعة النظام الديموقراطى القائم وإجراءاته ومن أبرز الذين يمثلون هذا التوجه هربرت شيللر، وناعوم تشومسكى (١٢٩)، و قد أسلفنا فى فصول هذا الكتاب التعرض لما قدمناه بصدد مفهوم صناعة الرأى العام ونماذجه، وعمومًا تركز دراسات تشكيل الرأى العام فى علاقتها بالسلطة والعملية السياسية فى الوقت الراهن على ثلاثة جوانب متكاملة مهمة، وهى:

الاتجاه الاول: دراسات ديناميات تشكيل الرأى العام فى علاقتها بالسلطة الحاكمة:

تسعى فى مجملها إلى التركيز على تحقيق أمرين:

الأول: الوصول إلى فهم أفضل لعامل وعنصر الزمن فى تشكيل الرأى العام، ومراحل تطوره من بداية إدراكه والوعى بالقضية حتى الوصول إلى قرار أو رأى أو حكم ناضج له معالمه الواضحة.

والثانى: إلقاء الضوء على عملية التلاعب بالرأى العام وتحريكه **Manipulating public opinion** من قبل القائمين بالاتصال **Communicators** وربط ذلك بطبيعة المناخ السياسى، والنظام السياسى القائم، وفى إطار فهم وتحليل ديناميات تشكيل الرأى العام ركزت الدراسات الحديثة على أربع عمليات متكاملة و أوضحت علاقة كل مرحلة منها بالعملية السياسية. (١٣٠)، وقد فصلنا هذه العمليات الأربع فى هذا الكتاب ونعود لإيجازها:

العملية الأولى: إدراك وجود «القضية» أو «الحادثة السياسية» أو «المشكلة» ويرتبط ذلك بمدى كونها «مثارة» أى بمدى توافر المعلومات والمعرفة حولها لدى قطاعات مهمة من الرأى العام. وأكدت الدراسات أن هذا الإدراك يمكن التلاعب به عبر التلاعب «بالمعلومة» - حجبًا أو إغراقًا أو تزييفًا - الأمر الذى يؤدى إلى عدم إدراك الرأى العام للقضية أو إدراكها على النحو الذى يريده القائم بالاتصال (الذى عرفته بأنه غالبا السلطة المهيمنة)، أو التلاعب بالنظام القيمى للرأى العام، والذى من خلاله يتم استقبال المعلومات وإدراك القضايا المختلفة

التى تهم الرأى العام، وقد ركزت عدد من الدراسات على دور المعلومات والنظام القيمى فى تكوين الإدراك الجمعى فى هذه المرحلة.

العملية الثانية: النقاشات والحوارات حول القضية المثارة، ويرتبط ذلك بمدى توافر مناخ الحرية المتعلق بالتعبير عن الرأى العام، وتوافر مختلف قنوات التعبير عن الآراء و استيعابها فى إطار النظام السياسى المعين، وركزت الكثير من الدراسات على هذه المرحلة من تشكيل الرأى العام.

العملية الثالثة: الانقسام داخل الجمهور فى إطار النقاشات والحوارات المختلفة حول القضية المثارة، إلى أغلبية وأقلية سواء من حيث التأييد - أو الرفض - أو الحياد بدرجاته المختلفة، والسماح لكل من «الأغلبية» دون «طغيان» والأقلية دون «استبداد» فى بلورة رأيها ومواقفها، وقد أشارت الكثير من الدراسات فى إطار هذه المرحلة إلى هذا الانقسام.

العملية الرابعة: الوصول إلى ما يسمى «النتائج السياسية» للرأى العام - وفق هذه الدراسات - حيث تعبر الأغلبية الممثلة للرأى العام عن نفسها فى إطار ممارسة ضغوط وفرض مطالب على النظام السياسى القائم ويتم التوصل إلى قرار، أو الضغط لإجراء انتخابات جديدة، ومن ثم تولى السلطة ووضع ما تؤمن به موضع التنفيذ، فى حين تظل الأقلية تجاهد لتعديل الموقف بالنسبة لها؛ لكى تصبح بدورها «أغلبية» إزاء قضية أو مشكلة أخرى - وقد ركزت الكثير من الدراسات على هذه المرحلة فى تشكيل الرأى العام.

الاتجاه الثانى: دراسات آليات تشكيل الرأى العام وأدواته:

- وتركز فى مجملها على الوصول إلى أفضل تفهم للآليات والأدوات التى من خلالها يتم تشكيل الرأى العام، وقد ركزت الدراسات على الكثير من الأدوات التى تستخدمها السلطة الحاكمة فى العملية، وهى أدوات متنوعة ومتجددة تبدأ من الأدوات التقليدية المعروفة حتى مجال الإنترنت، والتى تختلف فى درجة تأثيرها، ونوعية الجمهور الذى تؤثر فيه، وكذلك نوعية القضايا والمشاكل التى تسهم فى تشكيل الرأى العام حولها.

- وتقدم الدراسات التأصيلية فى هذا الصدد مسلكين أساسيين تستخدمهما السلطات الحاكمة فى مختلف الأنظمة السياسية لعملية تشكيل الرأى العام، وتنظر إليهما كعمليتين تهيمنان على القضية [١٣١]، سبق تفصيلهما فى هذا الكتاب... ونعود لإيجازهما:

الأول: الدعاية السياسية: وقدمت الدراسات الحديثة الكثير من الآليات المتطورة للدعاية السياسية الناعمة أو غير الفجة على النحو الذى كانت تمارس من قبل، والأساليب

والمستويات التى توجه إليها الدعاية السياسية « الجمهور العام، النخبة السياسية، ورجال الأعمال، والأكاديميين . . . إلخ»، وأوضحت الدراسات الحديثة مدى الاستفادة فى الدعاية السياسية بما تقدمه العلوم والتخصصات الأخرى، والتى تدور حول مناهج الإقناع، وعلم النفس السياسى، وعلوم التفكير وطرقه . . . إلخ .

الثانى : الرقابة السياسية : وقدمت الدراسات الحديثة أيضًا الطرق المتطورة التى تتم للرقابة السياسية - سواء كانت من نوعية « الرقابة السابقة» والتى تزداد صعوبة فى الوقت الراهن فى ظل الثورة المعلوماتية والاتصالية والرقابة اللاحقة التى تسهم فى تشكيل الرأى العام على نحو معين وفى اتجاهات محددة تريدها الأنظمة السياسية، وهى تتوقف على طبيعة هذه الأنظمة والأدوات التى تستخدمها فى هذا الصدد، وهى متنامية بشكل متسارع .

- وفى رؤية الدراسات الحديثة نجد أن هذين المسلكين يتكاملان - فى ظل توظيف عدد هائل من الأدوات والأساليب المتطورة - فى عملية تشكيل الرأى العام فى العمليات الأربع السابق الإشارة إليها .

الاتجاه الثالث : دراسات النتائج السياسية لعملية تشكيل الرأى العام

وقد ركزت الدراسات فى هذا الاتجاه على الكثير من الموضوعات منها :

أ- تشكيل الرأى العام وتوظيفه فى أفعال سياسية محددة مثل : التأييد لسياسة معينة، أو نقص التزام سياسى محدد . . إلخ .

ب- تشكيل الرأى العام حول قيادة سياسية معينة، أو لدعم رؤية أقلية محددة فى قضاياها و مواقفها إزاء الأغلبية فى مجتمع معين .

ج- تشكيل الرأى العام حول « الأجندة الجديدة» للنخبة الحاكمة أو المهيمنة بحيث تكتسب الشرعية فى مواجهة الأجندة القائمة .

وتسعى الدراسات الحديثة فى هذا الاتجاه إلى التأكيد على أن معظم العمليات السياسية فى المجتمع المعاصر - سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى - هى نتاج وباختلاف فى الدرجة - تشكيل الرأى العام والتى يُنظر إليها باعتبارها جوهر الحضارة السياسية القائمة(١٣٢) .

٣- دراسات الاتصال السياسى وتحديد أجندة الرأى العام :

- تعد قضية علاقة دراسات الاتصال السياسى بالرأى العام من القضايا القديمة المتجددة، فهى علاقة ثابتة فى جوهرها متجددة فى أشكال التعبير عنها وبنية العلاقة بين مكوناتها، كما تذهب إحدى الدراسات فى هذا الصدد.

وقد ظلت أحد المحاور المهمة المطروحة على أجندة المؤتمرات العلمية العالمية، و ركزت الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام على: موضوع علاقة وسائل الاتصال الجماهيرى بقضية « تحديد الأجندة» أى أولويات القضايا لدى الرأى العام، وموضوع استخدام الأحزاب وجماعات الضغط لوسائل الاتصال فى التأثير فى الرأى العام لتحقيق أهدافها.

الاتجاه الأول: علاقة وسائل الاتصال الجماهيرى بـ «تحديد الأجندة»:

تذهب الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباطية بين تغطية وسائل الاتصال الجماهيرى للأحداث والقضايا السياسية من ناحية، وترتيب القضايا فى أجندة الرأى العام من ناحية (١٣٣)، ورغم الكثير من التساؤلات والانتقادات التى توجه حول طبيعة هذه العلاقة واتجاهاتها إلا أنها ثابتة ومستمرة، وهذه التساؤلات من قبيل: أيهما يحدد أولويات الآخر وسائل الاتصال الجماهيرى أم الرأى العام ؟ وهل هناك عوامل أخرى ذات استقلالية - غير وسائل الاتصال الجماهيرى - يحدد أولويات الرأى العام أى الأجندة ؟ وهل الأهمية النسبية لوسائل الاتصال الجماهيرى - هى ذاتها على نفس الدرجة من الأهمية - فى تحديد الأجندة ؟ وهل التباين فى تكوينات الرأى العام يؤثر وإلى أى مدى فى الاستجابة لوسائل الاتصال الجماهيرى ؟ وما مدى فعالية القضايا السياسية المثارة عبر وسائل الاتصال الجماهيرى فى التأثير على أجندة الرأى العام ؟ فمثلاً تناولت إحدى الدراسات «الصحافة» كجماعة ضغط فى تنظيم عملية الإعلان عن المصالح فى الدوريات الصحافية المتخصصة والسعى لدى قطاعات الرأى العام؛ لكى تحدد أجندتها حول الموضوع فى فترة زمنية معينة(١٣٤)، وتناولت دراسات العوامل الأخرى - غير وسائل الاتصال الجماهيرية - وتأثيرها مثل تأثير السياق الاجتماعى على مضمون الآراء، وأهمية القضايا وترتيبها. . . إلخ (١٣٥)، وتدرج دراسات أخرى « الإنترنت» فى الوقت الحالى - فى المجتمعات الغربية فى إطار مقارن مع الوسائل التقليدية فى تحديد أجندة الرأى العام، فتقارن بين تأثير الصحافة الورقية والصحافة على الإنترنت. (١٣٦)

غير أن ثمة دراسات حديثة قدمت انتقادات لنموذج تحديد الأجندة ـ ليس هنا مجال استعراضها ـ وأوضحت أنه ما زال قاصراً، وحاولت تقديم تصميمات أكثر تعقيداً تسمح باكتشاف أكثر دقة لكيفية وضع الأجندة كعملية process تحتوى الكثير من الفاعلين Actors وليس مجرد دراسات أحادية الاتجاه One- shot أو دراسات مقطعية Cross-sectional studies وسعت إلى تفسير تأثير وسائل الاتصال على الجماهيرية المتباينة على قطاعات الرأى العام بصدد « تحديد الأجندة »، وقد سعت دراسات أخرى إلى استخدام اقتراب ثلاثى الأبعاد لقياس أجندة الرأى العام بدلا من السؤال المسحى الواحد، وركزت على دور العمليات المعرفية على المستوى الفردى فى وضع أجندة كل فرد مع إدخال المؤشرات الواقعية ذات الأهمية عند مناقشة قضية ما .

الاتجاه الثانى : توظيف وسائل الاتصال الجماهيرية من قبل المؤسسات السياسية للتأثير على الرأى العام لتحقيق أهدافها :

- يذهب الاتجاه الثانى الذى يدرس دور وسائل الاتصال الجماهيرى إلى اعتبارها «أدوات، ووسائط» توظفها المؤسسات والأجهزة السياسية المختلفة؛ لتحقيق أهدافها والاقتناع بسياساتها لدى الرأى العام .

كما تذهب دراسات حديثة أخرى ـ وجهة أخرى ـ إلى قياس مدى تعرض أعضاء المؤسسات السياسية كالكونجرس الأمريكى لهذه الوسائل، وتقارن بين « الجرائد المطبوعة» والوسائل الحديثة الأخرى [١٣٧] ، وفى هذا الصدد راجعت دور وسائل الاتصال فى التأثير على عملية التشريع فى المؤسسات السياسية المختلفة [١٣٨] ،كما راجعت تأثير تدفق أو فيضان المعلومات السياسية على السلوك التصويتى، والتى قدمتها Columbia school فى الخمسينيات ، والتى كانت ترى أنها تتدفق عبر مصدرين : (١) وسائل الاتصال الجماهيرية، (٢) شبكة العلاقات الاجتماعية وأن دور الأولى التأثيرى يكون عبر الثانية خاصة عندما لا تؤكد على مواقف محددة، أو توجد قناعات ثابتة، ورأت أن مفهوم الاتصال الجماهيرى ينبغى مراجعته؛ لإدخال التقنيات والوسائل الحديثة فى هذا الصدد وقياس أدوراها التأثيرية [١٣٩] .

٤- قضايا الممارسة السياسية :

ـ تصدت الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام لتناول الكثير من القضايا المرتبطة بممارسات النظم السياسية ـ داخليًا وخارجيًا ـ فبعد أن كانت الدراسات التقليدية تركز فى

هذا الصدد على صلة النظام السياسى فى تكوينه بالرأى العام أو بالإرادة العامة: سواء فى ذلك الدستور، واختيار القيادة السياسية، والمجالس التشريعية... إلخ. جاءت مرحلة التركيز على سلوكياته وممارساته السياسية داخليًا وخارجيًا، ومن ثم التأكيد على دراسة أجندته من القضايا السياسية الأساسية، ومن أهم القضايا التى تناولها بالإضافة إلى ما سبق والتى يمكن القول إنها تشكل «الأجندة المعلنة»، ومن الأمثلة على ذلك المجالات الدراسية التالية:

(أ) النسوية والسياسة: كيفية تغطية الحملات الانتخابية للنساء، وعلاقتها بالرأى العام:

ومن القضايا التى أوليت اهتمامًا بالغًا داخل الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام قضية «النسوية» باعتبارها حركة مطلبية من ناحية، وتمثل توجهًا لدراسة قضايا المجتمع ومنها الرأى العام ذاته من هذا المدخل من ناحية أخرى، وقد ركزت معظم الدراسات على الناحية الأولى وعكست تطوراً ميز بين مرحلتين، تركزت الدراسات فى الأولى حول مركزية الأنثى خاصة فى بدايات الحركة، ثم تراجعت هذه النزعة المركزية؛ لكى تدور ثانية حول بعض المطالب المتعلقة بالنواحى الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وركزت على كيفية تغطية وسائل الإعلام لأجندة الحملات الانتخابية والدعائية للمنظمات النسائية والتأثيرات المتبادلة بين هذه الوسائل والرأى العام (١٤٠)، وفى هذا الصدد تم تطوير مقاييس لقياس الوعى بهذه القضية خاصة لدى النساء السود، حيث ترى الدراسات أنهن يعانين من تمييز مزدوج نتيجة للنوع واللون (١٤١)؛ وبالتالى سعت الدراسات إلى التأكيد على الأسس الاجتماعية الراسخة فى بنية المجتمعات الأوروبية للحركة النسوية (١٤٢)، ومن ثم ركزت على وجود نوع من «الهوية» المشتركة التى تدفع إلى التصويت للمرأة فى العملية الانتخابية. (١٤٣)

(ب) اتجاهات الرأى العام إزاء قضية الوحدة الأوروبية:

ركزت عليها أكثر من دراسة واستطلاع رأى، وفى هذا الصدد تناولت إحدى الدراسات قضية «وحدة الألمانيتين، وتأثير وسائل الإعلام على اتجاهات الألمان إزاء التصويت على مسألة الوحدة (١٤٤)، ورصدت دراسات أخرى على مستوى عبر قومى اتجاهات تشكيل الأجندة فى انتخابات البرلمان الأوروبى يونيو عام ١٩٩٩، وناقشت مستقبل البحوث حول التغطية الإخبارية الخاصة بالشئون الأوروبية وتأثيرها فى اتجاهات الرأى العام.

وعلى هذا المستوى تقدم الدراسات رصيداً وخبرة مهمة فى مجال الرأى العام عبر القومى[١٤٥].

(ج) قضية الدين والمعتقدات واتجاهات الرأى العام:

احتلت قضية الدين والاعتقاد واتجاهات الرأى العام فى المجتمعات الغربية عامة و المجتمع الأمريكى - على وجه الخصوص - مكانة مهمة فى بحوث الاتجاهات [١٤٥] ، وبالذات قضية العلاقة بين الكنيسة والدولة والتى تُطرح مجدداً عبر التسليم لها بدور - كإحدى مؤسسات المجتمع - يمكن أن تقوم به [١٤٦] ، وفى هذا الصدد تمت دراسة « الدين والسلوك السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية من زاوية التأثيرات فى فترة زمنية ممتدة[١٤٧] ، كما أن هناك توجهًا فى إطار هذه الدراسات بصدد التركيز على اتجاهات الرأى العام بين المجموعات والأقليات الدينية المختلفة فيه [١٤٨] ، خاصة إزاء المشاركة فى الحياة والعملية السياسية ، ومحاولة ربط ذلك بقضايا الأقليات والهجرة غير الشرعية لهذه المجتمعات ، والتى من أهم المشاكل التى تواجهها حسب اتجاهات الرأى العام فيها .

(د) اتجاهات الرأى العام إزاء قضايا السياسة الخارجية وأزماتها:

ركزت الدراسات الحديثة على مجموعة من القضايا تمثل أهم قضايا السياسة الخارجية التى تبلورت إزاءها اتجاهات الرأى العام فى هذه المجتمعات -خلال فترة الدراسة - من أمثلة هذه القضايا : « قضايا المعونات الخارجية » خاصة تلك التى ارتبطت بمشكلات وأزمات مثل الكونترا [١٤٩] ، وثمة دراسات بحثت على المستوى النظرى عن العلاقة بين الرأى العام ، والمساعدات التنموية **Development Aid** وطبقته على حالات فى القارة الأفريقية قدمت فى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة هذه المعونات [١٥٠] ، بالإضافة إلى هذه القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية ، هناك قضايا ذات طبيعة عسكرية واستراتيجية ، فثمة دراسات أجريت حول اتجاهات الرأى العام الأمريكى إزاء توسعات حلف الناتو ، وضم أعضاء جدداً ، واستخدام الأسلحة النووية [١٥١] .

وأجريت كذلك الكثير من الدراسات والاستطلاعات عن اتجاهات الرأى العام الأمريكى والأوروبى حول « حرب الخليج » ، وبيان ديناميات هذه الاتجاهات [١٥٢] ، كما سعت دراسات أخرى لبيان وفهم التأثيرات الحقيقية لحرب الخليج [١٥٣] ، كما درست هذه الاتجاهات العلاقة بين « وسائل الإعلام » و « الرأى العام » و « السياسة الأمريكية الخارجية إزاء حرب الخليج » . [١٥٤]

- كما أجريت الكثير من الدراسات والاستطلاعات عن اتجاهات الرأى العام الأمريكى والأوروبى حول قضية التدخل الأمريكى فى الصومال، والتى عرفت بالسلام الأمريكى فى الصومال ونجاح المقاومة الصومالية فى طرد القوات الأمريكية [١٥٥]، ولاتزال الاتجاهات الحديثة تركز على رصد القضايا المثارة فى منطقة الشرق الأوسط ومن أهمها قضية «الانتفاضة» والتى دخلت - كمصطلح ومفهوم سياسى - فى لغة البحث واستطلاعات الرأى العام فى تلك المجتمعات [١٥٦]، وقد أجريت الكثير من هذه الدراسات حول الانتفاضة الأولى التى سبقت ورافقت مؤتمر مدريد، وأيضًا الانتفاضة المعروفة بانتفاضة الأقصى التى لاتزال موضعًا للمزيد من الاستطلاعات لقياس اتجاهات الرأى العام الغربى والأمريكى إزاء الانتفاضة، وهذه مجرد أمثلة ونماذج من أجندة قضايا الممارسة السياسية.

مستقبل ودراسات الرأى العام واستطلاعاته:

عكست الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام التأثر الواضح بالتطورات التى أفرزتها « ظاهرة العولمة » سواء على مستوى « الأجندة البحثية » أو على مستوى المنهجية واستطلاعات الرأى، غير أن الجدل الذى لايزال محتدمًا منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين - حول الآثار المستقبلية لظاهرة العولمة على دراسات الرأى العام واستطلاعاته، ونكتفى بالإشارة إلى بعض مستوياته المتعلقة بتأثير نمط «الديموقراطية وطبيعة النظام السياسى »؛ وبالتالى طبيعة الرأى العام وإمكانات استطلاعه ورصده من ناحية، ومن ناحية أخرى كيف أنها أفرزت « نقيضها» والمتمثل فى الحركات المعارضة لظاهرة العولمة وكيف تُعد بدورها رصيدًا لدراسات الرأى العام واستطلاعاته. [١٥٧]

الاتجاه الأول: يذهب إلى أن التأثيرات التى تفرزها ظاهرة العولمة على صعيد النمط الديموقراطى، وعلى صعيد طبيعة الحكم والحكومة. . . إلخ، ذات تأثير إيجابى على دراسات الرأى العام واستطلاعاته، ففى دراسة حول آثار الإنترنت على البرلمانات فى العالم، ودوره فى تعزيز الديموقراطى توصلت إلى أنه ثمة رؤيتين بصدد طبيعة النمط الديموقراطى.

١ - إن التأثير سيؤدى إلى حلول « الديموقراطية المباشرة » محل « الديموقراطية التمثيلية والنيابية» السائدة حاليًا، وتختبر هذه المقولة بمقارنة دور البرلمانات التى يوجد لها مواقع على الإنترنت من أجل معرفة كيفية عملها وأنشطتها، والتفاعلات الاتصالية لمعرفة التغذية المرتدة من المواطنين [١٥٨]، ويتسق هذا الاتجاه مع القائلين بتغير مفهوم وطبيعة السلطة

وركائزها بحيث أصبحت المعلومات والمعرفة هى أساسها، ويرتب البعض تزايد حضور الرأى العام واستطلاعاته فى العملية السياسية بشكل مباشر (١٥٩).

٢- إن التأثير سيدعم ويقوى المؤسسة السياسية القائمة، ويزيد من فعالية «الديموقراطية التمثيلية» و «النيابية»؛ وذلك لأن كثافة المعلومات وسهولة تبادلها - عبر الإنترنت وكافة الوسائل الاتصالية الحديثة الأخرى - يحقق درجة كبيرة من الشفافية فى صنع القرار السياسى (١٦٠)، وتذهب دراسات - فى هذا الصدد - إلى تراجع دور الأطر التقليدية لنظم السياسية (كالأحزاب، وجماعات الضغط أو المصالح . . .) لصالح الرأى العام الذى أتاح له التطور الاتصالى الهائل أن يكون المسئول الأول فى العملية السياسية، فقد تراجع على سبيل المثال مفهوم النائب الحر الذى يخضع للتأثير المباشر من جمهور الرأى العام لحظة إجراء الانتخابات فقط؛ ليقترب من مفهوم «الوكالة» السياسية، ويعكس زيادة تأثير الرأى العام فى العملية السياسية الأمر الذى حدا ببعض الاتجاهات الحديثة إلى التحذير من الاستجابة السريعة لضغوط الرأى العام، فى صياغة التشريعات والقوانين نظراً للطبيعة المتقلبة والزئبقية للرأى العام وكونه يحمل معانى عدم الرشادة والعاطفية هذا من جانب، ومن جانب آخر التحذير أيضاً من استغلال الأحزاب والقادة السياسيين لمقدرة الرأى العام على التأثير المباشر على العملية السياسية فى تحقيق مصالح ذاتية أو حزبية، وبالتالى يزداد دوره (١٦١).

وفى إطار هذا الاتجاه تشير الكثير من الدراسات إلى مولد حقيقة ومفهوم «الحكومة الإلكترونية أو الرقمية Digital - governement» بحيث تعمل كل إداراتها باستخدام الحاسبات والإنترنت غير أن الجانب الذى يتعلق بتحسين التفاعل بين «الحكومة» و«الرأى العام» أشارت إليه إحدى الدراسات، والتى قدمت دراسة حالة لإحدى الإدارات الفيدرالية - فى ظل إدارة كلينتون - استطلعت الرأى العام عبر الإنترنت فى مشروع قانون جديد - وجاءها فى حدود ربع مليون استجابة - تم تحليلها، واختبار فاعلية التكامل بين الحكومة والمواطن من خلال التحليل الكيفى للمعلومات الواردة فى التعليقات، وقد سعت الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات من قبيل: كيفية تعديل عملية استطلاع آراء المواطنين؛ لضمان إدخال تمثيل المجموعات التى ليس لديها إنترنت متاح ؟ وكيف يمكن للحكومة استخدام التقنية المتقدمة فى تحليل المعلومات عن العلاقة بين تفاعلات الحكومة بالمواطن ؟ وكيفية الاستفادة من تعليقات المواطنين ورأيهم العام فى صنع السياسات (١٦٢).

- بالطبع فإن كل ما سبق من آثار مباشرة وغير مباشرة يعزز من حضور الرأى العام و فاعليته؛ وبالتالى يسهم وبأشكال جديدة فى تطوير دراساته واستطلاعاته مستقبليّاً الأمر الذى يؤدى إليه فى المحصلة فى الاتجاه الثانى أيضاً.

الاتجاه الثانى : ازدياد الحركات المناهضة للعولمة وتأثيراتها :

وقد حملت ظاهرة العولمة فى طياتها - خاصة بالنسبة للمؤسسات الدولية القائمة على نشرها - بذور حركات لمناهضتها على صعيد الرأى العام العالمى ، وقد استخدمت أدوات العولمة و آلياتها ذاتها فى التجميع ، والتنظيم ، وتحديد طرق التحرك . . . إلخ ، وحاولت بعض الدراسات مقارنة حركة المناهضة للعولمة فى أوساط الرأى العام بحركات الحفاظ على البيئة **Environmentalism** وحماية المستهلك **Consumerism** ، وغيرها من الحركات الجماهيرية الجديدة التى تركز دراسات الرأى العام على تحليل عوامل نجاحها وفشلها واستمرارها أو استيعابها ، غير أن حركة مناهضة العولمة ، والتى ستكون عامل إثراء مستقبلى لدراسات الرأى العام و استطلاعاته - فى رأينا - تتسم بعدد من الخصائص التى تميزها عن الحركات الجماهيرية السابقة . فقد تعددت مظاهر هذه المناهضة ، ولكن أبرزها التظاهر ضد الاجتماعات التى تعقدها المؤسسات التى تمثل - من وجهة نظرهم - رموزا للعولمة ، مثل اجتماعات صندوق النقد الدولى ، والدول الثمانى الصناعية ، ومنظمة التجارة الحرة . . . إلخ . وكانت البداية من مدينة سياتل ؛ ولذلك أطلقت الدراسات على مناهضى العولمة «شعب سياتل » ، ولكنها استمرت بعد ذلك فى اجتماع (دافوس) ، ثم فى (براغ) . وبشكل محدود فى الدوحة بقطر وسوف تستمر مستقبلاً فى كل الأماكن التى تعقد فيها هذه الاجتماعات ، وقد شهدت مظاهرات جنوب إيطاليا مصرع إيطالى من مناهضى العولمة برصاص البوليس واعتقال العشرات ، الأمر الذى دفع السلطات الكندية الدولة المضيفة للقمة القادمة على اقتراح عقدها فى موقع على قمة جبلية أو طرق وعرة يصعب الوصول إليها ، ويمكن فى هذا الصدد أن نذكر لهذه الحركة من زاوية تأثيرها وعلاقاتها بالرأى العام ودراساته واستطلاعاته السمات والخصائص التالية : (١٦٣)

١ - إن ظاهرة العولمة - كأية ظاهرة وعملية متعددة الأبعاد - أوجدت نقيضها والذى أشارت إليه الدراسات «بشعب سياتل» ، وهو ظاهرة قابلة للتوسع فى شكل حركات اجتماعية وسياسية احتجاجية وتعد دليلاً فى الوقت ذاته على وجود ظاهرة العولمة وتناميها وليس تراجعها أو هزيمتها ، وتشير ظاهرة مناهضى العولمة إلى وجود وتكوّن «رأى عام عالمى» سواء من حيث تنوع وتعدد جنسيات المشاركين وقدرتهم على التواصل والتنظيم والحشد عبر تقنيات اتصالية هى إحدى آليات العولمة التى ساعدت هذه القوى المناهضة للعولمة على تتبع اجتماعات منظمات العولمة والسعى لمحاصرتها ، ومهاجمة رموزها .

٢ - جاءت ظاهرة مناهضى العولمة بالأساس من دول الشمال وليس من دول الجنوب كما كان متوقعًا ، فبدا كأن هؤلاء يناهضون نيابة عن أولئك الأمر الذى أثار تساؤلاً كانت

الإجابة عليه وفق إحدى الدراسات أن الرأى العام فى دول الجنوب لاعتبارات متعددة هو رأى عام تم القضاء عليه أو تدجينه، وليس لديه فى الوقت الراهن المقدرة على المقاومة والاحتجاج، وأن العولمة - فى دول العالم الأول - تصيب الطبقات الوسطى والعاملة فى شكل ازدياد وانتشار الفقر والبطالة نتيجة تراجع الانتعاش الاقتصادى، كما أنها تزيد الهوة الحضارية والثقافية والاقتصادية بين الدول الغنية والدول الأكثر فقراً.

٣- يتكون مناهضو العولمة أو شعب سياتل من تشكيلة عريضة غير متناسقة، فهى تضم بعض أنصار النقابات العمالية والمهنية. أنصار البيئة، وحركات الشباب، والفوضويين، والجمعيات الأهلية عبر الدولية لمناهضة الفقر... إلخ. هؤلاء يجمعهم فقط عنوان عريض هو «مناهضة العولمة» غير انه توجد تمايزات حادة تحته فهناك من يرفضها رفضًا مطلقًا ويسعى لتحطيمها، وهناك من يقبل بوجودها كعملية، ويسعى لتحسين شروط التعامل معها ويحاول إضفاء طابع إنسانى عليها... إلخ. وبالتالى من الصعب القول بوجود رؤية فكرية واحدة أو أيديولوچية لمناهضى العولمة - كما حاولت بعض الدراسات الدعائية فى الغرب الإيحاء بأنها نوع من العودة إلى الماركسية.

٤- تؤكد التشكيلة - السابق الإشارة - لشعب سياتل من مناهضى العولمة ما توصلنا إليه هنا - من تراجع لدور الأحزاب السياسية وفاعليتها، وكذلك جماعات الضغط والمصلحة، وذلك لصالح قوى الرأى العام فى شكل هذه الحركات بصورة مباشرة، كما أن تنوع الوسائل التى تستخدمها حركة مناهضى العولمة، بداية من استخدام وسائل كالتظاهر السلمى حتى استخدام العنف وتدمير رموز العولمة تشير إلى تعدد أدواتها وتنوعها من ناحية أخرى تواصل حركة مناهضة العولمة تصاعدها فى صورة احتجاجات الرأى العام، وارتفاع «كم» و «نوع» العنف المستخدم فى ذلك، والأمر الذى يشير إلى أننا أمام حركة فعلية متنامية على صعيد الرأى العام العالمى يمكن أن يمتد فى مرحلة لاحقة؛ ليضم هؤلاء المناهضين فى دول الجنوب.

٥- تؤكد بعض الرؤى المنشورة لمناهضى العولمة على مواقف مساندة للرأى العام العربى والمسلم فى قضية الانتفاضة الفلسطينية. وهم فى ذلك أكثر جذرية؛ إذ يرفضون وجود «الكيان» الصهيونى القائم على أساس عنصرى، ويطالبون الفلسطينيين بالقيام بثورات كبرى فعالة ومبنية على أساس فعلى وتخطيطى لتحرير بلادهم.

وهكذا يمكن القول إن متابعة حركة مناهضى العولمة المتنامية سوف تسهم فى وضع العديد من القضايا على أجندة دراسات الرأى العام مستقبليًا، كما سوف تسهم فى تطوير استطلاعات الرأى العام حول هذه الظاهرة. وفى هذا الصدد تتفاعل مع ما تقدمه الظاهرة ذاتها.

هوامش الفصل التاسع

١-اعتمدنا على مراجعة الأدبيات المنشورة حول موضوع هذا الفصل فى العقد الأخير باللغتين العربية والإنجليزية، وهى تشكل مادة «غزيرة» ومتشعبة وجدناها فى المكتبات البريطانية فى لندن وغيرها من البلدان الأوروبية؛ وأيضًا فى المواقع حول الموضوع على شبكة المعلومات-إنترنت، وقد كان « الانتقاء» على أساس معايير محددة منها: أن تكون النماذج المختارة ممثلة لإضافة منهجية فى التعامل مع ظاهرة الرأى العام فى أى مستوى من مستويات المنهجية كما سنرى، إضافة إلى أن يأتى حجم الفصل فى الحدود المتعارف عليها من حيث الحجم مقارنة ببقية فصول الدراسة.

٢- نؤكد على أن هذا الفصل يستعرض الاتجاهات الحديثة فى دراسة الرأى العام، وأنها ليست دراسة (فى) الرأى العام؛ فهو يقدم رصدًا وتوصيفًا لها من زاوية المنهجية والخريطة البحثية وأحيانًا تحليليًا نقديًا لبعض نماذجها... وإذا أردنا التشبيه الذى يقرب المسألة للأذهان فإن موقفنا ا فى هذا الفصل أحيانًا كالذى يُمسك بالمنظار المقرب « التلسكوب »؛ لكى يعرض الملامح العامة والكلية للاتجاهات الحديثة فى هذا الحقل العلمى، وفى أحيان أخرى كالذى يُمسك بالمنظار المكبر « الميكروسكوب»؛ لكى يفحص بعض القضايا ودراسات الحالة، والحالات الجزئية.

وبالتالى نحاول أن نجمع بين المستويين الميكرو والماكرو- الكلى والجزئى-، ونعيد تركيب صورة ورصد ملامح الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام، وقد اعتمدنا فى ذلك على أهم الدراسات العلمية-الصادرة بالعربية والإنجليزية-عن الموضوع، كما قمنا بمسح لأهم المقالات والدراسات فى الدورية المعروفة Public Opinion Quarterly " فى السنوات العشر الأخيرة-بالإضافة إلى بحوث المؤتمر العلمى السنوى ب- American Political Science Association الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية-٢٠٠٠.

٣-راجع حول تحديد مماثل لعنوان الفصل فى حقل علمى آخر فى تلك الدراسة الرائدة:-

د. سيف الدين عبد الفتاح، الاتجاهات الحديثة فى دراسة الفكر السياسى الإسلامى، فى اتجاهات حديثة فى علم السياسة (تحرير: أ.د. على الدين هلال، أ.د. محمود إسماعيل)، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩م، ص ٧.

4- Thomas S. Kahn , The Structure of Scientific Revolutions , Second edition , Chicago : The University of Chicago press, 1970, pp., 3-16.

٥-حول المزيد من التفاصيل حول مفهوم المنهجية ومستوياته، والذى اعتمدناه فى هذه الدراسة، راجع:

د. حامد عبد الماجد قويسى، مقدمة فى منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: قسم العلوم السياسية (سلسلة الكتب الدراسية)، ٢٠٠٠م، ص ١٧-١٨.

6- Adrian D. Pantoja , Nathan D. Woods . " Altruism and Economic Evaluations paper presented at the 2000 Annual Meeting of the "APSA" , Washington , D.C., August 31- September 3 , 2000 , pp., 13-19.

٧- انظر على سبيل آخر المطالبات بإنشاء مراكز مستقلة لدراسات الرأى العام وقياسه فى مصر، راجع:

د. عبادة سرحان، ضرورة وجود مؤسسات الرأى العام فى مصر، جريدة الأهرام المصرية ١٣/ ٧/ ٢٠٠١، ص ١٣.

٨-د. حامد عبدالماجد قويسى، مذكرات فى « الرأى العام والظاهرة السياسية» محاضرات ألقيت على طلاب الفرقة الثالثة / كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ١٩٩٧م، ص ١٥-١٨.

٩- د. حامد ربيع، نظرية الرأى العام، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٨م، ص ٩: ١٣.

١٠- د. محمد شومان، ، الموضوعية والتحيز فى قياسات الرأى العام (ندوة معرفية ودعوة للاجتهاد)، القاهرة: المعهد العالى للفكر الاسلامى، ٢١ فبراير ١٩٩٢ م، ص ٣-١٢.

١١- د. حامد عبدالماجد قويسى، ، مرجع سابق، ص ١٩: ٢٣.

12- Vincent Price , Public Opinion : Communication Concepts - 4 , London : SAGE Publications , 1992 , pp., 4-20.

13- Eric Plutzer ., " Robinson Crusoe in Constraintland : Rethinking Belief Systems Research " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the "APSA" Washington , D.C., August 31-September 3, 3000, pp., 12-32.

14- Thomas . S. Kuhn . op . Cit., pp . , 9 : 13 .

١٥- يشير العالم الأشهر چيمس سكوت إلى قضية أعمق تتعلق بكيفية تعبير الشعوب المختلفة فى الأصول أو الجذور الحضارية عن الحضارة الغربية السائدة- عن نفسها واتجاهات رأيها العام، وكيف أنها تمتلك منطقًا سياسيًا مختلفًا، راجع حول ذلك: -

- چيمس سكوت أن المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم؟ (ترجمة إبراهيم العريس وميخائيل خورى)، بيروت: دار الساقى، ط١، ١٩٩٥ م، ص ٩-٢٨.

١٦- حول استطلاعات الرأى العام فى الانتخابات الرئاسية: -

Paul J. Lavrakas and Jack Holley (eds.,), Polling and Presidential election coverage , Public Opinion Quarterly , vol. 561 / summer 1992- No.2 , pp., 136-138.

وفى نفس السياق حول استطلاع الرأى العام حول الانتخابات الروسية:

William L. Miller , Stephen white and others, Twenty - five days to go : Measuring and interpreting- the trends in public opinion during 1993 Russian election compaign , Public Opinion Quarterly , vol. 60, Spring 1996, No., 1 pp., 106-127.

١٧- وحول جوانب الفشل فى بعض استطلاعات الرأى العام:

Roger Jowell and et al, British election : The failure of the polls , Public Opinion Quarterly , vol. 57, - Summer 1993, No. 2 , pp., 238-263.

١٨- د. حامد عبد الماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد. رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٦ م، ص ٣٤٤: ٣٤٥.

19- Gullup , George , and Rac, Saul Forbes ,The Puls of Democracy. New York : Simon and Shuster , 1940, p. 278.

٢٠- ناهد صالح (وأخريات)، قياس الرأى العام... فى المنهج والأخلاقيات استطلاع لرأى نخبة متخصصة، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- قسم بحوث وقياسات الرأى العام، ١٩٩٤م، ص ٦: ٧.

21- Cantril , Albert H. , The Opinion Connection : Polling , Politics , and the press , Washington D.C. : Congressional Quarterly Press, pp., 261-262.

٢٢- ناهد صالح، المرجع السابق، ص ٣٢: ٣٣.

وتشير الاتجاهات الحديثة إلى تردى الأوضاع فى مجال دراسات الرأى العام واستطلاعاته- فى المجتمعات الغربية- ويكفى أن نحيل إلى الكلمات والمصطلحات التى أصبحت دارجة فى الوسط الأكاديمى بين المتخصصين فى مجال دراسات الرأى العام لوصف هذه الاستطلاعات من قبيل:

Phony Polls, Quick and Dirty Polls, Mushroom polls , Fly - by - Night Polls , voodoo polls, Partisan polls , Pseudo polls , phantom polls .

أما عن الاستطلاعات التى تجرى فى بلدان العالم الثالث فهى تشهد تدخلات حقيقية من جانب الأجهزة السياسية والأمنية فى كافة مراحلها وتفرض عليها العديد من القيود، وحول أمثله من ذلك راجع:

Nils Rohme . " The State of the Art of public opinion polling World Wide : some Main findings - from a study conducted in 1992 (With a few Updated Results from 1993) " Presented at the Joint ESOMAR / WAPOR Day in Copenhagen , September 16th 1993.

وقد عرض فيها Nils Rohme مزيد من التفاصيل عن تدخل المؤسسة السياسية والتشريعية فى فرض قيود على استطلاعات الرأى العام .

23- Darrel M. West , Gore , Clinton , Lewinsky and Agenda Control , paper presented at the 2000 annual Meeting of the American Political Science Association , Washington , D.C., August 31- Sept., 3, 2000, pp., 4-12.

إذ يذكر كيف تم التحكم خطوة بخطوة فى أجندة الرأى العام الأمريكى تجاه القضية ، وتحويل اتجاهاته ؛ ليصبح محايدًا ، ثم متعاطفًا مع الرئيس كلينتون .

24- Hurwitz , Jon and Mark Peffley (eds.,), Perception and Prejudice: Race and Politics in United States, (Review: Franklin D. Grillian) , Public Opinion Quarterly , vol.64, Fall 2000, No., 3 pp., 554-559.

25- Albert , C. Gunther , Biased Press or Biased Public ? Attitudes Twords Media Coverage of Social groups , Public Opinion Quarterly , vol.56, Summer 1992, No. 2 , pp., 147-167.

26- Jeffrey , Levine , and others , The Empirical dimensionality of Racial stereotypes , Public Opinion Quarterly ,vol.63, Fall 1999, No.3 , pp., 371-389.

27- Oliver , Eric . J " The Civic Paradox Segregation ", Paper presented at the 2000 annual Meeting of the American Political Science Association , Washington , D.C, August 31- September 3 , 2000, pp., 12-32.

٢٨ - تناقش هذه الدراسة تلك القضية فى إطار أوسع هو مناقشة مسألة « الفعالية السياسية » وكيفية تأثيرها على مستويات ونسب التصويت فى العملية الانتخابية ، وكيف أن قطاعات الرأى العام التى تشعر بفعالية سياسية أكبر تكون الأكثر تصويتًا راجع : -

Michelson , Melissa R.," Exploring Latino Political Efficacy and Electoral Participation in California and Chicago " Paper Presented at the 2000 Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D. C., August 31-September 3, 2000, pp., 9-16.

٢٩ - تقوم هذه الدراسة على اختبار وجود مصفوفة القيم وآثارها على المواقف والاتجاهات فى القضايا السياسية والاجتماعية ، راجع :

Randazzo , Kirk A. , " Assessing Ideological Asymmetry " The Impact of Identification on Issue Position " .paper presented at the 2000 Annual Meeting of the"APSA"Washington , D.C. ,August 31-September 3, 2000., pp., 12-22.

30- Hooghe , Marc " Value Congruence within Voluntary Associations ,. A Social Psychological Extension of Social Capital Theory .." paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000., pp., 12-19.

31- Abramson , Paul R., and Ronald Inglehart , Value Change in Global Perspective (Review : James A. Davis), Public Opinion Quarterly , vol. 60, Summer 1996 , No., 2 , pp., 322-331.

٣٢ - ومن أبرز من قدم انتقادات جذرية فى هذا الصدد :

- ناعوم تشومسكى ، ضبط الرعاع (ترجمة : هيثم على حجازى) ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ ، ص ١٠-٢٠ .

- وفى نفس الاتجاه أيضًا :

- د. عبد الهادى خلف، المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيرى وأشكاله، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٨م.

33- Kluegel , James R., David S. Mason and Bernd Wegener (eds.,) , Social Jutic and Political Change : Public Opinion in Capitalist and Post - Communist States , (Review : James L. Gibson), Public Opinion Quarterly , vol.61, Summer , 1997, No2, pp., 213-219 .

34- Wilson , Thomasc.,Trends in tolerance towards Rightist and Leftist Groups, 1976-1988, Effects of attitude change and cohort succession , Public Opinion Quarterly , vol. 58. Winter 1994, No.4, pp., 539-556.

35- Vincent Price , op.cit., pp., 4-20.

36- Baker , K.M., public opinion as political invention . in inventing the French Revolution : Essays on French Political Culture in the eighteen th Century , Cambridge : Cambridge University Press, 1990 , pp., 167-199.

وفى هذا السياق أيضًا تأتى رؤية هابرماس راجع: -

Nathans , B., Habermas's " public sphere " in the era of French Revolution , French Historical Studies, 1990, vol. 16, pp., 620-644.

٣٧- د. ابراهيم سعد الدين، اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨١ م)، ص ص ٤٧ : ٨١.

٣٨- د. حمادة بسيونى، دور وسائل الإعلام فى صنع القرارات فى الوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م، ص ١٠٦.

٣٩-د. حامد عبد الماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام. . . مرجع سابق، ص ٢٨ : ٣٢.

٤٠-د. حامد ربيع، مرجع سابق، ص ٢٨ : ٣٥.

(٤١) Vincent Price , op. cit., pp., 20-32.

42- Robin , Brown " Mobilizing the Bias of communication "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000., pp., 9-14.

43- Andrew , Lo Tempio, Neil A. Eldred . " When the Camera Never Blinks: TV Coverage of Military Conflict and Rally Effect " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-Sept. 3, 2000., pp., 12-29.

٤٤- د. ربيع حامد، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢١ .

٤٥-د. حامد قويسى ، مرجع سابق، ص ٣٢٨-٣٣٢ .

٤٦- أثمرت ثورة الاتصالات والمعلوماتية وجود ظاهرة New Media والتى أسهمت بدورها فى تطوير منظومة من المفاهيم، والمتغيرات، ووحدات التحليل فى إطار «دراسات الرأى العام» ترتبط بما يطلق عليه «ديموقراطية القرن الواحد والعشرين»:

William G. Mayer , The rise of the New Media , public opinion Quarterly , vol. 58, Spring 1994, - No., 1 , pp., 124-145.

-Philip Renick , Twenty - First Centure Democracy , (Review : Jennifer L. Hochschild), public opinion Quarterly , vol. 58, Spring 1994, No., 1 , pp., 630-636.

47-Gabriel Weimam , The Influentiaks : Back to the Concept of opinion leaders ??, public opinion Quarterly , vol. 54, winter 91, No., 2 , pp.,267-279. Also see : Joan S. Black " Review" The Influentials :People who influence people, P.O.Q, vol 60 , winter , 1996 , No.4 , p., 468.

٤٨-د. حامد عبد الماجد، مرجع سابق، ص ص ٤٨ : ٥٤ .

49- Vincent Price , op. Cit., p., 31.

٥٠ - دانييل يافكلوفيتش، (ترجمة : كمال عبد الرءوف)، ، الديموقراطية وقرار الجماهير، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣م، ص ١٠-١١، ٨٧-٩٦.

٥١- ينقل « " Leo Bogart ذلك الرأى عن العالم الشهير " Jean Stoetzel ، راجع :

Leo Bogart , The future of public opinion studies . public opinion Quarterly , vol. 51, 1987, pp.,612-613.

٥٢ـ د. حامد قويسى، مذكرات فى الرأى العام والظاهرة السياسية . . . مرجع سابق، ص ١١٢-١١٦ .

53- Vancent Price , pp., 21 -22.

54- Davison Phillps, Public opinion , knowledge and power .Columbia University press , 1998- pp., 34 :38.

55- Kuzma , Terrorism in the United States , public opinion Quarterly , vol. 64, Spring 2000, No., 1 , pp., 90-105.

56- Barbra C. Farthar , public opinion about energy, public opinion Quarterly , vol. 58, winter 1994, No., 4 , pp.,200-202.

57- Larry M. Bartels , the American Public's defense spending preferences in the post-cold war era , public opinion Quarterly , vol. 58, winter1994, No.,1 , pp., 112-114.

58- Michael Hogan and Ted J. Smith, Polling on the issues : public opinion and Nuclear freeze , public opinion Quarterly , vol. 55, winter 1991, No., 4 , pp.,534-569.

59- Mei-ling Hsu, and Vincent Price , public opinion and AIDS Policies : The Role of mis formation and attitudes towards Homo sexual , vol 56, spring 1992, No. 1, pp., 29-52.

60- Eleanor Singer and others , public opinion about AIDS before and after the 1988 U.S. Government public information campaign , public opinion Quarterly , vol. 53, winter 1991, No., 2 , pp.,161-179.

٦١ـ د. حامد قويسى، مرجع سابق، ص ٣٩ .

٦٢- د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣-٣٩.

٦٣- يمكن القول إن مجموعة استطلاعات الرأى العام التى أجراها قسم « بحوث وقياسات الرأى العام» بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ فى العقد الأخير ـ حول العديد من القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية إنها تشكل « أجندة الرأى العام المصرى » وتعكسها ومن أهم موضوعاتها على سبيل المثال : -

- استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، (عينة من الجمهور العام)، تحت إشراف د. سلوى العامرى. . .
- استطلاع رأى المواطن فى الأحزابْ والممارسة الحزبية، (عينة من النخبة)، تحت إشراف د. أمانى قنديل.
- استطلاع للرأى حول مقترحات تعديل قانون العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية بين الملاك والمستأجرين خلال الفترة يناير ـ مارس ١٩٩٢م تحت إشراف د. أمانى قنديل. .
- استطلاع رأى حول المشاركة السياسية، وتقويم الممارسات الحزبية لدى عينة من أعضاء الجماعات المهنية تحت إشراف د. أمانى قنديل.
- استطلاع رأى الجمهور فى مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن تحت إشراف د. ناهد صالح.
- استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد .
- الحوار الوطنى : استطلاع لرأى عينة من النخبة تحت إشراف السيد يس.
- استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات، وتنظيم استعمالها، والاتجار فيها . . . تحت إشراف د. ناهد صالح.
- استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التلفزيون ـ الجامعة المفتوحة ـ التقرير الأول ـ تحت إشراف د. نجوى

خليل، وكذلك التقرير الثانى: استطلاع رأى الدراسين فى تأهيل معلمى التعليم الابتدائى نحو البرنامج..
- كما اهتم المركز بالجوانب المنهجية والأخلاقية فى إجراء استطلاعات الرأى العام وقياساته، وقدم دراسات متميزة فى هذا الإطار نذكر منها: -
- د. ناهد صالح وأخريات، قياس الرأى العام فى المنهج والأخلاقيات: استطلاع لرأى نخبة متخصصة، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤م وبالذات تلك الأجزاء التى تتعلق بالتالى: -
- مواثيق أخلاقية للعلوم الاجتماعية: علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علم النفس، السياسة والرأى العام.
- موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام.
- منهج استطلاع رأى النخبة المتخصصة.
- وكذلك الدراسة التى تقوم برصد نماذج من قياسات الرأى العام ومن ذلك:
- د. ناهد صالح، قياس الرأى العام: الماضى، والحاضر، والمستقبل، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣.

وقد تصدت بعض الدراسات إلى نشر نتائج استطلاعات الرأى العام والضوابط التى ينبغى أن تُحاط بها.
- نشر استطلاعات الرأى العام.. القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية فى قياس الرأى العام فى المنهج والأخلاقيات... مرجع سابق، ص ٤٠٥.

٦٤- تم تقديم نموذج من استطلاعات الرأى العام والذى أجرى حول اتجاهات الرأى العام المصرى نحو زيارة الرئيس السادات للقدس ١٩٧٧م- وما شابه من إهدار للقواعد العلمية والمنهجية فى كافة مراحله كأحد النماذج الواضحة لهذه التجاوزات حول ذلك:
- د. ناهد صالح وأخريات، موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام فى، قياس الرأى العام فى المنهج و الأخلاقيات.. مرجع سابق، ص ٣-٤٠.

٦٥- حول فكرة «المسوح الدائمة» وتطبيقاتها العملية راجع حول ذلك:
- جورج وانكان، المسوح الدائمة (مراجعة: عبير صالح)، المجلة القومية للعلوم الاجتماعية، ع ١٧٥، ١٩٩٨م، ص ٤٩١-٥٠٣.

وحول آثارها على تقوية كيان المجتمع والدولة، راجع:
- ج-ب-هوج وآخرون، الجماعة-السلطة-الاتصال (ترجمة: نظر جاهل)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩١.

٦٦- هناك الكثير من الدراسات العلمية حول تأثير التقدم التقنى فى مجال المعلومات على هامش «الخصوصية» للمواطن، واتجاهات الرأى العام إزاء ذلك، وعلاقته بالقيمة المحورية فى بناء القيم الغربى وهى «قيمة الحرية» وهل تشكل خطراً عليها، أم دعماً له؟ وحول ذلك:

Katz James, E. and annette R Tassone , public opinion trends - privacy and information technology,- public opinion Quarterly , vol. 54, Spring 1990, No., 1 , pp.,125-143.

٦٧-ومن الأدلة على ذلك أن مؤتمر الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية الأخير والذى عقد فى الفترة من ٣١ أغسطس-٣ سبتمبر ٢٠٠٠م فى واشنطن-وفى الجلسات التى عقدها لدراسات الرأى العام والعملية السياسية كانت النسبة الغالبة فى حدود ٦٥٪ من الأبحاث المقدمة حول المشاركة السياسية والسلوك التصويتى وعلاقتهما بالرأى العام فى حين تركزت معظم بقية الأبحاث فى حدود ٢٥٪ فى علاقة الرأى العام بقضايا الاتصال السياسى... وركزت معظم الدراسات على دراسات الحالة... نفس الاتجاه نجده فيما تنشره الدورية الأساسية المتخصصة فى دراسات الرأى العام **Public Opinion Quar terly** ومن النادر أن دراسات نظرية أو بحوث تطبيقية أو دراسات حالة تدور حول كيفية التحكم فى اتجاهات الرأى العام، والتلاعب به.

٦٨-حول هذا الاتجاه خاصة بداياته الأولى وجذوره فى الدراسة التى تتناول العلاقة بين «السياسة» و «النشر» و «الرأى العام»:

Albert H. Cantril , The opinion connection :polling , politics and the press, public opinion Quar-.
terly , vol. 54. No., 1 , pp.,321-325.
69- Zip P. F., Johan and others , Identity , politics , partisanship and voting for woman candidates, public opinion Quarterly , vol. 60. Spring 1996, No., 1 , pp.,30-
٧٠ - راجع حول ضرورة تأسيس عملية استطلاع الرأى العام بصفة دورية، وجعلها أحد المدخلات المهمة لعملية صنع السياسة بصورة تفصيلية فى الوقت الحاضر :
Daniel Yanlelovish , Coming to public Judgment , Making democracy work in a complex world ,- public opinion Quarterly , vol. 56, Summer1992, No., 2 , pp.,133-134.
ومقاربات للموضوع من مدخل الاقتصاد السياسى راجع :
Michael Lewis Beck , Economics and elections : The Major western democracies, public opinion-Quarterly , vol. 54, winter 1990, No., 4 , pp.,313-335.
71- Gabriel Weiman , The influentials : people who influence people , public opinion Quarterly , vol.6, winter 1996, No., 4 , p.,468.
٧٢ـ د. حامد قويسى، مرجع سابق، ص ٣١٣-٣١٥.
73 - Goyder , John , The Silent Minority , London :Westview press, 1987, pp.,7-19.
74- James Davis , issue involvement and response effects in public opinion surveys in united states , public opinion Quarterly , vol. 54, Summer 1998, pp., 113:115.
75- Green , Steven B. and others , Connecting with the internet in political campagns : experiments on race and user satisfaction " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000., pp., 3-20.
76- Gilder , George F. , " Telecommuting the Antidote to phantom public opinion : New perspectives Quarterly , vol. 9, Fall 1992, pp., 212-225.
٧٧ـ ناهد صالح (وآخرون)، قياس الرأى العام فى المنهج والأخلاقيات (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤م)، ص ١٣٥-١٣٨.
٧٨-المرجع السابق، ص ١٣٩-١٤٢.
٧٩- ناهد صالح، قياس الرأى العام: الماضى والحاضر والمستقبل، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣م.
80- Dillman , Dan A., and others , Effects of Questionnaire length , Respondent , Friendly Design and difficult Question on response rates ... public opinion Quarterly , vol. 57, Fall 1993,No., 3 pp.,289-304.
81- Foddy , William , Constracting Questions for interviews and Questionnaires " theory and practice.in social research , public opinion Quarterly , vol. 58, winter 1994, No. 4, pp.,512-535.
82- Knauper , Barel , Filter Questions and interpretation : presuppositions at work , public opinion Quarterly , vol. 62, spring 1998,no. 1, pp.,70-78.
(83- Geer, John G., Do open-ended Questions measure " Salient " issues, public opinion Quarterly , vol. 55, fall 1991, No.3, pp.,321-337.
84- Sanchez , Maria Elena , Probing " Don't know " Answers : effects on survey estimates and Variable relationships , public opinion Quarterly , vol. 56, winter 1997, No.4, pp., 475-495.
85- Thomas Plazza . meeting the challenge of answering machines , public opinion Quarterly , vol. 57, Summer 1993, No. 3 pp.,219-231.

86- Schaefer , David R. and Dillman , Don A.. development of a standard E-mail methodology : results of an experiment , public opinion Quarterly . vol. 62, Fall 1998,No., 3 ,pp., 212-235.
٨٧ ـ أصبح شائعًا فى الاستخدام وفق الاتجاهات الحديثة فى دراسات الرأى العام واستطلاعاته ، ما يسمى ب ـ « Web Surveys " كشكل حديث وبديلاً عن المسوح التقليدية .- Couper , Mick p., Web Surveys : a review of issues and approaches
public opinion Quarterly , vol. 64, winter 2000. No.4, pp.,969:494.
وراجع للمقارنة بين معدلات الاستجابة ومضمونها بين المسح العادى ـ المواجهى ـ والمسح عبر البريد العادى أو الإلكترونى :
Haria Krysan and others , Response rates and response Content in mail versus face to face surveys .- public opinion Quarterly , vol. 58, Fall 1994,No., 3 ,pp., 381-339.
٨٨ ـ حول استطلاع آراء النخبة السياسية والاقتصادية من قادة الرأى العام راجع : -
Robert , K. Merton and others , Focused interview : a manual of problems and procedures (Review :- Robert L. Kahn), public opinion Quarterly , vol. 56, Spring 1992,No., 1 ,pp., 673:674.
وفى نفس السياق أيضًا :
Lois Oksenberg (Revieew), Interview approaches , public opinion Quarterly , vol. 59, pp., 319-320.-
وحول مجموعة من المقترحات الحديثة للحصول على المعلومات والشهادات من النخبة السياسية بكفاءة عبر زيادة الاستجابة ، والتغلب على المعوقات الخارجية وقيود الوقت .
Louis G. pol., a method to increase response when external interference and time constraints reduce-interview Quality public opinion Quarterly , vol. 56, Fall 1992,No., 3 ,pp., 356-369.
89- Chirstopher , J. Mackie . " Do the Media influence ideological constraint in the Mass public ? Media Discourse , Knowledge Representation, and political sophistication "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000., pp.2-18.
90- Michael , Mackuen , predications of public opinion from the mass media : computer contant and mathematical modeling , public opinion Quarterly , vol. 54, Spring 1990, No., 1 ,pp., 144-148.
91- Maisel , Richard and Hodges , Caroline , How Sampling Works , public opinion Quarterly . vol. 61, Spring 1997,No., 1 ,pp., 392-394.
وهى تتناول التجديد فى موضوع « عينات » الرأى العام فى النواحى الموضوعية مع الالتزام بضوابطها ، وهناك دراسات تحاول تفادى « التحيز » المتوقع إذا ما تم سحب العينة من قوائم المشتركين فى الخدمة التليفونية .
J. Michael Brick and other , Bias in list - assisted telephone samples , public opinion Quarterly . vol. - 59, Summer 1995,No., 2 ,pp., 218-235.
92- William G. Mayer, The rise of the new media , public opinion Quarterly , vol. 58, Spring 1994,No., 1 ,pp., 124-145.
93- Bishop, George F., issue involvement and response effects in public opinion surveys . public opinion Quarterly , vol. 54, Summer 1990,No., 2, pp., 209-218.
94- Jussame , Roymond & Yamada , Yoshihara, A Comparison of the viability of Mail Surveys in Japan and the United States , public opinion Quarterly , vol. 54, Summer 1990,No., 2 ,pp., 219:228.
95- O'Connor , Report E., " Culture, Self - Interest, or Political Orientation? Explaining Willingness to Sacrifice to protect the Environment " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000., pp.22:28.
96- Ardoin , Phillip J., "Constituency Ideology in U.S. House Districts : a top- down simulation approach " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington . D.C. , August 31-September 3, 2000., pp.4:9.

97- Lawrence . R. Jacobs & Jackson , Melinda, "Reconciling the influence of policy issues and candidate image on election campaigns : the private polling and campaign strategy of the Nixon white house "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington . D.C. , August 31-September 3, 2000., pp12:20.
98- Tom W. Smith, and others . public opinion data , a Guide to the Sources , public opinion Quarterly , vol. 54, winter 1990, No.4, pp.,609-618.
99- Particia , A. Jarmillo, " from the Nomination to general election: political participation and the role of information "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000., pp.,12-15.
100- Anderson , Angela Hinton, " opinion - policy linkages : what is the Nature of the relationship? "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington . D.C. , August 31-September 3, 2000., pp.,8:26.
101- Phillip, Ardon , op. Cit., pp., 9-15.
102- George Gerbner , Towards Cultural indicators : an analysis of mass madiated public mersage system , in communication review ,vol. 17 summer, 1969, pp., 226-252.
١٠٣-قدم كارل دويتش نموذجًا لفهم العملية السياسية باعتبارها عملية اتصالات ومعلومات ؛ وهذا النموذج نعتقد أنه الأنسب فى الوقت الحالى لتفسير ما يمكن أن نسميه آثار ثورة أو ظاهرة العولمة، وحاول دويتش أن يطور نموذجه ليدرس من خلاله العلاقات الدولية راجع حول مفهومه القديم .
Karl Deutch . The Nerves of Government , New York : The free press, 1959.-
١٠٤ ـ وحول تطوير نموذج كارل دويتش فى دراسة الأنظمة السياسية العربية راجع حول ذلك :
د. منى أبو الفضل، مذكرات فى النظم السياسية العربية (المدخل الاتصالى التنموى)، كلية الاقتصاد: الدراسات العليا، ١٩٨٧.
105- Lawrence , R. Jacobs and Robert , Shapiro, The rise of presidential polling : The Nixon white house in Historical prespective , public opinion Quarterly , vol. 59, Summer 1995,No., 2, pp., 20-25.
106- Fisk John , British Cultural Studies..in Allen Robert (eds.,) Channels of discvrse , Reassembled , London : Rowth ledge, 1992, pp., 132-146.
١٠٧- راجع حول هذا المحور من محاور مؤتمر الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ٢٠٠٠(Division 38 بعنوان Political Communication , Chair Dawre , M. West
ومن المحاور والأوراق التى قدمت فيها : -
The New Media and international Security.-
-Framing the election
-Covering Policy Controversies.
-Core, Clinton , Lewinsky and Agenda Control.
-Reinvigorating democracy.
-The Media in Cooperative .
-Mass Communication , Social Communication and vote choice : A Comparative Analysis
١٠٨ ـ تعد موضوعات « الأجندة البحثية » هى المحاور الأساسية لما ورد فى مؤتمر الجمعية الدولية للعلوم السياسية عام ٢٠٠٠ بصدد موضوع دراسات الرأى العام واستطلاعاته إضافة إلى أربعين عددا من أعداد مجلة الرأى العام الربع سنوية (أى أعدادها خلال الربع الأخير) حاولنا أن نخرج منها بالملامح الأساسية كما أسلفنا .
109- Gidengil, Elisabeth ,"elections and satisfaction with democracy" paper presented at the 2000

annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,12-19.
110- Susan ,Herbst , Numbered Voices: How opinion polling has shaped American politics, public
111- Dianac.Mutz , Direct and indirect routes–opinion Quarterly, vol 63 , fall 1999, No.3, p.,154.
tto politicizing personal experience: Does knowledge make a difference ,P.O.Q. vol 57 , winter
1997 No4 ,pp.,483-502.
112- Larry M.Bartels , Wendy M.Rahn "political attitudes in the post- net work era " paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,18-25.
113- Lawrence R.Jacobs, Melinda Jackson ," Reconciling the influence of policy issues and candidate image on election campaigns : the private polling and campaign strategy of the Nixon White House" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31-Sept.,3-2000 .
114- Richard R.Law , Gerald Pomper " Accentuate the Negative Effectiveness of Negative Campaigning in U.S. Senate Elections " paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
115- Peter R. Schrott , op. Cit, pp.,220:231.
116- Chaffee Steven , The politics of news , the New of politics, public opinion Quarterly, vol 57 fall 1993, No.,3.
117- John Zaller, "The statistical power of election studies to detect communication effects in presidential campaigns " paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .pp.,12:20.
118- Yeap ,Soon B.," A New Asian Voice to end The allure of the west" , Trends ,vol.1(3/1995) ,pp., 530:550.
119- Bruce .E .keith and others , the my of the independent voter, London: Oxford university press, 1994, pp., 25:36.
120- Stephen Voss, Andrew Gelman , preefection survey methodology : details from eight polling organisations, 1992 , pp.,120:131.
121- Kate M.Kenski ," political talk and the early voter "" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .pp.,2:25.
122- Adam F.Simon " The Winning Message? Candidate behavior and democracy " " paper presented at the 2000 annual meeting of the"APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .pp.,8:17.
123- Caroline Heldman , Susan J.Carrol, Steohanie Olson " Gender differences in print media coverage of presidential candidates : Elizabeth poles bid for the republican nomination" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
124- James A.Davis,(review), the changing American mind : How and Why American public opinion change between 1960:1980 , public opinion Quarterly, vol 57, summer 1993, No2 pp., 619:620.
125 - 126- Lrving Crespi, the public opinion process : How the people speak (review : Howard Schuman) , public opinion Quarterly, vol 63 winter 1999, No.,4.pp.,431:433.
127- Scott Keeter , stability and change in the U.S. publics knowledge of politics, , public opinion Quarterly, vol 55 winter 1991, No.,3.pp.,583:612.

١٢٨ ـ ناهد صالح، قياس الرأي العام: الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص١١٤ : ١٢٨.
١٢٩ – هربرة شيللر، المتلاعبون بالعقول (ترجمة أحمد لطفي فطيم)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون، ١٩٨٤، ص١٢ : ٢٣ .
وأيضا ناعوم تشومسكي، ضبط الرعاع، مرجع سابق، ص٣٩ : ٤٥ .
١٣٠ – حامد قويس، مرجع سابق، ص١١٣ : ١١٨.
١٣١ –المرجع السابق، ١١٨ : ١٢٨.
١٣٢ – حامد ربيع، مرجع سابق، ص٢٩–٣٤.

133- Neuman ,W.Risse;(et.al) , common knowledge news and the construction of political meaning . Chicago: the university of Chicago press , 1992,p.,160.

(134) Brown & Waltzer ," Lobbing the press: organized interest advertorials in professional journalism periodicals , 1985:1998" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,3:15.

(135) Djupe & Scott , what do you think ? an examination of social context and issue importance is an election campaign " paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,3:18 .

(136)ALTHAUS , Scott L. & Tewksbury, Aganda - setting and the "News" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,2:16 .

137- Bennett & Yonovitzkky ," patterns of congressional news media use , the question of selection bias and third person effect" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,2:16 .

138- Gerald Pech, internal exit , "the power of the proposal marker , and the scope for redistribution "paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,4:61 .

139- Schmitt- Beck, mass communication , social communication and vote choice : acomparative analysis, op cit ., pp., 7: 12.

140 - Amy E.Black , " framing feminists : women organizations and media coverage of sexual harassment "paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.,4:15.

141- Evelyn M.Simien ,Measuring black feminist consciousness" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .

142- Banaszak & Plutzer , the social bases of feminism in the european community , public opinion Quartely, vol 57 spring 1993, No.,1, pp.,29:38.

143- John F.Zipp , Identify , politics , partisanship and voting for women candidates public opinion Quartely, vol 60, spring 1996 , No.,1 , pp.,30:57.

144- Holli A.Semetho &Klous Schoenbuch Germany as unity election " voters and the media, public opinion Quartely, vol 60 winter 1996, No.,4, pp., 461:463.

145- George Bishop , Trends : Americans belief in God , public opinion Quartely, vol 63 fall 1999, No.,3, pp., 21: 38.

146- Susan Losh , public attitudes towards Church and state , public opinion Quartely, vol 60 winter 1996, No.,4, pp., 466:468.

147- Geoffery C.Layman ,Religion and political behavior in the U.S.: The impact of beliefes ,affiliations , and commitment from 1980 to 1994 public opinion Quartely, vol 61 summer 1997, No.,2, pp., 228:316.
148- William B.Prendergast , the catholic voter in American politics , the passing of democratic monalith , public opinion Quarterly, vol 64 , summer 2000, No.,2, pp., 112:117.
149- Richard Sobel,(ed) , public opinion in U.S. foreign policy : the controversy over contra aid , public opinion Quarterly, vol 59, winter 1995, No.,4, pp., 633:663.
105- Olsen Gormpye , public opinion and development aid : is there a like? Denmark : centre for development research , 2001 pp.,2:20.
151- Gregorg and Nade Dimond (review) ,Thomas W.Graham , American public opinion on NATO , extended deterrence, and use of nuclear weapons , future fission? public opinion Quarterly, vol 54 fall 1990, No.,3 , pp., 293:297
152- John Mueller , American public opinion and Gulf war : some polling issues . public opinion Quarterly, vol 57 spring 1993 , No., 1 , pp., 80:91.
153- Suzanne L.Parker , towards an understanding of" Rally" effects : public opinion in the persion Gulf war , public opinion Quarterly, vol 59 winter 1995 , No.,4 , pp., 526: 546.
154 - David L.Paltez ,eds., Taken by storm : the media , public opinion and U.S. foeign policy in the Gulf war , public opinion Quarterly, vol 59, fall 1995, No.,3 , pp., 445:447.
155- Louis Z.Klarevas , the Unitied states peace in Somalia , public opinion Quarterly, vol 64, winter 2000, No.,4 , pp.,523:540.
156- Wolfsheld , Gadi ,(eds.,) Framing the "intifada" : people media (review: William A.Gamson) , public opinion Quarterly, vol 59 , spring 1995, No., 2 , pp., 152:153.
١٥٧ ـ عرضت مجلة public opinion Quarterly فى معظم أعدادها التى تصدر ربع سنوية دراسات ومراجعات الكتب عما اطلقت عليه The web of politics وتأثيرها على النظام السياسى الأمريكى.
Richard Davis , the web of politics : the internet impact on the American political system , public-opinion Quarterly, vol 64 , summer 2000, No., 2 , pp., 361:364.
١٥٨ ـ راجع حول ذلك الاتجاه فى علاقة الانترنت بتعزيز التطور الديموقراطى :
Pippa Narris , " Democratic Divide ? THE impact of the internet on parliaments world wide paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp.3:19.
١٥٩ ـ من الدراسات المبكرة فى هذا الصدد ما كتبه ألفن توفلر حول تغير مفهوم السلطة السياسية وركائزها راجع : ألفن توفلر (ترجمة : د. محمد باروت)، تحول السلطة، طرابلس : الدار البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٩ : ٣٢.
160 - Gilder , George F. telecomputing : the antidote to phantom public opinion : New Perspectives - Quarterly : vol. 9 fall 1992.
161 - Keisling Philip , " Repoll man " , the Washington monthley , vol . 24.(September, 1995) pp., 27:29.
162- Shulman ,William ," Citizen A ganda - setting digital government , and the national organic program "paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 pp., 12: 19.
١٦٣ ـ راجع الموقع الخاص بالحركة على الإنترنت للمزيد من التفاصيل : www.seattlenation.com

خاتمـــة

الدلالات السياسية المعاصرة لظاهرة الرأى العام
بين التنظير العلمى والممارسة العملية

نستطيع أن نوجز أهم الدلالات السياسية المعاصرة الأساسية للتعامل مع ظاهرة الرأى العام، سواء كان ذلك فى جوانبها العلمية التنظيرية، أو فى تلك التى تتعلق بجوانب الفعل والممارسة العملية الواقعية كخاتمة لهذه الدراسة.

فبالنسبة لأهم الدلالات السياسية المعاصرة للتعامل مع ظاهرة الرأى العام فى الجوانب التنظيرية فيمكن إيجازها فيما يلى :

أولا: تواضع الإسهام والإضافة العربية «النوعية» فى نظرية الرأى العام وضعفها:

يمكننا أن نلاحظ كون المساهمات الحديثة ـ لمعظم مفكرى وكتاب بلدان الجنوب والعالم الثالث، وفى إطارهم أولئك الذين ينتمون إلى العالم العربى والإسلامى، وذلك فى مجال دراسات نظرية الرأى العام ـ لم تقدم تجديداً حقيقيًا، أو إضافات نوعية مهمة، سواء على صعيد المنهجية والأدوات التحليلية، أو الأجندة والقضايا البحثية.

لقد كان متصوراً من هذه الكتابات والدراسات أن تقدم ذلك التجديد وتلك الإضافات النوعية التى تترجم الخصوصية الحضارية لهذه المجتمعات من ناحية، ومن ناحية أخرى تعكس الاختلاف النوعى فى طبيعة القضايا والمشكلات التى يواجهها الرأى العام فيها. .

ـ والواقع أن هذه المساهمات ظلت ـ فى غالبها ـ تابعة لتلك السائدة فى العالم الأول والمتقدم وناقلة عنها، والملاحظ أيضًا أنها وإن كانت تقدم لها أحيانًا بعض الانتقادات والمراجعات الجادة فإنها فى الواقع لم تتخط ذلك إلا فيما ندر لإبداع وتقديم الرؤية المتميزة البديلة والمستقلة التى تترجم الخصوصية الحضارية الممثلة لطبيعة شعوب هذه الأمة، وتلك البلدان ونوعية القضايا والمشكلات السياسية وغير السياسية التى تواجهها وتعانيها على كل الأصعدة العامة.

ـ ويأتى هذا الكتاب واعيًا بذلك فمن ناحية أولى يقدم توصيفًا ورصدًا لهذه المساهمات العربية النظرية المختلفة كمحاولة لإثبات طبيعة هذا الواقع العلمى والأكاديمى واتجاهاته، الأمر الذى أوردناه تفصيلاً فى الفصول الأولى من هذا الكتاب.

ومن ناحية ثانية يؤكد على الضرورة المنهجية والمعرفية لإبداع هذه الرؤية البديلة والمستقلة فى نظرية الرأى العام، سواء كان ذلك على مستوى المنهجية التحليلية أو القضايا والأجندة البحثية ـ وإن كانت طبيعة الكتاب التعليمية وجمهوره من الطلاب والدارسين بالأساس ـ قد جعلنا نقتصر على الدعوة لهذا الأمر ولفت الانتباه إليه فى هذا الموضع، والتذكير به دون الاستطراد دخولاً فى تفصيلاته المختلفة وتنويعاته المتعددة، والتى نعتقد أن مجالها الأساسى ـ خاصة أنها لاتزال قضايا اجتهادية والكثير منها موضع نظر واختلاف ولم تحز بعد اتفاق الجماعة العلمية على الحدود الدنيا من أسسها العامة ـ هو الأبحاث والدراسات التى يتم مناقشتها فى دائرة وبين أهل الاختصاص بالأساس.

وفى هذا الإطار نؤكد أن مجتمعاتنا العربية والإسلامية تعرف ظاهرة الرأى العام كغيرها من الأمم والشعوب، ولكن موضع الاختلاف هو مظاهر التعبير المتميزة عنه التى تعرفها، الأمر الذى أفردنا له دراسات مستقلة.

ثانيا: غياب التأصيل العلمى والمنهجى فى إطار نظرية الرأى العام

تعانى الدراسات والكتابات الغربية والعربية فى حقل نظرية الرأى العام من شبه غياب حقيقى ـ باستثناءات نادرة ـ لعملية التأصيل العلمى والمنهجى لمفاهيمه الأساسية ومتغيراته ولأطره النظرية والتحليلية وقضاياه. . . إلخ.

فمع الإدراك الذى تعكسه هذه الدراسات والكتابات لحقل دراسات ونظرية الرأى العام باعتباره علم مصب يتوافر على استقبال نتائج أبحاث ودراسات الحقول المعرفية والعلمية المختلفة الأخرى وهضمها وتمثلها فى البنية المعرفية والعلمية له، فإن ثمة اتفاقا بين غالبية الباحثين فى هذا المجال فحواه أنه لم يتم الوصول حتى الوقت الراهن إلى تحديد الجسد المعرفى الذى يشكل موضوع نظرية الرأى العام وقضاياه الأساسية والفرعية هذا من ناحية أولى.

ومن ناحية ثانية لم يتم الوصول على الصعيد المنهجى والتحليلى باستثناء أداة استطلاعات الرأى العام إلى إنضاج وبلورة مداخل منهجية وأطر تحليلية نظرية لدراسة وتحليل قضاياه ومشاكله الحقيقية، وخاصة الجديدة والمعاصرة منها، ولا يمكن إنكار أن هناك محاولات جادة فى هذا السياق، ولكنها لم تصل حتى الآن إلى نتائج مرضية.

ومن ناحية ثالثة فإن حقل الرأى العام ظل بابًا خلفيًا يلج منه الدخلاء من غير أهل الاختصاص الذين يفتقرون إلى الحدود الدنيا من الأصالة العلمية والرصانة المنهجية؛ الأمر الذى أسهم فى ضعف مستوى دراساته، وتدنى تحليلاته، وكذلك تدهور منهجيات تناوله، ومن ثم فقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نقطع خطوة فى طريق طويل ممتد نحو بلورة موضوع الرأى العام وقضاياه المحورية عبر بناء المفهوم، وتحديد الأجندة؛ الأمر الذى يضع لبنة فى بناء نظرية الرأى العام ويتيح فى الوقت نفسه استبعاد غير المختصين وطرد الدخلاء فى هذا الحقل البالغ الأهمية والشديد الحساسية. .

ثالثا: ندرة تناول دراسات الرأى العام ونظريته فى مداخل ومقاربات سياسية تنظيرا وممارسة فى الكتابات العربية:

ـ الواقع أنه يغلب على حقل دراسات الرأى العام ونظريته فى الكتابات العربية عدة مداخل واقترابات لعل أبرزها اثنان، وهما:

الأول: التناول الاتصالى الذى يركز على علاقة أدوات الاتصال الجماهيرى المختلفة بالرأى العام بمظاهره وصوره المتعددة سواء فى البلدان المتقدمة أو النامية على النحو الذى أوردناه فى الفصول الأولى من هذا الكتاب، ومن ثم يغلب على معظم الدراسات فى هذا السياق الجوانب الإجرائية والمؤسساتية والشكلية فى دراسة الرأى العام وعملية بنائه وتشكيله.

الثانى: التناول الإعلامى الذى يدرس علاقة الظاهرة الإعلامية والجوانب والأبعاد المعلوماتية عمومًا بالرأى العام وتكوينه، وهذا التناول هو الشائع فى معظم الدراسات والكتابات العلمية حتى إن الترابط بين الإعلام والرأى العام يتبادر إلى الذهن بالضرورة فى حالة ذكر أحدهما ولو حتى مفردًا. . . بل إن مسمى التخصص العلمى كان ولايزال يجمعهما معا فى مناهج التدريس ببعض المعاهد والكليات الجامعية.

ورغم اعترافنا بأهمية هذين المدخلين فى دراسة الرأى العام بأشكاله ومظاهره وعملياته المختلفة وما قدماه من إثراء وإضافات لموضوعاته ومنهجياته، فإن ما نُطلق عليه المدخل أو المقاربة السياسية هى التى تقدم الرؤية الحقيقية لفهمه.

الثالث: المقاربة أو التناول السياسى الذى يجعل محور فهم ظاهرة الرأى العام هو علاقتها بالظاهرة السياسية أو الدولة، أو النظام السياسى المعين والتى تعد متغيرًا أساسيًا وأصيلاً عند الدراسة، وقد كرسنا فصول هذا الكتاب لدراسة هذه العلاقة ومحاولة التنظير لها على محورين متكاملين، الأول: حين تقوم السلطة السياسية بعملية تشكيل الرأى

العام والهيمنة عليه وصناعته . . والثانى : حين يسند الرأى العام مؤسسات السلطة السياسية، ويمنح عملياتها وتصرفاتها وقراراتها الشرعية السياسية .

ورغم الأهمية البالغة لهذه المقاربة أو التناول السياسى لظاهرة الرأى العام بطريقة منهجية فإن الكتابات والدراسات فى هذا الصدد نادرة، ويمكن أن تتناول الموضوع أو تشير إليه فى سياق معالجتها ودراستها لموضوعات وقضايا أخرى . .

رابعا: غياب مؤسسات علمية لقياس الرأى العام، وتطوير أدوات وتقنيات جديدة للعملية

ـ تعد ظاهرة الرأى العام حقيقة واقعة تعرفها جميع المجتمعات البشرية فى الوقت الراهن بتباين مظاهر وأشكال التعبير والإفصاح عنها، ومع ذلك تختلف الدول فى مدى الاعتراف بوجود الظاهرة والسماح لها بالتعبير عن نفسها، وكذلك فى استيعاب مطالبها وضغوطها فى قنوات السلطة ومؤسسات الأنظمة، وتأسيسًا على ذلك تختلف الدول والأنظمة بصدد كيفية التعامل مع الاستطلاعات التى يمكن من خلالها الكشف عن اتجاهات الرأى العام ومواقفه فى القضايا المختلفة .

فالمجتمعات المتقدمة كما أسلفنا عرفت منذ أكثر من نصف قرن مؤسسات علمية ذات تقاليد بحثية راسخة فى قياس الرأى العام تمثل جزءًا أصيلاً من منظومة العملية الديموقراطية فيها، أما مجتمعات العالم النامى ومنها مجتمعاتنا فلم تعرف بعد مؤسسات حقيقية ومستقلة استقلالاً فعليًا لقياس الرأى العام؛ لكى تؤدى دورها فى التطوير السياسى لتلك المجتمعات والأنظمة .

ومن ثم فإن هذا الكتاب قد تضمنت صفحاته الدعوة لأمرين متكاملين على درجة عالية من الأهمية :

الأول: مساندة دعوات العلماء التى ترتفع مطالبه بإقامة مثل هذه المؤسسات والمعاهد العلمية المتخصصة فى بحوث وقياسات الرأى العام وتوفير الضمانات الحقيقية والكافية لاستقلالها وفعاليتها .

الثانى: تطوير أدوات ووسائل جديدة بل وإبداعها ؛لكى تكون صالحة لقياس مظاهر التعبير المختلفة عن الرأى العام والتى تعرفها مجتمعاتنا فى تعاملها مع السلطة السياسية الحاكمة تلك الصور والمظاهر المتميزة والتى أطلقنا عليها فى موضع آخر المقاومة بالحيلة، وهى تعبير عن عدم مواجهة الرأى العام للسلطة السياسية الحاكمة مباشرة والتفافه حول سياساتها لتنفيذ ما يريد .

أما عن أهم الدلالات السياسية العملية والمتعلقة بالممارسة الواقعية فيمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: التركيز على ممارسات النظم السياسية فى قضايا جزئية و تراجع الاهتمام بالقضايا الكلية:

ـ شهدت دراسات الرأى العام التى تقاربه سياسيًا التركيز فى المرحلة الأولى على ممارسات النظام السياسى واعتماده فى تكوينه على الرأى العام أو الإرادة العامة: سواء تمثل ذلك فى ذلك الدستور، واختيار القيادة السياسية، والمجالس التشريعية... الخ. وفى المرحلة الثانية كان التركيز على ممارساته السياسية داخليًا وخارجيًا، ومن ثم التأكيد على دراسة أجندته السياسية الأساسية المعلنة * ومن أمثلة ذلك كما أسلفنا قضايا جزئية من قبيل كيفية تغطية الحملات الانتخابية للنساء، خاصة فى المجتمعات الغربية فقد بدأت قضية «النسوية» كحركة مطلبية، وتوجهت لدراسة قضايا المجتمع ومنها الرأى العام ذاته من هذا المدخل، عبر التمييز بين مرحلتين تركزت الأولى حول مركزية الأنثى فى بدايات الحركة، ثم تراجعت هذه النزعة المركزية؛ لكى تدور ثانية حول بعض المطالب المتعلقة بالنواحى الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وركزت على كيفية تغطية وسائل الإعلام لأجندة الحملات الانتخابية والدعائية للمنظمات النسائية والتأثيرات المتبادلة بين هذه الوسائل والرأى العام، وفى هذا الصدد تم تطوير مقاييس لقياس الوعى بهذه القضية خاصة لدى النساء السود حيث، ترى الدراسات أنهن يعانين من تمييز مزدوج؛ وبالتالى سعت الدراسات إلى التأكيد على الأسس الاجتماعية الراسخة فى بنية المجتمعات الأوروبية للحركة النسوية، ومن ثم قالت بوجود نوع من «الهوية» المشتركة التى تدفع إلى التصويت للمرأة بصفتها امرأة ـ فى العملية الانتخابية، نفس الوضع نجده فى الدراسات العربية التى قاربت ممارسات النظم السياسية فى تلك المجتمعات من باب المشاركة السياسية للمرأة وحقوقها، وغاب عن هذه الدراسات القضايا الكلية من قبيل الشرعية السياسية، والوحدة، والصراع العربى الإسرائيلى، وباستثناء القضايا الكلية المتعلقة بتصاعد حركة الإحياء الإسلامى يكاد يتراجع بشكل شبه كامل التركيز فى دراسات الرأى العام على القضايا الكلية التى تثيرها ممارسات الأنظمة السياسية..

ثانيا: التركيز على قضية الإحياء الدينى وتأثيراتها على الممارسة السياسية واتجاهات الرأى العام:

احتلت قضية الدين والإحياء الدينى وتأثيرها على الممارسة السياسية مرتبة متقدمة فى

دراسات اتجاهات الرأى العام فى المجتمعات العربية والغربية، وقد احتلت بحوث الاتجاهات مكانة مهمة فى المجتمع الأمريكى بصدد هذه القضايا، ومنها على سبيل المثال قضية العلاقة بين الكنيسة والدولة والتى طرحت مجدداً عبر التسليم لها بدور - كأحد مؤسسات المجتمع - يمكن أن تقوم به، وفى هذا الصدد تمت أيضا دراسة " الدين والسلوك السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية من زاوية التأثيرات فى فترة زمنية ممتدة، كما أن هناك توجها فى إطار هذه الدراسات بصدد التركيز على اتجاهات الرأى العام بين المجموعات والأقليات الدينية المختلفة فيه، خاصة إزاء المشاركة فى الحياة والعملية السياسية، ومحاولة ربط ذلك بقضايا الأقليات والهجرة غير الشرعية لهذه المجتمعات والوضع ذاته فى المجتمعات الأوروبية، أما فى المنطقة العربية، حيث تشهد ظاهرة الإحياء الدينى وبروز شعبية التيار الإسلامى فى الكثير من البلدان العربية والإسلامية فقد ظهرت الكثير من الدراسات التى تناقش هذه المسألة وتركز على مدلولاتها السياسية تحديداً، ومدى تأثيراتها على الممارسات السياسية للنظم القائمة، وخاصة بصدد القضايا الكبرى التى تشهدها هذه المنطقة، واعتقادنا أن هذا التوجه فى الدراسة سوف يستمر فى المستقبل.

ثالثا: زيادة التركيز على دراسات الرأى العام إزاء قضايا السياسة الخارجية وأزماتها المختلفة:

- يمكن القول بشكل عام بأن هناك نوعًا من التركيز على قضايا السياسة الخارجية وبالذات فى أوقات الأزمات مقارنة بقضايا السياسة الداخلية، ربما باستثناء الاهتمام المكثف باستطلاعات الرأى العام فى أوقات الانتخابات فى الدول المتقدمة وهو أمر مفهوم ومبرر، والواقع أن الدراسات قد ركزت فى المجتمعات المتقدمة على أهم قضايا السياسة الخارجية التى تبلورت إزاءها اتجاهات الرأى العام فى هذه المجتمعات من أمثلة هذه القضايا: ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، و«قضايا المعونات الخارجية» والتى بحثت على المستوى النظرى من باب العلاقة بين الرأى العام " والمساعدات التنموية وتم تطبيقها على حالات فى القارة الأفريقية قدمت فيها البلدان الأوروبية والولايات المتحدة هذه المعونات، وهناك قضايا ذات طبيعة عسكرية واستراتيجية، فثمة دراسات أجريت حول اتجاهات الرأى العام الأمريكى إزاء توسعات حلف الناتو وضم أعضاء جدد، واستخدام الأسلحة النووية وحول «حرب الخليج»، وتأثيراتها الحقيقية عبر دراسة العلاقة بين «وسائل الإعلام» و«الرأى العام» و«السياسة الأمريكية الخارجية إزاء حرب الخليج» كما ركزت هذه الدراسات على رصد قضية «الانتفاضة» والتى دخلت - كمصطلح ومفهوم سياسى - فى لغة البحث السياسى واستطلاعات الرأى العام فى تلك المجتمعات،

وقد أجريت العديد من هذه الدراسات حول الانتفاضة الأولى التى سبقت ورافقت مؤتمر مدريد، وأيضًا انتفاضة الأقصى والهجمات التى شنتها إسرائيل تحت قيادة شارون على الشعب الفلسطينى وما تواكب ذلك من تحرك الرأى العام العربى والإسلامى ضد الممارسات الإسرائيلية والموقف الأمريكى المساند له بوجه عام، وهذا التحرك أيضًا ومارافقه من تعاطف قطاعات من الرأى العام الغربى مع ما يحدث فى فلسطين كانت موضعًا لاهتمام عدد من دراسات الرأى العام ومراكز قياسه، خاصة تلك التابعة للحكومات.

رابعا: تأثيرات ظاهرة العولمة على طبيعة النظم السياسية الداخلية وعلاقتها بالرأى العام ودراساته واستطلاعاته:

التغيرات التى حدثت فى بنية النظام الدولى فى العقد الماضى وجدت تأثيراتها فى دراسات الرأى العام، والتى باتت تعكس التأثر الواضح بالتطورات التى أفرزتها " ظاهرة العولمة" على مستويى «الأجندة البحثية و المنهجية واستطلاعات الرأى العام»، خاصة بالنسبة لطبيعة النظم السياسية الداخلية، فقد أفرزت ظاهرة العولمة على صعيد النمط الديموقراطى وطبيعة الحكم الداخلى تأثيرات معينة واضحة، فهناك من يرى أن التأثير سيؤدى إلى حلول " الديموقراطية المباشرة " محل" الديموقراطية التمثيلية والنيابية" السائدة حاليا، ويتسق هذا الإتجاه مع القائلين بتغير مفهوم وطبيعة السلطة وركائزها بحيث أصبحت المعلومات والمعرفة هى أساسها، ويرتب البعض تزايد حضور الرأى العام واستطلاعاته فى العملية السياسية بشكل مباشر كما أسلفنا القول، وعلى العكس هناك من يرى أن التأثير سيدعم ويقوى المؤسسة السياسية القائمة، ويزيد من فعالية "الديموقراطية التمثيلية" و "النيابية" وذلك لأن كثافة المعلومات وسهولة تبادلها ـ عبر الإنترنت وكافة الوسائل الاتصالية الحديثة الأخرى ـ يحقق درجة كبيرة من الشفافية فى صنع القرار السياسى، وتذهب دراسات أخرى فى هذا الصدد إلى تراجع دور الأطر التقليدية للنظم السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط أو المصالح لصالح الرأى العام الذى أتاح له التطور الاتصالى الهائل أن يكون المسئول الأول فى العملية السياسية، فقد تراجع على سبيل المثال مفهوم النائب الحر الذى يخضع للتأثير المباشر من جمهور الرأى العام لحظة إجراء الانتخابات فقط؛ ليقترب من مفهوم "الوكالة" السياسية التى تخضع لرقابة مستمرة من الرأى العام، الأمر الذى يعكس زيادة تأثيره الرأى فى العملية السياسية مما حدا ببعض الاتجاهات الحديثة إلى التحذير من الاستجابة السريعة لضغوطه فى صياغة التشريعات والقوانين نظرا لطبيعته المتقلبة والزئبقية، وكونه يحمل معانى عدم الرشادة والعاطفية هذا من جانب. ومن جانب

آخر التحذير أيضًا من استغلال الأحزاب والقادة السياسيين لمقدرته على التأثير المباشر على العملية السياسية فى تحقيق مصالح ذاتية أو حزبية. وبالتالى يزداد دوره.

وفى إطار هذا الاتجاه كثر الحديث عن " الحكومة الإلكترونية أو الرقمية Digital government بحيث تعمل كل إدراتها باستخدام الحاسبات والإنترنت غير أن الجانب الأهم هو الذى يتعلق بتحسين عملية التفاعل بين "الحكومة" و" الرأى العام " وقد ركزت الدراسات على كيفية تعديل عملية استطلاع آراء المواطنين؛ لضمان إدخال تمثيل المجموعات التى ليس لديها إنترنت متاح ، وكيف يمكن للحكومة استخدام التقنية المتقدمة فى تحليل المعلومات عن العلاقة بين تفاعلات الحكومة بالمواطن ؟ وكيفية الاستفادة من تعليقات المواطنين ورأيهم العام فى صنع السياسات ، و بالطبع فان ذلك يعزز من حضور الرأى العام و فاعليته؛ وبالتالى يسهم بأشكال جديدة فى تطوير دراساته واستطلاعاته مستقبليًا.

خامسا :ـ بروز ظاهرة الرأى العام المعولم وتأثيراتها فى دراسات الرأى العام واستطلاعاته :ـ

حملت ظاهرة العولمة فى طياتها بروز ظاهرة أطلق عليها الكثيرمن الباحثين الجادين الرأى العام المعولم تمييزًا له عن الرأى العام العالمى ، ولعل أهم سماته الأساسية هى معارضة النظام الدولى القائم الذى تهيمن عليه الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة رموز هذا النظام والمتمثلة فى المؤسسات الدولية القائمة : صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة الحرة. . . إلخ، ولعل أهم سمات الرأى العام المعولم هو استخدام أدوات العولمة و آلياتها ذاتها فى التجميع، والتنظيم، وتحديد طرق التحرك. . . إلخ لمعارضتها، ومناهضتها، وقد حاولت بعض الدراسات مقارنة حركة الرأى العام المعولم بحركات الحفاظ على البيئة Environmentalism وحماية المستهلك Consumerism، وغيرها من الحركات الجماهيرية الجديدة التى تركز دراسات الرأى العام على تحليل عوامل نجاحها وفشلها واستمرارها أو استيعابها، غير أن ظاهرة الرأى العام المعولم تتسم بعدد من الخصائص التى تميزها عن الحركات الجماهيرية السابقة :

١ـ ظاهرة القابلية للتوسع فى شكل حركات اجتماعية وسياسية احتجاجية تشير إلى وجود وتكون " رأى عام معولم " سواء من حيث تنوع وتعدد جنسيات المشاركين، وقدرتهم على التواصل والتنظيم والحشد عبر تقنيات اتصالية هى إحدى آليات العولمة التى تساعد قواه على تتبع اجتماعات منظمات العولمة والسعى لمحاصرتها، ومهاجمة رموزها.

٢ـ ظاهرة أوروبية المولد والمنشأ، فقد بدأت حركة الرأى العام المعولم من دول الشمال وليس من دول الجنوب وفى رأينا هذا أمر منطقى، فظاهرة العولمة فى أشكالها الحديثة على الأقل ولدت فى رحم النظام الرأسمالى، وفى قلاعه الأوروبية والأمريكية تحديداً، ومن ثم فإن نقيضها من المنطقى أن ينشأ فى ذات المكان، وإن كان البعض يرى أنها لم تنشأ فى بلدان الجنوب نظراً لكون الرأى العام فى هذه البلدان ليس لديه فى الوقت الراهن المقدرة على المقاومة والاحتجاج، كما أن العولمة ـ فى دول العالم الأول ـ تصيب الطبقات الوسطى والعاملة فى شكل ازدياد وانتشار الفقر والبطالة، نتيجة تراجع الانتعاش الاقتصادى، الأمر الذى ساعد على نمو هذه النوعية من الرأى العام المعولم بينها . .

٣ـ يتكون الرأى العام المعولم من شرائح متنوعة من قبيل: بعض أنصار النقابات العمالية والمهنية، وأنصار البيئة، وحركات الشباب، والفوضويين، والجمعيات الأهلية عبر الدولية لمناهضة الفقر . . . إلخ. هؤلاء يجمعهم " مناهضة العولمة " مع وجود تمايزات حادة تحته فهناك من يرفضها رفضًا مطلقًا، ويسعى لتحطيمها، وهناك من يقبل بوجودها كعملية، ويسعى لتحسين شروط التعامل معها ويحاول إضفاء طابع إنسانى عليها . . . إلخ؛ وبالتالى من الصعب القول بوجود رؤية فكرية واحدة غير مناهضة العولمة تجمع بين هؤلاء.

٤ـ تؤكد بعض المواقف الصادرة عن حركة الرأى العام المعولم على مواقف مساندة للرأى العام العربى والمسلم فى قضية الانتفاضة الفلسطينية، فقد اشتركوا فى المظاهرات التى خرجت فى أمريكا ومعظم البلدان الأوروبية تأييداً للفلسطينيين فى انتفاضتهم، واعتراضًا على ما ارتكبه جيش الاحتلال بقيادة شارون فى الأراضى المحتلة، وحركة الرأى العام المعولم أكثر جذرية من المواقف الرسمية العربية، أو حتى مواقف السلطة الوطنية الفلسطينية وقطاعات من الرأى العام الفلسطينى؛ إذ يرفضون وجود "الكيان" الصهيونى القائم على أساس عنصرى، ويطالبون الفلسطينيين بالقيام بثورات كبرى فعالة ومبنية على أساس فعلى وتخطيطى لتحرير بلادهم، ولعل هذا مما يشير إلى ضرورة إن لم يكن الاندماج فى هذه الظاهرة من قبل قطاعات الرأى العام الحى فى مجتمعاتنا فعلى الأقل التنسيق الجاد معها على الصعيد الدولى فهى ظهيرنا، وحليف قضايانا على هذا الصعيد فى إطار البنية الحالية لهذا النظام الدولى.

وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر، ولو شاء لهداكم أجمعين

المؤلف

قائمة بأهم مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

- أبو اليسر فرج، الدولة والفرد فى مصر : ظاهرة هروب الفلاحين فى عصر الرومان، القاهرة عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، ط١، ١٩٩٤م.
- إبراهيم أبو الغار : علم الاجتماع السياسى، القاهرة دار النهضة، ١٩٩٥م
- ابراهيم بيضون: تكوين الاتجاهات السياسية فى الإسلام الأول (من دولة عمر إلى دولة عبدالملك)، بيروت: دار اقرأ، ط١، ١٩٨٥م
- أبو زيان السعدنى: في غياب السلطة الفكرية، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
- أحمد زايد: المصرى المعاصر: مقارنة نظرية وأمبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية ١٩٩٠م
- أميرة فتوح: حقوق الإنسان في مصر المعاصرة(ترجمة إسماعيل صادق)، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي ١٩٩٢م.
- ألفن توفلر (ترجمة: د. محمد باروت)، تحول السلطة، طرابلس: الدار البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.
- أمينة رشيد، جرامشي من الهيمنة إلى الهيمنة الأخرى (ضمن ندوة: قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات جرامشي)، القاهرة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز البحوث العربية، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٢م.
- أوستين رانى، قنوات السلطة (ترجمة: موسى جعفر، مراجعة رشيد ياسين)، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦م.
- إدوارد سعيد: تغطية الإسلام.. كيف تتحكم وسائل الإعلام الغربى فى تشكيل إدراك الآخرين وفهمهم (ترجمة سمير خورى)، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٣.
- إسماعيل حلمى: الديموقراطية فى الصحافة المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.
- السيد ولد أباه: التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو، بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٤م.
- السيد نصر الدين السيد، القومية المصرية: قراءة فى وضوح البداهة، القاهرة: مطابع أخبار اليوم ١٩٩١م.
- إ. س. بلاشار، الفكر السياسى الحديث... هيجل والدولة، ترجمة: د. عادل العوا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر (المكتبة القانونية)، ١٩٩٨م.
- ايزايا برلين، حدود الحرية (ترجمة: جمانا طالب)، لندن: دار الساقي، ط١، ١٩٩٢م.
- بول كلافال، المكان والسلطة (ترجمة: عبدالأحد إبراهيم شمس الدين)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- بيير بورديو، الرمز والسلطة (ترجمة: عبدالسلام بن عبد العالى)، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩١م.
- براتراندرسل: السلطة و الفرد، (ترجمة د. لطيفة عاشور)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثانى-١٤٤) ١٩٩٤م.

- بسيونى حمادة، دور وسائل الإعلام فى صنع القرارات فى الوطن العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م.
- تشارلز رايت: المنظور الاجتماعى للاتصال الجماهيرى (ترجمة محمد فتحى)، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣م.
- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٧م.
- جوران ثربون، سلطة الأيديولوجية وأيديولوجية السلطة، (ترجمة: إلياس مرقص)، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.
- چون آر ماكرثر، الجبهة الثانية التضليل الإعلامى فى حرب الخليج (ترجمة محمود برهوم وشقوال ناصر) عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٣م.
- چيمس سكوت، المقاومة بالحيلة.. كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم، بيروت: دار الساقى، ١٩٩٥م.
- ج. ب هونغ، دليفيك وب لوينر، الجماعة و السلطة و الاتصال (ترجمة: د. نظير جاهل، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ط١، ١٩٩١م.
- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسى: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، ط١، ١٩٩٧م.
- چورچ بوردو، الدولة (ترجمة د. سليم حداد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للأبحاث والدراسات، ١٩٨٥م، ص١٠٣.
- چون كنيث جالبرايت (ترجمة: محمد عزيز)، تشريح السلطة، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٢م.
- چون ميرل ورالف يوينتشاين، الإعلام وسيلة ورسالة، (ترجمة د. ساعد الحارثى) الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٩م.
- جلال أمين، مصر فى مفترق الطرق، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠م.
- جمال حمدان، شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان (ج٢)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤م.
- جى دورندان، الدعاية والدعاية السياسية (ترجمة د، رالف رزق الله)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٦م.
- حامد ربيع، الحرب النفسية فى المنطقة العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤م.
- ــــــــ، أبحاث في النظرية السياسية، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٧٨م.
- ــــــــ، نظرية القيم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م.
- ــــــــ، نظرية الرأى العام، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٨م.
- ــــــــ، نظرية التحليل السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.
- ــــــــ، نظرية الاتصال: السلوك الإدراكى، القاهرة: د. د، د. ت.
- حامد عبدالماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية... دراسة منهجية فى النظرية السياسية الإسلامية، القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م.
- ــــــــ، مقدمة فى منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.
- حسين عبد الرزاق، أحداث ١٧، ١٨ يناير: دراسة سياسية وثائقية، القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٢م.
- خليل صابات وآخرون، حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ ـ ١٩٢٤م، القاهرة: مكتبة الوعى العربى، ١٩٨٧م.
- دانييل يافكلوفيتش، (ترجمة: كمال عبد الرءوف)، الديموقراطية وقرار الجماهير، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣م.
- زاهر رياض، المسيحيون و القومية المصرية فى العصر الحديث، القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر د. ت.

ـ زهير الاعرجى، الرأى العام الإسلامى وقوى التحريك، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط١ ، ١٩٨٢م.
ـ رفيق حبيب، من يبيع مصر، القاهرة: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.
ـ رحمة بورقيه، الدولة والسلطة والمجتمع . . . دراسة فى الثابت والمتحول فى علاقة الدولة بالقبائل فى الغرب، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١، ١٩٩١م .
ـ رولف هانيش ورايتر يتتسلاف: الدولة والتطور دراسات حول السلطة والمجتمع فى البلدان النامية (ترجمة ميشيل كيلو) جزءان، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٩م.
ـ ريجيس دوبريه، نقد العقل السياسي (ترجمة: عفيف دمشقية)، بيروت: دار الآداب، ط١، ١٩٨٩م .
ـ رضوان السيد: مفاهيم الجماعات فى الإسلام، بيروت: دار البلاغة، ١٩٩٤م.
ـ رءوف شلبى، سيكولوجية الرأى العام والدعوة، الكويت: دار القلم، ط٢، ١٩٨٥م.
ـ سامية سعيد إمام، من يملك مصر: دراسة تحليلية لأصول الاجتماعية لنخبة عصر الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصرى ٧٤ـ١٩٨٠م، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٧م.
ـ سيف الدين عبد الفتاح، الاتجاهات الحديثة فى دراسة الفكر السياسى الإسلامى، فى اتجاهات حديثة فى علم السياسة (تحرير: أ. د. على الدين هلال، أ. د. محمود إسماعيل)، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩م .
ـ سعاد الشرقاوي ، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.
ـ سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م .
ـ سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢م .
ـ سمير نعيم أحمد ، أهل مصر، دراسة فى عبقرية البقاء والاستمرار، المنصورة: مركز أوفست كمبيوتر، ١٩٩٣م.
ـ سيد عويس، الازدواجية فى التراث الدينى المصرى. . دراسة ثقافية اجتماعية تاريخية، القاهرة: دار الموقف العربى ١٩٨٥م.
ـ سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨١م.
ـ صلاح الفوال، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية، بيروت: دار الطليعة، ط٤، ١٩٩٤م.
ـ صلاح نصر، الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد، القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ة جزءان، ١٩٦٦ م.
ـ صلاح عيسى، حكايات من دفتر الوطن، (كتاب الأهالى ٣٩)، القاهرة: مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢م.
ـ ــــــــ، الثورة العرابية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
ـ طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار: دراسة المفاوضات المصرية ١٩٢٠ـ١٩٢٤، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م .
ــــــــ، الديموقراطية ونظام ثورة يوليو ١٩٥٢م ـ ١٩٧٠، القاهرة، دار الهلال(كتاب الهلال ٤٩٠)، ١٩٩١م.
ـ طلعت مصطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعى، القاهرة: دار غريب للطباعة، ١٩٩٥م .
ـ طلال عتريسى، البعثات اليسوعية: مهمة إعداد النخبة فى لبنان، بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٧م.
ـ عبدالله إبراهيم ناصف، السلطة السياسية، ضرورتها وطبيعتها، القاهرة: دار النهضة د. ت .
ـ عصام محمد شبارو: المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى و الغزو البريطانى، القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٩٣م .

- عبد الباسط عبد المعطى: الإعلام وتزييف الوعى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة. د. ت.
- عبدالحليم محمود السيد، الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى - دراسة مسحية لعينة ممثلة للجمهور العام وعينة من الجمهور الخاص، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية، ١٩٨٦م.
- عبدالرحمن الشواربى: جرائم الصحافة والنشر فى ضوء القضاء والفقه، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١م.
- عمارة نجيب، فقه الدعوة والإعلام، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٧م.
- عبد الهادى خلف، المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيرى وأشكاله، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٨م.
- عبد الحميد متولي، نظرات فى أنظمة الحكم في الدول النامية، وبوجه خاص مصر مع المقارنة بأنظمة الديموقراطية الغربية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥م، ص١٠١.
- عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديموقراطي، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٣
- ــــــــ، النظام النيابي ومشكلة الديموقراطية، القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٩١م.
- عبدالله العروى، مفهوم الدولة، الرباط: دار الطليعة، ١٩٨٥م.
- فرانسوا شاتيليه: تاريخ الأفكار السياسية (ترجمة د. خليل أحمد خليل)، بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٩٤م.
- فخرى الدباغ: غسيل الدماغ: دراسة نفسية اجتماعية لظاهرة التمذهب وتحويل الاتجاهات، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر ط١، ١٩٨٩.
- فرنسيس بال: وسائل الإعلام و الدول المتطورة: ترجمة: حسين العودات) الرباط: المنظمة العربية للتربية و العلوم و الثقافة د. ت.
- فاروق يوسف أحمد، الثورة و التغيير الاجتماعي فى مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٣م.
- فؤاد إسحق الخورى، السلطة لدى القبائل العربية (سلسلة بحوث اجتماعية)، بيروت: دار الساقى، ١٩٩١م.
- فؤاد زكريا، عبد الناصر واليسار، القاهرة، دار الهلال، ١٩٧٤م.
- فانس بكارد، إنهم يصنعون البشر، (ترجمة: زينات الصباغ)، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤م.
- كامل زهيرى: الصحافة بين المنح والمنع، القاهرة: دون دار نشر، ١٩٨٥م
- لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، القاهرة: مكتبة مدبولى، ج١، ١٩٨٣م.
- لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة (الجزء الثالث: النظرية والبحث في ديناميات الجماعة)، القاهرة: مطبعة القاهرة، ١٩٦٤م.
- محمد حسنين عبد العال، القانون الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م.
- ماجدة صالح، الدور السياسى للأزهر القاهرة: كلية الاقتصاد، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣م
- مالك بن نبى، عالم الأفكار. الصراع الفكرى فى البلاد المستعمرة، بيروت: دار الشروق، ١٩٧٨م.
- محمد حسام لطفى، حرية الرأى والتعبير فى ضوء القوانين الرقابية، فى كتاب (المصادرة - مداولات الملتقى الفكرى الرابع للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٦ - ١٧ يونيو ١٩٩٤م)، - القاهرة: المطبعة التجارية للنشر، ١٩٩٥م.
- محمد عبدالقادر حاتم، الرأى العام: كيف يُقاس ؟ يساس ؟ يُتكون ؟ يُتنبأ؟، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٢م.
- محمود كمال القاضى، الدعاية الانتخابية والنظام البرلمانى المصرى، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٧م.
- مصطفى مرعى: الصحافة بين السلطة والسلطان، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٠م.
- ميشيل فوكو: جنيالوجيا المعرفة (ترجمة: أحمد سلطانى و عبدالسلام بن عبد العالى) الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط١، ١٩٨٨م.

- محمود أبو زيد، الشرعية القانونية وإشكالية التناقض بين السلطة والحرية. . دراسة تأصيلية لنظرية العقد الاجتماعي، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩١م.
- مصطفى المصمودى، النظام الإعلامي الجديد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة - ٩٤)، ١٩٩٠م.
- محمد كمال الدين إمام، أصول الحسبة فى الإسلام: دراسة تأصيلية مقارنة، القاهرة، دار الهداية، ط١، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- ماجد راغب الحلو: الاستفتاء الشعبى والشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ط٢، ١٩٨٣م.
- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٤ م.
- ناصيف نصار، منطق السلطة - مدخل إلى فلسفة الأمر، بيروت: دار أمواج، ط١، ١٩٩٥م.
- نبيل سليمان " أيديولوچية السلطة. . . بحث في الكتاب المدرسي، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٨م.
- نبيل علي، عصر المعلومات، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (عالم الفكر - ١٨٤)، ١٩٩١م.
- نهاد رزق الله: دراسات فى منهاجية تحليل النصوص، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٤م.
- ناعوم تشومسكى، ضبط الرعاع (ترجمة: هيثم على حجازى)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
- ناهد صالح وأخريات، قياس الرأى العام فى المنهج والأخلاقيات: استطلاع لرأى نخبة متخصصة، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤م.
- ــــــــ، قياس الرأى العام: الماضى، والحاضر، والمستقبل، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣م.
- ــــــــ، سيكولوچيا السياسة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.
- ولان ديفز و آخرون: وسائل الإعلام و المجتمع الحديث، القاهرة: دار المعرفة. د. ت.
- وليد نويهض: السلطة والحزب، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية (ترجمة: د. وجيه سمعان عبد المسيح، مراجعة: د. مختار محمد التهامي)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٥ - الألف كتاب الثانى)، ١٩٩٣م.
- ــــــــ، المتلاعبون بالعقول (ترجمة: عبد السلام رضوان)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون، (عالم المعرفة - ١٠٦) أكتوبر ١٩٨٦م.
- هويدا عبد العظيم رمضان: المجتمع فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى العصر الفاطمى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.

- الرسائل الجامعية

- أماني عبد الرحمن صالح التطور الديموقراطى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١م، دراسة لمتغير القيادة في تجربة مصر الديموقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد، ١٩٨٧م.
- أميمة مصطفى عبود، قضية الهوية فى مصر فى السبعينيات. . دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية غير منشورة)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣م
- السيد بخيت محمد، دور الصحافة المصرية فى التنمية الثقافية (رسالة ماجستير، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٨٩م)
- السيد عبد المطلب غانم، علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٧٦م

ـ ثروت زكى، وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى الدول النامية، دراسة حالة للتجربة المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة: ١٩٩٣م.

ـ جابر جاد نصار، الاستفتاء الشعبى والديموقراطية: دراسة دستورية للاستفتاء الشعبى وتطبيقاته فى مصر وفرنسا مع بيان ضوابطه القانونية وتأثيراته على النظام السياسى، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٣م.

ـ حامد عبد الماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام: دراسة للحالة المصرية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٦ م.

ـ حسنى محمد نصر: الصحيفة كوثيقة تاريخية دراسة تطبيقية على الكفاح المسلح في القتال ١٩٥١م وحريق القاهرة ١٩٥٢م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٩م.

ـ حنان فاروق جنيد، دور الاتصال فى انتشار مجموعة من المستحدثات الاقتصادية والصحفية فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩١م).

ـ حسن طنطاوي فراج، الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر "دراسة ميدانية" رسالة ماجستير في التربية، جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ رمزى ميخائيل جيد: الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٠م.

ـ سعيد عبده السيد نجيدة: حرية الصحافة فى مصر النظرية والتطبيق من صور دستور ١٩٢٣م مارس ١٩٥٤م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩١م.

ـ سليمان صالح سالم، مفهوم حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين ج. م. ع، والمملكة المتحدة، الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام. ١٩٩١م.

ـ سهير إسكندر فهمي، موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية: دراسة مقارنة لكل من "المصري" ـ "أخبار اليوم" ـ "الأهرام" الفترة ٤٦ـ١٩٥٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٩٠م.

ـ شعبان أبو اليزيد حسين شمس، التخطيط الإعلامى للدعوة الفاطمية فى مصر: دراسة تحليلية لأساليب الممارسة الإعلامية بالمفهوم العلمى الحديث، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر الشريف: كلية اللغة العربية، ١٩٨٥م.

ـ صلاح الدين حسين عبد اللطيف، وكالات الأنباء فى الدول الأفريقية وتطبيقاتها على مناطق الأنجلوفون والفرانكوفون، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٣م.

ـ صلاح سالم صالح عيسى، المنافسة الحزبية في مصر١٩٧٦ـ ١٩٩٠م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ١٩٩٤م.

ـ عونى عز الدين أحمد، ظروف مصر السياسية والاقتصادية والإعلامية وأثرها على حرية الصحافة بين ١٩٤٥ ـ ٥٢، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٤م.

ـ لطيف جودة، الحياة النيابية و الصحافة المصرية من مايو١٩١٣م ـ ١٩٦٣م، دكتوراه ـ جامعة القاهرة: كلية الآداب، عام ١٩٦٧م.

ـ محمد ماهر أبوالعينين، الانحراف التشريعى والرقابة على دستوريته: دراسة تطبيقية فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٨٧م.

ـ محمد كرم شلبى، أنور السادات الصحفي وفكر ثورة يوليو السياسى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٧٦م.

ـ محيى الدين عبدالحليم، الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام: دراسة ميدانية فى الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٢م.

ـ مها محمد كامل الطرابيشى، دور الصحافة المصرية في التمهيد لثورة يوليو في الفترة من ٤٢ـ١٩٥٢م (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٧٩م،

- مبدر سليمان الويسى: أثر التطور التكنولوچى على الحريات الشخصية فى النظم السياسية، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٨٢م.
- محمد أحمد البادى، مشكلة الاحتكار الصحفى فى المجتمع الرأسمالى، دراسة تحليلية لمشكلة الاحتكار الصحفى فى الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الآداب، قسم صحافة، ١٩٦٨م.
- عبدالغنى جمعة ابراهيم، اغتصاب السلطة بين الشريعة والقانون، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، ١٩٩٥م.
- نوال عبد العزيز الصفتى، المقومات الإعلامية للرئيس السادات بالنسبة لسياسة مصر الخارجية فى الفترة من سبتمبر ١٩٧٠ إلى أبريل ١٩٧٧م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٣م.
- هدى جمال عبدالناصر، الديموقراطية الليبرالية والتقدم التكنولوچى، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة كلية الاقتصاد، ١٩٧٦م.
- هويدا محمد لطفى، تأثير الإعلانات و المسلسلات العربية بالتلفزيون على الطفل المصرى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٢م.
- يوسف محمد صبيح، الرأى العام وأثره فى طريقة وضع الدساتير، القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٨١م.

- الدوريات

- أنيد ليجارف: حكم الأغلبية نظريًا وعمليًا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢٩، أغسطس ١٩٩١م.
- بسام ضو، قوة الإعلام: الغزو المقنع، مجلة الفكر العربي، عدد خريف، ١٩٩٣م.
- جورج وانكان، المسوح الدائمة (مراجعة: عبير صالح)، المجلة القومية للعلوم الاجتماعية، ع ١٧٥، ١٩٩٨م.
- جلال عبدالله معوض، المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسى، الكويت: المجلة العربية للعلوم الإنسانية - المجلد السابع شتاء ١٩٨٧م.
- سليمان صالح، الإعلام الدولى، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية: القاهرة: مجلة الدراسات الإعلامية العدد، (٦٥)، السنة ١٩٩٢ م.
- عايدة نصير، الرقابة على المطبوعات المصرية خلال القرن التاسع عشر، رسالة المعلومات، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز المعلومات والتوثيق - العدد (١٠)، يوليو ١٩٨٩م.
- فهمى هويدى، رقابة المؤسسات الدينية على النشر وتأثيرها على حرية الفكر، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٦٣)، ١٩٩٥م.
- كمال محمود المنوفى، الرأى العام فى الدول النامية: بيئته، ومشاكل قياسه، مجلة الفكر، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ١٩٨٤م.
- محسن خضر، حق المواطن العربى فى الاتصال: دلالة شومازخارى، مجلة الفكر العربى، عدد خريف، ١٩٩٣م.
- مى عبدالله سنو: التأثير السياسى لوسائل الاعلام وإمكانيات الالتزام بالأخلاقيات الموضوعية، مجلة منبر الحوار، عدد (٤)، ١٩٩٣م.
- ٠٠٠٠٠، قراءة فى كتاب الإعلام الصادم النمسا: مجلة منبر الحوار، السنة الثالثة، العدد ٣٠ خريف ١٩٩٣م.
- ميشال فوكو، المفرد والجمع: نحو نقد العقل السياسي (ترجمة: عبد اللطيف قطيس)، مجلة الفكر العربي، السنة العاشرة، العدد ٥، بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٩٢م.
- ناهد صالح، استطلاعات للرأى العام: القواعد المنهاجية والمبادئ الأخلاقية، المجلة الاجتماعية القومية، عدد (٢) سبتمبر ١٩٨٧ م.

ـ ٠٠٠٠٠، مؤتمر استطلاعات الرأى Opinion Polls، ستراسبورج (فرنسا) ٢٦ـ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦م، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٤)، ١٩٨٧م .
ـ نادية حسن سالم، أسلوب غير تقليدى لقياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (١٧) عدد (١) يناير ١٩٨١ م.

ندوات ومحاضرات:

ـ حامد عبدالماجد، مذكرات فى " الرأى العام والظاهرة السياسية " محاضرات ألقيت على طلاب الفرقة الثالثة ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ م .
ـ محمد شومان، الموضوعية والتحيز فى قياسات الرأى العام (ندوة معرفية ودعوة للاجتهاد)، القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ٢١ فبراير ١٩٩٢ م.
ـ محمد صفى الدين، التغيرات الثورية فى النظام السياسي المصري. (ندوة النظام السياسى المصرى بين الاستمرارية والتغير، كلية الاقتصاد: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣م).
ـ حرية الرأى والعقيدة ـ قيود وإشكاليات ـ رقابة الأزهر على المصنفات السمعية والسمعية البصرية (ورشة عمل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ٨ـ٩ مارس)، ١٩٩٥م.

المراجع الأجنبية

BOOKS:

- Austin Ranney, The Governing of Men, (Hinsdale IIlionis: The Dryden Press, 4th ed, 1999).
-Andrew A. Moemeka (ed.), Communication for Development: A New Pandisciplinary Perspective, New York: State University of New York press, 1994. - Alan Roland, Carear & Mother Bood, Struggls for New Identity About Role Theory, (New York: Human Sciences Press, 1979 . .
- Alfred Mcclung Lee, How to understand propaganda, New York, Rimehart and company, 1997.
- Allen Robert (eds.,), Channels of discvrse , London : Rowth ledge, 1992.
- Alson Chrles , communication and persuasion : Centeral and peripheral Routes to Attitude change , Combridge , Polity Press, 1993.
- Armand Mattelart, Multinational Corporations and the Cotnrol of Culture, New Jersey : Harvester Press, 1996.
- Bruce .E .keith and others , the myth of the independent voter, London: Oxford university press, 1994.
-Bruee E. Kaiser,. The of Independent Voter, Berkeley and Los Angeles: University of California press, 1992.
- Baker , K.M., public opinion as political invention . in inventing the French Revolution : Essays on French Political Culture in the eighteen th Century , Cambridge : Cambridge University Press, 1990
- Benjamin Ginsberg , The Captive Public : How opinion promotes State Power . New York : Rimehart and company , 1986.
- Colin Cherry, communication: threat or promise a socio- technical -approach., London: John Wiley & Sons Ltd, 1991.
- Cooley, Charles, What The Masses Contribute, Voice of People, (London : Mc Rrow LTD) , 1987.

- Charles M. Bonhean, Political attitudes & Puplic opinion, New York: David Mckay Company. Inc, 1992.
- Davison Phillps, Public opinion , knowledge and power ,Columbia University press , 1998.
- Daniel Katz , (and others), public opinion and propaganda : Society for the psychological study of social Issues a book of Readings , New York : Holt , Rinehart and Winston , Inc , 1998.
- Edward C. Dreyer, political opinion and Electoral Behavior: Essays studies, Calhfornia: Wadwork Publishing company, Inc, 1995.
-Edward S. Herman , the Real terror , terrorism in fact and propaganda , New York , Boston: South press, 1996.
- Elizabeth G. Andgsch , communication in everyday use, New York : Holt, Rinehart and Winston , Inc, 1990.
- Edwin J. Thomas and Bruce J. Biddle (ed) A The Nature and History Role Theory in Bruce J. Biddle ,Role Theory ,(New York: acadamic Press,1989.
- Emary S.Bagardus , the making of public opinion , New York : Association press , 1991.
- Gisele Palma , A apathy and participation Mass politics in western societies, New York : The free press 1990 .
- Goyder, John, The Silent Minority, London: West view press, 1987.
- Holli A . Semeetko (and others) , The Formation of campaign Agendas : A Compartive Analysis of party and Media , New York: John Wiley & sons, 1999.
-H.L. Nieburg , opinion tracking and targeting , New York : praeger publishers, 1984.
- Herman Schwartz , States Versus Markets : An Histoical and Geographical Introduction , Hampshire: Maemillian , 1994.
- J. A. C. Brown, Techniques of persuasion from propaganda to Brain washing , London , cox & Wyman LTD, 1993.
- James E . Combs and Demo, The New Propaganda: The Dictatorship of palaver in contemporary Politics, New York: London: Long man, 1993.
- James Gurran , Mass Media and International Understanding , Ljubjana : school of sociologypolitical science and journalism , 1999
- Jeremy J. Richardson (ed.), Pressure Groups, New York: Oxford University press, 1999
- John Phelan , Communications control : Readings in the Motives and structures of censorship : New York : Sheed and Ward 1989.
- John Sutherland , Censorship in Britains 1960-82, London : Junction Book, 1982.
- John Martin , International propaganda Its legal and Diplomatic Control, : University of Minnesota , Macmillam & Co. a.s.a., LTD, 1987.
- Karl Deutch , The Nerves of Government , New York : The free press, 1959.
- Marina Stagh, The Limits of Freedom of Speech... Prose literature and Prose Writers in Egypt Under Nasser and Sadat, Stockholm : Stockbolm Oriental Studies, 1993.
- Norman R. Luttberg , public opinion and public policy : Models for political linkage, illinois : the dorsey press Home wood, 1998.
- Neuman ,W.Risse;(et.al) , common knowledge news and the construction of political meaning .

Chicago: the university of Chicago press , 1992.
- -Norman John Powell,Anatomy of public opinion, New York:prentice- Hall,Inc,1991.
- Norman R. Luttberg ,public opinion and public policy: Models of political linkage . illinois: the dorsey press Home wood, 1968 ..
- Richard Hodder . Censorship in imperial japan , New Jersy : Princeton Univ., Press, 1983.
- Robert Stam and Ella Shahat, Unthinking Eurocontrism Multiculturalism and Media, London : Rutledge, 1996.
- Samuel L. Poking, The Reasoning Voter: communication and Persuasion in Presidential Campaigns, Chicago and London: University of Chicago press, 1991.
- Thomas S. Kahn , The Structure of Scientific Revolutions , Second edition , Chicago : The University of Chicago press, 1990.
- Tomas N . Franck and Edward Weisband , Word Politics : Verbal Strategy amoung the Super Power , New York : Oxford University Press , 1991.
- Vincent Price , Public Opinion , London : West View Press, 1991.
- William G. Mayer, The Changing American Mind : How and Why American Public Opinion Changed between 1960 and 1988. AnnArbor : University of Michigan Press, 1992.
- William J.chotty ,public opinion and politics : A Reader, New york: Holt, Rinehart and winston, Inc, 1987.
- W. Phillips Davison, Mass Media, Civic Organizations, and Street Gossip: How Communication affects the Quality of life in and Urban Neighborhood, New York: Gannet Center for Media Studies, Columbia University, 1988. .

PRUDICALS : -

- Adnan Amaney , Gvernement control of the press in the united Arab Republic , Journalism Quaterly , vol, 49,No.2, 1975.
- Anderson , Angela Hinton, " opinion - policy linkages : what is the Nature of the relationship? "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000.
- Ardoin , Phillip J., "Constituency Ideology in U.S. House Districts : a top down simulation approach " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000.
- ALTHAUS , Scott L. & Tewksbury, Aganda - setting and the "News" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" .
Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000.
- Adam F.Simon " The Winning Message? Candidate behavior and democracy " " paper presented at the 2000 annual meeting of the"APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000.
- Adrian D. Pantoja , Nathan D. Woods . " Altruism and Economic Evaluations paper presented at the 2000 Annual Meeting of the "APSA" , Washington , D.C., August 31- September 3 , 2000.
- Amy E.Black , " framing feminists : women organizations and media coverage of sexual harassment

"paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash.. D.C. August 31- Sept..3-2000.
- Albert . C. Gunther , Biased Press or Biased Public Attitudes Twords Media Coverage of Social groups , Public Opinion Quarterly . vol.56, No. 2 . Summer 1992.
- Abramson . Paul R.. and Ronald Inglehart , Value Change in Global Perspective (Review : James A. Davis), Public Opinion Quarterly . vol. 60, Summer 1996 .
- Andrew . Lo Tempio, Neil A. Eldred . " When the Camera Never Blinks: TV Coverage of Military Conflict and Rally Effect " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-Sept. 3, 2000.
- Albert H. Cantril , The opinion connection :polling , politics and the press, public opinion Quarterly , vol. 54, No., 1 , 1994.
- Bennett & Yonovitzkky ," patterns of congressional news media use , the question of selection bias and third person effect" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000.
- Bishop, George F., issue involvement and response .
- effects in public opinion surveys , public opinion Quarterly , vol. 54, Summer 1990.
- Brown & Waltzer ," Lobbing the press: organized interest advertorials in professional journalism periodicals , 1985:1998" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August .
31- Sept.,3-2000.
- Barbra C. Farthar , public opinion about energy. public opinion Quarterly , vol. 58, winter 1994 .
- Caroline Heldman , Susan J.Carrol, Steohanie .
Olson " Gender differences in print media coverage of presidential candidates : Elizabeth poles bid for the republican nomination" paper presented at the annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
- Chirstopher , J. Mackie . " Do the Media influence ideological constraint in the Mass public ? Media Discourse . Knowledge Representation, and political sophistication "paper presented at the Annual Meeting of the " APSA" Washington, D.C. , August 31-September 3, 2000.,
-Couper , Mick p., Web Surveys : a review of issues and approaches , public opinion Quarterly , vol. 64, winter 2000.
Cantril , Albert H. , The Opinion Connection : Polling , Politics , and the press , Washington , D.C. : Congressional Quarterly Press1999.
- Darrel M. West , Gore , Clinton , Lewinsky and Agenda Control , paper presented at the 2000 annual Meeting of the American Political Science Association , Washington . D.C., August 31- Sept., 3, 2000.
- David O. Sears, Communication and persuasion central and Peripheral rouetes to attitde cange (Book Reviews) P.O.Q. spring 1988.
-David O.Sears , Communication and persuasion central and peripheral rouetes to attitde cange (Book Reviews) P.O.O. spring 1988. Vol. 52. No. 2 .
David W Moore , The Super Pollsters : How They Measure and Manipulate in America public opinion Quarterly , vol 57. No.2 .

- Diana C. Mutz. Direct and indirect Routes to Politicizing Personal Experience Does Knowledge make Difference. P.O.Q - Winter 1993, Vol 57, No. 4.
- Diana C.Mutz . Direct and indirect routes to politicizing personal Experience Does Knowledge make difference? P .O .O - winter 1993 , Vol 57 No 4.
- Dianac.Mutz , Direct and indirect routes tto politicizing personal experience: Does knowledge make a difference ,P.O.Q. vol 57 , winter 1997.
- Djupe & Scott , what do you think ? an examination of social context and issue importance is an election campaign " paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000.
- Daniel Yanlelovish , Coming to public Judgment , Making democracy work in a complex world , public opinion Quarterly , vol. 56, Summer1992.
- Dillman , Dan A., and others , Effects of Questionnaire length , Respondent , Friendly Design and difficult Question on response rates ... public opinion Quarterly , vol. 57, Fall 1993.
- David L.Paltez ,eds., Taken by storm : the media , public opinion and U.S. foeign policy in the Gulf war , public opinion Quarterly, vol 59, fall 1995.
- Evelyn M.Simien ,Measuring black feminist consciousness" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
- Foddy , William , Constracting Questions for interviews and Questionnaires " theory and practice.in social research , public opinion Quarterly , vol. 58, winter 1994.
- Gerald Pech, internal exit , "the power of the proposal marker , and the scope for redistribution "paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000.
- Gabriel Weimam , The Influentials : Back to the Concept of opinion leaders, public opinion Quarterly , vol. 54, winter,19 91.
- Gabriel Weiman , The influentials : people who influence people , public opinion Quarterly , vol.6, winter 1996.
- Green , Steven B. and others , Connecting with the internet in political campagns : experiments on race and user satisfaction " paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000
- Geer, John G., Do open-ended Questions measure " Salient " issues, public opinion Quarterly , vol. 55, fall 1991.
- George Gerbner , Towards Cultural indicators : an analysis of mass madiated public mersage system , in communication review ,vol. 17 summer, 1969 .
- Gidengil, Elisabeth ,"elections and satisfaction with democracy" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
- Gilder , George F. , " Telecommuting the Antidote to phantom public opinion : New perspectives Quarterly , vol. 9, Fall 1992.
.- Gina M. Garramone and Charles K.A Thin , Mass Communication and Political Socialization , speeifying the Effects, P.O.O -Vol 50 , Spring 1986.
- George Bishop , Trends : Americans belief in God , public opinion Quartely, vol 63 fall 1999.
- Geoffery C.Layman ,Religion and political behavior in the U.S.: The impact of beliefes ,affiliations

, and commitment from 1980 to 1994 public opinion Quartely, vol 61 summer 1997.

- Gregorg and Nade Dimond (review) ,Thomas W.Graham , American public opinion on NATO , extended deterrence, and use of nuclear weapons , future fission? public opinion Quarterly, vol 54 fall 1990.

- Hooghe , Marc " Value Congruence within Voluntary Associations ,. A Social Psychological Extension of Social Capital Theory .." paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3, 2000.

-Hans- J Hippl'es andNorfert Schwarz , Not - don't Forbidding Allowing: The cognitive Basis of The Forbid- Allow Asymmetry ,Public opion Querterly ,No3 ,Summer 1987 .

-Haria Krysan and others , Response rates and response Content in mail versus face to face surveys , public opinion Quarterly , vol. 58, Fall 1994.

- Hurwitz , Jon and Mark Peffley (eds.,), Perception and Prejudice: Race and Politics in United States, (Review: Franklin D. Grillian) , Public Opinion Quarterly, vol.64, Fall 2000.

- James R. Beniger, Toward an old New Paradigm : The -Half Century Flirtation with Mass Society, Public opinion Quarterly, Spring, 1987.

- Jian-hua, J. Ronald H. Mila sky and Rachel Bissau: "Do Televised Debates Affect Image Perception More than Issue Knowledge "Study of The First 1990 Presidential Debate", Human Communication Research, 1994.

- John Zaller, "The statistical power of election studies to detect communication effects in presidential campaigns " paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31-Sept.,3-2000.

- James Davis , issue involvement and response effects in public opinion surveys in united states , public opinion Quarterly , vol. 54, Summer 1998.

- John F.Zipp , Identify , politics , partisanship and voting for women candidates public opinion Quartely, vol 60, spring 1996.

- John P. Robinson, Communications concepts, Public Opinion Quarterly , vol, 57, No. 4, winter, 1993.

- Jomes E. Katz and Annetle R. Tassone , Public opinion Trends : Privacy and Information Technology . P.O.O Spring 1990. Vol 54-No. 1.

- Joan S. Black " Review" The Influentials :People who influence people, P.O.Q, vol 60 , winter , 1996 .

- Jussame , Roymond & Yamada , Yoshihara, A Comparison of the viability of Mail Surveys in Japan and the United States , public opinion Quarterly , vol. 54, Summer 1990.

- J. Michael Brick and other , Bias in list - assisted telephone samples , public opinion Quarterly , vol. 59, Summer 1995.

- John Mueller , American public opinion and Gulf war : some polling issues . public opinion Quarterly, vol 57 spring 1993 .

- Jeffrey , Levine , and others , The Empirical dimensionality of Racial stereotypes, Public Opinion Quarterly ,vol.63, , No.3. Fall 1999.

- J Hippl'es and Norfert Schwarz , Not - don'tForbidding Allowing : The Cognitive Basis of The

Forbid- Allow Asymmetry . Public Opinion Querterly , No.3 . Summer 1987.
James A.Davis,(review). the changing American mind : How and Why American public opinion change between 1960:1980 , public opinion Quarterly, vol 57. summer 1993.
- John Sutherland, Censorship in Britains 1960-82, London: Junction Book, 1982.
- Edward W. Said, Orientalism, New York. Random house,1978.
- Jian-hua, J. Ronald H. Mila sky and Rachel Bissau: "Do Televised Debates Affect Image Perception More than Issue Knowledge "Study of The First 1990 Presidential Debate", Human Communication Research, 1994.
- Jian-hua, J. Ronald H. Mila sky and Rachel Bissau: "Do Televised Debates Affect Image Perception More than Issue Knowledge "Study of The First 1990 Presidential Debate", Human Communication Research, 1994.
- Keisling Philip , " Repoll man " , the Washington monthley . vol . 24.(September, 1995) .
- Knauper , Barel , Filter Questions and interpretation : presuppositions at work , public opinion Quarterly , vol. 62, spring 1998.
- Kuzma , Terrorism in the United States , public opinion Quarterly , vol. 64, Spring 2000.
- Katz James, E. and annette R Tassone , public opinion trends - privacy and information technology, public opinion Quarterly , vol. 54, Spring 1990.
- Kluegel , James R., David S. Mason and Bernd Wegener (eds.,) , Social and Political Change : Public Opinion in Capitalist and Post - Communist States , (Review : James L. Gibson), Public Opinion Quarterly , vol.61, Summer , 1997.
- Kate M.Kenski ," political talk and the early voter "" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000.
- Evelyn M.Simien ,Measuring black feminist consciousness" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
-Louis Z.Klarevas , the Unitied states peace in Somalia , public opinion Quarterly, vol 64, winter 2000.
- Evelyn M.Simien ,Measuring black feminist consciousness" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
- Lawrence R.Jacobs, Melinda Jackson ," Reconciling the influence of policy issues and candidate image on election campaigns : the private polling and campaign strategy of the Nixon White House" paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
- Eleanor Singer and others , public opinion about AIDS before and after the 1988 U.S. Government public information campaign , public opinion Quarterly , vol. 53, winter 1991.
-Louis G. pol., a method to increase response when external interference and time constraints reduce interview Quality public opinion Quarterly , vol. 56, Fall 1992.
- Lrving Crespi, the public opinion process :
How the people speak (review:Howard Schuman) , public opinion Quarterly, vol 63 winter 1999,
- Larry M. Bartels , the American Public's defense spending preferences in the post-cold war era , public opinion Quarterly , vol. 58, winter1994.
- Leo Bogart , The future of public opinion studies , public opinion Quarterly , vol.51, 1987.

ırry M.Bartels , Wendy M.Rahn "political attitudes in the post- net work era " paper presented at 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .

awrence . R. Jacobs & Jackson , Melinda, "Reconciling the influence of policy issues and didate image on election campaigns : the private polling and campaign strategy of the Nixon white ıse "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August September 3, 2000.

.awrence , R. Jacobs and Robert , Shapiro, The rise of presidential polling: The Nixon white house -listorical prespective , public opinion Quarterly , vol. 59, Summer 1995.

Iichael , Mackuen , predications of public opinion from the mass media : computer contant and thematical modeling , public opinion Quarterly , vol. 54, Spring 1990.

Iaisel , Richard and Hodges , Caroline , How Sampling Works , public opinion Quarterly , vol. 61, ·ing 1997.

Iichael Hogan and Ted J. Smith, Polling on the issues : public opinion and Nuclear freeze , public ·nion Quarterly , vol. 55, winter 1991.

Nathans , B., Habermas's " public sphere " in the era of French Revolution, French Historical ıdies, 1990.

.ichael Lewis Beck , Economics and elections : The Major western democracies, public opinion ıarterly , vol. 54, winter 1990.

Michelson ,Melissa R.," Exploring Latino Political Efficacy and Electoral Participation in California d Chicago " Paper Presented at the 2000 Annual Meeting of the American Political Science ssociation, Washington, D. C., August 31-September 3, 2000.

Nils Rohme . " The State of the Art of public opinion polling World Wide : some Main findings om a study conducted in 1992 (With a few Updated Results from 1993) " Presented at the Joint ꞉OMAR / WAPOR Day in Copenhagen , September 16th 1993.

Olsen Gormpye , public opinion and development aid : is there a like? Denmark : centre for ·velopment research , 2001.

Oleg Manev (ed.) Media in transition : From Totalitarianism to Democraey , Kiev Ukraine : Arbis,)93.

Oliver , Eric . J " The Civic Paradox Segregation ", Paper presented at the 2000 annual Meeting of e American Political Science Association , Washington , D.C, August 31- September 3 , 2000.

Particia , A. Jarmillo, " from the Nomination to general election: political participation and the role ˙ information "paper presented at the 2000 Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , ugust 31-September 3, 2000.,

Phillip E. Converse : changing Conception of Public Opinion in the Political Process P. O. A., Vinter 1987.

Paul J. Lavrakas and Jack Holley (eds.,), Polling and Presidential election coverage , Public Opinion Quarterly , vol. 561 / summer 1992.

Phillip E. Converse : Changing Conception of Public Opinion in the Political Process, public opinion Quarterly ,Winter 1987

Pippa Narris , " Democratic Divide ? the impact of the internet on parliaments world wide, paper

presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000.
- Robin , Brown " Mobilizing the Bias of communication "paper presented at the Annual Meeting of the " APSA" Washington , D.C. , August 31-September 3. 2000 - Richard Sobel.(ed) . public opinion in U.S. foreign policy : the controversy over contra aid . public opinion Quarterly. vol 59, winter 1995
-Richard Davis , the web of politics : the internet impact on the American political system , public opinion Quarterly. vol 64 , summer 2000.
- Roger Jowell and et al, British election : The failure of the polls . Public Opinion Quarterly . vol. 57, Summer 1993.
- Randazzo , Kirk A. , " Assessing Ideological Asymmetry " The Impact Identification on Issue Position " .paper presented at the 2000 Annual Meeting of the"APSA"Washington , D.C. ,August 31-September 3, 2000.
-Richard R.Law , Gerald Pomper " Accentuate the Negative Effectiveness of Negative Campaigning in U.S. Senate Elections " paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31- Sept.,3-2000 .
-Robert , K. Merton and others , Focused interview : a manual of problems and procedures (Review : Robert L. Kahn), public opinion Quarterly , vol. 56, Spring 1992.
- Robert J. Donovan and Susan Leivers , Using Paid Advertising to Modify Racial Stereo type Belifs. P.O.O, Summer 1993-Vol 57 No.2.
- Susan Losh , public attitudes towards Church and state , public opinion Quartely, vol 60 winter 1996.
- Suzanne L.Parker , towards an understanding .
- of" Rally" effects : public opinion in the persion Gulf war , public opinion Quarterly, vol 59 winter 1995
- Samuel P. Huntington, The clash of civilizations will dominate global politics, the fault lines between civilizations will be battle lines of the future, Foreign Affairs, vol 72, No3, 1999
- Sanchez , Maria Elena , Probing " Don't know " Answers : effects on survey estimates and Variable relationships , public opinion Quarterly , vol. 56, winter 1997.
- Schaefer , David R. and Dillman , Don A., development of a standard E-mail methodology : results of an experiment , public opinion Quarterly , vol. 62, Fall 1998.
- Scott Keeter , stability and change in the U.S. publics knowledge of politics, , public opinion Quarterly, vol 55 winter 1991.
- Shulman ,William ," Citizen Aganda - setting digital government , and the national organic program "paper presented at the 2000 annual meeting of the "APSA" Wash., D.C. August 31-Sept.,3-2000.
- Sidney Korus, Richard M. Per off. (ed.,) Mass Media and Political Thought, an information -- processing approach , London : Sage Publications ,1985 .
- Stephen Voss, Andrew Gelman , preefection survey methodology : details from eight polling organisations, 1992 .
- Susan ,Herbst , Numbered Voices: How opinion polling has shaped American politics, public opinion Quarterly, vol 63 , fall 1999.

tacey Meg. Social Sciences and state. Socilogy VOL..16. august. 1982.
om W. Smith, and others , public opinion data , a Guide to the Sources . public opinion Quarterly .
. 54, winter 1990.
homas Plazza . meeting the challenge of answering machines , public opinion Quarterly , vol. 57,
nmer 1993.
/anta , Wayne and Yu _ Wei Hu , The effects of Credibility , Reliance and Exposure on Media
enda --Setting : A path Analysis Model , Journalism Quarterly , 71 : 1 , 1994
William G. Maye . The Shifting Sounds of public opinion : Is Liberalism back ? The Public Interest
ring 1992.
'illiam G. Mayer, The rise of the new media , public opinion Quarterly . vol. 58, Spring 1994
/illiam L. Miller , Stephen white and others, Twenty - five days to go : Measuring and interpreting
trends in public opinion during 1993 Russian election compaign , Public Opinion Quarterly , vol.
Spring 1996.
/ilson , Thomasc.,Trends in tolerance towards Rightist and Leftist Groups, 1976-1988, Effects of
tude change and cohort succession , Public Opinion Quarterly , vol. 58. Winter 1994.
'illiam G. Mayer , The rise of the New Media , public opinion Quarterly , vol Spring 1994.
/illiam B.Prendergast , the catholic voter in American politics , the passing of democratic monalith
iblic opinion Quarterly, vol 64 , summer 2000.
/olfsheld , Gadi ,(eds.,) Framing the "intifada" : people media (review: William A.Gamson) ,
lic opinion Quarterly, vol 59 , spring 1995.
.ip P. F., Johan and others , Identity , politics , partisanship and voting for woman candidates,
lic opinion Quarterly , vol. 60, Spring 1996.

رقم الإيداع ٧٨٠٦ /٢٠٠٣

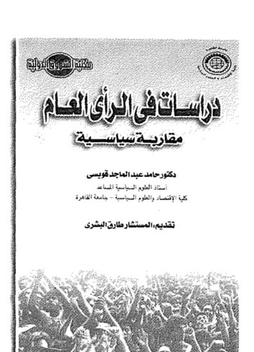
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 0941 -6

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفاكس : ٣٦٣٣١٤ - ٣٦٢٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانيء الأندلسي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفاكس : ٤٠١٧٠٥٣





يتناول هذا الكتاب التعريف بالرأى العام كظاهرة سياسية مع بيان مكوناتها ومقوماتها المتعددة، كما يركز على عملية تكوين الرأى العام وتأسيسه للسلطة السياسية الحاكمة على المستويين النظرى والتطبيقى، وعملية هيمنة السلطة الحاكمة على الرأى العام عبر منطقى الرقابة والدعاية السياسية، ثم ينتقل الكتاب إلى مستوى أكثر دقة لبيان كيفية صناعة السلطة للرأى العام ومن خلالها صناعة وجودها وشرعيتها واستقرارها ثم يرصد ويحلل التطورات الحديثة فى منهجية وأجندة دراسات الرأى العام.

وسوف يدرك القارئ المتخصص كيف أن هذا الكتاب يقدم معالجة منهجية لموضوعاته وقضاياه، كما يقدم مقاربة سياسية لظاهرة الرأى العام مركزًا على علاقاتها بالسلطة السياسية الحاكمة، وهى علاقة حرجة لاتثبت على ميزان معتدل؛ إذ تجرى حسب مألوف عادتها بطريق الاحتكاك والاضطراب، وقد ركز الكتاب على «كيفيات» التعامل بين الطرفين، أى أدوات هذا التعامل وآلياته.

أما القارئ غير المتخصص فيتيح الكتاب أمامه قدرًا كبيرًا من المعلومات حول الرأى العام والإرادة الشعبية، ويقدم الكثير من الدراسات التطبيقية والنماذج التاريخية والمعاصرة من الحياة السياسية منذ نشأة الدولة المصرية الحديثة وحتى الوقت الحالى، الأمر الذى يجعل القارئ قادرًا على فهم الكثير من الوقائع والأحداث البالغة الأهمية من زاوية الدور الشعبى ودور الرأى العام بصددها سلبًا أو ايجابًا..

قام بتأليف هذا الكتاب الدكتور / حامد عبد الماجد أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة، والأستاذ الزائر بجامعة لندن، والذى قدم للمكتبة العربية عدة دراسات منها: منهجية دراسة الظواهر السياسية، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، العلاقة بين ظاهرتى الرأى العام والشرعية السياسية، منهجية دراسة التراث السياسى الإسلامى، للأنظمة العربية والحركة الإسلامية....



مكتبة الشروق الدولية